



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقِضِ

المكتب الفني

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثالثة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٢

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي والقضائية

١٩٦٣

القسم الأول

الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص
والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود حياذ رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي كامل ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، والامام الامام الخريبي ، ومحمد سعد الدين الشريف ،
ومصطفى كامل اسماعيل .

(٧)

الطلب رقم ٣ لسنة ٢٩ ق "تنازع الاختصاص" :

(١) و (ب) اختصاص . " اختصاص محكمة التنازع " . قضاء إداري .
" أثر الحكم بعدم الاختصاص " . مجالس عسكرية . " التماس إعادة
النظر في قراراتها وأحكامها " .

مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص هو قيام النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين صادر أحدهما من القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري . إذالم يوجد
في صورة النزاع سوى حكم واحد فلا يكون طلب الفصل في التنازع مقبولا .

قضاء المحكمة الإدارية لوزارة الحربية بإلغاء الحكم الصادر من المجلس العسكري
وما يترتب عليه من آثار . الطعن في هذا الحكم . قضاء المحكمة الإدارية العليا بعدم
اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى رئيس هيئة أركان الحرب
لاختصاصه . الحكم بعدم الاختصاص يتضمن إسقاط الحكم الصادر من المحكمة
الإدارية مألقة الذكر وبالتالي ليس في صورة النزاع سوى حكم واحد .

حظر الشارع في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ الطعن في قرارات وأحكام
المجالس العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية وتضمن أن التماس إعادة النظر فيها
إنما يكون في بعض الأحوال إما لرئيس الجمهورية أو رئيس هيئة أركان الحرب .

١ - مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص - وفقا للسادة ١٦ من
قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - هو قيام النزاع بشأن تنفيذ

حكيم نهائين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادى والآخر من جهة القضاء الإدارى فإن لم يوجد فى صورة النزاع سوى حكم واحد لا يكون طلب الفصل فى التنازع مقبولا(*) .

٢ - إذا كانت المحكمة الإدارية لوزارة الحربية قضت بإلغاء الحكم الصادر من المجلس العسكرى وما يترتب عليه من آثار ولما طعن فى هذا الحكم قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى رئيس هيئة أركان الحرب لاختصاصه - وذلك بعد أن حظر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن التماس إعادة النظر فى قرارات المجالس العسكرية وأحكامها، الطعن فيها أمام أية هيئة قضائية أو إدارية وتضمن أن التماس إعادة النظر إنما يكون فى بعض الأحوال إما لرئيس الجمهورية أو من يفوض منه أو إلى رئيس هيئة أركان الحرب - فإن الحكم بعدم اختصاص القضاء الإدارى - بنظر الدعوى يتضمن إسقاط الحكم الصادر من المحكمة الإدارية سالفه الذكر وبالتالي لا يوجد فى صورة النزاع سوى حكم واحد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد رئيس المحكمة وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع - تتحصل فى أن الطالب كان يشغل وظيفة صول بالمستشفى العسكرى واتهم أثناء قيامه بأداء وظيفته بتهمة سرقة ورشوة قدم من أجلهما للمحاكمة أمام مجلس عسكرى قضى فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ببراءته من تهمة السرقة وبإدانتته عن تهمة الرشوة وبمعاقبته عنها بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة مقدارها ألف جنيه وتنزيله إلى درجة نقر وبغزله من الخدمة العسكرية وحرمانه من النياشين والمدايات - عرض هذا الحكم للتصديق فصدر قرار فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٦ برفع عقوبة الغرامة وتعديل مدة عقوبة الأشغال

(*) راجع محكمة تنازع الاختصاص ١٩٦١/٣/٢٥ بمجموعة المكتب الفنى م ١٢ ع ١ رقم ١ .

الشاقة وجعلها عشر سنوات وبتعديل عقوبة التزويل — طعن الطالب في الحكم أمام المحكمة الإدارية لوزارة الحربية وطلب من المحكمة المذكورة وقف تنفيذ الحكم مؤقتا إلى أن يفصل في الطعن — وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بوقف التنفيذ فطعنت هيئة المفوضين في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا . وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الإدارية لوزارة الحربية في موضوع الطعن المقدم إليها بإلغاء حكم المجلس العسكري الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وما ترتب عليه من آثار . وفي ٢ من مارس سنة ١٩٥٧ طعنت هيئة المفوضين في الحكم الموضوعي أيضا أمام المحكمة الإدارية العليا — وقبل الفصل في الطعنين صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات المجالس العسكرية وأحكامها ونص في المادة الأولى منه على أن "المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أية هيئة قضائية أو إدارية خلاف مانص عليه في هذا القانون" كما أورد القانون المذكور أحكاما أخرى متضمنة أن يكون التماس إعادة النظر في بعض الأحوال أمام رئيس الجمهورية أو من يفوض منه وفي الأحوال الأخرى أمام رئيس هيئة أركان الحرب أو من يفوض منه — وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة الإدارية العليا بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى رئيس هيئة أركان الحرب المختص لإجراء اللازم قانونا . وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار من رئيس هيئة أركان الحرب المختص بتخفيض الحكم فيما يتعلق بعقوبة الأشغال الشاقة إلى عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات — فقدم الطالب إلى المحكمة طلبه الحالي — تأسيسا على القول بقيام حكيمين نهائين متناقضين أولهما حكم المحكمة الإدارية لوزارة الحربية الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ والذي قضى بإلغاء حكم المجلس العسكري الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وما ترتب عليه من آثار — والثاني هو الحكم الذي صدر من رئيس هيئة أركان الحرب في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ في صورة قرار بتخفيض عقوبة الأشغال الشاقة إلى السجن لمدة ثلاث سنوات — ويقول الطالب بيانا لوجهة نظره إن حكم المحكمة الإدارية لوزارة الحربية أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه خلال الميعاد القانوني فضلا عن أن المدعى عليهم نفذوه فعلا بإعادة الطالب إلى وظيفته وأن حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ

٥ أبريل سنة ١٩٥٨ لم يتضمن منطوقه نصا صريحا بإلغاء حكم المحكمة الإدارية لوزارة الحربية .

وحيث إن هذا النظر غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا أنه أورد في مقدمة أسبابه أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية كما أن قضاء المحكمة المذكورة بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى يتضمن إيقاط الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الحربية وإزالة آثاره .

وحيث إنه يبين مما تقدم أنه لم يصدر في شأن النزاع بالحالي سوى حكم واحد هو الحكم الذي صدر من المجلس العسكري والذي عدل أخيرا فيما يتعلق بالعقوبة المقيدة للحرية إلى السجن لمدة ثلاث سنوات — ولما كان مناط اختصاص هذه المحكمة وفقا للمادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هو قيام النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري وكان واقع الأمر على ما سبق بيانه أنه لا يوجد في صورة النزاع بالحالي سوى حكم واحد — لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .

٢ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للمواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٤ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد عبدالرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبدالحميد السكري ، ومحمد عبد اللطيف مرسي ، وأميل جبران ، وأحمد حسنين موافى .

(٨)

الطلب رقم ٧٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" :

مرتب . أقدمية . التنظيم . "انتهائه بنص القانون" .

إلغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٢/٨/١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال القضاء ومن في حكمهم الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين يلونهم في أقدمية الدرجة ، وذلك بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مريان أحكامه على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى أو أية جهة قضائية أخرى . اعتبار تلك الدعاوى منتهية بحكم القانون بمجرد صدور القانون المذكور ونفاذه .

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٢/٨/١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة — بأن تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى وأن تعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدوره ، وترد الرسوم الخاصة بها إلى أصحابها ، ومن

ثم يسرى القانون المذكور بمجرد نفاذه على تلك الدعاوى التى تشمل التظلمات التى يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الادارية ما دام قد أصبح ذلك القانون معمولاً به قبل الفصل فى موضوعها نهائياً وبالنسبة يعتبر التظلم المرفوع من قبل منتهيا بنص القانون (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب — على ما يبين من الأوراق — تحصل فى أن الطالب قدم تظلماً إلى المحكمة الادارية طالباً بحقيقته لمرتب لا يقل عن مرتب من هم بعده فى الأقدمية من رجال القضاء تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٨/١٩٤٧ وما يترتب عليه من آثار ، فأحالت هذه المحكمة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الادارى عملاً بنص المواد ٨ ، ١٣ و ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ وقيد بجدولها برقم ١٨٩٨ سنة ٩ ق . وبتاريخ ٢/٤/١٩٥٦ حكمت محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ، ولدى هذه المحكمة قدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها الحكم باعتبار التظلم منتهياً عملاً بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، كما قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها أيضاً الحكم باعتبار التظلم منتهياً .

وحيث إن القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ الصادر فى ١١/٥/١٩٥٥ إذ نص فى مادته الأولى على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى يجلس الدولة والقرارات النهائية التى صدرت من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية والتسويات التى تمت فعلاً

(*) راجع قض ٣٠/٤/١٩٦٠ (هيئة عامة) مجموعة المكتب الفنى ص ١١ ص ٢٦٩ رقم ٦ "أثر اعتبار الدعاوى المنظورة أمام أية جهة منتهية طبقاً للقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ — مؤدى ذلك أنه يمنع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أية مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصاً بالشكل أو الاختصاص" .

منذ صدور هذا القانون — يعتبر ملغيا من وقت صدوره قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة“. وإذ نص في المادة الثانية على أنه : ”تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى وتعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدور هذا القانون وترد الرسوم الخاصة بها إلى أصحابها“. فقد دل على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ أصبح ملغى من وقت صدوره ولا يترتب عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية والمحاكم الإدارية التي أصبحت نهائية وتعتبر الدعوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التي تنظرها وتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور — وتشمل كلمة الدعاوى في مفهوم هذا القانون — التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية مما لا معدى معه من تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ ما دام هذا القانون قد أصبح معمولا به قبل الفصل في موضوع المنازعة الحالية — والتزول على حكمه — والقضاء باعتبار التظلم المرفوع منتهيا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

بقيادة السيد/ محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، وأميل جبران ، وأحمد حسنين موافي ، ولطفى علي أحمد .

(٩)

الطلب رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " :

(١) إحالة . " حالات جوازها " . تقض . " إجراءات الطعن " .

سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتهاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .

متى كانت الإحالة من محكمة للقضاء الإداري إلى محكمة التقض غير جائزة قانونا وكان الطلب — في هذه الحالة — لم يرفع بالأوضاع المقررة بالمادة ٢٩ ٤ مرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا (*) .

(ب) اختصاص . " الحكم بعدم الاختصاص " . أثره . قضاء إداري .
مؤدي حكم محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها ينظر الطلب ، إقاط القرار المطعون فيه أمامها والصادر من اللجنة القضائية وذلك على أساس صدوره في غير ولاية .

١ — إذ بين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات — والمذكرة التفسيرية لذلك القانون — أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة

(*) راجع تقض (هيئة عامة) ٣٠/٤/١٩٦٠ بمجموعة المكتب الفني ص ١١ ص ٢٦٥ .

ولا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإنه ينبغي على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض (التي أصبحت هي المختصة بصدد القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥) تكون غير جائزة قانونا . ومتى كان الطلب لم يرفع — في هذه الصورة — بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢ — متى كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء فإن مؤدى ذلك أن هذا الحكم قد فصل في أمر يتعلق بعدم الاختصاص وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية — المطعون فيه أمام جهة القضاء الإداري — وذلك لأنها أصدرته في غير ولاية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب على ما يبين من الأوراق — تتصل في أن السيد / محمد كمال زعزوع تقدم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل بطلب تقيد برقم ١٥٤٧ سنة ١ ق وأسسه على أنه عين معاونا للنيابة ثم رقى مساعد نيابة في ١٠/٣٠/١٩٥٢ — ولم تسو وزارة العدل مرتبه المحدد في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وإنما عاملته بالقانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة الذي تنص المادة ٢/١٣٥ منه على منح معاون النيابة مرتبا شهريا قدره ١٥ جنيها بعلاوة قدرها ٢٤ جنيها كل سنتين إلى أن يعين وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة ، وطلب الحكم له بأحقية لمرتب مساعد نيابة المقرر في قانون استقلال القضاء من تاريخ ترقية مساعدا للنيابة مع دفع الفرق المترتب على هذا التعديل — ودفعت وزارة العدل بعدم اختصاص اللجنة بنظر التظلم تأسيسا على أن محكمة النقض بجمعيتها العمومية هي التي تختص دون غيرها بنظر طلبات رجال القضاء فأصدرت اللجنة في ١٥/١١/١٩٥٣ قرارها برفض الدفع بعدم الاختصاص وبأحقية الطالب في أن يكون مرتبه (٢٤٠ — ٣٠٠) جنية سنويا بعلاوة ٢٤ جنيها كل سنتين اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة

مساعد نيابة وما ترتب على ذلك من آثار - فطعنت وزارة العدل في هذا القرار لدى محكمة القضاء الإداري وتقيد الطعن برقم ٤٠٨٥ لسنة ٩ ق وطلبت أصليا - قبول الدفع بعدم الاختصاص - واحتياطيا - إلغاء قرار اللجنة ورفض الطلب - وأثناء سير التراع أمام محكمة القضاء الإداري - صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة (٢٣) من قانون نظام القضاء فأصدرت محكمة القضاء الإداري حكما في ١٠/٦/١٩٥٧ بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض عملا بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ وقالت في أسباب حكمها "إن محكمة النقض قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ هي المختصة وحدها بالنظر في المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء ومن ثم فقد زال اختصاص هذه المحكمة ويتعين إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة".

وحيث إن وزارة العدل - دفعت لدى هذه الهيئة بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق المرسوم في القانون تأسيسا على أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ لم يعدل في اختصاص هذه المحكمة - في شئون مرتبات ومعاشات رجال القضاء والنيابة بل جاء مؤكدا لاختصاصها ، كما دفعت النيابة العامة كذلك بعدم قبول الطلب تأسيسا على عدم جواز الإحالة .

وحيث إن محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها أنها غير مختصة بنظر هذا النوع من المنازعات وخلصت من بحثها وقضائها في هذه المسألة في أسباب الحكم إلى القضاء بالإحالة - ومعنى ذلك أن حكمها في الواقع قد فصل في الأمرين كليهما - الأمر الأول يتعلق بعدم الاختصاص ومؤداه إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية - والأمر الثانى يتعلق بإحالة الدعوى إلى هذه الهيئة .

وحيث إن هذه الإحالة غير جائزة قانونا - ذلك أنه يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة

إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة — ولا يمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية — إلا بنص خاص — ولما كانت الإحالة غير جائزة وكان الطلب لم يقدم إلى هذه المحكمة بالأوضاع المقررة في المادة (٤٢٩) من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة (٢٣) من قانون نظام القضاء — فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وامييل جبران بولس ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٣٢)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

أحوال شخصية . وقف . "قسمة الوقف" . "فرز حصة المراتبات" إصلاح
زراعي . إجارة " القيمة الإيجارية للأرض الزراعية " .

عند فرز حصة الخيرات والمراتب الدائمة المشروطة يرجع إلى متوسط غلة الوقف في خمس
السنوات الأخيرة العادية سابقة كانت على صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام
الوقف أو لاحقة . نص المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد أجرة الأراضي
الزراعية — نص آمر — دعت إليه اعتبارات من المصلحة العامة . إجراء الحكم فرز حصة المراتبات
على أساس القيمة الإيجارية حسبما هي مقدرة بقانون الإصلاح الزراعي لا على أساس متوسط الغلة
في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ حسبما هي مقدرة في قانون الوقف لا مخالفة فيه للقانون .

النص في المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف
على أن يجري فرز حصة الخيرات والمراتب الدائمة المشروطة فيه " على أساس
متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية " إنما أراد به الشارع
وضع معيار مرن وحد متحرك تناس به غلة الوقف ويلتزمه قاضي الدعوى
عند فرز حصة الخيرات والمراتب هو متوسط الغلة في خمس السنوات الأخيرة
العادية — سابقة كانت على صدور القانون أو لاحقة لا خصوص السنوات
السابقة وهي السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ ، وإذا كان ذلك وكان القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي قد حدد القيمة الإيجارية
للأراضي الزراعية ونص في المادة ٣٣ منه على أنه " لا يجوز أن تزيد أجرة
الأراضي الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها " وهو نص
آمر دعت إليه اعتبارات من المصلحة العامة وقد استمر قائماً يحكم علاقة

مستأجرى الأراضى الزراعية بمالكها حتى الآن بحيث أصبحت القيمة الإيجارية - محددة على مقتضاه - هي القيمة الإيجارية العادية للأراضى الزراعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى فرز حصة المراتب المشروطة للطاعنات على أساس القيمة الإيجارية حسبها هي مقدرة بقانون الإصلاح الزراعى لا على أساس متوسط الغلة فى السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ حسبها هي مقدرة فى قانون الوقف - لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن السيدات صديقة وجونيا ولنيا لوزة غبريال تقدمن إلى هيئة التصرفات بمحكمة أسبوط الابتدائية الشرعية بطلب تخصيص حصة فى وقف المرحوم لوزة غبريال تفى غلتها بالمراتب المشروطة لكل منهن وقيد هذا الطلب برقم ١٥ لسنة ١٩٥٦ تصرفات وقلن شرحا له لأنه بموجب الاشهاد المؤرخ ١٩٢٢/١١/٢٧ وقف والدهن المرحوم لوزة غبريال أطيانا زراعية مساحتها ١٠٠ ف و ٣ ط و ١٩ ص بزمام ناحية بنى حسين مركز أسبوط وأعيانا أخرى مبينة الحدود والمعالم بالاشهاد وأنه أنشأ وقفه هذا على نفسه مدة حياته ومن بعده على زوجته شفيقة مرقص وابنه سند وشرط فى وقفه شروطا منها أن يبدأ من ريع الوقف بصرف ستين جنيها سنويا لكل واحدة من بناته صديقة وجونيا ولنيا مدة حياتهن وقد توفى الواقف وتوفيت زوجته وآل نصيبها من بعدها إلى ابنتها سند ، وإذ صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وبصدوره أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للمستحقين كل بقدر حصته فى الاستحقاق فقد اتين إلى طلب تقدير حصة شائعة فى هذا الوقف تفى غلتها بالمراتب المشروطة . وجرى النزاع فى هذا الطلب حول ما إذا كان صاحب

المرتب المؤقت يفرز له أم لا وهل يجري الفرز على أساس القيمة التجارية للأطيان حسبها هي مقدرة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى وهو ما تنقضى به الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ أم على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وهو ما تنقضى به المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف .

وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٢ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الصادر بها الحكم وبأشر خبير المكتب مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى تخصيص حصة قدرها ٣ ف و ١٦ ط و ٢٢ ونصف من شائعة في أطيان الوقف لكل من الطالبات . ولمناسبة صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية أحيل الطلب إلى محكمة أسيوط الابتدائية وقيد بجدولها برقم ١٢٣ سنة ١٩٥٦ . وبتاريخ ١٩٥٦/٢/١٨ قررت المحكمة تخصيص حصة شائعة في أطيان الوقف قدرها ٣ ف و ١٦ ط و ٢٢ ونصف من لكل واحدة من الطالبات نظير ما شرط لكل منهن من المرتب السنوى بكتاب الوقف . واستأنف "سند" هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالباً بإلغاءه وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ سنة ٧٣ قضائية وكذلك استأنفته الطالبات استئنافاً مقابلاً وطلبن قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع تعديل الحكم . المستأنف وتخصيص حصة شائعة في أعيان الوقف تغل قيمة المرتب المشروط لكل منهن على أساس متوسط غلة الأطيان في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ بدلاً من القيمة التجارية التي حددها قانون الاصلاح الزراعى وقيد استئنافهن برقم ٥ سنة ٣٣ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٦ حكمت المحكمة بحضورها بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنف في الاستئناف الأصلي والمستأنفات في الاستئناف المقابل بمصروفات استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وقد طعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية حيث أصدرت الطاعنات على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما (١) أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بتخصيص حصة قدرها ٣ أفدنة و ١٦ قيراطا و $\frac{1}{4}$ ٢٢ سهمها لكل من الطاعنات على أساس القيمة التجارية التي حددها قانون الإصلاح الزراعي وبالإستناد إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، لا على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لأن حكم هذه الفقرة قاصر على تقدير حصة الخيرات والمرتبات المشروطة بلحات برواتي لم ينته الوقف فيها وإفرازها لا يتعداها إلى غيرها من المرتبات الأهلية التي إنتهى الوقف فيها وأصبحت ملكا لمستحقيها والتي تتبع في شأنها أحكام المادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وما نصت عليه من أن يكون هذا التقدير على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وهي السنوات من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٩ (٢) وأن ما رده الحكم من أن هذا النظر فيه تخصيص لحكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، خطأ وفساد في الإستدلال ، لأن هذا التخصيص إنما قال به المشرع وطالما أنه حدد لفرز حصة المرتبات الأهلية التي إنتهى الوقف فيها طريقة معينة وأورد بشأنها نصوصا خاصة في القانونين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لا يكون هناك محل لإهدارها وتطبيق أحكام قانون آخر عليها إقتضت نصوصه على المرتبات الخيرية وحدها .

وحيث إن هذا النعي لا وجه له ذلك أن النص في المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أن يجري فرز حصة الخيرات والمرتبات الدائمة المشروطة فيه "على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية" إنما أراد به الشارع وضع معيار مرن وحدث تحرك تقاس به غلة الوقف ويلتزمه قاضي الدعوى عند فرز حصة الخيرات والمرتبات هو متوسط الغلة في خمس السنوات الأخيرة العادية سابقة كانت على صدور القانون أو لاحقة لا خصوص السنوات السابقة وهي السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ ، وإذ كان ذلك وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي قد حدد

القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية ونص في المادة ٣٣ منه على أنه " لا يجوز أن تزيد أجرة الأراضي الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها " وهو نص أمر دعت إليه اعتبارات من المصلحة العامة وقد استمر قائماً بحكم علاقة مستأجرى الأراضي الزراعية بمالكها حتى الآن بحيث أصبحت القيمة الإيجارية محدودة على مقتضاه هي القيمة الإيجارية العادية للأراضي الزراعية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والفساد في الاستدلال لأنه أجرى فرز حصة المرتبات المشروطة للطاعنات على أساس القيمة الإيجارية حسبها هي "مقدرة بقانون الإصلاح الزراعي لا على أساس متوسط الغلة في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ حسبها هي مقدرة في قانون الوقف — هذا النعي يكون غير منتج ولا جديوى فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، ومحمد الهيد يوسف الفايض ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

نقض . "إجراءات الطعن" . "إيداع الأوراق والمستندات" . "إيداع
صورة الحكم الابتدائي" .

يجب على الطاعن إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي أو صورته المعلنة وقت التقرير بالطعن إذا
كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . لا يفنى عن ذلك تقديم صورة غير رسمية من الحكم
الابتدائي . هذا الإجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن .

أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت
التقرير صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة إن كانت
أعلنت وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه
في أسبابه وإلا حكم ببطلان الطعن . وإذا أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم
الابتدائي في أسبابه ، وأصبح الحكم الأخير يقتضى هذه الإحالة وكأنه جزء
من الحكم المطعون فيه مكمل له فقد كان يتعين على الطاعن أن يودع ملف الطعن
وقت التقرير صورة رسمية من الحكم الابتدائي أو صورته المعلنة إن كانت أعلنت ،
ولا يفنى عن ذلك تقديم الطاعن صورة عرفية من الحكم الابتدائي مما يستوجب
الحكم ببطلان الطعن .

المبدأ مقرر في الطعون أرقام ١٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٢ ، ٦١ سنة ٢٦ ق جلسة
١٩٦١/١٢/٧ (القاعدة ١٢٤ العدد الثالث — السنة الثانية عشرة) ، ٤٥٢ سنة ٢٥ جلسة
١٩٦١/٣/١٦ (القاعدة ٣٠ العدد الأول — السنة الثانية عشرة) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٣٢١ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب إستحقاقهما لخصصة فى وقف المرحوم ابراهيم المورولى وبتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بإستحقاق المدعى الأول لمقدار سهم ونحوه من قيراط من ٢٤ ينقسم لها الوقف قيمة نصيبه فيما آل إلى والده عن عميه عمر أفا وأمينه وبإستحقاق المدعية الثانية لمقدار ستة أسباع سهم من قيراط من ٢٤ قيراطا قيمة نصيبها فيما آل إلى والدها عن عميهما المذكورين فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١١٥ سنة ٧٥ ق طالبا إلغاءه وبتاريخ ١٩٦٠/٣/١٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٩ إحالته على دائرة الأحوال الشخصية وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت فيها قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ولما نظر الطعن أمام هذه الدائرة أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم دفاعا وبجلسة المرافعة دفعت النيابة ببطلان الطعن لأن الطاعن لم يقدم صورة رسمية مطابقة للحكم الابتدائى والصورة المعلنة منه وفقا لما تقضى به المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذى رفع الطعن فى ظل أحكامه توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة إن كانت أعلنت وصورة

من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه فإذا لم توجد هذه الأوراق في الملف حكم ببطلان الطعن . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أحال الى الحكم الابتدائي في أسبابه وذلك بقوله " ومن حيث إن الحكم المستأنف صحيح لما ذكر ولما ورد بأسبابه مما لا يتناقض مع ما ذكر ولم يأت المستأنف بما يعيب هذا الحكم " وكان الحكم الابتدائي قد أصبح بمقتضى هذه الإحالة وكأنه جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له فقد كان يتعين على الطاعن أن يودع ملف الطعن وقت التقرير صورة رسمية من الحكم الابتدائي أو صورته المعلنة إن كانت أطلنت - ولا يغني عن تقديم أى من هاتين الصورتين تقديم الطاعن صورة عرفية من الحكم الابتدائي إذ لا اعتداد بهذه الصورة التي لا تستطيع محكمة النقض الاعتماد عليها في بحثها - لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود هياد رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرسي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٣٤)

الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ القضائية:

(١) استئناف . "إجراءات نظر الاستئناف" . "تقرير التلخيص" .
وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية وتلاوته قبل بدء المرافعة .
إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم .

(ب) قانون . "تنازع القوانين من حيث الزمان" . استئناف .

لا يسرى ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات
من أحكام خاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بالقانون الجديد .
الاستئناف الذى يكون قد رفع من قبل تتبع بشأنه للنصوص السارية وقت رفعه .

١ - توجب المادتان ١١٦ و ٤١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة
الدعوى إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع
الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم وأوجه دفاعهم وما أصدره
في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة ، ويترتب على
إغفال هذا الإجراء الجوهرى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض (*) -
بطلان الحكم .

(*) راجع نقض ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٢ بمجموعة المكتب الفنى س ١٣ ع ٢ ص ٨٦٤
" وجوب وضع تقرير تلخيص في الدعاوى الاستئنافية (في الاستئناف الذى يرفع بمربعة إلى قلم
الكتاب) وتلاوته قبل المرافعة . لم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جدد جديد في الدعوى أثناء
نظرها أمام المحكمة . تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير . وجوب تلاوته من جديد
ولا يشترط أن يكون التقرير من عمل أجد أعضاء الهيئة الجديدة " . راجع نقض ١١/٥/١٩٦١
بمجموعة المكتب الفنى س ١٢ ص ٤٧٢ ونقض ١١/١/١٩٦٢ و ١٥/٢/١٩٦٢ بمجموعة المكتب
الفنى س ١٣ ع ١ رقم ٧ و ٣٨ على التوالى .

٢ - لا يسرى ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من أحكام خاصة بإلغاء نظام التعضير وإلغاء المادة ١١٦ من قانون المرافعات التي أحالت المادة ٤١٦ من قانون المرافعات على أحكامها ، إلا على الاستئناف الذي يرفع بعد العمل بالقانون الجديد أما الاستئناف الذي يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن واقعة الطعن تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى ٣٥٢٦ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة ضد الطاعنة وضد مصلحة البريد بطلب إلزام هذه الأخيرة في مواجهة الطاعنة بأن تدفع لهم مبلغ ٣٥٠ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة نصيبهم في مبلغ ٥٠٠ جنية المودعة بدفتر التوفير رقم ٨٥٤٣ على أساس أن مورثهم كان قد أعد هذا الدفتر بإسم أخته الطاعنة التي لم يكن لها مال واستعار اسمها للإيداع بصندوق التوفير للأسباب التي أدلوا بها في الدعوى وقد أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكمها في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ برفض الدعوى فاستأنف الحكم المطعون عليهم الثلاثة الأول لدى محكمة استئناف القاهرة بصحيفة معلقة في ٥ أبريل سنة ١٩٥٢ وقيد الاستئناف برقم ٣٢٣ سنة ٦٩ ق . وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون أن المبلغ المودع بدفتر التوفير بإسم الطاعنة مملوك لمورثهم الشيخ محمد العدوي وأنه أودعه من ماله الخاص وللمستأنف عليها النفي وبعد سماع شهود الطرفين أصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار المبلغ

(*) تراجع المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

المودع بدفتر التوفير بإسم الطاعة تركة عن مورثهم . فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في أول يناير سنة ١٩٥٧ وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة . وتحديد انظره أخيرا جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول بطلانه إذا غفل إجراء جوهريا من إجراءات الدعوى بعدم تلاوة تقرير مستشار التحضير في جلسة المرافعة وقبل البدء فيها .

وحيث إن المادتين ١١٦ و ٤١٦ من قانون المرافعات وهما المنطوقتان على قضية الاستئناف توجبان أن تكون الاحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة — ولما كانت الثابت من الاطلاع على الحكمين المطعون فيهما ومحاضر الجلسات التي تداولت فيها قضية الاستئناف — أنه لم يتلى تقرير التلخيص — فإنه يترتب على إغفال هذا الاجراء الجوهرى — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الحكم — ولا يغير من هذا النظر صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وما استحدثه من إلغاء نظام التحضير وإلغاء المادة ١١٦ مرافعات وهى التى أحالت على أحكامها المادة ٤١٦ مرافعات — ذلك أن المادة السابعة من ذلك القانون تنص على أنه لا تسرى القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بالقانون الجديد . أما الاستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع فى شأنه النصوص السارية وقت رفعه — ومن ثم يتعين نقض الحكم بغير حاجة لمناقشة باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السركى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٣٥)

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) جمارك . "رسوم جمركية" . تحكيم . اختصاص . "اختصاص نوعي" .

رسم الشارع — فى سبيل الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجمرك والمقررين للبضائع
حول نوعها أو صفاتها أو مصدرها الأصل — طريقاً خاصاً وإجراءات معينة تبدأ بتحرير
محضر عن تفصيلات الخلاف وإحالة إلى خبيرين أحدهما معين من الجمرك والآخر من
المقرر عن البضاعة وتكون قراراتهما نهائية فى حالة الاتفاق فإن اختلفا رفع النزاع إلى
"قوسير جمركي" تعينه الحكومة للتحكيم وتكون قراراته غير قابلة لأى طعن بحيث يمنع
على المحاكم النظر فى تلك المنازعات .

منع المحاكم من نظر المنازعات آتية الذكر والقرارات الصادرة بشأنها لا يكون إلا إذا
ملك الجمرك الطريق الذى رسمه القانون للفصل فى تلك المنازعات واتباع القواعد
والإجراءات المقررة لذلك فإن لم يفعل يكون الاختصاص بنظر تلك المنازعات للمحاكم
صاحبة الولاية العامة بالفصل فى المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

(ب) جمارك . "رسوم جمركية" . "شروط التحكيم" .

قيام الجمرك بمرض الخلاف — بين الجمرك والمقررين للبضائع — على وزارة المالية
لا يعد تحكيميا بالمعنى القانوني بحيث يمنع من نظر النزاع أمام المحاكم . الجهة المنوط بها
التحكيم هى "القوسير الجمركي" . القواعد الخاصة بالتحكيم التى وضعها القانون
لا تصح مخالفتها .

(ج) جمارك . رسوم جمركية . "مناطق أدائها" .

أداء الرسوم الجمركية لا يكون إلا بعد تحديد مصير البضاعة سواء بتحويل الرسوم عليها
أو الإعفاء منها وبعد تسوية هذه الرسوم فى حالة ثبوت استحقاقها . قيام الطاعن بدفع
مبلغ بصفة أمانة مقابل الإفراج عن البضاعة عن الميعاد وضماناً لاستيفاء مصلحة الجمارك الرسوم
التي ثبت لها استحقاقها لا يعد منه أداء للرسوم بالمعنى الذى تقصده الفقرة الثانية من
المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ١٣ / ٥ / ١٩٥٤ .

١ - رسم الشارع في الرسوم الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ الخاص بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية - نفاذا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ - في سبيل الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجمرك وبين المقررين للبضائع بشأن نوعها أو صنفها أو مصدرها الأصلي طريقا خاصا وإجراءات معينة تبدأ بتحرير محضر عن تفصيلات الخلاف وإحالة إلى خبيرين أحدهما معين من الجمرك والآخر عن المقرر عن البضاعة تكون قراراتهما في حالة الاتفاق في الرأي نهائية فإن اختلفا رفع النزاع إلى "قومسير" تعينه الحكومة للتحكيم تكون قراراته غير قابلة لأي طعن ويمتنع على المحاكم النظر في هذه المنازعات^(*). ولما كان منع المحاكم من نظر هذه المنازعات والقرارات الصادرة في شأنها لا يكون إلا إذا سلك الجمرك الطريق الذي رسمه القانون للفصل في تلك المنازعات واتباع القواعد والاجراءات المقررة لذلك والتي كفل بها الشارع كثيرا من الضمانات لأصحاب الشأن، أما إذا تنكب الجمرك هذا الطريق ولم يحل النزاع إلى الخبرة القانونية ولا إلى التحكيم أمام "القومسير" وأفرج عن البضاعة دون اتخاذ الاجراءات التي أوجبها القانون قبل الافراج عنها فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعات يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص.

٢ - قيام الجمرك بعرض الخلاف على وزارة المالية باعتبارها الجهة الرئيسية العليا له لا يعتبر "تمكيا" بالمعنى القانوني بحيث يمنع من نظر النزاع أمام المحاكم، ذلك أن القانون قد عين الجهة التي يحتكم إليها في مثل هذا النزاع وهي "القومسير الجمركي" ووضع للتحكيم في هذه الأحوال قواعد خاصة لا يجوز مخالفتها.

٣ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الرسوم الصادر في ١٣/٥/١٩٥٤ بتعديل الرسوم الجمركية على أن كل بضاعة دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل به (وهو تاريخ صدوره) تفرض عليها الرسوم المقررة به. ولما كان أداء الرسوم الجمركية لا يكون إلا بعد تحديد مصير البضاعة سواء بتحويل الرسوم عليها أو الاعفاء منها وبعد تسوية هذه الرسوم في حالة ثبوت استحقاقها فإن قيام الطاعن بدفع مبلغ بصفة أمانة مقابل الافراج عن البضاعة وضمانا للإستيفاء مصلحة الجمارك الرسوم التي تثبت لديها استحقاقها، لا يعد منه أداء للرسوم بالمعنى الذي تقصده الفقرة الثانية من المادة الأولى من الرسوم سالف الذكر.

(*) م ٧ و ٨ و ١٠ من الرسوم ١٤/٢/١٩٣٠.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المصرية للمحاريث والهندسة التى يمثلها المطعون عليه الثالث استوردت من الخارج لحساب الطاعن مجموعة أدوات للرعى بطريق الرش الصناعى من بينها مواشير من الألمنيوم يزيد قطرها على ثلاث بوصات ولما تقدمت الشركة المستوردة فى شهر مارس سنة ١٩٥٤ لاستلام الرسالة من جمرك الاسكندرية قام الخلفا بينها وبين هذا الجمرك على الرسوم الجمركية المستحقة على تلك المواشير إذ تمسكت الشركة بأن هذه المواشير تندرج تحت آلات وماكينات الزراعة المعفاة من الرسوم الجمركية طبقا للبند ٧٦٦ من المرسوم الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات للرسوم الجمركية بعد تعديله بالمرسوم الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٥١ وأنه لا يستحق عليها سوى رسم قىمى بواقع ١٪ بينما رأى الجمرك أن هذه المواشير تخضع للبند ٧١٠ الخاص بالأسلاك والأنابيب والمواشير وبالتالي يستحق عليها رسم جمركى بواقع ٨٪ من قيمتها علاوة على رسم قىمى بهذه النسبة وقد عرض هذا الخلفا على المدير العام لمصلحة الجمارك وأعيدت الشهادة الخاصة بالرسالة منه إلى جمرك الاسكندرية وعليها تأشيرة من مراقب عام التعريفات بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٥٤ تفيد أن المدير العام وافق على تحصيل الرسوم الجمركية على مشمول هذه الشهادة بصفة أمانة لحين البت فى البند الواجب تطبيقه بعد العرض على وزارة المالية . وبتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٥٤ قام الجمرك بتسليم الرسالة إلى الشركة المستوردة بعد أن حصل منها مبلغ ٣٥٠ جنيها بموجب قسيمة أمانات — ولم تبت وزارة المالية فى هذا الأمر حتى صدر فى ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ مرسوم بتعديل البند ٧١٠ بإعفاء الأنابيب والمواشير التى يزيد قطرها على ثلاث بوصات من الرسوم الجمركية فيما عدا رسمى قىمى بواقع ١٪

فرضه مرسوم آخر صدر في تاريخ صدور المرسوم الأول - وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ أشر مراقب عام التعريفات على الشهادة الخاصة بالرسالة بتسوية الأمانة المدفوعة على هذه الشهادة على أساس فئات الرسوم وقت سحب الرسالة في ١٠ مارس سنة ١٩٥٤ وقد تمت تسوية الرسوم في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٢٨٢ جنيها و ٤٨٠ مليا أى بما يتفق مع رأى الجمارك وورد المبلغ للخرينة بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٣٧ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم وانتهى فيها إلى طلب إلزام المطعون عليهما الأولين (وزارة المالية ومدير عام الجمارك) بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٤ جنيها و ٧٩٥ مليا وهو الباقي له من مبلغ الـ ٣٥٠ جنيها الذى دفعه بعد خصم ٤٥ جنيها و ٢١٥ مليا قيمة الرسم القيمى المستحق بواقع ١/٠ والعوائد المختلفة وتمسك الطاعن أمام المحكمة بانطباق المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ على المواسير محل الخلاف وذلك لما نص عليه هذا المرسوم من أنه يسرى على كل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل به وقال إن تحصيل الرسوم منه على سبيل الأمانة لا يعتبر دفعا فعليا لها وإنما دفعت هذه الرسوم على وجه الوديعة حتى يبت فى البند الواجب تطبيقه وقام دفاع مصلحة الجمارك على أن هذا التحصيل يعتبر دفعا للرسوم الجمركية وقد تم قبل العمل بمرسوم ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ فلا تنطبق أحكام هذا المرسوم على الرسالة محل النزاع وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٣٠٣ جنيها و ٨٢٥ مليا والمصاريف المناسبة ... وأسست قضائها على أن دفع الرسوم بصفة أمانة انتظارا لتعديد الفئة التى تسرى على الرسالة لا يعتبر دفعا مانعا من سريان أحكام المرسوم سالف الذكر - استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠ سنة ٧٣ ق القاهرة وتمسك كل من الطرفين أمام محكمة الاستئناف بدفاعه السابق وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٦٧ جنيها و ٥٢٠ مليا والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش أتعابا للحاماه منهما . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢ من يناير سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة مذكرة برأيها

اتهمت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت
بجلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات
التالية للاحالة قدمت النيابة مذكرة صممت فيها على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في
تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن تحكما قد جرى بين الطاعن وبين
مصلحة الجمارك أدى إلى طرح النزاع على وزارة المالية للفصل فيه وفقا للمواد ٧
و ٨ و ٩ من مرسوم تعريفه الرسوم الجمركية الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠
وأن قرارا صدر في هذا التحكيم لا يجوز للحاكم أن يتعرض له — حالة أنه
لم يحصل تحكيم على الاطلاق ولم تكتب مشاركة تحكيم ولا يجوز طبقا للمادة ٨٢١
من قانون المرافعات إثبات مشاركة التحكيم إلا بالكتابة — والمواد القانونية
التي استند إليها الحكم خاصة بالمنازعات التي تطرح على القومسير الجمركي وهو
موظف محايد تعينه الحكومة للفصل فيما يقع من منازعات بين الأفراد والجمارك
حول نوع البضاعة أو صنفها أو مصدرها فلا يختص بقيام الخلاف حول البند
الجمركي الواجب التطبيق كما هو الحال في النزاع المطروح وأنه لما كان الثابت
من الوقائع التي أوردها الحكم المطعون فيه أنه لم يحصل احتكام إلى القومسير
الجمركي وبالتالي فلم يصدر قرار منه كما أن مصلحة الجمارك لم تتبع إجراءات
التحكيم المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ من مرسوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠
والتي توجب في حالة قيام النزاع تحرير محضر يدون فيه تفصيلات الخلاف
وإحالته لغرض المعاينة إلى خبيرين يعين أحدهما الجمارك والآخر المقرر عن البضاعة
وفي حالة اختلاف الخبيرين يعرض الأمر على القومسير ليفصل فيه — لما كان
ذلك وكان الطاعن لم يحتكم إلى وزارة المالية بل تظلم إليها باعتبارها الجهة
الرئيسية للجمرك فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن قرار مصلحة الجمارك
يعتبر ملزما للطاعن بقبول تطبيق البند ٧١٠ وما نعا للحاكم من التعرض له يكون
مخالفا للقانون .

وحيث إن المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ يوضع تدریفة جديدة
للسوم الجمركية والذي صدر نفاذا للمادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠
بتعديل هذه التعریفة قد رسم طريقا خاصا للفصل في المنازعات التي تنشأ بين

الجمرك وبين المقررين للبضائع بشأن نوعها أو صنفها أو مصدرها وأوجب في المادة السابعة منه على الجمرك عند قيام النزاع تحرير محضر يدون فيه تفصيلات الخلاف وإحالة هذا المحضر بعد ذلك " لغرض المعاينة " إلى خبيرين يعين أحدهما الجمرك والآخر المقرر عن البضاعة ونص على أنه إذا امتنع المقرر عن تعيين الخبير الذي يتوب عنه في خلال ثمانية أيام من تاريخ المحضر يعتبر رأى الجمرك نهائيا كما اعتبر قرارات الخبيرين في حالة اتفاقهما في الرأى نهائية وأوجب في حالة اختلافهما رفع النزاع إلى قومي سير تعينه الحكومة للتحكيم وجعل قرارات القوميسير في هذه الحالة غير قابلة لأي طعن ومنع المحاكم من نظر المنازعات التي تحدث بين الجمرك وبين المقررين عن البضائع فيما يختص بنوع هذه البضائع أو صنفها أو مصدرها الأصلي وكذلك القرارات التي تصدر في هذا الشأن ونصت المادة الثامنة من المرسوم على أنه لا يجوز الالتجاء إلى الخبرة القانونية للتحكيم إلا فيما يتعلق بالبضائع التي لا تزال في حيازة الجمرك. وبين قرار وزير المالية الذي صدر في تاريخ صدور هذا المرسوم نفاذا للمادة العاشرة منه شكل وشروط تحرير المحضر الذي يجب على الجمرك تحريره في حالة قيام النزاع فاستلزم توقيع صاحب الشأن على هذا المحضر فاذا رفض التوقيع تعين على الجمرك ذكر ذلك في المحضر كما أوجب تسليم صاحب الشأن نسخة من هذا المحضر في جميع الأحوال وأخذ عينات مزدوجة من البضائع المختلف في شأنها بحضور صاحب الشأن عند الشروع في تحرير المحضر المذكور وذلك لرجوع الخبيرين والقوميسير إليها عند فحص البضائع كما بين القرار الإجراءات التي يجب على الخبيرين والقوميسير اتباعها للفصل في النزاع - ولما كان منع المحاكم من نظر هذه المنازعات والقرارات الصادرة في شأنها لا يكون إلا إذا سلك الجمرك الطريق الذي رسمه القانون للفصل في تلك المنازعات واتباع القواعد والإجراءات التي وضعها المرسوم والقرار الوزاري الصادر نفاذ له والتي كفل بها المشرع كثيرا من الضمانات لأصحاب الشأن أما إذا تنكب الجمرك هذا الطريق ولم يحل النزاع إلى الخبرة القانونية ولا إلى التحكيم أمام القوميسير وأفرج عن البضاعة دون اتخاذ الإجراءات التي أوجب القانون اتخاذها قبل الإفراج عنها طبقا للمادة ٢ من قرار ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ وأهمها تحرير المحضر وتسليم نسخة منه لصاحب الشأن وأخذ عينات مزدوجة من البضاعة فإن الإختصاص بنظر هذه المنازعات يكون للمحاكم

صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص — والقول بغير ذلك يؤدي إلى حرمان أصحاب الشأن في البضائع المختلف في شأنها من عرض منازعتهم على أية جهة للفصل فيها في حالة قعود الجمرک عن عرض هذه المنازعة على الهيئة التي خصها المشرع بالفصل فيها إذ أن المشرع قد جعل زمام الأمر في الإلتجاء إلى هذه الهيئة في يد الجمرک ولم ينحول أصحاب الشأن الحق في الإلتجاء إليها إلا عن طريقه — ولما كان يبين من قرارات الحكم المطعون فيه أنه عندما ثار النزاع بين الطاعن وبين الجمرک في شأن المواسير المستوردة وما إذا كانت تخضع — على ما يرى الطاعن — للبند ٧٦٦ من الجدول حرف (١) الملحق بمرسوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بعد تعديله بمرسوم ١٤ مايو سنة ١٩٥١ باعتبارها من آلات وماكينات الزراعة التي أعفاها المرسوم الأخير من رسوم الوارد أو أنها تخضع حسب رأي الجمرک للبند ٧١٠ من هذا الجدول الذي ينص على الأنايب والمواسير بصفة عامة وبالتالي فلا تعفى من هذه الرسوم — وهو نزاع وإن قام في الظاهر على البند الواجب تطبيقه من بنود التعريف الجمركية إلا أنه في الواقع يتناول نوع البضاعة إذ أن تقرير البند الواجب تطبيقه في هذه الحالة لا يتأتى إلا بعد الفصل في نوع هذه المواسير وما إذا كانت تعتبر من آلات الزراعة أو أنها مواسير عادية مما ينص عليه البند ٧١٠ — لما ثار هذا النزاع لم يسلك الجمرک الطريق الذي أوجب عليه المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ اتباعه للفصل فيه فلم يحل النزاع إلى الخبرة القانونية ولا إلى القوميسير للتحكيم وإنما اكتفى بعرض الخلاف على المدير العام للجمارک الذي وافق على تحصيل الرسوم الجمركية على هذه المواسير بصفة أمانة إلى أن تبت وزارة المالية في البند الواجب تطبيقه بعد عرض الأمر عليها وبناء على هذه التأشيرة أفرج الجمرک عن المواسير بعد أن حصل من الطاعن مبلغ ٣٥٠ جنيا بقسيمة أمانات وقد تم هذا الإفراج دون اتخاذ الإجراءات التي أوجب القرار الوزاري الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ اتخاذها قبل التصريح لصاحب الشأن بسحب البضاعة طبقا للسادة ٢ من هذا القرار ولما أفتى مراقب عام التعريفات بعد ذلك بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٤ بتسوية الأمانة على أساس فئات الرسوم وقت سحب الرسالة أي في ١٠ مارس سنة ١٩٥٤ أجرى الجمرک في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ تسوية الرسوم بما يتفق مع وجهة نظره الأولى — ولما كان قيام

الجمرك بعرض الخلاف على وزارة المالية باعتبارها الجهة الرئيسية العليا له لا يعتبر خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - تحكما يمتنع معه نظر النزاع أمام المحاكم ذلك أن القانون قد عين الجهة التي يحتمك إليها في مثل هذا النزاع وهي القوميسير الجمركي ووضع للتحكيم في هذه الأحوال قواعد خاصة لا تجوز مخالفتها - هذا إلى أن مجرد موافقة الطاعن على أخذ رأى وزارة المالية في الخلاف القائم بينه وبين الجمرك بوصفها الجهة الرئيسية للأخير لا يعتبر تحكما بالمعنى القانوني - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن قرار وزارة المالية بتقدير الرسوم الجمركية ملزم للطاعن وأن المحاكم ممنوعة من التصدي لهذه المنازعة يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ذلك أنه اعتبر قيام الطاعن بدفع مبلغ ٣٥٠ جنيا للجمارك بصفة أمانة في يوم ١٠ مارس سنة ١٩٥٤ أداء للرسوم الجمركية في هذا اليوم يمتنع معه سريان أحكام المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ بتعديل البند ٧١٠ من التعريفة الجمركية عليه - في حين أن هذا المبلغ قد حصل من الطاعن بصفة أمانة بناء على اقتراح مدير الجمارك لاحتمال صدور تعديل لهذا البند أو صدور قرار باعتبار المواسير محل الخلاف آلات زراعية وحتى يتمكن الطاعن من استرداد مادفعه في حالة صدور مثل هذا القرار وأنه لما كانت الأمانة التي تحصلها الحكومة لا تدخل في الإيرادات بل تبقى وديعة تحت يدها وتظل معلقة على ذمة ذوى الشأن فيها إلى أن يصدر قرار في شأنها وقد صدر مرسوم ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ قبل أن يبت في شأن هذه الأمانة ولم تتم تسويتها إلا في ديسمبر سنة ١٩٥٤ أي بعد صدور هذا المرسوم فإن أحكامه تسرى على الطاعن لأن المرسوم نص على أن كل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل به تفرض عليها الرسوم المقررة به .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ذلك أن المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ بتعديل الرسوم الجمركية على بعض الأصناف قد عدل البند ٧١٠ من التعريفة الجمركية وأعطى الأنايب والمواسير التي يزيد قطرها على ٣ بوصة من الرسوم الجمركية ونص في الفقرة الثانية من مادته الأولى على أن كل بضاعة

لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل به تفرض عليها الرسوم المقررة به وقد بدأ العمل بأحكام هذا المرسوم من تاريخ نشره في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٤ — ولما كان أداء الرسوم الجمركية لا يكون إلا بعد تحديد مصير البضاعة سواء بتحصيل الرسوم عليها أو الاعفاء منها وبعد تسوية هذه الرسوم في حالة ثبوت استحقاقها فإذا كانت مصلحة الجمارك قد رأت عندما نازع الطاعن في استحقاق الرسوم على المواسير المستوردة أن تعرض الموضوع على وزارة المالية بوصفها الجهة الرئيسية لها للبت في أمر استحقاق الرسوم أو الاعفاء منها ووافقت على الافراج عن المواسير في نظير تحصيل مبلغ من الطاعن بصفة أمانة يضمن لها استيفاء الرسوم إذا ما ثبت لديها بعد ذلك استحقاقها فإن قيام الطاعن بدفع هذا المبلغ على النحو المذكور لا يعتبر منه أداء للرسوم بالمعنى الذى تقصده الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم سالف الذكر ولما كان الثابت أن مصلحة الجمارك لم تبت في أمر استحقاق الرسوم الجمركية إلا بعد تاريخ العمل بهذا المرسوم وقد تمت تسوية هذه الرسوم وتصفية الأمانة المدفوعة في تاريخ لاحق له فإن أحكام هذا المرسوم تسرى على المواسير محل الخلاف وبالتالي تعتبر هذه المواسير معفاة من رسوم الوارد ولا يستحق عليها سوى رسم قيمي بواقع ١٪ وهو الرسم الذى فرضه مرسوم آخر صدر فى نفس تاريخ صدور المرسوم سالف الذكر — بتعديل الرسم القيمي المفروض على جميع الواردات بالنسبة لبعض الأصناف — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم انطباق أحكام المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ بتعديل الرسوم الجمركية على بعض الأصناف — على المواسير محل النزاع استنادا إلى أن الرسوم الجمركية عن هذه المواسير قد دفعت قبل تاريخ العمل به يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ذكره يتعين تأييد الحكم الابتدائي المستأنف .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد | محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٣٦)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ القضائية :

اختصاص . " اختصاص نوعي " . إيجار . " إيجار الأماكن " .

لا يجوز زيادة الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار المبرمة منذ أول مايو سنة ١٩٤١ من أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر ، (م ٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧) . يدخل في تقدير هذه الأجرة تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر . الشرط الوارد في عقد الإيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على عاتق المستأجر عبئاً مالياً مستقلاً عن الأجرة المحددة فيه لا يدخل في تقويم الأجرة والتزاع الذي يدور حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويتخضع للقواعد العامة سواء من حيث الاختصاص أو الإجراءات (م ١٥/٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧) .

لا يجوز — طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بإيجار الأماكن — أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر على أن يدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر . وينبني على ذلك — ووفقاً لمفهوم مخالفة هذا النص — أن الشرط الوارد في عقد الإيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على عاتق المستأجر عبئاً مالياً مستقلاً عن الأجرة المحددة فيه لا يدخل في تقويم الأجرة كما أن التزاع الذي يدور بين طرفي العقد حول صحة هذا الشرط

ينخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لا يعتبر تزاما في الأجرة ولا يدخل في تقويمها وبالتالي فإنه يكون خاضعا للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات على ما نصت عليه المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ مدني جزئي عابدين وقال في صحيفة شرحا وبيانا إنه بمقتضى عقود إيجاره ورخصة ١٩٣٥/١٠/٣ و ١٩٣٩/١/٢٨ و ١٩٤٠/٦/٥ و ١٩٤٠/١١/٢٢ استأجرت منه الطاعنة الشقة رقم ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من العمارة رقم ٣ حرف ب لاستعمالها "بنسيون" وقد نص في البند ٢٣ من كل من العقود المشار إليها آنفا على أن تتحمل المستأجرة رسوم البلدية الحالية والمستقبلية التي تفرضها الجهات المختصة — ونظرا لأن مجلس الوزراء أصدر في ١٨/٣/١٩٥١ قرارا بفرض رسم إضافي قدره ١,٥٪ من القيمة الإيجارية على العقارات المبنية فإنها تكون ملزمة بأدائه — وخلص المطعون ضده إلى طلب الحكم بأن تدفع له مبلغ ٥٥ جنيها و ٣٥٠ مليا قيمة هذه الرسوم من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ حتى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ والفوائد بواقع ٤٪ وما يستجد بواقع ١ جنية و ٨٤٥ مليا شهريا والمصاريف والأتعاب والنفاذ ، وقد دفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها تأسيسا على أن المطالبة بالمبلغ موضوع التداعى هو طلب زائد عن الأجرة المتفق عليها الأمر المحرم قانونا ومن ثم تختص بنظره المحكمة الابتدائية إعمالا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وفي الموضوع طلبت رفض الدعوى . وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة حضوريا — أولا — برفض الدفع

بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واختصاصها بها — ثانيا — إلزام المدعى عليها السيدة أنا عثمان صديق (الطاعنة) بأن تدفع للمدعى (المطعون ضده) مبلغ ٦٩ جنيها و ٩١٠ مليات والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف ومبلغ جنيهن مقابل أتعاب المحاماة والنفاذ ، وأقامت المحكمة قضاءها برفض الدفع على ما خلص لها من أن أساس الدعوى هو طلب تطبيق عقود مبرمة بين طرفي الخصومة وهى شريعتهم وأن المؤجر لم يتعرض في طلبه إلى تحديد الأجرة أو تعديلها وإنما كل ما طلبه هو إعمال نصوص عقود الإيجار الموقع عليها من المستأجرة والتي لا مخالفة فيها للنظام العام وأنه ليس كل نزاع يتصل بعقد الإيجار مما تختص به المحكمة الابتدائية وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وهو قانون استثنائي ويؤيد ذلك ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من هذا القانون من أن المنازعات الأخرى تظل خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بالاستئناف رقم ٧٤٨ سنة ١٩٥٥ من مصر وطلبت فيه إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه مع إلزام المستأنف عليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٩ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة (الطاعنة) المصروفات و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٧ قررت الطاعنة بلسان وكيلها المحامي الطعن بالنقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ من محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية والسالف البيان وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة طلب للأسباب الواردة به الحكم — أولا — بقبول الطعن شكلا — ثانيا — وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع إلزام المطعون ضده بجميع مصاريف التقاضى ومقابل أتعاب المحاماة — ثالثا — إحالة القضية إلى دائرة أخرى من دوائر محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية للحكم مجددا في الدعوى ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول مارس سنة ١٩٦١

فقررت بالجلسة المذكورة إحالته إلى المحكمة . وبجلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ نظر الطعن أمام هذه المحكمة وصممت فيها النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتحصل في أن الحكيم الابتدائي والاستئنافي إذ قضيا باختصاص المحكمة الجزئية نوعيا بنظر الدعوى قد خالفا القانون وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن المادة ١٥ فقرة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أن المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ترفع إلى المحكمة الابتدائية - وإذا كان النزاع المائل خاصا بتفسير وتطبيق عقود إيجار تحكمها المادة ١٥ سالفة الذكر فقد كان من المتعين على محكمة الموضوع أن تقضى بعدم اختصاصها لأن قواعد الاختصاص في هذا الشأن من النظام العام لا تجوز مخالفتها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المستفاد من نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر أوضحتها المادة المذكورة - وقد نصت المادة بعد ذلك على أنه يدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر ، كما أن المستفاد من نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون المذكور هي وحدها التي ترفع إلى المحكمة الابتدائية المختصة وفقا للإجراءات التي تضمنتها المادة المذكورة أما المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر فإنها تظل خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات ، ويبين من هذين النصين ومن مفهوم المخالفة من أولهما

أن الشرط الوارد في عقد الأيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على هاتق المستأجر عبئا ماليا مستقلا عن الأجرة المحددة في ذلك العقد — لا يدخل في تقويم الأجرة كما أن النزاع الذي يدور بين طرفي العقد حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لا يعتبر نزاعا في الأجرة وهو لا يدخل في تقويمها ومن ثم فإنه يكون خاضعا للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه — وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون وعلى ذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٣٧)

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٧ القضائية :
أموال عامة . "الأراضي المخصصة للمقابر" .

لا يجوز تجديد المباني الداخلة في حدود الجبانات أو ترميمها ، وإن أخرجت من المباني
المخصصة للدفن . لهذه المباني صفة المال العام بحكم تخصيصها للجبانات (المقابر) وحظر تجديدها
أو ترميم ما بداخلها من المباني .

إذ تنص المادة السادسة من لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة الصادرة
في ١٩٢٦/٢/٢٨ نقاذا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ، على أن جميع المباني الموجودة
داخل حدود الجبانات — التي أخرجها المرسوم بقانون المؤرخ ١٩٢٤/٢/١٠
من الأراضي المخصصة للدفن — لا يجوز تجديدها أو ترميمها ، فإن الشارح بذلك
يكون قد أضفى صفة المال العام على المنطقة الواقعة حول مسجدى الامامين
الشافعى والليثى ومنها المباني الداخلة في نطاقها وذلك بحكم تخصيصها للجبانات
وحظر تجديد أو ترميم ما بداخلها من المباني (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومائراوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون عليه الأول رفع على المطعون عليها الثانية والطاعن —

(*) راجع نقض ١٩٢٩/٦/١٥ بالجمعية الرسمية من ٤١ رقم ٣٨ .

رئيس لجنة جبانات المسلمين — الدعوى رقم ٧٥٠ سنة ١٩٥٤ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم عليها في مواجهة الطاعن بصحة وفاد عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن بيعها له أرض وبناء المنزل المبين بالحدود والمعالم بصحيفة الدعوى — دفع الطاعن الدعوى طالبا رفضها على أساس أن الأرض المقام عليها المنزل من الأموال العامة لتخصيصها للجبانات ومن ثم فلا يجوز التعامل فيها وبتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بصحة التعاقد عن عقد البيع المشار إليه مقيمة قضاءها على أن الطاعن لم يقدّم الدليل على صحة دفاعه فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وكان أساس استئنافه ما رده أمام محكمة الدرجة الأولى من أن رقعة الأرض المقام عليها المنزل موضوع التداعى من الأموال العامة مفصلا ذلك بأن الجهات المختصة وضعت حدودا فاصلة بين أرض الجبانات والأماكن الخاصة وعملت بناء على ذلك خريطة مساحية لتحديد أرض المنافع العامة مدخلة رقعة الأرض المتنازع عليها في نطاقها وصدر بذلك التحديد قانون سنة ١٩٢٤ وبه أصبحت المنطقة الواقعة حول مسجدى الأمامين الشافعى والليثى من الأملاك العامة وذلك طبقا لنص المادة السادسة من القانون المنوّه عنه والتي تنص على أن جميع المساكن الواقعة حول مسجدى الإمام الشافعى والليثى لا يصرح بتجديدها ولا بترميمها إلا لخدمة الأضرحة والمساجد والتربية فإنه يجوز لهم التصريح برخصة من لجنة الجبانات فقط وبتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف مقيمة حكمها على أن نص المادة السادسة المنوّه عنها لا يفيد أن ملكية العقارات الواقعة في هذا المكان قد نزع ملكيتها وأضيفت إلى المنافع العامة مما لا يجوز معه التعامل فيها وبتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٧ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه وبتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٦١ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظرها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

ومن حيث إن الطاعن نعى الحكم المطعون فيه لمخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله مؤسسا طعنه على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ والقرارات واللوائح

الصادرة تنفيذا له والمرسوم الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٢ بتحديد جبانات المسلمين الواقعة شرق مدينة القاهرة وجنوبها بسفح جبل المقطم قائلا إن هذه التشريعات من شأنها اعتبار المنطقة الواقعة حول مسجدى الامامين الشافعى والليثى ومنها أرض المنزل المتنازع عليه من المنافع العامة لتخصيصها للجبانات وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ تضمن فى المادة الأولى منه الأمر بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة كما بينت المادة الثامنة منه طريقة تأليف هذه اللجنة ثم أوضحت المادة الخامسة اختصاصات تلك اللجنة ومنها تحضير المشروعات الخاصة بإنشاء الجبانات والمصادقة على الرسم العمومى ورسم التخطيط اللذان تعملهما المصلحة المختصة عن الجبانات المختلفة . ثم صدر مرسوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٤ بتحديد جبانات المسلمين الواقعة شرق مدينة القاهرة وجنوبها بسفح جبل المقطم وبيمت المادة الأولى منه الجبانات المخصصة لدفن موتى المسلمين ومنها جبانة الامامين الشافعى والليثى موضحة إياها على قوائم ونحرائط مساحية مرافقة لهذا المرسوم كما أشارت المادة الثانية من هذا المرسوم إلى الأراضى الخارجة عن التخصيص للدفن ومنها الأراضى المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الامامين الشافعى والليثى ولما صدرت لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٦ نص فى المادة السادسة منها على أن جميع المباني الموجودة داخل حدود الجبانات لا يصرح بتجديدها ولا بترميمها حدا الحيشان والمدافن ومساكن التريبة وخدمة الأضرحة والمساجد كل فى منطقته الخاصة فيجوز ذلك فيها برخصة من اللجنة ولما كانت هذه التشريعات بعصودورها على النحوميين قد تضافرت على إضفاء صفة المال العام على المنطقة الواقعة حول مسجدى الامامين الشافعى والليثى ومنها المباني الداخلة فى نطاقها وذلك بحكم تخصيصها للجبانات وحظر تجديده أو ترميم ما بداخلها من المباني وإذ قصر الحكم المطعون فيه بحثه فى نطاق المادة السادسة من لائحة الجبانات وانتهى إلى ما يخالف هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون مستوجبا نقضه .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وعبد المجيد يوسف النائش ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٣٨)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

حكم . " عيوب التدليل " . " تناقض " . " ما يعد كذلك " .

تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر يجعل الحكم معدوم الأساس متعين النقض . مثال في
دعوى إثبات نسب .

متى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بإثبات نسب الصغير إلى الطاعن
على أساس أنه راجع زوجته المطعون عليها وهي في عدة الطلاق الرجعي وعاشرها
معاشرة الأزواج وأنها رزقت منه على فراش الزوجية بالصغير ، في حين نفى الحكم
المطعون فيه حصول هذه الرجعة على الوجه المقرر شرعاً وانهى إلى أن المراجعة إنما
حصلت بعد انتهاء عدة الطلاق الرجعي واعتبر الواقعة وطناً بشبهة الحل مما يثبت به
النسب شرعاً ، ومع ذلك عاد الحكم المطعون فيه وأحال على أسباب الحكم الابتدائي
واتخذها أسباباً لقضائه بالاضافة إلى ما قرره هو من أسباب — مما يشيع التناقض
في أسباب الحكم المطعون فيه ويجعله قائماً على دعامين متناقضتين لا يعرف على
أيهما أقيم ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل
في أن المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الاسكندرية

الابتدائية على الطاعن ادعت فيها أنها زوجة له بوثيقة زواج رسمية صادرة في ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٢ لدى مأذون السيدة زينب وأنه طلقها رجعيًا وهي في مدة الطلاق بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٣ أمام المأذون المشار إليه وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه بالولد عزت في ٣/٤/١٩٥٦ وطلبت لذلك وللأسباب التي ذكرتها بالدعوى الحكم لها عليه بثبوت نسب الولد المذكور منه مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد صادق الطاعن على سبق الزوجية والطلاق وأنكر ما عدا ذلك وطلب عدم سماع الدعوى تطبيقًا للمادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ وبتاريخ ١/٧/١٩٥٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثباتها من المدعية ونفيها من المدعى عليه وبعد تقديم إثبات الطرفين حكمت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٩ بثبوت نسب الولد عزت إلى والده الطاعن وإلزامه بالمصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة مؤسسة حكمها على إقراره أمام محكمة العطارين للأحوال الشخصية بجلسته ٢٠/٦/١٩٥٧ وعلى التلغرافات والخطابات المرسلة منه لها وعلى البيئة الشرعية والقرائن فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ سنة ١٩٥٩ أمام محكمة استئناف الاسكندرية وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت الطاعن المصاريف ونحمة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة بانية حكمها على ثبوت معاشرة المستأنف للاستأنف عليها عقب صلحها معها على النفقة المحكوم بها عليه والمتجمد عنها في ٥/٢/١٩٥٥ وعلمه بولادة الولد عزت ونسبته له عقب قيده في شهادة الميلاد من ابن عمه على شكرى وعلى القرائن فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ٣/١٠/١٩٦٢ وفيها صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقد تمت النيابة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها السابقة وصممت فيها على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن في السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور وتناقض مما يبطله ذلك أنه أحال في أسبابه على أسباب

الحكم الابتدائي الذي بني على حصول الرجعة في العدة بينما نفى الحكم المطعون فيه هذه الرجعة نفياً باتاً وأقام قضاءه على اعتبار الواقعة وطأً بشبهة يثبت به النسب شرعاً فتكون إحالة الحكم المطعون فيه على أسباب الحكم الابتدائي بعد ذلك رغم تباين أساسيهما الفقهي واختلاف حكميهما شرعاً يجعل الحكم متناقضاً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه بني قضاءه بإثبات نسب الصغير إلى الطاعن على أساس أنه راجع زوجته المطعون عليها وهي في عدة الطلاق الرجعي في يناير سنة ١٩٥٤ وعاشرها معاشرة الأزواج وأنها رزقت منه على فراش الزوجية بالولد "عزت" ونفى الحكم المطعون فيه بعد أن استظهر وقائع الدعوى حصول هذه الرجعة على الوجه المقرر شرعاً نفياً قاطعاً في قوله "وحيث إن الاستفادة من هذه الوقائع أن الطاعن بعد أن طلق زوجته طلاقاً رجعياً في ٣١/١٠/١٩٥٣ لم يراجع زوجته أثناء العدة التي انتهت في غاية شهر يناير سنة ١٩٥٤ وأن هذه المراجعة إنما حصلت بعد الصلح الذي تم بين الطرفين في ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ وعلى وجه التقريب من شهر يونيو سنة ١٩٥٥" "واعتبر الواقعة وطأً بشبهة الحل مما يثبت به النسب شرعاً احتياطاً لإحياء الولد وعدم ضياعه" ومع أن هذا التكييف الجديدياً ينحصر في حكم الرجعة التي أخذ بها الحكم الابتدائي فقد عاد الحكم فأحال على أسباب الحكم المستأنف واتخذها أسباباً لقضائه بالإضافة إلى ما قرره هو من أسباب في قوله "ولما تقدم جميعه وللأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف يتعين تأييده" ومن شأن هذه الإحالة أن تشيع التناقض في أسباب الحكم المطعون فيه وتجعله قائماً على دعائين متناقضتين لا يعرف على أيهما أقيم ومن ثم يكون هذا الحكم معدوم الأساس متعيناً نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد فتواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأميل جبران ، وقطب فراج .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

(أ) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . " الإعلان في الوطن المختار " .

إعلان الطعن في الوطن المختار — شرطه إختيار المطعون عليه هذا الوطن في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا المحل مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد المحدد قانونا وإلا كان باطلا (م ٣٨٠ مرافعات) .

(ب) نقض . " الخصوم في الطعن " . " موضوع غير قابل للتجزئة " . طلاق

إثبات حصول الطلاق . نزاع موضوعه غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن في هذه الحالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

١ — تنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات على أن " يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم " . ومفاد هذا النص على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن مناط إعلان الطعن بالنقض في الوطن المختار ، أن يكون المطعون عليه قد اختار فعلا ذلك الوطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون ، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه المعلنة إليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن إعلان الطعن قد تم في مكتب محام باعتباره موطنا مختارا للمطعون عليه ، ولم يقدم

الطاعن ما يثبت أن الأخير قد عين مكتب المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطنًا مختارًا له ، فإن إعلانه على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً^(١)

٢ - إثبات حصول الطلاق موضوع غير قابل للتجزئة ، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للزوج المطعون عليه الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة للزوجة المطعون عليها الأولى^(٢) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الثاني أقام على المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٥٨ كلى على الإسكندرية بطلب إثبات طلاقه منها ، وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بإثبات الطلاق ، فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٠ سنة ١٩٥٩ على وقد قضى فيه بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، فطعن نيابة استئناف الإسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على نقض الحكم ولم يبد المطعون عليهما دفاعاً ولم يحضرا .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم إعلانه إلى المطعون عليه الثاني إعلاناً صحيحاً ، إذ أعلن بتقرير الطعن في مكتب الأستاذ

(١) قسم المبدأ المقرر في الطعون ٤٤ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٤/٣/١٩٦٢ قاعدة رقم ٤٨ العدد الأول من السنة ١٣ ص ٣٠٩ ، ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٢ ، ٣٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ، ٢٩٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٥٣ .

(٢) راجع طعن رقم ٨ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية جلسة ٢٨/٣/١٩٦٢ قاعدة رقم ٥٣ العدد الأول من السنة ١٣ ص ٣٢٣ .

... المحامي باعتباره موطننا مختاراً له ، دون أن تقدم ورقة إعلان الحكم المطعون فيه التي تدل على أن المطعون عليه الثاني قد اتخذ ذلك المحل موطناً مختاراً له ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة له ويستتبع ذلك عدم قبوله بالنسبة إلى المطعون عليها الأولى إذ أن موضوع النزاع غير قابل للتجزئة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعنة قامت بإعلان الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى المطعون عليهما بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٢ وقد جاء بأصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل في هذا التاريخ إلى مكتب الأستاذ ... المحامي وأعان به المطعون عليه الثاني مخاطباً مع الأستاذ ... ، ولما كانت المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات تنص على أن يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، ومفاد هذا النص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن مناط إعلان الطعن بالنقض في الموطن المختار ، أن يكون المطعون عليه قد اختار فعلاً ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون ، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن ، صورة الحكم المطعون فيه المعلنه إليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تقدم ما يثبت أن المطعون عليه الثاني قد عين مكتب الأستاذ ... المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً له ، فإن إعلانه على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً ، إذ كان ذلك وكان موضوع النزاع — وهو إثبات حصول الطلاق — غير قابل للتجزئة ، فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة إلى المطعون عليها الأولى . ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان الطعن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٤٠)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ القضائية :

نقض . "إعلان الطعن" . قانون . "سريان قوانين المرافعات" . بطلان .
"تصحيح الإجراء الباطل" .

على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة خلال
الخمس عشرة يوما التالية لهذا القرار وأن يودع خلال الخمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل
ورقة إعلان الطعن . إغفال هذين الإجراءين الجوهريين يترتب عليه بطلان الطعن .
صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي ألقى عبء إعلان الطعن على قلم الكتاب دون
الطاعن ليس من شأنه أن يصحح الإجراء الذي وقع باطلا متى كان الميعاد المقرر في القانون لاتخاذ
هذا الإجراء قد انقضى (م ١ و ٢٥ مرافعات المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) .
قوانين المرافعات لا تسرى على ما يتم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .

توجب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن بالنقض على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة
أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار
الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار وأن يودع خلال الخمسة
أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن فإنه ينبغ على إغفال
هذين الإجراءين الجوهريين بطلان الطعن . ولا يغير من هذا النظر بالنسبة
للطعن الذي تحكم إجراءاته المادة ١١ سالفه الذكر - صدور القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان تقرير الطعن وإيداع
أصل ورقة الإعلان وألقى على عاتق قلم الكتاب إعلان الطعن في الخمسة عشر
يوما التالية لقرار الإحالة وجعل بداية الميعاد الذي يقدم فيه المطعون عليه دفاعه
من تاريخ إعلان بقرار الإحالة ذلك أن قوانين المرافعات لا تسرى على ما تم
من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وليس من شأن صدور القانون الجديد

أن يصحح الإجراء الذي وقع باطلا طالما أن الميعاد المقرر في القانون لاتخاذ هذا الإجراء قد انقضى وهو ما يفيد نص المادتين ٢٥ و ١ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن المطعون عليه والنيابة العامة دفعا بعدم قبول الطعن لعدم إيداع أصل ورقة إعلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله — ذلك أن المادة ١/١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تحكم إجراءات هذا الطعن تنص على أنه ” إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤثر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن . وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين بالأوضاع العادية . وعلى الطاعن أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لانتضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ... “ ولما كان يبين من الأوراق أن قرار الإحالة صدر في ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ وأن الطاعنين لم يودعوا أصل ورقة الإعلان في الميعاد المتقدم فإن تخلفهم عن القيام بهذا الإجراء الجوهرى يستتبع بطلان الطعن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مما يترتب عليه عدم قبوله — ولا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان تقرير الطعن وإيداع أصل ورقة الإعلان وألقى على عاتق قلم الكتاب إعلان الطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة وجعل بداية الميعاد الذي يقدم فيه المطعون عليه دفاعه من تاريخ إعلانه بقرار الإحالة — ذلك أن قوانين المرافعات لا تسرى على ما تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها وليس من شأن صدور القانون الجديد أن يصحح الإجراء الذي وقع باطلا طالما أن الميعاد المقرر في القانون لاتخاذ هذا الإجراء قد انقضى وهذا هو ما يفيد نص المادتين ١ و ٢٥ من قانون المرافعات المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٤١)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ القضائية :

حكم . " عيوب التدليل " . قصور . " ما بعد كذلك " . تقادم .

الدفع أمام محكمة الموضوع باكتساب الحق المرفوعة به الدعوى بمضى المدة الطويلة وبسقوط
الحق في التعويض بالتقادم . دفاع جوهرى . إغفال البحث في هذا الدفاع والقصور في الرد عليه
يترتب عليه بطلان الحكم . مثال .

متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورثه زرع أرضه
المجاورة لأطيان الوقف المشمولة بحراسة المطعون عليه ، حديقة وأقام حولها منذ
خمسة عشر عاما — أشجارا على بعد يزيد عن متر من حد الجار ، وأنه كذلك
قد كسب الحق بمضى المدة الطويلة وليس للمطعون عليه أن يتضرر بعد ذلك
من امتداد جذور تلك الأشجار في أرضه الملاصقة أو ارتفاع فروعها فوقها
بدعوى أنه قد ترتب على ذلك ضرر بأرضه وتلف بزراعته بعد فوات هذه المدة
وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع إلا بأن الضرر لم يحدث عند بداية
الزروع وإنما تدرج على توالى السنين بعد مرور الخمس سنوات الأولى فإنه
يكون قد أغفل البحث في هذا الدفاع المؤسس على اكتساب الطاعن الحق
المرفوعة بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة وعلى سقوط الحق في التعويض
بالتقادم ، وهو دفاع جوهرى يترتب على القصور في الرد عليه بطلان الحكم .

(*) راجع قض ١٤/١٢/١٩٦١ بحرية المكتب القنى السنة الثانية عشرة رقم ١٣٣
" التمسك بالدفع بالتقادم المسقط دفاع جوهرى لوصح لتغيره وجه الحكم في الدعوى . إغفال الرد
عليه قصور لا يمنع من ذلك التمسك أمام محكمة النقض بوقف التقادم أو انقطاعه . دفاع بخالطه واقع
لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض " .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بعريضة أعلنت فى ١٨/١١/١٩٥٢ أقام المطعون عليه الأول بصفته على مورث الطاعنات وباقي المطعون عليهم — المرحوم سليمان بدوى — من نفسه وبصفته ناظرا على وقف المرحوم الشيخ على مصطفى بدوى الدعوى رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة طلب فيها الحكم بإزالة جميع الأشجار والأشواك والسياج الموجودة على الحد القبلى لأطيان المورث والبحرى لأطيان المطعون عليه الأول فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٧١ ج و ٩٥٠ م على سبيل التعويض عن الأضرار التى لحقت بملكه وما يستجد من تعويض ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ بواقع ٣٨ ج و ١٣٠ م فى السنة حتى تتم الإزالة ، وقال شرحا لدعواه إن وقف المرحوم أحمد جلال المشمول بنظارته يملك أطيانا زراعية بناحية شبين القناطر من بينها ٣٦ ف و ١٥ ط و ٨ ص، مينة بصحيفة الدعوى حدها البحرى أطيان الوقف المشمول بنظارة المورث الذى قام بزراعة أشجار فى هذا الحد مباشرة وتركها تنمو وتمتد جذورها حتى وصلت إلى أطيان المطعون عليه الأول كما امتدت فروعها إلى هذه الأطيان وترتب على ذلك ضرر بليغ بها وتلف بالزراعة فرفع المطعون عليه الأول الدعوى ٢٨٢١ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة طلب فيها إثبات حالة هذه الأشجار وما سببته من أضرار وتلف بملكه وتحديد مساحة الأطيان التالفة وسبب تلفها ومقدار التعويض وقد قضى فيها بندب خبير زراعى قدم تقريرا أثبت فيه أن الأشجار المذكورة بوصفها الحالى تؤثر على الحد البحرى لأطيان المطعون عليه الأول بسبب جذور الأشجار وفروعها والأشواك فى مساحة قدرها ٧ ط و ١٥ ص ويؤثر ظل الأشجار فى مساحة أخرى مقدارها ١٥ ط و ٦ ص وترتب على ذلك بوار المساحة الأولى وأضعاف زراعة المساحة

الثانية وقدر قيمة الضرر عن المساحة الأولى بمبلغ ١٢ ج و ٧١٠ م في العام وعن المساحة الثانية بمبلغ ٢٥ ج و ٤٢٠ م في العام فتكون جملة التعويض في السنة الواحدة ٣٨ ج و ١٣٠ م وقرر الخبير أن عمر هذه الأشجار يزيد على خمس عشرة سنة ولهذا فقد أقام المطعون عليه الأول الدعوى بطلب التعويض وما يستجد كما تقدم بيانه وقضت محكمة القاهرة بجلسته ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى فطعن المطعون عليه الأول في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة وقضت المحكمة بجلسته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بنقض نفس الخبير المتدب في دعوى إثبات الحالة لأداء المأمورية الميمنة في الحكم المذكور وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسته ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبإزالة الأشجار والأشواك والسياج الموجودة على الحد القبلي لأطيان الطاعنات والحد البحري لأطيان المطعون عليه الأول وبإلزام الطاعنات وباقي المطعون عليهم هذا الأول بأن يدفعوا لهذا الأخير مبلغ ٢١٩ ج و ٢١٩ م وما استجد من تعويض ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ بواقع ٩ ج و ٣٤٠ م حتى تم الإزالة فقررت الطاعنات في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ بالطعن بالنقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وطلبن الحكم بتقصهما للأسباب الواردة بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة حيث صم الحاضر عن الطاعنات على طلب نقض الحكمين وطلب الحاضر من المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكمين المطعون فيهما أنه قد شابهما قصور في التسبيب يبطلهما ذلك أنهن تمسكن في دفاعهن بأن مورثن غرس الأشجار محل النزاع منذ مدة سابقة على رفع الدعوى بأكثر من خمس عشرة سنة وقد اعترف بذلك المطعون عليه الأول وأثبتته تقرير الخبير المتدب في الدعوى وبذا يكون المورث قد اكتسب حق الارتفاق موضوع الدعوى بمضى المدة الطويلة ، كما أن دعوى التعويض عن العمل غير المشروع قد سقطت بالتقادم أيضا ولكن الحكمين المطعون فيهما لم يعنيا بالرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يترتب عليه بطلانهما .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أورد أن "وجهة نظر المدعى عليهن الثلاثة الأول - الطاعنات - تتحصل في أن مورثن زرع الأرض المجاورة لأطيان الوقف المشمول بحراسة المدعى - المطعون عليه الأول - حديقة وأقام من حولها منذ ١٥ سنة أشجار الكازورينا لحماية الموالح فلم يشتك أى جار طوال هذه المدة من أن ضررا قد أصابه حتى المدعى نفسه وأنه فرس هذه الأشجار في أرضه وعلى بعد يزيد عن متر منذ تلك المدة التي تكسب الحق بمضى المدة الطويلة فليس له أن يتضرر بعد قوات هذه المدة التي تسقط حقه في أى ادعاء..." وقد أورد الحكم الاستئنافي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ نفس هذا الدفاع كما أورد نقلا عما ذكره المطعون عليه في صحيفة دعواه أن الخبير المتدب في دعوى إثبات الحالة قرر أن عمر هذه الأشجار يزيد على خمس عشرة سنة ولم يفصل الحكم المذكور في هذا الدفاع وإنما أورد "أن المستأنف - المطعون عليه الأول - يطالب بالتعويض عن ١٥ سنة سابقة على رفع الدعوى ومن المعترف به من الجانبين أن ثمت ضررا لم يحدث عند بداية زرع الجازورينا وأن الضرر البالغ المنوء عنه في التقرير لم يحدث دفعة واحدة وإنما تدرج على توالى السنين الأمر الذى يتطلب نذب نفس الخبير لبيان مقدار التعويض من المدة المطالب بها" ومع أن الطاعنات تسمكن في مذكراتهن أمام محكمة الاستئناف بدفاعهن المشار إليه وبما ورد في الحكم المستأنف، فإن المحكمة بحكمها الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ اكتفت بأن قررت أن حكمها الصادر بجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قد حسم النزاع حول أساس المسؤولية وهذا قضاء يقيدها ولم يبق من أمر النزاع إلا ما عهد إلى الخبير به من تقدير التعويض المستحق عن ١٥ سنة سابقة على رفع الدعوى وما يراه لازما لإزالة الضرر وقد أخذت المحكمة في هذا الصدد بما رآه الخبير من أن الضرر غير قائم في الخمس السنوات الأولى لعدم اكتمال نمو الأشجار وامتداد جذورها وأن التأثير يبدأ بمقدار عشرين في المائة في الخمس السنوات التالية وينتهى إلى مائة في المائة في نهاية السنة العاشرة من زراعة الجازورينا، ولم يعن أى من الحكيم المطعون فيهما ببحث دفاع الطاعنات المؤسس على اكتسابهن الحق المرفوع بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة وعلى سقوط حق المطعون عليه الأول في التعويض بالتقادم وهو دفاع جوهرى يترتب على القصور في الرد عليه بطلان الحكيم المطعون فيهما مما يتعين معه الحكم بنقضهما، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكرى ، واطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٤٢)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ القضائية :

نزاع الملكية للمنفعة العامة . تعويض "تقديره" .

وجوب تقدير التعويض في حالة نزاع ملكية عقار للمنفعة العامة دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة
عن نزاع الملكية . يقدر التعويض في حالة نزاع ملكية جزء من العقار باعتبار الفرق بين قيمة العقار
جميعه وقيمة الجزء الباقي منه لئلا . وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم
تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته من
نصف القيمة التي يستحقها المالك (م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٥٧) وجوب اتباع هذه القواعد
في تقدير التعويض سواء اتخذت الإجراءات القانونية في نزاع الملكية أم لا .

يقدر ثمن العقار في حالة نزاع الملكية دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي
يمكن أن تنشأ من نزاع الملكية ، أما إذا كان نزاع الملكية قاصرا على جزء منه
فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي
منه لئلا على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب
أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان على ألا يزيد المبلغ
الواجب إسقاطه أو إضافته في أى حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك ، وعملا
بالمادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ،
ويستوى في ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون الحكومة قد
اتبعت الإجراءات القانونية في نزاع الملكية أم لم تتبعها ذلك أن المادتين ١٣ و ١٤
صالفتي الذكري إنما تقرران حكما عاما في تقدير التعويض (*) .

(*) نفس المبدأ في الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ . وراجع
قض ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ بمجموعة المكتب الفني س ٩ رقم ٦١ وقض ١٩٥٩/٤/٢ بمجموعة
المكتب الفني س ١٠ رقم ٤٥ وقض ١٩٦١/٣/٢٣ بمجموعة المكتب الفني س ١٢ رقم ٣٦ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام الدعوى $\frac{١٣٦٢}{١٧٧}$ لسنة ١٩٥٠ مدنى كلى طنطا على الطاعنين وطلب فيها الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له على وجه التضامن مبلغ ٤٢٩٧ جنيها و ٦٠ مليا تأسيسا على أن الحكومة وهى بسبيل تنفيذ مشروع مصرف جناح رقم ٧٧٨٥ بناحتى القضاية وصا لجر قد استولت — دون أن تتخذ اجراءات نزع الملكية — على مقدار فدانين من أطيانه لا يقل ثمن الفدان منهما من ١٦٤٠ جنيها كما استولت على قطعة ثائية مساحتها ٨ أفدنة لا يقل ثمن الفدان منها من ١٤٠٠ جنيه وأنه يستحق ريع القطعتين من تاريخ الاستيلاء عليهما بالإضافة إلى ريع قطعة ثالثة مساحتها فدان واحد ظلت مشغولة بالأتربة الناتجة من أعمال حفر المصرف مدة ثلاث سنوات وذلك بحساب أن الربيع السنوى للفدان يقدر بمبلغ خمسين جنيها كما يحق له استرداد مبلغ ٢٥ جنيها و ٤٢٠ مليا كان قد أداها كضريبة عن الأطيان بعد أن ادخلت في تنفيذ مشروع المصرف ونازع الطاعنون في مقدار ما دخل من أطيان المطعون عليه في أعمال المنفعة العامة وفي تقديره لقيمته وأنكروا عليه ما يدعيه من طلبات أخرى وفي ١٦ أبريل سنة ١٩٥٢ نذبت المحكمة الابتدائية خيرا لبيان القدر المستولى عليه وتقدير ثمنه وقت الاستيلاء وتقدير الربيع من ذلك الوقت حتى إيداع التقرير مع مراعاة الظروف الاقتصادية في الحالين وتحقيق ما يدعيه المطعون عليه من سداد الضريبة العقارية واستحقاقه لريع فدان من أطيانه لشغله بالأتربة الناتجة من أعمال الحفر ، وقدم الخبير تقريره الذى أبان فيه أنه قد أدخل من أطيان المطعون عليه في تنفيذ مشروع المصرف ٢ ف ٢ ط و ١٠ س على ثلاثة قطع يقدر مجموع ثمنها بمبلغ ١٢٠٥ جنيها و ٤٦٥ مليا بمراعاة درجة خصوبتها والظروف المحيطة بها من قرب وبعد المسكن والظروف الاقتصادية كما قدر الربيع بمراعاة هذه الاعتبارات أيضا ، وقرر عدم ثبوت دعوى

المطعون عليه فيما عدا ذلك، وبتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ أبادت المحكمة المأمورية إلى الخبير لابتداء رأيه في اعتراض الطاعنين بأنه لم يراع في تقديره لقيمة الأطنان المستولى عليها مقدار الفائدة التي حادت على الباقي منها بسبب انشاء المصرف، وقدم الخبير تقريراً تكليلاً أصر فيه على تقديره السابق بمقولة إنه راعى فيه ما حاد وما سيعود على أطنان المطعون عليه من تلك الفائدة كما راعى أيضاً مقدار الضرر الذى أصاب القطعة الأولى من الأطنان حيث شقها المصرف إلى قطعتين غير متساويتين وبجلسة ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه مبلغ ١٦١٠ جنيهات و ٣٤٧ ملياً والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأخذت في تقدير ثمن الأطنان التى أدخلت فى مشروع المصرف بما انتهى إليه رأى الخبير - استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ٦ ق طنطا وتمسكوا فى النعى عليه بما أناروه أمام المحكمة الابتدائية من أن الخبير فيما ارتآه من تقدير ثمن الأطنان المستولى عليها لم يقيم وزناً لقيمة المنفعة التى حادت على الجزء الباقي منها نتيجة لتنفيذ مشروع المصرف، وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف طنطا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ قرر الطاعنون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت فى ٣١ يناير سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة، وحدد لنظره جلسة ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيا السابق.

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى انقانون وشابه القصور فى اتسبيب، ذلك أنه لم يتبع قواعد تقدير التعويض المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية التى تقضى بأنه إذا كان نزع الملكية قاصراً على جزء من العقار فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي للمالك على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة هذا الجزء بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقص بشرط ألا يتجاوز النقص أو الإضافة نصف الثمن. وقد أخذ الحكم المطعون فيه بتقدير الخبير لمبلغ التعويض مقررراً أن الخبير راعى فيه تلك الأسس القانونية

للتقدير مع أن الواقع يخالف ذلك إذ الثابت أن المحكمة الابتدائية لما أعادت المأمورية إلى الخبير لبحث اعتراض الطاعنين على تقريره بأنه لم يخصم من تقدير الثمن قيمة ما عاد من منفعة على الجزء الباقي من أطيان المطعون عليه بسبب تنفيذ المصرف ، صمم الخبير المذكور في التقرير التكميلي على تقديره الأول بدعوى أن ذلك كله كان ملحوظا فيه مع أنه على العكس من ذلك يبين من التقرير الأصلي للخبير أنه لم يبين تقديره لثمن الأطيان المستولى عليها إلا على مراعاة درجة خصوبتها والظروف المحيطة بها من قرب وبعد عن السكن ومراعاة الظروف الاقتصادية ، وأما ما استورد إليه الحكم المطعون فيه من أن الخبير لا يمكن أن يغفل حكم المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية في تقدير التعويض خصوصا وقد ناقش الطرفان هذا الأمر أمامه على ما هو ثابت بمحضر أعماله . فإن ذلك لا يدل على أن الخبير قد نزل في التقدير على حكم قانون نزع الملكية ، لأن القانون المذكور قد حدد طريقة تقدير التعويض والخطوات اللازمة اتباعها للوصول إليه وقد جاء تقرير الخبير والحكم المطعون فيه الذي أسس قضاءه عليه خاليا من بيان ذلك مما يشوب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المشرع قد وضع في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ قواعد خاصة يجب التزامها في تقدير ثمن العقارات التي تنزع ملكيتها للنافع العامة فنص في المادة ١٣ على أنه يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي منه لئلا ينقص نص في المادة ١٤ على أنه " إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته في أي حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب المادة السابقة " وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المادتين ١٣ و ١٤ المشار إليهما تقرران حكما عاما في تقدير التعويض يستوى في أعماله أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أو لم تتبعها . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قدر ثمن الجزء — الذي استولت عليه الحكومة — دون

اتخاذ إجراءات نزع الملكية — بمبلغ ١٢٠٥ ج و ٤٦٥ م قد اخذت في ذلك بتقدير الخبير ورد على اعتراض الطاعنين على هذا التقدير بقوله ” وحيث إن ما يقرره المستأنفون — الطاعنون — في صحيفة الاستئناف وفي مذكرتهم من أن الخبير لم يراع خصم ما عاد على باقي أطيان المستأنف عليه من فائدة من المنروع وإن ما قرره في ملحق تقريره من مراعاة ذلك لاصحة له بدليل عدم وجود ما يؤيده في التقرير إلا أن الثابت من محضر أعمال الخبير أن الطرفين الحكومة والمستأنف عليه تناولا هذه المسألة بامسهاب على النحو المبين بهذا المحضر فلا شك أن الخبير لا يمكن أن يغفل هذه المسألة بعد إثارتهما من طرفي الخصومة فإذا قرر أنه راعى ذلك في تقدير الثمن فهذا القول مقبول منه ولا شك في صدقه فيما يقرره “، وكان يبين من تقرير الخبير المؤرخ في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (المقدمة صورته الرسمية ضمن مستندات الطاعنين) أنه قدر الثمن بناء على ” معايينة للأطيان ومراعاة درجة خصوبتها والظروف المحيطة بها من قرب وبعد سكن الناحية وبمراعاة الظروف الاقتصادية وأن الخبير وإن رد في تقريره التكميلي المؤرخ في ٩/٤/١٩٥٥ (المقدمة صورته الرسمية أيضا) على اعتراض الطاعنين على تقديره السابق للثمن ، بأنه قد راعى في ذلك التقدير أيضا قيمة العائد من المنفعة والضرر على الجزء الباقي من أطيان المطعون عليه بسبب تنفيذ مشروع المصرف إلا أن التقرير الأول الذي ضمنه الخبير تقدير الثمن أصلا لا يبين منه أن الخبير — وهو بسبيل هذا التقدير — قد أقام وزنا لمناضلة الطرفين أمامه في قيمة ما عاد من فائدة على الباقي من الأطيان أو اعتبر ذلك العنصر مع ما اعتبره من عناصر في تقدير ثمن الجزء المستولى عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتمد هذا التقدير من الخبير مع ما فيه من مخالفة للطريقة الواجب اتباعها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار المسمى الموضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي هن ، وحافظ محمد بدوي .

(١٤٣)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ القضائية (*) :

(١) الترام . " إنقضاء الالتزام " . قوة القاهرة " قانون " . محاماة .

اختصاص الهيئة القضائية بوزارة الأوقاف بالقيام بجميع الإجراءات القانونية في
القضايا التي ترفع منها أو عليها استنادا إلى قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦
الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف
لا يمنع ذلك من أن تهتد الوزارة إلى غير هيئتها القضائية بالقيام بتلك الأعمال . ينبغي
على ذلك أن أيلولة النظر على الوقف للوزارة بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣
لا تعد قوة قادرة يستحيل على المحامي — المتعاقد مع الوقف من قبل — القيام بالتزامه
حتى يمكن القول باقضاء التزام الوزارة المقابل بالوفاء بالأجرتبعا لذلك .

(ب) نقض " أسباب الطعن " . " أسباب قانونية " . الترام . " انقضاء
الالتزام " .

امتناع تنفيذ الالتزام التعاقدى التي تقوم على أسباب قانونية هي من مسائل
القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

١ — لا يمنع قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر استنادا إلى
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف والذي ناط
بالهيئة القضائية للوزارة القيام بجميع الإجراءات القانونية في القضايا التي ترفع
منها أو عليها ، من أن تهتد تلك الوزارة إلى غير هيئتها القضائية بالقيام بمثل
هذه الأعمال ، ومن ثم فليس في أيلولة النظر على الوقف إلى وزارة الأوقاف ،

(*) ذات المبادئ في الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق بنفس الجلسة .

بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، وما يتبع ذلك من اختصاص الهيئة القضائية للوزارة بالقيام بالأعمال القضائية ، ما يعتبر في حكم المادة ٣٧٣ من القانون المدني) ، قوة القاهرة يستحيل معها على المحامي المتعاقد مع الوقف — من قبل — القيام بالتزامه حتى يمكن القول — تبعاً لذلك — بانقضاء الالتزام للوزارة المقابل بالوفاء بالأجر إعمالاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني .

٢ — متى كانت استحالة تنفيذ الالتزام تقوم على أسباب قانونية ، فإن البحث في توافرها يعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن الطاعن رفع على المطعون عليه الدعوى رقم ٤٨٣٨ سنة ١٩٥٤ مدني كلي أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بالزامه بصفته ناظراً وحارساً على أوقاف أحمد البدرأوى الخيري والأهلي بسمندود بأن يدفع له مبلغ ستمائة جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة قائلاً في تبيان دعواه إنه بمقتضى عقد مؤرخ أول أبريل سنة ١٩٥٠ أتفق مع الرئيس السابق مصطفى النحاس بصفته ناظراً على وقف المرحوم أحمد البدرأوى على أن يقوم بمباشرة جميع الشؤون القضائية للوقف المذكور أمام المحاكم الوطنية والحسبية والمجالس المالية بجميع درجاتها وكذلك الإجابة بنفسه على ما يطلب منه من الفتاوى القانونية وتحرير العقود ومباشرة إصدار الاختصاصات وتنفيذ الأحكام إلى غير ذلك مما يمس مصالح الوقف القضائية مقابل راتب شهري قدره عشرون جنيهاً يدفع في نهاية كل شهر على أن تكون مدة هذا العقد ثلاث سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٥٠ إلى نهاية مارس سنة ١٩٥٣ ويجدد

لمدة ثلاث سنوات أخرى إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر رسمياً بعدم الرغبة في تجديد الاتفاق قبل انتهاء المدة بثلاثة أشهر على الأقل على أنه إذا بدا للناظر العدول عن هذا الاتفاق فإن الطاعن يستحق الراتب المنصوص عليه في العقد عن باقي المدة واستطرد الطاعن قائلاً إنه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وصله خطاب من المطعون عليه ينوه فيه بالاتفاق السابق وينجبه بانتقال النظر إليه وبعدم رغبته في تجديد العقد ويكلفه بتسليم ملفات القضايا التي يباشرها عن الوقف إلى محامى الوزارة بطنطا وأنه بناء على ذلك يكون المطعون عليه قد فسخ العقد المبرم بينهما بعد أن تجدد لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٥٣ وتنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأنه إهمالاً لنصوص العقد يستحق راتب المدة الباقية وإذا امتنع المطعون عليه من إعطائه راتبه ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ فقد أنذره في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ طالباً إليه سداد راتب المدة الباقية وقدره ستائة جنيه ولما لم يجبه إلى ما طالب فقد سلك سبيل المطالبة القضائية وبتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الدرجة الأولى للطاعن بطلباته فطعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق الاستئناف وبتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به على المطعون عليه بصفته ناظراً على الوقف الخيري لأحمد البدرأوى ورفض الدعوى — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة مذكرة برأيها ضمنها طلب نقض الحكم وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها السابق .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذى آل بموجبه النظر إلى وزارة الأوقاف التي يمثلها المطعون عليه وعلى القانون ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف وعلى قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ بشأن اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف تأسيساً على أن هذه التشريعات تكون قوة القاهرة يستعمل معها على الوزارة تنفيذ التزامها بما يترتب

عليه انقضاء هذا الالتزام عملا بنص المادة ٣٧٣ من القانون المدنى حالة أن هذه التشريعات لا ينبعث عنها قوة قاهرة يستحيل معها تنفيذ التزام الوزارة .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن هذه التشريعات لا تتمخض عن قوة قاهرة إذ أن قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ المستند إلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ وإن كان قد فاط بالهيئة القضائية لوزارة الأوقاف تمثيل الوزارة في القضايا التي ترفع منها أو عليها والقيام بجميع الإجراءات القانونية فإنه لم يرد به نص مانع للوزارة من أن تعهد إلى غير هيئتها القضائية بالقيام بمثل هذه الأعمال ومن ثم فليس في أيلولة النظر إلى وزارة الأوقاف وما تبع ذلك من اختصاص الهيئة القضائية للوزارة بالقيام بالأعمال القضائية ما يعتبر قوة قاهرة يستحيل معها على الطاعن القيام بالتزامه مما يمكن القول معه بانه قضاء التزام الوزارة المقابل تبعا لذلك عملا بنص المادة ١٥٩ من القانون المدنى وإذا جرى قضاء الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر وكانت استعالة تنفيذ الالتزام التي تقوم على أسباب قانونية من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة القضاء فإنه يكون مخالفا للقانون مستوجبا نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحيد السكري ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٤٤)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) مرافق عامة ” التزام المرفق العام “ . ” مخاطر الإدارة “ . ” إسقاط
الالتزام “ . خلف . وكالة .

إنابة الدولة للالتزام في إدارة المرفق العام وتحت إشرافها ليست وكالة بالامنى القانوني
إذ هو يقوم بها لحسابه هو ومنفعته لا لحساب الدولة . تحمل الملتزم مخاطر هذه الإدارة
مستولته عنها . الديون التي تترتب في ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاما
عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة — مانحة الالتزام بها — فإذا انتهت الالتزام
بالإسقاط وعاد المرفق إليها فأنها لا تلتزم بشيء منها إذ هي ليست خلفا عاما أو خاصا
للملتزم وذلك ما لم ينص في عقد الالتزام على التزامها بتلك الديون .

(ب) مرافق عامة . ” إسقاط الالتزام “ . أثره على حقوق دائني الملتزم .

ليس لدائني الملتزم في حالة إسقاط الالتزام — بالنسبة لجهة الإدارة — سوى
مجرد حق احتمالي في استيفاء ديونهم من الثمن الذي قد يربحونه من مزاد بيع المرفق على
الملتزم الجديد وهو حق مدينهم أما إذا لم يسفر المزاد الجديد عن ذلك وكانت
شروط الالتزام تقضي في هذه الحالة بإيلولة موجودات المرفق إلى جهة الإدارة بنسبة
مقابل فلا سبيل لدائني الملتزم إلى استيفاء ديونهم من هذه الجهة .

(ج) مرافق عامة . ” إسقاط الالتزام عن شركة سكك حديد الفيوم “ .
” أثره على مكافآت العمال “ . عمل .

إسقاط الالتزام عن شركة سكك حديد الفيوم الزامية . صرح الشارع في القرار
الجمهورى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار الشركة المذكورة مشرلة وحدها عن المكافآت
المستحقة لعمالها عن مدة خدمتهم في عهد ما قبل الإسقاط وإن كان قد رأى تيسيرا لهم
أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها .

(د) مرافق عامة . " إسقاط الالتزام " . " حراسة إدارية " .

إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين الحراسة الإدارية المفروضة على الشركة الملتزمة بإدارة مرفق عام وبين إدارة الدولة للمرفق . زوال صفة الحارس الإداري — بعد الإسقاط في تمثيل الشركة التي كان معينا عليها .

١ — القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاما عليه وحده ومن ثم فلا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها فإذا هي أنهت الالتزام بالإسقاط وعاد المرفق إليها فإنها لا تلتزم بشيء من هذه الديون ما لم ينص في عقد الالتزام على التزامها به ، ذلك أن الملتزم لا يعتبر في قيامه بإدارة المرفق — لحسابه — وكلا من جهة الإدارة كما أنها لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .

٢ — ليس لدائني الملتزم في حالة إسقاط الالتزام — بالنسبة لجهة الإدارة — سوى مجرد حق احتمالي في استيفاء ديونهم من الثمن الذي قد يرسوبه مزاد بيع المرفق على الملتزم الجديد إذا ما أسفر هذا المزاد عن ملتزم آخر يحل محل الملتزم الذي أسقط الالتزام عنه لأن هذا الثمن يكون من حق مدينيهم ، أما إذا لم يأت المزاد بهذه النتيجة وكانت شروط الالتزام تقضي في هذه الحالة باستيلاء جهة الإدارة على موجودات المرفق بغير مقابل فلا سبيل لدائني الملتزم إلى استيفاء ديونهم من هذه الجهة .

٣ — صرح الشارع في القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار شركة سكك حديد الفيوم الزراعية التي أسقط الالتزام عنها مسئولة وحدها عن المكافآت المستحقة لعمالها ومستخدمى مرفق سكك حديد الفيوم الزراعية عن مدة خدمتهم في عهد الشركة ، وإن كان قد رأى رعاية هؤلاء العمال والمستخدمين وتيسيرا لحصولهم على هذه المكافأة أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها .

٤ - إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين الحراسة الادارية التي كانت مفروضة على الشركة الملتزمة بإدارة مرفق عام وبين إدارة الدولة للمرفق ومن ثم تزول صفة الحارس الاداري في تمثيل الشركة التي كان معينا عليها (*) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أنه في ٥ مايو سنة ١٨٩٧ منحت الحكومة شركة سكك حديد الفيوم الزراعية المساهمة امتياز إقامة واستغلال مرفق النقل بالسكة الحديدية الضيقة في محافظة الفيوم وذلك لمدة سبعين عاما وبتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٥٤ تقدمت وزارة المواصلات بمذكرة إلى مجلس الوزراء تتضمن أن الشركة صاحبة الإمتياز عمدت في السنوات الأخيرة إلى الإخلال بالتزاماتها وأن حالة المرفق بلغت حدا من السوء يهدد المرفق بالتوقف وبتاريخ ١٣ من الشهر المذكور أصدر مجلس الوزراء استنادا إلى المادة ١٥ من صك الشروط الملحق بعقد الامتياز قرارا بوضع المرفق تحت الحراسة لمدة ثلاثة أشهر على أن تديره مصلحة السكة الحديدية خلال هذه الفترة ولما لم يجد هذا الإجراء ولم توف الشركة بشيء من التزاماتها خلال مدة الحراسة أصدر مجلس الوزراء في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ واستنادا إلى ما تقضى به المادة سالفة الذكر في هذه الحالة - قرارا بسقوط حق الشركة الملتزمة في الإلتزام ومصادرة التأمين وطرح المرفق جميعه في مزايده عامة

(*) راجع قضا ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة المكتب الفني ص ١٢ رقم ١١٤ "إسقاط الإلتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية على المرفق وبين الإدارة الحكومية للمرفق بعد إسقاط الإلتزام . الحكم الصادر ضد الملتزم والحراسة لا ينسحب أثره إلى المرفق في هذه الحالة . الطعن من الإدارة الحكومية غير مستج" . وراجع قضا ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ع ٢ ص ٦٤٦ .

على أن تظل مصلحة السكة الحديدية قائمة بإدارته حتى يتم رسمو الميزان نهائيا ولم تسفر هذه المزايدة والمزايدة التي أجريت بعدها بثلاثة شهور عن ملتزم جديد يحل محل الشركة فأصدر مجلس الوزراء في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ استنادا إلى نص المادة ١٧ من صك الشروط صالف الذكر قرارا يقضى بسقوط كل حق كان عقد الامتياز ينحوله لتلك الشركة وبأن ملكية الدولة لموجودات المرفق لا يقابله أى صبه على الخزنة وتحويل وزارة المواصلات وضع نظام لإدارة هذا المرفق كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكة الحديدية بإدارة خاصة منفصلة - وكان المطعون ضده الأول وقد تقدم في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بطلب لرئيس محكمة القيوم الابتدائية ضمنه أنه يداين شركة سكك حديد القيوم الزراعية إدارة الطاعن في مبلغ ١٦١٠ جنيهات و ٨٧٦ مليا ثمن غاز وزيوت وردها إليها بموجب فواتير في الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ حتى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وطلب توقيع الحجز التحفظي على ما للشركة المذكورة في ذمة بنك التسليف الزراعي التعاوني بالقيوم (المطعون ضده الثاني) من مبالغ وذلك بقدر ما يفي بمطلوبه وصدر الأمر بهذا الحجز في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وقام المطعون عليه الأول بتنفيذه وأوقع الحجز في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ثم أقام الدعوى رقم ٣٦ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى القيوم ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني ثم أدخل فيها المطعون عليه الثالث السيد/ جوزيف كافورى وانتهى فيها إلى طلب إلزام الطاعن بصفته مديرا لمرفق سكك حديد القيوم الزراعية والمطعون عليه الثالث بصفته مديرا عاما لشركة سكك حديد القيوم الزراعية بأن يدفع له من مال الشركة المذكورة التي تحت إدارة الطاعن حاليا مبلغ ١٦١٠ جنيهات و ٨٧٦ مليا والمصاريف والأنعاب وتثبيت الحجز التحفظي الموقع تحت يد المطعون عليه الثاني وجعله نافذا - دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليه لرفعها على غير ذى صفة استنادا إلى أنه وقد أسقط الالتزام عن الشركة المدينة قبل رفع الدعوى فلا يجوز توجيه هذه الدعوى إليه بصفته مديرا للمرفق لأن إسقاط الالتزام لا يجعل الحكومة التي استولت على المرفق خلفا للشركة الملتزمة بحيث تسأل عن الديون التي تترتب في ذمتها قبل هذا الإسقاط بل إن هذه الشركة تظل بعد إسقاط الالتزام عنها قائمة ولها ذمتها المالية التي يتعلق بها ما لها من حقوق وما عليها من التزامات وأنه لذلك لا تجوز مقاضاتها عن تلك الديون إلا في شخص مديرها أو من يمثلها

قانونا واعترض الطاعن على طلب الحكم بصحة الحجز بأن الحجز قد وقع باطلا لأنه لم يصادف مالا مملوكا للشركة المدينة إذ أن المال الذي حجز عليه هو مال مخصص لسير الموفق واستمراره وقد ترتب للحكومة في ذمة بنك التسليف بعد إسقاط الالتزام عن الشركة المذكورة - ودفع المطعون عليه الثالث السيد / جوزيف كافوري بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليه لرفعها على غير ذى صفة استنادا إلى أن إدارة المرفق قد انتقلت إلى الطاعن بإقرار رافع الدعوى في طلباته - وبتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية أولا - برفض الدفع المبدى من المدعى عليه الأول (الطاعن) بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها . ثانيا - بقبول الدفع المبدى من المدعى عليه الثالث (المطعون عليه الثالث) وبعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذى صفة . ثالثا - بإلزام المدعى عليه الأول (الطاعن) بأن يدفع للمدعى (المطعون عليه الأول) من مال الشركة مبلغ ١٦١٠ جنيهات و ٨٧٦ مليا والمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت المحكمة طلب صحة الحجز - وقد استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم فيما قضى به من رفض هذا الطلب وقيد استئنافه برقم ٥٩٨ سنة ٧٢ ق القاهرة كما رفع الطاعن استئنافا فرعيا طلب فيه إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليه لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٥٦ سنة ٧٣ ق القاهرة وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الحكم بصحة الحجز الموقع تحت يد المستأنف ضده الثاني في ١٩٥٤/٩/٢ وبصحة هذا الحجز وجعله نافذا مع إلزام المستأنف ضده الأول (الطاعن) بصفته بمصاريف الدرجتين ومبلغ ألفي قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما للمستأنف وفي موضوع الاستئناف المقابل برفضه وإلزام رافعه بمصاريفه ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف ضده الثالث . وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٧ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب تقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٢ من مارس سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لنظره أمام هذه الدائرة

جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ميتين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم قبول الدعوى قبله ذلك أن الحكم أسس قضاءه برفض هذا الدفع على ما قاله من "أن الطاعن قد عين حارسا إداريا من مجلس الوزراء تفاقدا لعقد الالتزام فهو في الواقع يمثل المرفق قانونا ولا صفة للمدير الأصلي إذ لو كانت لهذا المدير صفة لتعذر قيام الحارس بعمله . والحكم الصادر ضد الحارس يعتبر في الواقع ضد الشركة نفسها فلا صفة للمدير الأصلي" ثم استورد الحكم قائلا "إن دين المرفق المطالب به نشأ وقت قيام المرفق بعمله وقبل فرض الحراسة عليه ومعاملة الدائن للمرفق إنما هي معاملة عادية تخضع للقانون الخاص ويكون ممثل المرفق ملزما بهذا الدين الذى استعمل في شئون المرفق ومن مال هذا المرفق الخاص إذ المرفق عام سواء أكان المتعامل مع الأفراد هو الحكومة أو المشرف على المرفق وهو إنما يتعامل كفرد عادى ويحكم العلاقة بين الطرفين القانون المدنى ولا شأن لها بعقد الالتزام" - وهذا الذى قرره الحكم ينطوى على خطأ في القانون وخطأ ذلك أنه وإن كان الملتزم يعد نائبا عن الدولة في إدارة المرفق العام وخاضعا لإشرافها إلا أنه هو الذى يتحمل من الناحية المالية مخاطر هذه الإدارة لأنه يقوم بها لحسابه ولا يترتب على تلك النيابة اتحاد ذمة الملتزم مع ذمة الدولة أو اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا للملتزم عند انتهاء الالتزام بل تبقى لكل من الذمتين الماليتين ذاتيتها المستقلة سواء وقت قيام الالتزام أو بعد انتهائه وأنه لما كان الثابت في الدعوى الحالية أنه عندما تبينت الحكومة إخلال الشركة الملتزمة بالتزاماتها إلى حديد المرفق بالتوقف أصدر مجلس الوزراء في ١٣ يناير سنة ١٩٥٤ قرارا بوضع المرفق تحت الحراسة لمدة ثلاثة أشهر وبتعيين مصلحة السكة الحديدية حارسة عليه خلال هذه المدة ولما لم توف الشركة بشيء من التزاماتها في هذه الفترة وبأن عجزها عن إدارة المرفق أصدر مجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ قرارا بسحب الإلتزام نهائيا منها - واعتبارا من هذا التاريخ انقطعت كل صلة لها بالمرفق وأصبحت مصلحة السكة الحديدية تديره إدارة مباشرة لحساب الخزانة العامة شأنه في ذلك شأن أى مرفق من المرافق العامة التى تتولى الدولة إدارته إدارة مباشرة. وتنفيذا للمواد ١٥ وما بعدها من صك الشروط الملحق بعقد الامتياز قامت وزارة المواصلات

بعد سحب الإلتزام نهائيا من الشركة بطرح المرفق في مزائدين ملتين ولما لم تسفرا عن ماترم جديد يحل محل الشركة فإن مجلس الوزراء أعمل نص المادة ١٧ من الشروط المذكورة وأصدر في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ قرارا بسقوط كل حق كان عقد الإمتياز ينحوله للشركة الملتزمة وبأيلولة موجودات المرفق إلى الدولة مجانا وبغير أعباء على الخزانة وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول رفع دعواه في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ أى بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر التي كانت مصالحة السكة الحديدية تتولى خلالها الحراسة بل ومن بعد سحب الإلتزام نهائيا من الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ فإنه لم تكن للطاعن عند رفع هذه الدعوى صفة الحراسة على المرفق كما لم يكن للشركة الملتزمة في هذا الوقت أى شأن بهذا المرفق ولما كان المطعون ضده الأول قد حدد طلباته الختامية في الدعوى بطلب الحكم بإلزام الطاعن بصفته مديرا لمرفق سكك حديد الفيوم الزراعية بأن يدفع له من مال الشركة التي تحت إدارته المبلغ المطالب به فإن الدفع الذي تمسك به الطاعن بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليه لرفعها على غير ذي صفة يكون في محله . ذلك أن الطاعن لم يكن عند رفع الدعوى عليه لا حارسا على شركة سكك حديد الفيوم الزراعية ولا مديرا لها ولا صاحب صلة بها من أى نوع وإنما كان يدير مرفقا حكوميا هو سكك حديد الفيوم الزراعية لحساب الخزانة وحدها — ولقد اختلط الأمر على الحكم المطعون فيه فتوهم أن الطاعن كان لا يزال حارسا على الشركة في حين أن الحراسة كانت موقوفة بثلاثة أشهر انقضت قبل استصدار أمر الحجز وإقامة الدعوى كما أن الحكم قد خلط بين المرفق وبين الشركة التي التزمت فترة ما بإدارته وجعل المرفق من بعد إسقاط الإلتزام عن الشركة مسئولا عن الديون التي ترتبت في ذمة هذه الشركة أثناء إدارتها للمرفق . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من تثبيت الحجز الموقع تحت يد بنك التسليف المطعون عليه الثاني ذلك أن هذا الحجز قد وقع باطلا لأنه لم يصادف مالا مملوكا للشركة المدينة تحت يد البنك إذ أن المسال الذي حجز عليه إنما هو مال تولد عن إدارة الحكومة للمرفق بعد أن تم سحبه نهائيا من الشركة المذكورة وهذا المال مخصص لمنفعة عامة هي اضطراد سير المرفق ومن ثم فلا يجوز الحجز عليه إعمالا لحكم القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥

وهذا القانون لم ينشئ حكما جديدا وإنما جاء - كما صرحت المذكرة الإيضاحية - كاشفا عن حكم تقررته المادة ٨٧ من القانون المدني القديم وأصول القانون الإداري .

وحيث إنه لما كان الثابت أن المطعون عليه الأول اختصم الطاعن بصفته مديرا لمرفق سكك حديد الفيوم الزراعية وطلب إلزامه بأن يدفع له من مال شركة سكك حديد الفيوم الزراعية المبلغ المطالب به وهو عبارة عن دين ترتب لرافع الدعوى في ذمة هذه الشركة أثناء قيامها بإدارة المرفق بمقتضى عقد الالتزام - وكانت هذه الدعوى قد رفعت على الطاعن بعد انتهاء الحراسة التي فرضت على الشركة الملتزمة لمدة ثلاثة أشهر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٤ وبعد إسقاط الالتزام عنها بقرار المجلس الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ لما كان ذلك، وكانت القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته وتبعا لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ولا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها فإذا أنهت هذه الجهة الالتزام بالإسقاط وعاد المرفق إليها فإنها لا تلتزم بشيء من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به ذلك أن الملتزم لا يعتبر في إدارته للمرفق وكيعلا عن جهة الإدارة كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له ولا يكون لدائني الملتزم في حالة إسقاط الالتزام عنه سوى مجرد حق احتمالي في استيفاء ديونهم من الثمن الذي قد يرسوبه مزاد بيع المرفق على الملتزم بالحديد إذا ما أسفر هذا المزاد عن ملتزم آخر يحل محل الملتزم الذي أسقط عنه الالتزام لأن هذا الثمن يكون من حق مدينيهم أما إذا لم يأت المزاد بهذه النتيجة وكانت شروط عقد الالتزام تقضي في هذه الحالة باستيلاء جهة الإدارة على موجودات المرفق بغير مقابل - كما هو الحال في النزاع المطروح - فإنه لا سبيل لدائني الملتزم إلى استيفاء ديونهم من هذه الجهة - ولما كان عقد الالتزام المبرم بين الحكومة وشركة سكك حديد الفيوم الزراعية خلوا من نص يقضي بالتزام الحكومة في حالة إسقاط الالتزام عن هذه الشركة بشيء من الديون التي تترتب في ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق فإنه لا يكون للمطعون عليه الأول الحق في مطالبة هذا المرفق بدينه المترتب في ذمة الشركة - وقد جاء

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٦٠ مؤكدا لهذا النظر إذ أنه صرح باعتبار شركة سكك حديد الفيوم الزراعية — وهي ذات الشركة التي أسقط التزامها في النزاع المطروح — مسئولة وحدها عن المكافأة المستحقة لعمال ومستخدمى مرفق سكك حديد الفيوم الزراعية عن مدة خدمتهم في عهد الشركة المذكورة . وان كنت قد رأى رعاية هؤلاء العمال والمستخدمين وتيسيرا لحصولهم على هذه المكافآت أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها — لما كان ماتقدم ، وكان إسقاط الالتزام عن هذه الشركة قد وضع حدا فاصلا بين الحراسة التي كانت قد فرضت عليها وبين إدارة الدولة للمرفق وأصبح الطاعن من تاريخ هذا الإسقاط يدير المرفق لحساب الدولة وزالت عنه صفته في تمثيل الشركة كحارس عليها فان الدعوى وقد رفعت عليه من المطعون عليه الأول بطلب إلزامه بأن يدفع له من مال هذه الشركة ما يداينها به استنادا إلى أن هذا المال تحت إدارة الطاعن — هذه الدعوى سواء فيما يختص بطلب الدين أو بطلب صفة المحجز تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة في تمثيل الشركة المدينة وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم قبول الدعوى قبله قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدعوى قبل الطاعن بصفته والقضاء بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وعبد الحميد السكى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) الأشخاص الاعتبارية . " حق التقاضى " . " مصلحة التنظيم " .

الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق فى التقاضى ولكل منها نائب
يعبر عن إرادته . لم يمنح الشارع مصلحة التنظيم الشخصية المعنوية ولم يخول مديرها حق
تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها فى شخص مديرها يجعلها غير مقبولة .

مصلحة التنظيم تتبع مجلس بلدى القاهرة الذى يمثله محافظ القاهرة فى التقاضى .

(ب) تقضى . إجراءات الطعن " التقرير بالطعن " . بياناته " بيان أسباب
الطعن " . بطلان .

وجوب بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن فى التقرير بالطعن بالقض . إغفال ذلك
يترتب عليه بطلان الطعن ولحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .

١ - نصت المادة ١/٥٢ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية
هى الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات
والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية فىكون
لها حق التقاضى ويكون لكل منها نائب يعبر عن إرادته (م ٥٣ من القانون
المدنى) . فإذا كان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم - - - - - وهى تابعة (*) لمجلس بلدى
القاهرة الذى يمثله محافظها فى التقاضى - - - الشخصية المعنوية ولم يخول مديرها
حق تمثيلها أمام القضاء فإن رفع الدعوى عليها فى شخص مديرها يجعلها غير مقبولة
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون
بما يستوجب نقضه .

(*) راجع المادتين ٢ و ٢٢ ق ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ولرأى وزير الشؤون البلدية والقروية
رقم ٢٨ المتشور فى ١/٢٥/١٩٥١ .

٢ — أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، فإذا خلا تقرير الطعن بالتقضى من أسباب للطعن فانه يكون قد وقع باطلا مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٩٩٩ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد مدير مصلحة التنظيم طالبا إلزامه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بخلاف مبلغ ١٢ جنيا منه ٢ ج رسم دعوى لإثبات الحالة و ١٠ جنيات أمانة الخبير المدفوعة ... وذلك تأسيسا على أن مصلحة التنظيم هدمت المنزل المجاور لمنزل المدعى (المطعون عليه الأول) بطريقة غير فنية أدت إلى تخلفه مما حدا به إلى رفع دعوى إثبات الحالة رقم ٢٥٥٢ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة التى عين فيها خبير ... وقدر المدعى التعويض عما أصابه من ضرر بمبلغ ٤٠٠ جنيه — وقد دفعت المصلحة الدعوى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة — وأدخلت المطعون عليه الثانى ضامنا فيها — وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/٤ حكمت المحكمة — أولا — برفض الدفع بعدم قبول الدعوى — وقبولها — ثانيا — إلزام المدعى عليه الأول بصفته مدير عام مصلحة التنظيم بأن يدفع للدعى مبلغ ٣٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة — ثالثا — رفض دعوى الضمان وإلزام رافعها بالمصروفات — فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٤٤ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة — ودفع المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأول) بعدم قبول الاستئناف المرفوع من بلدية القاهرة لأنها لم تكن طرفا فى الخصومة أمام المحكمة الابتدائية — وبتاريخ ١٩٥٧/١/١٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع من بلدية القاهرة

(الطاعن الأول) و بقبول الاستئناف المرفوع من مصلحة التنظيم (الطاعن الثاني) شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم الابتدائي وإلزام المستأنفين بالمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للاستئناف ضده الأول — وقد طعن الطاعنان بطريق النقض في هذا الحكم لتسبين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالمجلسة المحددة لنظره طلب الطاعنان نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم دفاعا وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي دفعت فيها بعدم قبول الطعن من الطاعن الأول (رئيس بلدية القاهرة بصفته) — ونقض الحكم بالنسبة للطاعن الثاني .

وحيث إن مبنى هذا الدفع أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن الأول وقد خلا الطعن من أسباب للنهي عليه في ذلك ومن ثم يكون الطعن باطلا في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات (المنطبقة على الطعن) أوجبت أن يشمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه — ولما كان التقرير قد خلا من أسباب للطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن الأول فإن الطعن منه يكون باطلا ويتعين عدم قبوله .

وحيث إن الطعن حاز شكلا القانوني بالنسبة للطاعن الثاني .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ تطبيق القانون ذلك أنه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على مصلحة التنظيم و بقبولها — مخالفا بذلك أحكام المادتين ٢٠ و ٢٢/٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ وقرار وزير الشؤون البلدية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥١ ومؤداها جميعا أن مصلحة التنظيم ليست إلا إحدى إدارات بلدية القاهرة وليست شخصا معنويا وإنما الشخصية المعنوية هي لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثل فى التقاضى محافظ القاهرة وحده بصفته رئيسا له .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة نصت على أنه "يشكل المجلس البلدى من : (أولا) محافظ القاهرة وتكون له الرئاسة" ونصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون المذكور على ما يأتى : "ويقوم الرئيس بتمثيل المجلس البلدى أمام المحاكم" كما نص قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٣٨ المنشور فى ١٩٥١/١/٢٥ على أنه "تلحق مصلحة التنظيم بالإدارة العامة لبلدية القاهرة وتكون تابعة لها" ومفاد هذه النصوص أن مصلحة التنظيم تتبع مجلس بلدى القاهرة الذى يمثله محافظها فى التقاضى — ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢ من القانون المدنى قد نصت على أن "الأشخاص الاعتبارية هى : (١) الدولة وكذلك المديرىات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية" كما نصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن "الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى قررها القانون (٢) فىكون له (أ) ... (ب) ... (ج) ... حق التقاضى (د) .. (٣) ويكون له نائب بعبء من إرادته" — وكان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم شخصية اعتبارية ولم يخول مديرها تمثيلها أمام القضاء — فإن هذه الدعوى وقد رفعت على مصلحة التنظيم فى شخص مديرها تكون غير مقبولة . وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص — دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه — ولما تقدم يتعين عدم قبول الدعوى المرفوعة على الطاعن الثانى — ولا حاجة بعد ذلك لنظر دعوى الضمان .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسن الوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ القضائية :

حكم . " بياناته " . " بيان رأى النيابة وامم العضو الذى أبداه " . جنسية .
نيابة عامة . " تدخل النيابة الوجوبى " بطلان " البطلان المتعلق بالنظام العام " .
نظام عام .

وجوب تدخل النيابة فى كل قضية تتعلق بالجنسية . وجوب بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى
رأيه فى القضية ورأى النيابة وذلك فى الحكم الذى يصدر فيها . مخالفة كل من هذين الأمرين
مؤداها البطلان المتعلق بالنظام العام جواز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى . لمحكمة
التقضى أن تقضى به من تلقاء نفسها .

أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل فى كل قضية
تتعلق بالجنسية كما أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على المحكمة أن
تبين فى حكمها ضمن ما تتطلبه من بيانات ، اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه
فى القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ورتب الشارع البطلان على مخالفة كل
من هذين النصين ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به فى أية
حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة التقضى أن تقضى به من تلقاء نفسها . وإذا
صدر الحكم المطعون فيه فى منازعة متعلقة بالجنسية وقد خلا من بيان رأى
النيابة فى الدعوى وامم عضو النيابة الذى قد أبدى رأى فيها فإنه يكون قد وقع
باطلا متعيينا تقضيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٨٤٧ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة بطلب الاعتراف لها بالجنسية المصرية ، وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بثبوت الجنسية المصرية لها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٦ سنة ٧٢ ق القاهرة طالبة الغاء والحكم أصليا بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد القانونى ومن باب الاحتياط الكلى رفض الدعوى . وبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الدعين وباختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى وبقبولها وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/٤/٨ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التى دفعت فيها ببطلان الحكم المطعون فيه فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة ونظرا ما بها بجلسته ١٩٦٢/١٠/١٨ وفيها تمسكت الطاعنة ببطلان الحكم المطعون فيه ولم تحضر المطعون عليها وأصررت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من ذكر اسم عضو النيابة الذى يكون قد أبدى رأيه فى الدعوى ولعدم اشتماله أيضا على بيان رأى النيابة بما يوجب بطلانه تطبيقا للمادتين ٩٩، ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد صدر في منازعة متعلقة بالجنسية وخلا من بيان اسم عضو النيابة كما خلا من بيان رأى النيابة في الدعوى ، ولما كانت المادة ٩٩ مرافعات قد أوجبت على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالجنسية كما أوجبت المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ورتب الشارع البطلان على مخالفة كل من هذين النصين وهو بطلان متعلق بالنظام العام — يجوز الدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه دون حاجة لبحث أسباب الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني الوضئ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل
ومحمد عبد الحليم السكري ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوي .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) دعوى ” وقف السير في الدعوى “ .
دعوى . استئناف .

مناط وقف الدعوى حتى يتم الفصل في دعوى أخرى أن تدفع الدعوى بدفع يثير
مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى .

(ب) حكم . ” عيوب التدايل “ . ” قصور “ . ” ما يعد كذلك “ .
دعوى . استئناف .

الحكم بوقف الدعوى استناداً إلى قيام ارتباط بين موضوعها والفصل في دعوى أخرى
دون تحييص وقائع الارتباط أو تحقيق دفاع المدعى بعدم قيامه وبأن طلبه الحكم بملكية
ما يدعيه لسبب مستقل هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل في الدعوى
الأخرى . قصور .

١ — يشترط قانوناً لوقف الدعوى حتى يتم الفصل في مسألة أخرى أن تدفع
الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى (*) .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف الدعوى — في مرحلة
الاستئناف — على قيام ارتباط بين موضوع الاستئناف والفصل في دعوى
أخرى ارتباطاً لزوم دون أن يعنى بتحخيص وقائع هذا الارتباط أو تحقيق دفاع

(*) راجع نقض ١٩٦٢/٤/١٢ بمجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ٤٦٣ ” مناط وقف
السير في الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية هو أن تكون هذه المسألة خارجة من اختصاص المحكمة
المتعلق بالوظيفة أو بالإختصاص النوعي “ .

الطاعن (المدعى) بعدم دخول الأطيان التي يطلب تثبيت ملكيته لها ضمن الأراضى المتنازع عليها فى الدعوى الأخرى وبتمسكه بأن طلبه الحكم بملكية ما يديه بسبب مستقل آخر هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل فى الدعوى الأخرى فإن الحكم لذلك يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليها الدعوى رقم ١٠٤٧ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٥٢ ف و ٥٥ ط و ٦ س على مدة قطع مينة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى مع الأمر بنقل تكليفها إلى اسمه وإلزام المطعون عليها بالمصروفات واستند الطاعن فى ملكيته لهذه الأطيان إلى عقود بيع مسجلة وإلى حكم مرمى مراد مسجل وإلى وضع يده عليها والبايعين له من قبله المدة الطويلة المكسبة للملكية وطلبت المطعون عليها أصليا رفض الدعوى واحتياطيا الحكم بوقفها حتى يفصل نهائيا فى القضية رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ كلى المنصورة التى يدور فيها النزاع بين المطعون عليها وبين الشركة الزراعية على ملكية ٢٥٠٠ فدان تشمل القدر الذى يدعى الطاعن ملكيته — وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بإحالة القضية إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات أنه والبايعين له من قبله قد وضعوا اليد على الأطيان المينة بالدعوى المدة الطويلة المكسبة للملكية على أن يكون للمطعون عليها نقي ذلك — وبجلسات التحقيق سمعت المحكمة شهود الطاعن وقالت المطعون عليها إنه لا شهود لديها وبتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بتثبيت ملكية الطاعن إلى الأطيان محل النزاع وأسست قضاءها بذلك على ثبوت الملكية له بوضع اليد المدة الطويلة طبقا لما أسفرت عنه أقوال

شهوده . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم الى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤١٧ سنة ٧ قضائية وتمسكت بدفائها أمام محكمة الدرجة الأولى وببطلان الحكم المستأنف لعدم تلاوته تقرير التلخيص . وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف وبوقف النظر في الاستئناف إلى حين الفصل في القضية رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ مدني كلى المنصورة . وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٥٧ قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وحدد لنظره جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاستناد إلى ما لا أصل له في الأوراق وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بثبوت ملكيته للأطيان محل النزاع بناء على مستنداته المسجلة ووضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية وأنه دفع طلب المطعون عاها وقف الاستئناف حتى يفصل في القضية رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ مدني كلى المنصورة بعدم وجود أى ارتباط بينها وبين دعواه وعدم توقف الحكم في هذه على الفصل في تلك ، ومع ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه بوقف النظر في الاستئناف إلى حين الفصل في القضية رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ مدني كلى المنصورة بمقولة إن القدر الذى يطلب الطاعن الحكم بملكيته يدخل ضمن جملته الأطيان التي تنازعها المطعون عليها والشركة الزراعية في القضية المشار إليها بدليل أن أحد الشركاء في هذه الشركة "صالح أبو النجا" هو المصدر الأصلي لأغلب مستندات الطاعن وما ذكره الحكم المطعون فيه من ذلك لا يستند إلى أصل له بأوراق الدعوى فلم تكن القضية رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ المذكورة معروضة على محكمة الموضوع ولم تقدم المطعون عليها أى مستند يدل عليها أو على وجه المنازعة بين الطرفين فيها أو على شمول محلها للأطيان التي يطلب الطاعن ملكيتها كما أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر أن الطاعن يقصر بناء دعواه على سبب واحد وهو المستندات

المسجلة وقال إن أغلبها آيل في الأصل من صالح أبو النجا أحد الشركاء في الشركة الزراعية فإنه من ناحية لم يفصح كيف أن الحكم بالملكية بناء على هذه المستندات يتوقف على الفصل في المنازعة بين الشركة الزراعية وبين المطعون عليها ومن ناحية أخرى فإنه قد أغفل البحث في شأن التقادم الطويل الذي جعله الطاعن سببا آخر للدعوى فقصر تبعا لذلك عن بيان أثر المنازعة بين المطعون عليها وبين الشركة الزراعية على الحكم له بالملكية استنادا الى ذلك السبب المستقل.

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن الطاعن قد دفع طلب المطعون عليها وقف الاستئناف بأن الدعوى لا تتعلق بالزراع على الملكية بين المطعون عليها والشركة الزراعية في الدعوى رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى المنصورة وبأن الحكم في موضوع الاستئناف لا يتوقف على الفصل في تلك الدعوى وأنه - الطاعن - وقد استند في طلب الملكية الى التقادم الطويل أيضا . فإن الحكم في الدعوى بناء على ذلك السبب مثبت الصلة بمآل الدعوى الأخرى التى يتنازع فيها الخصوم على الملكية بناء على مستندات التملك . كما أن الثابت أن الدعوى رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى المنصورة لم تظم الى الاستئناف ولم يطرح أى مستند منها أمام محكمة الموضوع ، وقد بنى الحكم المطعون فيه قضاءه بوقف الاستئناف على مجرد قول المطعون عليها بأن الأطيان التى يطلب الطاعن ملكيتها بناء على مستنداته تدخل ضمن الأراضى محل النزاع على الملكية بين المطعون عليها والشركة الزراعية في الدعوى المنظورة أمام المحكمة الابتدائية بدليل أن أغلب مستندات الطاعن ترجع في أصلها الى أحد الشركاء في الشركة المذكورة ، ولما كان الحكم بوقف الدعوى حتى يتم الفصل في مسألة أخرى مشروطا في القانون بأن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه من ذلك هو الأخذ بما صورته المطعون عليها من ارتباط موضوع الاستئناف ارتباطا لزوم

بالفصل في الدعوى رقم ١١٩٩ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى المنصورة دون أن يعنى
بتمحيص وقائع هذا التصوير أو يحقق دفاع الطاعن بعدم دخول الاطيان التى
يطلب ملكيتها ضمن جملة الأراضى المتنازع عليها فى الدعوى الأخرى وبغير أن
يرد على الدفاع الذى أبداه بأن طلبه الحكم بملكية ما يدعيه بسبب مستقل آخر
هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل فى النزاع على الملكية بين
المطعون عليها وخصوصها فى الدعوى الأخرى فإن الحكم المطعون فيه بذلك يكون
مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسن الموضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ القضائية :

حجز "ما لا يجوز الجز عليه". مرافق عامة . أموال عامة . قانون "تشريع
تفسيري" .

الأصل أن تدير الدولة المرافق العامة بنفسها ولكن يجوز أن تعهد باستغلال المرفق الى فرد
أو شركة . وجوب اضطراد المرفق وانتظامه في الحالين . يستتبع ذلك أن تكون أدوات ومهمات
المخصصة لإدارته بمنجاة من الجز عليها أو اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى . شأنها في ذلك شأن
الأموال العامة .

هذه القاعدة هي أصل من أصول القانون الإداري (والمادة ٨٧ من القانون المدني) (*)
قد كشفت عنها المادة ٨ مكرر من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون ٥٣٨
لسنة ١٩٥٥ . اعتبار القانون المذكور تفسيرا تشريعا في هذا الخصوص .

الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن
تعهد بإدارتها إلى فرد أو شركة . وسواء كان استغلال الدولة للمرفق العام بنفسها
أو عهدت به إلى غيرها فإن مبدأ وجوب اضطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن
تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنجاة
من الجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة . وهذه القاعدة هي التي تعد

(*) راجع المادة ٨٧ من القانون المدني "تعتبر أموالا عامة المقارنات والمقولات التي
للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون
أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الجز عليها
أو تملكها بالتقادم" .

من أصول القانون الإداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ - الذي أضاف المادة ٨ مكرر لقانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضى بأنه "لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة".

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن المطعون ضده الأول استصدر حكما في الدعوى رقم ٨٢٤ سنة ١٩٥٢ كلى الاسكندرية قضى بإلزام شركة سكة حديد الدلتا ممثلة في شخص المطعون عليه الثاني بأن تؤدي له مبلغ ٢١٧ ج و ٢٦ م والمصروفات . وأوقع الدائن بمقتضى هذا الحكم حجزا تنفيذيا على الجرار (قاطرة نهريّة) فرفعت الإدارة الحكومية المؤقتة وقتئذ الدعوى رقم ٦٠٢ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية ضد المطعون عليهم وطلبت الحكم بأحققتها للجرار المحجوز عليه وببطلان إجراءات التنفيذ التي قام بها المطعون ضده الأول مستندة في طلباتها إلى أن الحجز قد وقع باطلا لأنه لم يصادف ملكا للدين وإنما وقع على ما يعتبر مالا عاما . وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨ قضت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى (الطاعنة) بالمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة مقيمة قضاها على أن المتقول المحجوز عليه يخرج من عداد الأموال العامة وأنه خاص بشركة سكة حديد الدلتا . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ٣١٠ سنة ١٢ ق . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/١٧ يقضت المحكمة

الاستثنائية . أولا — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب أحقية الحكومة للجرار المحجوز عليه وبأحقية المستأنف بصفته (الطاعنة) لذلك الجرار . ثانيا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب إلغاء المحجز المتوقع على الجرار المذكور بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ واعتباره غير منتج لآثاره . وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٠ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ أصدرت دائرة فحص الطعون قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ، وبعد استيفاء الاجراءات التالية للإحالة عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة المرافعة التي صممت فيها النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب إلغاء المحجز الذي أوقعه المطعون ضده الأول على الجرار تأسيسا على أنه كان مالا خاصا عند توقيع المحجز قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن هذا الجرار هو من الأموال العامة التي لا يجوز توقيع المحجز عليها لأن الأموال اللازمة لقيام المرافق العامة بالخدمة المنوطة بها تعتبر بحكم هذا الازوم وبحكم تخصيصها للنفعة العامة أموالا عامة وقد أخطأ الحكم المطعون فيه بتقريره أن القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ هي المادة ٨ مكررة — هو قانون منشئ لحكم جديد لا ينطبق على واقعة الدعوى في حين أن هذا القانون هو قانون تفسيري .

وحيث إن هذا النعي صحيح — ذلك أن الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تعهد الدولة بإدارتها إلى فرد أو شركة وسواء كان استغلال الدولة للمرفق بنفسها أو عهدت به إلى غيرها فإن مبدأ وجوب اضطراد سير المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت

والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنجاة من المحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة، وهذا الحكم الذي يعتبر أصلا من أصول القانون الإداري قد كشف عنه المشرع بالقانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أضاف مادة إلى قانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ هي المادة ٨ مكررة تنص على أنه "لا يجوز المحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة" لما كان ذلك، وكان الجرار المحجوز عليه مخصصا لخدمة المرفق فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة المحجز عليه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه .

— — —

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٤٩)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) وكالة . "الوكالة الخاصة في التبرعات" .

الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ما لم يكن ذلك العمل من أعمال التبرعات . الوكالة الخاصة في التبرعات لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص في ذات سند التوكيل . إغفال ذلك مؤداه بطلان التنازل الحاصل من الوكيل ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع إذ لا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل في هذه الحالة .

تصح الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من تبرعات (م ٢٠٢/٧ مدني) فإن الوكالة الخاصة فيها لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للاعيان محل التبرع فلا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل ، ومن ثم فإذا كان المطعون عليه قد عهد إلى وكيله بالتنازل عن تصيبه في ميراث ولم يعين في عقد الوكالة المال الذي أنصب عليه التبرع بالذات فإن هذا التنازل يكون قد وقع باطلاً ، ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع طالما أن القانون قد اشترط تحديده في ذات سند التوكيل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٤٥٣ سنة ١٩٥٤ مدني
كلية القاهرة على الطاعن والمطعون عليها الثانية ، ذكرت فيها أنها علمت أن
أخاها الطاعن أخذ يتصرف في تركة والدتها المرحومة درية اسماعيل مري
باعتباره الوارث الوحيد لها مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليها الأولى قد تنازلت
عن نصيبها في الميراث بمقتضى اقرار مصدق عليه في ١٥/٤/١٩٥٣ بمكتب توثيق
القاهرة صادر من والدها السيد / مراد كامل بصفته وكلا عنها ، وأن أختها
المطعون عليها الثانية اعتنقت الدين المسيحي فلا ترث في تركة والدتها ، وطلبت
المطعون عليها الأولى الحكم ببطالان التنازل المذكور واعتباره كأن لم يكن
مرتكبة في ذلك إلى ما انتهت إليه في دفاعها من أن هذا التنازل هو هبة صريحة
وقعت باطلا لأنها لم تحور بورقة رسمية ، وأن التوكيل الصادر منها إلى والدها
والمحور في ٢٢/٣/١٩٥٣ أمام موثق العقود الرسمية بمكتب توثيق القاهرة لا يجوز
للوكيل إجراء هذا التنازل لأنه لم ينص فيه على تخصيص العين محل التبرع وبتاريخ
١٨ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة أول درجة للمطعون عليها الأولى بطلانها فاستأنف
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٤ سنة ٧٣ ق القاهرة طالبا الغاءه ورفض
دعوى المطعون عليها الأولى ... وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير
في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٢ فبراير
سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على ما ورد بمذكرة التي طلبت فيها رفض الطعن
وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة وحددت لفظه جلسة ١١/١٠/١٩٦٢
وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن فيها على الحكم المطعون فيه
مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وقصور تسديده وحاصل السببين الأول
والثاني أن الحكم أخطأ في تكييف العلاقة القانونية بين الطاعن والمطعون عليها
الأولى إذ وصفها بأنها هبة — في حين أنها تعتبر تنازلا صادرا من جانب واحد
”المطعون عليها الأولى“ عن نصيبها في ميراث والدتها يكفي لصحته الإقرار
المصدق عليه في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٣ . وأنه على فرض التسليم جدلا بأن إقرار

التنازل المذكور هو هبة فإنها تعتبر هبة غير مباشرة لا يشترط إفراغها في قالب عقد رسمي ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به الطاهن من أنه لو فرض جدلا أن التنازل هو هبة صريحة وقعت باطلة لعيب في شكلها ، فإن المطعون عليها الأولى قامت مختارة بتنفيذ الهبة مما يتمتع معه عليها استرداد ما سلمته وفقا للمادة ٤٨٩ مدنى وحاصل السبب الرابع أن الحكم أخطأ إذ اعتبر التوكيل الرسمى الصادر من المطعون عليها الأولى إلى والدها في ١٩٥٣/٣/٢٢ باطلا لخلوه من تخصيص محل التبرع ارتكنا إلى الفقرة الثانية من المادة ٧٠٢ مدنى في حين أن نصيب المطعون عليها المذكورة في ميراث والدها مخصص لأنه معلوم لوكيلها المفوض في إجراء التنازل نيابة عنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في تقريراته أن التنازل يعتبر هبة باطلة كان يجب إفراغها في قالب عقد رسمي قرر " أن التنازل الذى وكلت المستأنف عليها الأولى " المطعون عليها الأولى " أمره إلى والدها هو عمل من صميم أعمال التبرعات ، وقد جاء عقد الوكالة خلوا من تحديد وتخصيص محل التبرع فإذا ما استعان الوكيل بعقد الوكالة هذا في التصرف في عقار مملوك لموكلته بالتبرع فإن تصرفه يقع باطلا لمخالفته لأحكام المادة ٧٠٢/٢ مدنى ، ومن ثم يكون الإقرار المصدق عليه في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٣ فوق بطلانه لعدم رسميته باطلا أيضا لخلو وكالة الوكيل من تخصيص محل التبرع " وهذا الذى قرره الحكم في خصوص هذا التوكيل صحيح في القانون ذلك أن المادة ٧٠٢ من القانون المدنى تنص في فقرتها الثانية على أن " الوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ، إلا إذا كان العمل من التبرعات " ومفاد ذلك أن الوكالة الخاصة في التبرعات لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص فإذا لم يرد بالتوكيل بيان الأعيان ، فلا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصيل — لما كان ذلك ، وكانت المطعون عليها الأولى قد عهدت إلى وكيلها بالتنازل عن

نصيبها الشرعى فى ميراثها من والدتها ولم تعين فى عقد الوكالة المال الذى انصب عليه التبرع بالذات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التنازل تأسيسا على خلو عقد الوكالة من تحديد وتخصيص محل التبرع لا يكون قد خالف القانون، ولا يغير من هذا النظر ما يتحدى به الطاعن من أن الوكيل كان عالما بالمال محل التبرع طالما أن القانون اشترط بيان المال محل التبرع فى ذات سند التوكيل .

وحيث إنه لما كانت هذه الدعامة التى أقيم عليها الحكم تكفى وحدها لحمل قضائه ، فإن النعى على الحكم بما ورد فى الأسباب الثلاثة الأولى يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي . وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السري ، ولطفى مل ، وحافظ محمد بدرى .

(١٥٠)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) أموال عامة . "أموال الدولة الخاصة" تقادم . "تقادم مكسب" .

الأراضي الغير منزوعة والتي لا مالك لها تعتبر من أموال الدولة الخاصة وليست
من الأموال العامة لأنها غير مخصصة للخدمة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .

تخضع الأراضي غير المنزوعة التي لا مالك لها — كغيرها من أموال الدولة الخاصة —
لقواعد التقادم المكسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد وذلك حتى تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر عدم تلك الأموال الخاصة المملوكة للدولة
أو كسب أى حق مبنى عليها بالتقادم .

(ب) قانون "تشريع تفسيري" . تقادم مكسب .

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشىء لحكم مستحدث لا أثر له على ما تم كسب
ملكته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به .

(ج) تقادم ! "تقادم مكسب" . "الأراضي الغير منزوعة ولا مالك لها"
الاستيلاء .

لا يمنع، إمكان تملك الأراضي الغير منزوعة والتي لا مالك لها بالتقادم المكسب،
نصوص الأمر العالى الصادر فى ٩/٩/١٨٨٤ أو المادتين ٨ و ٥٧ من التقنين
المدنى الملغى .

نصوص الأمر العالى فاصرة على بيان الشروط التى تعطى بها الحكومة تلك الأراضي
لمن يستصلحها فهى تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضي من الدولة إلى الأفراد بطريق
التعاقد .

نص المادة ٥٧ من القانون المدني القديم التي تنص على أنه لا يجوز وضع اليد على تلك الأراضي إلا بإذن الحكومة لا يعني إلا وضع اليد المجرد عن المدة المرفوف باصطلاح "الاستيلاء" الذي يترتب عليه التملك الفوري دون وضع اليد المملك بمضى المدة .

(د) تقادم . " تقادم مكسب " . إثبات " الإثبات بالقرائن " . محكمة الموضوع .

جواز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التي يستقل قاضي الموضوع باستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . لا تريب على الحكم المطعون فيه إذا استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خير الدعوى بنزير يمين كقرينة أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(هـ) حكم " تسبب كاف " " أسباب الحكم الابتدائي " .

إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على أسباب مستقلة دون أن يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . قضاؤه بتأييد الحكم الابتدائي . لا محل للنفي على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه .

١ - الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تعتبر ملكا للدولة ملكية خاصة (م ٥٧ من القانون المدني القديم وم ٨٧٤ من القانون الحالي) ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الأموال العامة إذ أنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (*) . وينبغي على ذلك أن تلك الأراضي - كغيرها من أموال الدولة الخاصة - كانت تخضع لقواعد التقادم المكسب - شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد - حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي أضاف للمادة ٩٣٠ من القانون المدني الحالي حكما جديدا يقضي بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم .

٢ - يعتبر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشأ لحكم مستحدث ولا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به . وقد

(*) راجع م ٨٧ مدني .

أكدت ذلك المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بقولها أن ليس له أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره .

٣ - لاشان لنصوص الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الخاص بتقرير الشروط التي تعطى بموجبها الأراضي غير المزروعة - التي تعتبر ملكا للدولة - والمادتين ٨ و ٥٧ من التقنين المدني الملغى بإمكان تملك هذه الأراضي بالتقادم إذ اقتضت نصوص الأمر العالي سالف الذكر على بيان الشروط التي تعطى بها الحكومة تلك الأراضي لمن يستصلحونها حتى تنتفع الدولة بما تفرضه عليها من الضريبة من بعد، فهي إنما تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضي من الدولة إلى الأفراد بطريق التعاقب ، وأما المادة ٥٧ من القانون المدني القديم التي تنص على أنه لا يجوز وضع اليد على الأراضي الغير مزروعة المملوكة شرعا " للميرى " إلا بإذن الحكومة فإنها لا تعنى بوضع اليد سوى وضع اليد المجرد عن المدة والمعروف في اصطلاح القانون بالاستيلاء الذي يترتب عليه التملك الفوري وليس وضع اليد المملك بمعنى المدة . ويؤكد هذا النظر أولا - أن المشرع في القانون المدني القديم أورد ضمن أسباب كسب الملكية وضع اليد ، ومضى المدة الطويلة باعتبار كلا منهما سببا مستقلا عن الآخر وأن لكل منهما أحكاما خاصة وقد وردت في المادة ٥٧ سالفه الذكر ضمن أحكام الباب الخاص بالتملك بوضع اليد . ثانيا - أن اقتضاء الحصول على إذن الحكومة في حالة التملك بالتقادم - كما يشترط الأمر العالي في وضع اليد - إنما يتعارض مع ما يوجب القانون على من يريد التملك بهذا السبب من أن يظهر بمظهر المالك طوال المدة التي يتطلبها القانون لوضع يده ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الشروط القانونية في وضع يد المطعون عليه وسلفه مما يجعله بذاته سببا للتملك فلا ثريب على الحكم إن لم يستظهر الشروط التي يتطلبها الأمر العالي سالف الذكر أو تتطلبها المادتان ٨ و ٥٧ من القانون المدني القديم .

٤ - يجوز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التي يستقل قاضي الموضوع باستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى بغير يمين كقرينة أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة دون أن يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه هو ثم قضى بتأييد الحكم الابتدائي فإن النعي على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٧ كلى الزقازيق ضد المطعون عليه الثانى والطاعن بصفته وطالب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ والمتضمن بيع والده المطعون عليه الثانى له ثلاثمائة فدان شائعة في ستمائة فدان كائنة بناحية صان الحجر مركز فاقوس وكف منازعة الطاعن له في هذا القدر وألزمه بنقل التكاليف إليه . وقد أقره المطعون عليه الثانى على طلباته وأوضح أنه تملك الأطيان المبيعة بطريق الشراء من السيدة نبوية محمد عباس مورثة المطعون عليها الثالثة بمقتضى عقد بيع عرفى مؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ صادر إليه ولإبنة البائعة المطعون عليها الثالثة بمقدار ستمائة فدان مناصفة بينهما وقد تملك البائعة هذا القدر بطريق الشراء من زوجها المرحوم محمود فهمى أوده باشى بعقد مؤرخ ١٧ يونيو سنة ١٩١٢ وثابت التاريخ في ٥ أبريل سنة ١٩١٣ وقد أثبت في هذا العقد أن البائع المذكور تملك هذه الأطيان ضمن ألف فدان بوضع يده عليها بمقتضى ذكره صادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ومصدق عليه من مجلس النظار في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٥ وأمر تسليم صادر لمصلحة "التاريخ" في ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ برقم ٢٤ أملاك وأضاف المطعون عليه الثانى أنه وابنه المطعون عليه الأول ومن تلقى الملك عنهما وضعوا اليد على القدر موضوع الدعوى المدة الطويلة المكسبة للملكية وأنه قام

بعمل إصلاحات كثيرة في هذه الأقطان أصبحت بعدها صالحة للزراعة — وقد نازعت مصلحة الأملاك الأميرية التي يمثلها الطاعن في ملكية المطعون عليه الأول ومن تلقى الملك عنهم لهذه الأقطان وذكرت أنها مملوكة لها ولا زالت مكلفة باسمها ولم يضع أحد اليد عليها — وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٨ — حكمت المحكمة الابتدائية بتعيين خبير زراعى حكومى لتحقيق الملكية ووضع اليد. وقدم هذا الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الثلاثمائة فدان موضوع الدعوى تدخل في ملكية المطعون عليه الأول بمقتضى عقد البيع العرفى الصادر إليه من والده المطعون عليه الثانى الذى آلت إليه الملكية من السيدة نبوية محمد عباس بعقد بيع عرفى وأن الأخيرة تلقت بدورها ملكية هذا القدر بعقد بيع "مسجل" صادر إليها من زوجها المرحوم محمود فهمى الذى آلت إليه الملكية بوضع اليد والدكرى الصادر فى سنة ١٨٨٥ (كذا) الخاص باستغلال الأراضى البور المملوكة للحكومة . وأن الأقطان محل النزاع لا تزال مكلفة باسم الحكومة وبجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تدخل فى الدعوى كل من نبويه محمد عباس وابتها نفيسة محمود فهمى (المطعون عليها الثالثة) ومحمد محمود حسن (مورث المطعون عليهم المذكورين تحت "رابعاً") واحد ورثة المرحوم محمود فهمى المالك الأصيل واعترضوا على طلبات المطعون عليه الأول منكرين عليه الملكية وطعنن السيدة نبوية وابتها فى العقد الصادر من أولاهما إلى المطعون عليه الثانى بعدة طعون كما أذكر محمد محمود حسن أن مورثه باع الأقطان محل النزاع إلى زوجته السيدة نبوية — وإزاء هذا الموقف من السيدة نبوية قام الطاعن باختصامها فى الدعوى وطلب الحكم ضدها أيضاً بطلباته وعندئذ تنازلت عن طلب التدخل — وبتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة الابتدائية أولاً بقبول نفيسة محمود فهمى ومحمد محمود حسن خصماً ثالثاً فى الدعوى " ثانياً " بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ الصادر من المدعى عليه الأول (المطعون عليه الثانى) عن الثلاثمائة فدان الموضحة بصحيفة الدعوى وإلزام المدعى عليها الثانية (الطاعن بصفته) بالمصاريف ومبلغ مائتى قرش أتعاباً للمحاماة للمدعى (المطعون عليه الأول) ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — وأمسس الحكم قضاءه على أنه " وأن لم يثبت أن نبوية عباس وضعت يدها على أرض النزاع قبل أن تبيعها إلى المطعون عليه الثانى فى سنة ١٩٣٧ بسبب أن

الأرض لم تكن مستصلحة إلا أنها قد تملكها بسبب صحيح هو العقد المسجل المؤرخ ١٧ يونيو سنة ١٩١٢ الصادر إليها من زوجها واقرن الشراء بوضع يد المشتري المطعون عليه الثاني بحسن نية المدة القصيرة المكسبة للملك وفي هذا ما يكفي لتملك المطعون عليه الأول لهذه الأطنان " — استأنف الطاعن هذا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢ سنة ٥ ق المنصورة كما استأنفته السيدة نفيسة محمود فهمى بصفتها الشخصية وبصفتها وارثة لوالدتها التي توفيت بعد صدور هذا الحكم الابتدائي وقيد استئنافهما برقم ٧٥ سنة ٥ ق وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف المنصورة في الاستئنافين بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وأسست المحكمة قضاءها على أن المطعون عليهما الأولين ومن باع لهما قد وضعوا اليد على الأطنان محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجملة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للاحالة حدد لنظره جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعن في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ذلك — أولا — أنه يخلص من نص المادتين ٨ و ٥٧ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع أن الحكومة معتبرة قانونا مالكة للأراضي البور التي لا مالك لها وقد اشترط القانون لتملك الأفراد هذه الأراضي زيادة على وضع اليد شروطا أخرى ذكرها في المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وهي (١) تسليم الأرض بمعرفة مندوب المديرية (٢) تصديق مجلس الوزراء (٣) تحرير حجة مشتملة على شروط الاعطاء فإذا لم تحرر الحجة المذكورة فإن الملكية لا تنتقل من الحكومة ولو سلمت الأرض بالفعل لمن طلبها — والحكم المطعون فيه وضم تسليمه بأن أرض النزاع كانت أصلا من أراضي الحكومة البور لم يستظهر توافر شيء من هذه الشروط كما

لم يعم في أسبابه الدليل على توافر شيء منها ومن ثم يكون قضاءه بصحة ملكية محمود فهي أوده باش الذي تسلسلت منه الملكية حتى آلت إلى المطعون عليه الأول قد جاء مخالفا للقانون وقاصرا في التسبيب . ثانيا - إن الشارع قد وضع لتملك هذا النوع من الأراضي أحكاما خاصة بينها في المواد سالفة الذكر وهي لا تجيز كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة أو القصيرة ومن ثم يكون قول الحكمين الابتدائي والمطعون فيه بأن المطعون عليهما الأولين قد تملكوا أرض النزاع بالتقادم المكسب الطويل أو القصير مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي بشقيه مردود بأنه لما كان لا خلاف بين الخصوم على أن الأطيان محل النزاع كانت أصلا من الأراضي البور التي لا مالك لها وكانت المادة ٥٧ من القانون المدني القديم الذي يحكم الواقعة (٨٧٤ من القانون القائم) تقضي بأن الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تعتبر ملكا للدولة - وكانت هذه الأراضي تدخل في عداد الأموال الخاصة للدولة لا العامة لأنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم فإن تلك الأراضي كغيرها من أموال الدولة الخاصة كانت تخضع لقواعد التقادم المكسب - شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد - حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٩٧٠ من القانون المدني القائم وأضاف حكما جديدا يقضي بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم - وهذا القانون يعتبر منشأ لحكم مستحدث ولا أثر له على ماتم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به وقد أكدت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور هذا المعنى بقولها "وبديهي أن هذا التشريع لا يكون له أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره" - لما كان ذلك، وكانت نصوص الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بتقرير الشروط التي تعطى بموجبها الأراضي الغير مزروعة التي تعتبر ملكا للدولة والمادتان ٨ و٥٧ من التقنين المدني الملغى لم يتعرض أيهما لإمكان تملك هذه الأراضي بالتقادم بل إن الأمر العالي سالف الذكر اقتصر على بيان الشروط التي تعطى بها الحكومة هذه الأراضي لمن يستصلحونها كما تنتفع الدولة بما تفرضه عليها

من الضريبة من بعد ففصوص هذا الأمر إنما تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضي من الدولة إلى الأفراد بطريق التعاقد — أما المادة ٥٧ فإنها وإن نصت على أنه لا يجوز وضع اليد على الأراضي الغير مزروعة المملوكة شرعا للبري إلا بإذن الحكومة إلا أن وضع اليد الذي تعنيه هذه المادة هو وضع اليد المجرد من المدة والمعروف في اصطلاح القانون بالاستيلاء الذي يترتب عليه التملك الفوري وليس وضع اليد المملك بمضى المدة يؤكد صحة هذا النظر : أولا — أن المشرع عدد في المادة ٤٤ الواردة في الباب الخامس من التقنين الملغى أسباب الملكية وأورد ضمن هذه الأسباب وضع اليد ومضى المدة الطويلة باعتبار كل منهما سببا مستقلا عن الآخر ثم أفرد للأحكام الخاصة بالسبب الأول الفصل الرابع من الباب المذكور وجعل عنوان هذا الفصل ” في التملك بوضع اليد “ — وفي النص الفرنسي De L'appropriation ومعناها الاستيلاء وجاءت المادة ٥٧ في هذا الفصل كما أفرد للسبب الآخر الفصل السابع وجعل عنوانه ” في التملك بمضى المدة الطويلة “ وفي النص الفرنسي De la Prescription وقد حرص التقنين المدني القائم على إزالة هذا اللبس ووضع المسميات الصحيحة بفعل عنوان الفصل الذي وردت فيه المادة ٨٧٤ المقابلة للمادة ٥٧ من التقنين القديم ” الاستيلاء “ بدلا من ” التملك بوضع اليد “ وجعل عنوان الفصل الآخر ” الحيازة “ . ثانيا — أن اقتضاء الحصول على إذن من الحكومة في حالة التملك بالتقادم يتعارض مع ما يوجبه القانون على من يريد التملك بهذا السبب من أن يظهر بمظهر المالك طوال المدة التي يتطلبها القانون لوضع يده — لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون طليهما الأولين ومن باع لهما قد وضعوا اليد على الأرض محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وقد استوفى وضع يدهم شرائطه القانونية التي تجعله بذاته سببا للتملك فإنه لم يكن على الحكم بعد ذلك أن يستظهر الشروط التي يتطلبها الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — في حالة إعطاء الأراضي من الحكومة ولا الشروط التي تستلزمها المادتان ٨ و ٥٧ من القانون المدني القديم في حالة التملك بالاستيلاء .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يذكر أنه على فرض جواز اكتساب

ملكية الأراضي البور المملوكة للدولة ومنها أرض النزاع — بالتقادم فإن الحكم المطعون فيه حين قرر أن المطعون عليهما الأولين قد اكتسبا الملكية بوضع اليد المدة الطويلة قد غفل في هذا عن أن وضع يد هذين المطعون عليهما لم يبدأ إلا من تاريخ شرائهما الحاصل في ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ وأنه قبل ذلك لم تكن الأقطان محل النزاع في وضع يد أحد على ما قرره الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه — ولم تكتمل من هذا التاريخ حتى رفع الدعوى الحالية في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ مدة التقادم الطويل — أما ما قرره الحكم الابتدائي من أن المطعون عليهما المذكورين قد تملكوا بالمدة القصيرة فإنه تقرير يشوبه القصور ذلك أن هذا الحكم اعتبر حسن النية متحققا لديهما دون أن يفصح عن المصدر الذي استقى منه توفر هذا الشرط .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه — كما يبين من أسبابه — قد خالف الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من أن المطعون عليهما الأولين تملكوا الأرض محل النزاع بالتقادم الخمسي وأقام قضاءه على أنهما قد كسبا ملكية هذه الأرض بالتقادم الطويل ودلل على توافر هذا السبب بأقوال الشهود الذين سمعهم الخبير المعين في الدعوى وبالقرائن الأخرى التي ساقها في أسبابه وهو وإن كان قد انتهى في منطوقه إلى تأييد الحكم الابتدائي إلا أنه — كما صرح في أسبابه — لم يحل إلى أسباب هذا الحكم إلا فيما لا يتعارض منها مع أسبابه هو وبذلك يكون قد أفصى من أسباب الحكم الابتدائي ما ورد فيها خاصة بعدم ثبوت وضع يد نبوية محمد عباس على الأرض محل النزاع قبل أن تبيعها إلى المطعون عليه الثاني في سنة ١٩٣٧ “ ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه هو فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذه به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ذلك أنه عول في إثبات وضع اليد ومدته على أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير المعين في الدعوى في حين أن التحقيق من سلطة قاضي الدعوى وليس من سلطة خبرائهما وإذا كانت المحكمة لم تجر بنفسها تحقيقا لوضع اليد على الأرض المتنازع عليها

ولم تكن أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير والتي عول عليها الحكم مسبقة بحلف يمين وكان لا يجوز للمحكمة أن تحصل فهم الواقع في الدعوى بغير الدليل القانوني الذي يجوز الاستدلال به في صورتها وبشرط أن يقع الاستدلال على الوجه المبين في قانون المرافعات فإن استدلال الحكم المطعون فيه بأقوال هؤلاء الشهود يكون باطلا - ويضيف الطاعن أن الحكم انطوى كذلك على فساد في الاستدلال حين عول في إثبات وضع يد المطعون عليهما الأولين على تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة رقم ١٤٩٦ سنة ١٩٤٣ فاقوس التي كان قد رفعها المطعون عليه الثاني ضد المقاتل الذي كلفه بإصلاح الأرض بينما أن المحكمة لم تأمر بضم هذه القضية إلى الدعوى المطروحة وإنما اكتفت بتدب الخبير للاطلاع عليها وأخذت بنتيجة هذا الاطلاع .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إثبات وضع اليد ومدته إلى أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير المعين في الدعوى كما استند إلى المعاينة التي أجراها هذا الخبير والتي بان منها أن الأطيان محل النزاع قد استصلحت وأقيمت عليها مساكن ومدت فيها مواشير للرى وأنها تزرع فعلا ببعض المحاصيل واستند الحكم أيضا إلى تقرير الخبير الذي عين في دعوى إثبات الحالة رقم ١٤٩٦ سنة ١٩٤٣ مدني فاقوس التي قام النزاع فيها بين المطعون عليه الثاني والمقاتل الذي كان قد عهد إليه هذا المطعون عليه باستصلاح الأطيان محل النزاع بموجب عقد اتفاق محرر في ٥ مايو سنة ١٩٣٩ وإلى ما هو ثابت من محاضر أعمال هذا الخبير من أن المطعون عليهما الأولين قاما باستصلاح هذه الأطيان وتكبدا مبالغ طائلة واتخذ من ذلك كله دليلا ينقض ما تدعيه مصلحة الأملاك وما تفيده بعض مستنداتها من أن تلك الأطيان لا تزال بورا لم يستصلح شيء منها ولم يضع أحد اليد عليها حتى تاريخ رفع الدعوى . لما كان ذلك، وكان إثبات وضع اليد ومدته مما يجوز فيه قبول القرائن وكان قاضي الموضوع حرا في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إذا هو استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى بغير يمين كقرينة أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي إلى ما انتهى إليه - أما الشق الثاني من

النهي فإنه لا يقوم على أساس من الواقع ذلك أن الحكم المطعون فيه أشار في أسبابه إلى أن محضر أعمال الخبير في دعوى إثبات الحالة رقم ١٤٩٦ سنة ١٩٤٣ فاقوس كان مقدما إلى محكمة الاستئناف في الحافظة رقم ١٣ ملف مستند رقم ٦ وقد استمدت المحكمة فيما استخلصته من هذا المحضر على نتيجة اطلاعها عليه وليس كما يزعم الطاعن — على نتيجة اطلاع خبير الدعوى الحالية على ملف قضية إثبات الحالة سالفة الذكر — هذا إلى أن تقرير الخبير المذكور قد خلا مما يفيد اطلاعه على الملف المذكور .

وحيث إنه لما سلف بيانه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٥١)

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٧ القضائية :

بيع . " الالتزام بتسليم المبيع " . عقد . " فسخ العقد " . التزام . " الوفاء
بالالتزام " .

الحكم بفسخ عقد البيع لعدم وفاء البائع بالالتزام بتسليم المبيع حتى الحكم نهائيا في دعوى الفسخ .
عرض البائع استعداده للتسليم مقابل التوقيع على العقد النهائي من المشتري دون طلب تعيين حارس
لحفظ العين المبيعة ، لا يعد عرضا حقيقيا يقوم مقام الوفاء بالالتزام . لا مخالفة في ذلك للقانون
(م ٣٣٩ مدني و ٧٩٢ مرافعات) .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بفسخ عقد البيع على أساس أن
البائع لم يوف التراماته المترتبة على العقد - حتى وقت الحكم النهائي في الدعوى ،
وكان مجرد عرض البائع استعداده لتسليم العين المبيعة على أن يوقع المشتري على
عقد البيع النهائي لا يعد عرضا حقيقيا يقوم مقام الوفاء بالالتزام لأن البائع لم يبيع
استعداده للتسليم بطلب تعيين حارس لحفظ العين المبيعة طبقا لما توجبه السادتان
٣٣٩ من القانون المدني و ٧٩٢ من قانون المرافعات فان الحكم لا يكون قد
خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى شروطه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن مجلس بلدى المنصورة (الطاعن) أعلن عن بيع قطعة أرض فضاء بمدينة المنصورة في مزاد علنى ، وفى ١٥ يوليو سنة ١٩٥١ وما مزاد البيع على المطعون عليه ودفع إلى الطاعن مبلغ ٩٢٢ جنيها و ٢٥٥ مليا من الثمن والتزم بدفع الباقي على أقساط سنوية تبدأ من تاريخ تحرير العقد النهائى وشهره طبقا لشروط قائمة المزاد ، وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ أئذر المطعون عليه الطاعن على يد محضر بفسخ العقد وطلب التعويض إن لم يسلم له العين الميئة ولم يبادر بالوفاء بالتزاماته الأخرى فى العقد وحدد له بالانذار يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٣ ميعاد للتوجه إلى مكتب الشهر العقارى مزودا بالمستندات اللازمة لتحرير العقد النهائى وشهره وفى ٢١ مارس سنة ١٩٥٣ أقام المطعون عليه على الطاعن الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة بطلب الحكم بفسخ البيع والزام الطاعن بأن يدفع إليه مبلغ ١٢٢٢ جنيها و ٢٢٥ مليا من ذلك مبلغ ٩٢٢ جنيها و ٢٥٥ مليا الذى عجل من الثمن والباقي وقدره ٣٠٠ جنيه بصفة تعويض وأسس المطعون عليه الدعوى على عدم قيام الطاعن بالتزاماته فى عقد البيع . ودفع الطاعن بأنه من المشروط بقائمة المزاد أن البيع لا يعتبر باتا إلا بعد اعتماده من مصلحة البلديات وأنه وقد تم التصديق أخيرا فانه على استعداد لتسليم العين الميعة إلى المطعون عليه بشرط أن يوقع على عقد البيع النهائى . ولم يقبل المطعون عليه ذلك وصمم على طلباته وفى ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بفسخ عقد البيع وبالزام الطاعن بأن يرد للمطعون عليه مبلغ ٩٢٢ جنيها و ٢٢٥ مليا المعجل من الثمن وبأن يدفع له مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض وبنت المحكمة قضاءها بذلك على تخلف الطاعن عن الوفاء بالتزاماته المترتبة على عقد البيع رغم انذاره بعد اعتماد البيع من مصلحة البلديات — استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٢٣ سنة ٧ قضائية فقضت برفضه وتأيد الحكم المستأنف على أساس عدم وفاء الطاعن بالتزامات التى يفرضها عليه عقد البيع ، وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٧ قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيا انتهت فيها إلى

طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بـ ٢٢ مارس سنة ١٩٦١ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أن الطاعن سيجل أمام محكمة أول درجة بمحضر جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٢ وبمحضر جلسة ١٩٥٣/١١/٢٣ أنه على استعداد لتسليم العين المبيعة إلى المطعون عليه في أى وقت يشاء بشرط أن يوقع على عقد البيع النهائي وعلى الرغم من أن هذا العرض يعتبر عرضاً قانونياً يقوم مقام الوفاء فإن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع مخالف بذلك المادة ١٥٧ مدنى وما يقتضيه تفسيرها الصحيح من عدم جواز الحكم بالفسخ ما لم يبق المدين على تخلفه عن الوفاء إلى وقت صدور الحكم النهائي فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن لم يوف التراماته المترتبة على عقد البيع ، ولما كان ذلك ، وكان ما أبداه الطاعن فى الجلسة من مجرد الاستعداد لتسليم العين المبيعة على أن يوقع المطعون عليه على عقد البيع النهائي لا يعتبر عرضاً حقيقياً يقوم مقام الوفاء ، لأن الطاعن لم يتبع استعداده لتسليم العين المبيعة بطلب تعيين حارس لحفظها طبقاً لما توجبه المادتان ٣٣٩ مدنى ، و ٧٩٢ مرافعات فإن الحكم إذ لم يعتد بما أبداه الطاعن فى الجلسة من استعداد لتسليم العين المبيعة وبني قضاءه بفسخ البيع على تخلف الطاعن عن الوفاء بالتزاماته إلى وقت الحكم النهائي فى الدعوى لا يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

بمبادرة السيد المستشار الحسينى العوضى، وبحضور السادة المستشارين: محمود توفيق اسماعيل،
وعبد الحميد السكرى، ولطفى على، وحافظ محمد بدوى.

(١٥٢)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٧ القضائية:

نقض . إجراءات الطعن "إيداع صور الأحكام والمستندات" .

يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه . لاضرورة لتقديم صورة الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات كالحكم بتدب خير فى الدعوى .

توجب المادة ٤٢٩ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه ومن ثم فلم توجب هذه المادة - وهى بصدد بيان إجراءات معينة - تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات فى الدعوى كالحكم بتدب خير .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن بلدية القاهرة أقامت الدعوى رقم ٣٧٥٢ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة قبل المطعون عليهما وقالت شرحا لما إن للطعون عليهما قطعة

أرض ضاع منها للنفقة العامة مسطح قدره ١٤٧ مترا للتنظيم وقدر مجلس التثمين ثمننا لهذا الجزء بمبلغ ٨٨٢ جنيها وقد رفضا هذا التقدير ولما أحلت أوراق المنازعة الى رئاسة المحكمة نذبت خيرا قدر الثمن بمبلغ ١٤٧٠ جنيها باعتبار المتر ١٠ جنيهات - فعارضت البلدية في هذا التقدير بتلك الدعوى طالبة اعتماد تقدير مصلحة التنظيم واعتبار ثمن الجزء الضائع بمبلغ ٨٨٢ جنيها بواقع المتر المربع ٦ جنيهات مع إلزام المطعون عليهما المصروفات . وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير ثمن العقار طبقا للأسس المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزاع الملكية - وبعد أن قدم الخبير تقريراً قدر فيه ثمن المتر بمبلغ ١٢ جنيها و ٦٠٠ مليم حكمت المحكمة في ١٩٥٦/٤/٣ برفض المعارضة واعتبار ثمن العقار المتزوع ملكيته ١٤٧٠ جنيها والزمّت المعارضة المصروفات . وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١٣ سنة ٧٣ ق القاهرة طالبا الغاء الحكم المستأنف وتقدير العقار بمبلغ ٨٨٢ جنيها . وبتاريخ ١٩٥٧/٣/١٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمّت المستأنف بصفته المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته الى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظره طلب الطاعن نقض الحكم وطلب الحاضر عن المطعون عليه الثاني بطلان الطعن واحتياطيا رفضه ولم يقدم المطعون عليه الأول دفعا - وطلبت النيابة العامة رفض ما دفع به المطعون عليه الثاني من بطلان الطعن - وصحمت على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مبنى ما دفع به المطعون عليه الثاني أن الطاعن لم يتم وقت التقرير بالطعن بايداع صورة طبق الأصل من حكم المحكمة الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥ وإذ أحال اليه حكم ١٩٥٦/٤/٣ وأشار الحكم المطعون فيه الى الحكم المستأنف في خصوص بيان وقائع الدعوى وما تضمنته أسبابه من مناقشة دفاع الطاعن والرد عليه وأخذت محكمة الاستئناف بتلك الأسباب . فان هذا لايداع كان واجبا تطبيقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - ويترتب على اغفاله بطلان الطعن .

وحيث إن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ المنطبقة على الطعن - تنص على ما يأتي " ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير - (أولا) صورة من الحكم المطعون فيه . وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه في أسبابه " - ولما كان الطاعن قد أودع مع أوراق الطعن في الميعاد القانوني صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣ الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه - ولم توجب تلك المادة وهي بصدد بيان إجراءات معينة لتقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات - وكان حكم ١٩٥٤/٢/٢٥ صادرا بنadb خير - فإن هذا الدفع يكون في ذير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي في أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه أخذ بتقرير الخبيرين مع أنهما لم يراعي في تقدير قيمة العقار موضوع النزاع ما نصت عليه المادتان ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ من وجوب احتساب هذا التقدير بمقدار الفرق بين ثمن العقار جميعه قبل نزع الملكية و ثمن الجزء الباقي بعده ومع مراعاة قيمة الزيادة أو النقصان الذي عاد على الباقي بعد نزع الملكية وخضع هذه القيمة في حدود ٥٠ ٪ من الثمن المقدّر للجزء المتزوع ملكيته . كما عار الحكم فساد في الاستدلال حيث استخلص من تقرير الخبير الثاني أن تحسينا لم يطرأ على الجزء الباقي في حين أن التقرير المذكور خلا من بحث هذا الأمر .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على تقرير الخبيرين (المقدم صورة رسمية لها بملف الطعن) أن الخبير الثاني أجرى التقدير على أساس اعتبار الجزء الضائع صالحا لإقامة عمارة سكنية قبل توسيع الشارع ترتفع إلى عشرة طوابق فوق الطابق الأرضي وتقل أجرة شهرية قدرها ١٢٣ جنيتها وأنه مع احتساب الريع بواقع ٨ ٪ فإن قيمتها أرضا وبناء تساوى ١٥٣٧٥ جنيتها وبطرح تكاليف البناء التي قدرها بمبلغ ١٣٥٢٤ جنيتها يكون الباقي ثمنا للأرض وهو

١٨٥١ جنيتها أى بواقع المتر ١٢٦٠ قرشا - وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن كلا الخبيرين لم يطبق المادة ١٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وبأنه يلزم مراعاة ما طرأ على الجزء الباقي من تحسين ، ولما كانت محكمة الاستئناف بعد أن أشارت إلى ما جاء في تقرير الخبير الثانى من صلاحية الجزء الضائع لإقامة مبنى مكون من عشرة طوابق خلاف الطابق الأوضى قالت ” وقدر الخبير المتدب من المحكمة ثمن المتر من الجزء الضائع على هذا الأساس بواقع ١٢ جنيتها و ٦٠٠ مليم بخفاء تقديره بذلك قاطعا في الدلالة على أن ثمة (تحسين) لم يطرأ على الجزء الباقي من عقار المستأنف ضدهما وحسب المستأنف بصفته أن المحكمة قد قدرت ثمن المتر بواقع عشرة جنيهات فقط استنادا إلى تقدير خبير الرئاسة - أى ينقص ٢ ج و ٦٠٠ مليم في المتر عن تقدير الخبير المتدب - وفي ذلك ما يكفى لدحض كل حجة تقوم على أساس التحسين المترتب على خط التنظيم الجديد - إذا كان هناك ثمة تحسين قد أفاد منه الجزء الباقي من عقار المستأنف ضدهما “ - ولما كان المشرع قد وضع في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ قواعد خاصة يجب التزامها في تقدير ثمن العقارات التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة فنص في المادة ١٣ على أنه ” يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أوالتي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك “ - ونص في المادة ١٤ على أنه ” إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التى يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة “ - وكان الخبير الأول لم يبين القاعدة التى بنى عليها تقديره ولم يلتزم الخبير الثانى بطريقة التقدير التى نصت عليها المادة ١٣ المذكورة وخلا تقريره من بيان ما يكون قد طرأ من تغيير في قيمة الجزء الباقي

من عقار المطعون عليهما — وكان الحكم المطعون فيه إذ قدر ثمن المتر في العقار الضائع للتنظيم بمبلغ ١٠ ج قد أسس قضاءه على تقرير خبير الرئاسة وما جاء في تقرير الخبير الثاني وكان ما استند إليه الحكم في نفي حدوث تحسين في الجزء الباقي من عقار المطعون عليهما ليس من شأنه وحده أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص — كما أنه عندما عاد وافترض حدوث التحسين لم يتبع في تقدير مقابله القواعد التي أوجب القانون اتباعها في هذا الشأن . لما كان ذلك ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسين العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) مرافق عامة . "إلزام المرافق العامة" . أشخاص القانون العام .
مجالس بلدية .

الملتزم بإدارة مرفق عام هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه
إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن . لا يعد "المجلس البلدي"
ملتزماً إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة . المجلس البلدي شخص من أشخاص القانون العام
وفرع من السلطة العامة .

(ب) مرافق عامة . "إلزام المرافق العامة" . "تقادم" . "تقادم مسقط" .

مفاد نص المادة ٦٧٢ من القانون المدني أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم
بإدارة مرفق عام وبين المتفع ، وأن حكم التقادم الوارد في هذه المادة استثناء من
القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . العلاقة بين المتفع بالتيار
الكهربائي والمجلس البلدي — وهو لا يعد "ملتزماً" — لا يحكمها نص المادة ٦٧٢
مدني سالف الذكر .

١ — الملتزم بإدارة المرفق العام — على ما يفيد نص المادة ٦٦٨ من
القانون المدني — هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه إدارة
مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يعد المجلس البلدي
"ملتزماً" إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة لأن المجلس البلدي شخص من أشخاص
القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد إليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥
ببعض اختصاصات الدولة في شأن المرافق العامة .

٢ - تنص المادة ٦٧٢ من القانون المدني على أن "كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق الأسعار على العقود الفردية يكون قابلاً للتصحيح فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام كان له الحق في استكمال ما نقص من الأسعار المقررة . ويكون باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك . ويسقط الحق في الحالين باقضاء سنة من وقت قبض الأجر التي لا تتفق مع الأسعار المقررة " . ومفاد هذا النص أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم والمتنفع وأن حكم التقادم المنصوص عنه في المادة المذكورة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق حكم المادة ٦٧٢ من القانون المدني على العلاقة بين المتنفع بالتيار الكهربائي والمجلس البلدي - وهو لا يعد ملتزماً - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥١ لدى بور سعيد ضد المطعون عليها يطلب الحكم له بمبلغ ١٢٤١ جنيهاً و٣٤٨ ملياً والفوائد والمصروفات والأتعاب . وقال شرحاً لدعواه إنه يقوم بتوريد التيار الكهربائي للشركة المطعون عليها وأن عماله لاحظوا عند تسجيل استهلاك الإنارة عن شهر فبراير سنة ١٩٥١ أن المجلس كان يخطئ في محاسبة الشركة عن التيار الذي تستهلكه شهرياً خلال الفترة من ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ اكتشاف الخطأ وهو فبراير سنة ١٩٥١ إذ أن تحديد عدد الكيلووات من التيار الذي تستهلكه كان يتمثل في الرقم الذي يسجله عداد الإنارة مضروباً في عشرة وكان

عمال المجلس الطاعن لا يجرون عملية الضرب ويحاسبون الشركة وفق الرقم الذي يسجله العداد فقط ، ومن ثم فقد استحق الطاعن الفرق الذي أقام الدعوى بالمطالبة به ودفعت الشركة الدعوى بسقوط حق الطاعن في المطالبة بهذا الفرق عملاً بالمادة ٤٣٤ من القانون المدني على اعتبار أن العقد المبرم بين الطرفين هو عقد بيع والفرق المطالب به هو دعوى تكلفة الثمن وهي تسقط بمضي سنة من وقت استلام المبيع ، كما دفعها بسقوطها بالتقادم عملاً بالمادة ٦٧٢ مدني على أساس أن هذا الفرق هو غلط في تعريفه الأسعار في التزام المرافق العامة يسقط الحق في تصحيحه بانقضاء سنة ، وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٤ جنيهاً و٤٣٢ ملياً والفوائد والمصاريف المناسبة والأتعاب . وطبقت حكم المادة ٦٧٢ مدني وقضت بسقوط حق الطاعن في المطالبة بالفرق عن المدة السابقة على سنة من تاريخ رفع الدعوى ، وقد طعن الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٦ سنة ٧ ق المنصورة وقضت المحكمة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بالتأييد لقرار الطاعن بالطعن في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٥ فبراير سنة ١٩٦١ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعاً وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط حق المجلس البلدي (الطاعن) في مطالبة الشركة المطعون عليها بفرق ثمن التيار من المدة من ٢ يناير سنة ١٩٤٥ إلى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ على أن الدولة هي المكلفة أصلاً بإدارة المرافق العامة فإذا عهدت لأحد المجالس البلدية بإدارة صرفق عام كان المجلس ملتزماً بهذا المرفق وتطبق في شأنه أحكام القانون المدني الواردة في المواد ٦٦٨ وما بعدها ومنها السقوط في حين أن المجلس البلدي ليس إلا شخصاً عاماً وفرعاً من فروع السلطة العامة التي رتبها القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بإنشاء المجالس البلدية وناط بها القيام ببعض اختصاصات الدولة في شأن المرافق العامة وتخضع إدارة المرفق في هذه الحالة إلى القانون الإداري دون أحكام القانون المدني .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٦٧٢ من القانون المدني تنص على أن " كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق الأسعار على العقود الفردية يكون قابلاً للتصحيح — فإذا وقع الانحراف والغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام كان له الحق في استكمال ما نقص من الأسعار المقررة ويكون باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك ويسقط الحق في الحالين باتقضاء سنة من وقت قبض الأجور التي لا تتفق مع الأسعار المقررة " وتنص المادة ٦٦٨ من القانون المدني على أن " الترام المرافق العامة عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ، ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن " ويبين من هذين النصين أن الملتزم بإدارة المرفق العام هو ما يربطه بالحكومة عقد الترام ، وهذا لا ينطبق على المجلس البلدي إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة ، لأن المجلس البلدي شخص عام وفرع من فروع السلطة العامة عهد إليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٥ ببعض اختصاصات الدولة في شأن المرافق العامة ، لما كان ذلك ، وكان حكم السقوط الذي نصت عليه المادة ٦٧٢ مدني هو استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ، وهو لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم والمتفع وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فلأنه يكون متعيناً نقضه .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأميل جبران ، وقطب فراج .

(١٥٤)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ القضائية :

إلتزام المرافق العامة . "استيلاء الادارة على المرفق" . "قبولها تنفيذ عقود العمل بعد الاستيلاء" . "آثره" . عمل . "إنهاء عقد العمل" . تعويض . مسئولية . "مسئولية عقدية" . خلافة .

استيلاء الادارة على المرفق العام نقاداً لأمر عسكري . إدارتها المرفق بصفة مؤقتة مع الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه . طرح التزم استغلال المرفق في المزايا من جديد . إنهاء الادارة عقد استخدام عامل لهذه المناسبة دون مبرر قانوني . وجوب مساءلتها عن هذا الانهاء لاشان هذه الحالة بآثار إسقاط الالتزام أو استرداده .

إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن الطاعن (المجلس البلدى) بوصفه القائم على مرفق النقل بمدينة القاهرة قد تولى بنفسه إدارة المرفق بموجوداته وعماله وموظفيه ومنهم المطعون عليه — نقاداً للأمر العسكري رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء على المرفق من الشركة الملتزمة بإدارته — مع الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه وأنه لمناسبة طرح المجلس التزم استغلال المرفق في المزايا من جديد أنهى عقد استخدام المطعون عليه على الوجه الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن ذلك كان "بلا جريرة ارتكبا ودون أى مبرر قانوني"، فإن إنهاء العمد على هذا النحو — وبصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الالتزام واسترداده — مما يوجب مساءلة المجلس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقصور والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٥٦ عمال كلى القاهرة طالبا إلزام الطاعن أن يدفع إليه ألفى جنيه ، وقال فى بيانها إنه بتاريخ ١٩/٨/١٩٣٢ التحق بخدمة شركة الأومنيبوس المصرية "ثورنكروفت" وظل يعمل بها إلى أن بلغ أجره الشهرى ٤٠ جنيها و ٩٧٥ مليا ولما انتهى امتياز هذه الشركة وحلت محلها شركة أوتوبوس مينا ، نقل إليها بذات أجره ونفس شروط إستخدامه وبقى يعمل لديها حتى أنهت البلدية الترخيص الممنوح لها واستغلت المرفق بمعرفتها . فعمل بها تحت إشراف وإدارة البلدية إلى أن فوجئ فى ٥/٧/١٩٥٥ بفصله من عمله بلا مبرر وإذ لحقته من جراء هذا الفصل التعسفى أضرار أدبية ومادية فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته - وفى ٢/٢/١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغائه والقضاء له بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ١١٧ سنة ٧٥ ق ، وفى ٢٨/١٢/١٩٥٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليه ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧/٢/١٩٦٢ فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا - وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وانتهت فيها إلى طلب نقض الحكم .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد نعى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من وجهين - يتحصل أولهما فى أن الحكومة عهدت فى سنة ١٩٣٢ إلى شركة الأومنيبوس العمومية المصرية "ثورنكروفت سابقا" بإدارة المرفق ولما انتهى التزامها فى سنة ١٩٥٢ طرحت الحكومة هذا الإلتزام فى المزااد العلنى فرسا على شركة مينا ، وقبلت هذه الأخيرة أن يعمل بها موظفو الشركة السابقة ومنهم المطعون عليه ، ثم استولت الحكومة

على المرفق من شركة مينا ، نفاذا للأمر العسكري رقم ٨٩ الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ — وأدارته بمعرفة إدارة مؤقتة وأبقت عن طريق الأمر العسكري المذكور على موظفي شركة مينا وعمالها ومستخدميه للعمل في المرفق مؤقتا لحين التصرف في شأنه — وبعد ذلك طرحت الحكومة التزام المرفق في مزاد عام رسا على شركة خطوط القاهرة (عبد اللطيف أبو رجيلة) واشترطت على الملتزم الحديد أن يعين لديه مستخدمى وعمال شركة مينا عدا رؤساء الإدارات وكبار الموظفين الذين يزيد أجرهم على أربعين جنيها ، ولما كان المطعون عليه ممن يزيد أجرهم على الحد المتفق عليه فإن الملتزم بالحديد لم يوافق على تعيينه لديه — وهذا الوضع لا يتضمن فصلا ، من جانب الحكومة للمطعون عليه لأنه لا يزال باقيا بشركة مينا التي ما زالت قائمة بذمتها المالية المستقلة ، وإذا كانت الحكومة قد أبقت مؤقتا على موظفي شركة مينا عن طريق الأمر العسكري المشار إليه لحين البت في شأن المرفق فإن هذا يكون تجنيدا إقتضاء الصالح العام كما لا يعتبر هذا التكليف تعيينا في وظائف المجلس البلدى ولا فصلا للعمال من عملهم لدى شركة مينا ، وبالتالي لا يستتبع مساءلة الطاعن — أما عن عمل المطعون عليه لدى الطاعن ابان إدارته للمرفق مؤقتا من ١٩٥٤/٤/٧ لغاية ١٩٥٥/٦/١٥ فقد قبض المكافأة التي استحقها عن ذلك وحرر مخالصة بشأنها — وحاصل الوجه الثانى أن قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون عليه للتعويض لأن الطاعن فصله من عمله بعد أن مكث به حوالى الثلاثة وعشرين عاما ، لا يحمل إلا على أنه اعتبر الطاعن خلفا لشركتى مينا واللاومنيبوس العمومية ، ومع أن الطاعن كان قد تمسك بأنه لا يعتبر خلفا عاما أو خاصا في هذا الصدد ، فإن الحكم لم يتناول هذا الدفاع ، على أهميته ، بالرد مما يشوبه بالقصور في التسييب .

ومن حيث إن هذا النعى مردود في وجهه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ، إذ أسس قضاءه على أن الطاعن من وقت استلامه المرفق لإدارته ، قام بينه وبين المطعون عليه عقد عمل تتحقق به مسئوليته عن فصل المطعون عليه من الخدمة ويستوى في ذلك أن تكون إدارة الطاعن للمرفق إدارة مؤقتة أم غير مؤقتة ، وعلى أنه وقد أدار الطاعن المرفق فلمنه لا يجوز له الإخلال بشروط عقد العمل بفصله أحد العمال بغير مبرر قانونى فهذا الذى قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ، ذلك أنه بصرف النظر عن البحث في آثاره إسقاط الإلتزام أو استرداده في شأن موظفي المرفق وعماله فلإن الثابت في خصوص هذا النزاع أن المجلس البلدى بوصفه القائم على

مرفق النقل بمدينة القاهرة تولى بنفسه إدارته مؤقتا بموجوداته وعماله وموظفيه بما فيهم المطعون عليه تقاذا للأمر العسكري رقم ٨٩ الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ بالإستيلاء على المرفق من شركة مينا بسياراته وموجوداته مع الإحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه — ولما سبب طرح المجلس الترام إستغلال المرفق في المزارع من جديد ، أنهى عقد استخدام المطعون عليه على الوجه الثابت في الحكم المطعون فيه بقوله إن المستأنف ” فصل من عمله بلا حرية إرتكيبها ودون أى مبرر قانونى “ — وإنهاء عقد استخدام المطعون عليه وقد وقع على هذه الصورة ، يوجب مساءلة المجلس — أما عبارة ” بعد أن مكث به حوالى الثلاثة وعشرين عاما بلغ مرتبه فى نهايتها ٤٠ جنيها و ٩٧٥ مليا “ التى أوردها الحكم ، فلا تحمل على معنى الخلافة بين الطاعن والماترم السابق على النحو الذى تأوله الطاعن — ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : ، محمد عفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأميل جبران ، وقطب فراج .

(١٥٥)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

وقف " شرط الواقف " . " تفسيره " . " الاستحقاق في الوقف " .

شرط الواقف بأن يجري استحقاق أولاده على التفاضل فيما بينهم وبأن يجري استحقاق أولاده
معتوقه على النص والترتيب المذكورين بالنسبة لذريته . دلالة ذلك أن يأخذ استحقاق أولاد المعتوقين
حكم استحقاق أولاد الواقف . مخالفة الحكم ذلك مخالف لشرط الواقف .

يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد ، فإذا كان يبين من إلهاد
الوقف أن الواقف أراد أن يأخذ استحقاق أولاد معتوقه وأولاد أولادها حكم
استحقاق أولاد الواقف وأولاد أولاده ويجرى مجراه بدلالة قوله في الإلهاد
على أن يجري استحقاق أولاد معتوقه على النص والترتيب المذكورين بالنسبة
لذريته ، وكان استحقاق أولاد الواقف إنما يجري على التفاضل فيما بينهم للذكر
منهم مثل حظ الانثيين فإن استحقاق أولاد المعتوقين يتبعه ويجرى على التفاضل
كذلك الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف شرط الواقف
بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتحصل في أن محمد فهمى خورشيد المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٢ غ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد كل من وزارة الأوقاف وحسن رافت إبراهيم رافت مورث الطاعنين بطلب استحقاقه لحصة في وقف المرحوم أحمد باشا رشيد وقال شرحا لدعواه إنه بموجب إشهاد الوقف المؤرخ ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٧ وإشهادى التغير المؤرخين ٢٢ صفر سنة ١٣٠٢ و ٦ ربيع الثانى سنة ١٣١٤ وقف المرحوم أحمد باشا رشيد الأتليان المبيتة بها على نفسه مدة حياته ثم من بعده جعل منها ٧٦٠ فدانا و ١٢ قيراطا وقفا على أولاده ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين الموجودين ومن يحدته الله له من الأولاد وعلى زوجته ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله مضافا لاستحقاقه فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أصل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله فى هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وقام ولده أو ولد ولده مقامه فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان الأصل حيا باقيا يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين - كما جعل منها ٥٠ فدانا و ١٢ مسمما وقفا على معتوقه إبراهيم رافت الحركمى وزوجته كلفدان بحق ٤٠ فدانا و ١٢ قيراطا للأول و ١٠ أفدنة للثانية ثم من بعد كل منهما يكون نصيبه من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده على النص والترتيب المشروحين فى ذرية الواقف ، وقد توفى الواقف والوقف باق على حاله ثم توفى إبراهيم رافت وزوجته كلفدان وبوفاتهما انتقل استحقاقهما إلى ولديهما حسن وتفيده ثم توفيت تفيده وبوفاتها انتقل استحقاقها إلى أولادها ومنهم المدعى ، وإذ جرت الوزارة على توزيع هذا الاستحقاق بالتفاضل بين حسن وتفيده وبحق الثلثين للأول والثلث للثانية بينما تقضى إشارات الوقف

والتغير بتوزيعه بالتساوى ومناصفة بينهما ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بنصيبه في هذا الفرق وهو ١ فدان و ٢٠ قيراطا و ١٢ سهما . وأثناء نظر الدعوى توفى حسن وأدخل ورثته خصوما فيها ، وبجلطة ١٩٥٦/٢/٢٨ عدل المدعى طلباته في مواجعتهم إلى طلب الحكم باستحقاق مورثته للسدس الموقوف تكلة للنصف . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعى مصروفاتها ونحمة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف محمد فهمي خورشيد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته . وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا للاستأنف على المستأنف عليهم باستحقاق والده المستأنف الست نفيدة رأفت لنصف الموقوف على والديها إبراهيم رأفت وكلفدان اليضاء بمقتضى إظهار التغير الصادر في ٦ ربيع الثانى سنة ١٣١٤ أمام محكمة مصر الشرعية بدلا من الثلث وألزمت المستأنف عليهم هذا وزارة الأوقاف بمصاريف الدرجتين وستة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض للطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين حاصلهما (١) أن الأصل في الاستحقاق هو أن يكون بالتساوى ما لم يشترط الواقف التفاضل أو تقوم قرينة على خلافه ومع تسليم الحكم المطعون فيه بهذا الأصل إلا أنه أخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى لأن الواقف نص على التفاضل بين الطبقات بقوله في آخر الإنشاء " يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين " ومفهوم هذه العبارة أن الموقوف عليهم من جميع الطبقات يتداولون الموقوف ويستحقونه بالتداول المبين قبله و بالتفاضل فيما بينهم وهي قرينة على أن الواقف لم يسكت عن بيان غرضه في تفضيل الذكور على الأنثى من جميع الطبقات . (٢) وما عول عليه الحكم من أن التفاضل المذكور في حجة الوقف كان مقترنا بالطبقة الأولى فيه إغفال لقصد الواقف ولما نصت عليه المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف وما جاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون من أنه يجب حمل كلام الواقفين على ما يظهر أنهم أرادوه منه وافق ذلك لغة العرب أو لغة الشارع أولا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن كلام الواقف يحمل على المعنى الذى يظهر أنه إرادة، وفرض الواقف هنا ظاهر في أن استحقاق أولاد إبراهيم رافت وزوجته كلقدان وأولاد أولادهما يأخذ حكم استحقاق أولاد الواقف وأولاد أولاده ويجرى مجراه وهو ما يدل عليه قوله في إشهاد الوقف وإشهاد التغير الأول " ... ومن ذلك الخمسين فدانا وثمان فدان وثلاثي قيراط من فدان التي بناحية تكون وفقا على إبراهيم رافت بالحركسي وزوجته الست كلقدان البيضاء بالحركسية ثم من بعد كل منهما فعلى أولاده وأولاد أولاده على النص والترتيب المشروحين في ذرية سعادة الواقف " وقوله في إشهاد التغير الثاني إنه " ... جعل الثمانية وخمسين فدانا ونصف قيراط من فدان الكائنة بناحية وفقا على إبراهيم أفندى رافت وزوجته الست كلقدان والست (—) ماهولابراهيم أفندى رافت أربعون فدانا ونصف قيراط من فدان وما هو لزوجه الست كلقدان المذكورة عشرة أفدنة وما هو للست (—) ثمانية أفدنة باقى ذلك ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه من ذلك وفقا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده على النص والترتيب المشروحين بكتابي الوقف والتغير " وإذا كان استحقاق أولاد الواقف — وهو القدر اللازم للفصل في النزاع — إنما يجرى على التفاضل فيما بينهم للذكر منهم مثل حظ الانثيين فإن استحقاق أولاد إبراهيم رافت وزوجه كلقدان يتبعه وأن يجرى على التفاضل كذلك — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى " باستحقاق والدة المستأنف الست تفيدة رافت لنصف الموقوف على والديها إبراهيم رافت وكلقدان البيضاء بدلا عن الثلث " فإنه يكون قد خالف شرط الواقف بما يوجب تقضيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولأن الحكم المستأنف صحيح في ذاته فإنه يتعين تأييده .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسين العرضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٥٦)

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) دعوى . "إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة" . بطلان .

إفقال باب المرافعة لا يجعل للخصوم اتصالاً بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .
وجوب دعوة الخصوم بإعلانهم قانوناً إذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ،
ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . عدم الإعلان بترتيب عليه للبطلان ولكن لا يصح
الحكم بالانعدام إذ أن الخصومة قد انعقدت من قبل صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض
في إجراء من إجراءاتها .

(ب) استئناف . "إجراءات نظر الاستئناف" . "نطاق الاستئناف" .
بطلان . حكم .

متى استغدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة
الاستئناف إذا ما تبين لديها بطلان الحكم لا تقف عن حد تقريره بل يجب أن تمضي
في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع إذ أن
الاستئناف ينقل الدعوى برمتها . لا يعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة
ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف .

(ج) محكمة الموضوع . إثبات . "الإثبات بالفرائن" . إلزام . "تجديد
الدين" . صورية .

استخلاص محكمة الموضوع قرائنية التجديد باستبدال شخص الدائن وتحرير سند
صريح بالدين وعدم قيام الدليل على الادعاء بصورية ذلك التجديد ، استناد الحكم
في ذلك إلى عدة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليه . لا يجدي
الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها متى كان الحكم قد أقام قضاءه على
أسباب مائنة تكفي لحله .

(د) إثبات . "الإقرار غير القضائي" . "حجته" .

الإقرار الوارد في صحيفة دعوى لا يعد إقراراً قضائياً في دعوى أخرى . الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير المحكمة .

١ — عدم دعوة الخصوم للحضور إذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة — ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار — لا يصح الحكم بالانعدام وإنما يعد من حالات البطلان ذلك أن الخصومة — في هذه الحالة — قد انعقدت صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في إجراءاتها .

٢ — متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن لمحكمة الاستئناف — إذا ما تبين لها بطلان الحكم المستأنف — لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب عليها أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية ولا يحق لها أن تتخلى عن الفصل في موضوعها ، ولا يعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً من نطاق الاستئناف .

٣ — متى استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى — توافرية التجديد (*) — باستبدال شخص الدائن وتحرير سند صريح بالدين وأن الادعاء بصورية هذا التجديد لم يقم عليه دليل وركن الحكم في ذلك كله إلى مدة قرائن يكمل بعضها بعضها وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يجدي الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة كافية لجملة .

٤ — الإقرار الوارد في صحيفة دعوى صحة تعاقد لا يعد إقراراً قضائياً — طبقاً للمادة ٤٠٨ من القانون المدني — في دعوى أخرى ومن ثم يخضع لتقدير المحكمة في هذه الدعوى .

(*) راجع المادتين ٣٥٢ و ٣٥٤ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — فى أن المرحوم زوج المطعون عليها الأولى باع إلى أخيه الطاعن قطعة أرض فضاء بالمعادى ولم يدفع الطاعن الثمن وإنما ذكر فى عقد البيع المؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أن الثمن قد دفع وحرر الطاعن فى ذات التاريخ سنداً على نفسه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه لصالح المطعون عليها الأولى تدفع على أقساط سنوية . ولما حل القسط الأول قام الطاعن بأدائه إلى أخيه البائع بإيصال تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ يفيد استلامه شيكاً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك من ثمن الأرض المباعة من ملكه . وظهر البائع هذا الشيك للبنك الأهلى بالقاهرة للتحصيل وأودع فى حسابه . وقد وقعت المطعون عليها الأولى فى ذيل الإيصال المتقدم وفى ذات التاريخ بما يفيد استلامها مبلغ الألف جنيه قيمة القسط الأول من السند الصادر من الطاعن الأول لاسمها — واستصدرت المطعون عليها الأولى فى ١٩ يولييه سنة ١٩٥٥ أمراً بأداء مبلغ ٣٠٠٠ جنيه الباقية — عارض فيه الطاعن فى الدعوى ٣٢١٥ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة مستنداً إلى أن الزوجة لم تكن صاحبة السند وإنما استصدره زوجها من أخيه الطاعن لاعتبارات خاصة مستعيراً اسم زوجته — ثم ما لبث أن عدل عن تلك الصورية عند ما طالب بالقسط الأول وأعطى إيصالاً بأن مبلغ ال ١٠٠٠ جنيه من ثمن الأرض المباعة من ملكه ولم يظهر الشيك باسم زوجته مما يدل على أنه لم يقصد تمليك زوجته للمبلغ الوارد بالسند وأن الزوجة قد اعترفت بصورية هذا السند عند ما وقعت على إيصال السداد بما يفيد استلامها مبلغ ال ١٠٠٠ جنيه — وتدخل فى هذه الدعوى المطعون عليه الثانى منضمّاً إلى أخيه الطاعن طالباً اعتبار مبلغ ال ٣٠٠٠ جنيه تركه عن أخيه المرحوم — وقد أصدرت

محكمة القاهرة حكمها في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ بقبول المعارضة شكلا وبقبول تدخل المطعون عليه الثاني وفي الموضوع رفض المعارضة وتأيد أمر الأداء ورفض دعوى المتدخل — واستأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفه المطعون عليه الثاني لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئنافان برقم ٤٠٣ و ٤٣١ سنة ٧٣ ق وقد قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين معا وأصدرت فيهما حكمها بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئنافين شكلا وببطلان الحكم المستأنف وفي موضوع النزاع بقبول المعارضة في أمر الأداء شكلا وبقبول تدخل ورفض المعارضة وتأيد أمر الأداء ورفض دعوى المتدخل وإلزام الأستاذ بمصروفات المعارضة والاستئناف وإلزام الأستاذ بمصروفات دعواه وبمصروفات استئنافه — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة لقرار الاحالة تحدد لنظر الطعن جليلة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن في الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه مشوب ببطلان جوهري في الاجراءات . وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى الابتدائية حجت للحكم جليلة ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة لنفس الجلسة لتعذر المداولة بسبب تغيير أحد أعضاء الهيئة واعتبرت النطق بهذا اعلانا للخصوم وقد ورد في محضر تلك الجلسة أنه قد نودي على الخصوم فحضر محام عن المعارض وآخر عن المعارض ضدها وخلا محضر الجلسة من بيان أسماء أعضاء الهيئة التي تمت أمامها هذه الاجراءات مما يجهل بالهيئة التي أصدرت الحكم الابتدائي — ولما كان إقفال باب المرافعة في الدعوى وتبنيها للحكم لا يجعل للخصوم اتصالا بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة فإذا أعيدت الدعوى إلى المرافعة تحتم دعوة الخصوم باعلانهم قانونا إن لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار — لما كان ذلك ، فإن الحكم الابتدائي وقد نأى عن هذه القواعد المتعلقة بالنظام القضائي يكون قد صدر في غير خصومة بل يعتبر حكما معدوما لا يتأسس عليه قضاء بالتأييد أو الإلغاء

أو التعديل ويمتنع معه على محكمة الاستئناف أن تتصدى لموضوع الخصومة وأن تلغى الحكم المستأنف وتحل محله حكماً آخر مخالفاً بذلك حكم المادتين ٤٠٩ و ٤١١ مرافعات . وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقف عند حد الحكم بالبطلان . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً ببطلان جوهري يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما يعيبه الطاعن على الحكم الابتدائي لا يصمه بالانعدام بل هو من حالات البطلان لأن الخصومة انعقدت صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في إجراء من إجراءاتها ومتى كان ذلك وكانت محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب عليها أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الاستئناف ولا يجوز لها التخلي من الفصل في موضوعها . ولا يكون ذلك تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف - وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لما كان ذلك، فلا جناح على محكمة الاستئناف بعد أن انتهت إلى بطلان الحكم الابتدائي أن تقضى في موضوع الدعوى بحكم جديد .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني القصور كما ينعى عليه في السبب الثالث مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وقال في بيان ذلك إن الحكم إذ أسس قضاءه على انتفاء الصورية وثبوت نية التجديد قد أهدر دلالة الوقائع الثابتة في الدعوى كما جانب الصواب في قوله "إن السند صريح فيما أثبتته من عبارة كما أنه لم يخف أي غش أو تصرف مخالف للقانون . وهو يحمل عبارة صريحة يبين منها أن المستأنف دفع القسط الأول من السند ... فلا يعاب على هذا السند بالصورية المطلقة" مع أنه لا أدل على صورية السند من أن الطاعن كان مديناً لأخيه بالثمن وأن أخاه طالبه بالوفاء واستوفاه لنفسه - ومن التناقض ما ذهب إليه الحكم من أن السند جدى لا صورية فيه - دون أن يوفق بين هذه الواقعة وبين واقعة احتفاظ زوج المطعون عليها بحقه في المطالبة واستيفاء الدين وإيداعه في حسابه الخاص - ولو صح ما قرره الحكم من أن السند ينطوي على

استبدال للدين لصالح المطعون عليها ولم يكن تحويره باسمها عملا صوريا بحنا لسارع مورثها إلى تحويل الشيك إليها ولما كان ثمة داع للنعي بإيصال ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ على أن قيمته هي جزء من ثمن الأرض المبيعة ولا إلى تذييل هذا الإيصال من المطعون عليها مؤمنة على ما صدر به ولاقتصر الأمر على إقرار بسيط منها باستيفائها الألف جنيه من قيمة السند — وقد التفتت المحكمة عن كل ذلك وهو حاسم في نفي جدية السند وفي نفي انصراف النية إلى تجديد الدين — ومما هو أعمى في مسخ الواقع استناد الحكم إلى أن إقرار المطعون عليها بقبض قيمة الشيك يتضمن سداد دين السند وإلى أن صدور توكيل من زوجها يخولها إيداع المبالغ في البنوك وصحبها يؤيد هذا النظر مع أن الثابت من الأوراق أنها لم تقبض قيمة الشيك وأنه أودع في حساب زوجها لأحسابها ومع أن حكم القانون في المادة ١٠٥ مدني أن تضاف تصرفات النائب إلى الأصل ولذلك تكون وكالة السيدة عايدة حجة عليها لهما — وقد استدل الحكم كذلك على قيام نية التجديد بما ذكره الطاعن في دعوى صحة التعاقد من أنه دفع الثمن واعتبر الحكم ذلك منه إقرارا بجدية السند وصحة الاستبدال وهو استخلاص غير سائغ . لأن واقعة أداء الثمن هي مجرد استصحاب لظاهر العقد وهي غير جوهرية في دعوى صحة التعاقد ولم يكن مدعى بها فيها في تلك الدعوى وإسباغ وصف الإقرار على هذا البيان لا يطابق القانون لعدم توفر شرائط الإقرار كما يبينها المادة ٤٠٨ مدني — كذلك نعى الطاعن على الحكم أنه أخطأ في القانون — ذلك أن المادة ٢٤٥ مدني تنص على أنه إذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر . فالعقد النافذ بين المتعاقدين هو العقد الحقيقي — وقد نفى الحكم الصورية عن السند بقوله ” إنه لم يخف أى غش أو مخالفة للقانون ” وليس من شرائط الصورية أن تكون ساترة لغرض يداخله الغش أو يخالف القانون — وفضلا عن ذلك فقد اعتد الحكم بعبارة السند وما ذيل به إيصال التخالص . مع أن الوقائع المسلمة بين الطرفين لا تتفق مع مذهبه في جدية السند — وفات الحكم أن الطاعن وهو طرف في البيع وفي سند المطعون عليها له صفة أخرى هي أنه وارث لأخيه البائع . ومن حقه إقامة الدليل على صورية أى تصرف يصدر من مورثه إلى وارث آخر (المطعون عليها) بكافة طرق الإثبات . وكذلك أخطأ الحكم في القانون لأن التجديد لا يفترض بل يجب أن

يتفق عليه صراحة أو يستخلص بوضوح من الظروف . وعلى ذلك فلا يستفاد التجديد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك وهو ما تقضى به المادتان ٣٥٢ و ٣٥٤ من القانون المدني — وقد أقر الحكم التجديد رغم قيام الدين الأصلي وافترض وجوده من مجرد تحرير سند بالثمن دون اتفاق صريح أو دلالة واضحة من ظروف الدهوى .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود بأن الحكم المطعون فيه قد دلل على نية التجديد وعلى انتفاء صورة نية سند الدين بقوله ” إنه صريح فيما أثبتته من عبارة ” وأنه حرر لصالح المطعون عليها في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو بذاته تاريخ عقد البيع الصادر للطاعن متضمنا مئاد الثمن مما يدل على أن نية الأطراف الثلاثة الطاعن والمطعون عليها وزوجها — قد انصرفت وقت تحرير السند إلى أن يستبدل الدين الموضح بالسند بثن الأرض المبيعة في نفس اليوم . وبذلك ينقضى الدين القديم وهو ثمن الأرض — ويحل محله السند المحرر للمطعون عليها — وكان من أثر ذلك أن الطاعن لم يعترض عليه أحد فيما ذكره في دعوى صحة التعاقد من أن الثمن قد دفع فأصبح مالكا للأرض المبيعة دون أى تحفظ . وأن الإدعاء بتحرير الشيك بالقسط الأول من الدين باسم زوج المطعون عليها وإيداع قيمته في حسابه مردود بالإيصال المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ الذى تقر فيه المطعون عليها أنها استلمت قيمة ذلك الشيك وأعطت عنه إيصالا في ذيل الإيصال المتقدم . وفي ذلك إقرار من المدين بأن تحرير الشيك باسم أخيه يتضمن دفع قيمته للدائنة وإقرار من الدائنة بأن تحرير الشيك باسم زوجها يتضمن الوفاء لها ويؤيد ذلك التوكيل الصادر للمطعون عليها من زوجها بإيداع المبالغ في البنوك وسحبها . . وغير ذلك . فلا ضير على المطعون عليها أن تعتبر ذلك الشيك وفاء لها بالمبلغ الوارد به بمجرد استلام زوجها له سيما وأن الطاعن يعتبر تحرير هذا الشيك وفاء للقسط الأول من سند الدين الذى أعطت عنه المطعون عليها مخالصة بالمبلغ بذيل الإيصال باعتبار أنها هي لا زوجها صاحبة الحق في الدين والتي تملك وحدها التخالص عن أى جزء منه سواء سلم المبلغ ليدها مباشرة أو بشيك لاسم زوجها وأودع في حساب لها كل السيطرة عليه “ — ويبين من هذا الذى قرره الحكم أن المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن الوفاء وإن كان قد تم بتسليم

الشيك الى زوج المطعون عليها إلا أن حقيقته والغاية منه أنه لحساب الزوجة - وليس ثمة تعارض بين ما قرره الحكم من أن الزوج هو الذي استلم الشيك وأودع في حسابه بالبنك وبين قضائه بانتفاء صورية سند الدين - أما ما استقاه الحكم مما ذكره الطاعن في دعوى صحة التعاقد بأنه أدى الثمن فهو مجرد قرينة أضاقها المحكمة الى القرائن الأخرى التي أوردتها في معرض التدليل على جدية السند وحصول استبدال في الدين - ولا محل للتحدى بحكم المادة ٤٠٨ مدنى التي عرفت الاقرار القضائى . لأن ما قرره الطاعن في صحيفة دعوى صحة التعاقد لم يصدر في الدعوى الحالية ومن ثم يكون اقرارا غير قضائى فيخضع لتقدير المحكمة - أما التحدى بمخالفة حكم المادة ١٠٥ مدنى فردود بأن الحكم المطعون فيه أراد أن يدحض شبهة أثارها الطاعن - وهى تحرير الشيك لاسم زوج المطعون عليها فقال إنه لا ضير من هذا طالما أن بيد المطعون عليها توكيلا تستطيع معه أن تحصل على قيمة الشيك الذى تسلمه زوجها وأودعه في حسابه بالبنك - وقد استنبط الحكم في صدور التوكيل إلى الزوجة أنها سلطة على مال زوجها فى البنك - أما ما يثيره الطاعن فى خصوص المادة ٢٤٥ مدنى ونفى الحكم للصورية ... الخ ما جاء فى هذا النعى فردود بأن عبارة الحكم فى أن السند لم يخف أى غش أو مخالفة للقانون هى تزيد - يستقيم الحكم بدونه - وقد تحدث الحكم عن صورية استبدال الدين فنفاها بالأدلة الساتفة التى ساقها . وليس فى الأوراق ما يدل على أن الطاعن تحدى بالصورية بين المطعون عليها وزوجها بما يستر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت يتأثر به حقه كوارث . أو أنه طلب إثبات هذه الصورية بغير الأدلة التى ساقها . بل كان دفاعه منحصر فى أن التجديد لم يحصل وأن أخاه هو الدائن الحقيقى وأن السند حرر لصالح المطعون عليها تهربا مما قد تستقر عنه نتيجة الحساب بين زوج المطعون عليها وبين أخيه المطعون عليه الثانى - أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من اقتراضه التجديد ومخالفة حكم المادتين ٣٥٢ و ٣٥٤ مدنى فردود بأنه يبين من الحكم أن نية التجديد قد ثبتت لدى المحكمة من استبدال شخص الدائن وتحرير سند صريح بالدين لصالح المطعون عليها فى نفس التاريخ الذى أبرم فيه عقد البيع - ومن أن ما ادعاه الطاعن من صورية هذا التجديد وأن الدائن لم يتغير - هو ادعاء لم يقم عليه دليل - وقد أوردت المحكمة فى سبيل نفي هذا الادعاء قرائن كثيرة تؤدى إلى ما استخلصته من حصول

الاستبدال وتوفر نية التجديد بوضوح - لما كان ذلك ، فلا يجدى الطاعن أن يدحض في نفيه كل قرينة على حدة . لأن الحكم إذا كان مقاما على جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها - لما كان ذلك ، وكان الحكم مؤسسا على أسباب سائغة كافية لجملة ولا مخالفة فيها للقانون . فلا إلزام على محكمة الموضوع في أن تتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم أو ترد استقلالاً على كل ما يثيره الطاعن من أوجه دفاع - ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٥٧)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نزع الملكية للمنفعة العامة . ”الاستيلاء الفعلي“ . أثره . تعويض .

نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشراً إذا اتبعت الإجراءات والقواعد التي رسمها القانون ، أو بطريق غير مباشر إما تنفيذ المرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم — قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية — وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن ، وإما بضم الحكومة عقاراً لأحد الأفراد إلى المال العام دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية .

نزع الملكية بالقمع ونقل حيازة العقار إلى الدولة يتولد عنه ما رتبته القانون من حقوق على نزع الملكية بالطريق المباشر . الاستيلاء الفعلي من الحكومة على أرض وإدخالها في الطريق العام كاف بذاته للطالبة بالتعويض عن ذلك ولو لم يصدر مرسوم بنزع الملكية .

(ب) نزع الملكية للمنفعة العامة . تعويض ”تقديره“ . خبرة . حكم ”عيوب التدليل“ قصور ”ما يعد كذلك“ .

وجوب مراعاة ما قد يطرأ على الجزء من العقار الذي لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص ، وذلك بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة المستحقة .

عدم اتباع الخبير المتدرب في الدعوى تلك القواعد في التقرير ودون بيان عناصر هذا التقرير . أخذ الحكم بما جاء بتقرير الخبير . قصور .

١ - نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا ، إذا ما اتبعت القواعد والإجراءات التي ينظمها القانون^(١) وقد يكون بطريق غير مباشر إما تنفيذا للرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية - وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن - وإما بضم الحكومة عقارا مملوكا لأحد الأفراد إلى المال العام دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية وأن يستتبع هذا الطريق غير المباشر ، نزع ملكية العقار بالفعل ونقل حيازته إلى الدولة فإنه يتحقق بذلك حكمه ويتولد عنه - أسوة بالصورة العادية المباشرة - جميع ما يرتبه القانون من حقوق ، ومن ثم يكون حصول الاستيلاء الفعلي من الحكومة على أرض وإدخالها في الطريق العام كافيا بذاته للمطالبة بتعويضه عن ذلك ولو لم يصدر مرسوم بنزع الملكية .

٢ - مؤدى نص المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة أنه ينبغي في تقدير التعويض مراعاة ما يكون قد طرأ على الجزء من العقار التي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص يخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك . فإذا كان الخبير المنتدب لم يتبع في تقديره التعويض هذه القواعد التي وضعها الشارع للتقدير - في المادتين ١٣ و ١٤ سالف الذكر - واكتفى بالقول بأنه قد راعى هذه الاعتبارات دون بيان لعناصر التقدير التي حددها قانون نزع الملكية فإن الحكم المطعون فيه الذي أسس قضاءه على ما جاء بتقرير الخبير يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه^(٢) .

(١) راجع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ وقد حل محله بعد إنقائه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

(٢) راجع قض ٢٥/١٠/١٩٦٢ في الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٣٩ سنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق بصحيفتها المعلنة في ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ قالت فيها إنها اشترت بعقد مسجل برقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٥٤ الزقازيق قطعة أرض فضاء مساحتها ٣٩٢ مترا مربعا وأن بلدية الزقازيق استولت من هذه المساحة في أول مارس سنة ١٩٥٤ على ١٣٠,٦١ مترا وأن القدر المستولى عليه أكثر حصصا من باقى المساحة ولا يقل ثمن المتر المربع منه عن ٢٠ ج ولذلك وجهت إنذارا للبلدية بأداء مبلغ ٢٦٠٠ ج و ١٢٢ م فى مدى أسبوع . ولما لم تفلح المطالبة الودية أقامت هذه الدعوى طلبت فيها الحكم بالمبلغ المذكور والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد — وقد دفعت البلدية بأنه صدر مرسوم ملكى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ باعتماد خطوط التنظيم فى تلك المنطقة ويترتب على ذلك أن القدر المتروك للنفقة العامة حسب خطوط التنظيم والرسم المعتمد من أرض النزاع هو ١١٩,٣٣ مترا لا ١٣٠,٦١ مترا وأن المدعية استخرجت رخصة بناء على باقى العقار . واستندت إلى المادة العاشرة من القرار الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص لأئحة مصلحة التنظيم وهى تنص على أن مجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من قاض الأفعال وصدور أمر مال باعتماده يسوغان للحكومة أن تنزع شتاف شيئا وبأطرق القانونية الأراضى المبينة بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالى المشار إليه لا يجوز إقامة أى بناء على الأراضى اللازم نزع ملكيتها — وفى الدعوى الحالية وإن كان قد صدر مرسوم ملكى باعتماد خط التنظيم إلا أنه لم يصدر مرسوم بتنزع الملكية وتبعاً لذلك لا تستحق المالكة تعريضا إلا بعد صدور المرسوم المذكور وطلبت الحكم

بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان — وقد أصدرت محكمة الزقازيق حكمها في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٥ برفض الدفع وبقبول الدعوى وبندب خير هندسي لأداء المأمورية الميينة بذلك الحكم — وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً آخر بإعادة المأمورية إلى الخبير الهندسي لمباشرة المأمورية السابقة مع تحقيق التاريخ الذي ثبت فيه أن المباني التي كانت مقامة عليها أزيلت وأصبحت أرضاً فضاءاً وتقدير قيمة ما ضم للنفعة العامة في ذلك التاريخ وهو أرض فضاء مع مراعاة ما يكون قد عاد على باقي الملك من منفعة بسبب تنفيذ مشروع خط التنظيم — وبتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعنة (بلدية الزقازيق) بأن تدفع للمدعية (المطعون عليها) مبلغ ١٨٦٧ ج ٧٦ م والمصاريف المناسبة والمقاسة في أعقاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأقامت قضاءها على ما انتهى إليه الخبير في تقريره على أساس أن ما ضم للشوارع من أرض المدعية حسب خط التنظيم ١٢٩,٨٤ متراً وعلى أساس ثمن المتر ١٤ ج ومع إضافة ٥٠ ج بصفة نوائد تعويضية — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ١٨٣ سنة ٨ ق وقضت محكمة الاستئناف في ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ بتأييد الحكم واعتمدت في قضائها أسباب الحكم الابتدائي وأضافت إليها أن المبلغ المحكوم به ليس ثمناً للأرض الداخلة في خط التنظيم وإنما هو تعويض عن هذه الأرض للحرمان من الانتفاع بها بسبب اعتماد خط التنظيم وعدم الترخيص للمالك بالبناء عليه فيما عدا الجزء الخارج عنه الذي حصلت المالك على رخصة بالبناء فيه في سنة ١٩٥٤ وإن كان أساس هذا التعويض هو ثمن الأرض التي حرمت منها فلا وجه بعد ذلك للتعويض عن صدور مرسوم بنزع الملكية أو عدم صدوره لأن ملكية المستأنف عليها (المطعون عليها) للجزء الذي دخل في خط التنظيم قد زالت أو حرمت منها فعلاً فكانها نزعت ملكيتها منه قانوناً وبالتالي تستحق التعويض عن الضرر الذي أصابها من ذلك — وقد طعن المجلس البلدي في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة حدد انظر الطعن

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب تقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين — تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون — ذلك أنها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إذ لم يصدر مرسوم بتزع ملكية الأرض المطالب بثمنها لأن المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إنما يتعلق باعتماد خط التنظيم في منطقة معينة تشمل ضمما أرض النزاع — ومؤدى المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ هو إيراد قيد من نوع خاص على ممارسة المالك لحق ملكيته يتمثل في عدم إقامة مباني في الجزء الداخل في خط التنظيم بمجرد صدور مرسوم باعتماده ولا يستحق المالك ثمن العقار إلا بعد صدور مرسوم بتزع الملكية أو بالاستيلاء عليه وهو ما لم يحصل بالنسبة لأرض النزاع — وقد فرقت المحكمة الابتدائية في حكمها الذي أيده الحكم المطعون فيه بين الأرض الفضاء والأرض المبنية تفرقة تحكيمية لا سند لها من القانون بما أخطأ الحكم في قضائه بالمبلغ المحكوم به على أساس المسؤولية عن الفعل غير المشروع إذ قرر أن الضرر الذي حاق بالمطعون عليها يتمثل في حرمانها من الانتفاع بأرضها بسبب اعتماد خط التنظيم وعدم الترخيص لها بالبناء فيما عدا الجزء الخارج عنه . وأغفل بيان وجه الخطأ الذي أقام عليه مسؤولية الحكومة — واعتبر مجرد اعتبار خط التنظيم لتوسيع أحد الشوارع فعلا خاطئا يستوجب التعويض مع أنه حق تمارسه الحكومة بمقتضى القانون .

وحيث إنه يبين من أوراق الطعن أن الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية أثبت في تقريره أن المساحة التي ضمت للشوارع تبلغ ١٢٩,٨٤ مترا منها ٨٣,٨٤ مترا ضمت لشارع المحكمة القديمة ، ٤٦ مترا ضمت لشارع الصباح وكل هذا بعد إزالة المباني القديمة في أوائل سنة ١٩٥٤ والابتداء في إقامة مباني جديدة — وهذا الذي أثبتته الخبير متضمنا حصول الاستيلاء الفعلي على أرض المطعون عليها وادخالها في الطريق العام كاف بذاته للطالبة بالتعويض — ذلك أن نزاع الملكية للنفعة العامة قد يكون مباشرا إذا ما اتبعت القواعد والإجراءات

التي نظمها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ وقد يكون بطريق غير مباشر إما تنفيذاً للرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن - وإما بضم الحكومة إلى المال العام عقارا مملوكا لأحد الأفراد دون اتخاذ الإجراءات المنوطة بها في قانون نزع الملكية وهو ما حصل في هذه الدعوى - ويستتبع هذا الطريق الغير مباشر نزع ملكية العقار بالفعل ونقل الحيازة من المطعون عليها إلى الدولة فيتحقق بهذا حكمه ويتولد عنه أسوة بالصورة العادية المباشرة جميع الحقوق المنصوص عليها في القانون المشار إليه - ولما كان ذلك ، فإن تمحدي الطاعنة في نعيها على الحكم القاضي بأداء التعويض للمطعون عليها - بعدم صدور مرسوم بنزع الملكية أو بعدم حصول خطأ يتأسس عليه الفعل الضار هو نعي لا جدوى منه .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور - ذلك أن المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ والمعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ تقضيان بأنه يقدر ثمن العين المتزوع ملكيتها بحسب حالتها وقت نزع الملكية ثم يراعى بعد ذلك ما عاد على باقي العين من تحسين أو فائدة بسبب نزع الملكية . ويخصم مقدار هذا التحسين أو الفائدة من ثمن العين موضوع نزع الملكية على ألا يتجاوز الخصم على كل حال نصف الثمن - ولم يعمل الخبير الذي عول الحكم المطعون فيه على تقريره نص هاتين المادتين في تقديره - فإخطأ في القانون كما شاب الحكم قصور لا غفاله الرد على الدفاع الجوهري الذي أبدته البلدية في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أورد في شأن تقدير التعويض " أن الحاضر عن البلدية قد انصب اعتراضه على أن الخبير لم يعين أساساً تقديره للتر بمبلغ ١٤ ج ولم يبين ما إذا كان هذا التقدير قبل تنفيذ المشروع أو بعده وأنه كان يجب أن تقدر قيمة العقار قبل تنفيذ المشروع ثم تقدر قيمة الفائدة التي عادت على العقار من المشروع لاستئصالها من مبلغ التعويض وطلب لذلك عدم الاعتداد بتقرير الخبير وحيث إن اعتراضات البلدية على غير أساس إذ أن الظاهر من الاطلاع من تقرير الخبير أنه راعى جميع الاعتبارات عند تقدير التعويض وأعمل

خبرته الفنية للوصول إلى النتيجة التي وصل إليها بعد الاطلاع على مختلف التقديرات التي بيعت بها العقارات المجاورة . وترى المحكمة أن التعويض الذي قدره الخبير في محله ويتعين لذلك الأخذ به “ — كما يبين من مراجعة الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف ومذكرة الطاعنين أنهما رددا هذه الاعتراضات أمام محكمة الاستئناف فرد الحكم المطعون فيه بقوله ” ولم تأت المستأنفة بمجديد يؤيد اعتراضها على تقدير هذا الثمن أو التعويض الذي قدره الخبير واعتمد الحكم المستأنف على تقديره وترى المحكمة أن هذا التقدير بني على أساس صحيح ومطابق للأسس المبينة بالحكم الصادر بتعيينه “ — وهذا الذي تأسس عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مديد — ذلك أن الخبير لم يراع في تقدير التعويض ما أشار إليه الحكم القاضي بنده وما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ من أنه ” إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء من العقار يكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين الجزء الباقي منه للمالك “ وما نصت عليه المادة ١٤ من ذلك القانون من أنه ” إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك حسب أحكام المادة السابقة “ وإعمال هاتين المادتين يستوجب مراعاة ما يكون قد طرأ على الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه — وإذا كان الخبير لم يتبع في تقديره هذه الأسس واكتفى بالقول بأنه راعى هذه الاعتبارات بدون بيان لعناصر التقدير التي حددها قانون نزع الملكية فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم فى الطعن " . تجزئة .

قيام النزاع فى الطعن حول بطلان البيع الصادر من المطعون عليه الثانى للطعون عليه
الأول تأسيسا على تضمنه شرطا مانعا من التصرف . النزاع على هذه الصورة غير قابل
للتجزئة إذ لا يتصور أن يكون البيع صحيحا بالنسبة للبائع وباطلا بالنسبة للمشتري .
بطلان الطعن بالنسبة للأول لعدم صحة إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة للثانى .

١ - إذا كان النزاع - فى الطعن بالنقض - يقوم على بطلان عقد البيع
الصادر من المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول تأسيسا على أن العقد قد
تضمن شرطا مانعا من التصرف ، وكان النزاع على هذه الصورة غير قابل
للتجزئة (*) إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع صحيحا بالنسبة للبائع وباطلا بالنسبة
للمشتري ، فإن بطلان الطعن بالنسبة للأول لعدم صحة إعلانه يستتبع بطلانه
بالنسبة للثانى مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن

(*) راجع هامش صفحة ٤٣ من العدد الأول من السنة الثالثة عشرة بمجموعة المكتب الفنى
لأحكام النقض المدنى .

تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع على الطاعن والمطعون عليه الثاني الدعوى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ مدنى كلى أمام محكمة بور سعيد الابتدائية الوطنية طالباً الحكم بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينه وبين المطعون عليه الثانى والمتضمن بيع الأخير له ٢ ف و ٢٢ ط و ٢١ ص أطياناً زراعية موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى قائلاً في تبيان دعواه إنه بموجب عقد عرفى مؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧ باعه المطعون عليه الثانى ثلاثة أفدنة لقاء ثمن قدره ستائة جنيه دفعت نقداً وقت التعاقد إلا أنه تبين له أنه لا يملك من هذه الأطيان سوى ٢ ف و ١٢ ط و ٢١ ص وإذا امتنع المطعون عليه الثانى عن التوقيع على العقد النهائى فقد رفع عليه الدعوى بالطلبات السابق بيانها دفعت الطاعنة الدعوى طالبة رفضها تأسيساً على أنه بموجب عقد عرفى مؤرخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ومسجل فى ٣ مايو سنة ١٩٥٠ باعت إلى المطعون عليه الثانى ثلاثة أفدنة منها القدر موضوع الدعوى وقد نص فى البند الخامس عشر من العقد على أنه لا يجوز للمشتري التنازل عن الأرض المبيعة سواء بالرهن أو البيع أو البذل إلا بعد سداد نصف الثمن على الأقل وأنه قد لوحظ فى هذا الشرط باعث اجتماعى هو مصلحة صغار الزراع بتوزيع مساحات صغيرة على المعدمين وإيجاد طبقة من ملاك الأراضى حتى يستشعروا العزة والكرامة ولكن المطعون عليه الثانى تصرف فى القدر المبيع إلى المطعون عليه الأول ومن ثم فقد وقع هذا التصرف باطلاً عملاً بنص المادة ٨٢٣ من القانون المدنى وبتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بإثبات صحة التعاقد عن عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول والمؤرخ ١٤/١/١٩٤٧ فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم ومحكمة استئناف المنصورة قضت فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقد قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها فى أول أبريل سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وقدمت النيابة مذكرة تكميلية ضمنيتها رأيها بعدم قبول الطعن وبالحلقة المحددة لنظر الدعوى صممت النيابة على رأيها المبدى بالمذكرة التكميلية .

ومن حيث إن مبنى ما أثارته النيابة في مذكرتها التكميلية أن اعلان الطعن مؤشرا عليه بقرار الاحالة قد تم بالنسبة للمطعون عليه الثانى فى مواجهة النيابة دون قيام الطاعنة بالتحريات الكافية عن محل اقامته مما مقتضاه بطلان هذا الطعن بالنسبة اليه، ولما كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فان ذلك يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليه الأول أيضا .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اعلان الأوراق القضائية للنياحة العامة بدلا من اعلانها لشخص المراد اعلانه أو فى محل اقامته قد أجازها القانون على سبيل الاستثناء فلا يصح الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية عن محل اقامة المراد اعلانه والا اعتبر الاعلان باطلا ولا يكفى أن ترد الورقة دون اعلان ليسلك المعلن اليه هذا الطريق الاستثنائى باعلانها للنياحة ولما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطعن أن المحضر بناء على طلب الطاعنة ذهب الى القنطرة غرب من أعمال محافظة بورسعيد لإعلان المطعون عليه الثانى الا أن الاعلان لم يتم وقد أثبت المحضر على لسان شيخ البلد أن المراد اعلانه ليس له محل اقامة بالقنطرة غرب وطلب توضيح العنوان على وجه الضبط لأنه يوجد بالقنطرة غرب أكثر من عشرين "عزبة" فلما أعاد المحضر اعلانه فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ أعلنه بناء على طلب الطاعنة للنياحة لأن محل اقامته غير معلوم - ولما كانت الطاعنة قد اتخذت هذا الاجراء ولم تقدم ما يدل على أنها تحرت عن محل اقامته قبل اعلانه للنياحة فان اعلان الطعن يكون قد وقع باطلا، ولما كان النزاع فى الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول تأسيسا على أن عقد البيع الذى نقلت بموجبه الملكية للمطعون عليه الثانى قد تضمن شرطا مانعا من التصرف وكان النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة فان بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثانى الذى لم يصح اعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليه الأول إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع صحيحا بالنسبة للبائع وباطلا بالنسبة للمشتري ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى

(١٥٩)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن فى الحكم ” . ميعاده . إعلان ” إعلان الأحكام ” .
نقض ” إجراءات الطعن ” .

يجب فى الإعلان الذى يبدأ به ميعاد الطعن فى الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه
أو فى موطنه الأصل (م ٣٧٩ مدنى) . متى كان تحديد المحل — الذى وجه إليه
إعلان الحكم المطعون فيه — إنما ينصب على تعيين محل تجارة الطاعن لا بيان محل
إقامته ، وأعلن الحكم له فى محل تجارته مع صدوره فى شأن لا يتعلق بإدارة أعمال هذه
التجارة ، فإنه يترتب على ذلك البطلان . لا يفتح بالإعلان الباطل ميعاد الطعن .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . نظام عام .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يجب فيه الإثبات بالكتابة لاتعلق بالنظام العام .
جواز اتفاق الخصوم على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن ينازل عنه .
طلب الخصم تكليف الخصم الآخر لإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود ، مما يقطع برضائه
الإثبات بهذا الطريق .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . قصور . ” ما يعد كذلك ” .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى وأخذه بأسبابه التى لم تناول بحث
مستندات الطاعن ودلالاتها فى موضوع النزاع ، وبيان كيف يقتضى مضمونها الذى تؤديه
بما حصله من البيئة التى أقام قضاء عليها . قصور .

١ — توجب المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — فى الإعلان الذى يبدأ به ميعاد الطعن فى الحكم أن

يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، فإذا كان تحديد المحل الذي وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه إنما ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن ولا ينصرف إلى بيان محل إقامته وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعن في محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر في شأن يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة فإن إعلان الحكم يكون باطلا ولا يفتتح به ميعاد الطعن .

٢ - لا تتصل قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة بالنظام العام ، ولذلك يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . فإذا كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإجراءات الاثبات أن الطاعن قد طلب تكليف خصمه بإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود مما يقطع برضائه الاثبات بهذا الطريق فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة على أساس نزول الطاعن من حقه في طلب الاثبات بالكتابة ، لا يكون قد خالف القانون .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه التي لم تتناول بحث مستندات الطاعن المقدمة ولم يقل كلمته في دلالاتها في موضوع النزاع وكيف ينتفى مضمونها الذي تؤديه بما حصله من البيئة التي أقام قضاءه عليها فإن الحكم يكون قد شابه القصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٦٥٦ سنة ١٩٤٨ كلى مصر طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٦٠٣ ج و ٦٨٠ م والفوائد بواقع ٨٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات ... وذكر الطاعن

ببانا لدعواه أن المطعون عليه عهد إليه بصفته مهندسا ومقاولا ببناء طابقين فوق الطابق الأرضي بمنزله فقام بهذا العمل مع ما اقتضاه من تقوية مباني الطابق الأرضي وإعادة تسقيفه ودفع النفقات من ماله الخاص على أن يحاسب الطاعن فيما بعد عن مقدار ما أنفقه ومقابل أتعابه وأرباحه . وقد بلغت التكاليف طبقا للمستندات مبلغ ٢٦٠٣ ج و ٦٨٠ م يضاف إليها قيمة الأتعاب والأرباح التي يقدرها بمبلغ ٧٠٠ ج فتكون جملة ما يستحقه ٣٣٠٣ ج و ٦٨٠ م واستطرد الطاعن من ذلك إلى أن المطعون عليه لم يؤد إليه من مطلوبه إلا مبلغ ٧٠٠ ج وامتنع عن الوفاء بالباقي وقدره ٢٦٠٣ ج و ٦٨٠ م وهو ما يطلب إلزامه بدفعه إليه . ثم عدل طلباته أثناء سير الدعوى إلى مبلغ ٢١٩٦ ج و ٦٣٠ م ، ودفع الطاعن الدعوى بأنه لم يتفق مع المطعون عليه كمهندس أو مقاول للبناء وإنما عهد إليه بالعمل كملاحظ بسيط للمباني بينما تولى هو دفع النفقات من ماله ، وطلب المطعون عليه ندب خبير لتصفية الحساب بينما طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وفي ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بנדب خبيرين أحدهما هندسى والآخر حسابي من مكتب الخبراء لمعاينة المباني التي تمت وتقدير قيمتها في وقت انشائها وتحقيق من قام بها من الطرفين وما إذا كان دور المطعون عليه في الأعمال هو مجرد الملاحظة والاشراف أم أنه هو الذي دفع النفقات من ماله مع فحص مستندات الطرفين وتصفية الحساب على أساس ما يظهر ، وقدم كل من الخبيرين تقريره وجاء بتقرير الخبير الهندسى أن المطعون عليه هو الذي أقام المباني ودفع النفقات وأن الطاعن كان يسدد أحيانا بعض فواتير شراء مواد البناء ، وأقر الخبير تقدير المطعون عليه لنفقات المباني مضافا إليها الأرباح بمبلغ ٢٦٠٣ ج و ٦٨٠ م وقدر أتعابه عن تصميم الرسوم والاشراف على التنفيذ بمبلغ ١٠٠ ج ، وجاء بتقرير الخبير الحسابي أن المطعون عليه يستحق على أساس التقرير السابق مبلغ ٢٧٠٣ ج و ٦٨٠ م يخصم منها ما أقر أخيرا بأنه استوفاه من الطاعن ومقداره ١١٣٤ ج و ٥٠ م فيكون الباقي له بعد ذلك هو مبلغ ١٥٦٩ ج و ٦٣٠ م . وعارض الطاعن فيما انتهى إليه رأى الخبيرين وصمم على أن المطعون عليه لم يكن إلا ملاحظا للمباني وطلب اثبات هذه الواقعة عن طريق التحقيق أمام المحكمة . وتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أحالت المحكمة الدعوى

الى التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة طرق الاثبات بان الطاعن كلفه باعتباره مهندسا ومقاولا بان يقوم بأعمال البناء في منزله وأنه قام بالصرف على الأعمال من ماله الخاص ، وليفنى الطاعن ذلك . وبعد سماع الشهود قضت المحكمة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالزام الطاعن بان يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٥٦٩ ج و ٦٣٠ م - اعتمادا على تقدير الخبيرين - مع الفوائد بحساب ٥ ٪ من تاريخ المطالبة . . . استأنف الطاعن هذا الحكم الى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٩ سنة ٧٢ ق . وبتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت هذه المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأخذت بأسبابه أسبابا بالقضاءها وزادت عليها - ردا على دفاع الطاعن بعدم جواز الاثبات بغير الكتابة - بأنه لم يعارض في إحالة الدعوى الى التحقيق ونفذ حكم التحقيق دون تحفظ بالإضافة الى أن من مستندات المطعون عليه ما يصح اعتباره مبدءا ثبوت بالكتابة . وفي ١٧ أبريل سنة ١٩٥٧ قرر الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وضمن تقرير الطعن أن المطعون عليه قد أعلنه بالحكم المطعون فيه في يوم الأحد ٣ مارس سنة ١٩٥٧ بمحل تجارته الكائن بشارع بين الصورين رقم ١٣ بقسم الجمالية وقد أثبت المحضر في محضره أنه وجد المحل مغلقا وسلم الاعلان الى مأمور القسم وإذ كان النزاع لا يتعلق بأعماله التجارية فإن اعلانه بالحكم المطعون فيه في محله التجارى يكون اعلانا باطلا لا يبدأ به ميعاد الطعن ، وبعد استيفاء إجراءات الطعن قدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وطلبت احتياطيا نقض الحكم نقضا جزئيا وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٦١ إحالته الى هذه الدائرة ، وحدد لنظره جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن شكلا هو أن الحكم المطعون فيه قد أعلن الى الطاعن بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٥٧ في العنوان الثابت له سواء في ديباجة الحكم الابتدائي أو في ديباجة الحكم الاستئنافي بشارع بين الصورين رقم ١٣ قسم الجمالية وأثبت المحضر أنه وجد المحل مغلقا وسلم الإعلان الى مأمور القسم وأنه لا يبين من ذلك أن الممكان الذى حصل فيه إعلان الطاعن هو محل تجارته وليس محل إقامته الواجب إعلانه فيه ، ولما كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٧ أى بعد انقضاء مدة تزيد على

ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان فإن حقه في الطعن يسقط عملا بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه وقد ورد بالحكم الابتدائي أنه صدر في دعوى المطعون عليه ضد الطاعن " ... التاجر بشارع بين الصورين رقم ١٣ بقسم الجمالية " وورد بالحكم الاستئنافي أنه صدر في استئناف الطاعن ... التاجر بشارع بين الصورين بقسم الجمالية " فإن تحديد المحل على هذا النحو إنما ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن ولا ينصرف إلى بيان المكان المقيم فيه ، ولما كانت المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٩ "التي تحكم واقعة الطعن" توجب أن يكون الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أمان للطاعن في محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر في شأن متعلق بإدارة أعمال هذه التجارة ، فإن الإعلان المذكور يكون باطلا ولا يفتح به ميعاد الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالعيبين الثاني والرابع مخالفة القانون والقصور في التسييب ويذكر في بيان ذلك أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بعدم جواز الإثبات بالبينة لمجاوزة قيمة الاتفاق لمبلغ عشرة جنيهات ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بمقولة إن المحكمة الابتدائية أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت الشهود دون ممانعة منه أو اعتراض إلى وقت صدور الحكم في الموضوع ، وأنه يوجد بالدعوى من مستندات المطعون عليه ما يصح اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة . مع أن تنفيذ الطاعن لحكم التحقيق وعدم اعتراضه عليه لا يعد نزولا منه عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة كما أن عدم تعيين المستند أو المستندات التي اعتبرها الحكم المطعون فيه مبدأ ثبوت بالكتابة يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود لأن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة لا تتصل بالنظام العام ولذلك يجوز للنصوم

الاتفاق على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه .
ولما كان الثابت بالحكمين الصادرين من المحكمة الابتدائية بإجراءات الإثبات
أن الطاعن قد طلب تكليف خصمه بإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود مما يقطع
برضائه بالإثبات بهذا الطريق . فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض
الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة على أساس نزول الطاعن عن حقه في طلب
الإثبات بالكتابة لا يكون قد خالف القانون ولا يقدر في سلامته ما تزيد فيه
من وجود مستندات بالدعوى تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة دون بيان لمساهمة هذه
المستندات .

وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالأسباب الأول والثالث
والخامس من تقرير الطعن القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وذكر
في بيان ذلك أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه لم يتفق مع المطعون عليه كمهندس
ومقاول للقيام بأعمال البناية في منزله وإنما عهد إليه بمجرد الإشراف على إنشاء
المباني بوصفه ملاحظا للعمل لا يبذل شيئا من ماله في النفقات ... وقد استدل
على صحة دفاعه ذلك بمحافظ حفلة بالمستندات وهي الفواتير التي دفع بمقتضاها
أثمان مواد البناء المختلفة والأدوات الصحية والكهربائية والخطابات التي
أرسلها إليه المطعون عليه لسداد أثمان بعض المواد الأخرى كالإبلاط والمزاويكو
وأوفي ثمنها بناء على ذلك والخطابات المتعددة الصادرة إليه من المطعون عليه
أيضا بطلب أداء أجور مقاولي أعمال البناء والتجارة والكهرباء فدفعها إليهم بعد
التوقيع منهم على هذه الخطابات ، وذلك إلى كشف الحساب الموقع عليها من
المطعون عليه وتتضمن سداد الطاعن لجميع النفقات فترة بعد أخرى على مدار
المدة التي استغرقها العمل ، وخطابات أخرى صدرت إليه من المطعون عليه
يستحثه فيها على سداد بعض التكاليف مهما ضئلت قيمتها حتى لا يتوقف العمل
أو يتأخر إنجازها . وعاب الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يعن بفحص كل
هذه المستندات أو يستظهر دلالتها الحاسمة في موضوع النزاع واكتفى في بناء
قضائه على ترجيح أقوال شهود المطعون عليه على شهود الطاعن دون مرجح ،
كما أحال على تقرير الخبير مع أن الخبير المذكور قد اطرأ مستنداته كلية واعتبر
أن المطعون عليه كان مهندسا ومقاولا في أعمال المباني وأنفق عليها من ماله

الخاص معتمدا في ذلك على الفواتير الصورية التي استصدرها المطعون عليه من بعض المحال التجارية والتي لا تعتبر حجة على الطاعن لعدم توقيعه عليها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي وأخذ فيما قضى به بأسباب ذلك الحكم الذي استدل من المستندات المقدمة من المطعون عليه وأقوال شهوده وتقرير الخبير على أن المطعون عليه المذكور " هو الذي قام بالعملية موضوع النزاع وصرف عليها من ماله الخاص بصفته مهندسا ومقاولا فدفع أثمان الحاجيات وأجور العمال " وانتهى من ذلك إلى الأخذ بتقرير الخبير - ولما كان الحكم الابتدائي لم يتناول بحث مستندات الطاعن التي ثبت تقديمها إلى محكمة الموضوع ، ولم يقل كلمته في دلالتها في موضوع النزاع ، وكيف ينتفى مضمونها الذي تؤديه بما حصله من البيئة التي أقام قضاءه عليها ، كما أن تقرير الخبير الذي أحال إليه ذلك الحكم في أسبابه قد اقتصر على مجرد سرد هذه المستندات دون بحث لمضمونها أو استظهار لما تفيد منها الرسائل المتبادلة بين الطرفين في خصوص سداد الطاعن بناء على طلب المطعون عليه أثمان مواد البناء وأجور بعض المقاولين وأوراق المحاسبات التي قدمها الطاعن للتدليل على أدائه لنتائج كل محاسبة فترة بعد فترة وإنما طرح الخبير هذه المستندات بحجة أن المبالغ الثابتة بها لا تكفي لأعمال العمارة محل النزاع وأن المقاولين الواردة أسمائهم بالفواتير التي سدها الطاعن هم بذاتهم المقاولين الذين تعاقد معهم المطعون عليه وهي حجة لا تكفي بذاتها لاستخلاص النتيجة التي انتهى إليها - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المتشارين محمود القاضي ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف مرسى ، ومحمد ممتاز نهار .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) أحوال شخصية . "خطبة" . "العدول عن الخطبة" . تعويض .
مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .

مجرد العدول عن الخطبة لا يعد سببا . وجبا للتعويض مهما استطاعت مدة الخطبة ،
إلا إذا اقترن العدول بأفعال أخرى مستقلة ألحقت ضررا بأحد الخطبيين . استطالة أمد
الخطبة والاحجام عن اتمام الزواج لا تعد أعمالا مستقلة عن العدول عن الخطبة بعد ذلك .

(ب) حكم . عيوب التدليل "قصور" . "ما يعد كذلك" . تعويض .
مسئولية "عنصر الضرر" .

إشارة الحكم المطعون فيه — بحدود بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه إلى ما تكبدته
المدعية من ثققات ومصرفات دون بيان نوعها ومقدارها والدليل على ثبوتها ودون
تقصي الضرر الذي أصابها . قصور .

١ — استطالة أمد الخطبة في الزواج والاحجام عن اتمامه ثم العدول عن
الخطبة ، كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن اتمام الخطبة ولا تعد أعمالا
مستقلة بذاتها عن هذا العدول . ومجرد العدول عن الخطبة — على ما جرى به
قضاء محكمة النقض (*) — لا يعد سببا موجبا للتعويض مهما استطاعت مدة

(*) راجع حكم قض ٢٨/٤/١٩٦٠ بمجموعة المكتب الفني ص ١١ ص ٣٥٩ "رجوب
توافر شرائط المسؤولية التقصيرية للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة بأن يكون هذا العدول
قد لازمه أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنها
ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر .

الخطبة إلا إذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضررا بأحد الخطيبين .

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أشار بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه إلى ما تكبدته المدعية - قبل العدول من خطبتها - من نفقات ومصاريف تجهيز ، دون أن يعنى بإيضاح نوع تلك النفقات ومقدارها والدليل على ثبوتها أو بتقصي الضرر الذي أصابها ، فإن الحكم يكون مشوبا باقصور مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وكافة الأوراق في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ٤٢٨ سنة ١٩٥٣ كلى قنا على الطاعن طلبت فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قولاً منها إنه خطبها في ١٩٥٠/١٠/٢٦ على يد الكاهن ووقع على عقد الخطبة وقامت هي ووالدها باتمام العدة للزواج إلا أن المدعى عليه (الطاعن) أخذ يسوف في الوفاء بما وعد إلى أن أعلن أخيراً أنه غير راغب في اتمام الزواج وذلك بعد مضي مدة نيفت على الثلاث سنوات وقد أصابها اضرار مادية وأدبية من جراء سلوك المدعى عليه وعدوله عن اتمام الزواج وأنها لذلك لم تجد مندوحة من إقامة دعواها . قضت محكمة قنا الابتدائية بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٥ حضورياً بالزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للمدعية (المطعون ضدها) مبلغ ٢٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢١ سنة ٦٩ ق أسيوط كما استأنفه الطاعن بالاستئناف المقابل رقم ٥٦ سنة ٣٠ ق أسيوط وفي ١٩٥٦/١٢/١٩ قضت محكمة استئناف أسيوط حضورياً -

أولا - بقبول الاستئناف الأصلي والمقابل شكلا. ثانيا - وفي موضوع الاستئناف المقابل رقم ٥٦ سنة ٣٠ قى برفضه وإلزام رافعه مصروفاته . وثالثا - في موضوع الاستئناف الأصلي رقم ٢٢١ سنة ٢٩ قى بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنفة (المطعون عليها) مبلغ ٤٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة من الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير أودع فلم تكتب هذه المحكمة في ٢٠/٤/١٩٥٧ وبتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦١ أحالت دائرة فحص الطعون الطعن إلى هذه المحكمة وبعد استيفاء الاجراءات التالية لقرار الإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ حيث صممت النيابة على رأيها المدون في مذكرة كرتها والمتضمن طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أنه أقام قضاءه بالتعويض على ذات العدول عن الخطبة لمجرد حصول هذا العدول بعد ثلاث سنوات من عقد الخطبة في حين أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عقد الخطبة غير ملزم وأن العدول في ذاته لا يصلح أساسا للتعويض أخذاً بوجوب كفالة حرية كلا الخاطبين في العدول دون أن يهدد أحدهما أى شبح بالتعويض وأن نطاق التعويض لا يجوز إلا في حالة إتيان أعمال أخرى مستقلة تماما عن العدول تلحق ضررا بالطرف الآخر ومردا للمسئولية حيث أن قواعد المسئولية التقصيرية وهو ما لم يحدث في هذه الدعوى ، كما أن الحكم المطعون فيه قد اعتوره قصور معيب في التسبيب - ذلك أنه قضى بإلزام الطاعن بالتعويض دون قيام الدليل المقبول على الضرر الذى لحق المطعون ضدها ماديا كان أو أدبيا .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح - ذلك أولا أن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه ما يأتى : - "ومن حيث إنه مما لا صراء فيه أن استمرار الخطبة معلقة بسبب إجماع الخطيب عن إتمام الزواج لأمر قامت في خاطره ولمدة تشارف ثلاث سنوات هو أمر في حد ذاته مستقل تماما عن العدول من الخطبة ويوحى بأن الخطيب سلك مسلكا خاصا أضر بالطرف الأخرى ولذلك حق عليه التعويض حتى ولو لم يكن العدول من جانبه" ، ومؤدى ذلك

الذى أثبتته الحكم المطعون فيه في أسبابه أن المحكمة جعلت من إجماع الخطيب عن إتمام الزواج مدة ثلاث سنوات سببا مستقلا عن العدول وموجبا للتعويض - في حين أن بقاء الخطبة قرابة الثلاث سنوات والاحجام عن إتمام عقد الزواج ثم العدول عن الخطبة جميعها أمور لا تفيد سوى العدول عن إتمام الخطبة ولا تكون أعمالا مستقلة بذاتها عن هذا العدول ، وبمجرد العدول عن الخطبة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون سببا موجبا للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة إلا إذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضررا بأحد الخطيبين ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون . ثانيا - إن الثابت من الحكم الابتدائي الذي اعتمده الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه ما يأتي : "إن المدعى عليه أتى أفعالا ترتب عليها ضرر للمدعية وهي في أقل المظاهر تسويفه في إتمام الزواج حوالى ثلاث سنوات دون أن يقطع في الأمر برأى يستقر فيه في وقت مناسب بحيث لا يصيب المدعية ضرر يذكر خصوصا إذا لوحظ أن خطبة المدعى عليه للمدعية حسب ما هو ظاهر من الخطابات المقدمة كانت أملا يرجوه ذووه ويتهافون عليه في سنة ١٩٥٠ بل ولقد صاحب أفعال المدعى عليه هذه أفعال من ناحية المدعية تكبدت بسببها نفقات ومصاريف تجهيز" وبين من ذلك أن الحكم المذكور أشار إلى أن المدعية (المطعون عليها) قد تكبدت نفقات ومصاريف تجهيز ولم يعن بإيضاح نوصها ومقدارها والدليل على ثبوتها كما لم يعن بتقصي الضرر الذي أصابها مما يجعل الحكم المذكور مشوبا بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين نقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٦١)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ القضائية :

استئناف . إجراءات نظر الاستئناف . ” تقرير التلخيص ” . بطلان .
نظام عام . حكم ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما يعد كذلك ” .
قوة الأمر المقضى .

قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا — فى أسبابه المتصلة بالمنطوق — بأن الدعوى ليست
من الدعاوى التى ينطبق عليها نص المادة ١١٨ مرافعات ، قضاء قطعى . حيازة هذا القضاء قوة
الأمر المقضى . مؤدى ذلك وجوب تحرير تقرير التلخيص عن الدعوى وتلاوته فى الجلسة طبقا
للسادة ١١٦ مرافعات . إغفال ذلك الإجراء الجوهرى المتعلق بالنظام العام يترتب عليه البطلان .
الدفع به أمام محكمة الاستئناف وإعراضها عنه رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها ثم قضاؤها بتأييد الحكم
الابتدائى بقيمة ذلك القضاء على ما أورده من أسباب . قصور .

متى كان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الاستئناف
وقبوله شكلا قد قطع فى أسبابه المتصلة بمنطوقه بأن الدعوى ليست من الدعاوى
التي ينطبق عليها نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات وأنها من الدعاوى التي
تعرض على قاضى التحقيق ، حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فإنه
ينبنى على ذلك وجوب تحرير تقرير التلخيص عن الدعوى وتلاوته فى الجلسة
تطبيقا لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإذا كان الطاعن قد
دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائى لعدم تحرير تقرير تلخيص
عن الدعوى وتلاوته قبل المرافعة فيها وكان إغفال هذا الإجراء الجوهرى متعلقا
بالنظام العام مما يترتب عليه البطلان ، فإن محكمة الاستئناف إذا عرضت عن
هذا الدفع رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها وقضت بتأييد الحكم الابتدائى

مقيمة قضاءها على ما أورده هذا الحكم من أسباب ، تكون قد أصدرت حكما مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٤ تجارى بور سعيد بطلب قدمه للسيد قاضى الأمور الوقىة بالمحكمة طلب فيه توقيع الجزاء التحفظى على السفينة (فلوريتا) وفاء لمبلغ ١٠٠٠ جنيه وتحديد جلسة لسماع الطاعن إلزامه بدفع هذا المبلغ وفوائده... وشرح المدعى دعواه بما يوجب فى أن تلك السفينة أبحرت برئاسة ربانها وأحد مالكيها (الطاعن) من قبرص متجهة إلى بور سعيد وعليها شحنة من البرتقال والبطاطس فصادت أنواء شديدة جعلتها تنجح نحو شاطئ الأراضى المصرية وتغرز فى رمالها على مسافة تبعد نحو ٢٠ كيلومترا من شرق بور سعيد فالتجأ الطاعن للمطعون عليه لإتقاذها مقابل مبلغ اتفقا عليه بخطاب مؤرخ ١٣/٤/١٩٥٤ قدره خمس قيمتها — وأن المدعى أتم عملية الاتقاذ بنجاح فى ٦/٥/١٩٥٤ وسحبت السفينة إلى داخل ميناء بور سعيد حيث ألقت مرساها فى الجزيرة رقم ١ بالحنة ولكن الطاعن لم يدفع الأجرة والمصاريف التى قدرها المدعى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه — وقد صدر الأمر بتوقيع الجزاء التحفظى وفاء لمبلغ ٣٨٠ جنيا و١٣ مليا وعشره نظير المصاريف الاحتمالية وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بصفته (ربان المركب فلوريتا) بأن يدفع للمدعى مبلغ ٧٤٧ جنيا و٧٤٠ مليا وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة — وصحة الجزاء التحفظى وجعله نافذا... وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣ سنة ٧ ق المنصورة (دائرة الزقازيق) — ودفع المطعون عليه ببطلان الاستئناف لأنه قدم بعريضة مودعة قلم الكتاب ولم يرفع بتكليف بالحضور — وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الدفع وقبول

الاستئناف شكلا - ثم حكمت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف ومبلغ ١٠٠٠ قرش أتعاب محاماة - وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره طلب الطاعن نقض الحكم - وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي لعدم استيفاء الدعوى إجراء جوهريا هو ما نصت عليه المادة ١١٦ من قانون المرافعات من وجوب تحرير تقرير من قاضي التحضير عن الدعوى وتلاوته بالجلسة وقد أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع فشاب حكمها القصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي لعدم تحرير تقرير تلخيص عن الدعوى وتلاوته تطبيقا للمادة ١١٦ من قانون المرافعات - وإذ كانت هذه المادة (المنطبقة على الدعوى) قد أوجبت أن " تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات أو أحكام وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة " وكان إغفال هذا الإجراء الجوهرى المتعلق بالنظام العام مما يترتب عليه البطلان - وكان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٦ قد قطع في أسبابه المتصلة بمنطوقه والتي بنى عليها قضاءه برفض الدفع ببطلان الاستئناف وبقبوله شكلا بأن الدعوى

ليست من الدعاوى التي ينطبق عليها نص المادة ١١٨ مرافعات - وأنها من الدعاوى التي تعرض على قاضى التحضير - وقد حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى - ولازم ذلك تحرير تقرير تلخيص عن الدعوى وتلاوته فى الجلسة - لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا الدفع رغم توفر عناصر الفصل فيه لديها ومضت فى نظر الاستئناف وأصدرت حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى مقيمة قضاها على ما أورده هذا الحكم من أسباب - فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

تنويه

سقط سهوا من نهاية البند الأول من القاعدة ١٦٢ ، بالصحيفة رقم ١٠٤٧ -
السطر السادس - عبارة " فان الحكم لا يكون قد شابه قصور " .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وعبد المجيد الفايش ، وقطب فراج .

(١٦٢)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

(١) إثبات " طرق الإثبات " . " الإثبات بالبيئة " . محكمة الموضوع .
" قصور " حكم . " عيوب التدليل " " مالا يعد كذلك " . أحوال شخصية . نسب .

لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة . مثال في دعوى نسب .

(ب) تقض . " حالات الطعن " . " مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه " .
أحوال شخصية . نسب . " ثبوت النسب " .

دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد . لا تسمع منه الإنكار . تقرير شاهد الإثبات بعدم مله بأن الزوج قد طهر زوجته أثر الزواج العرفي معاشرته الأزواج لا يفيد عدم التلاقي بينهما .

(ج) حكم " عيوب التدليل " . " قصور " . " الفساد في الاستدلال " .
" مالا يعد كذلك " . أحوال شخصية . نسب . محكمة الموضوع .

بحسب فاضلي الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتصع بها ويذكر دليلها ويقيم قضاءه على أسباب سائقة — عدم التزامه بتبعية الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم والرد استقلالاً على كل منها . ما دام قيام الحقيقة التي اقتصع بها وأورد دليلها ، فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . مثال في دعوى نسب .

١ — للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإحالة الدعوى إلى التحقيق على ما أورده في أسبابه من أن المطعون عليها ذهبت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف إلى " أنها

رزقت بالصغيرة (من الطاعن) ثمرة زواج عرفى سابق لعقد الزواج الرسمى وما هذا العقد الأخير إلا اظهر للعقد العرفى بدليل ماورد فى وثيقة الزواج الرسمى من أنها بكر حكما وهذا القول منها محل نظر " و انتهت المحكمة من سياق دفاع الطرفين إلى أنها ترى من ظروف الدعوى وملايساتها إحالة الدعوى إلى التحقيق لاستظهار وجه الحق فى هذا الدفاع الذى يتصل بواقعة الدعوى ومن شأنه لوصح أن يتغير به وجه الرأى فيها .

٢ - لئن كان الفقهاء اختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال : أحدها - أنه نفس العقد وإن لم يجتمع الزوج بها أو طلقها عقبيه فى المجلس - والثانى - أنه العقد مع إمكان الوطء - والثالث - أنه العقد مع الدخول الحقيقى لا إمكانه المشكوك فيه ، وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نصت على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد " ، وهو مذهب وسط ، وكان ماقرره شاهد الإثبات من أنه لا يعلم أن الطاعن قد عاشر المطعون عليها إثر الزواج العرفى معاشرة الأزواج لا يفيد ثبوت عدم التلاقى بينهما فإن الحكم المطعون فيه - إذ لم يخالف هذا النظر - لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٣ - بحسب قاضى الموضوع أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يذكر دليلها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله وما عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مناحى أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أناروه فى مرافعتهم ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه التعليل الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى نعى نسب الصغير على ما حصله من شهادة الشهود من أن زواجا عرفيا قد تم بين الطرفين قبل إثباته رسميا بستة شهور وبذلك تكون الصغيرة قد ولدت بعد مضى أكثر من ستة شهور من انعقاد العقد العرفى ويثبت نسبها من أيها ، فإن ماأورده الحكم كاف لحمله وفيه الرد الضمنى على دفاع الطاعن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥٨ طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب نفى نسب البنت "آمال" إليه ومنع المطعون عليها من التعرض له فى ذلك مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال مرفعا لدعواه إنه تزوج بالمطعون عليها فى ١٩٥٦/١٠/٢٠ وطلقها قبل الدخول فى ١٩٥٦/١٠/٢٤ واذ ولدت بنتا سميتها "آمال" ونسبتها إليه على أنه والدها بينما كانت ولادتها فى ١٩٥٧/٢/١٩ ولأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج فقد إنتهى الى طلب الحكم بنفى نسبها إليه . وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بنفى نسب البنت آمال الى المدعى ومنع تعرض المدعى عليها له فى ذلك وألزمته بالمصروفات . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وقيد استئنافها برقم ١٤ سنة ٨ قضائية أحوال شخصية . وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لثبوت المستأنفة بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود والقرائن أنها رزقت ببنتها آمال من المستأنف عليه وأنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج بناء على عقد زواج شرعى صحيح سابق على عقد الزواج الرسمى الذى لم يكن إلا إظهارا وشهرا لعقد الزواج الأول ورخصت للمستأنف عليه بنفى ذلك بالطرق ذاتها . ونفذ حكم التحقيق وسمعت أقوال الشهود . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٦ حكمت المحكمة حضوريا وفى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وألزمته بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش

مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وقد طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت فيها نقض الحكمين للسببين الأول والثاني من أسباب الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن دفع طلب المطعون عليها إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات الزواج العرفي بأنه تحايل على أحكام القانون ويتنافى مع ما قرره وقرره عمها حسين متولى وشيخ الحارة في الشكوى الإدارية رقم ٢٩٤٣ سنة ١٩٥٦ ادارى قسم أول طنطا من أنها بكر وأنها تقيم مع عمها في منزل واحد ومعيشة واحدة منذ وفاة والدها وأن عمها هذا هو الذى ينفق عليها ويرعى شئونها ولم تذكر أنها متزوجة بالطاعن أو أنها تقيم معه وتعاشره معاشرة الأزواج ، ورد الحكم التمهيدى الصادر بإحالة الدعوى على التحقيق بأن هذا الدفاع لا يقدر في طلب المطعون عليها " لأن موضوع الشكوى هو محضر تحرر قام به البوليس السرى بنوع الإشتباه " دون أن يبين وجه الرأى فيما قرره المطعون عليها في هذه الشكوى ، وهو قصور يشوب الحكم وإخلال بدفاع الطاعن في مذكرته المقدمة بـجلسة ١٩٥٩/٣/٢٥ مما قد يتغير معه وجه الرأى في الحكم .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التى يحيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الإستئناف أقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما أوردته في أسباب الحكم من أنه " . . . يبين من أوراق الدعوى أن المستأنفة لم تدفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بدفاع ما إلا أنها أوردت في عريضة الإستئناف وفي مذكرتها دفاعا جديدا لم يطرح على محكمة أول درجة ذلك أنها تقول إنها رزقت بالبنات آمال ثمرة زواج عرفي سابق لعقد الزواج الرسمى وما هذا العقد الأخير إلا إظهارا للعقد العرفي بدليل ما ورد في وثيقة الزواج الرسمى من أنها بكر حكما وهذا القول منها محل نظر ذلك أن المقرر شرعا أن الزوجة إذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج لا يثبت نسبه من أبيه إلا إذا إدعاه وقال إنه ولده أما إذا نفاه فلا يثبت إلا إذا جاءت به لستة أشهر فأكثر من تاريخ الزواج

بالعقد الرسمي أو بالعقد العرفي الذي تدعيه المستأنفة ولا يقدح في هذا النظر — ما يقول به المستأنف عليه في خصوص الشكوى الإدارية رقم ٢٩٤٣ سنة ١٩٥٦ إداري قسم أول طنطا المقدمة صورة طبق الأصل بالمفردات تحت رقم ٥ ذلك أن موضوعها هو محضر تحر قام به البوليس السري بنوع الاشتباه“ و انتهت المحكمة من سياق هذا الدفاع المتبادل بين طرفي الخصومة إلى أنها ”ترى من ظروف الدعوى وملايساتها وفي سبيل الوصول إلى الحقيقة وقبل الفصل في الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق“ وهذا الذي أورده الحكم لا قصور فيه ولا ينطوى على الإخلال بدفاع الطاعن وهو كاف لحمله فيما انتهى إليه من إحالة الدعوى على التحقيق لاستظهار وجه الحق في هذا الدفاع الجدي الذي يتصل بواقعة الدعوى ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي فيها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن أحد شاهدي الإثبات قرر أنه لا يعلم إن كان الطاعن عاشر المطعون عليها إثر الزواج العرفي معاشرة الأزواج ، ورد الحكم الصادر في الموضوع بأن هذا القول ”عديم الأثر طالما أن المولودة قد ولدت بعد ستة أشهر من تاريخ انعقاد العقد العرفي“ وهو خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لأحكام الفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه ”لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد“ ولم يعول القانون في هذا الخصوص على مذهب فقهاء الحنفية الذين يقولون إن عقد الزواج الصحيح يثبت به وحده ويجرده الفراش الصحيح والنسب .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه وإن اختلف الفقهاء فيما يصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد وإن لم يجتمع الزوج بها أو طلقها عقبيه في المجلس والثاني أنه العقد مع إمكان الوطء والثالث أنه العقد مع الدخول الحقيقي لا إمكانه المشكوك فيه (نقض ١٩٦٢/١/١٧) وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نصت على أنه ”لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد“ وهو مذهب وسط ، إلا أن عبارة الشاهد لا تفيد ثبوت عدم التلاقي بين الطاعن والمطعون عليها وهو ما يتحقق به وجه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل الأسباب الثاني والرابع والخامس والسادس أن الحكم الصادر في الموضوع جاء قاصرا في أسبابه حين أخذ بأقوال شاهدي الإثبات دون أن يشير إلى دفاع الطامن بشأن تضارب أقوالهما وتناقضها مع ما قرره المطعون عليها في محضر التحري ومحضر تحقيق لجنة التزوير رقم ١٥٩٥ سنة ١٩٥٧ قسم أول بندر طنطا فقد قرر الشاهد الأول أن المطعون عليها تزوجت عرفيا بالطامن وأقامت معه في منزل جدته مدة ستة شهور سابقة على عقد الزواج الرسمي بينما قررت المطعون عليها في محضر التحري — وهو سابق على عقد الزواج الرسمي بتسعة أيام — أنها بكر وأنها تقيم مع عمها حسين متولى في منزل واحد ومعيشة واحدة منذ وفاة والدها وهو الذي ينفق عليها وأيدها في ذلك عمها وشيخ الحارة وقرر الشاهد الثاني أن الحديث الذي دار بين الطامن والمطعون عليها في حضوره وحضور الشاهد الأول كان من جنابة فسق شاع خبرها في الكفرة والمواقفة التي تمت في هذا المجلس كانت عن مسألة هبة أو زواج بينما قررت المطعون عليها في محضر تحقيق اللجنة سالفة الذكر — وتاريخه لاحق لولادة البنت — أنها تعرفت على الطامن وظل يعاكسها ثم ذهبت معه إلى الحقل حيث اتصل بها وتكرر هذا الاتصال كل يوم إلى أن حملت فأخبرت والدتها بذلك وذهبت والدتها للطامن وأخبرته بالأمر فخاف وعقد عليها في ٢٠/١٠/١٩٥٦ وعاشرته ثلاثة أيام طلقت بعدها ولو استوصت المحكمة هذا الدفاع الذي تمسك به الطامن وأيده بما جاء في تحقيقات محضر التحري ولجنة التزوير لتغير وجه الحكم ، وأنه أخطأ في الاستدلال حين قال إن العبارة الواردة في وثيقة الزواج من أن الزوجة ”بكر حكما“ يستفاد منها سابقة العقد عليها مع أن هذه العبارة تنصرف إلى المرأة التي زالت بكارتها لزنا أو مرض ولا تعني حتما المرأة المدخول بها دخولا شرعيا ، وأنه خالف الثابت في الأوراق إذ قال إن شاهدي الطامن لم ينفيا واقعة العقد العرفي في حين أن الشاهد الثاني قرر أنه لا يعلم بوجود علاقة سابقة بين المطعون عليها والطامن ، وأنه أخل بدفاع الطامن الوارد في مذكرتيه المقدمتين بجلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ و ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ ولم يشير إليه فقط أشار إلى أقوال النيابة رغم أن ما قرره المطعون عليها في محضر اللجنة يقطع بعدم جدية ما تدعيه من أنها تزوجت الطامن بعقد عرفي قبل عقد الزواج الرسمي كما يقطع بكذب شاهدي الإثبات وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه بحسب قاضي الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها وأن يقيم قضاء على أسباب سائغة تكفي لحمله وما عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه في مرافعتهم مادام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال والهجج والطلبات ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أنه " ثبت من شهادة كل من يوسف متولى أحمد شيتوى ونبوى الدمرداش الصعيدي أن المستأنف عليه (الطاعن) عقد بحضورهما عقد زواجه بالمستأنفة (المطعون عليها) عقدا عرفيا وأن ذلك تم قبل إثباته رسميا بستة شهور وذلك بأن سألها في حضورهما أن تتوجه فقبلت منه هذا العرض وهذا الذي ثبت ينعقد به عقد الزواج شرعا ولولم تحصل تسمية المهر لأنه في هذه الحالة يكون لها مهر مثلها " وأنه " وقد وثق العقد رسميا في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ فإن العقد العرفي يكون قد تم في أبريل سنة ١٩٥٦ وإذا كان الثابت أن المولودة " آمال " قد ولدت في فبراير سنة ١٩٥٧ كما شهد بذلك المستخرج الرسمي المقدم بالأوراق فإنها بذلك تكون قد ولدت بعد مضي أكثر من ستة شهور من انعقاد العقد العرفي وبذلك يثبت نسبها إلى والدها المستأنف عليه " وأن " الذي يؤيد صحة شهادة الشاهدين من انعقاد عقد عرفي بين المستأنف عليه والمستأنفة ماورد بوثيقة الزواج من أن الزوجة " بكر حكا " ذلك لأنه يحمل حال الزوجة على الصلاح كما هو الأصل شرعا فإن الاستفادة من هذه العبارة هو سابقة العقد عليها " وأن " شاهدي المستأنف ضده لم ينفيا واقعة العقد العرفي آنف البيان وترتينا عليه يكون قد ثبت لهذه المحكمة أن المولودة " آمال " قد ولدت بعد مضي أكثر من ستة شهور على عقد الزواج الشرعي الصحيح الذي اتخذ صورة عرفية وجاء العقد الرسمي مؤيدا لهذه الواقعة وحملت عباراته الدليل على ذلك " وهذا الذي أورده الحكم كاف لحمله وفيه الرد الضمني على دفاع الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ،
ومحمد عبد اللطيف ، واميلى جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ القضائية :

اعلان " اعلان أوراق المحضرين " . نقض . " اعلان الطعن " .
بطلان .

وجوب بيان المحضر كافة الخطوات التى يتخذها بصدد الاعلان قبل تسليم صورته بلجنة الادارة .
اغفال ذلك يترتب عليه البطلان .

انتقال المحضر الى موطن الشخص المراد اعلانه وعدم وجوده . اثبات المحضر أنه وجد شخصا
رفض الاستلام بحجة استشارة المعلن اليه . تسليم المحضر صورة الاعلان للادارة دون ان يثبت فى
محضره اسم ذلك الشخص الذى وجده وصفته . بطلان .

وجوب اعلان الطعن بالنقض اعلانا صحيحا فى الميعاد المحدد قانونا . اجراء جوهرى يترتب
على اغفاله البطلان .

أوجبت المادتان ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات على المحضر بيان كافة الخطوات
التي يتخذها بصدد الاعلان قبل تسليم صورته بلجنة الادارة حتى تستوثق المحكمة
من جدية هذه الخطوات فان اغفل ذلك بطل الاعلان هملا بالمادة ٢٤ من
قانون المرافعات . ومن ثم فاذا كان المحضر قد اثبت فى ورقة اعلان الطعن
بالنقض انتقاله الى موطن المطعون عليه فلم يجده ، ووجد شخصا رفض استلام
الاعلان بحجة وجوب استشارة المطعون عليه شخصيا فسلم المحضر صورة الاعلان
الى مندوب قسم الشرطة وخطر المطعون عليه بذلك ، دون ان يثبت فى محضره
اسم الشخص الذى وجده ، وصفته ، وكان اعلان الطعن اعلانا صحيحا فى الميعاد
الذى حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على
اغفالها البطلان ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا ، لعدم اعلانه الى المطعون عليه اعلانا صحيحا وفقا للقانون .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك انه يبين من الاطلاع على اصل ورقة اعلان الطعن ، ان المحضر حرر بتاريخ ١١/٣/١٩٦١ محضرا أثبت فيه أنه انتقل الى موطن المطعون عليه لاعلانه ، وهناك وجد شخصا رفض استلام الاعلان بحجة وجوب استشارة المطعون عليه شخصيا ، فسلم المحضر الاعلان لمندوب قسم الشرطة وأخطر بذلك ، دون ان يثبت في محضره اسم الشخص الذي وجده وصفته - ولما كان اعمال حكم المادتين ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات يستوجب إيضاح هذه البيانات بورقة الاعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسلم صورته بلجهة الادارة ، فان اغفالها مما يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات - واذ كان اعلان الطعن للمطعون عليه ، اعلانا صحيحا ، في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها البطلان فمن ثم ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٦٤)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ القضائية :

رسوم "رسوم التسجيل" . "رد الرسوم" .

عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة مدول ذوى الشأن من اتمامه . مريان قانون الرسوم
القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية في مواد الشهر العقارى فيما يتعلق برد الرسوم . عدم
جواز رد أى رسم إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونا .

أحال الشارع — بخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل
بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ^(١) — إلى القانونين رقم ٩١ و ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية وذلك فيما يتعلق
برد رسوم التسجيل . ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه "لا يرد أى
رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة
فيه" ، وقد خلا القانونان المذكوران من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة
مدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقرر رد رسوم التسجيل
في هذه الحالة ^(٢) .

(١) تنص المادة ٩ ق ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٤٨ على أن "تطبق
في مواد الشهر العقارى الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فيما يتعلق بتقدير
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية والرسوم الشرعية وتحصيلها وردها والمنازعة فيها" .

(٢) راجع تقض ٢٢/١٢/١٩٦٠ بمجموعة المكتب الفنى ص ١١ ص ٦٥٦ "نص المادة ٦٦ ق
٩٠ لسنة ١٩٤٤ لا يعنى الحالة التى يتم فيها اجراء الشهر للمانع قانونى يستحيل معه على المصلحة =

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون عليهما قدما طلبا إلى مأمورية الشهر العقارى بمدينة
الاسكندرية بشهر عقد بيع ، وبعد مراجعة المأمورية الأوراق المرفقة بالطلب
المذكور والتأشير على مشروع العقد بختم صالح للشهر ، قدم المطعون عليهما مشروع
العقد المذكور لمكتب الشهر العقارى لتوثيقه وتسجيله ودفعاً رسماً عن ذلك
قدره ٩٥٩ جنيهاً و ٥٧٠ ملياً فى ١٨/٥/١٩٥٤ ، غير أنهما مدلا من التوقيع
على العقد النهائى لخلاف قام بينهما وبين البائع لهما حول الثمن أدى إلى التماسخ
وطلبا من مصلحة الشهر العقارى رد الرسم المدفوع منهما ، فلما رفضت ذلك أقام
المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٠٢٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى اسكندرية على الطاعنين بطالب
إلزامهما برد مبلغ ٩٥٩ جنيهاً و ٥٧٠ ملياً وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ
المطالبة الرسمية حتى السداد ، وبتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ قضت محكمة
أول درجة للمطعون عليهما بطلباتهما المذكورة ، استأنف الطاعنان هذا الحكم
بالاستئناف رقم ١٩٨ سنة ١١ القضائية اسكندرية بطالب إلغاء الحكم المستأنف

== اجراءه . وجوب تطبيق أحكام القانون المدنى برد الرسوم اعمالاً لقاعدة الاثراء بلا سبب "راجع
نقض ١٩٥٩/١١/٢٦ مجموعة المكتب الفنى ص ١٠ ص ٦٩٩ "رسم التسجيل فى حقيقة ضريبة
غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها بمناسبة ما يقدم عنها من محررات لطلب تسجيلها .
الواقعة المنشئة هى واقعة التوثيق بالنسبة للمحررات الرسمية أو واقعة التصديق بالنسبة للمحررات العرفية —
تحدد الضريبة وفقاً للقانون المعمول به وقت تحصيلها ولو صدر تشريع جديد لاحق يرفعها قبل إتمام
التسجيل " .

ورفض الدعوى . وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٩ مارس سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلعة ٤ فبراير سنة ١٩٦١ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وحدد لنظره جلعة ٢٥/١٠/١٩٦٢ وفيها أصرت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها تقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه فيما ذهب إليه من أن التسجيل هو مناط استحقاق الرسم فإذا لم يتم التسجيل فلا يكون لمصلحة الشهر العقاري اقتضاء الرسم عنه وعليها أن ترد له صاحبه إن كانت قد حصلت له لأن استحقاق رسم التسجيل معلق على شرط واقف هو شهر المحرر ، فإذا تخلف هذا الشرط يكون دفع الرسم دفعا لدين لم يتحقق سببه ويجوز لصاحب الشأن استرداده عملا بالمادة ١٨٢ من القانون المدني، في حين أن استحقاق الرسم ورده والمنازعة فيه كلها أمور نظمها الشارع في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ وفي القانونين رقمي ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ اللذين عنيا ببيان الأحوال التي يجوز فيها رد الرسم وهي أحوال وردت على سبيل الحصر ، ليس من بينها حالة عدول ذوى الشأن عن السير في إجراءات التوثيق والتسجيل .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ تنص على أن "تطبق في مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فيما يتعلق بتقدير الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية والرسوم الشرعية وتحصيلها وردها والمنازعة فيها" ويبين من ذلك أن المشرع أحال إلى القانونين رقمي ٩٠ و ٩١ سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق برد رسوم التسجيل ، ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية

ورسوم التوثيق والمقابلة للسادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية تنص على أنه " لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه " وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص صريح يجيز رد الرسوم فى حالة. عدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك ، على أن المشرع أراد عدم رد رسوم التسجيل فى الحالة المذكورة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل هذا النظر وقضى لصالح المطعون عليهما برد الرسوم فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ويتعين للأسباب المتقدمة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد الطيف ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ القضائية :

حكم ”ميوب التدليل“ . ”تناقض الأسباب“ .

إيراد الحكم الابتدائي في تقريراته أن الأعمال التي يطالب الطاعن بمكافأته عنها لا تدخل في أعمال
وظيفته وأنه كان يكافأ عنها لو ثبت أن وزارة الأوقاف — التي يعمل بها — قد أفادت من جهده .
تأييد الحكم الاستثنائي المطعون فيه الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه مضيفا إليها أن ما قام به الطاعن
لا يسدر أن يكون أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها . تناقض في الأسباب
يعيب الحكم .

متى كان الحكم الابتدائي قد أورد في تقريراته أن الأعمال التي قام بها
الطاعن لصالح وزارة الأوقاف لا تدخل في أعمال وظيفته بها وأنه كان يكافأ
عنها — لو ثبت أن الوزارة قد أفادت من جهوده — بالمكافأة التي وعدت بها
كل من يرشد عن الأعيان التي تنظرت عليها أو يساهم في تحصيل الأحكام
المتأخرة سواء كان موظفا بالوزارة أم لا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم
الابتدائي وأخذ بأسبابه ثم أضاف إليها بأن ما قام به الطاعن من جهود لا يبدو
أن يكون مجرد أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها مما يتعارض
وما أورده الحكم الابتدائي في تقريراته ، ومن ثم فإن أسباب الحكم المطعون فيه
تكون قد تناقضت تناقضا يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧٤ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة على وزارة الأوقاف بصفتها (المطعون عليها) طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٩٠٠٢ ج والمصروفات وقال بيانا لدعواه إن المطعون عليها عينت فى سنة ١٩٠٥ ، سنة ١٩٠٩ فائضة على عدة أوقاف غير أنها لم تستطع أن تضع اليد على أعيان تلك الأوقاف لأسباب عدة منها تعذر تطبيق بعض حجج الوقف على الطبيعة وعدم العثور على بعض الحجج ، ومنها أن بعض واضعى اليد عليها ادعوا تملكها بالتقادم وليس لدى المطعون عليها ما يثبت أن التقادم قد قطع أو أنهم واضعوا اليد بطريق التحكير ، فرأت أن تصدر عدة قرارات وعدت فيها من يرشد عن أعيان هذه الأوقاف بمكافأة قدرها ١٠ ٪ من قيمتها سواء كان المرشد موظفا بالوزارة أو لم يكن ، واستطرد الطاعن قائلاً إنه كان موظفا بالوزارة وقد وجهت إليه هذه الوعود بالذات وذلك بتكليفه رسمياً بالارشاد عما استعصى على اللجان الفنية والادارية الاهتداء إليه من الأعيان ، فبذل أقصى ما يمكن من السعى — فى غير أوقات عمله الرسمي — فى الارشاد عن الأعيان المذكورة وتكلفت جهوده بالنجاح وتمكنت المطعون عليها بفضل هذه الجهود من تحصيل مبلغ ٨٨٠٦٩ ج وأنه بذلك يستحق ١٠ ٪ من هذا المبلغ طبقاً لمنشورات الوزارة بالإضافة إلى مقدار ٣ ٪ المنصوص عليها فى لائحة المحصلين فيكون مجموع ما يستحقه هو ٩٠٤٤ ج لم يقبض منه سوى ٤٢ ج فيكون الباقي له ٩٠٠٢ ج وهو ما طلب الحكم له به ، دفعت المطعون عليها بأن دعوى الطاعن لا أساس لها من القانون لأنه كموظف أدى ما هو مفروض عليه أدائه من جهد وأنه لا يثبت على عمله ، ثم دفعت بسقوط حق الطاعن لمضى أكثر من ١٥ سنة

على آخر عمل قام به وبتاريخ ۳۱ مارس سنة ۱۹۵۱ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً قضت في أسبابه بأن القرارات التي وعدت فيها المطعون عليها بالمكافأة عن يرشد عن أعيان الأوقاف هي بمثابة إيجاب صادف قبولاً من الطاعن وأنه بذلك تلاقى الإرادتان وأصبح التزام المطعون عليها وليد عقد منتج لآثاره وانتهت في منطق هذا الحكم إلى ندب خير حسابي للاطلاع على أوراق الدعوى والانتقال إلى وزارة الأوقاف والتثبت من الأحكام التي صدرت لصالح الوزارة نتيجة لمجهود المدعى (الطاعن) وتاريخ ذلك وقمة ما لم يمض عليه خمسة عشر عاماً سابقة على رفع الدعوى الحاصل في ۱۹۵۰/۳/۲۷ وقدم الخبير تقريره أثبت فيه أنه لم يستطع أداء ما موريت له لأنه لم يمكن من الاطلاع على المستندات بوزارة الأوقاف . وبتاريخ ۵ مارس سنة ۱۹۵۵ قضت المحكمة برفض الدعوى — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۳۳۷ سنة ۷۲ ق القاهرة طالباً الغاء والحكم له بطلباته — وبتاريخ ۶ ديسمبر سنة ۱۹۵۶ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ۴ أبريل سنة ۱۹۵۷ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة أول أبريل سنة ۱۹۶۱ إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث نظر أمامها بجلسة ۱۹۶۲/۱۱/۸ وفيها أصرت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهال الطاعن على الحكم المطعون فيه التناقض في التسبب ذلك أن المطعون عليها تمسكت في دفاعها أمام محكمة أول درجة بانعدام الأساس القانوني للدعوى لأن الطاعن كان موظفاً بوزارة الأوقاف وأن المجهودات التي بذلها والتي طلب المكافأة عنها هي مما يدخل في أعمال وظيفته فلا يجوز أن يثاب عليها وقد بحثت محكمة أول درجة هذا الدفاع وانتهت إلى رفضه وإلى تقرير حق الطاعن في المكافأة — من حيث المبدأ — رغم كونه موظفاً وقد أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة لأسبابه التي بنى عليها ومؤدى هذا أن محكمة الاستئناف أيدت مبدأ استحقاق الطاعن للمكافأة رغم كونه موظفاً إلا أنها عادت وذكرت في أسباب نفس الحكم أنها لا ترى وجهاً لمكافأة الطاعن عن أعمال قام بها وهو موظف اكتفاءً بأن الوزارة كانت تكافئه على جده ونشاطه تارة بالعلو وتارة بالترقية وأن تلك الأعمال كانت تتصل بعمله الوظيفي ، ومن ثم

جاء التناقض في أسباب الحكم المطعون فيه لأنه أقام قضاءه على أسباب الحكم المستأنف وعلى أسباب مناقضة لها في نفس الوقت .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه لم يأخذ بدفاع المطعون عليها فيما ذهبت إليه من أن ما قام به الطاعن من جهود لا يدخل في أعمال وظيفته ولا يجوز أن يثاب عليها ، بل اعتبر هذه الأعمال خارجة عن نطاق وظيفته ، وأن الوعد الصادر من المطعون عليها بمكافأة كل من يرشد عن الأعيان التي تنظرت عليها أو يساهم في تحصيل الأحكام المتأخرة ، سواء كان موظفا بالوزارة أو غير موظف ، لاقى قبولا من الطاعن فأصبح من حقه مطالبتها بالمكافأة التي وعدت بها مقابل ما بذله من جهد ، وانتهى الحكم المذكور إلى رفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعن قد عجز عن اثبات الفائدة التي حادت على المطعون عليها من مجهوداته ، أما الحكم المطعون فيه فقد قرر — بعد استعراض دفاع الطرفين — ما يأتي : ” وحيث إن هذه المحكمة ترى أن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها والتي لا تختلف عما ورد بأسباب هذا الحكم إذ أن المستأنف ” الطاعن ” بدأ مستخدما بالوزارة وفي قسم الأحكام وأن كثيرا من الأعمال التي يقول إنه قام بها متعلقة بهذا القسم وإدارتها تحت يده بحكم وظيفته وأن واجب وظيفته كان يقتضيه البحث عن هذه الأوراق وتقديمها وهو لم يقدم دليلا على أن ما كسبه الوزارة من أحكام أو استبدال كان نتيجة مجهود شخصي بعيد عن أعمال وظيفته وبتكليف واضح صريح من أصحاب الشأن بالوزارة وأنه يستحق عليه أجرا ماديا ، وإن كان أعطى له مرة مكافأة مادية فلا يعد هذا العطاء دليلا على أنه يستحق هذه المكافأة عن كل عمل يقوم به وإن كان قد ثبت من الاطلاع على الأوراق أن المستأنف ” الطاعن ” موظف مجد وذو نشاط ملحوظ إلا أنه قد ثبت من الناحية الأخرى أن الوزارة كانت تكافئه عن جده ونشاطه تارة بالعلاوة وتارة بالترقية ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف أخذت بأسباب الحكم الابتدائي وأضافت إليها بأن ما قام به الطاعن من جهود إنما هو مجرد أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها ، وهذا يتعارض مع ما أورده الحكم المستأنف في تقريراته من أن الأعمال التي قام بها الطاعن لا تدخل في أعمال وظيفته وأنه كان يكافأ عليها لو ثبت أن الوزارة قد أفادت من جهوده ، لما كان ذلك ، فيكون الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه تناقضا يعيبه ويتعين من أجل ذلك نقضه بدون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ القضائية :

علامة تجارية . " التشابه بين علامتين " . " مناطه " .

يجب في تقرير التشابه بين علامتين تجاريتين النظر إلى العناصر التي تتركب منها العلامة في مجموعها كوحدة للتقرير بوجود تشابه أو المغايرة . ليست العبرة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى . تقرير الحكم بوجود تشابه استنادا إلى مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل من العلامتين مما يؤدي إلى تشابه النطق في المقطع الأول منها دون الاعتداد بباقي العناصر كوحدة . خطأ في تطبيق القانون .

الغرض من العلامة التجارية — هل ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ — هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع . ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كان للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها ، النظر إليها في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها ، فالعبرة إذن ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى ، وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعمما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل عماده في التقرير بوجود تشابه بين العلامتين مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل

منهما مما يؤدي إلى تشابه النطق بينهما في المقطع الأول من العلامة ، دون أن يعتد بباقي العناصر التي تتكون منها كل من علامتين فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٨٩ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى القاهرة قبل المطعون عليهما بطلب إلغاء قرار إدارة العلامات الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣ في المعارضة رقم ١١٤٣ المقدمة من المطعون عليها الأولى (الشركة) عن طلب التسجيل رقم ٢٠٤٨٢ وما ترتب على هذا القرار من إجراءات - والإذن بالاستمرار في إجراءات تسجيل الطلب المذكور . . . وشرح الطاعن دعواه بما يوجب في أن الشركة المذكورة تقدمت إلى إدارة العلامات التجارية في ١٩٤٦/٢/٥ بطلب تسجيل علامة بالفئة ١٤ (ساعات) هي عبارة عن كلمة " جينى " ورسم ناقوس وتم هذا التسجيل في ١٩٤٩/٣/٢ ثم تقدم الطاعن إلى تلك الإدارة بالطلب رقم ٢٠٤٨٢ عن تسجيل علامة بهذه الفئة هي عبارة عن كلمة جينيستر ورسم سهمين متقابلين ثم استبعد هذا الرسم وقصرت العلامة على كلمة جينيستر - وبعد فحص طلبه تقرر قبول هذه العلامة وأشهر عنها بجريدة العلامات فعارضت الشركة في تسجيل العلامة المذكورة - وبتاريخ ١٩٥٤/٧/٣ قررت إدارة العلامات رفض طلب تسجيل علامة الطاعن - فأقام طعنا في هذا القرار بالدعوى سالفة الذكر - وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة " بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار إدارة العلامات التجارية المطعون فيه وقبول تسجيل علامة المعارض (الطاعن) المقدم عنها الطلب رقم ٢٠٤٨٢ " مع إلزام الشركة بالمصاريف . . . وقد استأنفت الشركة (المطعون عليها الأولى) هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٦ سنة ٧٣ ق القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار إدارة العلامات فيما انتهى إليه

من رفض تسجيل العلامة ٢٠٤٨٢ وإصدار الأمر تطبيقاً للسادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باتخاذ الإجراءات التحفظية وبوجه خاص مصادرة المنتجات التي تحمل علامة (جينيستر) باللغتين الأفرنجية والعربية أينما وجدت وإتلافها ونشر الحكم في جريدتين أو أكثر على نفقة الطاعن وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار إدارة العلامات التجارية الصادر في ١٩٥٤/٧/٣ برفض تسجيل علامة المستأنف عليه الأول (الطاعن) رقم ٢٠٤٨٢ وبمصادرة المنتجات التي تحمل علامة *genister* باللغتين الأفرنجية والعربية أينما وجدت معروضة للبيع وباتلاف هذه العلامة المقلدة — وأمرت بنشر هذا الحكم في جريدتي الأهرام والبروجريد على نفقة الطاعن مع إلزامه بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتحقيق وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية — وباجلسة المحددة لنظره طلب الحاضر عن الطاعن نقض الحكم وطلب الحاضر عن المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثاني ولم يقدم دفاعاً وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون ذلك أن علامة الشركة مركبة من عنصرين هما كلمة جيني مكتوبة باللغتين العربية والأفرنجية ورسم ناقوس أحمر يتوسطهما في حين أن علامة الطاعن مكونة من كلمة جينيستر بهاتين اللغتين — وقد اعتد الحكم في مجال المقارنة بين العلامتين بعنصر الكتابة وحده مع أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أنه لا عبرة بالتشابه بين العناصر المكونة لعلامتين وإنما بمجموع " التركيبة " التي تضم هذه العناصر — كما أقام الحكم قضاءه في القول بتشابه العلامتين على استخلاص غير سائغ حيث استند إلى (١) وحدة الجرم الصوتي في كلمة جيني والمقطع الأول من كلمة جينيستر في حين أن هذه الوحدة لا عبرة بها وإنما العبرة هي بمنظر كل من العلامتين هذا فضلاً عن اختلاف النطق بهاتين الكلمتين (ب) قصد الطاعن

إيجاد اللبس والتعasil باختياره اسما لعلامته يتكون مقطعه الأول من ذات المقطع الذي يكون اسم علامة الشركة ولا يغير من ذلك إضافة أحرف له لا معنى لها - وإن الطاعن كان قد أدرج أيضا في علامته رسم سهمين متقاطعين رأت فيهما إدارة العلامات تشابها مع علامة الشركة وطلبت استبعادهما فاستجاب الطاعن لذلك كما استجاب لطلب الإدارة المذكورة إستبدال حرف I بحرف E من كلمة علامته - في حين أن حماية القانون لعلامة الشركة إنما هي مقررّة بوصفها علامة مركبة من عنصرين هما الكتابة والرسم معا فليس ثمت ما يمنع من اختيار علامة أخرى متخذة من أحد العنصرين - ولا من الإضافة على كلمة مألوفة مثل "جيني" كما لا يشترط أن تكون الكلمة المكونة للعلامة ذات معنى - أما موافقة الطاعن على الإستبعاد فتفيد حسن نيته (ج) أن عنصر الرسم ليس جوهريا في التمييز بين العلامتين لأن المعول عليه في نظر المستهلك العادي هو الاسم الدارج والمألوف لسمعه - وهذا مردود بخالفته للمألوف من أن الرسم أو الرمز في العلامة هو الأصل وهو الذي يستلقت نظر المستهلك ابتداء أكثر من غيره. وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الاستئناف استندت في القول بوجود تشابه بين العلامتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين في علامة الطاعن - على نظر حاصله أن بدء النطق فيهما واحد ولا تؤدي الحروف وحدها التي ذيل بها الطاعن علامته وهي حروف (ستر) إلى إزالة اللبس بينهما وأنه لا عبرة بوجود ناقوس بأى لون إذ مثل هذا التمييز لا يكون له اعتبار قائم في ذهن المستهلك العادي مثل رنين صوت الاسم للعلامة التي يقصد الشراء من فئتها - وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه مخالف للقانون ذلك أنه لما كان ثابتا من وقائع الدعوى أن علامة الطاعن مكونة من إطار مربع حررت في أعلاه كلمة جينيستر باللغة العربية وفي أسفله نفس الكلمة genister بالحروف اللاتينية بينما تتكون علامة المطعون عليها الأولى من رسم ناقوس أحمر تعلوه كلمة genie بالحروف اللاتينية وبأسفله نفس الكلمة باللغة العربية - وكان الغرض من العلامة على ما استفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع وتحقيق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط

والتضليل — ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها — فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى — وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تتركب منها وعمّا إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى — لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جعل عماده في التقرير بوجود تشابه بين العلامتين مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل منهما مما يؤدي إلى تشابه النطق بينهما في الجزء الأول من علامة الطاعن — ولم يعتد الحكم بباقي العناصر التي تتكون منها كل من العلامتين — تلك العناصر التي يجب النظر إليها في مجموعها كوحدة للتقرير بوجود مشابهة أو مغايرة — فإن الحكم يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون بحث لباقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهران سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأميل جبران بولس ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) حجز إداري . ” حجز ما للمدين لدى الغير “ . ” دعوى عدم الاعتداد بالحجز “ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص .

مفاد نص المادتين ٢٧ و ٧٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجزاء الإداري . إن المشرع قصد إلى عدم إخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة ٢٧ المشار إليها . تركها للقواعد العامة .

(ب) حجز إداري . ” عدم الاعتداد بالحجز “ . قاضي الأمور المستعجلة . ” اختصاص “ .

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر أن لرئيس الجهة الإدارية طلبة الحجز أن يصدر أمرا بتحديد الدين المراد الحجز به . قيام هذا التحديد مقام التحديد الذي يجزبه قاضي الأمور الوقفية . اتخاذ إجراءات الجزاء الإداري بناء على ذلك الأمر . عدم اختصاص للقاضي المستعجل بتقدير دعوى عدم الاعتداد بالحجز المبنية على هذا السبب .

١ - إذ كانت المادة السابعة والعشرون من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الحجز الإداري قد وردت في الفصل الخاص بحجز الموقوف لدى المدين - وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة للحجز ما للمدين لدى الغير - فإن مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد إلى عدم إخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها

للقواعد العامة ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة أحكام قانون المجز الإدارى فيما قضى به من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

٢ - قاضى الأمور المستعجلة وإن كان مختصا أصلا بالحكم بعدم الاعتداد بمجز ما للمدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار وبغير أمر من قاضى الأمور الوقتية إلا أن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المجز الإدارى أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة المجز أن يحدد الدين المراد المجز به بحيث يقوم تحديده مقام التعديد الذى يجز به قاضى الأمور الوقتية - فإذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة الإدارية الحابزة قد أصدر أمرا بتحديد الدين وأن إجراءات المجز الإدارى قد اتخذت بناء على هذا الأمر فإن قاضى الأمور المستعجلة لا يكون مختصا بالنظر فى دعوى عدم الاعتداد بالمجز المبينة على هذا السبب ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٢٤٦ سنة ١٩٥٧ مستعجل القاهرة طالبا الحكم بعدم الاعتداد بآثار المجز الإدارى الموقع ضده من الطاعن تحت يد آخرين واعتبار هذا المجز كأنه لم يكن تأسيسا على أن الديون المنفذه لم تصف بعد ومختلف بينه وبين الطاعن على تقديرها وأنه أقام بشأنها على وزارة المالية - التى أنابت عنها الطاعن فى تحصيل هذه الديون بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ - دعوى براءة الذمة رقم ٢٧٢٤ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة - وأضاف المطعون عليه أن وزارة المالية سبق أن حجزت على متقولاته حجزا

قضائيا وفاء لهذه الديون وأنه إمتشك في هذا الججز وقضى في هذا الإشكال في الدعوى رقم ٣١٠٧ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة بوقف إجراءات البيع حتى يفصل نهائيا في النزاع الموضوعي الخاص ببراءة الذمة وقد تأيد ذلك الحكم من محكمة الإستئناف - وفي ١٩٥٧/١٠/٢٨ حكمت المحكمة في الدعوى الحالية بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى فأستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٥٧ محكمة القاهرة الابتدائية ، طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٨ حكمت المحكمة في موضوع هذا الاستئناف ، بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بالنسبة للججز الموقع بمقتضى عقد القرض رقم ٤١٤٩ وبإلغائه فيما عدا ذلك وبإختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بآثار الججز الموقع بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٨ بمقتضى باقي القروض - فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالقرير - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم - وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أحالت فيها على إمذكرتها الأولى وانهت إلى طلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى ، قد خالف أحكام قانون الججز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ذلك أن المادة السابعة والعشرين من هذا القانون نظمت الأوضاع التي تتبع عند قيام منازعات قضائية في إجراءات الججز والبيع الإداريين ، أيا كان نوعها ، ولم تجعل الإختصاص بالفصل في هذه المنازعات لقاضي الأمور المستعجلة ، وإنما جعلته للمحكمة الجزئية أو الكلية على حسب الأحوال - وحكم هذه المادة عام يشمل إجراءات التنفيذ جميعها ، سواء كان متعلقا بالججز على المنقول لدى المدين أو بالججز على العقار أو بججز ما للمدين لدى الغير .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة السابعة والعشرون من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الججز الإداري قد وردت في الفصل

الخاص بحجز المنقول لدى المدين - وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على مـريـان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير - فان مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد الى عدم اخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم يكون النعي في خصوص هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، في السببين الثاني والثالث ، أنه إذ قضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وحكم بعدم الاعتداد بالحجز لم يبين ما هي الأركان الأساسية والإجراءات الشكلية التي يستلزمها قانون الحجز الإداري ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ لصحة الحجز والتي ثبت للحكمة عدم توافرها وكان كل ما استند إليه في قضائه هو أن الحكم الصادر في قضية الإشكال السابق قام على أن دين الحكومة المنفذ به غير معين المقدار وقد خلت أوراق الدعوى الحالية مما يدل على تغير الظروف تغيرا ينيء عن تحديد مقدار ذلك الدين مما يجعل حجية حكم الإشكال قائمة - في حين أن حجية قضاء الأمور المستعجلة مؤقتة وقد زال السبب الذي بني عليه حكم الإشكال المستعجل ذلك أن البنك الطاعن ، بصفته نائبا عن الحكومة قد قام رئيسه بمقتضى الحق المخول له بقانون الحجز الإداري المذكور بتقدير المبالغ المستحقة للحكومة وأصدر بذلك أمرا مكتوبا وقع الحجز بمقتضاه مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه باختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى والحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإداري مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن قاضي الأمور المستعجلة وإن كان مختصا بالحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار ، وبغير أمر من قاضي الأمور الوقفية - إلا أنه نص في المادة الأولى من قانون الحجز الإداري ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه "يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإداري الميينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفي الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون ... الخ" - كما نص في المادة

الثانية من ذات القانون على أنه "لا يجوز اتخاذ إجراءات المجزأ إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو الممثل للشخص الاعتباري العام حسب الأحوال أو ممن ينييه كل من هؤلاء في ذلك كتابة" — ومفاد هذه النصوص أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة المجزأ أن يحدد الدين المراد المجزأ به ويقوم تحديده مقام التحديد الذي يجريه قاضي الأمور الوقفية — وإذا كان ذلك، وكان أثبت أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد أصدر أمراً بتحديد الدين وأن إجراءات المجزأ الإداري قد اتخذت بناء على هذا الأمر فإن قاضي الأمور المستعجلة ينحسر اختصاصه ويمتنع عليه النظر في دعوى عدم الاعتداد بالمجزأ المبينة على هذا السبب ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر قد خالف القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب فراج .

(١٦٨)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

استئناف . "استئناف فرعى" . "أحوال قبوله" . أحوال شخصية . وقف .

استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه في إجراءاته للواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا تعرف هذه اللائحة طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه خلافا لما هو مقرر في قانون المرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف الفرعى فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

إذ ألغى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ "بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية" بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومنها مواد الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الخامس من الكتاب الرابع وما اشتملت عليه من أحكام خاصة بالتماس إعادة النظر وطلب تصحيح الحكم أو تفسيره والطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه بينما استبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ، ونص في المادة الخامسة على أنه "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكمل لها" فقد دل ذلك على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه

قبل إلغاء هذه المحاكم لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب إلتزامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وإذا كان ذلك، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تعرف طريق الاستئناف الفرعي ولم تنص عليه وهو استثناء من القواعد العامة أجازها قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم وكان قبوله هذا قد تم "قبل رفع الاستئناف الأصلي" فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بقبول الاستئناف الفرعي المرفوع من المطعون عليهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد والمداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدات زينب السيد طه ونبوية السيد طه وعائشة سليمان رفاعي قدمن إلى هيئة التصرفات بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب فرز حصبة نفى ظلتها بالمرتبة المشروط لكل منهن في وقف المرحوم السيد طه لو كسر. وندبت المحكمة الخبير صاحب الدور لإجراء الفرز وباشر الخبير مأموريته وقدم تقريره بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بتخصيص حصبة قدرها ١١ ط و ١٤,٤ م شيوفا في المنزل رقم ١٠ تنظيم بشارع البوطة والمبين الحدود والموقع بمشروع الشهر العقاري رقم ١٩٨٥ المؤرخ ١٩٥٨/٣/٩ وبتلحق تقرير الخبير المؤرخ ١٩٥٧/١٠/١٧ وذلك من وقف المرحوم السيد طه لو كسر لصاحبة المرتبة زينب السيد طه لو كسر (ثانيا) بتخصيص حصبة قدرها ٧ ط و ٥ م

شيوعا في المنزل رقم ١٠ بشارع البوستان والمبين الحدود بمشروع الشئ وذاته لصاحبة المرتب نبوية السيد طه لوكر (ثالثا) بتخصيص حصة قدرها ٦ ط و ٥,٤ س شيوعا في المنزل رقم ١٠ بشارع البوستان قسم المنشية والمبين الحدود بذات المشروع لورثة صاحبة المرتب عائشة سليمان رفاعى وهم زوجها محمد مصطفى أحمد المصرى وبتمامته أم كلثوم محمد المصرى وشقيقتها شفيقة وكاملة سليمان رفاعى بالفريضة الشرعية بينهم (رابعا) الزام المدعيات المصروفات . واستأنف أحمد السيد لوكر بصفته حارسا على الوقف هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٧ سنة ١٩٥٨ وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية للخير السابق ندبه لتخصيص حصة يفي صافي ريعها بالمرتب المقرر لكل من السيدات زينب ونبوية بنتى الواقف وعائشة زوجته وباشرا الخير مأموريته وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن حصة السيدة زينب هي ٧ ط و ١٩,٤ س وحصة السيدة نبوية هي ٥ ط و ١٣,٣ س وحصة السيدة عائشة هي ٤ ط و ٢٣,٧ س وفي ضوء هذا التقرير وبجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠ رفع ورثة السيدة عائشة استئنافا فرعيا من الحكم الابتدائى طالبين تعديله والحكم لهم بحصة قدرها ٤ ط و ٢٣,٧ س بدلا من الحصة المحكوم لهم بها ابتدائيا وقدرها ٢ ط و ٧ س وقيد هذا الاستئناف برقم ٩ سنة ١٩٦٠ تصرفات . وفي خصوص هذا الاستئناف الفرعى دفع أحمد السيد لوكر بعدم قبوله وطلبت النيابة العامة رفضه عملا بالمواد ٣٠٧ و ٣٠٩ و ٣٢٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . وبتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من ورثة السيدة عائشة سليمان رفاعى (ثانيا) وفي موضوع هذا الاستئناف يجعل نصيب الورثة المذكورين فى العقار الموقوف رقم ١٠ بشارع البوستان الموضح بعريضة الدعوى وتقرير الخير ٤ ط و ٢٣,٧ س أربعة قرار يوطول ثلاثة وعشرون مهما وسبعة أعشار السهم شائعة فى العقار المذكور (ثالثا) . . .

(رابعا) الزام المستأنف مصروفات هذا الاستئناف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهم ورثة السيدة عائشة سليمان رفاعى . وقد طعنت نيابة استئناف الاسكندرية فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر

المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من قبول الاستئناف الفرعى استنادا إلى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ذلك أن استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تحكمه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقد خلت هذه اللائحة من النص على جواز الاستئناف الفرعى ومن ثم فإنه يعتبر غريبا عنها ولا تفره أحكامها خلافا لما هو مقرر في قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه إذ ألقى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ "بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية" بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومنها مواد الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الخامس من الكتاب الرابع وما اشتملت عليه من أحكام خاصة بالتماس إعادة النظر وطلب تصحيح الحكم أو تفسيره والطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه بينما استبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ، ونص في المادة الخامسة على أنه "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمحاكم المالية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها" - فقد دل بذلك على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والتي رؤى من الخير الإبقاء عليها لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب إلتزامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية

ينخضع في إجراءاته للواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وإذا كان ذلك، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تعرف طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه وهو استثناء من القواعد العامة أجازها قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم وكان قبوله هذا قد تم " قبل رفع الاستئناف الأصل " فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف الفرعى رقم ٩ سنة ١٩٦٠ (أحوال شخصية) استئناف الاسكندرية .

—

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور المادة المستشارين : محمود توفيق امماهيل ،
ومحمد عبد الحميد السري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٦٩)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) تقادم "التمسك به" . قانون . "القانون المدني" . "سريانه على
روابط القانون العام" . نظام عام . نقض "أسباب موضوعية" .

التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام . لا يجوز الحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها
بل يجب التمسك به من كل ذي مصلحة ما لم يصدر تشريع خاص على خلاف ذلك . عدم
التمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع ، لا يصح التمسك بذلك أمام محكمة النقض
لأول مرة .

الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم
الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع يقضى بغير ذلك .
(ب) قانون . "متزلة اللائحة من التشريع" .

اللائحة في مرتبة أدنى من التشريع فلا تعدل منه . المادة . هـ . من اللائحة
المالية ليزانية والحسابات تنص على أن المراتب التي لا يطالب بها في مدة خمس سنوات
تصبح حقا مكتسبا للحكومة . هذه المادة لا تعدل أحكام القانون المدني في التقادم
ولا تجعله متعلقا بالنظام العام . ليس المادة . هـ مصدر تشريعي فهي تفقد قوتها الملزمة
ولا تنزل منزلة للتشريع .

(ج) قانون . "قانون الميزانية" . موظفون "نقل الوظائف" .

لا يسند قانون ميزانية الدولة إلى الموظفين الوظائف وإنما يقرر الاعتماد اللازم
للاتفاق . إسناد الوظائف لا يكون إلا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة . تعتبر
هذه القرارات في حالة "نقل الوظائف" بمثابة تعيين متوحي في السلطة العامة ووجبات
الصالح العام فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يصلحون لها سواء ممن كانوا يشغلونها
قبل النقل أم من غيرهم .

نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المحاسبة إلى إدارة قضايا الحكومة ، لا يستتبع
حتمًا وبقرة القانون نقل الموظفين الشاغلين لتلك الوظائف جميعًا .

١ - مفاد نصوص المواد ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٧ من القانون المدنى التى بينت مدد التقادم ومبدأ مريانه وأسباب الوقف والانتقطاع ، إن القانون المدنى - فى خصوص التقادم - لم يجترئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم ، ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك . ولما كانت المادة ٣٨٧ من القانون المدنى بما تنص عليه من أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذى مصلحة ، قد أتت بحكم نام ودلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل فإن الطاعنة (وزارة المالية) إذ لم تلتزم بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها - سواء كان تكليف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب - أن تلتزم بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) .

٢ - الأصل أن اللائحة لا تعدل تشريعا إذ هى فى مرتبة أدنى منه ومن ثم فإن المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تنص بأن المرتبات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، لا يمكن أن تعدل من أحكام القانون المدنى فى التقادم المستقط أو تجعله متعلقا بالنظام العام ، فضلا عن أن تلك اللائحة لا تعدو أن تكون مجموعة مواد أشير فى بعضها إلى مصدرها من قانون أو قرار وزارى بينما جاء البعض الآخر - ومنها المادة ٥٠ - عاطلة عن هذا المصدر وبالتالي فإن المادة ٥٠ ساقطة الذكر تفقد عناصر قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع .

٣ - لا يسند قانون ميزانية الدولة^(٢) إلى الموظفين الوظائف وإنما هو يقرر

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٥/٢٤ مجموعة المكتب الفنى ص ١٣ ص ٧٠٦ "الدفع بالتقادم لا يمتنع بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة لا تخفى الإيهام" .

(٢) راجع نقض ١٩٦٠/٤/٣٠ مجموعة المكتب الفنى ص ١١ ص ٢٥٧ "قانون ربط ميزانية الدولة لا يعد قانونا إلا من الناحية الشكلية فقط . هو من الناحية الموضوعية عمل تنفيذى إدارى" .

الاعتماد اللازم للاتفاق ، أما إسناد الوظائف فلا يكون إلا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة ، وتعتبر هذه القرارات في حالة "نقل الوظائف" بمثابة تعيين تنوحي فيه السلطة العامة موجبات الصالح العام فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يصلحون لها سواء كانوا من بين شاغليها أم من غيرهم . وإذن فإذا كان قانون ميزانية الدولة لعام ١٩٤٤/٤٣ قد تضمن نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة إلى إدارة قضايا الحكومة لإدماج وظائف الكادر القضائي بالمصلحة المذكورة في إدارة القضايا ، فإن هذا النقل لا يستتبع حتماً بقوة القانون نقل الموظفين الشاغلين لتلك الوظائف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع على الطاعن والمطعون عليه الثاني الدعوى رقم ٤٣٥٢ مدني كلى امام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بأن يدفع له مبلغ ١٦٢٧٠ جنيهاً و ٣٢٨ ملجاً قائلاً في تبيان دعواه إنه كان رئيساً لقسم قضايا مصلحة المساحة وكان مثالا للوظف الكفء التزيه كما تنطق بذلك تقاريره وقد حصل على الدرجة الرابعة في أول مايو سنة ١٩٣٦ واستحق الترقية الى الدرجة الثالثة في تلك السنة وإذ خلت درجة ثالثة في سنة ١٩٣٨ لم يرق اليها بسبب كيد مدير مصلحة المساحة حيثئذ له لنزاع شخصي بينهما مما كان مبيها لبقائه في درجته ستة عشر عاماً وفي سنة ١٩٤٣ قررت وزارة المالية ادماج قسم قضايا المساحة باقلام قضايا الحكومة وكان من مقتضى ذلك أن ينقل موظفو القسم القضائي بمصلحة المساحة والمطعون عليه الأول رئيسهم الى اقلام القضايا غير أن كيد مدير المصلحة تيقظ له فحال بينه وبين ذلك مما حرمه من الترقية الى الدرجة الموضوعه لوظيفته وهي درجة محام ألف من الفئة الممتازة فظل

قابعا في المصلحة بغير درجة حتى خلت درجة رابعة فنية بقسم الجيولوجيا بالمصلحة فعين فيها . ولما أحيل مدير المصلحة الى المعاش في اول مايو سنة ١٩٤٦ رقي الى الدرجة الثالثة على اساس التنسيق وقد استحق في اول مايو سنة ١٩٤٨ علاوة من علاوات الدرجة الثالثة وقدرها ثلاثة جنيهات ونصف الا انه لم يحصل الا على علاوة قدرها جنيهان لحصوله بذلك على اقصى مربوط الدرجة إذ كان راتبه قد وصل حينئذ الى ثمانية وخمسين جنيها واستطرد المطعون عليه الأول قائلا إنه أحيل الى المعاش في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ وأنه إرساء على ما تقدم يكون قد وقعت في حقه المخالفات الآتية : (١) سوء استعمال السلطة في تنفيذ القانون بحرماته من الترقية التي استحقها ثلاث عشرة مرة دون ما سبب يمت الى المصلحة العامة (٢) مخالفة قانون ميزانية سنة ١٩٤٣ / ١٩٤٤ باستبعاد نقله الى أقلام قضايا الحكومة كيدا وانتقاما (٣) نقله من درجة قضائية الى درجة أخرى غير قضائية دون اتباع اجراءات القانون (٤) منحه جزءا من علاوته مع مخالفة ذلك للكادر ويقول المطعون عليه الأول إن الأمور لو سارت سيرا طبيعيا لوصل الى درجة مستشار باقلام قضايا الحكومة أسوة بزملائه وأنه بناء على ذلك تكون المخالفات المنوه عنها قد ألحقت به اضرارا مادية وأدبية مما حدا به الى رفع هذه الدعوى مطالبا بالمبلغ المنوه عنه على سبيل التعويض مفصلا اياه على النحو الآتي : ٢٥٨٠ جنيها و ٨٤٨ مليا قيمة الفرق بين المرتبات وعلاوة الغلاء التي كان يحصل عليها لو سارت الأمور سيرا طبيعيا وبين تلك التي حصل عليها فعلا و ٦٨٩ جنيها و ٤٨٠ مليا قيمة الفرق بين ما تقرر له من معاش وما كان ينبغي أن يقرر له على فرض أنه لن يعيش أكثر من سبعين عاما و ٤٠٠٠ جنيه قيمة ما فاتته من كسب في مهنة المحاماة بسبب إحالته الى المعاش في درجته إذ لو كان قد وصل درجة مستشار لكان أكثر كسبا و ٥٠٠٠ جنيه قيمة ما ناله من ضرر أدبي بحرماته من المركز اللائق بمؤهلاته وصفاته وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى فطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ومحكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ألفي جنيه مقيمة قضاءها على ما ارتأته من مخالفة الطاعنة لقانون الميزانية من عدم نقله الى قسم القضايا وما تبع ذلك من نقله الى درجة غير

قضائية ومنحه علاوة منقوصة قطعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ضمنها طلب رفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن الى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظر الطعن. صممت النيابة على رأيها السابق .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن مجموع المرتبات التي طالب بها المطعون عليه الأول في صورة تعويض قد سقط حقه في اقتضاها وفقا لحكم المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تنص على أن "المهايات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة" وأن هذا السقوط إذ كان متعلقا بحقوق الخزنة العامة فهو من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أمامها كما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى فيه ما دامت عناصره الواقعية ظاهرة في الحكم .

ومن حيث إن ما تثيره الطاعنة في هذا السبب من أن الدفع بسقوط حق المطعون عليه الأول في المطالبة بالتقادم متعلق بالنظام العام وما رتبته على ذلك من جواز إبداء هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض — هذا القول مردود بأن المشرع نص في المادة ٣٧٤ من القانون المدني على القاعدة العامة في التقادم المسقط التي تقضى بتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التي نص عليها في المواد التالية ومن هذه الاستثناءات ما ورد في المادة ٣٧٥ التي نصت على تقادم المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات وفي المادة ٣٧٧ التي نصت على تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة . وبعد أن فرغ المشرع من بيان هذه الاستثناءات وتحديد مبدأ مريان التقادم في الحالات المختلفة وبيان أسباب وقف التقادم وانقطاعه وما يترتب عليها اردف ذلك كله بحكم عام أورده في المادة ٣٨٧ مقتضاه أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذي مصلحة فيه — ومفاد ما تقدم أن القانون

المدنى فى خصوص التقادم لم يحترى فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى ما لم يوجد تشريع خاص بها يقضى بغير ذلك ، ولما كانت المادة ٣٨٧ بما تنص عليه من أن المحكمة لا تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذى مصلحة قد دلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام لما كان ذلك ، وكان لم يصدر تشريع خاص على خلاف هذا الأصل — وكانت الطاعنة لم تترك بالتقادم أمام محكمة الموضوع فإنه سواء كيف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتبات فإن هذا السبب لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض أما استناد الطاعنة إلى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات للقول بأن هذا التقادم من النظام العام فردود بأن هذه اللائحة لا ديباجة لها تبين سند صدورها ولا خاتمة لها تحمل اسم الهيئة التى أصدرتها وهى لا تعدو أن تكون مجموعة من المواد المترتبة أشير فى بعضها إلى مصدرها من قانون أو قرار وزارى وجاء البعض الآخر ومنها المادة ٥٠ المستند إليها عاطلا من هذا المصدر ومن ثم فقدت هذه المادة عناصر قوتها الملزمة فلا تنزل منزلة التشريع يؤكد ذلك أنه بعد صدور القانون المدنى الجديد أصدر وكيل وزارة المالية والاقتصاد فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ كتابا دوريا رقم ف ١١٧/١/٢٣٤ بتعديل هذه المادة مشيرا فى ذلك الكتاب إلى أن هذا التعديل جاء تطبيقا لأحكام القانون المدنى الجديد الأمر الذى يفهم منه أن هذه المادة لا يقصد بها إلا استرخاء نظر من وجهت إليهم إلى تطبيق أحكام القانون المدنى الواردة فى هذا الشأن على أن الأصل هو أن اللائحة وهى فى مرتبة أدنى من التشريع ليس من شأنها أن تعدل أحكام التقادم الواردة فى القانون .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول هو مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمساءلتها على ما استبان له من مخالفتها لقانون ميزانية سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ تأسيسا على أن هذا

القانون وقد نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة إلى قسم قضايا الحكومة كان من مقتضاه نقل جميع موظفي القسم القضائي ومنهم المطعون عليه الأول إلى قسم قضايا الحكومة مع أن قانون الميزانية لا يعرف إلا الوظائف ولا شأن له بمن يشغلها إذ أن ذلك من صميم اختصاص السلطة التنفيذية .

ومن حيث إن هذا الفعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسألة الطاعة على " أن الذي ورد بالمذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء إيضاحا لما تم بالميزانية قاطع في أن ما وقع كان نقلا كاملا لوظائف القسم القضائي بالمساحة إلى أقلام قضايا الحكومة وأن الأمر لم يكن إلغاء بالمساحة وإنشاء بأقلام قضايا الحكومة ومتى كان الأمر على هذا الوضع فالمحكمة ترى أنه لم يكن ثمة ما يدعو إلى تأليف لجنة للاختبار بل إن تنفيذ قانون الميزانية كان يقتضي نقل جميع الموظفين الذين نقلت وظائفهم إلى إدارة قضايا الحكومة دون اختيار أو مراعاة لإعتبارات شخصية لمخالفة ذلك لمقتضى قانون الميزانية وأن ما تدعيه الحكومة من الاحتماء باللجنة المشكلة للاختبار أمر لا يقره قانون الميزانية ولا يصلح عذرا لترك المدعي بالمساحة بعد أن نقلت وظيفته مع غيرها من مثيلاتها إلى أقلام قضايا الحكومة " — هذا الذي قرره الحكم وأقام قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن قانون ميزانية الدولة لعام ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وقد تضمن نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة إلى قسم قضايا الحكومة لإدماج وظائف الكادر القضائي بالمصلحة المذكورة في قسم القضايا فإن هذا النقل لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل الموظفين الشاغلين لهذه الوظائف إلى قسم القضايا ذلك لأن قانون الميزانية لا يسند إلى الموظفين وظائف وإنما هو يقرر الإعتماد للاتفاق أما إسناد الوظائف فلا يكون إلا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة تعتبر في حالة نقل الوظائف بمثابة تعيين تتوخى فيه السلطة العامة موجبات الصالح العام فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يصلحون لها سواء كانوا من بين شاغليها أو من غيرهم وإذا جرى قضاء الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون مستوجبا نقضه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برباحة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود للقاضي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٧ القضائية :

حكم . ”الطعن في الأحكام“ . ”الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع“ . استئناف .

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ”م ٣٧٨ مرافعات“ . والمقصود بالخصومة في هذا الصدد ، الخصومة الأصلية المترددة بين الطرفين لتلك التي تثار مرصاً بشأن دفع شكلي في الدعوى . الحكم برفض دفع شكلي وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع لا تنهي به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً ولو كان الحكم الذي يصدر في الموضوع غير قابل للطعن (*) .

عدم قابلية الحكم الصادر في الموضوع ، للطعن ينسحب أثره على ما صدر من أحكام فرعية في الدعوى وتكون غير قابلة للطعن كذلك .

إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، فقد قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقاً لهذا النص – هي الخصومة الأصلية

(*) راجع قض ١٩٦٠/٣/٢ مجموعة المكتب الفني من ١١ ص ٢٠٥ وراجع تقض ١٩٦٠/٣/١٠ مجموعة المكتب الفني من ١١ ”الحكم برفض دفع بعدم قبول الدعوى وقبولها وإعادة المحاكمة أول درجة للفصل في موضوعها حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها“ . وراجع تقض ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ٥٧١ ”حكم توجبه اليقين من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها“ توجبه

المنعقدة بين طرفيها لا تلك الخصومة التي تثار عرضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دفعين شكليين (عدم جواز الاستئناف وعدم قبول المعارضة شكلاً) وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها فإن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه استقلاً ، ولا يغير من هذا النظر التحدى بأن الحكم الذي سوف يصدر في الموضوع مما لا يقبل الطعن فيه لأنه لو صح ذلك فإنه ينسحب على الأحكام الفرعية التي تصدر في الدعوى ولا تكون هي الأخرى قابلة للطعن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن تتحصل حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق — في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٦ سنة ١٩٥٦ كلى الزقازيق بصحيفة معلنه للطاعنين في أول مارس سنة ١٩٥٦ بطلب إلغاء أمر التقرير الصادر ضده بمبلغ ٥٦٩ جنيناً و ١٠٠٠ ليم رسوم تسجيل تكميلية واعتباره كأن لم يكن وقد دفع الطاعنان هذه الدعوى بعدم قبول المعارضة شكلاً لأنها لم ترفع بالطريق الذي رسمه القانون . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٦ بقبول هذا الدفع وبعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون — واستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٦ سنة ٨ ق المنصورة — ودفع الطاعنان بعدم جواز الاستئناف عملاً بالمادة ٣/٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٦ يناير سنة ١٩٥٧ برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المعارضة شكلاً وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع المعارضة وألزم المستأنف عليهما (الطاعنين) بالمصروفات — وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٥٧ — وعرض الطعن على

دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ١٩ أبريل سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة. وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لقرار الإحالة تمحدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها أصرت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله - ذلك أن المادة ٣٧٨ مرافعات إذ نصت على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي في الدعوى - ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا بشأن دفعين شكليين قضى في أولهما برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وقضى في ثانيهما برفض الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا - وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها وهي النزاع على استحقاق رسوم شهر تكميلية في ذمة المطعون عليه - بل أصبح لطالب التعجيل بعد صدور الحكم المطعون فيه أن يدعو محكمة الدرجة الأولى لتبدأ في نظر الموضوع - فان الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلالا - ولا يغير من هذا النظر ما يتحدى به الطاعنان من أن الحكم الذي سوف يصدر في الموضوع مما لا يقبل الطعن فيه - لأنه إن صح ذلك فانه ينسحب على الأحكام الفرعية التي تصدر في الدعوى ولا تكون هي الأخرى قابلة للطعن . ومن ثم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأميل جبران بولس ، وقطب فراج .

(١٧١)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية :

(١) حكم . ”الطعن في الأحكام“ . ”اعتراض الخارج عن الخصومة“ .
دعوى . ”عدم سماعها“ . أحوال شخصية .

لغير المحكوم عليه الذي يتعدى إليه الحكم أن بطعن فيه . إن كان انتهائيا
بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته ، أما إن كان ابتدائيا فبطريق
الاستئناف . اعتراض الغير على حكم المحكمة الابتدائية بالاستئناف في وقف لتعدى أثره
إليه ، بدعوى مبتدأة . الحكم بعدم سماع الدعوى تأسيسا على وجوب رفع الاعتراض
لدى محكمة الاستئناف . هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى
بإجراءات صحيحة .

(ب) قانون . ”تنازع القوانين من حيث الزمان“ مريان قوانين المرافعات .

تتضمن المادة ٢٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قاعدة من قواعد المرافعات
تنظم طريقا من طرق الطعن . مريان حكمها — رغم إلغائها — في شأن الطعون على
الأحكام التي صدرت في ظلها .

١ — متى كان الطاعن قد أقام دعواه بالاعتراض على حكم صادر في دعوى
أخرى لتعدى أثره إليه وقررت المحكمة عدم سماع هذه الدعوى تأسيسا على
أن الاعتراض لا يكون بدعوى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية بل بطريق
الاستئناف وهو ما تقرره المادة ٢٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بقولها
”إن كان الحكم انتهائيا كان الطعن عليه بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة
التي أصدرته وإن كان ابتدائيا كان الطعن فيه بطريق الاستئناف“ فإن العودة

الى الاعتراض بإجراءات صحيحة تكون جائزة قانونا لأن الحكم بعدم سماع الدعوى لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى به .

٢- تتضمن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية- التي ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥- قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقا من طرق الطعن في الأحكام ومن ثم فإن حكم هذه المادة يبقى ساريا بالنسبة للأحكام التي صدرت في ظلها وذلك إعمالا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن- تحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٢ إستصدرت السيدة لمعان مصطفى المطعون عليها الأولى بصفتها حكما في الدعوى رقم ١ سنة ١٩٥١ كلى شرعى الجيزة المرفوعة منها ضد فاروق أحمد بهجت قضى بإستحقاق ولدها صلاح الدين محمد توحيد أمر الله لقيراطين ونحس من ٢٤ قيراطا في وقف المرحوم أحمد عبد الله البكباشى وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٠ تأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ١١٢ سنة ١٩٥٣ عليا شرعية ، فرفع المحكوم عليه التماسا عن هذا الحكم قيد برقم ١٠ سنة ١٩٥٤ وبتاريخ ١٩٥٤/٣/٢١ قضى فيه بالرفض . فأقام سيد أحمد بهجت الطاعن الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٥٤ كلى شرعى الجيزة قبل المطعون عليهما ، بطلب إلغاء الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١ سنة ١٩٥١ كلى شرعى الجيزة وما ترتب عليه بمقولة إن هذا الحكم تعدى أثره إليه بانقاص استحقاقه فى الوقف المذكور إلى النصف وبتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٠ قضت المحكمة بعدم سماع الدعوى عملا بالمادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢ تأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٢٤ سنة ٧٣ ق القاهرة فعاد الطاعن ورفع الطعن رقم ١٨٠ سنة ٧٤ ق كلى قبل المطعون عليها أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم رقم ١ سنة ١٩٥١ الجيزة الشرعية وما ترتب عليه مستندا إلى أن

هذا الحكم تعدى أثره إليه وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٧ قضى برفض هذا الطعن تأسيساً على أنه "بصرف النظر عن أن الطاعن كان ممثلاً في الخصومة من مدمه وبغض النظر عن أن هذا الطعن لم يبن على سبب صحيح من المادة ٤٥٠ وما بعدها من قانون المرافعات لأن الطعن لم يقيم على إثبات غش لمن كان يمثل الطاعن أو تواطئه أو إهماله الجسيم فإن هذا الطعن غير مقبول لأن الطاعن طعن على حكم محكمة الجيزة طبقاً للمادة ٣٤١ من اللائحة الشرعية بحجة أن الحكم يتعدى إليه وتقرر عدم سماع الطعن طبقاً لهذه المادة التي استند إليها في رفع طعنه وتأييد هذا الطعن استثنافياً فيكون قد استنفذ جميع طرق الطعن في هذا الحكم طبقاً للقانون المعمول به قبل إلغاء المحاكم الشرعية وقد ألغيت هذه المادة التي كانت تجيز الطعن لمن يتعدى إليه الحكم عند توحيد القضاء ، والمادة ٤٥٠ من قانون المرافعات لا تسعف الطاعن على فرض التسليم له جدلاً بتطبيقها لأنه لم يدع في الطعن غشاً أو تواطؤاً أو إهمالاً " وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأخيراً نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٩٦٢/١٠/٣١ حيث أصر الطاعن على طلباته وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الطاعن سبق أن طعن على الحكم الذي تعدى أثره إليه أمام المحكمة الابتدائية الشرعية التي قررت عدم سماع الدعوى فاستأنف هذا القرار وقضى بتأييده ومن ثم يكون قد استنفذ جميع طرق الطعن في حين أن قرار عدم سماع الدعوى كان مبنياً أن الطاعن لم يسلك في طعنه الطريق الذي رسمه القانون لرفعه ولم تعرض المحكمة لأصل الحق المتنازع فيه وأن هذا الذي قرره الحكم لا يمنعه من العودة إلى الاعتراض طبقاً للإجراءات الصحيحة ليعتضى في الموضوع محل النزاع ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد حمل قرار عدم سماع الدعوى غير ما يحتمل مما يستوجب نقضه . كما قرر الحكم كذلك أن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد ألغيت ولا يصح إعمال

حكما في حين أن الحكم الذي يعترض عليه الطاعن قد صدر في أثناء سريانها وهي التي تحكم إجراءات الاعتراض عملا بحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية صريحة في أن " كل حكم يكون متعديا لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن يتعدى إليه أن يطعن فيه " وقد رسمت طريق هذا الطعن بقولها " إن كان الحكم انتهائيا كان الطعن عليه بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته وإن كان ابتدائيا كان الطعن فيه بطريق الاستئناف " وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٥٤ كلى شرعى الجيزة بالاعتراض على الحكم الصادر في الدعوى رقم ١ سنة ١٩٥١ كلى شرعى الجيزة لتعدى أثره إليه وقررت المحكمة عدم سماع هذه الدعوى تأسيسا على أن هذا الاعتراض لا يكون بدعوى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية بل يجب رفعه أمام محكمة الاستئناف وتأييد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٢٤ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة ، وكان الحكم بعدم سماع الدعوى لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى ، فإن العودة إلى هذه المطالبة بإجراءات صحيحة تكون جائزة قانونا ولا يغير من هذا النظر ما عول عليه الحكم المطعون فيه من أن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ذلك أنها وقد تضمنت قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقا من طرق الطعن فإن حكمها يبقى ساريا في شأن الطعن على الأحكام التي صدرت في ظلها إعمالا لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فيما قرره من أن الطاعن قد استفاد جميع طرق الطعن وأن المادة ٣٤١ من اللائحة الشرعية ألغيت ولا يصح إعمالها فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) حق المؤلف . "الأمر بإجراءات تحفظية" . الأوامر على عرائض .
قاضي الأمور الوقفية .

تصدر الاجراءات التحفظية وفقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى أمر على مريضة
من رئيس المحكمة الابتدائية يقدم بالطرق المعتادة كما يتخذ بذات الطرق . لمن صدر
عليه الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر . رئيس المحكمة في إصداره الأمر
لا يعدو أن يكون قاضيا للأمر الوقفية .

(ب) الأوامر على عرائض "التظلم منها" . حكم . "ماهيته" . استئناف .
قاضي الأمور المستعجلة .

الحكم الصادر في التظلم في أمر على مريضة ، حكم قضائي حل به القاضي الأمر
محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائي . رئيس المحكمة الابتدائية الذي يحكم
في التظلم — وفقا للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ — ليس قاضيا للأمر المستعجلة .
ما عهد به المشرع إليه هو من نوع ما عهد به لقاضي الأمور الوقفية . يرفع الاستئناف
عن الحكم الذي يصدر في هذا التظلم إلى محكمة الاستئناف .

(ج) الأوامر على عرائض . "سلطة المحكمة في التظلم" . حكم . "قصور" .
حق المؤلف .

ليس للقاضي الأمر — في التظلم في أمر الجز — أن يمس موضوع الحق . لا يحجبه
ذلك عن احتضار مبلغ الجدة في المازعة المعروضة لا يفصل في الموضوع بل يفصل فيما يبدوله
أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب . تأيد أمر الجز بناء على مجرد وجود شبهة
التقليد بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه . قصور .

١ - تفضى المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحق المؤلف بأن الإجراءات التحفظية تصدر بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة ما مفاده أن هذه التدابير التي تأمر بها المحكمة - إنما تصدر بناء على أمر على عريضة يقدم بالطرق العادية كما ينفذ بذات الطرق كما أن لمن صدر الأمر عليه أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر (*) ومن ثم فإن المشرع في القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لم يخرج عن الأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات في شأن الأوامر على العرائض ولا يعدو رئيس المحكمة الأمر - في إصداره الأمر - أن يكون قاضيا للأمر الوقتية .

٢ - الحكم الصادر في التظلم المرفوع طبقا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - وهو تقرير لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات - يعتبر حكما قضائيا حل به القاضي الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائى ، ولذلك يكون رفع الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة في التظلم ، إلى محكمة الاستئناف . ولا يمنع من هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية - للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - من أن رئيس المحكمة الابتدائية يحكم في التظلم بصفته قاضيا للأمر المستعجلة وذلك أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون المذكور التي تفيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على العرائض أن ما عهد به المشرع إلى رئيس المحكمة هو من نوع ما عهد به إلى قاضى الأمور الوقتية .

٣ - لئن كان القاضي الأمر (رئيس المحكمة) وهو يصدد نظر التظلم في أمر الججز ، لا يستطيع أن يمس موضوع الحق إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحجبه عن استظهار مبلغ الجحد في المنازعة المعروضة لا ليفصل في الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب دون أن يبنى حكمه على مجرد الشبهة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد أمر الججز على مجرد وجود شبهة التقليد بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه فإنه يكون قاصر البيان .

(*) م ٤٤ ق ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ وم ٣٧٥ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل فى أنه فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ استصدر المطعون عليه من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بصفته قاضيا للأمر الوقتية أمرا بتوقيع الججز على كاتين أصدرهما الطاعن هما مشاهد الطبيعة الحديثة للسنتين الأولى والثانية الإعدادية ومبادئ العلوم الجديدة للسنة الثالثة الابتدائية وعلى المواد التى تستعمل فى طباعة كتاب مبادئ العلوم الجديدة للسنة الرابعة الابتدائية مستندا فى ذلك إلى نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وإلى أن الطاعن قد قلد كتبه مخالفا بذلك أحكام هذا القانون وقد نفذ أمر الججز فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ فقدم الطاعن إلى رئيس المحكمة تظلمها طالبا بإلغاء وفى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضى رئيس المحكمة بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وجميع ما ترتب عليه واعتباره كأن لم يكن فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٠٤ سنة ٧٣ قضائية طالبا قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض تظلم الطاعن — دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لرفعه إلى محكمة الاستئناف بدلا من رفعه إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف حضوريا برفض الدفع وباختصاصها بنظر الاستئناف ثم قضت فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧ فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض تظلم الطاعن وتأيد أمر الججز الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ طعن الطاعن فى هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ضمنيتها طلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السببين الأول والثاني من أسباب طعنه على الحكم الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ الخطأ في القانون والقصور في التسيب حين قضى باختصاص محكمة الاستئناف بنظر الاستئناف في الحكم الصادر في التظلم المرفوع إلى رئيس المحكمة الابتدائية ويقول الطاعن إن الاختصاص هو للمحكمة الابتدائية ذلك أن المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد ناطت برئيس المحكمة الابتدائية وحده سلطة إصدار أمر الجزاء التحفظي ثم خصته المادة ٤٤ من هذا القانون بنظر التظلم المرفوع ممن صدر عليه الأمر خلافا لما تقضى به المواد ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون المرافعات من أن التظلم من الأمر الصادر على عريضة ممن صدر عليه الأمر يرفع إلى القاضي الأمر أو إلى المحكمة المختصة هذا إلى أن سلطة رئيس المحكمة الابتدائية عند النظر في التظلم المنصوص عليه في المادة ٤٤ المشار إليها تتمثل في تأييد الأمر أو إلغائه كلياً أو جزئياً أو تعيين حارس خلافاً لما تقضى به المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات من اقتصار سلطة القاضي الأمر عند النظر في التظلم على تأييد الأمر أو إلغائه مما مؤداه أن الحكم المشار إليه في المادة ٤٤ المنوه عنها لا تجرى عليه الأحكام الواردة في باب الأوامر على العرائض في قانون المرافعات ومن ثم يرفع استئنافه إلى المحكمة الابتدائية لأن الفصل في التظلم حينئذ يكون صادراً من رئيس المحكمة الابتدائية إما بصفته قاضياً للأمر الوقتية وبهذه المثابة يكون عملاً ولائياً صادراً في أمر على عريضة ويكون استئنافه أمام المحكمة الابتدائية التي يتبعها القاضي الأمر وإما بصفته قاضياً للأمر المستعجلة كما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على المادة ٤٤ المشار إليها ويرفع الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية عملاً بنص المادة ٥١ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ تقضى بأن الإجراءات التحفظية تصدر بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة ما مفاده أن التدابير التي تأمر بها المحكمة تصدر بناء على أمر على عريضة تقدم بالطرق العادية كما ينفذ الأمر بنفس الطرق وأجازت المادة ٤٤ المشار إليها لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر وهو نفس الحكم الذي تقرره المادة ٣٧٥

من قانون المرافعات الواردة في باب الأوامر على العرائض ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لم يخرج عن الأحكام الواردة في قانون المرافعات في شأن الأوامر على العرائض ولا يقدح في هذا النظر أن يكون المشرع قد خص رئيس المحكمة الابتدائية وحده بإصدار الأمر بالتدابير المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وأنه خوله من الاختصاصات ما تفوق اختصاص القاضي الأمر طبقا لنص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات إذ أن ذلك يرجع إلى ما تقسم به طبيعة هذه التدابير من أهمية ولا يخرج رئيس المحكمة الابتدائية في هذا الصدد عن أن يكون قاضيا للأمر الوقتية وإذا كان حكم المادة ٤٤ المشار إليها هو تقرير لحكم المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات فإن الحكم الصادر في التظلم يعتبر حكما قضائيا حل به القاضي الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائي ولا اعتداد بما ورد في المذكرة الإيضاحية وهي بصدد التعليق على المادة ٤٤ من أن رئيس المحكمة الابتدائية يحكم في التظلم بصفته قاضيا للأمر المستعجلة إذ أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على النحو السابق لإيراده والتي تفيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على العرائض أن ما عهد به المشرع إلى رئيس المحكمة الابتدائية هو من نوع ما عهد به إلى قاضي الأمور الوقتية - ومتى كان ذلك ، فإن الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية في التظلم يرفع إلى محكمة الاستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر غير مخالف للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالوجهين الأول والثاني من السبب الثاني على حكم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧ القصور في التسبيب والتناقض بين منطوقه وأصابعه قائلًا إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد أمر الحجز على ما استبان له من أن النظرة السطحية والمقارنة بين كتابي كل من الطاعن والمطعون عليه الأول نوحى بوجود شبهة التقليد والنقل حالة أنه يجب أن يبنى الحكم على ظهور التقليد وثبوته لا على مجرد الشبهة هذا إلى أن الحكم قضى في أسبابه بوجود شبهة التقليد بين كتابين بينما انتهت في منطوقه إلى تأييد أمر الحجز على كتابين ومواد كتاب ثالث مما يعتبر تناقضا بين منطوقه وأصابعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي على ما أورده من أن "النظر السطحية والمقارنة بين الكتابين ملك المستأنف والكتابين ملك المستأنف ضده الأول توحى بوجود شبهة التقليد والنقل من جانب الأخير الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف دون حاجة إلى الخوض في بحث أوجه النزاع التي يثيرها المستأنف ضده الأول".

وحيث إنه وإن كان ليس لرئيس المحكمة الابتدائية وهو بصدد نظر التظلم أن يمس موضوع الحق إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحجبه عن استظهار مبلغ الجدل في المنازعة المعروضة لا ليفصل في الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب ولا يجوز أن يبنى حكمه على مجرد الشبهة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد أمر المحرز على مجرد شبهة التقليد فإنه يكون قاصر البيان كما أن الحكم إذ تحدث في أسبابه عن شبهة التقليد بين كتابي الطاعن وكتابي المطعون عليه الأول ثم قضى في منطوقه بتأييد أمر المحرز على كتابي للطاعن وعلى مواد كتاب ثالث مع خلوه من الأسباب في خصوص قضائه بالنسبة للكتاب الثالث المذكور فإنه يكون معيباً أيضاً من هذه الناحية.

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وامييل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٧٣)

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٧ القضائية :

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه " . حيازة . دعوى . " الدعوى العينية العقارية " .
حراسة . " سلطة الحارس " .

مفاد نص المادة ٤٢٥ مكرر مرافعات جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد في حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله — دون حالي البطلان في الحكم أو في الإجراءات — وذلك في خصوص وضع اليد بالذات لا ما يكون متعلقا بما قد يقع في سائر الدعاوى .

الحكم بعدم قبول دعوى منع تعرض مرفوعة من حارس على أساس أن ليس له أن يرفع الدعاوى للعينة العقارية أيا كان نوعها حتى ولو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة . الطعن على هذا الحكم بالنقض لا يكون متعلقا بموضوع وضع اليد بالذات . عدم جوازه قانونا .

إذ نص الشارع في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات على جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد ، وقصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله دون حالي البطلان في الحكم أو في الإجراءات ، إنما أراد بذلك التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في خصوص وضع اليد بالذات دون ما يكون متعلقا بما قد يقع في سائر الدعاوى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى (دعوى منع التعرض) قد بني قضاءه على أن الطاعن بصفته حارسا ليس له أن يرفع الدعاوى العينية العقارية أيا كان نوعها حتى لو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة ، فإن الطعن على الحكم بالنقض لا يكون متعلقا بموضوع وضع اليد بالذات ومن ثم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يكون الطعن جائزا قانونا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، فى ان الطاعن أقام بصفته حارما قضائيا على وقف المرحومين موسى حمدى وحنيفة هانم حرمة ، الدعوى رقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٥ أمام محكمة المحلة الكبرى الجزئية ، طلب فيها الحكم بمنع تعرض المطعون عليهما له فى المصرف المبين بصحيفة الدعوى وإلزامهما بأعادته الى الحالة التى كان عليها وإلا فانه يعيده بمصاريف على حسابهما ، وبتاريخ ١١/١٢/١٩٥٥ قضت المحكمة للدعى بطلباته — استأنف المطعون عليهما بالاستئناف رقم ٣٣ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة طنطا الابتدائية ، طالين أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى من الطاعن ومن باب الاحتياط رفضها — وفى ٩/١٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة فى الموضوع (بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى المستأنف عليه والزمته المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين) — وبتاريخ ١٥/٦/١٩٥٧ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذى صفة وبعدم جواز الطعن لرفعه عن حكم لم يفصل فى مسألة وضع اليد بالذات — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٤/٢/١٩٦١ أحالته الى هذه الدائرة وباجلسة المحددة طلب الطاعن نقض الحكم وصحمت النيابة العامة على دفعها .

ومن حيث إن الدفع بعدم جواز الطعن لرفعه عن حكم لم يفصل فى مسألة وضع اليد بالذات ، هو دفع صحيح فى القانون ذلك أن الشارع إذ نص فى المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية فى مسائل وضع اليد وإذ قصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله دون حالتي

البطلان في الحكم أوفى الإجراءات إنما اراد، بذلك التخصيص وبهذا النص ، ما يكون من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع اليد بالذات دون ما يكون متعلقا ، بما قد يقع في سائر الدعاوى والقول بغير ذلك لا يتفق وحكمة التخصيص والقصر الظاهرة في المادة ٤٣٥ المذكورة - ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بعدم قبول الدعوى ، بني قضاءه ، على أن الطاعن ، بصفته حارسا ليس له أن يرفع الدعاوى العينية العقارية أيا كان نوعها ، حتى لو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة - فان الطعن عليه بالنقض لا يكون متعلقا بموضوع وضع اليد بالذات ، ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكون الطعن جائزا .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وهيب المهيد الغايش ، وخطب فراج .

(١٧٤)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

وقف . شرط الواقف . " تفسيره " . " الاستحقاق في الوقف " .

شرط الواقف بأنه " إذا انقرضت ذرية أولاد الظهور كان ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد البطون بالتفاضل ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم " . تعبير الواقف بلفظ (من) في قوله — من يوجد — يدل على العموم . تعليق الواقف الاستحقاق عليه . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى انتقال الاستحقاق لجميع من يكون موجودا من أولاد البطون ولو كانوا من طبقات متعددة . لا مخالفة لشرط الواقف . إيراد الواقف بهذا استحقاق أولاده تسلسل هذا الاستحقاق على " ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها ويجب الأصل لقرعه في كل طبقة دون فرع غيره " . إحالة الواقف على هذه الشروط لتطبيقها بالنسبة لاستحقاق ذرية أولاد البطون . لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه . جعل الواقف ذرية أولاد البطون الطبقة الأولى بعد انقراض ذرية أولاد الظهور ثم تسلسل الاستحقاق من الأصل لقرعه طبقة بعد طبقة كاستحقاق أولاد الظهور وذريتهم .

لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الواقف " قد جعل ريع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور لأولاد البطون طبقا للنص الوارد في كتاب الوقف ويتضح من قول الواقف — إنه إذا انقرضت ذرية أولاد الظهور كان ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد البطون بالتفاضل ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم — أن الواقف يقصد جعل جميع الموجودين من أولاد البطون وقت انتقال الاستحقاق إليهم مهما اختلفت درجاتهم طبقة واحدة ويقسم بينهم فاضل ريع الوقف جميعه " فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه لشروط الوقف لأن تعبير الواقف بلفظ (من) في قوله — من يوجد — يدل على العموم ويستغرق جميع الأفراد سواء كانوا من طبقة واحدة أو من طبقات بعضها

أنزل من بعض — واستدلال الطاعنين بقول الواقف في صدد استحقاق أولاده "ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها وحجب الأصل لفرعه في كل طبقة دون فرع غيره" وإحالة على هذه الشروط لتطبيقها في خصوص استحقاق ذرية أولاد البطون لا محل له لأنه لا يتعارض مع ما أراده الواقف من انتقال الاستحقاق لجميع من يكون موجودا من أولاد البطون وإن كانوا من طبقات متعددة لأن الواقف جعلهم الطبقة الأولى بعد انقراض ذرية أولاد الظهور ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٣٦٦ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب استحقاقهم للحصة الميئة بالدعوى في وقف المرحوم الشيخ محمد أبو سلامة الرامى وأسسوا الدعوى على أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الذين عينهم بالجهة ثم على ذريتهم ونسلهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون ونص في الجهة على انتقال الاستحقاق بعد انقراض ذرية أولاد الظهور لمن يوجد من أولاد البطون وقد توفى الواقف وأولاده وذريتهم على الوجه المبين بالدعوى وانحصر استحقاق الوقف أخيرا في كل من خديجة بنت عبد الرحيم ابن محمد بن الواقف التي توفيت سنة ١٩٣٤ وزينب بنت عبد الله بن الواقف المتوفاة في سنة ١٩٤١ وهما آخر طبقة أولاد الظهور وبوفاتهما يؤول الاستحقاق لأولادهما وهم من أولاد البطون فينتقل نصيب خديجة إلى أولادها المطعون عليهم وأختهم نظيرة التي توفيت عقيما قال نصيبها إليهم كما ينتقل نصيب زينب إلى أولادها الطاعنين وبعد مرافعة الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ باستحقاق المطعون عليهم في الوقف المذكور لنصيب قدره $\frac{13}{11}$ ط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها

الوقف بالتفاضل مع تسليمه لهم وألزم الطاعنين المصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٢٦ سنة ١٩٥٩ وبتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وباستحقاق المطعون عليهم لتصيب قدره ١٢ ط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها الوقف بالتفاضل وألزم الطاعنين المصروفات وثلاثة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة مؤسسة حكمها على نصوص حجة الوقف وعلى أن ريع الوقف انحصر في خديجة وزينب مناصفة بينهما فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٤ إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صمم الطاعنان على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعاً وصحمت النيابة العامة في مذكرتها الثانية المؤرخة ١٩٦٢/٣/٢٦ على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين أقاموا الطعن على سبب واحد وهو مخالفة الحكم المطعون فيه لشروط الواقف التي يجب اتباعها - وحاصله أن الطاعنين يتفقون مع المطعون عليهم على الوقائع ومنها أن أولاد زينب وهم الطاعنون تتكون منهم الطبقة الثالثة بالنسبة للواقف وأن المطعون عليهم وهم أولاد خديجة تتكون منهم الطبقة الرابعة بالنسبة له وفي نظر الطاعنين أن الطبقة الثالثة هي المستحقة للوقف عند انقراض ذرية أولاد الظهور دون الطبقة الرابعة تطبيقاً لشروط الواقف التي تدل على أنه يريد الطبقة النسبية لا الطبقة الاستحقاقية حيث ذكر أنه عند انقراض ذرية أولاد الظهور ينتقل الاستحقاق إلى أولاد البطون حسب الشروط المدونة في استحقاق أولاد الظهور وذريتهم ومن هذه الشروط أن الاستحقاق يكون طبقة بعد طبقة بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره والطبقة الاستحقاقية لا ترتيب بينها فقد يشترك فيها أفراد من عدة طبقات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أقامت قضاءها على شروط الواقف في قولها " وترى المحكمة أن الواقف قد جعل ريع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور لأولاد البطون طبقاً للنص الوارد في كتاب

الوقف ويتضح من قول الواقف — انه إذا انقرضت ذرية أولاد الظهور كان ذلك وقفا شرعياً على من يوجد من أولاد البطون بالتفاضل ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم — أن الواقف يقصد جعل جميع الموجودين من أولاد البطون وقت انتقال الاستحقاق إليهم مهما اختلفت درجاتهم طبقة واحدة ويقسم بينهم فاضل ريع الوقف جميعه “ وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه لشروط الواقف لأن تعبير الواقف بلفظ (من) في قوله من يوجد يدل على العموم وقد علق الواقف الإستحقاق عليه فيستغرق جميع الأفراد سواء أكانوا من طبقة واحدة أو من طبقات بعضها أنزل من بعض وأما استدلال الطاهنين بقول الواقف في كتاب الوقف عند استحقاق أولاده ” ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها وحجب الأصل لفرعه في كل طبقة دون فرع غيره “ وإحالة الواقف على هذه الشروط لتطبيقها في خصوص إستحقاق ذرية أولاد البطون لا محل له لأنه لا يتعارض مع ما أراده الواقف من انتقال الإستحقاق لجميع من يكون موجوداً من أولاد البطون وإن كانوا من طبقات متعددة لأن الواقف جعلهم الطبقة الأولى بعد انقراض ذرية أولاد الظهور وبلى ذلك تسلسل الإستحقاق من الأصل لفرعه طبقة بعد طبقة كاستحقاق أولاد الظهور وذريتهم ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومهد عبد الحميد السكري ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوي .

(١٧٥)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . إثبات . ” إجراءات
الاثبات ” . ” استجواب الخصم ” . حكم . محكمة الموضوع .

للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول
في المحضر . عدول المحكمة من استجواب الخصم استنادا إلى أن الدعوى تستقيم بذير
حاجة إلى إجراء الاستجواب ، مؤداه أن في عناصر الدعوى ما يكفي المحكمة لتكوين
مقيدتها وهو ما يستقل به قاضي الموضوع . لا يلزم القانون المحكمة في تكوين مقيدتها
باتباع طريق معين للإثبات .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” تقدير شهادة الشهود ” محكمة
الموضوع . نقض ” أسباب موضوعية ” .

تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع .
لا يلزم بتدقيق الشاهد في كل أقواله بل وله أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تخمنه
كذلك متى كان المعنى الذي أخذ به لا يتفق مع مدلولها . المجادلة في ذلك جدل
موضوعي لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - تنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أن ” للمحكمة أن تعدل
عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول
في المحضر ” . والمحكمة من هذا النص - على ما صرحت به المذكرة
الايضاحية - هي مدم حمل القاضي على تنفيذ إجراء لم يعد يرى له ضرورة
وأنه من العبث وضياح الجهد والوقت الاصرار على تنفيذ إجراء اتضح للمحكمة
أنه متعج في الدعوى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل عن تنفيذ حكم

استجواب الخصم استنادا إلى ما قرره من أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب فإن مؤدى ذلك أن الهيئة التي أصدرت الحكم قد رأت في عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفى لتكوين عقيدتها ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بالطريق الذى تراه ولا يلزمها القانون فى تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للاثبات ، وبالتالى يكون ما أورده الحكم فى ذلك بيانا كافيا لأسباب عدول المحكمة عن إجراء الاستجواب .

٢ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى الموضوع فهو غير ملزم بتصديق الشاهد فى كل أقواله بل له أن يطرح ما لا يطمئن إليه وجدانه كما أن له أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحمله أيضا متى كان المعنى الذى أخذ به لا يتجافى مع مدلولها ومن ثم تكون المجادلة فى ذلك جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الاول أقام الدعوى رقم ٢٣٠٢ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى ووزارة التكوين طلب فيها الحكم بالزام الأولين بأن يدفعوا له على وجه التضامن مبلغ سبعة وعشرين ألفا من الجنيهات وفوائده بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية والمصروفات والأتعاب وتثبيت الجزاء التحفظى الموقع لصالحه تحت يد وزارة التكوين وفاء لهذا المبلغ - وذكر المدعى فى بيان دعواه أنه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥١ حرر الطاعن لأمر المطعون عليه الثانى شيكا بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه يستحق الدفع فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقد ظهره هذا المطعون عليه للدعى بعد أن قبض منه قيمته وأنه عند تقديم الشيك إلى البنك المسحوب عليه فى تاريخ استحقاقه تبين أن الساحب

(الطاعن) ليس له رصيد لذلك أقام المدعى الدعوى على الساحب والمظهر بمطالبتهما على وجه التضامن بقيمة الشيك كما طلب الحكم بصحة الحجز الذي صدر به أمر من قاضى الأمور الوقفية فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ والذي أوقعه لدى وزارة التموين على جميع ما يكون مستحقا للطاعن فى ذمتها - وبجلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٣ تنازل المطعون عليه الأول عن مخاصمة المطعون عليه الثانى بسبب تعذر إعلانه نتيجة لتمسكه بمحصاته الدبلوماسية بوصفه سفير المملكة السعودية وعلى إثر هذا التنازل قام الطاعن باختصاص المطعون عليه المذكور فى الدعوى بإعلان وجهه إليه فى ٢٣/٤/١٩٥٤ وطلب الحكم بإلزامه مباشرة بأن يدفع لرافع الدعوى قيمة مطلوبه ودون أى ضمان على الطاعن ودفع الطاعن دعوى المطعون عليه الأول بأن الورقة التى يستند إليها فى المطالبة والموصوفة بأنها شيك لا تمثل مديونية حقيقية وأن واقع الأمر هو أن المطعون عليه الثانى كان قد اتفق معه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥١ بموجب اتفاق شفوى على أن يستورد له بضائع من أمريكا قيمتها سبعة وعشرون ألفا من الجنيهات المصرية ودفع له المطعون عليه المذكور من هذا الثمن مبلغ ستة عشر ألفا من الجنيهات فى يوم الاتفاق بشيك حرره لأمر الشيخ الحمد السليمان الذى ظهره إلى الطاعن وقبض هذا قيمته فعلا من البنك وأنه حرر الورقة المرفوعة بها الدعوى بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه بناء على طلب المطعون عليه الثانى لتكون بمثابة ضمان يضمن له قيام الطاعن بالوفاء بما تعهد به . وأضاف الطاعن بأنه استورد البضاعة المتفق عليها فى الميعاد المحدد وتسليمها المطعون عليه الثانى فعلا وبمطالبته بباقي ثمنها وقدره أحد عشر ألف جنيه دفع منه مبلغ ستة آلاف جنيه بشيك سحبه لأمر الطاعن فى ٦/١١/١٩٥١ وامتنع عن الوفاء بالباقي كما امتنع عن رد الورقة التى كان أخذها منه بصفة ضمان ثم حول هذه الورقة إلى المطعون عليه الأول الذى رفع الدعوى بالاستناد إليها وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية : أولا - بقبول اثبات ترك المدعى (المطعون عليه الأول) الخصومة فى الدعوى الأصلية بالنسبة للمدعى عليه الأول (المطعون عليه الثانى) . ثانيا - فى الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه الثانى (الطاعن) بأن يدفع للمدعى (المطعون عليه الأول) مبلغ سبعة وعشرين ألفا من الجنيهات والفوائد بواقع ٤/ . من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٣ مايو سنة ١٩٥٢ حتى تمام السداد وصحة إجراءات الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه

الأخير (وزارة التموين) وجعله تنفيذيا والزامه بالمصاريف وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ثالثا - في دعوى الضمان برفضها والزام رافعها (الطاعن) بمصاريفها - استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٤٥ سنة ٧٠ ق وبتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة المذكورة حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الشيخ خالد الحمد (المطعون عليه الأول) بشهادة الشهود - مديونية الطاعن للمطعون عليه الثاني بالمبلغ المدعى به ولينفى الطاعن ذلك . وقطع هذا الحكم في أسبابه بأن المحرر أساس الدعوى يعتبر باطلا بوصف الشيك لأنه يحمل تاريخ محرر وتاريخ استحقاق وأنه باطل كذلك بوصف الكميالة لعدم النص فيه على أن القيمة وصلت وأن البطلان في الصورتين حجة على المستفيد والحامل والمظهر له والمحال له لأن سبب البطلان ظاهر من ذات المحرر وإن هذا المحرر ليس له مقومات السند المثبت بذاته لدين في ذمة الطاعن سواء بصفة سند تجارى أو سند مدنى إذ أنه لا يتضمن معنى الإقرار من جانبه بمديونية أو الإلتزام بدفع دين عليه وإنما هو أمر للبنك بالدفع وإذا كان محتملا أن يكون سبب صدوره هو الوفاء بالترام فإنه من المحتمل أيضا أن يكون سببه معاملة أو تصرفا من التصرفات مما لا ينطوى على هذه المديونية وإنتهى الحكم في أسبابه إلى أن " ذلك المحرر فيما له من قوة في إثبات المدعى به لا يعدو أن يكون صالحا لإتخاذ مبدءا ثبوت بالكتابة تسوغ تكملته بشهادة الشهود والقرائن وغيرها من الدلائل في إثبات مديونية الطاعن في المبلغ المبين فيه لمن حرر باسمه بوصفه المستفيد الأصلي في الصك - كما يصح في القانون إتخاذ قرينة على تلك المديونية مما يجوز الإثبات به في المواد التجارية إن كان الدين المشار إليه بذاته تجاريا بالنسبة إلى المدين " وقد نفذ هذا الحكم وسمعت المحكمة شهادة شاهدين استشهدا المطعون عليه الأول ولم يستحضر الطاعن شهودا - وبتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت محكمة الاستئناف حكما ثانيا قضت في منطوقه أولا - بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهادة سيادة الشيخ أحمد السليمان في الوقائع المبينة في أسباب هذا الحكم . ثانيا - باستجواب كل من الطاعن والمطعون عليهما في بعض وقائع الدعوى - ولم ينفذ هذا الحكم بسبب عدم حضور المطلوب سماع شهادته وكذلك المطعون عليه الثاني في الجلسات التي

حددتها المحكمة لحضورهما - وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة في موضوع الدعوى حضوريا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنف بالمصاريف وخمسين جنيها أتعابا للحاماة وبتقرير تاريخه ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلية ٧ مارس سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة وأودع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة كما أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه تمسك فيها إستنادا إلى المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض بدفع كان قد أبداه أمام محكمة الاستئناف ورفضت الأخذ به وقوامه عدم جواز الإحالة إلى التحقيق لدحض ما ورد في السند أساس الدعوى وذلك اعتبارا بأن هذا السند يعتبر دليلا كتابيا كاملا - وبعد استيفاء الإجراءات حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلية ١١/١٠/١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول منها بعد استبعاد ما نزل عنه الطاعن منه في مذكرته الأخيرة - في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون في وجهين : الأول - أن الحكم خلا من بيان - بب صحيح يسوغ عدول المحكمة عن إجراء الاستجواب الذي كانت قد أمرت به في حكمها الصادر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ إذ لا يسوغ عدولها عنه قولها إن الشيخ الفضل المطعون عليه الثاني تمسك بمحصانته السياسية ذلك أنه لم يصدر عنه نفسه ما يفيد هذا التمسك بعد أن صدر حكم ١٩٥٥/١١/٦ وعلى العكس فقد ثبت على لسان الأستاذ القونس الألفي المحامي في محضر جلية ١١/٣/١٩٥٦ أنه مستعد لأن يحضر في جلية قادمة الشيخ فضل والشيخ حمد السليمان كليهما وفي جلية ١٩٥٦/٥/٢٠ اعتذر الأستاذ الألفي عن عدم حضور الشيخ عبد الله الفضل بمرضه والاعتذار بالمرض يتعارض مع التعدي بالحصانة السياسية على أنه إذا كان هذا شأن الشيخ الفضل المطعون عليه الثاني فإن المطعون عليه الأول لم يمرض ولم يعتذر عنه أحد ولم يذكر الحكم المطعون فيه سببا يسوغ عدم استجوابه بحيث يبدو أن الحكم قد صفا عن أن المذكور كان ممن قضى حكم ١٩٥٥/١١/٦ باستجوابهم -

ويحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الاعتماد على شهادة شاهدي المطعون عليه الأول بعد أن قطع حكم ١٩٥٥/١١/٦ في عدم كفايتها في الإثبات وهذا القطع مستفاد مما تضمنته أسباب هذا الحكم من أن المحكمة لم تجد في هذه الشهادة ما يفيها على الوصول إلى الحقيقة التي تنشدها الأمر الذي حملها على أن تسعى إلى التماس هذه الحقيقة من طريقين آخرين وسميها حكم ١٩٥٥/١١/٦ أولهما سماع شهادة الشيخ حمد السليمان فيما حدده هذا الحكم من وقائع وثانيتها استجواب المطعون عليهما والطاعن فيما طلبت المحكمة استجوابهم فيه - وإذا كان ذلك فهذا قضاء ضمنى بعدم كفاية شهادتي الشاهدين ولما كان هذا القضاء الضمني يحوز قوة الشيء المقضي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أهدر حجية هذا القضاء حين أقام قضاءه في الدين المدعى على هاتين الشهادتين على اعتبار أنهما وحدهما كافيتان لإثبات دعوى المدعى مخالفاً بذلك ما هو مقرر من أنه لا يجوز للمحكمة بعد أن تستبعد دليلاً أو تستظهر عدم كفايته أن تعود فتأخذ بهذا الدليل وتقيم حكماً عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه ذكر في تبرير عدول المحكمة عن تنفيذ الاستجواب الذي كانت قد أمرت به في حكمها الرقم ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ما يأتي "وحيث إنه في خصوص حكم الاستجواب الرقم ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ فقد تحدى الشيخ عبد الله الفضل بحصانته القضائية فامتنع على المحكمة تنفيذ الحكم ولهذا ترى المحكمة العدول منه خصوصاً وأن الدعوى يمكن أن تستقيم وتسير بغير حاجة إليه وليس من الجائز أن تتعطل الدعوى بغير فصل إلى أجل غير محدد - ولما كانت المادة ١٦٥ من قانون المرافعات تنص على أن "للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر" وكانت المحكمة من استعادت هذا الحكم في قانون المرافعات القائم هي على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية - عدم حمل القاضي على تنفيذ إجراء لم يعد يرى له ضرورة وأنه من العبث وضياع الوقت والجهد الإصرار على تنفيذ إجراء اتضح للمحكمة أنه غير مفيد أو غير منتج - وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الدعوى يمكن أن تستقيم وتسير بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب يفيد أن الهيئة التي أصدرت هذا الحكم قد وجدت أنه

لا حاجة بها إلى هذا الاجراء وأن في عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفي لتكوين عقيدتها . وكانت المحكمة حرة في تكوين عقيدتها بالطريق الذي تراه في الاحوال التي لا يلزمها القانون بإتباع طريق معين للاثبات — فإن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يعتبر بذاته بيانا كافيا لأسباب عدول المحكمة عن إجراء الاستجواب — هذا إلى أن ما تضمنته الحكم خاصا بتمسك المطعون عليه الثاني بمحصناته السياسية صحيح ولا محل للتحدى بما ثبت على لسان الأستاذ الفونس الألفي المحامي في محضر جلستي ١١ مارس و ٢٠ مايو من سنة ١٩٥٦ من أنه أبدى استعدادا لإحضار هذا المطعون عليه ومن اعتذاره عنه بالمرض ذلك أنه يبين من مجموع محاضر الجلسات المقدمة صورها من الطاعن ومن سائر أوراق الطعن أن الأستاذ الألفي كان يحضر أمام محكمة الاستئناف عن المطعون عليه الأول وحده فلم تكن له إذن صفة في التحدث عن المطعون عليه الثاني الشيخ عبد الله الفضل .

وحيث إن الوجه الثاني مردود بأن ما يعتبره الطاعن قضاء ضمينا من حكم ١٩٥٥/١١/٦ بعدم كفاية شهادتي شاهدي المطعون عليه الأول هو قول هذا الحكم في أسبابه ”وحيث إن المحكمة وقد اطلعت على التحقيق الذي أجرى تنفيذا للحكم السابق وعلى سائر أوراق القضية ترى استحالة الوسائل للوصول إلى الحقيقة أن تسمع شهادة الشيخ حمد السليمان في ... كما ترى المحكمة استجواب المستأنف عليه الأول في ... واستجواب المستأنف عليه الثاني والمستأنف أيضا“ . وهذا الذي قرره الحكم لا يعتبر قضاء بعدم كفاية أقوال شاهدي المطعون عليه الأول في الإثبات بل هو يفيد أن المحكمة لم تقطع برأى في شأن هذه الأقوال واستبقت كلمتها فيها إلى ما بعد تكامل العناصر التي رأت استيفاءها فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو اعتمد بعد ذلك على أقوال هذين الشاهدين فيما اعتمد عليه في قضائه .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بإصداره حجية حكم ١٩٥٥/٤/١٠ ذلك أن هذا الحكم قد قضى قضاء قطعيا في أن المحرر الذي يعتمد عليه المدعى في دعواه لا يفيد بذاته مديونية الطاعن للمطعون عليه الثاني بالمبلغ المدعى به وأن التكييف القانوني لهذا المحرر هو أنه مجرد مبدأ

ثبوت بالكتابة يسوغ للدعى أن يكمله بالبيئة وعلى هذا قضى الحكم المذكور بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون عليه الأول) بشهادة الشهود مديونية الطاعن لسيادة الشيخ الفضل (المطعون عليه الثانى) بالمبلغ المدعى به ولينفى الطاعن ذلك . ومقتضى هذا القضاء ولازمه أن يقع عبء الإثبات على المدعى فإن نهض به كان على المدعى عليه (الطاعن) النفى أما إذا لم ينهض به فلا شيء على المدعى عليه — وإذا كان هذا هو قضاء حكم ١٩٥٥/٤/١٠ فإن تنفيذه على وجهه الصحيح كان يقتضى من محكمة الاستئناف أن تنظر فيما قدمه المدعى لإثبات دعواه قبل أن تنظر فيما قدمه المدعى عليه تقياً لهذه الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه كما يبدو واضحاً من سياقه فعل العكس فانصرف بكلية إلى تنفيذ دفاع المدعى عليه حتى إذا ما خلاص من هذا التنفيذ انتهى إلى ثبوت دعوى المدعى وبذلك خالف أهم قاعدة من قواعد الإثبات وهى قاعدة البيئة على من ادعى كما خالف قاعدة احترام قوة الشيء المقضى بعدم نزوله على موجب حكم ١٩٥٥/٤/١٠ .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه تحدث عما انتهى إليه حكم ١٩٥٥/٤/١٠ فى شأن تكييف المحرر المرفوعة به الدعوى وما أورده هذا الحكم من رد على القرائن التى ساقها الطاعن لتأييد دفاعه ثم أضاف الحكم المطعون فيه ما رأى إضافته إلى هذا الرد ثم عرض للتحقيق الذى أجرته المحكمة بهيئة سابقة وخلص إلى أن أقوال شاهدى المطعون عليه الأول كفتان بنفى ما قبل من صورية سبب الدين وما يترتب على ذلك من عدم جدية المديونية وانتهى الحكم بالقول ”وحيث إنه لذلك يكون الدين المحكوم به ثابتاً فى ذمة المستأنف (الطاعن) بمقتضى الشيك الذى تبينت جديته ومن شهادة الشاهدين اللذين أدليا بأقوالهما أمام المحكمة فقاذا لحكم التحقيق المتقدم الذكر يضاف إلى ما ذكره ما تضمنه قضاء المحكمة الابتدائية من أسباب تتشى مع هذا الذى سبق ذكره ويتعين لذلك كله إقرار الحكم المشار إليه“ ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد تنفيذ دفاع الطاعن ولم يبن قضاءه بصحة الدعوى على مجرد عجز الطاعن عن إثبات دفاعه هذا وإنما دعم ذلك بأدلة أخرى مستقلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه — لما كان ذلك، وكانت المحكمة غير ملزمة باتباع ترتيب معين فى تسبيب قضائها للوصول إلى النتيجة التى انتهت إليها فإنه

لا عليها اذا هي بدأت بنفى دفاع المدعى عليه ما دامت قد اتبعت ذلك
بإيراد الأدلة المنيبة لصحة الدعوى ولم ترتب قضاءها بذلك على مجرد إخفاق
المدعى عليه فى دفاعه .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه تحريفه
شهادتى شاهدى المطعون عليه الأول وقصوره وفساد منطقته فى الرد على الطعون
التي وجهها الطاعن إلى هاتين الشهادتين وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الشاهد
الأول على عهد السليمان ذكر أنه لا يعرف شيئاً عن المحرر أساس الدعوى كما أنه
حدد تاريخ استلامه السبعة والعشرين ألف جنيه من الشيخ الفضل وإيصالها
إلى الطاعن بستين سابقتين على تاريخ استجوابه الحاصل فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٥
مما يفيد حتماً أن واقعة تسليمه هذا المبلغ للطاعن حصلت حسب روايته فى سنة ١٩٥٣
فإذا كان تاريخ المحرر أساس الدعوى هو مايو سنة ١٩٥١ امتنع عقلاً تصور أن
تكون السبعة والعشرون ألف جنيه التي شهد عليها الشاهد هي بذاتها محل السند
الذى تحرر فى سنة ١٩٥١ والذى رفعت به الدعوى وإذا انتهى الحكم المطعون
فيه على أنها كذلك فإنه يكون قد حرف شهادة الشاهد الأول - أما الشاهد
الثانى عثمان الحمد السليمان فإن أقواله إن صحت إنما تفيد أن الطاعن أقر أمامه
بدين فى ذمته للمطعون عليه الأول وليس للمطعون عليه الثانى وقد حرف الحكم
المطعون فيه هذه الأقوال أيضاً واستفاد منها على خلاف مدلولها أن إقرار الطاعن
الذى شهد الشاهد بمحصله كان عن دين فى ذمة الطاعن للشيخ الفضل المطعون
عليه الثانى . ثم إن الطاعن قد وجه فى مرافعته الشفوية وفى مذكرته المقدمة لمحكمة
الاستئناف بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى شهادة هذين الشاهدين طعوناً كثيرة
منها وجود القرابة التي تربط الشاهدين بالمدعى (المطعون عليه الأول) وأن الشاهد
الأول لم يكن فى مصر فى تاريخ الواقعة التي شهد عليها وهي واقعة أخذه السبعة والعشرين
ألف جنيه من الشيخ الفضل وتسليمها إلى الطاعن وقد تحدى الطاعن هذا الشاهد
أثناء تأديته الشهادة ليقدم جواز سفره ولكنه امتنع عن تقديمه كما طعن الطاعن على
أقوال الشاهد المذكور بأنه ليس مقبولا عقلاً أن تكون السبعة والعشرون ألف
جنيه التي شهد الشاهد بإيصالها إلى الطاعن فى سنة ١٩٥٣ هي بذاتها محل السند
الذى تحرر فى سنة ١٩٥١ ورفعت به الدعوى وأنه على كل حال فليس يصبح

في التصور أن يسلم الشاهد مبلغا ضخما كهذا المبلغ إلى الطاعن دون أن يحصل منه على إيصال تبرأ به ذمة الشاهد أمام الشيخ الفضل — ولم يتناول الحكم المطعون فيه من هذه الدعوى سوى الطعن القائم على وجود القرابة وتجاهل سائر الطعون الأخرى مع أنها أقوى من الطعن بالقرابة وزعم الحكم على خلاف الثابت في الأوراق أن الطاعن لم يتقدم بشيء غير الطعن بالقرابة دحضاً لشهادتي الشاهدين وهذا التجاهل من الحكم لسائر الطعون الأخرى فيه من القصور ما يعيبه فضلاً عما فيه من المناقاة لما هو ثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه حصل في أسبابه مؤدى أقوال شاهدي المطعون عليه الأول على الوجه الآتي " ونحيث إنه فهاذا لحكم التحقيق أتى المستأنف ضده الأول — وهو المطعون عليه الأول — باثنين من الشهود هما علي محمد السليمان وعثمان الحمد السليمان وقد جاءت أقوال أولهما واضحة في أنه هو الذي سلم بيده مبلغ السبعة والعشرين ألفاً من الجنيئات إلى الأستاذ سمير بشاره (الطاعن) في مكتبه بناء على تعليمات الشيخ عبد الله الفضل وقال الثاني إن سمير جاءهم في دارهم لزيارة والده في سنة ١٩٥٢ وعتب الوالد على سمير لعدم دفعه هذا الدين للشيخ عبد الله الفضل فأقر سمير هذه المديونية ووعد بالمسارعة إلى الدفع بمجرد انتهاء قضية كانت بينه وبين وزارة التموين في ذلك الوقت — وهذه الشهادة وتلك التي قبلها كفتلتان بنفى ما قيل من — صورية مسبب الدين وما يترتب على ذلك من عدم جدية المديونية " ولما كان ما حصله الحكم على هذا النحو من أقوال هذين الشاهدين لا خروج فيه عما يؤدي إليه مدلولها وكان تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فهو غير ملزم بتصديق الشاهد في كل قوله بل إن له أن يطرح منه ما لا يطمئن إليه وجدانه كما له أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضاً ما دام المعنى الذي أخذ به لا يتجافى مع مدلولها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض ومردود في شقه الثاني بأن ما يدعيه الطاعن من أنه طعن في مذكرته المقدمة للجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ وفي مرافعة الحاضر عنه أمام محكمة الاستئناف على أقوال الشاهد الأول بأنه لم يكن موجوداً في مصر في تاريخ

الواقعة التي شهد عليها وما رتبها الطاعن على ذلك من قصور الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الطعن — كل ذلك مردود بأنه لم يرد ذكر لأي طعن بهذا المعنى في المذكرة المذكورة ولا في محاضر الجلسات التي قدم الطاعن صورها بملف الطعن كما أن الطاعن لم يقدم دليلاً آخر على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف الأمر الذي يجعل نفيه في هذا الخصوص عارياً عن الدليل — وأما سائر المسائل التي ساقها الطاعن في سبب الطعن على اعتبار أنها طعون وجهها إلى شهادة الشاهد الأول فإنها لا تعدو أن تكون مجادلة في صحة الوقائع التي شهد عليها هذا الشاهد — وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها الموضوعية إلى شهادته فإنه لم يكن عليها بعد ذلك أن ترد استقلالاً على كل ما قاله الطاعن عنها إذ أن قيام الحقيقة التي اقتصت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن دفاعه قام أساساً على ربط المحرري السبعة والعشرين ألف جنيه الذي رفعت الدعوى بالاستناد إليه بالشيك ذي الستة عشر ألف جنيه الذي حرره المطعون عليه الثاني في نفس تاريخ تحرير المحرر الأول لأمر الشيخ الحمد السليمان وظهور الأخير للطاعن وقد استدلل الطاعن على قيام الرابطة بين المحررين المذكورين بكون السند الأول ذي السبعة والعشرين ألف جنيه يحمل رقم الشيك ذي الستة عشر ألف جنيه وإن هذا الرقم قد حرره الطاعن بيده على رأي من الشيخ الفضل المطعون عليه الثاني ليشهد عند الإقتضاء بالترابط بين المحررين وبقى هذا الدليل قائم لم ينقض حتى صدور حكم الاستجواب الرقيم ١٩٥٥/١١/٦ وفيه أن المحكمة تريد أن تستجوب المطعون عليهما في الظاهرة المستفادة من وجود رقم الشيك ذي الستة عشر ألف جنيه على السند المرفوعة به الدعوى وقد استطاع هذان المطعون عليهما أن يلوذا بالقرار من الاستجواب ثم جاء الحكم المطعون فيه واهدر حجة التأشيرة محل البحث آخذاً بقول حابث كان قد أورده المطعون عليه الأول في إحدى مذكراته فحواه أن هذه التأشيرة قد تكون من فعل الطاعن نفسه بعد أن ظلت الدعوى بين يدي المحكمة الابتدائية ردحاً طويلاً من الزمن استطاع الطاعن خلاله بنفسه أو بغيره أن يضع رقم الشيك ذي الستة عشر ألف جنيه على حافة الشيك المرفوعة به الدعوى —

ويقول الطاعن إنه علاوة على ما يعيب الحكم من قصور في أخذه بقول لأحد الخصوم يناقض الظاهر ولا دليل عليه ودون أن يحصى الحكم هذا القول أو يفحصه فإن الحكم قد أخطأ أيضا في القانون بأخذه بهذا القول لأن الورقة المقدمة من الشيخ الفضل والتي رفعت الدعوى بالإستناد إليها حجة في القانون عليه وعلى خلفه المطعون عليه الأول بكل ما جاء فيها اعتبارا بأن دعواهما إنما تقوم على هذه الورقة فإذا كانت الورقة تحمل رقما يربطها بورقة أخرى فالجحة المستفادة من هذا الرقم ملزمة للمطعون عليهما فإن شاء أحدهما أو كلاهما أن يقر من هذه الجحة مدعيا أنه إلى أن أودع الورقة قلم الكتاب لم تكن تحمل هذا الرقم وإن الرقم أضيف بعد إيداعها بفعل المدعى عليه (الطاعن) فهذه دعوى تزوير تجعل مدعيها مطالبا بإثباتها ولا يملك القضاء أن يعفيه من إثباتها فإن فعل فقد خالف أهم قواعد الإثبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن في خصوص قيام الرابطة بين المحرر ذي السبعة والعشرين ألفا من الجنيهات الذي رفعت الدعوى بالإستناد إليه وبين الشيك ذي الستة عشر ألف جنيه بقوله "وحيث إن هذه المحكمة تحدثت في حكم التحقيق المتقدم الذكر عن ذلك كله وصردت تلك القرائن التي أشار إليها المستأنف (الطاعن) وقالت إن هذا الصك غير كاف في القطع بهذه المديونية ولم يتبين من أوراق الدعوى بحالتها الماثلة ما يقطع بتلك المديونية تأييدا لدلالة ذلك المحرر كما أنه لم يثبت من جهة أخرى ما ينفيها إذ لا يكفي فيها مجرد وضع رقم الشيك ذي الـ ١٦٠٠٠ جنيه في هامش المحرر المرفوعة به الدعوى خصوصا وقد تبين من كتاب بنك مصر المسحوب عليه ذلك الشيك أنه وإن كان مسحوبا من سيادة الشيخ عبدالله الفضل إلا أنه مسحوب منه لأمر وإذن الشيخ حمد السليمان الذي حوله إلى المستأنف ولم يتبين مع ذلك صلة لسيادة الشيخ حمد السليمان بما بين المستأنف (الطاعن) وسيادة الشيخ عبدالله الفضل (المطعون عليه الثاني) مما يتعلق بالمحرر موضوع الدعوى .. ومن حيث إن هذا الذي تحدثت في شأنه المحكمة في هيئة سابقة وقطعت فيه بكفاية الإثبات أو كفاية النفي لا يجوز الحديث فيه مرة أخرى طالما أن جديدا لم يستجد - أضف إلى هذا أن قرينة تسجيل رقم الشيك ذي الستة عشر ألفا من الجنيهات

على المحرر موضوع الدعوى الحالية قد قال عنها المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) إنها قد تكون من فعل سمير بشاره نفسه بعد أن ظلت الدعوى بين يدي المحكمة الابتدائية ردحا طويلا من الزمن استطاع سمير خلالها بنفسه أو بغيره أن يضع هذا الرقم على حافة الشيك المطعون فيه . ومن حيث إن عجز المستأنف عن ربط الشيك ذى الستة عشر ألفا من الجنيئات بالشيك موضوع الدعوى واختلاف المسحوب لصالحه في كل من الشيكين عن الآخر قد قعم جناح الدفاع خصوصا وقد كانت حجة سمير في هذا أن سيادة الشيخ عبد الله الفضل يحترف التجارة وهي محرمة عليه بحكم الوظيفة السياسية التي يشغلها فرؤى مترا له ودرءا للمسئولية التي قد يتعرض لها من جراء تحرير الشيك ذى الستة عشر ألفا من الجنيئات باسم سمير أن يحرره باسم صديقه الشيخ الحمد — هذه الحجة قد تصدعت بما ثبت من أن سيادة الشيخ الفضل قد سحب شيكا آخر بستة آلاف من الجنيئات في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لأمر سمير بشاره مباشرة بغير إعوجاج ولا إلتواء — ولو صح ما قيل أو ما يقال خاصا بسيادة الشيخ عبد الله في هذا الصدد لما حرر الشيك الثاني باسم الأستاذ سمير بشاره مباشرة — وحيث إن ما يقال من أنه غير مفهوم أن يدفع سيادة الشيخ الفضل للأستاذ سمير ستة آلاف من الجنيئات في الوقت الذي كان سيادته دائما للأستاذ سمير في سبعة وعشرين ألفا — هذا القول مردود لأن دين الشيخ الفضل لم يكن قد استحق في هذا الوقت حتى تحصل المقاصة بين الدينين بمقتضى القانون ويحل سيادته أن ينزل حكم القانون على هذه المعاملة ويجرى المقاصة إذ الثابت أن الدين المتنازع فيه مستحق الأداء في العشرين من ديسمبر سنة ١٩٥١ بينما الشيك ذى الستة آلاف محوور في ٢٠/١١/١٩٥١ ومن أجل ذلك لم يكن عجبا أن يحصل الدفع بغير نظر إلى المقاصة — ثم تحدث الحكم عن المستند الذي تقدم به الطاعن للتدليل على ورود البضاعة باسم المطعون عليه الثاني والشيخ حمد السليمان وعقب الحكم على ذلك بقوله ” ومن حيث إن المحكمة وإن رأت صحة هذه الواقعة إلا أنها ترى من جهة أخرى أن ما يمكن أن يستمد من تلك القرينة من إثبات لا يكفي لربط سبب تحرير الشيك المطعون فيه بسبب الشيك ذى الستة عشر ألفا من الجنيئات ولا بواقعة ورود البضاعة لأنه من غير المفهوم أن يحنط الشيخ الفضل ويأخذ لنفسه ضمنا كتابيا تربو قيمته على قيمة المبالغ التي يقر الأستاذ سمير بقبضها إذ هي لا تتجاوز اثنين وعشرين ألفا من الجنيئات

بينما أن الشيك قد تحرر بسبعة وعشرين ألفا ويزداد الأمر غرابة عندما يتضح أنه يوم تحرير الشيك المطعون فيه لم يكن سمير قد استلم السنة عشر ألفا من الجنيهات بمقتضى الشيك المحول إليه من الشيخ حمد السليمان على أنه إن كان سيادة الفضل قد احتاط لنفسه فكيف يغفل الأستاذ سمير عن هذا الاحتياط في خصوص حقوقه وكيف يعقل أنه يظل ساكنا ولا يطالب ببقية ثمن البضاعة رغم طول أمد النزاع“ ولما كان يبين من هذا الذى قرره الحكم أنه وإن كان قد أورد ضمن أسبابه في خصوص نفى دفاع الطاعن القائم على وجود رابطة بين المحررين ما ذكره المطعون عليه الأول من احتمال أن يكون رقم الشيك ذى الستة عشر ألفا من الجنيهات قد وضع على المحرر أساس الدعوى بعد إيداع هذا المحرر قلم الكتاب إلا أن الحكم قد ساق هذا القول على أنه دفاع للمطعون عليه وليس في أسباب الحكم ما يدل على أن المحكمة أخذت بهذا الدفاع وعلت عليه في حكمها بل إنها قد أقامت قضاءها في نفى دفاع الطاعن على أسباب أخرى سائغة تكفى لحمله في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه بطلانه في خصوص دعوى الضمان ذلك أن الطاعن أقام دعوى ضمان فرعية على الشيخ الفضل المطعون عليه الثانى وظلت هذه الدعوى قائمة لم يرد عليها المطعون عليه المذكور ولم يدفعها بل إنه لم يحضر الخصومة ومع ذلك جاء الحكم الابتدائى ورفض هذه الدعوى للأسباب التى أوردها ولما استأنف الطاعن هذا الحكم لم يفته أن يفنده في خصوص ما قضى به في دعوى الضمان هذه ثم إنه حين ختم صحيفة استئنافه بإيراد طلباته كان من بين هذه الطلبات إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم برفض الدعوى الأصلية ومن باب الاحتياط الحكم على المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الثانى) مباشرة بطلبات المستأنف ضده الثانى (المطعون عليه الأول) وكان على محكمة الاستئناف بعد ذلك أن تواجه دعوى الضمان وأن تقول كلمتها فيها لكنها أخفقت هذه الدعوى إغفالا تاما فلم تتناولها في حكمها بل ولم تشر إليها وهى حين أحالت على أسباب الحكم الابتدائى قد ساقته هذه الإحالة عند الحديث على الدعوى الأصلية فقط ومن ثم يكون حكمها معيبا بالقصور.

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعن قد طلب في دعواه الفرعية الحكم على المطعون عليه الثاني مباشرة بطلبات المطعون عليه الأول في الدعوى الأصلية وقد أسس الطاعن دعواه تلك — حسبما يبين من دفاعه أمام محكمتي الموضوع — على أنه لم يقبض من المطعون عليه الثاني قيمة السند الذي حوله هذا المطعون عليه إلى المطعون عليه الأول ورفع به الأخير الدعوى الأصلية ضد الطاعن مطالبا إياه بهذه القيمة وعلى الطاعن تحرير السند لصالح المطعون عليه الثاني بأنه كان قد حرره له بصفة ضمان يضمن وفاء بما تعهد به من استيراد بضاعة لهذا المطعون عليه وقد انعدم سبب الترامه بقيمة هذا السند بورود هذه البضاعة وتسليمها للمطعون عليه المذكور وكان الحكم المطعون فيه قد نفى في أسبابه دفاع الطاعن في هذا الشأن وماقاله عن عدم جدية المديونية وأثبت الحكم صحة هذه المديونية وأن الطاعن قبض فعلا من المطعون عليه الثاني — المحبل — المبلغ المحال به وأنه لم يوف هذا الدين وانتهى الحكم في منطوقه إلى تأييد الحكم المستأنف وجاءت صيغة التأييد عامة بحيث تشمل ما قضى به الحكم المذكور في الدعويين — وكانت الأسباب التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه في الدعوى الأصلية تصلح بذاتها أسبابا لقضاء هذا الحكم برفض دعوى الطاعن، لما كان ذلك ، فإنه لا يصح الطعن على الحكم بحجة خلوه من الأسباب فيما قضى به في الدعوى الفرعية .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه ولا محل بعد ذلك لبحث ما أثاره المطعون عليه الأول في مذكرته خاصا بتمسكه بالدفع بعدم جواز الإحالة إلى التحقيق الذي كانت قد رفضته محكمة الاستئناف ذلك أنه لم تعد لهذا المطعون عليه مصلحة في التمسك بهذا الدفع بعد أن قضى لصالحه في الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمّد مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمّد القاضي ،
ومحمّد عبد اللطيف مرمي ، واميّل جبران ، ومحمّد ممتاز نصار .

(١٧٦)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ القضائية :

جمارك . " التهريب الجمركي " . " المصادرة " " مناطها وطبيعتها " عقوبة .
تعويض .

لا تعد المصادرة التي تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب بمثابة " عقوبة جنائية " بل هي
تعويضات مدنية لصالح الخزنة .

لا يشترط — وفقا لادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية — للحكم بالمصادرة الجمركية أن تكون
البضائع المهربة المستعق عليها رسوما جمركية ، تحت يد الجمرك بالفعل — كما هو الشأن في قانون
العقوبات الذي يوجب أن تكون الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة .
إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها فانه يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب .

لا تعتبر " المصادرة " التي كانت تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب
الجمركي بمثابة " عقوبة جنائية " بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هي
من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة . وإذا نصت المادة ٣٥ من اللائحة
الجمركية على أن اللجنة الجمركية تختص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص
عليها في المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على البضائع المهربة المقرر عليها رسوما
جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية في مواد التهريب
أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلا — قياسا على ما هو مقرر في قانون
العقوبات من أن المصادرة لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة
موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . وينبني على ذلك أنه إذا ما تعذر ضبط الأشياء
المهربة التي تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب .
وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فلانه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٢٠ سنة ١٩٥١ تجارى كلى اسكندرية على المطعون عليهما بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بدفع مبلغ ٩٧٢ جنيها والمصروفات، وقالت بيانا لدعواها إن رجال المباحث السرية بمصاحبة الجمارك نما الى علمهم أن بعض التجار فى مدينتى القاهرة والاسكندرية يخفون لديهم كميات من الحديد الصاج مهربة من الرسوم الجمركية وأسفر التحقيق عن ثبوت تهريب ٣٣ طنا لم يتم ضبطها واتهام المطعون عليهما بالتهريب، فقدا لما للمحاكمة أمام لجنة جمرك الاسكندرية التى أصدرت قرارا بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ يقضى (أولا) بإدانة المطعون عليهما عن تهمة التهريب مع الزام المطعون عليه الأول بدفع غرامة قدرها ١٨٨ ج و ٣٢٠ م على أن يتضامن معه المطعون عليه الثانى فى دفع مبلغ ١٧٩ ج و ٧٦٠ م من هذه الغرامة (ثانيا) الرجوع بالطريق القانونى على المطعون عليهما متضامنين بقيمة الصاج المهرب كل فيما يخصه، واستطردت الطاعنة قائلة إن هذا القرار قد أصبح نهائيا بعدم المعارضة فيه فى الميعاد القانونى، وأنه بذلك يحق لها تنفيذا للشطر الثانى من القرار المذكور الرجوع على المطعون عليهما بقيمة الصاج المهرب وهو يمثل فى المبلغ المطالب به، وبتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ٩ ق تجارى اسكندرية طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها، وبتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٦١ إحالته الى الدائرة المدنية والتجارية ونظر أمامها بجلسة ١٥/١١/١٩٦٢ وفيها أصرت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وذلك ، أنه أعمل في شأن جزاء المصادرة المنصوص عليه في المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية أحكام قانون العقوبات بينما الجمان الجمركية هي بلحان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها ترفع أمام المحاكم المدنية والتجارية ، ومؤدى ذلك أن عقوبتي الغرامة والمصادرة المشار إليهما في المادة المذكورة لا يمكن أن تنطويا على معنى أكثر من التعويض المدني لتخزئة العامة عن الضرر الذي يصيبها من أهمال التهريب الجمركي ، ومن ثم يكون من الخطأ ما تعلل به الحكم المطعون فيه من ضرورة الرجوع إلى أحكام قانون العقوبات الخاصة بالمصادرة لمعرفة ما إذا كان من سلطة اللجنة أن تقرر للمصلحة الحق في الرجوع بقيمة الصاج المهرب من عدمه في حالة عدم ضبط البضاعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص ما يلي ”وبما أن معنى المصادرة التي تنص عليها اللائحة الجمركية هو جزاء بمصادرة بضائع معينة حصل تهريبها بالذات من الرسوم الجمركية وقام رجال السلطة العامة بضبطها ، فإذا لم تضبط هذه البضائع فليس للجنة أن تقرر بردها أو رد قيمتها ما لم يوجد نص صريح خاص بذلك في اللائحة ، فإذا ما خلت من نص خاص يكون حكم المصادرة خاضعاً للقواعد العامة المقررة في قانون العقوبات بالنسبة لها وهذه القواعد تقضى ألا تقع المصادرة إلا على الأشياء المضبوطة المتحصلة من الجريمة فلا مصادرة من غير ضبط ولو كان عدم الضبط حاصلًا بفعل الجاني ومن ثم فلا يجوز الحكم على الجاني بدفع قيمة الشيء أو برده مع إلزامه بغرامة عند عدم الرد إلا إذا ورد في القانون نص خاص بذلك ، وبما أنه متى جاءت اللائحة الجمركية خلواً من أى نص أو قاعدة تتبع في حالة عدم ضبط البضائع المهربة فلا يصح القضاء بالرجوع على المستأنف عليهما والمطعون عليهما ، لرد الشيء المهرب أو دفع قيمته ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه مخالف للتأنيدي ، ذلك أنه لما كان ما تقضى به

اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة لا يعتبر بمثابة عقوبة جنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة، وكان المستفاد من الفقرة الثامنة من المادة ۳۵ من اللائحة الجمركية أن تختص اللجنة الجمركية بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ۳۳ من اللائحة المذكورة على البضائع المقررة عليها رسوم صادرة التي تخرج (أي تهريب للخارج) بدون إحضارها إلى الجمرك ، فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية في مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلا قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة الجنائية لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من الجريمة، ومتى تقرر ذلك فإنه يجوز عند تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها الرجوع بقيمتها على المهرب ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه ولا حاجة بعد ذلك لبحث باقي أوجه الطعن .

جاسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسينى الموضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدرى .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) وقف ” بطلان إنهاء الوقف “ أثره . بطلان . تقادم ” تقادم
مكسب “ .

الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقف يقتضى اعتبار ذلك الإنهاء مديماً للأثر وبقاء صفة
الوقف لاصقة بالعقار الموقوف . التصرف فيه بالبيع يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً . لا يصلح
هذا البيع سبباً صحيحاً فى التملك بالتقادم الخمسى .

(ب) وقف ” طلب إنهاء الوقف “ . ” ذوى الشأن فيه “ . ” بطلان
إنهاء الوقف “ . ” الخصوم فى الدعوى “ .

طلب إنهاء الوقف — طبقاً للسادة ١٨ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — يرفع من ذوى
الشأن وهم من تكون لهم الملاكىة إذا ما تقرر هذا الإنهاء . الدعوى التى ترفع بطلب
بطلان هذا الإنهاء لا يختصم فيها غير ذوى الشأن . مشترى العقار الموقوف لا تتوافر له هذه
الصفة فلا يلزم اختصاصه فى دعوى البطلان .

١ — صدور الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقف يقتضى اعتبار الإنهاء مديماً
الأثر وينبى على ذلك أن صفة الوقف تظل لاصقة بالعقار الموقوف ولم تزل عنه
وبالتالى يكون التصرف الحاصل فيه بالبيع قبل الحكم ببطلان قرار الإنهاء قد
وقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يصلح سبباً صحيحاً فى التملك بالتقادم الخمسى .

٢ — يشترط فى إنهاء الوقف — وفقاً للسادة ١٨ من القانون ٤٨
لسنة ١٩٤٦ — أن يكون الانتهاء من المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن وهم
من تكون لهم الملاكىة إذا تقرر هذا الإنهاء ، ومقتضى ذلك أن الدعوى التى ترفع

بالطعن في قرار الإنهاء وبطلب بطلانه لا يصح أن يختصم فيها غير هؤلاء وإذا كان المشتري للعقار الموقوف لا تتوافر فيه هذه الصفة فإنه لا يلزم اختصاصه في دعوى البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم الأربع الأوليات أقمن الدعوى رقم ٤٢١٥ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين والمطعون عليهم السبعة الآخرين وطلبين في هذه الدعوى الحكم : أولا - وبصفة مستعجلة تعيين حارس على أعيان الوقف بدلا من النازرة السابقة (المطعون عليها الأخيرة) . ثانيا - بطلان عقد البيع الرسمى المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢١ والمشهدر في ١٩٤٧/٥/١٤ برقم ٣٩٩٣ متضمنا شراء المدعى عليه الثامن (الطاعن الأول) بولاية والده حسن أحمد عبد الرحمن الميرى من المدعى عليهم الستة الأولين (المطعون عليهم من الخامس إلى العاشرة) ٢٣٧ مترا مربعا عبارة عن المنزل رقم ١٨ بحارة المبيضة قسم الجمالية - وذلك بالنسبة للنصف وهو حق المدعيات واعتبار العقد المذكور كأن لم يكن في هذا النصف وشطب تسجيله وماتلاه من تسجيلات أخرى . . . وشرح المدعيات تلك الدعوى بما يوجب في أز هذا المنزل وقف انحصار استحقاقه فيهن بحق النصف وفي المطعون عليهم من الخامس إلى العاشرة بالنصف الباقى وقد تمكن هؤلاء الآخرون بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ من استصدار قرار بإنهاء وقف هذا المنزل واستحقاقهم فيه وحدهم - وذلك في مادة التصرفات رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ محكمة القاهرة الشرعية - ثم باعوا المنزل جميعه بالعقد المشار إليه آنفا إلى الطاعن الأول بولاية والده - وإن المحكمة الشرعية قضت بعد ذلك ابتدائيا في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ في الدعويين المضمومتين رقمى ٩٥ سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ و ٢ سنة ١٩٤٨ مصر الشرعية ببطلان قرار الإنهاء بالنسبة لنصف العقار الموقوف وباستحقاق

المدييات لنصف ريع الوقف - وتأييد هذا الحكم استئنافيا في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣ من المحكمة العليا الشرعية وخلصت المدييات مما تقدم إلى القول بأن عقد البيع باطل وبأنهن يستحقن النصف في أعيان الوقف ملكا خالصا بعد إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات - وبتاريخ ١٢/٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة بإعلان عقد البيع المشار إليه بالنسبة للنصف وهو حق المدييات (المطعون عليهن الأربع الأوليات) واعتباره كأن لم يكن بالنسبة لهذا النصف وشطب ما عليه من التسجيلات وما تلاها من تسجيلات أخرى وألزم المدعى عليهم جميعا المصروفات... فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٨ سنة ٧٣ ق القاهرة - وبتاريخ ١٧/٢/١٩٥٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنفين المصاريف ومبلغ ١٠٠٠ قرش للمطعون عليهن الأربع الأوليات أتعابا للعامة - وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره طلب الحاضر عن الطاعنين نقض الحكم وطلب الحاضر من المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يقدم باقي المطعون عليهم دفاعا وصحت النيابة العامة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل النعي في السبب الأول يقوم على أن دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف تضمن أن قرار إنهاء الوقف عمل قضائي ينشأ عنه زوال صفة الوقف عن العين الموقوفة - وقد صدر قرار الإنهاء لتخرب أعيان الوقف وضالة ريعه - ولما طلب مورث المطعون عليهن الأربع الأوليات إبطاله في النصف لم ينازع في هذا الأساس وإنما بنى طلبه على استحقاقه للنصف في تلك العين - وإن حكم بإعلان الإنهاء في النصف إنما يقرر بطلانا نسبيا يصح معه عقد البيع لأن يكون سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسي الذي اكتملت مدته في ٢٧/٢/١٩٥٢ قبل صدور أي حكم مناقض لقرار الإنهاء - وأن الطاعنين لم يكونا طرفا في دعوى البطلان رقم ٢ لسنة ١٩٤٨ - وقد اشهر عقد البيع في (١٤/٥/١٩٤٧) قبل رفعها مما لا يجعل للحكم الصادر فيها حجية على

المشتري ولا من تلقى الحق عنه — وبالرغم من تقديم هذا الدفاع الجوهرى لم تذكره المحكمة وبالتالي لم ترد عليه — بخاء حكمها لذلك باطلا للقصور فى أسبابه الواقعية واخلاله بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعنين نعيًا فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مسخه لحكم المحكمة الشرعية ومخالفته للقانون — ذلك أنه أقام قضاءه على نظر حاصله أن قضاء المحكمة الشرعية ببطلان قرار الإنهاء كاشف للحق بحيث تتبع عين النزاع جهة الوقف منذ انشائه وتعد وفقا وقت صدور حكم البطلان وقبله مما يترتب عليه ورود البيع على عين موقوفة لا تملك بالتقادم الخمسى — فى حين أن قرار الإنهاء أسس على المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أى على تخرب الأعيان وضالة ريعها ولم تؤسس دعوى البطلان على عدم تخرب الوقف أو وفرة ريعه وإنما كان مبناها استحقاق النصف وصدر الحكم فيها على هذا الأساس مما يلزم منه وبصريح نص ذلك الحكم ألا تعود صفة الوقف للعين وأن تصير ملكا حرا منذ قرار الإنهاء — وإذ صدر ذلك الحكم على الأساس المشار إليه فإن التصرف الحاصل بعد قرار الإنهاء يعتبر واردا على ملك الغير بالنسبة لنصف المنزل ومن ثم يكون عقد البيع فى هذا النصف باطلا بطلانا نسبيا وهو يصلح سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى وقد تمت الملكية بهذا التقادم فى ١٩٥٢/٢/٢٧ كما أن المرحوم حسن الميرى (المشتري بصفته) لم يكن طرفا فى النزاع الشرعى — ولما كان خلفا خاصا للبائعين له فإن حكم البطلان لا يمس لأنه سجل عقده قبل رفع دعوى البطلان .

وحيث إن الطعن فى سببه مردود ذلك أنه يبين من الاطلاع على صورة قرار محكمة مصر الابتدائية الشرعية الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ تنفيذا لقرار هيئة التصرفات المنعقدة بها فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ فى مادة التصرفات رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ ان المحكمة قررت ضبط الاشهاد بانتهاء الوقف (المنزل) وجعله وصيرورته ملكا لمستحقه (المطعون عليهم من الخامس إلى العاشرة) كما يبين من الاطلاع على صورة الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥٢ فى الدعويين رقمى ٩٥ كل سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ و ٢ سنة ١٩٤٨ المرفوعتين من المطعون عليهم الأربع الأوليات ضد ناظرة الوقف

(المطعون عليها الأخيرة) في الدعوى الأولى وضدها وضد المطعون عليهم من الخامس إلى العاشرة في الدعوى الثانية أن المحكمة الشرعية حكمت فيهما "ببطلان القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ في مادة التصرفات رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ بإنهاء الوقف بالنسبة لنصف الموقوف واستحقاق المدعيات لنصف ريع الموقوف المذكور" وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية في ١٣/٤/١٩٥٣ - وهذا المنطوق صريح الدلالة على بطلان قرار الإنهاء بالنسبة للنصف وأن المستحقين لريعه هم المطعون عليهم الأربع الأوليات - وبطلان الذي قرره هذا الحكم يقتضي إمتبار الإنهاء بالنسبة لنصف المنزل عديم الأثر ومن ثم فإن صفة الوقف لم تزل عنه وكانت لازمة بهذا النصف وقت صدور التصرف مثار النزاع - وبالتالي يكون هذا التصرف قد وقع باطلا بطلانا مطلقا ولا يصلح لأن يكون سببا صحيحا في التملك بالتقادم الخمسي - ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن " قرار هيئة التصرفات قد أهدر وأن قضاء المحكمة الشرعية جاء كاشفا لحق المستأنف عليهم الأربع الأوليات ومؤدى ذلك أن تبعية عين النزاع بلهية الوقف تعتبر قائمة منذ أن أوقف حتى صدر حكم القضاء الشرعي بإصدار قرار هيئة التصرفات وبالتالي ينتفى ما يقول به المستأنفان من أن قرار هيئة التصرفات كان قد حرر عين الوقف المتنازع عليها وجعلها ملكا حرا - ومن حيث إن الوقف لا يرد عليه التقادم القصير المكسب وبذلك لا يبقى مجال لمناقشة ما أثاره المستأنفان خاصة بتملكهما منزل النزاع بهذه الوسيلة " . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد مسخ حكم المحكمة الشرعية ولا خالف القانون . - أما ما أثاره الطاعنان من أن المرحوم حسن الميرى لم يكن طرفا في الدعوى الشرعية وأنه لا حجة للحكم الصادر فيها عليه فإنه مردود - ذلك أن المادة رقم ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف استلزمت أن يكون الإنهاء بقرار من المحكمة بناء على طلب ذي الشأن - والمقصود بذوى الشأن الذين يجسوز لهم طلب إنهاء

الوقف هم من تكون لهم الملكية إذا تقرر هذا الانتهاء وهذا يقتضى أن الدعوى التى ترفع بالظعن فى قرار الانتهاء وبطلب بطلانه لا يصح أن يختصم فيها غير هؤلاء وإذا كان المشتري لعين النزاع لا تتوفر فيه هذه الصفة فإنه لم يكن لازماً اختصاصه فى دعوى البطلان — ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أسباب كافية لجملة وفيها الرد الضمنى على أوجه دفاع الطاعنين الجوهرية وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً — فإن الحكم لا يكون مشوباً بالقصور — ويتعين لما تقدم رفض الظعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدرى .

(١٧٨)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٧ القضائية :

ملكية . " القيود الواردة على الملكية " . تسعير جبرى . استيلاء .

السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي غير خاضع للاستيلاء الذى يجعله مملوكا للحكومة .
هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه ويتلقون
ملكيتها كمشترين . لم تصرف فيها كالكين . لا ينفى تلك الملكية فرض سعر جبرى لها عند تداولها
بالباع . القيد الوارد على الملكية لا يؤثر في قيام حق الملكية وبقائه .

مؤدى نصوص القرارات الوزارية رقمى ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢
أن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي أصبح من تاريخ العمل بالقرار
رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ فى ١٩٥٢/٩/٤ غير خاضع للاستيلاء المنصوص عليه فى القرار
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والذى يجعله مملوكا للحكومة ، ولما كانت هذه السلعة
تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه
فإنهم يتلقون ملكيتها كمشترين ويكون لهم التصرف فيها كالكين ولا ينفى
ملكيتهم لهذه السلعة فرض سعر جبرى لها عند تداولها بالبيع لأن فرض مثل هذا
القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية وبقائه (*) .

(*) راجع قض ١٩٦١/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفنى ص ١٢ ص ٨١٠ " فرض قيود
قانونية أو إدارية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه . تقييد وزارة التموين لشركة
فى التصرف فى القمح — والدقيق الناتج منه — المستورد لحساب الشركة لبيعها بالأسعار المحددة
لا ينفى ملكيتها للتمتع " .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن وزير التكوين بصفته أقام الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنيا على الطاعنين طالبا فيها إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٨٨ جنيها و ٩٨٤ مليا والمصاريف وأتعاب المحاماة — وشرح المدعى دعواه فى أن مجلس الوزراء قرر فى ١٩٥٣/٢/٧ رفع سعر السكر المستورد إلى ١٢ قرشا بدلا من ١٠ قروش للأفة وأنه تبين من جرد كميات السكر الموجودة لدى الطاعنين فى ١٩٥٣/٢/١٠ أنها تبلغ ١٢ طنا و ٤٣٢ كيلو بفرق سعر قدره المبلغ المرفوعة به الدعوى وأنه يحق له المطالبة بهذا الفرق لأنه ضريبة غير مباشرة يجب أن تؤول للخزانة العامة ولا يستفيد منها التجار — وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى — فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٥٩ سنة ٧٣ ق القاهرة — وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٨ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمستأنفة وزارة التكوين مبلغ ٢٨٨ جنيها و ٩٨٤ مليا والمصروفات عن الدرجتين و ٨٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما — وأقامت محكمة الاستئناف قضاءها على ما حصله أن العلاقة بين طرفى الدعوى علاقة تنظيمية وأن الحكومة استولت على السكر وسلمته لبنك التسليف وتجار الجملة وأصحاب المحال العامة لتوزيعه حسب شروط وقيود وأسعار معينة يلتزمون بها — وأن هذه السلعة ملك للحكومة وإنما يتصرف فيها هؤلاء بوصفهم وسطاء بينها وبين الشعب لا بوصفهم مالكين لتلك السلعة — وقد طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية — وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه قام على اعتبار العلاقة بين الطاعنين والمطعون عليه علاقة تنظيمية وأن السكر موضوع الدعوى مستولى عليه ومملوك للحكومة وأن التجار الذين يبيعونه إنما هم وكلاء بالعمولة عنها في بيعه — في حين أن هذا السكر هو سكر حر أصبح بعد صدور القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير خاضع لأحكام الاستيلاء التي نص عليها القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم لا توجد علاقة تنظيمية في شأنه بين التجار والحكومة — وتكون ملكيته للطاعنين اللذين استلماه وأديا ثمنه — ولا يتقيدان في بيعه إلا بالسعر المحدد .

وحيث إن المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه ”يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والمكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر ويكون تصرف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا للأحكام الواردة في هذا القرار“ ونص القرار الوزاري رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ (تموين) على أنه تسرى على السكر المستورد من الخارج عدة قرارات من بينها القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه — كما صدر القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ (تموين) المنشور في ١٩٥٢/٩/٤ في شأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي فتصر بالمادة الأولى منه مريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلي وألغى بالمادة الثانية منه عدة قرارات منها القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ — ومؤدى ما تقدم أن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي أصبح من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢

في ١٩٥٢/٩/٤ لا ينحصر للاستيلاء المنصوص عليه في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإذا كان السكر موضوع النزاع من ذلك النوع فإنه لم يكن خاضعا وقت رفع صوره في ١٩٥٣/٢/٧ للاستيلاء الذي يجعله مملوكا للحكومة تطبيقا للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ - لما كان ذلك، وكان يبين أن هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه فإنهم يتلقون ملكيتها كمشترين ويكون لهم التصرف فيها كالكين ولا ينفي ملكيتهم لهذه السلعة فرض سعر جبري لها عند تداولها بالبيع لأن فرض مثل هذا القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية وبقائه - ومتى كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء بتأييد الحكم الابتدائي .

جاسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحيفي الموضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد الحميد المكري ، ولطفى هلى ، وحافظ محمد بدوى .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) تقادم ” تقادم مسقط ” . ” النزول عن التمسك به ” . محكمة
الموضوع . نقض ” أسباب موضوعية ” .

استخلاص النزول من التقادم المسقط بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل فى سلطة
محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض متى كان الاستخلاص سائغا . جدل
موضوعى . مثال .

(ب) تقادم ” تقادم مسقط ” . ” قطع التقادم ” . ” تنبيه نزاع الملكية ” .
” إلغائه ” . تنفيذ عقارى .

إلغاء تنبيه نزاع الملكية يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر
فى قطع التقادم .

(ج) تقادم . ” تقادم مسقط ” . ” قطع التقادم ” . ” صحيفة الدعوى ” .
” أثر رفض الدعوى ” . دعوى .

مؤدى رفض الدعوى إلغاء صحيفتها وما يكون قد ترتب عليها من آثار منها قطع
التقادم .

١ — استخلاص النزول عن التقادم المسقط بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل
فى سلطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان هذا
الاستخلاص سائغا فإذا كان الحكم المطعون فيه قد امتنع أن يسكوت
المطعون عليه عن إبداء الدفع بالتقادم وقت توقيع الجحز تحت يده لا يفيد النزول
عن حقه فى التمسك بالتقادم فإن هذا الاستخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون

ولا تكون مجادلة الطاعن في هذا الخصوص إلا جدلا موضوعيا لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

٢ - الحكم في معارضة المدين في تنبيه نزع الملكية ، بإلغاء هذا التنبيه يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر في قطع التقادم .

٣ - الحكم برفض الدعوى يؤدي إلى إلغاء صحيفتها وما يكون قد ترتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد اشتمل في أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ أمر قاضي التوزيع بمحكمة المنصورة الابتدائية بفتح إجراءات التوزيع حسب ترتيب درجات الدائمين في مبلغ ١١٦٩٩ جنيها و ٤٨٥ مليا وهو مقدار الصافي من ثمن بيع أعيان تركة المرحومة السيدة ايلين اليان نريستوفى دعوى البيع رقم ١٥١ سنة ١٩٥٠ جدول خصوصى المنصورة . وقدم جميع الدائنين طلباتهم في التوزيع فطلبت المطعون عليها "الآنسة اميللى نريستوفى" اختصاصها بكامل المبلغ بوصفها الوارثة الوحيدة للتركة بشرط الجرد وباصتبارها حالة محل الدائنين الثابت لهم حق التقدم على أعيان التركة المذكورة وهم ورثة المرحومة صوفى قسيس وبنك باركليز ومحمد محمود القاضي ومحل فورتنيه صليبا والسيدة ايزابيل طمباى ومصلحة الأملاك . وطلبت الطاعنة السيدة "عزيزة شكرى" التقدم على سائر الدائنين بمبلغ ٣٣٥١ جنيها و ٢٤٣ مليا استنادا إلى حكم صدر لها بذلك المبلغ ضد المدينة من المحكمة المختلطة بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٢٧ وأخذت به حق اختصاص - وفى ١١ يولييه سنة ١٩٥٦

(*) راجع قض ٢٦/٤/١٩٦٢ بمجموعة المكتب اتقى من ١٣ ع ٢ ص ٥٠٦

أصدر قاضي التوزيع قائمة التوزيع المؤقتة وجعل للمطعون عليها درجة الأولوية باعتبارها حالة محل السيدة ايزابيل طمباي في دينها المضمون برهن يتقدم على سائر الديون على أن تليها الطاعنة في تلك الدرجة ثم يكون الترتيب بعد ذلك للمطعون عليها بمقتضى عقود الحلول التي حلت بها محل الدائنين الآخرين - وعلى أن تكون لها درجة الديون العادية بالنسبة لباقي طلباتها . وقد ناقضت المطعون عليها في دين الطاعنة مستندة فيما استندت إليه إلى أن ذلك الدين قد سقط بالتقادم - إذ صدر الحكم للطاعنة بالدين المذكور في سنة ١٩٢٧ وتقدمت به في التوزيع الواقع على أموال المدينة في سنة ١٩٣١ برقم ٥٦ سنة ٥٤ ق - ولم تتخذ بعد ذلك أى إجراء من إجراءات التنفيذ إلا الجزر الذي أوقعته تحت يد المطعون عليها بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ بعد أن كان الحكم قد سقط بالتقادم فعلا . وناقضت المطعون عليها في ديون أحد الدائنين الآخرين أيضا كما ناقض بعض الدائنين في ديون الطاعنة كذلك . وقد قيدت جميع المناقصات برقم ٦٢١ سنة ١٩٥٦ كلى المنصورة ، وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة المنصورة الابتدائية في المناقضة المرفوعة من المطعون عليها ضد الطاعنة برفضها . وقالت بأسباب حكمها عن الدفع بسقوط دين الطاعنة بالتقادم أن الجزر التنفيذي الذي أوقعته الطاعنة المذكورة تحت يد المطعون عليها بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ يعتبر قاطعا لمدة التقادم ما دام أن المطعون عليها لم تتمسك وقت توقيع الجزر بسقوط الدين المحجوز به بالتقادم . واستأنفت المطعون عليها ذلك الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٣٦ سنة ٨ قضائية . وفي ٨ أبريل سنة ١٩٥٧ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول دين الطاعنة وباستبعاد الدين المذكور من قائمة التوزيع لانهضائه بالتقادم . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة . وحدد لنظره جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه

للقانون وقصوره في التسييب ، ذلك أنه بنى قضاءه باستبعاد دين الطاعة من قائمة التوزيع على أساس إنقضاء حقه بالتقادم قولا منه بأن الطاعة تقدمت بدينها في التوزيع ضد المدينة السيدة إيلين اليان نريستو المقيد برقم ۵۶ سنة ۵۴ ق بمحكمة المنصورة المختلطة واستوفت منه مبلغ ۸۱۱ جنيه و ۵۰۵ مائات في ۱۰ أغسطس سنة ۱۹۳۱ ومنذ ذلك التاريخ لم تتخذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ حتى أوقعت ضد شركة مدينتها حجزا تنفيذا تحت يد المطعون عليها بتاريخ ۱۰ أغسطس سنة ۱۹۴۹ أى بعد سقوط دين الطاعة بالتقادم بمضى مدة تزيد على خمس عشرة سنة من وقت إجراءات التوزيع . . . وأن سكوت المطعون عليها لدى توقيع الحجز تحت يدها عن التمسك بتقادم دين الطاعة لا يعد نزولا منها عن حقه في الدفع بسقوط ذلك الدين بالتقادم . فضلا من أن ذلك الحجز قد وقع باطلا لأن المحجوز لديها " المطعون عليها " بوصفها وارثة للمدينة بشرط الجرد لا تعتبر مدينة للتركة ومسئولة عن ديون المورثة . وبذلك فلا يترتب على ذلك الحجز أثره في قطع التقادم . وتقول الطاعة إن الحكم قد أخطأ فيما بنى عليه قضاءه لأن سكوت المطعون عليها عن الدفع بتقادم الدين عند الحجز به تحت يدها لا يفسر إلا بالتنازل عن التمسك بالتقادم . ولأن ذلك الحجز قد وقع صحيحا تحت يد المطعون عليها بإعتبارها وارثة للتركة بسقوط الجرد وفقا للقواعد المقررة بشريعتها وأنه بفرض عدم صحة الحجز فليس للحكم المطعون فيه أن يقرر بطلانه بغير طلب من صاحب المصلحة هذا إلى أنه ليس من شأن عدم صحة الحجز إزالة أثره في قطع التقادم . وأضافت الطاعة إلى ذلك أنه غير صحيح أيضا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنها منذ دخولها في التوزيع رقم ۵۶ سنة ۵۴ ق في سنة ۱۹۳۱ لم تتخذ أى إجراء قاطع للتقادم قبل إكمال مدته ذلك أنها أعلنت المدينة في ۱۳ أغسطس سنة ۱۹۳۷ بتبنيه نزع ملكية كما أنها في سنة ۱۹۴۲ رفعت على المطعون عليها دعوى بطلب إثبات حقه في التقدم بدينها على أطيان المدينة بمقتضى ما لها من حق اختصاص عليها . وقدمت إلى محكمة الموضوع إثباتا لذلك الحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة في ۱۹ من يناير سنة ۱۹۳۸ في معارضة المدينة في تبنيه نزع الملكية رقم ۱۸۴۷ سنة ۱۹۶۲ ق - والحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ۱۷ مارس سنة ۱۹۴۲ في دعواها ضد المطعون عليها رقم ۳۲۵ سنة ۶۵ ق وعقبت الطاعة

على ذلك بأن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى الحكيم المذكورين كما أغفل الإشارة إلى دفاعها بانقطاع التقادم بناء عليها ولذلك فقد طلبت في جلسة المرافعة أمام هذه المحكمة الأمر بضم الملف للثبوت من صحة دفاعها .

وحيث إن هذا النعي بجميع أوجهه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط دين الطاعنة بالتقادم على أنها لم توقع الجز تحت يد المطعون عليها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ إلا بعد أن اكتملت مدة التقادم بمضي مدة تزيد على خمس عشرة سنة من تاريخ آخر إجراء سابق قاطع للتقادم في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ ، باستيفاء الطاعنة بعض دينها من التوزيع ٥٦ سنة ٥٤ ق أمام محكمة المنصورة المختلطة . ورد الحكم على ما تمسكت به الطاعنة من أن سكوت المطعون عليها عن إبداء الدفع بالتقادم عند توقيع الجز تحت يدها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ يعتبر نزولا منها عن التمسك بالتقادم . بأن هذا السكوت لا يفيد النزول عن حقها في التمسك بالتقادم لأن التنازل عن هذا الحق لا يفترض بل يجب أن يقوم عليه الدليل — ولما كان استخلاص النزول عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب على رأيه في ذلك من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أن سكوت المطعون عليها عن إبداء الدفع بالتقادم وقت توقيع الجز تحت يدها لا يفيد النزول عن حقها في التمسك هو استخلاص سائغ ولا مخالفة فيه للقانون فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم قد انتهى إلى أن الجز بفرض وقوعه صحيحا لم يقطع التقادم فإن ما عرض له الحكم بعد ذلك في أسبابه من بطلان الجز — يعتبر زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه فأيا كان وجه الصواب فيه فإنه لا أثر له على سلامة الحكم — وأما ما تعييه الطاعنة على الحكم من أنه أغفل الإشارة إلى دفاعها بانقطاع التقادم استنادا إلى الحكيم المتقدمين منها فإنه مردود بأنها لم تقدم لهذه المحكمة ما يدل على أنها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . على أنه بفرض تمسكها به فإنه لم يكن ليغير وجه الرأي في الدعوى ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٤٧ سنة ٦٢ ق المنصورة المختلطة أنه قضى في معارضة المدينة في تنبيهه تزع

الملكية بإلغاء هذا التنبيه ومقتضى ذلك اعتباره كأن لم يكن وزوال ما كان له من أثر في قطع التقادم كما يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٢٥ سنة ٦٥ ق استئناف مختلط أنه قضى برفض دعوى الطاعنة ضد المطعون عليها التي طلبت فيها التقدم بدينها على ديون المطعون عليها عند إجراء التنفيذ على أموال المدينة ومن المقرر أن الحكم برفض الدعوى يؤدي إلى إلغاء صحيفتها وما يكون قد ترتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم ومتى تقرر ذلك فإن طلب الطاعنة الأمر بضم الملف للتدليل على أنها تمسكت بدفاعها سالف الذكر أمام محكمة الموضوع يكون حتى بفرض أحقيتها في هذا الطلب غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد الطيف مرسى ، وأميل جبران ، ومجد ممتاز نصار .

(١٨٠)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) عقد "تكييف العقد" . عمل . "عناصر عقد العمل الفردي" .

العبرة في تكييف العقد بحقيقة الواقع والنسبة المشتركة التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغ بها العقد أو بالتكييف الذي أسبغه الطرفان عليه . مثال في عقد العمل : إفراغ الطرفين في العقد كل عناصره بما في ذلك أداء العمل بمعاونة رب العمل في إدارة أعماله مما يقتضى بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل والنص على حق العامل في الأجازات ومكافأة نهاية الخدمة ، كل ذلك ينبىء عن اتجاه نية الطرفين إلى إبراء عقد عمل فردي .

(ب) عمل "دهوى عمالية" . دعوى "وصف السرعة" . استئناف "طريقة
رفعه" . بطلان . نظام عام . اختصاص .

متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردي فإنها تنظر على وجه السرعة . يرفع الاستئناف من الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم ، فإذا رفع بمرضىة إلى قلم الكتاب فإنه يكون باطلاً وتقضى المحكمة من تلقاء قلمها بالبطلان ولو لم يدفع به لتعلقه بالنظام العام . لا يمنع من ذلك صدور الحكم في الدعوى العمالية من محكمة عادية . توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية ، وليس من شأنه أن يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى .

١ - العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغت في هذه العقود وبالتكييف الذي أسبغه الطرفان عليها . فإذا كانت نصوص العقد قد أبانت عن

أنه قد أبرم بين رب عمل وعامل متفرغ لأداء خدمة هي معاونة رب العمل في إدارة أعماله المينة بالعقد مما يقتضى - بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل وإشراف الأخير عليه وتوجيهه له في مهمته وذلك لقاء أجر معلوم محدد إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة كما أبات عن حقوقه في التعويض عن فسخ التعاقد قبل نهاية مدته وفي الأجازات على اختلاف أنواعها فإن كل ذلك ينبىء عن أن المتعاقدين قد اتجهت نيتهما إلى إبرام عقد عمل فردى وقد أفرقا في العقد كل عناصره .

٢ - متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردى فلأنها تنظر على وجه السرعة (١) ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق إعلان صحيفته بواسطة أحد المحضرين في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم . وإذا رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة فقد وقع باطلا (م ٤٠٥ مرافعات فقرة أخيرة) ويكون على محكمة الاستئناف أن تقضى ببطلانه - ولو لم يدفع به - لتعلق هذا البطلان بالنظام العام . ولا يمنع من ذلك أن يصدر الحكم في الدعوى العمالية من محكمة عادية ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى (٢) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
ومن حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٤٩ سنة ١٩٤٧ كلى المنصورة ضد

(١) م ٤٣ ق رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ويقابلها في قانون العمل الموحد المادة رقم ٧٥

(٢) راجع بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض : حكم محكمة النقض في ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ بمجموعة المكاتب الفنى ص ٦ ص ١٣٠٧ "لا يراعى في اتباع إجراءات الطعن بالنقض نوع المسألة التى فصل فيها الحكم وإنما يراعى في ذلك نوع الحكم ذاته والجهة التى أصدرته" .

الأستاذ وطلب فيها الحكم له بمبلغ ٧٣٧٩ ج و ٧٦٥ م وفوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٧/١١/٢٢ حتى السداد مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . مستندا في ذلك الى عقد اتفاق مؤرخ ١٩٤٧/٣/٣١ التحق المدعى (الطاعن) بموجبه بخدمة المدعى عليه لإدارة مصانع الثلج والمياه الغازية الخاصة به وما يتصل بها وان المدعى عليه فصله من العمل في وقت غير لائق وان مجموع حقوقه المستمدة من الاتفاق المشار اليه تمثل المبلغ المطلوب الحكم به ، وأثناء سير الدعوى أقام المطعون ضده دعوى فرعية على الطاعن طلب فيها الحكم باعتبار العقد المؤرخ ١٩٤٧/٣/٣١ مفسوخا مع الزام الطاعن بأن يقدم حسابا عن مدة وكالته من ١٩٤٧/٣/٣١ حتى ١٩٤٧/١٠/٨ والحكم عليه بنتيجة الحساب مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ بلا كفالة . وبتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٦ قضت محكمة أول درجة في الدعويين الأصلية والفرعية : أولا - بفسخ عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٤٧/٣/٣١ . وثانيا - بندب خير لتصفية الحساب بين الطرفين وتحقيق الأوجه المختلف عليها بينهما وقد باشر الخبير بأموريته وبتاريخ ١٩٥٣/٢/٩ قضت بانقطاع سير الخصومة لاشهار إفلاس المدعى عليه في الدعوى الأصلية وجدد الطاعن دعواه قبل المطعون عليه بصفته منديكا ملتصقا فيها بالحكم بذات الطلبات السالف بيانها . وبتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٢ قضت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبالغ ٥٦٧٠ ج والمصاريف المناسبة لذلك ومبلغ ٣٠ ج مقابل أتعاب المحاماه وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات بما فيها الدعوى الفرعية المقامة من المطعون عليه والزمته بمصاريفها . استأنف المطعون عليه هذا القضاء بالاستئناف رقم ٣٠٧ سنة ٥ ق ولدى نظره بتاريخ ١٩٥٤/٥/٦ استأنف الطاعن فرعيا وطلب الحكم له بباقي طلباته التي رفضها حكم محكمة أول درجة - وبتاريخ ١٩٥٥/٤/٧ قضت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع : أولا - بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ٤٢٠ جنيها والمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وثانيا - برفض الاستئناف الفرعي والزام الطاعن بمصاريفه وبمصاريف

ما زاد عن مصاريف مبلغ الأربعمائة وعشرين جنيها المحكوم له بها . وثالثا — برفض ما عدا ذلك من الطلبات وبتاريخ ١٩٥٧/٨/٨ طعن الطاعن في الحكم بالنقض وطلب للأسباب الواردة في التقرير به نقض الحكم المطعون فيه وبطلان الاستئناف المرفوع من السنديك واحتياطيا احالة الدعوى الى محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها من دائرة أخرى مجددا مع الزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه عن جميع مراحل التقاضي . وقدمت النيابة مذكرة تضمنت رأيها بطلب رفض الطعن . وبتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦١ قررت دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى هذه المحكمة ، ولدى نظر الطعن أمام المحكمة بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٩ صممت النيابة على طلبها .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب الأول من أسباب الطعن أنه انطوى على مخالفة للقانون بقوله إن الدعوى عمالية تستند الى المادة الاولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهي تنظر على وجه الاستعجال عملا بحكم المادة ٤٣ من ذلك القانون وكان يتعين على المطعون ضده حين رفع استئنافه ان يتبع أحكام الفقرة الثانية من المادة رقم ٤٠٥ من قانون المرافعات ويعلن صحيفه الاستئناف لخصمه بواسطة أحد المحضرين في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم لا أن يقدمه بعريضة الى قلم كتاب المحكمة ومن ثم كان استئنافه باطلا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ سالفه الذكر وكان يتعين على محكمة الاستئناف ان تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به الطاعن . لأنه متعلق بالنظام العام .

وحيث ان هذا النعى صحيح — ذلك ان الثابت من مطالعة العقد أساس المطالبة المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ والموقع عليه من الطرفين ان المتعاقدين أثبتا فيه ما يأتي : ” حيث إن الطرف الثاني — المطعون عليه — يشغل الآن وظيفة بنك التسليف الزراعى المصرى ونظرا لما يربط الطرفين من صلة سابقة فقد اتفق الطرفان على أن يستقبل الطرف الثانى من عمله بالبنك ليقوم بمعاونة الطرف الأول فى إدارة مصانع الثلج ومصنع المياه الغازية وجميع ما يتصل ويتفرع منها والمملوكة للطرف الأول وذلك باعتباره وكلاهما عنه وطبقا للشروط الآتية : أولا — مهمة الطرف الثانى هى الوكالة العامة عن الطرف

الأول في إدارة أعماله المينة في هذا العقد والاشراف على الموظفين والعمال ومراقبتهم . ثانيا - مدة هذا العقد عشر سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٤٧ وتنتهى في آخر مارس سنة ١٩٥٧ على أن يتجدد لمدة خمس سنوات أخرى وبنفس الشروط إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم تجديده قبل انتهاء المدة بستة شهور . ثالثا - المرتب خمسة وثلاثون جنيها شهريا ويمنح علاوة لا تقل عن جنيهن كل سنتين بصفة علاوة دورية وتبدأ العلاوة الأولى في أول يناير سنة ١٩٤٩ . رابعا - اتفق الطرفان على أن يكون للطرف الثانى فضلا عن مرتبه المنوه عنه حصة قدرها ١ / ٠ من إيراد جميع المؤسسات المشار إليها سابقا تصرف عند نهاية كل شهر بعد حصر إجمالى الدخل الشهرى للمؤسسات . خامسا - إذا أراد الطرف الأول أن يفسخ هذا العقد قبل نهاية المدة فيدفع للطرف الثانى كامل مرتبه عن باقى المدة بما فى ذلك نصيبه فى الإيرادات عن المدة الباقية ويحتسب هذا النصيب على أساس ما خصه فى الشهر السابق لفسخ العقد بواقع ١ / ٠ وذلك بخلاف استحقاق الطرف الثانى للمكافأة المشار إليها فى البند السادس . سادسا - فى حالة استغناء الطرف الأول عن الطرف الثانى عند نهاية العقد فيلزم الطرف الأول يدفع مرتب سنة كاملة للطرف الثانى حسب المرتب الأخير بصفة مكافأة عن مدة خدمته مضافا إليه ١ / ٠ من إيراد آخر سنة . سابعا - للطرف الثانى الحق فى إجازة سنوية قدرها شهر عن كل سنة بخلاف الإجازات المرضية والعارضة على أن يمنح مرتبه ونصيبه كاملا فى مدة الإجازات المذكورة ...” ويبين من نصوص هذا التعاقد أن الطرفين المتعاقدين قد أفرضا فيه جميع عناصر عقد العمل الفردى فقد أبرم هذا العقد بين رب عمل وعامل متفرغ لأداء خدمة هى معاونة رب العمل فى إدارة أعماله المينة فى ذلك العقد - والمعاونة فى الإدارة من جانب العامل تقتضى من قبيل اللزوم تبعية العامل لرب العمل وإشراف هذا الأخير عليه وتوجيهه له فى مهمته - وذلك فى مقابل أجر معلوم محدد إلى جانب مكافأة العامل عند نهاية خدمته وتبيان حقوقه فى التعويض عند فسخ التعاقد قبل إتمام المدة وحقوقه فى الإجازات بكافة أنواعها ، وكل ذلك ينبىء بأن المتعاقدين قد اتجهتا نيتهما إلى إبرام عقد عمل فردى ولا يؤثر فى هذا النظر ما ورد فى صدر العقد من وصف المطعون عليه بأنه وكيل هام فى الإدارة ... إذ الممول عليه فى تكييف العقود هو بحقيقة الواقع والنية

المشتركة التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون اعتداد بالألفاظ التي صيغت بها هذه العقود ودون اعتداد بالتكييف الذي يسبغه الطرفان عليها ، وهذا النظر قد اتجهت إليه محكمة الدرجة الأولى إذ قررت أن الاتفاق المذكور أصح للعامل من قانون عقد العمل وهو الأولى بالرعاية والاعتبار وإذ انتهت إلى أن الفصل من جانب رب العمل كان في وقت غير لائق ، كما أن محكمة الدرجة الثانية قد جنحت إلى إقرار هذا النظر عند ما قررت في أسباب حكمها المطعون فيه " أن الذي يؤخذ من المادة ٤٠٣ من القانون المدني القديم هو أن التعويض لا يحكم به عن المدة المحددة للإيجار في العقد وإنما يحكم به عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم أو الأجير من الاستخدام في مكان آخر" - لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المقامة من المطعون عليه هي دعوى عمالية استندت إلى عقد عمل فردي ومما تنظر على وجه السرعة إعمالاً لحكم المادة رقم ٤٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم العقد موضوع النزاع فكان يتعين رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق إعلان صحيفته بواسطة أحد المحضرين في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم وهو أمر لم يحصل بالنسبة للاستئناف المذكور بل تم بطريق الإيداع في قلم الكتاب مما يستوجب بطلانه طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة رقم ٤٠٥ من قانون المرافعات ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد أغفل الدفع بهذا البطلان أمام محكمة الاستئناف ذلك أن أحكام المادة رقم ٤٠٥ من قانون المرافعات متعلقة بالنظام العام وتوجب على محكمة الاستئناف القضاء بالبطلان ولو لم يدفع به ، كما لا يؤثر في هذا النظر أيضاً ما أشارت إليه النيابة من أن الدعوى رفعت أمام محكمة عادية ذلك أن توزيع العمل على الدوائر في المحكمة الابتدائية هو مسألة تنظيمية لم يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون غيرها من دوائر المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى العمالية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ويتعين لما تقدم القضاء ببطلان الاستئناف .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهنراني
صالم ، وأحمد زكي محمد ، وقطب عبد الحميد فراج ، وحافظ محمد بدوي .

(١٨١)

الطعن رقم ٢٩ سنة ٣٠ أحوال شخصية :

(١) حكم . ”بياناته“ . ”اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية“ .
أحوال شخصية . نظام هام . نيابة عامة . ”تدخل النيابة في قضايا
الأحوال الشخصية“ .

وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإبداء رأيها فيها . بيان اسم
عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . بيان جوهرى . إغفاله يترتب عليه بطلان
الحكم . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية
بأسباب مستقلة بعد أن أثبتت رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . لا محل للمعى
بالبطلان في هذه الحالة .

(ب) نسب . ”ثبوته“ . أحوال شخصية . إثبات . ”الإثبات بالبيئة“ .
حكم . ”تسليمه“ . ”ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل“ . ”ماتريد
فيه“ . محكمة الموضوع .

النسب كما يثبت بالفراش والإقرار يثبت بالبيئة .
إقامة الحكم لقضاء على دعوات عدة من بينها شهادة شهود شهدوا باسلام
الطاعن وكان الدليل المستعمل منها يكفى للحلله — إيراد تزيده أن النسب يثبت مع
اختلاف الدين . اقراض جدلى لم يقم عليه قضاءه . لا يعيب الحكم .

١ — إن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ (*) تنص

(*) تنص المادة الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه ”يجوز للنيابة العامة أن
تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٦٢
لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وطالما أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوفف
والا كان الحكم باطلا“ .

على وجوب تدخل النيابة في كل قضية متعلقة بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا ، كما توجب المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة في أحوال تدخلها ، إلا أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة بعد أن أثبت رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه ، فإن النعى عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقق غرض الشارع ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون هذا النعى متعينا للرفض .

٢ - يثبت النسب بالفراش والإقرار كما يثبت بالبيئة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت النسب على دعائم عدة من بينها شهادة الشهود الذين شهدوا بإسلام الطاعن ، واستخلص منها ما يتفق والثابت في محضر التحقيق ، وكان الدليل المستند من شهادة الشهود يكفى لحمله ، وكان استخلاص الواقع منها أمرا يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، فإن النعى عليه يكون غير منتج ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم بشأن ثبوت النسب مع اختلاف الدين فهو افتراض جدلى لم يقم عليه قضاءه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٨ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب ثبوت نسب ابنها طارق إلى الطاعن وقالت شرحا لدعواها إن الطاعن تعرف عليها منذ أن كان يعطى شقيقها دروسا خاصة ثم انتدب للعراق وظلت العلاقة بينهما إذ كان يرأسها وأبدى رغبته في الزواج منها حيث اعتنق الدين الإسلامى وتسمى باسم ... ولمعاد من العراق في خلال شهر يونيو سنة ١٩٥٦ عقد عليها عرفيا ريثما تصل أوراق إسهاد إسلامه من العراق وعاشرها إلى أن حملت منه في غضون شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦

ووضعت طفلها الذي سمي طارقا بتاريخ ١٧/٧/١٩٥٧ وقد تمكن الطاعن في ففلة منها من سرقة المكاتبات المتبادلة بينهما وعقد زواجه العرفي منها، وقضى في هذه الدعوى بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٩ بثبوت نسب الصغير طارق إلى الطاعن وباعتباره والده شرعا فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٤ سنة ٧٦ ق من القاهرة للأحوال الشخصية حيث قضى بتأييد الحكم المستأنف وأسس الحكم قضاءه على البيئة الشرعية والقرائن القاطعة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٠ / ٢ / ١٩٦٢ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر الطعن بجلسته ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ وفيها صمم الطاعن على طلباته ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في بطلان الحكم المطعون فيه إذ بني على الحكم الابتدائي الذي أيده مستندا إلى أسبابه في حين أن هذا الحكم الأخير باطل نخلوه من تدخل النيابة ومن إبداء رأيها إذ طلبت استيفاء بعض الأوجه ولم تبد رأيا قبل الحكم في الدعوى .

وحيث إنه وإن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا ، كما توجب المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة في أحوال تدخلها ، إلا أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة بعد أن أثبت رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه ، فإن النعى عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقق غرض الشارع ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون النعى عليه بالبطلان متعين الرفض .

وحيث إن باقى أسباب الطعن تتحصل في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون من وجوه ثلاث : أولا - أنه اتخذ من صورة محرر عرفى زعمت المطعون

عليها أن الطاعن بعث به إلى جدها معلنا فيه إسلامه وزواجه منها مع أن هذه الصورة لاجمية لها قانونا في إثبات نسب الصغير إليه بعد أن يجدها الطاعن ولا توقيع له عليها — وثانيها — أنه قرر أن زواج المسيحي بالمسلمة يترتب عليه ثبوت النسب ، كما أن إقرار الوكيل ولو كان في مجلس القضاء لا يكون حجة على الموكل إلا إذا كان حاضرا بالجلسة التي حصل فيها الإقرار ، وهذا الذي قرره الحكم يخالف الراجح من مذهب أبي حنيفة وهو ما يتعين الأخذ به تطبيقا للسادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ثالثها — أنه أقام قضاءه على البيئة مع أنه لا يتوافق فيها شروط حجيتها .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ، ذلك أن النسب كما يثبت بالفراش وبالإقرار يثبت بالبيئة وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على دعوات عدة من بينها شهادة الشهود الذين شهدوا بإسلام الطاعن وقد استخلص الحكم منها ما يتفق والثابت في محضر التحقيق ، إذ كان ذلك ، وكان الدليل المستمد من شهادة الشهود يكفي لحمله ، وكان استخلاص الواقع منها أمرا يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، فإن النعي عليه يكون غير منتج وأما ما أورده الحكم بشأن ثبوت النسب مع اختلاف الدين فكان افتراضا جديلا لم يقيم عليه الحكم قضاءه ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب فراج .

(١٨٢)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

حكم . ” اصداره ” . ” المداولة فيه والنطق به ” . ” بياناته ” .

تخلف القاضى الذى سمع المرافعة من جلسة النطق بالحكم ولم يحضر تلاوة الحكم لمانع قهرى . وجوب اشراكه فى المداولة وتوقيعه على مسودة الحكم . حلول قاضى آخر محله وقت النطق بالحكم . وجوب اثبات ذلك فى الحكم . بيان جوهرى يترتب على اغفاله البطلان .

مؤدى المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ، وجب أن يوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه ، وحل غيره محله وقت النطق به ويتعين اثبات ذلك فى الحكم وإلا لحقه البطلان . فإذا كان الثابت من الأوراق أن أحد السادة المستشارين الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم وكان الحكم خلوا من بيان أنه اشترك فى المداولة ووقع على مسودته فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيدة فاطمة أحمد زكى رفعت الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٥٣ كلى شرعى القاهرة قبل السيدة زينب منيرة أحمد زكى والسيد / السيد أبو طالب على (الطاعن) وآخرين بطلب استحقاقها فى وقف الممت حفيظة بنت الحاج موسى

زوجة المرحوم اسماعيل باشا الفريق وقضى فيها باستحقاقها المقدار $\frac{1}{2}$ قيراطا من ٢٤ قيراطا ينقسم اليها ريع الوقف المذكور وقد عارض السيد / السيد أبو طالب على في هذا الحكم فقضى برفض معارضته وتأييد الحكم المعارض فيه فطعن في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣ لسنة ٧٤ ق أمام دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة استئناف القاهرة حيث نظر بجلسته ١٩٦٠/٥/٨ وحجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٦٠/٥/٢٩ إلى أن صدر الحكم فيها أخيرا بجلسته ١٩٦٠/٩/١٠ حيث قضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ونظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسته ١٩٦٢/١٢/١٩ حيث أصر الطاعن على طلباته ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفعا وصحمت النيابة على ما جاء بمذكريتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن بطلان الحكم المطعون فيه ، ذلك أن الهيئة الاستئنافية التي سمعت المرافعة بجلسته ١٩٦٠/٥/٨ وقررت فيها حجز القضية للحكم كانت مشكلة من السادة المستشارين ... و... و... و... ، مع أن الثابت أن الهيئة التي نظمت بالحكم بجلسته ١٩٦٠/٩/١٠ كانت مشكلة من السادة المستشارين ... و... و... ولم يتضمن الحكم المطعون فيه أن المستشار ... الذى سمع المرافعة قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا عملا بالمواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشارك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا ، وكانت المادة ٣٤٢ منه تنص على أنه " يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا فى المداولة حاضرين تلاوة الحكم ، فإذا حصل مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم " وكانت المادة ٣٤٩ منه تنص على أنه يجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم

وحضروا تلاوته . وان عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه ، وكان مفاد ذلك كله أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ، وجب أن يوقع على مسودته المشتعلة على منطوقه وأسبابه ، وحل غيره محله وقت النطق به وتعين إثبات ذلك فى الحكم وإلا لحقه البطلان . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيد المستشار ... الذى سمع المرافعة فى الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم المطعون فيه وحل آخر محله وكان الحكم خلوا من بيان أنه قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته ، وكان هذا البيان جوهرى على ما سبق إيضاحه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . فان هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسينى للمضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل
ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٨٣)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ القضائية :

تنفيذ عقارى ” الاعتراض على قائمة شروط البيع “ . ” أوجه البطلان
فى الإجراءات “ . نقض . ” المصلحة فى الطعن “ .

وجوب إبداء أوجه البطلان فى إجراءات التنفيذ لعقارى سواء كان البطلان متعلقا بالشكل
أم بالموضوع ، بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق فى التمسك بها .

بحث الحكم المطعون فيه لسبب خارج عن النطاق الذى تحددت فيه الاعتراضات على قائمة شروط
البيع ، لا يقتضيه الفصل فى الدعوى . النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير متج ، ولا يقدح فى سلامة
الحكم فى قضائه برفض الاعتراضات على شروط البيع .

تقضى المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات بأن أوجه البطلان فى إجراءات التنفيذ
العقارى سواء أكان أساس البطلان عيبا فى الشكل أم فى الموضوع — يجب
إدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق فى التمسك بها
ومن ثم فإذا كان الطاعنون (ورثة المدين) قد حددوا بتقرير الاعتراض على قائمة
شروط البيع لدى محكمة الموضوع أوجه الاعتراض التى استندوا إليها ولم يكن
من بينها طلبهم وقف التنفيذ حتى يتم توزيع وديعتين بمقولة إنهما تفيان بحقوق
طالبى البيع ، فإن حق الطاعنين فى التمسك بهذا الطلب يكون قد سقط ومن ثم
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بحث هذا السبب الخارج عن النطاق الذى تحددت
فيه الاعتراضات على قائمة شروط البيع فإن بحكمه يكون فيما لا يقتضيه الفصل فى
الدعوى وأيا كان ما يشوبه فى هذا الخصوص فإنه لا يقدح فى سلامة الحكم
فى قضائه برفض دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليهم الأربعة الأول أعلنوا الطاعنين بتسريح ٦ و ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ بتنبية بترع ملكيتهم من أطيان مساحتها ١٩ ف و ٢٣ ط و ١٨ ص وفاء لمبلغ ١٢٩٥ ج مقضى به على مورثهم فى الدعاوى رقم ٩٠١ سنة ١٩٣٢ كلى مصر ، $\frac{٧٧٩}{١٨١}$ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ استئناف مصر والالتماس رقم ١٢٥٥ سنة ٥١ ق استئناف مصر ، ثم أودع المطعون عليهم ” طالبوا البيع ” قلم كتاب محكمة الجيزة الابتدائية قائمة شروط البيع فقرر الطاعنون بالاعتراض عليها وقيدت الدعوى برقم ٢٩ سنة ١٩٥٥ اعتراضات بيوع الجيزة وقد أقام الطاعنون إعتراضهم على أساس بطلان إجراءات التنفيذ لعيب فى الشكل واعيوب أخرى فى الموضوع واستطردوا فى الدعوى إلى القول بأن ٦٩ ف و ١ ط و ٢ ص من أطيان مورثهم وأخيه كانت قد وضعت تحت الحراسة القضائية فى الدعوى رقم ٦٨٦ سنة ١٩٣٨ كلى مصر وأودع الحارس القضائى ثمرات الحراسة نخرانة المحكمة ومقدارها ٢٧١١ ج و ٤٥ م على ذمة الدائنين ومنهم مورث المطعون عليهم الأربعة الأول . وبإضافة هذه الوديعة إلى وديعة آيلة من تنفيذ سابق ضدّهم فى دعوى البيع رقم ١٢٩ سنة ١٩٣٥ كلى مصر فإن المجموع يكفى لسداد دين طالبي البيع ، وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الجيزة الابتدائية بقبول دعوى الاعتراض شكلا ورفضها موضوعا والاستمرار فى التنفيذ فاستأنف الطاعنون هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٦٠ سنة ٧٣ قضائية واستندوا فيه إلى نفس الأسباب التى ضمنوها إعتراضهم أمام المحكمة الابتدائية وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأيد

الحكم المستأنف وأحالت إلى أسبابه وأضافت إليها أسبابا أخرى للرد على تمسك الطاعنين ببطلان إعلان السند التنفيذي . وفي ٧ مارس سنة ١٩٥٧ قرر الطاعنون الطعن في ذلك الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها اتهمت فيها إلى طلب رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعن فقررت بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسته ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقصور في التسبيب ذلك أن سند التنفيذ وهو الحكم الصادر في الدعوى رقم $\frac{٧٧٩}{١٨١}$ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ استئناف القاهرة لم يعلن إليهم مع إعلانهم بتلقيه نزع الملكية كما أن إعلان ذلك الحكم إلى المحكوم عليه وهو مورثهم المرحوم محمد مندور قد وقع باطلا لمخالفته للمادة ١٢ من قانون المرافعات إذ يبين من الإطلاع على ورقة الإعلان المقدمة من المطعون عليهم أن المحضر أثبت بها أنه لم يجد المعلن إليه في موطنه فسلم الصورة إلى ابن أخيه صلاح مندور دون أن يثبت أنه يساكن المعلن إليه ، وذكر الطاعنون أنهم تمسكوا لدى محكمة الموضوع ببطلان ذلك الإعلان على أساس أن من سلم إليه غير مقيم مع مورثهم المعلن إليه — كما تمسكوا ببطلان الإعلان أيضا لأن ورقة الإعلان المذكورة وجدت منفصلة عن أوراق الحكم الواجب إعلانه ولا تدل بذاتها على تعلق الإعلان بذلك الحكم وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفاع بشقيه دون أن يواجه سبب الطعن المبني على بطلان الإعلان لحلوله من إثبات بيان مساكنه من تسلمه للمعلن إليه كما قصر في التدليل على تعلق الإعلان بذات الحكم الواجب إعلانه ذلك أن ورقة الإعلان لا تدل بذاتها على إنها خاصة بالحكم الواجب إعلانه وما دلل به الحكم على حصول الإعلان فإنه تدليل بغير الدليل الذي يقره القانون فالإعلان لا يثبت إلا بحضور لا بالاستتاج ومع ذلك فإن استتاج المحكمة في هذا الشأن غير قاطع لاحتمال جهل المحكوم عليه عند إجراء التنفيذ السابق .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول إذ أن الثابت بورقة الإعلان المقدمة من المطعون عليهم ، وهي أصل ورقة إعلان الحكم المنفذ به ، أن المحضر قد دون بها أنه انتقل إلى محل إقامة " محمد أفندي مندور مخاطبا مع ابن أخيه صلاح الدين إمام مندور القاطن معه لغيابه وأنه سلم الصورة إلى صلاح الدين إمام مندور المذكور ، ومن ثم ينتفى قول الطاعنين ببطلان الإعلان نخلوه من بيان مساكنة من تسلمه للعلن إليه ، أما ما تحدى به الطاعنون في مذكرتهم الأخيرة في هذا الطعن من أنهم قد عثروا أخيرا على صورة الإعلان المسماة إلى صلاح الدين مندور وأنه يبين من مطالعتها أن المحضر لم يثبت بها بيان المساكنة مما يبطل الإعلان لعدم مطابقة أصله للصورة المسماة للعلن إليه فإن هذا القول ينطوي على سبب لم يرد ذكره في تقرير الطعن فلا يجوز قبوله - كما أن النعى مردود في شقه الثاني بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه لا يعيب هذا الإعلان أنه تم على ورقة مستقلة مرفقة مع الحكم المنفذ به مادام قد ثبت على ظهرها تأشير قلم كتاب المحكمة بتوريد رسوم التنفيذ عن المفردات الواردة بالحكم ذاته مما يقطع بأن ما يدعيه المستأنفون - الطاعنون - من أن هذا الإعلان غير خاص بالحكم السالف الذكر لا أساس له من الصحة فضلا عن أن هذا الحكم سبق تنفيذه ضد مورث المستأنفين وأخيه في القضية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٣٥ بيوع كلى القاهرة ، وبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في التدليل على تعلق ورقة الإعلان بالحكم المنفذ به إلى أدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومتى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن ورقة الإعلان هذه متعلقة بذات الحكم المنفذ به وكانت الورقة دالة بذاتها على حصول الإعلان فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد دلل على حصول الإعلان بغير الدليل الذي يقره القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة القانون ويذكرون في بيان ذلك أن المادة ٦٤٥ من قانون المرافعات تبيع للدين أن يطلب بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقت إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات المعنية في التنبيه إذا ثبت أن قيمة العقار الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة إليه تكفى للوفاء بحقوق

الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفا فيها ... ويقول الطاعنون إنهم تمسكوا في اعتراضهم لدى محكمة الموضوع بأن حصيلة البيع الذي تم في الدعوى رقم ١٢٩ سنة ١٩٣٥ بيوع كلى مصر ، وحصيلة ثمرات الحراسة القضائية التي وضعت على أطيافهم في الدعوى رقم ٦٨٦ سنة ١٩٣٨ كلى مصر تفي بديون طالبي البيع مما لا يبقى معه محل للاستمرار في التنفيذ وقد ناقش الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وانهى إلى عدم الأخذ به تأسيسا على أن لوزارة الأوقاف (المطعون عليها الخامسة) ديونا يحق لها استيفاءها بالأولوية من الوديعتين بحيث لا يفيض منها بعد ذلك ما يفي بدين طالبي البيع وقد استقى الحكم اقتناعه بذلك من مصادر وهمية تنقضها المستندات المطروحة على محكمة الموضوع ... ولو كان قد صح لدى الحكم أن الوديعتين تفيان بحقوق طالبي البيع لانهى إلى قبول الاعتراض أو كان على الأقل قد أوقف التنفيذ حتى يتم توزيع الوديعتين وانهى الطاعنون في تقرير الطعن إلى طلب الحكم في موضوع اعتراضاتهم على قائمة شروط البيع بوقف إجراءات ذلك البيع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد حصروا اعتراضاتهم على قائمة شروط البيع في أربعة أسباب الأول - بطلان تنبيه نزع الملكية إذ أن أحد سندات التنفيذ وهو الحكم الاستثنائي رقم $\frac{٧٧٩}{١٨١}$ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ مصر لم يعلن إلى وورثتهم إعلانا صحيحا كما لم يعلنه إليهم طابوا البيع مع إعلان تنبيه نزع الملكية والثاني أن مورث المطعون عليهم طالبي البيع سبق أن نزع ملكية مورث الطاعنين وأخيه من ١٢ فدانا وفاء للدين المنفذ به وحكم في الدعوى رقم ١٢٩ سنة ١٩٣٥ بيوع كلى القاهرة بإيقاع البيع على السيد / عطيه جرجس وأودع الثمن وقدره ٧٦٠ ج بنخزاة المحكمة على ذمة الدائن مما يعتبر وفاء بالدين يمنع من إعادة التنفيذ به والثالث أن المطعون عليهم المذكورين سبق أن رفعوا الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٥١ بيوع كلى القاهرة على مدين متضامن في الدين الجارى به التنفيذ وقد تأجلت الدعوى مرارا أمام قاضى البيوع لإتمام الصلح بين طرفيها وأخيرا وبجلسة ١٩٥٤/٦/٢٢ تقرر شطبها وهذا يعتبر مبدأ ثبوت بالكافة على أن المطعون عليهم استدوا بالدين من أحد المدينين المتضامنين فيه فترا ذمة سائر المدينين ولا يجوز للمطعون عليهم "الدائنين" العود إلى التنفيذ به على الطاعنين والسبب الرابع هدم جواز التنفيذ استنادا إلى

أن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية تمنع الدائنين المخفضة ديونهم — ودين المطعون عليهم الأربعة الأول من هذا القليل — من اتخاذ أية إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية العقارية ، وطلب الطاعنون على هذه الأسس الحكم بإبطال إجراءات التنفيذ لإبطال تنبيه تزع الملكية ولعدم جواز التنفيذ لسداد الديون المنفذة أو لأن قانون التسوية العقارية يمنع التنفيذ بمقتضاها — وبعد أن قال الحكم كلمته في هذه الاعتراضات استورد إلى مناقشة ما ساقه الطاعنون في الدعوى عن الوديعتين المتحصلتين من التنفيذ السابق ضدهم ومن ثمرات الحراسة القضائية الموضوعة على أطيافهم وخلص إلى عدم كفايتهما للوفاء بحقوق طالبي البيع . كما تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أسسوا استئنافهم على ذات الأسباب التي بنوا عليها اعتراضهم على قائمة شروط البيع — ولما كانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات تقضى بأن أوجه البطلان في الإجراءات سواء أكان أساس البطلان عيبا في الشكل أم في الموضوع يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها ، وكان الطاعنون قد حددوا بتقريرهم بالاعتراض لدى محكمة الموضوع أوجه البطلان التي استندوا إليها ولم يكن من بينها طلب وقف التنفيذ حتى يتم توزيع الوديعتين فإن حقهم في التمسك بهذا الوجه يكون قد سقط ، فإذا استورد الحكم المطعون فيه إلى بحث هذا السبب الخارج من النطاق الذي تحددت فيه الاعتراضات على قائمة شروط البيع فإن بحثه يكون فيما لا يقتضيه الفصل في الدعوى وأيا كان ما يشوبه — في هذا الخصوص — فإنه لا يقدح في سلامة الحكم ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الشأن غير منتج .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٨٤)

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) إلزام . فقد . "استحالة التنفيذ" . "عمل الإدارة" . "التحفظ على أموال أسرة محمد علي" . "إثراء بلا سبب" . بيع "ثمار المبيع" .

وضع الأعيان المبيعة تحت التحفظ على اعتبار أنها من أموال أسرة محمد علي ليس إلا حادثاً طارئاً يترتب عليه تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين وذلك بصفة مؤقتة — دون أن يتمخض من استحالة قانونية دائمة تفضي إلى انقضاء هذه الالتزامات وبزوال هذا الطارئ تسأف الالتزامات المؤجلة سيرها .

لا أثر لهذا الطارئ على قيام العقد في فترة التحفظ فيبقى للعقد شريعة المتعاقدين بحكم العلاقة بينهما .

ثمار المبيع أثر من آثار عقد البيع وهي لشري من وقت تمام البيع ومن ثم فلا يحد حصوله عليها إثراء بلا سبب .

(ب) بيع . التزامات البائع . "ثمار المبيع" .

تملك المشتري ثمار المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل سواء كانت الملكية قد انتقلت إلى المشتري أم تراخى انتقالها إلى وقت لاحق .

(ج) تقض "أموال الطعن" . حكم . "إفقال الفصل في بعض الطلبات" .

إفقال الحكم الفصل في بعض الطلبات لا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق التقض .
إفقال الفصل في الطلب يترتب عليه بقاؤه معلقاً أمام المحكمة التي قدم إليها . علاج ذلك يكون بالرجوع إلى قسم المحكمة لتستدرك ما قاتها الفصل فيه .

١ - وضع الأطلاق المبيعة تحت التحفظ بمظنة أنها من أموال أسرة محمد على ليس لإحداثا طارئا يترتب عليه تأجيل تنفيذ مالم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين - بصفة مؤقتة دون أن يتمخض عن استحالة قانونية دائمة تفضى إلى انقضاء هذه الالتزامات - وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات المؤجلة سيرها ومن ثم فلا يكون لذلك انطاري من أثر على قيام العقد في فترة التحفظ ويبقى العقد شريعة تحكم العلاقة بين الطرفين - فإذا كان الطاعنون (البائعون) قد أقاموا دعواهم بعد رفع التحفظ وبعد أن استقرت العلاقة بين الطرفين بإبرام العقد النهائي ، مطالبين المشتري بثمار المبيع على أنها من حقهم فإن استنادهم في الدعوى إلى قاعدة الاثراء بلا سبب يكون غير صحيح في القانون ، ذلك أن الحق في هذه الثمار أثر من آثار عقد البيع وهي للمشتري من وقت تمام البيع ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب .

٢ - تنص المادة ٢/٤٥٨ من القانون المدني على أن "للمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضا مالم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره" ، ومفاد ذلك أن المشتري يملك ثمر المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل يستوى في ذلك أن تكون الملكية قد انتقلت إلى المشتري أو تراخى انتقالها إلى وقت لاحق .

٣ - متى أفضلت محكمة الاستئناف الحكم في طلب فوائد الثمن الذي قدم إليها لأول مرة ، إغفالا تاما فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها وعلاج إغفال بعض الطلبات هو - وفقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ومن ثم فلا يصلح ذلك الإغفال سببا للطعن بالنقض في الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنين وسيدة أخرى هي السيدة فائزة صريم شاكر أقاموا الدعوى

رقم ٣٨٩ سنة ١٩٥٥ كلى شين الكوم قبل المطعون عليه بطلب الزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٣٨٨ ج قيمة ما أثرى به على حسابهم — مع المصاريف ... مؤسسين دعوهم على أنهم باعوا له بعقد ابتدائي محرر في ١٩٥٣/٩/٢٢ أطيانا مقدارها ٤٦ ف و ٢٢ ط و ٢٠ ص مقابل ثمن قدره ١١٦٠٥ ج و ١٧٢ م وكانت هذه الأطيان جزء من وقف ونص في العقد على استلام المشتري للأطيان المبعة — وحدد لإتمام إجراءات شهر إلغاء الوقف وتسجيل القسمة وتحرير عقد البيع النهائي والتصديق عليه ثلاثة أشهر من تاريخ العقد النهائي — إلا أن العقد النهائي لم يتم إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ ولم يدفع المطعون عليه من الثمن سوى ٢٠٠٠ جنيه عند تحرير العقد الابتدائي و ٢٠٠٠ جنيه في أبريل سنة ١٩٥٤ — وقد نتج تأخير البائعين في إتمام إجراءات العقد النهائي عن ظرف قهرى هو شمول قرار التحفظ الصادر من السلطات المصرية والمنشور في ١٩٥٣/١١/٨ للأرض المبعة باعتبارها من أملاك أسرة محمد علي — ولم يرفع هذا التحفظ إلا بقرار اللجنة القضائية في ١٩٥٤/٦/١٣ ونظرا لأن استيلاء المطعون عليه على غلة الأرض المبعة هو إثراء على حساب البائعين بلا سبب فيتعين عليه ردها — وقدر المدعون مقابل الغلة بمبلغ ٤٦٠ ج على أساس الأجرة محددة بسبعة أمثال الضريبة يخصم من ذلك فوائد المدفوع من الثمن للبائعين وقدرها ٧٢ ج فيكون الباقي هو المبلغ الذى رفعت به الدعوى — وبتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ ٥ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — وقد استأنف الطاعنون — هم والسيدة نائلة مريم شاكر — هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٧ سنة ٦ ق طنطا مصممين على طلباتهم المبدأة أمام المحكمة الابتدائية — وأضافوا في مذكرتهم الختامية طلبا احتياطيا هو الحكم لهم بمبلغ ٢٠١ ج فوائد الثمن الباقي في ذمة المشتري بواقع ٤ ٪ عن فترة التحفظ (من ١٩٥٣/١١/٨ حتى ١٩٥٤/٦/١٣) مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين — وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصاريف الاستئنافية و ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة للطعون عليه — وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره

صممت النيابة على رأيها المبين في مذكرتها المقدمة منها لدائرة فحص الطعون والتي طلبت فيها نقض الحكم تأسيسا على أنه تضمن القضاء برفض الطلب الاحتياطي مع أنه طلب جديد ما كان يجوز قبوله عملا بالمادة ٤١١ مرافعات - وأنه لما كان الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف متعلقا بالنظام العام فإنه يحق لها إبداء هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب حاصل ثلاثتها الأولى أن قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أملاك أسرة محمد علي وما ترتب عليه من وضع الأطيان الميعة تحت التحفظ يعتبر قوة قاهرة عطلت مفعول عقد البيع وأوقفت أثره وخلقت حالة لا يصح أن يستفيد منها أحد الطرفين على حساب الآخر - وانقطعت بذلك العلاقة التعاقدية طوال الفترة ما بين إجراء التحفظ ورفعها يجوز تطبيق قاعدة الإثراء على حساب الغير بلا سبب في تلك الفترة - وقد كان إثراء المطعون عليه ولذا للقوة القاهرة لا للتعاقد - غير أن الحكم المطعون فيه أوجد صلة بين عقد البيع والإثراء الذي أثرى به المطعون عليه وأقام قضاءه على قيام العقد رغم تعطل مفعوله - ومن ثم يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من وقائع هذه الدعوى أن وضع الأطيان الميعة تحت التحفظ على اعتبار أنها من أموال أسرة محمد علي لم يكن سوى طارئ ترتب عليه تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين ولم يتخض من استحالة قانونية دائمة تفضي إلى انقضاء هذه الالتزامات بل مجرد استحالة مؤقتة - وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات المؤجلة سيرها ولا يكون لذلك الطارئ من أثر على قيام العقد في فترة التحفظ ومن ثم فإن العقد هو الذي يحكم العلاقة بين الطرفين - ولما كان الطاعنون قد أقاموا دعواهم بعد رفع التحفظ وبعد أن استقرت العلاقة بين الطرفين بإبرام العقد النهائي مطالبين بثمار المبيع على أنها من حقهم فإن استنادهم في دعواهم إلى قاعدة الإثراء بلا سبب يكون غير صحيح ذلك أن الحق في هذه الثمار هو من آثار عقد البيع

وهي للشترى من وقت تمام البيع فلا يعتبر حصوله عليها اثرأ بلا سبب — وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنين نعوا في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه نسب لهم التقصير في القيام بالإجراءات المفروضة عليهم بعقد البيع الابتدائي في سبيل إتمام العقد النهائي بمقولة إن وضع الأطيان المبيعة تحت التحفظ لم يكن يمنهم من القيام بتلك الإجراءات — مع أن مجرد صدور قرار التحفظ مانع من اتخاذ أى إجراء أو تصرف في تلك الأطيان .

وحيث إنه لما كان الحكم محمولا على ما قرره من وجود علاقة تعاقدية بين طرفي الدعوى مانعة من تطبيق قاعدة الاثراء بلا سبب فإن هذا النعى يكون واردا على ما تريد فيه الحكم ولا أثر له على صحة قضائه — ومن ثم يكون هذا النعى غير منتج .

وحيث إن حاصل النعى في الشق الأول من السبب الخامس أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ٤٥٨ مدني ذلك أنه استند إليها في تقرير أحقية المشتري لثمرات المبيع في حين أنه لا يملكها إلا إذا انتقلت له الملكية ولم تكن الملكية قد انتقلت للطعون عليه بالعقد الابتدائي .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ مدني قد نصت على أن "للمشتري ثمر المبيع ونمائه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضا هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره" — ومفاد ذلك أن المشتري يملك ثمر البيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل يستوى في ذلك أن تكون الملكية قد انتقلت إلى المشتري أو تراخى انتقالها إلى وقت لاحق وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المشتري (المطعون عليه) ثمر المبيع لعدم وجود اتفاق أو عرف مخالف فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن حاصل النعي في السبب السابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ذلك أنه استند في قضائه إلى المادة ٥٧ مدني التي تبيح للمشتري حبس الثمن إذا خيف على المبيع أن يزرع من يده - في حين أن مجال تطبيق هذه المادة هو حالة ظهور أسباب موجودة قبل التعاقد يحتمل معها نزع المبيع من يد المشتري الأمر الذي يخالف حالة الدعوى حيث طرأت بعد التعاقد قوة قاهرة عطلت مفعوله وترتب عليها خطر أداء الثمن بمقتضى القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما ورد بالحكم في هذا الخصوص إن هو إلا تزيد لم يكن يقتضيه الفصل في الدعوى ويستقيم الحكم بدونه .

وحيث إن حاصل النعي في السبب السادس أن الحكم أخطأ تطبيق القانون ذلك أنه قال بأنه كان على الطاعنين إذا أرادوا المطالبة بفوائد الثمن أن يندروا المطعون عليه بأداء الثمن وفوائده في خلال فترة التحفظ عملاً بالمادة ٥٨ مدني - في حين أن محل هذا الإنذار أن يكون المشتري متخلفاً عن أداء باقي الثمن عند استحقاقه - أما في حالة الدعوى فقد كان الحظر قائماً على المشتري بأداء الثمن وعلى البائع باقتضائه مما لا يتصور معه إمكان المطالبة به .

وينعي الطاعنون في الشق الثاني من السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أغفل القضاء للطاعنين بفوائد الثمن التي طلبوها تأسيساً على المادة ٥٨ مدني التي تنص على أحقية البائع في فوائد الثمن إذا سلم المبيع للمشتري وكان قابلاً أن ينتج ثمرات .

وحيث إن النعي في هذا الشق مردود ذلك أنه لما كانت الدعوى قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية بطلب وحيد هو المطالبة بمقابل خلة الأطيان المبيعة طوال فترة وضعها تحت التحفظ ولم يلب المدعون فوائد الثمن كما أن هذا الطلب ليس مما يندرج في عموم الطلب الذي رفعت به الدعوى - وقد حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فانصب قضاؤها هذا على الطلب الذي طلب إليها الفصل فيه وهي إذا كانت قد عرضت في أسبابها إلى المادة ٥٨ فقرة أولى من القانون المدني وتحديث عن أحقية المشتري في فوائد الثمن فإن تحديثها في ذلك لم يكن يقتضيه الفصل في الطلب المعروض عليها ولا يعتبرها هذا منها فصلاً

في طلب فوائد الثمن الذي لم يكن معروضا عليها - ولما كان الطاعنون عندما استأنفوا هذا الحكم أضافوا إلى طلبهم الأصل طلبا جديدا - تقدموا به في مذكرتهم الختامية على سبيل الاحتياط هو طلب الحكم لهم بفوائد الثمن - وكان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد انتهى في منطوقه إلى تأييد الحكم الابتدائي فإن هذا التأييد لا يمكن أن ينصرف إلا إلى ما قضى فيه هذا الحكم في منطوقه مما كان معروضا عليه - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي فإن هذه الإحالة لا يمكن أن تتوجه إلا إلى الأسباب التي أقامت عليها محكمة أول درجة قضاؤها فيما فصلت فيه وبالتالي لا تنسحب إلى ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي خاصة باحقية المشتري في فوائد الثمن تلك الأسباب التي لا اتصال لها بمنطوقه - لما كان ذلك، فإن محكمة الاستئناف باقتصارها على تأييد الحكم الابتدائي تكون قد أغفلت الفصل في الطلب الذي قدم إليها لأول مرة وهو طلب فوائد الثمن إغفالا تاما ويكون هذا الطلب مازال باقيا معلقا أمامها - ومعالج إغفال بعض الطلبات هو على ما بينته المادة ٣٦٨ من أفعال الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه - ولا يقبل الطعن بالقض في الحكم على أساس إغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض طلبات الخصوم - كما يكون النعي الوارد في السبب السادس غير ذي موضوع - ولما كان ما أثارته الغيبة في مذكرتها مؤسسا على أن محكمة الاستئناف قد فصلت في الطلب الاحتياطي وهو ما انتهت هذه المحكمة إلى نفيه فإن هذه الإثارة لا تصادف محلا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفى علي ، وحافظ بدوي .

(١٨٥)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان أوراق المحضرين . بطلان .

لم تنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على البطلان جزاء مخالفة
الاجراءات المبينة فيها كي يكون خاضعا لحكم المادة ٢٥/٢ من قانون المرافعات . متى
حضر المظنون عليه الذي وقع اعلانه باطلا وقدم مذكرة في الميعاد القانوني فلا يصح له
أن يتمسك بالبطلان إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به والضرر الذي لحقه من هذا
البطلان . مثال .

(ب) تأمين " دعوى رجوع المؤمن على فاعل الضرر " . الترام . " مصادر
الالتزام " . مسئولية " مسئولية عقدية " . " مسئولية تقصيرية " .
دهوى . " الدفع بعدم قبول الدعوى " .

خطأ الغير المعمول من وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع
قيمة التأمين المؤمن له المضرور من الحادث إذ أن سببه هو عقسه التأمين ذاته ، الذي
يقوم على أساس احتمال تحقق الخطأ المؤمن منه في أي وقت وقد كان هذا الاحتمال محل
اعتبار المؤمن عند التعاقد . ليس المؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه
بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه تنفيذ لالتزامه التعاقدى .

تأسيس الحكم على شركة التأمين في الرجوع على المستول عن الضرر بما دفعه المؤمن له
على أساس المسئولية التقصيرية وتوافر الرابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث وقضاؤه
رفض الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة . مخالفة للقانون .

(ج) تأمين . "دعوى رجوع المؤمن على فاعل الضرر". "أساسها". التزام .
"الوفاء مع الحلول" . حواله حق .

حق المؤمن في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث لا يقوم على أساس الحلول .
رجوع المؤمن على المدعى بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين
المرتب في ذمة المدعى لا بد من في ذمته هو . وفاء شركة التأمين بمبلغ التأمين يستند إلى
الالتزام المرتب في ذمته المؤمن له بموجب عقد التأمين .

١ - تعمد المشرع عدم النص صراحة في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ - على ما يبين من مذكرته الإيضاحية - على البطلان جزاء
مخالفة الإجراءات المبينة فيها وذلك كي يكون خاضعا لحكم الفقرة الثانية من
المادة ٢٥ من قانون المرافعات ، ومن ثم استقر قضاء محكمة النقض على أنه
إذا كان المطعون عليه الذى وقع إعلانه باطلا ، قد حضر وقدم مذكرته
في الميعاد القانوني فلا يصح له أن يتمسك بالبطلان إلا إذا بين وجه مصلحته
في التمسك به . فإذا كان الثابت من ورقة إعلان الطعن أن الإعلان قد تم
في الميعاد القانوني إلى مدير الشركة المطعون عليها وقد سلمت صورته في مركز
إدارتها إلى محامى إدارة القضايا التي لها صفة في النيابة عنها في تسلم الإعلانات
الخاصة بها ، وكانت الشركة المطعون عليها قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني
ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان - بفرض تحققه - ولم
يثبت من جهة أخرى أن ضررا قد لحقها من هذا البطلان المدعى بوقوعه
فإنه يتعين رفض الدفع المبدى من هذه الشركة بعدم قبول الطعن لبطلان الإعلان .

٢ - خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام
المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب
هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع
مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبنى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى
بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه
لم يكن إلا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له
الآخر ، وتنفيذ الالتزام لا يصح إعتباره ضررا لحق بالملتزم ، وإذا كان الحادث
الذى تسبب الغير في وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقا فإن عقد التأمين

يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٣ - لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا بدين مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الإلتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين * .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ أقامت شركة مصر للتأمين (المطعون عليها) الدعوى رقم ٨٨٧ سنة ١٩٤٦ تجارى كلى القاهرة ضد مصالحة السكة الحديدية (الطاعنة) وطلبت فيها إلزام الأخيرة بأن تدفع لها مبلغ ٩٦٧٦ ج و ٤٠٥ م والمصاريف والآتاعب وذكرت بيانا لدعواها أنه في يوم ٢١ من يناير سنة ١٩٤٦ شبت النار في أقطان مملوكة لبنك مصر وهؤمن عليها لديها وذلك أثناء نقلها في قطار البضاعة رقم ٤٩٥ عند اقترابه من محطة بوش وأتى الحريق على جزء من هذه الأقطان وأتلف جزء آخر وعمل عن هذا الحادث تحقيق قيد رقم ٩٧١ سنة ١٩٤٦ جنح مركز بنى سويف وأنه نظرا لأن مصلحة

السكة الحديدية ملزمة أصلاً بتوصيل هذه الأقطان سليمة إلى الوجهة المرسل إليها ولأن الحريق قد حدث بإهمال موظفيها وقد قامت الشركة المدعية بدفع قيمة الأقطان التي احترقت والتي أتلفت إلى بنك مصر المؤمن له ولما كان يحق لها الرجوع على المصلحة بما دفعته للأخير فقد رفعت الدعوى ضدّها للطالبة بهذا المبلغ واستندت إلى إقرار مؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٦ صادر إليها من بنك مصر يتضمن أنه قد قبض منها مبلغ ٩٦٣٣ ج و ٦٦١ م قيمة التعويض المستحق له عن حادث الحريق سالف الذكر وإنه تنازل لها عن جميع حقوقه في مطالبة ومقاضاة أيّا كان عن كل ما يتعلق بهذا الحادث . دفعت مصلحة السكة الحديدية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة استناداً إلى إنه ليس للشركة المؤمنة أن ترجع على المسئول عن الحادث الذي يترتب عليه الترامها بدفع قيمة التأمين لأن قيامها بدفع هذا المبلغ كان تنفيذاً لعقد التأمين المبرم بينها وبين المؤمن له الذي أصابه الضرر ولم يكن نتيجة مباشرة للفعل الضار وردت الشركة المطعون عليها على هذا الدفع بأنها بدفعها مبلغ التأمين لبنك مصر قد اكتسبت حق الحلول القانوني وفوق ذلك فإنه قد تم حلول اتفاق بتنازل بنك مصر لها عن حقه في مطالبة المسئول عن الحادث . وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وحددت جلسة لنظر الموضوع وأقامت قضاءها بذلك على أنه وإن كانت نظرية الحلول بشروطها القانوني والاتفاق لا تنطبق على هذه الحالة لعدم توافر شرائطهما القانونية كما إن التنازل الذي تستند إليه الشركة المدعية إن صح اعتباره حوالة حق فإن من شروط الحوالة في القانون المدني الأهلي القديم رضا المدين بها كتابة وهو غير متحقق — إلا أن الرجوع إلى قواعد العدالة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تقتضي اعتبار شرط التنازل عقداً من نوع خاص يجب احترامه وإعمال آثاره وفي الأخذ به مسaire لما قرره التزميمات الأجنبية من حق المؤمن في الرجوع على المسئول عن الضرر وافتتاحاً لمجال النشاط لشركات التأمين وقد استأنفت مصلحة السكة الحديدية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٢٢ سنة ٦٥ ق وقضت تلك المحكمة في ٥ يناير سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه مضمناً وتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها على أن للشركة المؤمنة

أن ترجع على الغير المسئول عن وقوع الحادث الذي استحق بسببه مبلغ التأمين على أساس المسئولية التقصيرية وقالت إن الأساس الذي بنى عليه الحكم الابتدائي لا يمكن الأخذ به لأنه يفرض أن عقد التأمين والتنازل الحاصل بشأنه من المؤمن له يعتبران عقداً غير مسمى فإن هذا التنازل لا يتعدى أثره إلى غير عاقديه — كما نفى هذا الحكم إمكان تأسيس الرجوع على أساس الحلول الاتفاقية أو القانوني لعدم توافر شرائطهما القانونية أو على أساس الحوالة لعدم رضا المدين بها بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية في الموضوع بالزام مصلحة السكة الحديدية (الطاعنة) بأن تدفع للمدعية (المطعون عليها) مبلغ ٩٦٣٣ ج و ٦٦١ م والمصاريف المناسبة وثلاثين جنيهاً أنعاباً للحاماة. وقد استأنفت مصلحة السكة الحديدية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥١ سنة ٧٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ طعنت مصلحة السكة الحديدية بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٥ يناير سنة ١٩٥٠ برأى الدفع وبقبول الدعوى — وطلبت الطاعنة نقض هذين الحكمين والحكم أصلياً بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة واحتياطياً رفض الدعوى — وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٦١ وصحمت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانتهت فيما إلى طلب نقض الحكمين المطعون فيهما وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صحمت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن المطعون عليها دفعت في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلان إعلان تقرير الطعن استناداً إلى (أولاً) أن صورة الإعلان لم تسلم لأحد الأشخاص الميين في المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات إذ أنه رغم توجيه إعلان تقرير الطعن إلى الدكتور محمد على عرفه بصفته الممثل القانوني للشركة المطعون عليها فإن هذا الإعلان لم يسلم إليه شخصياً بل إلى أحد تابعيه من موظفي الشركة الذين لا يملكون النيابة عنه أو النيابة القانونية عن الشركة ثانياً أن المحضر لم يثبت في ورقة الإعلان عدم وجود المطلوب لإعلانه حتى كان يجوز له أن يسلم الصورة إلى شخص آخر ينوب عنه قانوناً (ثالثاً) أنه يفرض جواز تسليم صورة الإعلان

الى شخص آخر غير الموجه اليه الطعن ومع التسليم بصحة الاعلان رغم عدم اثبات المحضر تعذر اعلان الموجه اليه الطعن فان القانون يستلزم على الأقل أن يثبت المحضر صفة من استلم الصورة وأنه نائب عن الأصيل وقد خلت ورقة اعلان الطعن من هذا البيان .

✽

وحيث إن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في تعليقها على المادة ١١ منه التي تحكم اعلان الطعن قد صرحت بأن المشرع قد تعمد عدم النص صراحة في هذه المادة على البطلان جزاء على مخالفة الإجراءات المبينة فيها حتى يكون خاضعا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات وأخذا بقضاء محكمة النقض من أن المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلا إذا حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني لا يصح له أن يتمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به — ولما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطعن أن الإعلان تم في الميعاد القانوني وأنه وجه الى الأستاذ محمد علي عرفه مدير الشركة المطعون عليها وقد سلمت الصورة في مركز إدارتها للأستاذ فخري عبود المحامي بإدارة قضاياها التي لها صفة النيابة عنها في تسلم الإعلانات الخاصة بها وكانت الشركة المطعون عليها قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان بفرض تحقق البطلان الذي تدعيه ومن جهة أخرى فلم يثبت أن ضررا ما قد لحقها من هذا البطلان فانه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٥ من يناير سنة ١٩٥٠ والذي قضى برفض الدفع الذي أبدته بعدم قبول الدعوى أنه خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه على ما قرره من قيام رابطة سببية بين واقعة الحريق وبين الضرر الذي حاق بالشركة المطعون ضدها والذي يتمثل في رأى الحكم في دفع هذه الشركة مبلغ التأمين للبنك المؤمن له ورتب على ذلك إمكان رجوع شركة التأمين المطعون عليهما على الطاعنة باعتبارها مسئولة عن الحريق لمطالبتها بهذا المبلغ — وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على تكييف خاطيء لعلاقة السببية ذلك أن هذه العلاقة تقتضى وجود رابطة مباشرة بين الخطأ الذي ارتكبه المسئول وبين الضرر الذي أصاب المضرور وفي الدعوى المطروحة لم يكن أداء الشركة المطعون عليها

مبلغ التأمين للبنك المؤمن له نتيجة حتمية للحريق وإنما كان تنفيذا لعقد التأمين المبرم بينها وبين هذا البنك بحيث لو لم يكن هذا العقد قائما لما دفعت الشركة المبلغ الذى دفعته — ولو كان صحيحا ما ذهب إليه الحكم من قيام رابطة سببية بين الحريق وبين أدائها المبلغ المذكور لما بلّغات هذه الشركة إلى أن تحصل من البنك المؤمن له على عقد حوالة يبيح لها الحلول فى مقاضاة من عساهم يكونون مسئولين عن حريق الأقطان ولما رفعت الدعوى استنادا إلى هذه الحوالة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن حكم ٥ يناير سنة ١٩٥٠ الذى قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى أقام قضاءه على قوله فى أسبابه "وحيث إن رفع الشركة المدعية (المطعون عليها) دعواها لما أصابها من الضرر إنما بنى على أساس تراه هذه المحكمة أساسا سليما مبناه حصول ضرر تربطه علاقة السببية بحصول الحادث إذ لولا الحادث لما دفعت الشركة المؤمنة قيمة التأمين وكما قال العلامة جوسران بحق أن القضاء له فى تكييف السببية بين حصول الحادث والضرر الحال تقدير مطلق مرجعه وجود هذه العلاقة فعلا ولا يمكن إنكارها وهذا رأى مع اتجاه التشريع المدنى المصرى الحديث لإعطاء الشركة المؤمنة الحق فى المطالبة بقيمة التعويض لما يدل على رأى له منده ويجب احترامه وترى المحكمة الأخذ به " — وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح فى القانون ذلك أن خطأ الغير مسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين فلم يكن هذا العقد قائما لما دفع المؤمن هذا المبلغ رغم وقوع الحادث — كما أنه لا يجوز للمؤمن أن يدعى أن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين لأن هذا الوفاء من جانبه ليس إلا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤديها له الأخير — وتنفيذ الالتزام التعاقدى لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم — وإذا كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه قد جعل مبلغ التأمين مستحقا فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأسس حق الشركة المطعون عليها فى الرجوع على الطاعنة على أساس المسئولية التقصيرية ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع الذى أبدته الطاعنة

بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه — ولما كان الحكم الثانى المطعون فيه والصادر من محكمة الاستئناف فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٧ والذي فصل فى الموضوع . مرتباً على الحكم الأول فإنه أيضاً يكون متعيناً نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة ولأنه لا مجال لتأسيس حق الشركة المؤمنة فى الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى الدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين لا بدين مترتب فى ذمته هو والحال فى هذه الدعوى أن الشركة المطعون عليها إذ دفعت لبنك مصر قيمة التأمين فإنها تكون قد وفّت بالدين المترتب فى ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين — ولا محل كذلك لإقامة حق الرجوع على أساس من الحوالة الاستفادة من إقراره أبريل سنة ١٩٤٦ الذى تنازل بمقتضاه بنك مصر للشركة المطعون عليها من جميع حقوقه فى مطالبة ومقاضاة أيا كان عن كل ما يتعلق بحادث الحريق إذ يحول دون هذا أن واقعة الدعوى يحكمها نصوص القانون المدنى الأهلى القديم الذى حرت فى ظله وثيقة التأمين والإقرار المذكور وأن المادة ٣٤٩ منه تستلزم لصحة الحوالة رضا المدين بها كتابة وهو الأمر الغير متوافر فى واقعة هذه الدعوى حسبما هو ثابت بالأوراق ومسلم به من الطرفين ومن ثم فلم يكن للشركة المطعون عليها فى ظل ذلك القانون الرجوع على الطاعنة بما دفعته لبنك مصر المؤمن له (يراجع الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكمين المستأنفين والقضاء بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد اللطيف مرمى ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٨٦)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) حوادث طارئة . "نطاق نظرية الحوادث الطارئة". "العقود الفورية والمؤجلة التنفيذ".

يتسع نطاق نظرية الحوادث الطارئة لتطبق على جميع العقود المؤجلة التنفيذ كما تطبق على العقود الزمنية . عمومية نص المادة ٢/١٤٧ مدنى . تأجيل التنفيذ هو الباعث على حماية القانون للدين وإصلاح ما اختل من التوازن العقدى نتيجة الظروف الاستثنائية الطارئة .

(ب) حوادث طارئة . إصلاح زراعى . "القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣".

صدر القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ تطبق واضح لنظرية الحوادث الطارئة ولم يقصد به الشارع سوى تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق تحديد . ايجب أدائه من ثمن الأطنان المبعة التى أخضعت للاستيلاء عليها طبقاً للقانون الاصلاح الزراعى حتى لا تختلف معايير التقدير فى شأنها . تطبق القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لايحل بأحكام القانون المدنى بالنسبة للأطيان الأخرى التى لم يستول عليها أو بالنسبة للعقود الأخرى التى تأثرت بقانون الاصلاح الزراعى كحادث طارىء .

١ - يتسع نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى - وقد ورد بصيغة عامة - لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للدين ، ذلك أن تأجيل التنفيذ هو الباعث على حماية القانون التى قصد منها رفع العنت عن المدين وإصلاح ما اختل من التوازن العقدى نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة وهو ما يقوم فى الالتزامات المؤجلة التنفيذ كما يقوم فى الالتزامات التى تنفذ بصفة دورية .

٢ - يعد صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ - الذي ينص في مادته الأولى على أنه "إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ ، تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على ألا يجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة لباقي الصفقة" - تطبيقا واضحا لنظرية الظروف الطارئة على عقود البيع . وليس صحيحا أن المشرع بإصداره هذا القانون قد أبقى زمام تطبيق تلك النظرية على عقود البيع بين يديه وأنه لم يرد حماية عقود البيع الأخرى التي تأثرت بقانون الإصلاح الزراعي - كحادث طارئ - ذلك أن تدخل المشرع في هذه الحالة إنما قصده تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبيعة التي أخضعت للاستيلاء عليها طبقا لقانون الإصلاح الزراعي حتى لا تختلف معايير التقدير في شأنها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل تحسبا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعنين أقاموا ضد المطعون عليهم الدعوى الابتدائية رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٣ كلى كفر الشيخ قالوا فيها إنهم اشتروا من مصلحة الأملاك الأميرية في ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ ٤٠ ف بثن إجمالى مقداره ٤٠٠٠ ج ودفعوا خمس الثمن مقدما والتزموا بدفع الباقي مقسطا على عشرين سنة ثم قامت الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وصدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وترتب على ذلك انخفاض عن الأطنان وربط قيمتها بالضرية مما جعل التزامهم بالثمن مرهقا - ويحق لهم رد هذا الالتزام إلى الحد المعقول

بسبب الظروف الطارئة عملاً بالمادة ١٤٧/٢ من القانون المدني وطلبوا الحكم لهم بتخفيض الثمن من ٤٠٠٠ ج إلى ١١٧٦ ج — وقد دفعت مصلحة الأملاك هذه الدعوى بأن تشريعات الإصلاح الزراعي لا تعتبر من الظروف الطارئة المفاجئة وبأن العقد المبرم هو عقد فوري انتهت الالتزامات فيه منذ التعاقد مما لا يسمح بالقول بتغير الظروف أثناء تنفيذه — وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً قبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء لمعاينة الأطنان وتقدير قيمتها في الوقت الحالي مع مراعاة ما ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي وبيان الفرق بين القسط الواجب دفعه سنوياً وبين القيمة الإيجارية للأطنان... وانتهى هذا الحكم في أسبابه إلى انطباق نظرية الظروف الطارئة وإلى أن العقد من العقود المتراخية التي يعتبر الزمن فيها عاملاً أساسياً في تنفيذ الالتزامات .

وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت المحكمة الابتدائية في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ برفض الدعوى وإلزام الطاعنين بالمصروفات — وأسست قضاءها على عدم تحقق شرط الإرهاق في العقد موضوع النزاع لأن الفرق بين ثمن الأطنان وقيمتها بعد قيام الثورة ليس كبيراً — وأن الفرق بين قيمة القسط السنوي المتفق عليه والقيمة المماثلة له بعد قيام الثورة بسيط مما يدخل في نطاق الخسارة المحتملة — واستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا برقم ١٨٦ سنة ٦ ق وقضى في هذا الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف استناداً إلى أن نظرية الظروف الطارئة لا تنطبق على عقد البيع موضوع النزاع — وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بتقرير مؤرخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٧ ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ١٧ من مايو سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة حدد لنظر الطعن جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون ذلك أنه استند في قضائه إلى أن نظرية الظروف الطارئة لا تنطبق إلا على العقود الزمنية دون العقود الفورية حتى ولو كان تنفيذها مؤجلاً في حين أن المشرع فيما نص عليه في المادة ١٤٧/٢ مدني قد أخذ بالمذهب الواسع في تطبيق نظرية الظروف الطارئة ولم يشترط لتطبيقها إلا شرطاً واحداً هو ألا يتحدد وقت انعقاد العقد ووقت تنفيذه وبذلك يتسع مجال تطبيقها لكل عقد

تراخى تنفيذه ولو كان فوراً — وقد جاء النص مطلقاً مما يدل على أنه يكفي لتطبيق النظرية أن يوجد فاصل زمني بين صدور العقد وبين تنفيذه — ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تليها على المادة ١٤٧ من القانون المدني في فقرتها الثانية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد فرق بين العقود الزمنية والعقود الفورية وقرر أن النوع الأول لا يمكن إلا أن يكون ممتداً مع الزمن وبقدر ما يمتد يكون تغير الظروف محتملاً ومن ثم تكون العقود الزمنية هي المجال الطبيعي لتطبيق نظرية الظروف الطارئة أما العقود الفورية فلا تنطبق عليها هذه النظرية وانتهى من ذلك إلى أن عقد البيع المبرم بين الطرفين هو عقد فوري بات وقد تنفذ بالفعل من وقت انعقاده ولا يغير من وصفه المتقدم أن يكون قد اتفق على تقسيط الثمن — ذلك التقسيط الذي يضمنى على البائع صفة الدائن وعلى المشتري صفة المدين .

وحيث إن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون — ذلك أن المادة ١٤٧ من القانون المدني قد نصت في فقرتها الثانية على أنه "ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية هامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً — صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول — ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك " — ويبين من هذا النص أنه ورد بصيغة عامة تدفع لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة زمنية يطرأ خلالها حادث استثنائي غير متوقع يؤدي إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين — ذلك أن تأجيل التنفيذ هو الباعث على حماية القانون التي قصد منها رفع العنت عن المدين وإصلاح ما اختل من التوازن العقدي نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة هذا الاختلال الذي يقوم في الالتزامات المؤجلة التنفيذ كما يقوم في الالتزامات التي تنفذ بصفة دورية — ويؤيد هذا النظر صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ الذي تنص مادته الأولى على أنه "إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلاً بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن

المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على ألا يجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقى الصفقة — وقد كان هذا القانون صورة واضحة لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع — وليس صحيحاً أن المشرع باصـداره هذا القانون قد أبى زمام تطبيق النظرية على عقود البيع بين يديه وأنه لم يرد حماية عقود البيع الأخرى التى تأثرت بصـدور قانون الإصلاح الزراعى — ذلك لأن تدخل المشرع فى هذه الحالة إنما قصد به تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري من طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبيعة التى أخضعت للاستيلاء عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى حتى لا تختلف معايير التقدير فى شأنها . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد القاضي ،
ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٨٧)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) حوادث طارئة ” صدور قانون الإصلاح الزراعي “ . إصلاح زراعي .
التزام . ” تنفيذ الالتزام “ .

مناط انطباق نظرية الحوادث الطارئة — م ١٤٧/٢ مدني — أن يكون الحادث
قد طرأ في فترة من الزمن تفصل بين إبرام العقد وبين تنفيذ الالتزام الذي رتبته . متى
كان الالتزام قد نفذ فإنه ينقضي ولا يكون هناك محل لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة لأنها
إنما ترد على التزام قائم لم ينفذ بعد .

(ب) حكم ” الطعن في الأحكام “ . ” الأحكام التي يجوز الطعن فيها “ .
” الأحكام القطعية في أساس الدعوى “ .

القضاء القطعي في أساس ” النزاع “ يجوز الطعن فيه استقلالا . متى انتهت محكمة
الموضوع في حكمها إلى ثبوت الإرهاق نتيجة لصدور قانون الإصلاح الزراعي باعتباره
ظرفا طارئا ، كان ذلك منها قضاء قطعي في أساس النزاع وإن كانت قد أرجأت ره الالتزام
المرهق إلى الحد المعقول — طبقا للمادة ١٤٧/٢ مدني — حتى يتحدد مدى الإرهاق
هل ضوه تقرير الخبير الذي تدبته .

١ — إذ نصت المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني على أنه ” إذا طرأت
حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفذ
الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة
فادحة جاز للقاضي ... أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول “ فقد دلت على
أنها إنما تنطبق عندما يكون الحادث قد طرأ في فترة من الزمن تفصل بين إبرام

العقد وبين تنفيذ الالتزام الذي رتبته فإن كان الالتزام قد نفذ فإنه ينقضي وعندئذ يتمتع انطباق نظرية الحوادث الطارئة — المنصوص عليها في المادة المذكورة — لأنها إنما ترد على التزام قائم لم ينفذ بعد (*) .

٢ — إذا كان الحكم بئدب خبير لتقدير ثمن أرض النزاع على ضوء الظروف التي حدثت بعد قانون الإصلاح الزراعي قد أقام قضاءه على أن صدور هذا القانون يعد حادثاً طارئاً يجوز رد الالتزام إلى الحد المعقول وأن مهمة القاضي في ذلك طبقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدني لا تقتصر على تفسير العقود بل تجاوز ذلك إلى تعديله مما يبين منه أن المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الإرهاق نتيجة للظرف الطارئ وأن كانت قد أرجأت رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول حتى يتحدد مدى الإرهاق على ضوء ما يبين من تقرير الخبير الذي ندبته ، فإن قضاء الحكم بذلك قضاء قطعي في أساس الخصومة يجوز الطعن فيه استقلالا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق ، في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٧٤٤ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة طالبين الحكم ببراءة ذمتهم من مبلغ ٨٠٠ ج وبإلزام المطعون عليهم أن يدفعوا إليهم مبلغ ١٠٤١٨ ج و ٥٥ م مع المصادريف — وقالوا في بيان الدعوى إنهم بعقد تاريخه ١٩٥٢/٣/٢٦ ، اشترتوا من المطعون عليهم الثلاثة الأولين ومن مورثة المطعون عليه الرابع ٣٢ ف و ١ ط و ٨ ص بثمان مقدار ٢٠٨٣٦ ج و ١١٠ م نص في العقد على أنه دفع جميعه ، وواقع الأمر أنه بقى منه مبلغ ٨٠٠ ج حروبه سندان على الطاعن الأول ، أحدهما بمبلغ ٤٥٠ ج للمطعون عليه الأول والسند الثانى بمبلغ ٣٥٠ ج للمطعون عليها الثالثة — وإذا صدر بعد ذلك قانون

(*) راجع قاض ١١/٥/١٩٦١ مجموعة المكتب الفنى ص ١٢ ص ٤٦٦ "مناط تطبيق نظرية الحوادث الطارئة قيام الالتزام بين الطرفين . امتناع تطبيقها عند تغير الالتزام الأصل ."

الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكان حادثا استثنائيا طارئا ترتب عليه صيرورة الثمن ماليا مرهقا فقد أقاموا هذه الدعوى ليردوا الثمن إلى الحد المعقول عملا بحكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى — ولما كان كل من المطعون عليه الأول والمطعون عليها الثالثة قد استصدر أمر أداء بقيمة السند المحرر له ، فقد مارض الطاعن الأول فى هذين الأمرين بالمعارضتين رقمى ٢٧٧٠ و ٢٧٧١ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة — وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٢١ ضمت المحكمة المعارضتين إلى القضية رقم ٢٧٤٤ سنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليها وحكمت قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء الحكوميين ليعهد إلى أحد خبراءه الزراعيين بالإتقال إلى الأرض موضوع النزاع ومعايقتها وتقدير ثمنها على ضوء ما أحدثه قانون الإصلاح الزراعى من تغيير فى أثمان الأراضى الزراعية ... إلخ استأنف المطعون عليهم هذا الحكم طالبين إلغاءه ورفض طلبات الطاعنين جميعها ، وقيد الاستئناف برقم ٣٨٧ سنة ٧٣ ق محكمة استئناف القاهرة — دفع الطاعنون بعدم جواز الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٥٧/٢/١٤ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى — ويجوز الاستئناف وبقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف عليهم ورفض جميع طلبات المستأنف عليهم وألزمهم بالمصروفات عن الدرجتين ... إلخ — طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلمت فيها رفض الطعن ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية قدم المطعون عليهم بعد ذلك مذكرة طلبوا فيها الحكم بعدم قبول الطعن شكلا من الطاعن الأخير لتقديمه بعد الميعاد ، ورفض الطعن موضوعا — ثم قدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى أن الطعن غير مقبول شكلا من الطاعن الأخير لتقديمه بعد الميعاد ، وأحالت بالنسبة للموضوع إلى مذكرتها السابقة — وباجلسة التى حددت لنظر الطعن صمم كل طرف على طلباته وصحمت النيابة على ما أوردته فى مذكرتها .

وحيث إن الثابت من المستندات المقدمة من المطعون عليهم ، أن الحكم المطعون فيه أعلن إلى الطاعن الأخير عمر عبد المجيد إبراهيم فى موطنه الأصلى بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٤ — وأنه لم يقرر بالطعن فيه إلا بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٤ أى بعد الميعاد وعلى ذلك يكون الطعن بالنسبة له غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إنه أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في قضائه بجواز الاستئناف ذلك أن الطاعنين أسسوا دفعهم بعدم جواز الاستئناف على أمرين أولهما أن الظرف الطارئ ليس من شأنه ، مجردا ، أن ينقص الثمن وإنما الذي ينقصه هو الإرهاق الذي لا يتحقق إلا بئدب خبير، لكن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه في هذا الخصوص على أن الإرهاق مترتب على الظرف الطارئ فلا ينظر إليه إلا بعد التحقق من قيام هذا الظرف — هذا في حين أن قيام الظرف الطارئ لم يكن موضع تحقيق إذ قرر حكم محكمة الدرجة الأولى ، في أسبابه ، أن قانون الإصلاح الزراعى هو من الظروف الاستثنائية العامة — أما الأمر بتحقيق الإرهاق في ذاته فإنه غير منه للخصومة ولذلك فإن استئناف حكم محكمة الدرجة الأولى الذى أمر بالتحقيق غير جائز، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في القانون — كذلك تمسك الطاعنون بعدم جواز الاستئناف لأن المطعون عليهم وقد أقرأ أمام محكمة الدرجة الأولى بأن مبلغ ٨٠٠ جنيه المحرر به السندان هو الجزء الباقي من الثمن لا يجوز لهم بعد ذلك أن يقيموا الاستئناف على أن الثمن كله مدفوع — وإذ قرر الحكم المطعون فيه وهو في مقام الرد على هذا الدفع أن الالتزام كله متفد فإنه يكون متعين النقض لمخالفة الواقع الذى تدل عليه الأوراق .

وحيث إنه عن الشق الأول من هذا السبب فإنه يتضح من الأوراق أن الحكم الابتدائى الذى أمر بالتحقيق أورد في أسبابه ما يلى (وحيث إن عقد البيع موضوع النزاع قد أبرم في ١٩٥٢/٢/٢٦ وقد قامت حركة الجيش بعد كتابته ثم صدر قانون الإصلاح الزراعى فأحدث ما أحدث من آثار ... ومن ثم فإن هؤلاء المشترين يكونون من الموقف في القانون الصحيح حين يطلبون تعديل الالتزام ورده إلى الحد المعقول ... وحيث إنه لما كانت مهمة القاضى من توقيع هذا الجزء المرن الذى حولته المادة رقم ١٤٧ من القانون المدنى تختلف من حد المؤلف في رسالته فهو لا يقتصر على تفسير العقود بل يجاوز ذلك إلى تعديلها فإن المحكمة أملا منها في الوصول إلى تقدير سليم ترى الاستعانة بمعارف أهل الخبرة لتقدير ثمن أرض النزاع على ضوء الظروف التى حدثت بعد قانون الإصلاح الزراعى ... الخ) ويبين من ذلك أن محكمة الدرجة الأولى قد انتهت في حكمها إلى ثبوت الإرهاق نتيجة للظرف الطارئ وإن كانت قد أرجأت

رد الالتزام المهرق إلى الحد المعقول حتى يتحدد مدى الارهاق على ضوء ما يبين من تقرير الخبير الذي ندبته — وهذا الذي بت فيه الحكم قضاء قطعي في أساس الخصومة يطعن عليه استقلالا — ومن ثم يكون صحيحا ما ورد بالحكم المطعون فيه من أن الحكم المستأنف منه للخصومة في شق منه .

ومن حيث إن النعي مردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه أورد في الرد على الدفع ما يلي ”وحيث إن المستأنف عليهم دفعوا أخيرا بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف أخذ باعتراف المستأنفين بأن مبلغ ٨٠٠ جنيه هو الجزء الباقي من الثمن ، وهو دفع غير سديد لأن هذا المبلغ والمبلغ المسدد من الثمن شملتهما مطالبة المستأنف عليهم في دعواهم الابتدائية وكان السبب واحدا في المطالبة بالمبلغين ولذا لم تستطع محكمة الدرجة الأولى القضاء به . فمضلا بالرغم من اعتراف المستأنف عليه الأول ببقائه في ذمته “ — وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للواقع .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المادة رقم ١٤٧ من القانون المدني نصها عام يسرى على العقود ولو كان تنفيذه قد تم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أسس قضاءه على أن نظرية الظروف الطارئة لا تنطبق على الالتزام إلا إذا كان متراجعا ، ولا يسرى حكمها على ما تم تنفيذه — وهذا النعي مردود بأن الفقرة الثانية من المادة رقم ١٤٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه ”إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي . . . إلخ “ — فإنها تكون قد دلت على أن نظرية الحوادث الاستثنائية الطارئة المنصوص عليها في هذه الفقرة إنما تنطبق عندما يكون الحادث قد طرأ في فترة من الزمن تفصل بين إبرام العقد وبين تنفيذ الالتزام الذي رتبته ، فإن كان الالتزام قد نفذ فإنه يتقضى وعندئذ يمتنع انطباق هذه النظرية عليه لأنها إنما ترد على التزام قائم لم ينفذ بعد — ودلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن السبب الأخير من أسباب الطعن يتحصل في إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ استند في قضائه باعتبار الارهاق متفيا إلى أوراق صادرة من الطاعن الأول لزوج المطعون عليها الثالثة ، ذلك لأنه وقد نص في المادة رقم ١٤٧ السابق الإشارة إليها على أنه يقع باطلا كل اتفاق على خلاف حكمها فإن مؤدى ذلك أنه ما دام الإرهاق أمرا واقيا فإن استعداد المدين للسداد بالرغم من ذلك لا يلتفت إليه .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه ورد في أسباب الحكم المطعون فيه ما يلي (وحيث إن الأمر لم يقف بالمستأنف عليه الأول — أى الطاعن الأول — عند حد تحرير السندين بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٨ استحقاق ١٩٥٢/١٠/٣ بل أخذوا إلى سداد بعض المبالغ من قيمتها في تواريخ مختلفة وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى فسدد للمستأنف الأول — أى المطعون عليه الأول — ١٠٠ ج في ١٩٥٣/٧/١١ و ٥٠ جنيها في ١٩٥٤/٣/١٢ و ١٥٠ جنيها في ١٩٥٣/١٠/٥ وسدد للمستأنفة الثانية — أى المطعون عليها الثالثة — ١٠٠ جنيها في ١٩٥٣/٧/٢٢ و ٥٠ جنيها في ١٩٥٣/٩/٤ ... وقد جاوز المستأنف عليه المذكور هذا السداد إلى إرسال خطابين للامير الالى الدكتور محمد فهمى السيد زوج المستأنفة الثانية بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥ و ١٩٥٤/١/٥ يقول في أولهما ” وقد وصلكم مبلغا كبيرا منا والباقي قليل جدا لا يهكم ولا يهمننا أيضا وأرجو قبول عذرى هذا وانتظارنا وقتا قليلا حتى نرسل لكم مبلغا يرضيكم في خلال هذا الشهر وسنواصل الدفع حتى ينتهى كل شيء بخير وسلام — أما إذا جال بفكركم شيء آخر من هبوط في الأسعار أو خلافه فنحن لا نفكر في ذلك أبدا لأن الحال حال والحمد لله “ — وفي الخطاب الثانى يذكر أنه لم يبق في ذمته غير دين المستأنفين الأول والثانية ومن المهمل عليه جدا سدادهم وسيكون ذاك في أقرب فرصة ممكنة) وقد استخلص الحكم من ذلك أن الصفقة محل النزاع لم تتأثر بالطرف الاستثنائى الطارئ وهو استخلاص موضوعى سائق يكفى لحل الحكم في قضائه برفض دعوى الطاعنين بالنسبة للمبلغ الباقي من الثمن .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحديدي العوضي ، وبحضور المادة المتشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي دلي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٨٨)

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض "التقرير بالطعن" . "الصفة في الطعن" . "التوكيل في الطعن" .
بطلان . "البطلان المتعلق بالنظام العام" .

يشترط في المسمى المقرر بالطعن بالنقض أن يكون موكلا من الطاعن عند التقرير
بالطعن حتى تتحقق صفته في ذلك . لا يكفي التوكيل اللاحق لتاريخ التقرير أو التوكيل
السابق صدوره لمهام آخر غير من قرر بالطعن . مخالفة ذلك مؤداه البطلان الذي تقضى به
المحكمة من تلقاء نفسها (م ٢٩ مرافعات) . لا يصح هذا البطلان صدور القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يتطلب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن ،
متى كان الإجراء قد تم بإطلا في ظل القانون المعمول به وقت حصوله .

(ب) نقض . "الخصوم في الطعن" . "التدخل الإنضامى" . تجزئة .
شيوع . حكم . "حجية الأحكام" .

موضوع دعوى تثبيت الملكية والمطالبة بالريع قابل للتجزئة ولو أنصبت الدعوى على
مال شائع . هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص
معينين فيها . طلب التدخل الإنضامى أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين بطل
الطعن منهم استنادا إلى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات — في الدعوى المذكورة —
لا أساس له .

لم يشترط القانون في دعوى تثبيت الملكية لخص في مال شائع وطالب ريعها اختصاص
بجميع الملاك على الشيوع وكل ما يترتب على عدم اختصاص من لم يختص منهم هو أن الحكم
الذي يصدر فيها لا يكون حجة عليه .

(ج) حكم . "عيوب التدليل" قصور . "ما بعد كذلك" .

إقامة الحكم قضاءه في دعوى تثبيت الملكية على ما ادعاه المدعى من أن صبيها الميراث وأن المدعى عليه لا ينافيه في ذلك ، دون أن يقوم الدليل على الملكية أو يفصح عن أصل تلك الملكية وأبطلتها إلى المدعى بالنسبة للقدر المقتضى به . تقرير الحكم ذاته بأن المدعى عليه قد أنكر على المدعى ملكيته أو بأن له شركاء آخرين في الملكية بما مؤداه أن يقل نصيب المدعى في أطراف النزاع . قصور .

١ - إذ نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في فلم كتاب محكمة النقض بوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطاعن ، ورتبت على عدم حصول الطعن على الوجه المبين فيها البطلان وأوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ، فإن من مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن أما إن كان لاحقا فإن الطعن يكون باطلا للتقرير به من غير ذي صفة . ولا يصح ذلك البطلان (بالنسبة للطعن الذي تحكمه المادة ٤٢٩ مرافعات) صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢^(١) الذي لم يوجب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن ، متى كان الاجراء قد تم باطلا في ظل القانون المعمول به وقت حصوله .

٢ - الموضوع في دعوى تثبيت الملكية والمطالبة بالريع موضوع قابل للتجزئة ولو انصبت الدعوى على مال شائع كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين إذ لم يشترط القانون في تلك الدعوى اختصاص جميع الملاك على الشيوع ، وكل ما يترتب على عدم اختصاص من لم يختص منهم هو أن الحكم الذي يصدر فيها لا يكون حجة عليه ، ومن ثم يكون طلب التدخل الانضمامي المبدي بجلسة المرافعة أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين بطل الطعن منهم ، استنادا إلى نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات^(٢) على غير أساس .

(١) المدل للمادة ٧ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) راجع المادة ١٤ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ التي تنص على أن "لكل من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعله رافع الطعن بطعنه أن يتدخل في قبة الطعن لطلب الحكم برفض الطعن ويكون تدخله بإيداع مذكرة بدفائه فلم التخاب قبل اقتران المبادىء في الفقرة الأولى من المادة ١٢ مشفوعة بالمستندات التي تؤيده" .

٣ - إذا كان الحكم في دعوى تثبيت الملكية لم يقيم الدليل على ملكية المدعين لما قضى لهما به وإنما أقام قضاء على ما ادعياه من أن سبب الملكية هو الميراث وعلى أنه لا نزاع من جانب المدعى عليهم لهما في ذلك دون أن يفصح الحكم عن أصل هذه الملكية وأيلولتها إلى المدعين بالنسبة للقدر المقضى لهما بملكيته وكان الثابت بالحكم نفسه أن المدعى عليهم قد أنكروا على المدعين تلك الملكية وأنهم تمسكوا بأن آخرين شاركوهم في الملكية مما مؤداه - لو صح هذا الدفاع - أن يقل نصيب المدعين في الأطنان محل الدعاى ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهما أقامتا الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٣٧ مدنى كلى الاسكندرية واختصمتا فيها الطاعنين واثبتتا فى طلباتهما إلى طلب الحكم بثبوت ملكية أولاهما إلى قيراط وستة أشهر وملكيتهم ثانياً إلى عشرة أشهر ونصف وذلك شيوعاً فى الأطنان الموضحة بصحيفة افتتاح هذه الدعوى وبإلزام المدعى عليهم أيضاً متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ٢٧٦ ج و ٥٤٠ م قيمة ريع نصيبهما هذا فى المدة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ حتى آخر سنة ١٩٤٣ مع المصروفات والأتعاب - وقالت المطعون عليهما بيانا لدعواهما إن والدهما المرحوم محمد حميده سردينه توفى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وخلف تركه عبارة عن حصة قدرها أربعة قراريط شيوعاً فى ثلاثة غيطان كائنة بجهة المندرة من ضواحي الاسكندرية الأول ومساحته ١٨ فداناً معروف بغيط الملك ويقع فى حوض الدار وعرامه الكبير والثانى ومساحته ٥٨ فداناً معروف بغيط عبيد ويقع أيضاً فى الحوضين المذكورين والثالث ومساحته ٢٠ فداناً معروف بغيط حميده ويقع بحوض المنتزه الخديوى ضمن القطعة ٣٤ وأن المدعى

المدعى عليهم (الطاعنين) يضعون اليد على أطياف هذه التركة — اتى يخص المدعية الأولى فيها ١ قيراط و ٦ أسهم ويخص المدعية الثانية ١٠,٥ أسهم — من تاريخ وفاة مورثهما (والدهما) ولا يعطونهما شيئا من ريع نصيبهما . لذلك أقامتا الدعوى ضدّهم بطلب الملكية والريع الذى قدرناه - بواقع مائتى قرش للفدان فى السنة — وقد نذبت المحكمة الابتدائية خيرا زراعيّا للانتقال إلى الأرض محل النزاع ومعاينتها وتطبيق مستندات طرفى الخصومة على الطبيعة وبيان واضح اليد عليها ومدة وضع يده وسببه ومقدار ما يضع اليد عليه من تاريخ وفاة مورث المدعيتين مع تقدير الريع من تاريخ وفاة مورث المدعيتين حتى تاريخ اتمام التقرير وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة الابتدائية فى ٣ مارس سنة ١٩٥٢ — أولا — بتثبيت ملكية المدعية الأولى (المطعون عليها الأولى) إلى ١ ط و ٦ ص وتثبيت ملكية المدعية الثانية (المطعون عليها الثانية) إلى ١٠,٥ ص وذلك شيوعا فى الغيطان الثلاثة الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم (الطاعنين) فيها . ثانيا — بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعيتين مبلغ ٢٧٦ ج و ٥٤٠ م والمصروفات المناسبة وخمسة قرش أنعابا للحاماة — استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٨٨ سنة ٨ قضائية وبتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٥٧ قضت تلك المحكمة : أولا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ملكية المستأنف عليهم (المطعون عليهما) وكف منازعة المستأنفين لها فيه . ثانيا — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ الريع المقضى به وقصره على مبلغ ١٨٤ ج و ٤٠٠ م وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أثارى فيها دفعا بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنين المذكورين فى تقرير الطعن تحت رقم (١) وهم ورثة المرحوم محمود محمد سردينه والطاعنين الخامس والسادسة والسابعة وذلك للتقرير به من غير ذى صفة إذ لم يقدم المحامى المقرر بالطعن توكيلا صادرا منهم يذبح له التقرير بالطعن بالنقض نيابة عنهم وطلبت النيابة رفض الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ٦ يناير سنة ١٩٦٢ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة تكميلا نزلت فيها عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لمحمد محمود محمد سردينه من ورثا

محمود محمد سردينه وذلك لما تبين لها من أن اسمه مدرج في التوكيل المقدم من المحامي المقرر بالطعن عند التقرير به ومن جهة أخرى أضافت إلى الطاعنين الذين دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم الطاعنة الثامنة وذلك لذات الأسباب التي استندت إليها في مذكرتها السابقة وتمسكت فيما عدا ذلك برأيها الوارد في تلك المذكرة وحدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على ما ورد في مذكرتها التكميلية .

وحيث إن ما أثارته النيابة من عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين من ورثة المرحوم محمود محمد سردينه المذكورين في تقرير الطعن تحت رقم (١) فيما عدا محمد وبالنسبة للطاعنين الخامس السيد محمد خليفه سردينه والسادسة نفيسة اسماعيل الكردي بصفتيها والسابعة عيشة ابراهيم دسوقي سردينه والثامنة فاطمة ابراهيم دسوقي سردينه — هذا الذي أثارته صحيح ذلك أن المحامي المقرر بالطعن نيابة عن هؤلاء الطاعنين لم يقدم ما يثبت أنه كان عند التقرير بهذا الطعن — موكلا عنهم فيه ولا عبرة بالتوكيلات التي صدرت من بعضهم للمحامي المقرر بالطعن بعد تاريخ التقرير به إذ أن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي تحكم الطعن الحالي كانت تنص على أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض يوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب... ورتبت هذه المادة البطلان على عدم حصول الطعن على الوجه المبين فيها وأوجبت على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن فإذا كان التوكيل المقدم من محامي الطاعن لاحقا على هذا التقرير فإن الطعن يكون باطلا للتقرير به من غير ذي صفة — ومتى كان هذا الإجراء قد تم باطلا في ظل القانون المعمول به وقت حصوله فإنه لا يصححه أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي صدر في ١١ يونيه سنة ١٩٦٢ لم يستوجب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير — ولا عبرة أيضا بالتوكيلات الصادرة من بعض هؤلاء الطاعنين إلى الأستاذ محمد عبد السلام المحامي والمقدمة منه بجلسة المرافعة الأخيرة ذلك أنه وإن كانت هذه التوكيلات صادرة إليه قبل التقرير بالطعن إلا أن الذي قرر بالطعن محام آخر غيره والقانون يستوجب أن يكون التوكيل صادرا إلى المحامي المقرر بالطعن حتى تتحقق له صفة التقرير به نيابة عن الطاعن الذي وكله — كما أنه لا وجه لما طلبه المحامي الذي حضر

بجلسة المرافعة الأخيرة من قبول الطاعنين المذكورين خصوما منضمين في الطعن إلى الطاعنين الآخرين المقبول طعنهم إستنادا إلى نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات وإلى القول بأن موضوع الدعوى وهو طلب حصة في ملكية شائعة يعتبر غير قابل للتجزئة فضلا عن أن هذه الدوى تعتبر من الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين وهم جميع الشركاء المشتاعين لوجه لهذا الطلب. ذلك أن الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه قابل للتجزئة كما أن الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين فإن موضوع دعوى الملكية ولو نصيب في مال شائع يقبل التجزئة ولم يشترط القانون إختصاص جميع الملاك على الشيوع في هذه الدعوى وكل ما يترتب على عدم إختصاص من لا يختص منهم هو ألا يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المرفوع من سعد وخليفة وهنية أولاد المرحوم محمود محمد سردينه ومن السيد محمد خليفة سردينه ونفيسة اسماعيل الكردي عن نفسها وبصفتها وعيشة ابراهيم دسوقي سردينه وفاطمة ابراهيم دسوقي سردينه غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن المرفوع ممن عدا هؤلاء قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك أنه -أولا : في خصوص الأطيان القبلية الكائنة بحوضي الدار وعرامه والمعروفة بغيطة الملك وعبيد فان الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليهما بالملكية بالنسبة لجميع النصيب الذي حدداه في طلباتهما وذلك على الرغم من أنهما لم تقدما للحكمة دليلا يثبت ملكيتهما لهذا النصيب وقد استند الحكم في قضائه بهذه الملكية الى تقرير الخبير والى ما قرره واحد من الطاعنين أمام الخبير من أنه لا ينزع المدعيتين في نصيبهما في الحوضين المذكورين في حين أن الخبير قد أورد في تقريره أن المدعيتين لم تقدما مستندات يمكن تطبيقها على الأطيان موضوع النزاع وأنه قدر نصيبهم حسب قولهما فقط كما أن ما صدر من أحد الطاعنين من أقوال أمام الخبير وصفت بأنها اقرار لا تعتبر حجة على غيره

من الطاعنين — وأضاف الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الغيطين مالفى الذكر واللذين طلبت المطعون عليهما نصيبهما فيهما على أساس أنهما مملوكان لهما وللطاعنين بطريق الميراث عن جد الجميع — هذين الغيطين لم يكونا ملكا لهذا المورث وحده بل كان يشاركه في ملكيتهما وزارة الأوقاف بحق الثلث وعائلي مقصود وخضير بحق الثلث أيضا وبذلك فإن المطعون عليهما لا تستحقان إلا في ثلث مساحة الغيطين المذكورين ودلل الطاعنون على ذلك أمام محكمة الاستئناف بأنه كانت قد رفعت بشأن هذه الأطيان دعوى قسمة من الشركاء أمام المحكمة المختلطة وقيدت برقم ٣٨٨٩ سنة ١٩٤١ وبعد إلغاء المحاكم المختلطة أحلت هذه الدعوى إلى محكمة استئناف الاسكندرية وقيدت بجدولها برقم ٤٢١ سنة ٥ قضائية وانتهت بفرز وتجنيب نصيب كل من الملاك الثلاثة وطلب الطاعنون ضم هذه القضية حتى يمكن تحديد نصيب المطعون عليهما على مقتضى الحكم الصادر فيها وبينوا لمحكمة الاستئناف أن تلك القضية كانت منظورة أخيرا أمام الدائرة السادسة بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٥٢ وقد أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهري وقضى للمطعون عليهما بالملكية في الغيطين مالفى الذكر على أساس أنهما مملوكان للمورث الأصلي للطرفين وحده وقرر الحكم في أسبابه عدم إجابة طلب الطاعنين ضم قضية القسمة بأن هذه القضية قد دشتت مع قضايا سنة ١٩٤١ — ويقول الطاعنون إن هذه الحججة غير صحيحة بدليل صور محاضر جلسات تلك القضية التي قدموها بملف الطعن والتي بين منها أن القضية المذكورة كانت منظورة أمام محكمة استئناف الاسكندرية في جلستي ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ ، ٢٧ مارس سنة ١٩٥٧ ويضيفون إلى ما تقدم في تعيب الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه بالملكية أنه قد استنزل من الريع الذي يستحقه المطعون عليهما ما يقابل ريع الأرض التي ثبت من تقرير الخبير أن والدهما قد باعها أثناء حياته من حصته الميراثية في غيطي الملك وعبيد مالفى الذكر ومع ذلك فإن الحكم لم يستبعد هذه الأرض المبيعة من حصة المطعون عليهما في الملكية ولم يبين في أسبابه علة هذه التفرقة — ويعيب الطاعنون على قضاء الحكم بالريع عن حصة المطعون عليهما في الغيطين المذكورين أنه على الرغم من إنكارهم أمام محكمتي الموضوع أنهم يضعون اليد على شيء من نصيب المطعون عليهما في هذين الغيطين ومن قولهم إن هذه الأطيان عبارة عن تلال

رملية وأن كلا منهم قد وضع اليد على ما أمكنه أن يستصلحه منها بجهوده الشخصي وهو يقل عن نصيبه الميراثي وأنه ليس للدعيتين أن تشاركهم في غلة المساحة الصغيرة التي استصلحوها بجهدهم وأموالهم على الرغم من ذلك ومن أن الخبير قد أشار في تقريره إلى هذه الحقيقة فإن الحكم المطعون فيه قد غفل عن ذلك كله وجاء خلوا من الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن كما أنه قضى في منطوقه بالزامهم بمبلغ الريع بالسوية بينهم دون أن يبين في أسبابه المساحة التي ينتفع بها كل منهم من أطيان المطعون عليهما ودون أن يثبت أن كلا منهم يضع اليد على مساحة مساوية لما يضع الآخر اليد عليها . ثانياً — أنه في خصوص الأطيان البحرية الكائنة بمحوض المنتزه الخديوي والمعروفة بغيط حميده فقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بأن والد المطعون عليهما لم يكن يملك شيئاً في هذا الغيط وأن جميع مساحة الغيط المذكور وقدرها عشرون فدانا ملك لهم وحدهم وقد تلقوا ملكيتها عن مورثيهم المرحومين ابراهيم دسوقي سردينه ومحمد خليفه سردينه اللذين وضعوا اليد على هذه الأطيان واستصلحاها من قبل سنة ١٨٦٥ وقد نازعهما في ملكيتها وقف النجار في سنة ١٩٠٢ ورفع عليهما دعوى طرد رقم ٢٠٠ سنة ١٩٠٢ مدعيا انهما كانا يستأجران منه هذه الأرض واختصم الوقف في هذه الدعوى أيضا ورثة حميده سردينه جد المطعون عليهما بدعوى أن مورثهم كان أيضا مستأجرا لبعض هذه الأطيان وقد أقر هؤلاء الورثة في تلك الدعوى بأنهم لا يضعون اليد على شيء من تلك الأطيان وذكروا إنهم لا ينازعون الوقف في ملكيته لها أما مورثا الطاعنين فقد نازعا الوقف في الملكية وادعياها لنفسيهما وحكم في دعوى الإخلاء استئنافيا بطلبات الوقف ضدتهما ولم يحكم على ورثة حميده بشيء لعدم منازعتهم ولما مورثا الطاعنين بعد ذلك إلى أجنبي وبأحاله هذه الأطيان واستشكل هذا الأجنبي في تنفيذ الحكم الصادر ضدتهما أمام المحاكم المختلطة وحصل على حكم بوقف التنفيذ إلى أن يفصل في الملكية واستطال النزاع أمام القضاء على ملكية هذه الأطيان بين الوقف المذكور وبين مورثي الطاعنين بعد أن استردا من الأجنبي ما كانا قد باعاه له وذلك بطريق الشراء منه — وانهى هذا النزاع بالحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ في الاستئناف رقم ١٥ سنة ٢ ق بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى

رقم ٧٨٩ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية والقضاء برفض دعوى وقف النجار التى ادعى فيها الملكية وقد بنى هذا الحكم على أساس ثبوت الملكية لمورثى الطاعنين وبذلك استقرت الملكية لهما أما مورث المطعون عليهما فإنه بعد إقراره فى دعوى الإخلاء بعدم ملكيته لشيء من هذه الأطنان سكت ولم يشترك مع مورثى الطاعنين فى الأنزعة القضائية التى تلت هذه الدعوى — وقد استند الطاعنون فى دفع دعوى المطعون عليهما فى خصوص الأطنان الواقعة فى حوض المنتزه الخديوى إلى هذه الأنزعة وإلى إقرار مورث المطعون عليهما فى دعوى الطرد بعدم ملكيته لشيء فى تلك الأطنان وإلى ما جاء فى تقرير الخبير الذى هيئته المحكمة الابتدائية فى النزاع الحالى من أن سبب وضع يد الطاعنين حسب مستنداتهم هو شرائهم هذه الأطنان بعقود شرحتها فى التقرير وترك أمر الفصل فيها للمحكمة وأخيراً فقد تمسك الطاعنون بأنهم على أى حال قد كسبوا ملكية جميع هذه الأطنان بوضع يدهم عليها بصفة ملاك مدة تزيد على خمس عشرة سنة وجاء الحكم المطعون فيه فمسخ أوراق الدعوى رقم ٧٨٩ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية واستئنافها رقم ١٥ سنة ٢ ق وأقام قضاءه على ما قرره — مخالفاً للقانون وللثابت بهذه الأوراق — من أن الطاعنين ومورثهم كانوا يتولون الدفاع عن الملكية فى هذه الدعوى باسم عائلة سردينه جميعها بما فيها حميده جد المطعون عليهما وأنهم طلبوا فى هذه الدعوى الملكية لهذه العائلة وليس لأشخاصهم بالذات وأن الحكم فى هذه الدعوى بنى على أن عائلة سردينه دون تحديد لفرد أو أفراد بالذات منها هم واضعوا اليد على ذلك الغيط هم واسلافهم كما مسخ الحكم تقرير الخبير فيما استند إليه منه وأهدر دلالة الإقرار الصادر من ورثة حميده سردينه فى دعوى الإخلاء وفسره بما يخرج عن مدلوله وعلاوة على ذلك كله فقد أخطأ الحكم فى القانون فى رده على دفاع الطاعنين باكتسابهم الملكية بالتقادم الطويل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالملكية والربع من نصيب المطعون عليهما فى غيطى الملك وعبيد الواقعين فى حوض الدار وعرامه الكبير على ما أورده فى أسبابه من أنه " تبين من تقرير الخبير المعين من محكمة أول درجة أن المدعى عليهم (الطاعنين) يضعون اليد على أعيان التركة جميعها من تاريخ وفاة مورث المدعيتين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وهو ما تأيد باعتراف أحدهم وهو حسن

ابراهيم دسوقي سردينه فيما قرره أمام الخبير المذكور من أن المدعى عليهم لا يعارضون المدعىات في الزاوة بقدر ما يرثن في الفيضان جميعا ما هذا فيض حميده فهو ملك له ولاآخرين من المدعى عليهم بطريق الشراء ومؤدى هذا الإقرار واضح الدلالة على حالة وضع اليد والاستغلال بالنسبة لـ ٥٨ فدانا السابق البيان .

ثم قال الحكم "ومن حيث إنه لا نزاع من جانب المستأنفين (الطاعنين) في صفة المستأنف عليهما (المطعون عليهما) ولا نصيبهما كورثة في الملك المشاع فيكون الحكم المستأنف في محله من جهة قضائه لهما بالملكية ولا حاجة بعدئذ لبحث ما يقوله المستأنفون من وجود ملاك آخرين يشاركونهم الملك في حوض الدار وعرامه إذ لو ثبت هذا لكان من شأن أولئك الملاك الآخرين التمسك بكامل حقوقهم قبل المستأنف عليهما ومع ذلك فقد تبين أن جميع قضايا سنة ١٩٤١ قد دشت . ومن حيث إن تقرير الخبير لم يستبعد ما يقابل أرضا سبق بيعها من مورث المستأنف عليهما إلى محمد يعقوب كشك وغيره وأشير إليها في تقرير الخبير بأنه لم يستزل مقابل ريع تلك الأرض المبيعة من حساب الريع العام الذي أجراه وقد تقدمت المستأنف عليهما في آخر مذكراتهما الابتدائية ببيان ما يجب خصمه مقابل تلك المبيعات وأن جملة المستحق لهما لذلك هو مبلغ ١٨٤ ج و ٤٠٠ م ومع هذا فقد صدر الحكم المستأنف بالريع على أنه مبلغ ٢٧٦ ج و ٥٤٠ م الواردة بتقرير الخبير ويتعين لما تقدم تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لهذا المبلغ " — أما الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه فيما لا يتعارض مع أسبابه هو فإنه اقتصر في أسبابه على الأخذ بما جاء بتقرير الخبير — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في صدر أسبابه أن الطاعنين "أسسوا استئنافهم فيما يختص بما حكم به للمطعون عليهما من ملكية بحوض الدار وعرامه الكبير على أن أرض هذا الحوض وقدرها ٥٨ فدانا ليست كلها ملكا لهم والمستأنف عليهما (المطعون عليهما) فقط بل أن هناك طرفين آخرين غير عائلة سردينه (عائلة المستأنفين والمستأنف عليهما) وهما وزارة الأوقاف وعائلتا خضير ومقصود بملكونهما جميعا مثالة وأشار المستأنفون إلى القضية رقم ٣٨٨٩ لسنة ٤١ ق مختلط التي قالوا إنها قضية قسمة تلك الأرض بين كل فريق من ملاكها المذكورين ثم في مذكرتهم إلى القضية رقم ٤٢١ لسنة ٥ م مدني الاسكندرية التي طلبوا ضمها وأن خبير

محكمة أول درجة لم يطلع على هذه القضايا لتتضح منها هذه الحقيقة ويأخذ المستأفون على الخبير كذلك أنه لم يعم بمعاينة الأرض وإحصاء مستغليها وبيان ما يستفيدة كل من ملاكها من زراعتها ليؤسس على ذلك بيان حق كل من هؤلاء في ريعها بالنسبة لباقي شركائه. وطلب المستأفون بالنسبة لجميع الدعوى لإثبات وضع يدهم على ما يزرعون لحسابهم بنية تملكه من أكثر من خمس عشرة سنة ويخلص المستأفون إلى المستأف عليهم ليس لها حق في ملكية ولا ريع ويطلبون إلغاء الحكم المستأف ورفض دعواهما " لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه - قد قصر كلامه على وضع يد المدعى عليهم واستغلاهم للأطيان محل النزاع ولم يقر الدليل على ملكية المدعيتين لما قضى بملكيتهما له في هذه الأطيان وإذا كان الحكم قد أخذ بما قالته المدعيتان من أن سبب الملكية هو الميراث فإنه لم يفصح عن أصل هذه الملكية وكيف تسلسلت حتى آل إلى المدعيتين النصيب الذي قضى لهما بملكيته أما قول الحكم بأنه لا نزاع من جانب المدعى عليهم (الطاعنين) في نصيب المدعيتين (المطعون عليهما) كورثة في الملك المشاع فإنه يخالف ما أثبتته الحكم نفسه في تدويناته من أن المدعى عليهم أنكروا على المدعيتين كل حق في ملكية أو ريع كما يتعارض مع ما أثبتته الحكم أيضا من أن هؤلاء المدعى عليهم تمسكوا بأن أرض الغيطين محل النزاع - غيط الملك وغيط عبيد - ليست ملكا لهم وللطاعنين فقط بل إن هناك آخرين يشاركونهم في الملكية بحق الثلثين ومؤدى هذا الدفاع - لو صح - أن يقل نصيب المدعيتين في الملكية عما حددته في طلباتهما على أساس أن هذين الغيطين كانا مملوكين للمورث الأصلي للطرفين وحده وآلت ملكيتهما لهما وللمدعى عليهم فقط - لما كان ذلك، وكان تقرير الخبير الذي استند إليه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه لم يقرر الملكية للمدعيتين على وجه ما بل إنه - على ما يبين من الصورة الرسمية لنتيجة هذا التقرير المقدمة من الطاعنين بملف الطعن - قد أشار في هذه النتيجة إلى أن المدعيتين لم تقدا مستندات ليتمكن تطبيقها على الأطيان موضوع النزاع اللهم إلا مكلفة بإسم إبراهيم سردينه وشركاه وذكر الخبير في موضع بعد ذلك "ولم تقدم المدعيتان ما يمكن به الجزم بصحة قيمة نصيبهم" وأكد هذا بقوله في نهاية النتيجة "لم تقدم لنا مستندات للمساعدة في إتمام القضية" وأضاف أنه قدر نصيب المدعيتين في الريع على أساس قولهما - بأن لمورثهما $\frac{3}{4}$ من التركة

ولم يدل الخبير برأى خاص في شأن ملكية المدعيتين — لما كان ما تقدم، وكان استدلال الحكم بما قرره واحد من الطاعنين أمام الخبير من أنهم لا يعارضون المدعيتين في الزراعة بقدر ما يرثان في الحوضين محل النزاع هذا الاستدلال غير منتج في إثبات ملكية هاتين المدعيتين للنصيب الذي قضى لهما الحكم بملكيتهما له ذلك أنه فضلا عن أن أقوال هذا الطاعن لا تفيد التسليم منه بملكية المطعون عليهما لنصيب معين فإن هذه الأقوال لا تعتبر حجة على غيره من الطاعنين — وكان ما تعلل به الحكم في رفض طلب الطاعنين الخاص بضم قضية القسمة رقم ٤٢١ سنة ٥ قضائية من أن هذه القضية قد دشت ضمن قضايا سنة ١٩٤١ — هذا الذي تعلل به الحكم غير صحيح لما ثبت من الصور الرسمية لمحاضر هذه القضية التي قدمها الطاعنون بملف الطعن — من أن هذه القضية كانت منظورة أمام محكمة استئناف الاسكندرية بمجلستي ٢٣ يناير و ٢٧ مارس سنة ١٩٥٧ وان النزاع فيها يدور بين وزارة الأوقاف وبعض الطاعنين والمرحوم ميشيل مقصود وورثة بيير خضير لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين أيضا علة عدم استبعاده من نصيب المدعيتين في الملكية الأرض التي ثبت له أن مورثهما قد باعها في حوضي الدار وعرامه والتي استبعد الحكم نفسه ما يقابل ريعها من الريع الذي طلبته المدعيتان فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه فيما قضى به للمطعون عليهما من ملكية في هذين الحوضين ولما كان الريع المقضى به يتأثر بهذه الملكية وجودا وعدما لأن القضاء به في هذه الدعوى قد أسس عليها فإنه يتعين نقض الحكم أيضا في خصوص قضائه بالريع بالنسبة لأطيان الحوضين المذكورين .

وحيث إنه عن غيط حميده الكائن بحوض المنتزه الخديوي فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به للمطعون عليهما من ملكية وريع في هذا الغيط قد استند إلى القول "وحيث إنه بالنسبة لغيط حميده والذي استثنى من الاقرار المار ذكره (اقرار حسن ابراهيم دسوقي أمام الخبير) فإن المستأنفين (الطاعنين) يذكرون بصده ان جد المستأنف عليهما (المطعون عليهما) كان قد استأجر هو وأخوه ابراهيم دسوقي سردينه وابن عمهما محمد خليفه سردينه (والذي المستأنفين الحاليين) أرض ذلك الغيط من وقف النجار ولما طلب الوقف الايجار قرر ورثة حميده ومنهم محمد مورث المدعى عليهما الحاليين أنهم لا يضعون

اليد على هذا الغيط ولا يعرفون مسألة الايجار وذلك في الدعوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٠٢ مدنى الاسكندرية كما يقرر المستأنفون أنه تلا ذلك وضع يد مورثهم على تلك العين " غيط حميده " وتوارثوه إلى الوقت الحاضر". وحيث إن المحكمة ترى بالنسبة لوضع اليد على تركة المورث الأصل دسوقى سردينه إلى وقت وفاة محمد حميده سردينه مورث المستأنف عليهما الحاليتين أن حالة وضع اليد كانت بحيث لا تسمح بالقول بأن المهاياة الزراعية قد أدت بوضوح إلى إنهاء حالة الشيوخ أما الاستشهاد فى ذلك بتنحى ورثة حميده (جد المستأنف عليهما) فى الاستمرار فى النزاع الخاص بالايجار مع وقف النجار فليس فيه ما يتعارض واعتبار الشيوخ قائما فى وقت الاقرار نفسه وذلك أن تلك الدعوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٠٢ رفعت أصلا بالمطالبة بايجار وأنكر أولئك الورثة أنهم يعرفون شيئا عن ذلك الايجار أو أنهم واضعوا اليد على الأرض موضوع عقود الايجار وليس فى هذا بذاته ما يؤدى لزوما إلى فسخ قيام الشيوخ فعلا سواء بالنسبة للأرض المشار إليها أو لما عداها من التركة المشتركة .

وحيث إنه فيما يخص بالمدة التالية لذلك الاقرار إلى تاريخ وفاة مورث المستأنف عليهما أى من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٢٢ فإن المستأنفين يذكرون تأييدا لما يدعونه من استمرار وضع يدهم كلاك على غيط حميده موضوع للنزاع أن النزاع بينهم وبين وقف النجار قد استطال منذ دعوى سنة ١٩٠٢ أمام القضاء المختلط إلى سنة ١٩١٧ حيث حكم فيه استئنافيا ضد الوقف الأهلى وبعد ذلك منذ سنة ١٩٣٠ إلى أن حكم فيه نهائيا فى الدعوى رقم ١٥ لسنة ٢ ق مدنى الاسكندرية (المستأنف بها الحكم رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية) فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ بتأييد ذلك الحكم المستأنف الذى كان قد قضى برفض دعوى بعض نظار وقف النجار التى ادعوا فيها ملكية الوقف المذكور لغيط حميده موضوع النظر فى الدعوى الحالية ويقول المستأنفون إنهم ومورثهم الذين باشروا هذه النزاعات العديدة دون أن يشاركهم فيها جد المستأنف عليهما الحاليتين ولا أحد من ورثته ومن حيث إنه بالرجوع إلى ملف القضية رقم ١٥ لسنة ٢ ق المضموم للدعوى الحالية تبين أن منشأ النزاع حسبا أوضع المستأنفون الحالين (الطاعنون) وخصوصا فى مذكرتيهما رقمى ٥٤ و ٥٩ بالملف الاستئنافى للقضية كان مقيدا برقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٢ ق مصره وأن أحد نظار الوقف السالف الذكر

استغل سداجة ثلاثة من عائلة سردينه وهم حميده وابراهيم ومجد خليفه واستمضاهم على أوراق تفيد استئجارهم من ذلك الوقف أرضا هي قطعة حميده بحوض المتزه الخديوى رقم ٢ ثم حصل بالدعوى رقم ٢٠٠ السالفة الإشارة إليها على حكم بفسخ الإيجار وإخلاء الأرض فعملت عائلة سردينه على عرقلة تنفيذ هذا الحكم بمختلف الوسائل ومنها تعرض أجني هو ابراهيم عمر بن سلومه عند التنفيذ حتى أوقف ثم بيعت الأرض من بعضهم بعد ذلك إلى عمر هذا ثم من عمر إليهم ثانية واستندوا إلى هذه العقود والتصرفات فى دفع دعاوى وقف النجار ضدهم سواء فى القضاء المختلط أو الأهلى وكان من أسس دفاعهم ضد الوقف تمسكهم بوضع يد عائلتهم (دون تخصيص شخص أو أشخاص منهم) لمدة مائة سنة سابقة على تلك الخصومات وان حجة الوقف التى يستند إليها خصومهم مزورة وليست دقيقة فى بيان حدود الأرض موضوع النزاع (غيـط حميده) وقد انتهى الحكم رقم ٧٨٩ واستئنائه رقم ١٥ سنة ٢ ق السالف الذكر إلى أنه لا دليل على أن تلك الحجة تشمل فى الواقع غيط حميده المذكور موضوع النزاع حينذاك مع الوقف والنزاع الحالى وإلى أن عائلة سردينه دون تحديد لفرد أو أفراد بالذات منها هم واضعوا اليد على ذلك الغيط هم واسلافهم مما انبنى عليه رفض دعوى الوقف ولو إن مختصمى الوقف من عائلة سردينه كانوا هم رافعى تلك الدعوى يطلبون بها الملكية لأشخاصهم بالذات وظل المستأنف عليهما ومورثهما على تجاهلهم لتلك الإجراءات لكان لذلك شأن آخر يختلف تقديره عما تقدم .

وحيث إنه يخلص مما ذكر ان الاستشهاد بتلك النزاعات التالية للقضية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٠٢ إن صح أن يؤسس عليه بين أفراد عائلة سردينه حق الرجوع على بعضهم البعض على أساس النيابة القانونية وبنفقات التقاضى التى لزمتم للمحافظة على الملك المشترك إن كان لذلك وجه وبدعوى منفصلة فإن تلك النزاعات لا تصلح دليلا على استمرار وضع يد المدافعين ضد الوقف من عائلة سردينه بصفقتهم مالكين هم وحدهم ومما يؤيد هذه النتيجة الأخيرة ما قرره مجد على أبوكليلة عمدة الناحية لحير محكمة أول درجة فى الدعوى الحالية من أن حميده مجد سردينه (مورث المستأنف عليهما الحاليتين) كان يضع يده قبل وفاته (الحاصلة فى سنة ١٩٢٢) على جزء شرقى مستطيل من بحرى إلى قبلى بالغيط موضوع النزاع الحالى ومن قبل ذلك أيضا شهادة من نفس العمدة

على محضر حصر تركة مورث المستأنف عليهما الحاليتين الحاصل في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بأن ضمن ممتلكاته ١ ط و ١٢ س مشاطا في ٢٠ فداناً بغيط حميده ويضاف إلى هذا ما شهد به الحاج حسن على أبوكليته أمام مستشار المختلط الذي انتقل للعائنة في يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٦ من أن ورثة سردينه — ضمنهم حميده — مورث المستأنف عليهما الحاليتين — هم الزارعون لأرض النزاع زراعات ممنوعة . وحيث إنه بناء على ما ذكر جميعه يكون قول المستأنفين بأن وضع اليد على الأرض موضوع النزاع قد تحول من مهايأت مؤقتة بطبيعتها إلى قسمة نهائية في الفترة السابقة على رفع الدعوى الحالية قولاً لا دليل عليه .

وحيث إنه يبين من الصورتين الرسميتين المقدمتين من الطاعنين بملف الطعن للحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٨٩ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية والحكم الصادر في الاستئناف المرفوع عنه المقيّد برقم ١٥ سنة ٢ ق الاسكندرية إن تلك الدعوى رفعت من نظار وقف النجار ضد محمود محمد خليفه سردينه ومحمد محمد خليفه سردينه والسيد محمد خليفه سردينه وأحمد ابراهيم دسوقي سردينه وحسن ابراهيم دسوقي سردينه وورثة منصور ابراهيم دسوقي سردينه وهم بذاتهم الطاعنون في الطعن الحالى . وطلب النظر للحكم بثبوت ملكية الوقف المشمول بنظارتهم لغيط حميده البالغ مساحته عشرون فداناً والواقع بحوض المنزه وقد قضى ابتدائياً في أول يناير سنة ١٩٣٥ — برفض هذه الدعوى — كما قضى في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ في الاستئناف المرفوع من نظار الوقف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وقد أثبت الحكم الاستئنافية في أسبابه ان دفاع المدعى عليهم في الدعوى المذكورة تحصل في انهم هم واسلافهم الواضعو اليد على الأرض موضوع النزاع من قديم الزمان وانها مكلفة بأسمائهم وإن حجة الوقف لا تنطبق على هذه الأرض — وأسس الحكم الابتدائى قضاءه على أن حجة الوقف غير صريحة في دخول العشرين فداناً محل النزاع في الأعيان الموقوفة وأن ما ادعاه الوقف من اكتسابه ملكيتها بالتقادم الطويل مردود بأن الوقف لا يجوز له التملك بوضع اليد وأقام الحكم الاستئنافية قضاءه على ما قاله من ” أنه تبين أن المستأنف ضدهم الستة الأولين — وهم الطاعنون في الطعن الحالى — واسلافهم — قبلهم هم الذين كانوا يضعون اليد على العين محل النزاع ولا يزالون واضعين اليد

عليها للأن "وأن حجة الوقف يحوطها الإبهام والغموض ولا تدل على ملكية الوقف لهذه العين - وليس في أسباب الحكم الابتدائي أو الاستئنافي ما يشير إلى أن المدعى عليهم في الدعوى المذكورة استندوا في دفعها إلى وضع يد عائلة سردينه عموما أو أنهم ادعوا الملكية لهذه العائلة ولما كان الثابت مما سلف بيانه أن مورث المطعون عليهم لم يكن طرفا في الدعوى ٧٨٩ سنة ١٩٣٠ سالفة الذكر وأن الطاعنين ادعوا في هذه الدعوى الملكية لا قسمهم وليس لعائلة سردينه عموما وأن الحكم صادرا ابتدائيا واستئنافيا في تلك الدعوى على أساس أن هؤلاء الطاعنين بالذات وأسلافهم من قبلهم هم الذين كانوا يضعون اليد على غبط حميده محل النزاع ولا يزالون واضعي اليد عليه - وكان المطعون عليهم لا يفيدان من هذا الحكم لأنهما لاهما ولا مورثهما كانوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ولم يكن الطاعنون يمثلونهم فيها أو يتولون الدفاع عن الملكية باسم عائلة سردينه أو بطريق النيابة عنها بل باسمائهم ولحسابهم الخاص فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما فهمه من أوراق الدعوى رقم ٧٨٩ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية مخالفا لهذا النظر يكون قد خالف الثابت في هذه الأوراق المقدمة من الطاعنين كاستند لهم في النزاع الحالي كما خالف القانون فيما قرره من قيام نيابة قانونية بين الطاعنين وبين من لم يكن مختصا في الدعوى المذكورة من عائلة سردينه وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جعل عماد قضائه في خصوص ما قضى به للمطعون عليهم من ملكية وريع في غبط حميده . هذا الفهم الخاطئ وكان قد صرح في أسبابه بما يفيد أن رأيه في هذا الخصوص كان يتغير لو صحح الفهم الذي اقترت هذه المحكمة إلى أنه الفهم الصحيح فان الحكم المطعون فيه يكون متعين النقص وذلك دون حاجة لبحث مدى كفاية الأدلة الأخرى التي ساقها الحكم لتأييد فهمه الخاطئ ذلك أنه بما صرح به آنفا يكون قد اعتبر هذه الأدلة ثانوية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه برئته .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد الطيف مرمي ، وأميل جبران ، ومجد ممتاز نصار .

(١٨٩)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) رسوم . ”رسوم قضائية“ . أوامر على عريضة . حكم . ”النفاذ
المعجل“ .

أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم الكتاب تختلف من الأوامر التي
تصدر على عريضة أحد الخصوم .

الأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور الوقفية ولم يحدد القانون
لتنظيم منه ميعادا معينا ويرفع النظم بتكليف بالحضور أمام المحكمة أو أمام القاضي
الآمر نفسه .

الأمر بتقدير الرسوم القضائية يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال
وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر أو إلى القاضي وتحصل
المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وذلك في الثمانية
أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر وميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة هو
عشرة أيام من تاريخ صدوره .

أوامر تقدير الرسوم القضائية لا تكون نافذة إلا بعد فوات مواعيد المعارضة .
الأوامر على عريضة أحد الخصوم واجبة التنفيذ بقوة القانون .

(ب) دعوى . ”نطاق الدعوى“ . ”وصف السرعة“ . ”مناطه“ .
استئناف . ”طريقة رفعه“ . رسوم قضائية .

المناط في تحديد وصف السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم .
وجوب نص القانون على وصف السرعة صراحة . تفسير ميعاد الاستئناف ليس من
شأنه وحده إصباغ وصف السرعة على الدعوى . عدم النص على أن المعارضة في أمر
تقدير الرسوم القضائية يحكم فيها على وجه السرعة . يرفع الاستئناف من الحكم
الصادر فيها بعريضة إلى قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور .

١ - تختلف أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة التي تحكمها المواد من ١٦ - ١٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم (المنصوص عليها في المواد ٣٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات) وذلك من نواحي متعددة : فالأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ولم يحدد القانون مياعدا معينا للتظلم منه ويرفع التظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة كما يجوز رفعه للقاضي الأمر نفسه في حين أن الأمر بتقدير الرسوم القضائية يستصدره قلم الكتاب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدرت بها الأمر أو إلى القاضي وتحصل هذه المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وذلك في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويكون ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة هو عشرة أيام من يوم صدوره . كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات ميعاد المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم فهي واجبة التنفيذ بقوة القانون (م ٤٦٦ مرافعات)

٢ - المناط في تحديد الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو إرادة الخصوم . وتقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة : بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة . وإذن فمتى كان القانون قد خلا من النص على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية الذي يستصدره قلم الكتاب يحكم فيها على وجه السرعة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم لرفعه بعريضة - قدمت إلى قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور - يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق، في أن قلم كتاب محكمة دمنهور - الطاعن - استصدر ضد المطعون عليهم أمرا بتقدير الرسوم المستحقة في الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ تجارى كلى دمنهور بمبلغ ١٠٢٣ جنيها - عارض المطعون عليهم في هذا الأمر بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢ (حكمت محكمة كلى دمنهور الابتدائية بالغائه وباعتباره كأنه لم يكن) - استأنف قلم الكتاب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٤ سنة ١١ ق محكمة الاسكندرية، طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتأييد أمر تقدير الرسوم المعارض فيه - دفع المستأنف ضدهم - المطعون عليهم - ببطلان الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٨ حكمت المحكمة (بقبول الدفع ببطلان الاستئناف والزمّت المستأنف المصروفات) طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن ، وبتاريخ ١٩٦١/٥/٣١ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى دائرة المواد المدنية والتجارية - قدم المطعون عليهم بعد ذلك مذكرة طلبوا فيها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها السابقة - وبالجلسة التي حددت أمام هذه المحكمة صمم كل طرف على طلباته وصممت النيابة العامة على ما أوردته في مذكرتها .

وحيث أن الطعن بنى على سبب واحد ، محصله ، أنه وقد نظم الشارع بالمواد ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، اجراءات استصدار أوامر الرسوم القضائية ، وبين طريقة المنازعة فيها - كل ذلك باحكام خاصة - فإن هذه الأحكام هي التي تطبق دون القواعد العامة التي وضعها الشارع للأوامر على المرائض ونص عليها في المادة ٣٦٩ وما بعدها من مواد قانون المرافعات وذلك لما بين الأحكام الخاصة ، هذه ، وتلك القواعد العامة من فروق جوهرية في عدة وجوه - ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق الأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات بشأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم ، وأقام على ذلك قضاءه ببطلان الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة تختلف من الأوامر التي تصدر على عريضة

أحد الخصوم ، فالأولى نص عليها في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادرة بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية وأخضعها المشرع لقواعد خاصة تخالف القواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ وما بعدها من المواد الواردة في الباب الحادي عشر من قانون المرافعات الخاص بالأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم وذلك من نواح متعددة — فالأوامر على عريضة أحد الخصوم يصدرها قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ولم يحدد القانون ميعادا معيناً للتظلم فيها — ويحصل التظلم بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة، ويجوز رفعه للقاضي الأمر نفسه — بينما يستصدر قلم الكتاب الأمر بتقدير الرسوم من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر أو إلى القاضي وتحصل هذه المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وتقدم في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر وميعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو عشرة أيام من يوم صدوره — وأوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات ميعاد المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم إذ هي واجبة التنفيذ بقوة القانون طبقاً لنص المادة ٤٦٦ مرافعات — ولما كان ذلك، وكان القانون قد خلا من النص على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم الذي يستصدره قلم الكتاب يحكم فيها على وجه السرعة ، وكان المناط في تحديد الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم وعلى أن تقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان الاستئناف لأنه رفع بعريضة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة ولم يرفع بتكليف بالحضور ، بانياً قضاءه على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم الذي يستصدره قلم الكتاب يحكم فيها على وجه السرعة — يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد اللطيف مرمى ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٨ و ٣٢٦ لسنة ٢٨ القضائية :

قاضي الأمور المستعجلة . " سلطته في الإشكال في التنفيذ " . دعوى .
" الدفع بعدم جواز نظر الدعوى " . إثبات . " حجية الأمر المقضى " .

يتناول قاضي الأمور المستعجلة — بصفة وقتية — في نطاق الإشكال ، تقدير جدية النزاع
لا ليفصل فيه بحكم حاسم للتصومة وإنما ليتحسس وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب فيقضى
على هداه — لا بعدم اختصاصه — إما بوقف التنفيذ محل الإشكال أو بالاستمرار فيه . تقدير
قاضي الأمور المستعجلة في ذلك — خطأ أو صوابا — تقدير وقتي لا يؤثر على الحق المنازع فيه
قرار قاضي الأمور المستعجلة بالاستمرار في التنفيذ ولا يجوز حجية تحول دون إثارة النزاع لدى محكمة
الموضوع بشأن رفع الحجز .

تنص المادة ٤٩ من قانون المرافعات على أن قاضي الأمور المستعجلة يحكم
بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام
والسندات التنفيذية . ومؤدى ذلك أنه يتناول بصفة وقتية في نطاق الإشكال
المطروح عليه ، تقدير جدية النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للتصومة وإنما
ليتحسس وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب فيقضى على هداه لا بعدم
الاختصاص ، بل بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره . وتقدير قاضي
الأمور المستعجلة في ذلك — خطأ كان أو صوابا — هو تقدير وقتي لا يؤثر
على الحق المنازع فيه إذ يبقى محفوظا سليما يتناضل فيه ذوو الشأن أمام الجهة
المختصة ومن ثم فالقرار الذي يصدره القاضي المستعجل بالاستمرار في التنفيذ
في الإشكال المرفوع عن تنفيذ حجز ، إجراء وقتي لا يجوز حجية تحول دون إثارة
النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز . والحكم المطعون فيه إذ انتهى
إلى رفض الدفع بعدم جواز سماع دعوى الموضوع (رفع حجز) تأسيسا على هذا
النظر لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن تحصل — حسبما يبين من الحكيم المطعون فيهما وسائر الأوراق فى أن نزاعا قام حول تركة المرحومة السيدة عزيزة صليب شقيقة الطاعنين ووالدة المطعون عليها الأولى . وتناول النزاع عقارات التركة ومنقولاتها ومندات الدين الموحد المخلفة عن المتوفاة — وقد صدر الحكم فى إحدى حلقات هذا النزاع — بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ فى الدعويين ٩٤٥ و ١٢٣٢ لسنة ١٩٤٤ مدنى كلى مصر وهو يقضى بتثبيت ملكية المدعين (الطاعنين الأستاذ صليب سامى وشقيقته الست منيرة صليب) إلى نصيبهما الميراثى بحق النصف (٨ ط للأول ، ٤ ط للثانى) فى Mandats الدين الموحد والقطع الأثرية التى وجدت بخزانة المورثة بنك مصر أو من Mandats القرض الوطنى التى استبدلت بها تلك السندات باتفاق الطرفين مع مقابل الكوبونات التى استحققت لتلك السندات حتى التسليم وبصحة الجزاء الاستحقاقى المتسوق عليها مع إلزام السيدة سيسيل بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة — واستأنفت هذه الأخيرة الحكم المتقدم فقضت محكمة استئناف القاهرة فى ٣ يناير سنة ١٩٥٧ فى الاستئناف رقم ١٢٤٣ سنة ٧١ ق بعدم جواز الاستئناف — وأثناء سير الاستئناف المتقدم شرع الطاعنان فى اتخاذ إجراءات التنفيذ فأقامت المطعون عليها الأولى إشكالا فى التنفيذ عرض على قاضى الأمور المستعجلة فى الدعوى رقم ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل وأسته على أن الحكم الذى نبه بتنفيذه هو حكم ابتدائى غير مشمول بالنفاذ وعلى أن المستشكل ضدهما (الطاعنين) قد نهبها عليها بدفع ما لم يحكم بإلزامها بدفعه وهو مبلغ ١٧٠٥ ج و ٣٥٠ م مقابل الكوبونات المستحقة على نصف Mandats الدين الموحد البالغ عددها سبعا وتسعين بواقع ثلاثة جنيهات استرليني سنويا من المدة من تاريخ وفاة المورثة فى سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٥٥ مع أن بنك مصر قد عين حارسا على هذه السندات لتحصيل قيمة الكوبونات وحفظها مع السندات إلى أن يقضى

في النزاع نهائيا — وقد أصدرت محكمة الأمور المستعجلة حكما في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ برفض هذا الإشكال واستمرار التنفيذ وارتكبت على أن الحكم المنفذ هو حكم نهائي وهو لذلك أداة صالحة للتنفيذ وعلى أن الحكم المنفذ به إنما قضى بتثبيت ملكية المستشكل ضدّها إلى النصف في السندات التي وجدت بخزانة المورثة ببنك مصر أو في سندات القرض الوطني التي استبدلت بها تلك السندات مع مقابل الكوبونات التي استحققت لتلك السندات حتى التسليم — وهذا المقابل معين المقدار بالقيمة المحددة رسميا بالفائدة المقررة لهذه السندات وأضافت المحكمة أن القول بتعيين حارس على هذه السندات وهو بنك مصر ذاته المسئول عن قيمة الكوبونات لم يقيم عليه دليل مما يجعل هذا الدفاع غير جدي — وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا — وعاود الطاعنان إجراءات التنفيذ فاستلما نصف السندات وحجزا في ١٩/١/١٩٥٧ على النصف الآخر المملوك للطعون عليها الأولى وفاء لمبلغ ٢٤٥٨ ج و ٩٥٠ م قيمة مقابل الكوبونات من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٥٦ و ٤٨ ج و ٧٥٠ م قيمة نصف السند السابع والتسعين و ١٣٣ ج و ١٦٠ م رسوم الدعوى و ٢٠ ج أتعاب المحاماة و ٦٢ ج و ٢٥٠ م قيمة ما تسدد لبنك مصر مقابل إيداع السندات و ١١٦ ج و ١٠١ م رسم التنفيذ فأقامت — المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ١٧٨٣ سنة ١٩٥٧ مستعجل القاهرة طلبت فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحجز المشار إليه واحتياطيا وقف تنفيذ الحكم — ودفع الطاعنان بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الإشكال ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة وأصدرت المحكمة حكما في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ برفض الدفع وبصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز المتوقع من الطاعنين واستندت في قضائها إلى أن الحكم الصادر في الإشكال السابق رقم ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ هو حكم وقفي تسقط حججه ازاء تغير الظروف التي صدر فيها وتبدل المراكز القانونية — ذلك أن التنفيذ السابق كان استيفاء لمبلغ ١٧٠٥ ج و ٣٥٠ م بينما الحجز توقع في ٨ من يناير سنة ١٩٥٧ وفاء لمبلغ ٢٤٥٨ ج و ٩٥٠ م عدل بالجلسة إلى ٣٠٣٨ ج و ٧٠ م ومن عناصر التنفيذ الجديد . التنفيذ بقيمة نصف سند لم يمكن قسمته واستلامه عند تنفيذ الحكم باستلام نصف السندات المحكوم بملكيتها هذا فضلا من أن الحكم المنفذ به لم يلزم المحكوم عليها بأي التزام واقتصر على تقرير حق عيني للدعى عليهما (الطاعنين) هل أموال معينة بذاتها وهي السندات

والكوبونات المستحقة عليها فإذا هلكت كان هلاكها عليهما ولا يملكان التنفيذ بقيمتها لأنها تهلك وهي ملكهما فلا يكون لهما تحويل ما حكم به لهما إلى الإلزام بمبالغ معينة لأن هذا يعتبر تنفيذا بتعويض لم يصدر حكم بتقريره والسبيل إلى اقتضاء المدعى عليهما (الطاعنين) حقهما في نصف السند الذي لم يقسم هو اتخاذ الإجراءات التي تنهى حالة الشروع وأضاف المحكمة أن قيمة الكوبونات غير محددة لأن كوبونات الدين الموحد تستحق بالعملة الانجليزية وقيمتها تتفاوت بالنسبة للعملة المصرية مما يجعل قيمة المحكوم به غير محددة ويؤيد ذلك أن التنفيذ حصل أولا بمبلغ ١٧٠٥ ج و ٣٥٠ م ثم بمبلغ ٢٤٥٨ ج و ٥٩٠ م ثم عدله الطاعنان إلى مبلغ ٣٠٣٨ ج و ٧٠ م وهذا الاضطراب فيه الدلالة على غموض الحكم مما لا يجعله أداة صالحة للتنفيذ — وقد استأنف الطاعنان هذا الحكم فأصدرت محكمة القاهرة حكما بهيئة استئنافية في القضية رقم ٦٢٧ سنة ١٩٥٧ استئناف مستعجل بتاريخ ٩ من مارس، سنة ١٩٥٨ وهو يقضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبجواز نظرها وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ورفض طلب عدم الاعتداد بالججز بالنسبة لمبلغ ٢٦٩ ج و ٢٦١ م (قيمة رسم الدعوى وأتعاب المحاماة ورسم التنفيذ) لعدم المنازعة فيها وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك. وألزمت المستأنفين والمستأنف عليها الأولى بالمصاريف المناسبة لما قضى به على كل منهما — وقد طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٧ من مايو سنة ١٩٥٨ وقيد الطعن برقم ١٤٦ سنة ٢٨ ق — وعرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لقرار الإحالة تجدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة رفض الطعن بالنسبة للطاعن الأول وعدم قبوله شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية — وقد لجأت المطعون عليها أثناء سير الدعوى السابقة رقم ١٧٨٣ سنة ١٩٥٧ مستعجل إلى رفع دعوى موضوعية لدى محكمة القاهرة الابتدائية قيدت برقم ١٥١٠ سنة ١٩٥٧ كلى طلبت فيها رفع وإبطال الججز التنفيذي المتوقع في ٩ يناير سنة ١٩٥٧ على السندات والاتيكاات الموجودة ببنك مصر — وأقام الطاعنان دعوى فرعية ضد السيدة سيسيل والأستاذ سعد الفيشاوى المحامى طلبا فيها الحكم عليهما متضامين بأن

يدفعا لها تعويضا مقداره ٣٠٠ جنيه وأصدرت المحكمة حكمها في تلك الدعوى بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٥٧ برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى والغاء الجز التنفيذى المتوقع فى ٩ يناير سنة ١٩٥٧ بالنسبة لمبلغ ٢٥٦٩ ج و ٧٢٥ م وإبقائه بالنسبة لباقي المبلغ المتوقع وفاء لهذا الجز التنفيذى وألزمت كل من الطرفين بالمصاريف المناسبة لما خسره ورفض الدعوى العارضة والزام رافعيها بمصاريفها - واستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة برقم ٧٧٥ سنة ٧٤ ق فأصدرت محكمة الاستئناف حكمها فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٨ بتأييد الحكم المستأنف - وطعن الطاعنان فى هذا الحكم الأخير بتقرير مؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وقيد الطعن برقم ٣٢٦ سنة ٢٨ ق وهو الطعن الحالى - وقد عرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٢ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لقرار الإحالة تحدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المضمنة برفض الطعن بالنسبة للطاعن الأول وعدم قبوله شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية - ونظرا لارتباط الطعنين ببعضهما وتعلقهما بتنفيذ الحكم الصادر لصالح الطاعن ضد المطعون عليها الأولى فقد أصدرت هذه المحكمة قرارها بجلسة المرافعة لضم الطعن رقم ١٤٦ سنة ٢٨ ق إلى الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٢٨ ق .

عن شكل الطعنين

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعنين شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية لتخلفها عن إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن .

وحيث إن هذا الدفع صحيح - ذلك أن المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك فى ظرف خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة - ويبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن فى كلا الطعنين أن الطاعنة الثانية لم تعلن الطعن إلى المطعون عليهم . ولم يصدر الإعلان إلا من الطاعن

الأول وحده - لما كان ذلك، فإن تخلف الطاعنة الثانية عن القيام بهذا الإجراء الجوهري يستتبع بطلان كل من الطعنين في حقها .

وحيث إن الطعنين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية بالنسبة للطاعن الأول .

عن موضوع الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٢٨ ق

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المهيمن فيه أنه أخطأ في القانون بقضائه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم الابتدائي قد ذكر أن التنفيذ السابق موضوع الاشكال الأول رقم ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل كان وفاء لمبلغ ١٧٠٥ ج و ٧٥٠ م . بينما التنفيذ الثاني كان وفاء لمبلغ ٣٠٣٨ ج و ٧٠ م وبذلك تكون الظروف قد تغيرت وتكون حجية الحكم الأول قد أهدرت - مع أن المطعون عليها الأولى لم تمسك في دعوى رفع المجز موضوع هذا الطعن بتغير الظروف وأن التنفيذ يجري بدين غير معين المقدار بالعملة المصرية - وقد خلط الحكم المطعون فيه بين الدعاوى المستعجلة ودعاوى إشكالات التنفيذ في تطبيق نظرية تغير الظروف مع أن الأحكام التي تصدر في إشكالات التنفيذ لها حجية نهائية وليست مؤقتة ولا مرهونة بتغير الظروف - والواقع أن المبلغ المنفذ به سواء كان ١٧٠٥ ج و ٧٥٠ م ، أو ٢٤٥٨ ج أو ٣٠٣٨ ج ليس هو موضوع النزاع في الدعويين - بل موضوعه الحق الذي تفرع عنه التنفيذ بهذه المبالغ . ومادام المبلغ المنفذ به لا يتعدى منطوق حكم الموضوع فليس ثمة اختلاف في موضوع الدعوى . ولا محل للقول بتغير الظروف لإهدار حجية الحكم الصادر في الإشكال الأول رقم ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل - وعلى أية حال لا يعتبر التنفيذ بمبالغ استجدت بعد هذا الإشكال تغييرا في الظروف مادام الحكم المنفذ في كلتا الحالتين هو حكم واحد وسبب النزاع في الدعويين هو أن الحكم الموضوعي لم يقض على المطعون عليها الأولى بمقابل الكوبونات - ويتحصل السبب الثاني في النعى على الحكم في خصوص ما أورده من اختلاف الموضوع في دعوى الإشكال الأول ودعوى رفع المجز وفيما قرره من أن الدعوى الأولى وقتية وأن الثانية دعوى موضوعية وأن الطلبات في الأولى لا تعدو أمر التنفيذ بينما هي في الثانية موضوع الحق نفسه وتسليم المال المحجوز

الى صاحبه - ويقول الطاعن في تخطيطه هذا القول ان دعوى الاشكال الاول بدأت وقتية . ولكن المطعون عليها الاولى تقدمت بمذكرة أسست فيها إشكالاتها على سبب جديد هو أن الحكم المطعون فيه لم يقض عليها في منطوقه بالزامها شخصيا بمقابل الكوبونات وهي دعوى من شأنها التعرض لتفسير الحكم وتجعل الإشكال موضوعيا - وقد رد الحكم على ذلك في دعوى الاشكال رقم ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مستعمل القاهرة بأن المستشكلة (المطعون عليها الاولى) تتمسك بأن الحكم لم يقض بالزامها بمقابل الكوبونات مع أن ذلك يتنافى مع صريح منطوق الحكم . ولا ريب في أن الإجراء الوقتي يمس أصل الحق إذا ما بنى على سبب من شأنه القضاء على هذا الحق . والقضاء المستعمل وإن يكن غير مختص أصلا بنظر الاشكال على هذا الوضع إلا أنه لم يدفع بعدم اختصاصه فأصبح حكمه نهائيا وحجته كاملة رغم عدم اختصاصه أصلا بنظر الدعوى لأن حجية الأحكام تعلو على قواعد الاختصاص ولو كانت من النظام العام - وأضاف الطاعن أنه إذا كانت الطلبات في الاشكال الوقتي لا تمس أصل الحق فإن الحكم برفع الحجز لا يعدو ذلك أيضا - والمعيار الحقيقي هو السبب الذي بنى عليه الاشكال والاثار الذي يترتب على الحكم فيه . والحكم بوقف التنفيذ أو برفع الحجز هو قضاء موضوعي ما دام أنه قد بنى على سبب موضوعي كأنعدام الدين - والقاعدة أنه إذا كان أساس الحق في الدعويين هو كون الحكم المنفذ به لم يقض بالزام المطعون عليها الاولى بدفع مقابل الكوبونات - وثبت في إحدى القضايا بطلان هذا السبب امتنع على المطعون عليها الاولى رفع أية دعوى أخرى تأسيسا عليه ولو اختلفت الطلبات في الدعويين - وواقع الأمر أن موضوع الدعويين هو اشكال موضوعي رغم اختلاف الطلبات فيهما - ويتحصل السبب الثالث في أنه إذا لم يكن لحكم الاشكال حجية في الموضوع فإن له حجية في الاشكال اللاحق إذا ما توافرت وحدة الخصوم والسبب والموضوع - وقد شمل الحكم برفض الدفع المبالغ المنفذ بها جميعها سواء منها ما كان موضوع التنفيذ في الاشكال الأول أو المبالغ التي استجدت بعده وكانت موضوع التنفيذ اللاحق - وبفرض صحة دعوى تغير الظروف فإن المفروض حتما أن يقتصر أثر الاشكال اللاحق على المبالغ التي كانت محل تغير الظروف ولا يتعداها الى المبالغ التي كانت موضع نظر المحكمة في الاشكال الأول والتي تحميها حجية الحكم الصادر فيه لأن حجية

الأحكام نسبية لا تتعدى موضوع الدعوى - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه برفع المجزأ المتوقع في ٩ يناير سنة ١٩٥٧ إطلافاً دون أن يقصر قضاءه على المبالغ التي كانت محل تغير الظروف وسبباً في رفع الإشكال اللاحق موضوع هذا الطعن .

وحيث إن هذه الأسباب الثلاثة مردودة بأن القانون قد نص في المادة ٤٩٤ صرافيات على أن قاضي الأمور المستعجلة يحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المسامحة بالحق في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية - ومؤدى هذا أنه يتناول بصفة وقتية نطاق الإشكال المطروح عليه تقدير جدية النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس منه وجه الصواب في الإجراء الوقفي المطلوب منه فيقضى على هداه لا بعدم الاختصاص بل بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره . - وتقديره هذا خطأ كان أو صواباً - هو تقدير وقفي بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظاً سليماً يتناضل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لما كان ذلك ، فإنه لم يكن يمتنع على قاضي الإشكال أن يتناول دفاع المطعون عليها الأولى بأن الحكم المنفذه لا يلزمها بدفع قيمة الكوبونات . ليقدر جدية هذا النزاع - إلا أن القرار الذي أصدره في هذا الشأن بالاستمرار في التنفيذ هو أمر بإجراء وقفي ولا يجوز حججه تحول دون إثارة هذا النزاع لدى محكمة الموضوع بخصوص طلب رفع المجزأ - ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى تأسيساً على هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون - ولا يجدى بعد ذلك ما جاء نافلاً بالحكم الابتدائي في شأن تغير الظروف لأن الحكم المطعون فيه يستقيم بدونه وهو لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي تتعارض معه .

وحيث إن ما يشير الطاعن في السبب الرابع في خصوص تبعة الهلاك لا يصادف محلاً في الحكم المطعون فيه إذ ورد في أسباب هذا الحكم ما يلى "ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن ما عرض له الحكم المستأنف من بحث تبعة الهلاك سابق لأوانه خصوصاً وأن الطعن بالنقض في حكم عدم جواز استئناف الحكم رقم ١٢٣٢ لم يفصل فيه بعد" .

وحيث إن حاصل النعى في السبب الخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون - ذلك أنه استند إلى أن القضاء للطاعن بمقابل الكوبونات لم يحدد المبلغ ولم يشمل على أساس يمكن أن يحسب المبلغ على مقتضاه - وقد تبنت المحكمة هذا السبب من تلقاء نفسها بغير أن تمسك به المطعون عليها الأولى مع أنه لا يتعلق بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المطعون عليها الأولى قد تمسكت في مراحل النزاع المختلفة بأن الحكم المخفد به لم يقض عليها بالإلزام بأداء مقابل الكوبونات . ولذلك فإنه لا يصلح أداة للتنفيذ - وبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمذكرة المطعون عليها الأولى المقدمة لجلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ في الاستئناف المستعجل رقم ٧٢٦ سنة ١٩٥٧ مصر (مستند رقم ٣ بحافظة الطاعن) أنه قد ورد بها ما يأتي "ومما يقطع في أن المحكمة لم تتعرض لغير الملكية أنها حرصت على النص في الحكم على تثبيت ملكية المدعى عليهما الأولين لنصف سندات الدين الموحد أو ما يكون قد استبدل بها من سندات القرض الوطني باتفاق الطرفين - فهي لم تفصل في هذا الاستبدال ولا في حصوله ولا فيمن هو المسئول عن القيام به ولا في مقدار مسئوليته - وإنما تركت ذلك كله لإتفاق الطرفين فإن لم يتفقا كان ذلك موضوع قضية أخرى يفصل فيها القضاء على أساس ما يثبت له من عناصرها " ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور - ذلك أنه أغفل الرد على دفاع الطاعن بأن تغير الظروف لا ينطبق على الدعوى وأن اختلاف الطلبات لا يغير من وحدة الموضوع . وأن أثر الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يجوز أن يتعدى إلى المبالغ التي كانت محل التنفيذ الأول الذي رفض الإشكال عنه في الدعوى رقم ٦٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة - وكذلك لم يرد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن بالنسبة لدعوى الحق العيني ونظرية الهلاك .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على الأسباب الأربعة الأولى .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٨ ق على غير أساس متعينا رفضه ولا جدوى بعد ذلك لبحث الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٨ ق لأنه أصبح غير ذي موضوع مما يتعين معه رفض هذا الطعن أيضا .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ميا درئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد الحليم مرمي ، وامييل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٩١)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) عقد . دعوى . ”دعوى صحة التعاقد“ . ”نطاق الدعوى“ .

دعوى إثبات التعاقد ودعوى صحة ونفاذ العقد ، مسميان لدعوى واحدة موضوعية ،
تتمدد ملطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه .

(ب) عقد . التزام ”سبب الالتزام“ . صورية . إثبات . ”عبء الإثبات“ .
”قرائن قانونية“ .

مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ مدنى أن المشرع وضع بهما قرينة قانونية يفترض
بمقتضاها أن للعقد سببا مشروفا ولو لم يذكر به ، فإن ذكر اعتبار السبب الحقيقى للالتزام .
إذا ادعى المدعى صورية السبب الوارد بالعقد كان عليه عبء إثبات هذه الصورية .
عبء إثبات أن للعقد سببا مشروفا آخر يقع على عاتق الدائن المتمسك به .

(ج) صلح . حجر ”التنازل عن طلب الحجر“ . التزام ”سبب الالتزام“
محكمة الموضوع .

لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة للشخصية . التنازل عن طلب الحجر عديم
الآثر قانونا .

استخلاص الحكم — بأدلة سائنة — أن السبب فى عقد البيع هو التنازل عن دعوى
حجر وأن ثمة لم يدفع . الحكم يطلان هذا البيع لصورية السبب الوارد به . لا مخالفة
فى ذلك القانون .

١ — دعوى إثبات اتعاقد ودعوى صحة ونفاذ العقد هما مسميان لدعوى
واحدة موضوعية تتمدد ملطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه
ونفاذه .

٢- - مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدني أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله ، وإن ادعى المدين صورية السبب المذكور في العقد كان عليه ان يقدم الدليل القانوني على هذه الصورية ومن ثم ينتقل عبء إثبات أن للعقد سببا آخر مشروعا على مائق المتمسك به .

٣- - لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تجيز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية فإن التنازل من طالب الحجر يكون هديم الأثر قانونا ، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأدلة سائغة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن عقد البيع قد انعقد مقابل التنازل عن دعوى حجر وأن ثمنا لم يدفع ، فإنها تكون قد تحققت من صورية السبب الوارد في العقد ، والحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى بطلان عقد البيع لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل - حسبا ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعن أقام الدعوى ٤١٦ سنة ٥١ كلى أسبوط ضد المرحوم الشيخ عبد العال محمد سيد مورث المطعون عليهم وضد ابنته الست هانم عبد العال ممثلة في زوجها المطعون عليه الأول بوصفه مديرا مؤقتا على أموال زوجته لغيابها غيبة منقطعة طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد الصادر منهما إليه في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ببيع ١٢ ف و ١٢ ط نظير ثمن مقداره ١٢٥٠ ج - وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما بتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٢ حضوريا بإثبات صحة التعاقد الآنف ذكره فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط في القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٧ ق طالبن إلغاءه ورفض

الدعوى — وطعنا بالتزوير في عقد البيع كما طعنا على العقد بالبطلان لأنه مشوب بالإكراه ومنعهم السبب . فضلا عن أن الثمن المذكور به غير جدى — وقد أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق لتحقيق شواهد التزوير وبعد سماع شهود الطرفين أصدرت حكما في ٣ مايو سنة ١٩٥٥ أولا — برفض دعوى التزوير مع إلزام المستأقنين بغرامة قدرها ٢٥ جنيها . ثانيا — وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأق ورفض دعوى المستأق عليه وإلزامه بالمصاريف عن الدرجتين وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٦ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لقرار الإحالة تحدد لنظر الطعن جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النياية على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون ذلك أن الطاعن أقام دعواه بطلب إثبات التعاقد . ولكن محكمة الاستئناف ما لجتها على اعتبار أنها دعوى بطلب صحة ونفاذ العقد — وبعد أن حققت دعوى التزوير الفرعية وانتهت منها إلى صحة صدور العقد وانعقاده — تجاوزت نطاق الخصومة — وتصدت إلى معالجة الدفع التي تتناول صحة ونفاذ البيع مما لا يتسع له نطاق دعوى إثبات التعاقد . وبذلك خلطت بين هذه الدعوى وبين دعوى صحة ونفاذ البيع مع الفارق بينهما .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن دعوى إثبات التعاقد ودعوى صحة ونفاذ العقد هما مسميان لدعوى واحدة موضوعية . تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه .

وحيث إن السببين الثالث والرابع يتصلان في أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن عقد البيع وقع باطلا لأنه بغير سبب تأسيسا على أن الطاعن قد تنازل عن طلب الحجر المقدم به ضد عمه مورث المطعون عليهم مع أن الحجر من مسائل الحسبة مما يجعل التصالح عليه باطلا وأوروده على حق موهوم

لا وجود له . وقد أوجب القانون لصحة الالتزام أن يكون له سبب حقيقي ومشروع — وليس صحيحا أن التنازل عن طلب الحجر يعتبر واردا على حق موهوم . لأن الطاعن قد سار في إجراءات الحجر إلى النهاية . وقدمت النيابة القضية للجلسة . وقام الطبيب الشرعى بفحص حالة عمه ولم يتنازل الطاعن من أجل وهمية السبب . بل تنازل عنه عندما طواب بفرق الرسوم . وأضاف الطاعن أن السبب في عقد البيع هو ما ذكر منه من أداء الثمن . ولم تقم الدليل على صورية السبب وعدم مشروعيته — وقد انتهت المحكمة إلى بطلان عقد البيع دون بيان الأدلة التي استندت إليها في أن السبب موهوم أو صورى أو غير موجود مما يجعل الحكم مشوبا بالفصور ومخالفة القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما أورده فيما يلى بعد أن أشار إلى ما جاء فى الشكوى الإدارية رقم ١١٦١ سنة ١٩٥١ وما جاء فى مذكرة الطاعن المقدمة فى قضية اللجنة ١٥٢٧ سنة ١٩٥٢ أبنوب فقال "إنه بالاطلاع على عقد الصلح المقدم يتضح أنه ورد بالبند الأول منه تنازل من المستأنفين عن ١٢ ف و ١٢ ط ثمانية أفدنه من هانم وأربعة ونصف من المورث — وفى البند الثانى تنازل (الطاعن) عن قضية الحجر الذى يقابل تنازل عمه وكريمته عن الأطيان — وتستخلص المحكمة من هذه البيانات التى وردت على لسان المستأنف عليه أن مقضى البيع والصلح لم يحجرا إلا تحت تأثير الضغط والإكراه ... وفضلا عما تقدم فيبين من الوقائع التى وردت على لسان المستأنف عليه السابق بيانها أن الباعث للعمدة وكريمته على التنازل للمستأنف ضده عن نصيبه فى الميراث هو الرغبة الشديدة فى الحصول منه على التنازل عن طلب الحجر ويدل على ذلك أن العقدين الصلح والبيع والأول منصوص فيه على التنازل عن طلب الحجر مؤرخان فى يوم واحد هو يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ . وقد حضر المستأنف عليه فى اليوم التالى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أمام وكيل النيابة الحسبية وصمم على طلب الحجر ثم حضر أمام الطبيب الشرعى الذى ندب للكشف على عمه فى دعوى الحجر فى يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وصمم على أن عمه مريض بما ينحول الحجر عليه . وأثبت الطبيب فى محضره ذلك كما يتضح من الاطلاع عليه . ولما طواب فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بفرق الرسم بعد أن ظهر أن الدعوى كلية تنازل عن الطلب وأثبت ذلك وكيل النيابة فى محضره المؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقدم

القضية للجلسة . وبين من هذا أن المستأنف عليه لم يتنازل عن طلب الحجر . تنفيذاً للتعاقد بل بقى مصراً عليه لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ مع أن وعده بالتنازل كان في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ — على أن طلب الحجر هو حق لكل فرد لأن دعوى الحجر دعوى حسبة فتنازله عن طلب الحجر كان تنازلاً عن حق موهوم لا وجود له . وعلى ذلك يكون التنازل عن الصفقة قد وقع باطلاً — وذلك لأن السبب يجب أن يكون حقيقياً غير كاذب كما يجب أن يكون مشروعاً . ويكون السبب كاذباً إذا كان موهوماً أو صورياً . والسبب يكون موهوماً إذا لم يكن موجوداً واعتقد أحد المتعاقدين خطأ أنه موجود . ويخلص مما تقدم أن التعاقد على البيع قد تم بلا سبب . ومتى كان كذلك فيكون باطلاً ... وحيث إنه لا يبقى بعد ما تقدم إلا ما أثاره الحاضر عن المستأنف ضده في مذكرته من أن عقد البيع قد تم صحيحاً فهو يشمل رضاء وقبولا ومبيعا وثمناً . وقد وضح فيما سبق بيانه أن التعاقد قد تم تحت تأثير الإكراه أى بغير رضاء صحيح — أما الثمن فقد وضح فيما تقدم أن المستأنف عليه قد ذكر في إجابته بالشكوى المقدمة من المستأنفة الثانية عبارة — وفعلنا اتفقنا على ذلك وحررنا عقد صلح وبوقته عقد بيع وتم عقد البيع على ذلك على أنى أتنازل عن دعوى الحجر المرفوعة منى ضد عمى وهذا ما حصل — وترى هذه المحكمة أن في إيراد هذه العبارة دون أن يذكر به شيء من الثمن — أن الثمن الوارد بالعقد غير جدى . إذ كل ما في عبارته التى أوردتها في أقواله في الشكوى هو تنازل عن صفقة مقابل تنازل عن طلب حجر — وفى سبيل تنفيذها كتب عقد البيع — ومن المتفق عليه — أنه فى حالة ذكر ثمن فى العقد يستطيع المدين أن يثبت أن هذا السبب غير صحيح — وأنه ذكر لإخفاء السبب الحقيقى الغير مشروع — وذلك بكافة الطرق لأن صورية السبب أريد بها — إخفاء عدم مشروعيته — ويخلص من ذلك أن عقد البيع وقع باطلاً لأنه بغير سبب صحيح — والثمن الوارد به غير حقيقى وقصد بذكره إخفاء سببه الصحيح وهو التنازل عن دعوى الحجر ويخلص من ذلك أن ما ذكره وكيل المستأنف ضده فى مذكرته من أن ما ثبت بعقد بالكتابة لا يدحضه إلا دليل كتابى آخر قد تقدم به المستأنف ضده نفسه فى أقواله بالشكوى المذكورة .

وحيث إن المادة ١٣٦ من القانون المدنى تنص على أنه إذا لم يكن للالتزام سبب أو كان سببه مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً — وتنص

المادة ١٣٧ من ذلك القانون على أن كل التزام لم يذكر له سبب يفترض أنه سببا مشروعا ما لم يقيم الدليل على غير ذلك — ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك — فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يثبت ما يدعيه ومؤدى هذا أن القانون قد وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا — ولو لم يذكر هذا السبب — فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله — وإذا ادعى المدين أن السبب المذكور في العقد هو سبب صورى فعليه أن يقدم الدليل القانونى على هذه الصورية — وبذلك ينتقل عبء إثبات أن للعقد سببا آخر مشروعا على طاق المتمسك — ولما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن ثمة تلازما بين عقد البيع وعقد الصلح الذى تضمن التنازل عن دعوى الحجر المبرمين فى تاريخ واحد وأن المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية قد استخلصت بأدلة سائغة مستمدة من أقوال الطاعن وإقراراته والشكوى الإدارية أنه لم يدفع ثمنا إلى المطعون عليها الأولى ومورثها — فإنها تكون بذلك قد تحققت من صورية السبب الوارد فى عقد البيع — ومن أن عقد البيع إنما حرر فى مقابل التنازل عن دعوى الحجر — لما كان ذلك، وكانت المادة ٥٥١ من القانون المدنى لا تجيز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية — فإن عقد الصلح المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ فيما اشتمل عليه من تنازل عن قضية الحجر يكون مديما لاثرقانونا — والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان عقد البيع يكون صحيحا قانونا فى نتيجته ولا جدوى بعد ذلك من النعى بما أثاره الطاعن فى السببين الثانى والخامس بشأن خطأ الحكم فيما استظهره من أن العقد شابه إكراه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٩٢)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) إعلان . "إعلان أوراق المحضرين" . نقض . "إعلان الطعن" .

يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارته أو حرفه موطنًا خاصًا له — بجانب
موطنه الأصلي — جواز مباشرة أي عمل قانوني يتصل بهذه الحرفة أو التجارة في هذا
الموطن . توجيه الإعلان إلى محام في مكتبه عن أمر يتصل بمهنته — صحيح
في القانون .

(ب) نقض . "أسباب الطعن" . "السبب الجديد" . "محكمة الموضوع" .

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بمسند كدليل على ورقة الضمان المدعى
بتزويرها . النعي على الحكم بعدم أخذه به كسند مستقل يفتى بذاته عن تلك الورقة .
سبب جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرفه موطنًا خاصًا له — بجانب
موطنه الأصلي — وذلك لمباشرة أي شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة (م ٤١ من
القانون المدني) . فإذا كان موضوع إعلان الطعن يتعلق بعمل المعان إليه كحام —
في خصوص الإقرار المنسوب صدوره إليه بوصفه وكيلًا مفوضًا بالإقرار محل
دعوى التنصل — فإن توجيه الإعلان لمكتبه عن أمر يتصل بمهنته يكون قد
وقع صحيحًا .

٢ — متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بمسند كدليل على
صحّة ورقة الضمان المدعى بتزويرها لا باعتباره سندًا مستقلًا يفتى بذاته عن تلك
الورقة ، فإن النعي على الحكم عدم أخذه به كسند مستقل في الدعوى ، يعد
سببًا جديدًا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٤/٢/٣ — حصلت الطاعنة على أمر أداء ضد المطعون عليه الأول بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٧٣٤ ج و ٧١٩ م بصفته ضامنا متضامنا مع آخرين بمقتضى ورقة ضمان مؤرخة فى ١٩٥٢/١١/٨، عارض المطعون عليه الأول فى هذا الأمر بالدعوى رقم ٤٦١ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى القاهرة . وطعن فى ورقة الضمان المذكورة بالتروير ، فندبت المحكمة الابتدائية خيرا (مكتب الطب الشرعى) لبيان ما إذا كانت إمضاؤه على تلك الورقة صحيحة أم مزورة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن خط التوقيع المنسوب للمطعون عليه الأول على إقرار الضمان يختلف عن توقيعاته على أوراق المضاهاة ، قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ برد وبطلان ورقة الضمان وبإلغاء أمر الأداء استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٧٤ سنة ٧١ ق القاهرة طالبة إلغاء والحكم بصحة ورقة الضمان وتأيد أمر الأداء ، وتمسكت فى دفاعها بالخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ المنسوب إلى الأستاذ عبد العظيم الجزار المحامى ”المطعون عليه الثانى“ والذى يقر فيه بصحة الضمان الصادر من موكله المطعون عليه الأول . وبتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٢ قرر المطعون عليه الأول بقلم كتاب محكمة الاستئناف بالتنصل من الإقرار المذكور واختصم المطعون عليه الثانى فى دعوى التنصل وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٦ قرر المطعون عليه الثانى بصفته الشخصية بالطعن بالتروير فى الخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١٨ ونظرت المحكمة دعوى التنصل والادعاء بالتروير فى موضوع الاستئناف ودفعت الطاعنة بعدم قبول دعوى التنصل لرفعها بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العمل بموضوع التنصل طبقا للمادة ٨١٣ مرافعات كما دفعت بعدم قبول دعوى التروير المرفوعة من المطعون عليه الثانى لأنه ليس خصما فى الدعوى . وبتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض هذين الدعين وحددت جلسة ٢٤ من

أبريل سنة ١٩٥٦ لنظر الموضوع — وفي تلك الجلسة دفعت الطاعة بعدم قبول دعوى التنصل لأنه كان يجب رفعها بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٨١٤ مرافعات . وقد قضت المحكمة في نفس الجلسة برفض الدفع المذكور ، وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١ حكمت في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم وفي الحكمين الصادرين في ١٩٥٦/٤/١٠ و ١٩٥٦/٤/٢٤ بطريق النقض بتقرير في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦١/٣/٢٦ إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ونظر أمامها بجلسته أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على الدفع ببطلان إعلان الطعن بالنسبة للطعون عليه الثاني وطلبت نقض الحكم بالنسبة للطعون عليه الأول .

وحيث إن ما أبدته النيابة من دفع ببطلان إعلان الطعن بالنسبة للطعون عليه الثاني مبناه أن المطعون عليه الثاني أعلن بتقرير الطعن في مكتبه وأن مكتب المحامي لا يعتبر موطن له طبقا للمادة ٤٠ من القانون المدني . وأنه بذلك يكون الإعلان وقع باطلا طبقا للمادتين ١١ و ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إنه وإن كان الثابت من الأوراق أن تقرير الطعن أعلن للطعون عليه الثاني في مكتبه بشارع قصر النيل رقم ١٧ بالقاهرة ، غير أنه لما كان واضحا من مراحل النزاع أن موضوع الإعلان يتعلق بعمله كمحام في خصوص الإقرار المنسوب صدوره إليه في ١٩٥٣/١٢/٢٨ بوصفه وكلا مفوضا بالإقرار عن المطعون عليه الأول ، وكانت المادة ٤١ من القانون المدني تجيز اعتبار محل الحرفة موطننا خاصا للشخص بجانب موطنه الأصلي وذلك لمباشرة أى شيء قانوني يتصل بالحرفة ، فإنه بذلك يكون توجيه إعلان التقرير بالطعن لمكتب المطعون عليه الثاني عن أمر يتصل بمهته قد وقع صحيحا ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه أقيم على ثمانية أسباب تنعى فيها الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفساد الاستدلال والخطأ في القانون — ويتحصل السبب

الأول منها في أن محكمة أول درجة قررت بجلسته ١٩٥٤/٤/٢٢ إعادة المأمورية للخبير وكلفته بالانتقال لمكتب الشهر العقاري للاطلاع على الأوراق الرسمية التي تكون معاصرة للورقة المطعون فيها وتحمل توقيعات المطعون عليه الأول ، إلا أن الخبير لم يفعل ذلك ولم يكلف أحدا من الخصوص إرشاده عن الأوراق المذكورة وقدم تقريراً على أساس أوراق المضاهاة التي لديه ، وقد دفعت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بعدم الاعتداد بتقريره لعدم قيامه بالمأمورية المذكورة ، فیر أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وأقامت قضاءها بتزوير الورقة على مجرد مقارنة الإمضاء المطعون عليها بالإمضاء الصحيحة ووجود مغايرة بينهما في الخط والمداد والأداة المستعملة في الكتابة ، ولو كان ذلك صحيحاً لما كان هناك داع لنذب خبير قني لفحص الإمضاء المطعون عليها اكتفاء بالمشاهدة النظرية السطحية - ويتحصل السبب الثالث في أن المحكمة استخلصت من امتناع الطاعنة عن تقديم ورقة ضمان ثانية مؤرخة ١٩٥٣/٤/٢٧ ورد ذكرها على لسان الأستاذ عبد العظيم الجزار المحامي " المطعون عليه الثاني " أنها مصطنعة كسابقها ، كما قرر الحكم أن ورقة الضمان الثانية تعتبر ناسخة لورقة الضمان الأولى المؤرخة ١٩٥٢/١١/٨ وبذلك تكون هذه الورقة قد زال كيانها القانوني فضلاً عما ثبت من تزويرها ، وهذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص غير سائغ لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - ويتحصل السبب الرابع في أن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من عدم توقيع المطعون عليه الأول على سندات الدين اللاحقة على ورقة الضمان المؤرخة ١٩٥٢/١١/٨ يؤكد تزوير هذه الورقة هو استخلاص غير سائغ ، ذلك أن الطاعنة لم تكن بحاجة إلى توقيع المطعون عليه الأول على سندات الدين بعد أن وقع على إقرار عام بالضمان في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برد وبطلان ورقة الضمان المؤرخة ١٩٥٢/١١/٨ إلى ما يتيسر للمحكمة من وجود خلاف ظاهري بين الإمضاء المنسوبة إلى المطعون عليه الأول على هذه الورقة وبين إمضاءاته الصحيحة على أوراق المضاهاة ، وعلى ما لاحظته من مغايرة لأن المداد الذي كتب به اسم المطعون عليه الأول وتاريخ الإقرار بلون المداد الذي كتب به أصل الإقرار ومن أن الأداة المستعملة في كتابة التوقيع والتاريخ تختلف أيضاً

من الأداة التي استعملت في كتابة الإقرار ، مما يرجح أن التوقيع والتاريخ لم يكتبوا في نفس الوقت الذي كتب فيه نص ورقة الضمان وما ثبت لها من التحقيقات التي أجرتها نيابتا عابدين والدوب الأحمر من اختلاف أقوال كل من صمويل تسيكه وزينهم محمود حول ظروف تحرير ورقة الضمان ومكان تحريرها ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد استندت في ثبوت التزوير إلى قرينة أخرى هي أن السندات الصادرة من أحد المدينين بقيمة الدين الوارد في ورقة الضمان المطعون فيها تلك السندات المحررة في تواريخ لاحقة لتاريخ الورقة لم يوقع عليها من المطعون عليه الأول فضلا عن أنه لم يرد بها اسمه كضامن وهذه الأدلة مستساغة وتكفي لحمل الحكم فيما انتهى إليه قضاؤه بتزوير ورقة الضمان أما ما استطرد إليه الحكم فيما قرره من أن ورقة ١٩٥٣/٤/٢٧ تعتبر ناسخة لورقة الضمان الأولى فتريد لا يعيب الحكم .

وحيث إن السببين الثاني والسادس يتحصلان في أن الطاعنة تمسكت بالخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ المنسوب صدوره إلى الأستاذ عبد العظيم الجزار "المطعون عليه الثاني" والذي يقر فيه بصحة الضمان الصادر من موكله المطعون عليه الأول على الورقة المؤرخة ١٩٥٢/١١/٨ وقد طعن الأستاذ الجزار في هذا الخطاب بالتزوير ، ومع ذلك لم تتعرض المحكمة لموضوع التزوير اكتفاء بما قورته من أنها خير ملزمة بالرد على كل قول أو حجة يثيرها الخصوم في دفاعهم ، وفات الحكم المطعون فيه أن الخطاب الصادر من الأستاذ الجزار لم يكن حجة بل مندا يغني بذاته عن إقرار الضمان الصادر من المطعون عليه الأول ويكفي لحمل دعوى الطاعنة حتى بغير إقرار الضمان المذكور ، وكان على المحكمة أن تتحدث منه وتناقشه كسند مستقل في الدعوى وأن ترتب عليه الأثر المستمد منه ، وتضيف الطاعنة أن المطعون عليه الأول أقام دعوى التنصل من إقرار محاميه المطعون عليه الثاني في الخطاب المذكور ومع ذلك ظل المطعون عليه الثاني يحضر عن المطعون عليه الأول كحام له ، وفي ذلك ما يفيد صحة الخطاب الصادر منه واعتباره سندا في الدعوى .

وحيث إن النعي بهذين السببين مردود بأنه لا يبين من الأوراق المقدمة من الطاعنة بملف الطعن أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن الخطاب

المسبوب صدوره الى الأستاذ عبد العظيم الجزار يعتبر سنداً مستقلاً يغني بذاته عن ورقة الضمان المؤرخة ١٩٥٢/١١/٨ بل الثابت أنها تمسكت به كدليل على صحة ورقة الضمان ، ومن ثم يكون ما ورد في هذا الخصوص بتقرير الطعن سبباً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اعتبر ان عدم تقديم الطاعنة لأصل الخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ أمام محكمة أول درجة يفيد تنازلها عن التمسك به في حين أنها قدمت صورته الفوتوغرافية في ملف الدعوى الابتدائية ثم قدمت أصل الخطاب أمام محكمة الاستئناف وفي هذا ما يؤكد تمسكها به كسند في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه لم يعتبر عدم تقديم الطاعنة للخطاب المذكور أمام محكمة أول درجة دليلاً على تنازلها عن التمسك به أمام محكمة الاستئناف وأن ما ورد في تقارير الحكم من أنه "طالما أن الشركة المستأنفة" الطاعنة "لم تتقدم بأصل هذا الخطاب الى محكمة أول درجة بل كان المقدم هو صورة فوتوغرافية أنكرها المحامي بل طالب الشركة بتقديم الأصل حتى يتخذ طريق الطعن فيه فلم تفعل ، فليست المحكمة الابتدائية إذن ملزمة بأن تتعرض لدليل لم تتقدم به أو تمسك به الشركة المستأنفة " الطاعنة " بل هي بعدم تقديمها الأصل وسكوتها عن الرد على مطعن المحامي على هذا الدليل تعتبر في حكم المتنازلة عن التمسك بهذا الخطاب " هذا الذي قرره الحكم لم يكن إلا رداً على دفاع الطاعنة في خصوص تعيينها الحكم الابتدائي بعدم تعويله على الصورة الفوتوغرافية للخطاب المذكور كدليل في الدعوى ، ومردود (ثانياً) بما جاء في الرد على السببين الثاني والسادس .

وحيث إن السببين السابع والثامن يتحصلان في ان الطاعنة دفعت بسقوط حق المطعون عليه الأول في دعوى التنصل من إقرار محاميه في الخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ لإقامتها بعد مضي أكثر من ستة شهور على العمل المتنصل منه طبقاً للواد ٨١٢-٨١٧ مرافعات كما دفعت بعدم قبول دعوى التنصل لأنه كان يجب رفعها بالطرق المعتادة طبقاً للسادة ٨١٤ مرافعات ، إلا أن المحكمة قضت برفض

هذين الدفيعين في حكمها الصادرين بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٦، ٢٤/٤/١٩٥٦ تأسيساً على أن هذه الدعوى ليست دعوى بالمعنى الصحيح وإنما هي وجه من أوجه الدفاع مما يجوز ابداءه في أى مرحلة كانت عليها الدعوى وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون .

وحيث إنه يتضح من مطالعة الحكم الموضوعى الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ أن محكمة الاستئناف تبنت أن الخطاب المؤرخ ٢٨/١٢/١٩٥٣ إنما قدم فى مقام الاستدلال على صحة ورقة الضمان المؤرخة ٨/١١/١٩٥٢ كما بين من الحكم المذكور أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدليل . ولما كانت الطاعنة لم تعيب الحكم فى هذا الخصوص ، وإنما نعت عليه أنه التفت عن اعتبار هذا الخطاب سنداً مستقلاً فى الدعوى ، مما يعتبر سبباً جديداً على ما سبق بيانه فلإن النعى بهذين السببين يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ميا درئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد الطيف مرمي ، وأميل جبران ، ومجد ممتاز نصار .

(١٩٣)

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) موظفون "سن التقاعد لموظفي المجالس البلدية" . مسئولية .
مجالس بلدية .

عدم مريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على موظفي المجالس البلدية
والمحلية لاستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة . خضوعهم للنصوص القانونية واللوائح
المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري المؤرخ ٢٨/٨/١٩١٥ . نص المادة الثامنة
من هذا القرار صريح الدلالة في جواز إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش في سن الستين
لا موجب للمسئولية المدنية في هذه الحالة .

(ب) موظفون "علاقة الموظف بالسلطة العامة" . قانون . "مريان القانون
من حيث الزمان" . "الحق المكتسب" .

علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها
القوانين واللوائح . للسلطة العامة إصدارها في أي وقت تحقيقا للصالح العامة وهي
واجبة التطبيق على الموظف القائم بالخدمة وقت صدورها . لا أساس في ذلك بحق
مكتسب . ليس للموظف الحق في عدم إحالة إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين
إلا إذا بان هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين .

١ - تقضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بعدم مريان أحكامه
إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية
المربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا
القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية والمحلية لاستقلالها
بميزانيتها عن ميزانية الدولة وإنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص القانونية

واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس البلدية والمحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم ، وقد قضت المادة الثامنة من هذا القرار صراحة على أن تكون إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش في سن الستين ^(١) .

٢ - علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية ^(٢) تحكمها القوانين واللوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أى وقت تحقيقا للصالح العامة وهي واجبة التطبيق على الموظفين القائمين بالخدمة وقت صدورها دون أن يعد ذلك مسامحا بحق مكتسب إذ لا يعبر الموظف قد اكتسب حقا في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين ، إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام الدعوى ٨١/١٤٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى طنطا وقال في صحيفة إنه التحق بمجلس بسلى طنطا في أول يوليو سنة ١٩٠٩ وظل يمارس عمله إلى أن فصل بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٨ وهو لا يتجاوز الستين

(١) نفس المبدأ قض ١٩٦٢/١١/٢٢ في الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق .

راجع قض ١٩٦١/٤/١٣ و ١٩٦٢/١١/٣٠ مجموعة المكتب الفنى ص ١٣ رقم ٤٩ و ١٢٢ ص ٣٦٥ و ٧٤٣ على التوالى .

(٢) راجع قض ١٩٦٢/٤/٤ مجموعة المكتب الفنى ص ١٣ ص ٤٠٣ "علاقة الموظف بالمؤسسة العامة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . لا يعيب الحكم استناده إلى أحكام قانون عقد العمل للفردى طالما أن النتيجة التى انتهى إليها تنفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق" .

من عمره وكان يتقاضى مرتباً شهرياً مقداره ٢٦ ج و ٢٥٠ م من ذلك ماهية أصلية ١٩ ج و ٧ ج و ٢٥٠ م علاوة غلاء وأنه لم يكن من بين الموظفين المثبتين الذى تجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع للمعاش المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وإنما هو من الموظفين المؤقتين الخارجين من هيئة العمال الذين ينطبق على حالتهم القانون ٥ سنة ١٩٠٩ التى تنص المادة ١٤ منه على أن يكون رقت المستخدمين الخارجين من هيئة العمال وهم الذين لاحق لهم فى المعاش من بلغوا الخامسة والستين مالم يرخص لهم وزير المالية بالبقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ومع ذلك فلا يجوز بأى حال إبقاؤهم فى الخدمة بعد السبعين ورتب على ذلك أن المدعى عليهما (الطاعنين) قد جانبوا الصواب عندما أنهى عمله قبل بلوغه الخامسة والستين وطالبهما بأن يدفعاه متضامنين مبلغ ١٥٧٥ ج والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . دفع المدعى عليهما (الطاعنان) الدعوى أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى لاختصاص مجلس الدولة بالفصل فيها وقضت المحكمة فى ١٠/٢/١٩٥٥ برفض هذا الدفع وباختصاص المحكمة بنظر النزاع وفى ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة حضورياً برفض الدعوى مع إلزام المدعى (المطعون عليه) بالمصاريف وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليهما (الطاعنين) استأنف المطعون عليه هذا القضاء بالاستئناف رقم ١٩٢ سنة ٦ ق مدنى طنطا وفى ١١ يونيه سنة ١٩٥٧ أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واختصاصها ورفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبإلغاء الحكم المستأنف والحكم بإلزام المستأنف عليهما (الطاعنين) متضامنين بأن يدفعاه للاستأنف (المطعون عليه) مبلغ ٨٠٠ جنيه والمصاريف الخاصة بهذا المبلغ من الدرجتين وبمبلغ ١٠٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة مستندة فى ذلك إلى أن محكمة أول درجة أخطأت إذ اعتبرت المستأنف موظفاً دائماً استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠/٥/١٩٤٥ ذلك أن هذا القرار ليس به ما يفيد انسحاب أثره على الموظفين الذين اكتسبوا حقوقاً قبل صدوره فهو لا يسرى إلا على من عينوا بعد صدوره والمستأنف وقد عين فى سنة ١٩٠٩ كان قد اكتسب حقاً لبقائه حتى من الخامسة والستين وبذا

لا يؤثر عليه هذا القرار — وأن فيحصل التفرقة بين الموظف الدائم والمؤقت طبقاً لقانون المعاشات هو أن الأول يجري على راتبه الاستقطاع للعاش بخلاف المستخدم المؤقت سواء كان يشغل وظيفة مدرجة بالميزانية أو كان مشتركاً في صندوق التوفير والادخار لأن لائحة صندوق التوفير تنص على أن الاستقطاع الزامي لجميع موظفي المجالس فيما عدا صغارهم وحتى هؤلاء أجاز لهم الاشتراك بشروط خاصة فالمحاجة بأن من اشترك في صندوق الادخار أصبح في عداد الموظفين الدائمين قولاً لا يقوم على أساس من القانون ويخالف ماورد بقانون المعاشات. وبتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٥٧ طعن الطاعنان في هذا القضاء بطريق النقض طلباً فيه للأسباب التي تضمنها التقرير به إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض دعوى المطعون عليه — وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها القضاء بنقض الحكم المطعون فيه. وبتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦١ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه المحكمة. وبعد استيفاء الإجراءات التالية لقرار الإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مبنى الطعن في أسبابه الثلاثة يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله — ذلك أنه قد خلط بين موظفي المجالس البلدية وموظفي الحكومة مع اختلاف الأحكام المتعلقة بالمعاش بالنسبة للطائفتين إذ أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصين بالمعاشات لا يسريان إلا على موظفي الحكومة ولا يسريان على موظفي الهيئات الإقليمية والهيئات العامة الأخرى طبقاً لنص المادة ٦٧ من القانون الأول والمادة ٦٦ من القانون الثاني وأن موظفي المجالس البلدية ليسوا من الموظفين الذين ورد النص باستثنائهم وأن ما يجب أن يطبق في حقهم هو اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٩٠٩/٧/١٤ ولائحة صناديق التوفير لموظفي المجالس المحلية المختلطة الصادرة في ١٩١٣/٦/١٤ واللائحة المماثلة الصادرة في ١٩١٥/٨/١٨ بالنسبة إلى جميع موظفي المجالس المحلية والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية والقروية وقرار مجلس الوزراء بلائحة استخدام موظفي ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية الصادرة في ١٩٤٥/٦/٩ — وأن المطعون ضده مشترك في صندوق التوفير ومن ثم فإنه يحال إلى المعاش في من الستين كموظف

الحكومة المأبوت وإن الحكم إذ قرر أن موظف المجلس البلدى لا يعتبر موظفا دائما إلا إذا جرى عليه حكم الاستقطاع الوارد فى قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ رغم اختلاف القواعد السارية على كل من الطائفتين وطبق القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يكون قد أخطأ — كما أن الحكم المطعون فيه — إذ رفض تطبيق لأئحة استخدام المجالس البلدية الصادرة فى سنة ١٩٤٥ فى شأن تعريف الموظف الدائم وغير الدائم استنادا إلى أنها لم تنص على سريانها بأثر رجعى ومن ثم فلا تمس حقا مكتسبا للمطعون عليه فى الإيصال إلى المعاش إلا فى سن الخامسة والستين ولا يجوز للسلطة العامة المساس به — قد خالف القانون ، هذا إلى أن لأئحة سنة ١٩٤٥ حتى على الفرض جدلا بأنها استحدثت جديدا فى هذا الصدد فإنها تسرى على موظفى المجالس البلدية الموجودين فى الخدمة وقت صدورها بأثرها الفورى دون أن يكون ذلك تطبيقا لها بأثر رجعى ما دام أن القواعد التى وردت بها لا يقصد بها تعديل مراكز ذاتية تمت فعلا قبل صدورها — وأن الحكم خالف القانون إذ جعل أساس التفرقة بين الموظف الدائم والموظف المؤقت هو استقطاع المعاش وأن الموظف الدائم هو من يسرى عليه حكم الاستقطاع والمؤقت من لا يسرى على مرتبه الاستقطاع .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الذى أعمل الحكم المطعون فيه نصومه فى شأن المطعون عليه تنص على أنه " لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم فى ميزانية الحكومة العمومية باستثناء موظفى المصالح الست المشار إليها فى تلك المادة " أما غيرهم من الموظفين والمستخدمين أو العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة فى الميزانية العامة — ومنهم موظفى المجالس البلدية — فلا تجرى عليهم أحكام قانون المعاشات المذكور لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها — وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ — بإنشاء صناديق توفير لمستخدمى المجالس البلدية والمحلية وتنظيم مكافاتهم عند تقاعدهم فجعلت المادة الثانية منه الاشتراك فى هذا الصندوق إلزاميا لجميع المستخدمين الذين يدخلون فى خدمة المجلس مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة

في الحدود الميينة بالمادة المذكورة . وذلك كله قصد حلول هذا الصندوق محل المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة . ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار — على أن تكون إحالتهم إلى المعاش في سن الستين وهو نص صريح لا لبس فيه ولا غموض ، كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٥ بلائحة استخدام موظفي المجالس البلدية والقروية المستند إلى القانون ٢٤٥ سنة ١٩٤٤ قد عرف الموظف الدائم بأنه الذي يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري ويجوز له الانتفاع بصندوق التوفير — والقرار المذكور مع القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ يطبقان بأثر فوري على الموظفين الذين كانوا في الخدمة وقت صدوره لأن علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أي وقت تحقيقا للمصلحة العامة وهي واجبة التطبيق على الموظفين القائمين بالخدمة وقت صدورها ولا يعتبر في ذلك مساما بحق مكتسب إذ لا يعتبر الموظف قد اكتسب حقا في الإيصال إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل من الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين — لما كان ذلك ، وكان النابت من الحكم الابتدائي وملف خدمة المطعون عليه أنه التحق بالخدمة في سنة ١٩٠٩ وفي سنة ١٩٤٨ تقرر بانتهاء خدمته لبلوغه سن الستين وكان عند الاستغناء عنه رئيسا لشبكة المياه بمجلس بلدي طنطا وفي الدرجة السادسة الفنية ووظيفته مدرجة في ميزانية المجلس وأنه مشترك في صندوق الادخار وكان مقتضى ذلك أن تكون إحالته إلى المعاش عملا بالمادة الثامنة من القرار الوزاري آنف الذكر عند بلوغه سن الستين فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسألة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض عن السنوات الباقية حتى بلوغه الخامسة والستين باعتباره من الموظفين الحكوميين المؤقتين الذين لا يجري عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ — قد خالف القانون ويتعين رفضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين القضاء بتأييد

الحكم المستأنف .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٩٤)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٧ القضائية :

حيازة . ” دماوى الحيازة “ . ” دعوى منع التعرض “ . ” الحكم فيها “ .

استخلاص الحكم أن الحائزين لأطيان النزاع بطريق الاستتجار إنما كانوا يحسبونها لحساب
الطاعن وغيره من الملاك المشتاهين ومنهم المطعون عليه ، وذلك حتى بعد ظهور قانون الإصلاح الزراعى
الذى ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك مباشرة بعد انسحاب المستأجر الأصل .
ورفض الحكم دعوى منع التعرض المدعى بحصوله من المطعون عليه على هذا الأساس واستناده فى ذلك
إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعى ، لا يعد ذلك بحثا للملكية أو تقريرا لثبوت الحق أو نفيه .

متى كان الحكم برفض دعوى منع التعرض قد أقام قضاءه — على ما ثبت
لديه من وقائع الدعوى ومستنداتها من أن حيازة الأطيان محل النزاع لم تكن
مقصورة على الطاعن وإنما كانت الحيازة على الشيوع واستمرت كذلك حتى
بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الذى ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر
من الباطن والمالك مباشرة بعد انسحاب المستأجر الأصل — ترولا على حكم
المادة ٣٧ منه — وحصول التعرض المدعى به من المطعون عليه ، فإنه لا يكون
قد خالف القانون إذ لم يفصل الحكم فى الدعوى على أساس بحث الملكية وإنما
على أساس بحث الحيازة الذى انتهى منه إلى تقرير أن الحائزين لأطيان النزاع
بطريق الاستتجار إنما كانوا يحسبونها لحساب الطاعن وغيره من الملاك —
ومنهم المطعون عليه — ولا يعد استناد الحكم فى ذلك إلى أحكام قانون
الإصلاح الزراعى تقريرا لثبوت الحق أو نفيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢٣ سنة ١٩٥٤ أبنوب الجزئية قبل المطعون عليه بطلب الحكم أصليا بمنع تعرضه له في ١٠ ف و ٢ ط و ١٢ من مينة بصحيفة الدعوى - والتسليم - واحتياطيا بإلزامه برد حيازة تلك الأطنان مع تسليمها للطاعن - وشرح المدعى دعواه في أنه يضع يده على القدر المذكور وتعرض له فيه المطعون عليه - وبجلسة ١٩٥٥/١/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى حيازته للأطنان مدة سنة سابقة على التعرض وإقامة الدعوى في خلال السنة التالية له ولينفى المدعى عليه ذلك - وسمعت المحكمة الشهود - ثم بجلسة ١٩٥٥/٦/٢٧ حكمت بمنع تعرض المطعون عليه للطاعن في الأطنان المذكورة وتسليمها إليه - فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالدعوى رقم ٣٢١ سنة ١٩٥٥ من أسبوط الابتدائية - وبتاريخ ١٩٥٧/٣/١٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى الطاعن مع إلزامه المصاريف و ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة - وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه من عدة وجوه - الأول : أنه سلم بوضع يد الطاعن على أرض النزاع بطريق التأجير إلى شهوده وذلك لمدة سنة على الأقل سابقة على التعرض - ومع ذلك بنى الحكم قضاءه على أن المستأجر من الطاعن لتلك الأطنان أخطأ في كونه

استأجر أكثر من نصيب الطاعن ولذلك تكون الإجارة غير نافذة في حق المالك الحقيقي — كما قال الحكم إنه لا يجوز أن يقال إن المستأجرين يحوزون نيابة عن المالك على الشيوع الذي تعدى في التأجير لهم حدود نصيبه إذ أنهم في هذه الحالة يحوزون الأعيان نيابة عن تلقوا الإيجار منهم وهم في هذه الدعوى الملاك على الشيوع جميعا — ومنهم المطعون عليه — كما بحث الحكم أصل الحق من ناحية تفسير قانون الإصلاح الزراعي في مدى ما ترتب عليه من إنشاء علاقة مباشرة بين المالك والمستأجرين من الباطن — وبذلك أقام الحكم قضاء على ثبوت حق الملك أو نفيه وعلى بحث الأساس القانوني لوضع اليد ومشروعيته وهذا كله محظور على القاضي بمقتضى المادة ٤٨ مرافعات التي تلزمه تأسيس حكمه في الحيابة على ثبوت وضع اليد أو نفيه فقط . الوجه الثاني : أن الحكم قال إن حيابة المستأجر بعد تحريره عقد إيجار لأحد الشركاء على الشيوع عن كامل العين التي كان قد سبق للمستأجر أن تلقى منفعتها عن جميع ملاكها لا يمكن القول بأن حيابته قد تغيرت وأصبح حائزا لحساب المؤجر الجديد إذ حيابة المستأجر في هذه الحالة تكون غامضة وينقصها الظهور — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاء مخالف للقانون ذلك أن الغموض الذي يجب أن يقف عنده بحث القاضي هو الغموض في وضع يد رافع الدعوى لا في وضع يد المستأجر منه — وحتى لو قلل الحكم غموض الحيابة في وضع اليد من المستأجر إلى المؤجر لماسلمت نتيجته . ذلك أن المادة ٢/٩٥١ مدني صريحة في أنه ضد الشك يفترض أن مباشر الحيابة إنما يحوز لنفسه ومعنى ذلك أن القانون أقام قرينة قانونية لمصلحة الحائز — الطاعن — مضمونها أنه يحوز لحساب نفسه فإذا ادعى عكس ذلك وجب إقامة الدليل عليه — الوجه الثالث : قال الحكم إن المستأجرين أخطأوا إذ استأجروا من الطاعن كامل أرض التراع بعد أن كان صمويل جندى إبراهيم يستأجرها وغيرها من جميع الملاك ثم أجراها لهم وتخلي عنها بعد أن حرمت الإجارة من الباطن بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي فكان من حق المطعون عليه أن يطالبهم بتحرير عقد إيجار بنصيبه في الأعيان المؤجرة لهم — وهذا الذي تقى به الحكم وصف التعرض هو بذاته التعرض الذي قن الشارع لدفعه دعاوى اليد ومنها دعوى منع التعرض — ذلك أن الثابت من أسباب حكم محكمة أول درجة أن المطعون عليه استعان بأكراه البوليس على أن

يستوقع المستأجر من الطاعن على عقود إيجار للمطعون عليه — وهو إجراء متخذ ضد واضح اليد — الطاعن — على أساس ادعاء حق يتعارض مع حقه — الأمر الذي يستوجب حماية القانون لحيازته .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما استخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتها من أن من يدعى صمويل جندى إبراهيم كان يستأجر من الطاعن والمطعون عليه أطيان النزاع وأطيانا أخرى وجميعها مملوك على الشيوع لطرفي الدعوى وشركاء آخرين — وذلك عن سنتي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ الزراعتين — وكان هذا المستأجر بدوره يؤجر تلك الأطيان من باطنه لمستأجرين آخرين واستأجرها أيضا بعقد عن سنة ١٩٥٣ الزراعية إلا أنه لم ينفذ هذا العقد وترك الأطيان بسبب صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي أقام بمقتضى المادة ٣٧ منه علاقة مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن — وقد كانت أطيان النزاع مؤجرة في سنة ١٩٥١/١٩٥٢ الزراعية إلى صمويل جندى مما يدحض شهادة شهود الطاعن بأنهم كانوا يستأجرون منه هذه الأطيان منذ خمس سنوات سابقة على التعرض ويكون الصحيح أنهم استأجروا الأطيان التي كانوا يضعون اليد عليها في بدء سنة ١٩٥٤ الزراعية من صمويل جندى في سنة ١٩٥١/١٩٥٢ وظلت في وضع يدهم حتى سنة ١٩٥٤ التي وقع فيها النزاع — ورتب الحكم على ذلك قيام العلاقة بين المستأجرين وبين الملاك على الشيوع بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي على نفس الأسس التي كانت تربط هؤلاء الملاك بصمويل — تلك العلاقة التي قامت على استئجاره منهم هذه الأطيان بصفتهم ملاك لها على الشيوع — ومن ثم يتعين على المستأجرين من الباطن احترام هذه العلاقة ويعتبرون أنهم يحوزون الأعيان نيابة عن المؤجرين الذين هم جميع الملاك على الشيوع — وأنه لا يمكن القول بأن حيازة المستأجر في حالة تحريره عقد إيجار لأحدهم عن كامل العين التي تحت يده بعد أن كان قد تلقى منفعتها عن جميع ملاكها قبل ذلك قد تغيرت وأصبح حائزا للعين لحساب المؤجر الجديد لأن حيازة المستأجر في هذه الحالة تكون حيازة فائمة إلا إذا قام بأعمال ظاهرة للكافة تفيد قصر حيازته للعين جميعها لحساب هذا المالك وهو ما لم يثبت في الدعوى — وانتهى الحكم من ذلك إلى أن حيازة الطاعن لكامل الأطيان المتنازع عليها مفقورة إلى الدليل المثبت لها

ومفاد ما تقدم أن الحكم نفى استئثار الطاعن وحده بحيازة الأطنان مزارع النزاع منذ سنة ١٩٥١ الزراعية إلى حين التعرض المدعى بمحصوله في سنة ١٩٥٤ وذلك ارتكابا على ما ثبت لديه من وقائع الدعوى ومستنداتها من أن الحيازة لم تكن مقصورة على الطاعن حتى سنة ١٩٥٢ الزراعية وإنما كانت حيازة على الشيوع واستمرت كذلك بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك تطبيقا للمادة ٣٧ منه وقد ظلت الحيازة بهذا الوصف حتى حدوث التعرض المدعى به كما أهدر الحكم شهادة الشهود الذين تمسك الطاعن بأقوالهم للتدليل على حيازته وحده للعين محل النزاع - وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه لم يفصل في الدعوى على أساس بحث الملكية وإنما على أساس بحث الحيازة وقد انتهى من هذا البحث إلى تقرير أن الحائزين لأطنان النزاع بطريق الاستئجار إنما كانوا يحوزونها لحساب الطاعن وغيره من الملاك إلى حين التعرض المدعى به - وإذا انتهى الحكم إلى ذلك ونفى قيام الدليل على عكسه فإنه لم يكن بحاجة بعد إلى التحدث عن الغموض الذي يشوب حيازة المستأجر ويعتبر بحثه في ذلك زائدا على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه - ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الخصوص والتمسك بمذلول المادة ٢/٩٥١ مدني - على فرض خطأ الحكم فيما قرره من قيام هذا الغموض يكون غير متج - أما ما يعيبه الطاعن على الحكم من استناده إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعي فإنه مردود بأن الحكم لم يستند إلى تلك الأحكام لتقرير ثبوت الحق أو نفيه وإنما لتقرير استمرار علاقة الإجارة بين المستأجرين من الباطن والملاك المؤجرين بعد انسحاب المستأجر الأصلي نزولا على حكم المادة ٣٧ من ذلك القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد الطيف مرسى ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٩٥)

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) بيع . ” بيع القطن تحت القطع “ . تعويض ” التعويض الاتفاقي “ .
محكمة الموضوع .

تخلف البائع عن توريد بعض الأقطان المبيعة للشترى . تقصير جزئي يبيح للقاضي
تخفيض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقى الذى
لحق الدائن . تقدير ذلك يدخل فى سلطة محكمة الموضوع .

(ب) بيع ” عقود بيع القطن تحت القطع “ بورصة . ” حق البائع فى قطع
السعر “ . ” حق المشتري فى التغطية فى السعر “ . آثاره .

عقد بيع القطن تحت القطع الذى يتم خارج البورصة . خضوعه للرسوم بقانون ١٣١
لسنة ١٩٢٩ . حق البائع فى قطع السعر بقباله حق المشتري فى التغطية التى يكون إجراؤها
بعملية بيع عكسية يجريها المشتري فى بورصة العقود فى وقت القطع وبسعره وعن مقدار
معادل للقدر الذى تم قطع السعر بالنسبة له . يتحقق بهذه التغطية للشترى مركز قائم فى
البورصة قوامه العملية العكسية التى أجراها ببورصة العقود .

تخلف البائع عن توريد الأقطان فى الميعاد . التزامه طبقا لشروط العقد بدفع فرق
السعرين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر اليوم الذى قطع فيه وهو اليوم الذى تجب فيه
إجراء عملية التغطية . إذا قصر المشتري فى إجراء عملية التغطية فليس له الرجوع على
البائع بما فاتة من كسب نتيجة تقصيره .

(ج) بيع . ” بيع قطن تحت القطع “ بورصة . ” بورصة مينا البصل “ .
” اللأئحة الداخلية “ .

أبرام عقد بيع القطن خارج بورصة مينا البصل . لا محل لتطبيق أحكام اللأئحة
الداخلية للبورصة على العقود التي تم خارجها .

١- إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين (البائع) قد نفذ بعض الأعمال
التي التزم بها وتختلف عن توريد باقي الأقطان المتفق عليها للمشتري فإن تقصيره
في هذا الشأن يكون تقصيرا جزئيا يبيح للتأاضي — على ما جرى به قضاء محكمة
النقض — أن يخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار
الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن مما يدخل تقديره في سلطان محكمة الموضوع.

٢ — عقد بيع القطن تحت القطع الذي يتم خارج البورصة يخضع للرسوم
بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ ، ومؤدى المادة الأولى منه على ما جرى به قضاء
محكمة النقض — أن حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية
التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجرىها المشتري في بورصة العقود في وقت
القطع وبسعره ومن مقدار معادل للقدر الذي تم قطع سعره كي يأمن تقلبات
الأسعار ويتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي
يكون قد أجراها ببورصة العقود فإذا لم يقوم البائع بالتوريد في الميعاد فإنه يكون
ملزما طبقا لشروط العقد بدفع فرق السعريين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر
اليوم الذي قطع فيه وهو اليوم الذي يجب أن تجرى فيه عملية التغطية من المشتري .
فإذا قصر المشتري في إجراء عملية التغطية والاستفادة من آثارها فليس له بعد ذلك
أن يتعلل بما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره وأن يرجع بها على البائع (*) .

(*) راجع قض ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة المكتب الفني ص ١٢ ص ٥٨٣ ” الأعذار —
بالنسبة للطالبة بفرق السعريين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر يوم القطع — غير مجد في حالة تخلف
البائع عن التوريد في الميعاد المحدد بالعقد ولا ضرورة له طبقا للمادة ١/٢٢٠ مدني “ راجع قض
١٩٦٢/١/٢٥ و ١٩٦٢/٢/١ مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ١١٥ و ١٤٨ على التوالي
وقس المبادئ في قض ١٩٦٢/١١/٨ في الطعن ١٨١ لسنة ٢٧ ق ونقض ١٩٦٢/١١/٢٢
في الطعن ١٦٤ لسنة ٢٧ ق .

٣ - متى كان عقد بيع القطن قد أبرم خارج بورصة ميناء البصل فلا محل للتحدى بأحكام اللائحة الداخلية للبورصة إذ لا ينسب سلطان تلك اللائحة على العقود التي تتم خارجها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٣٢٥ سنة ٥٠ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه - وقالت في بيانها إنه بموجب عقدي بيع محررين في ١٩٤٩/١/٢١ ، ١٩٤٩/٥/٤ انفتحت مع المدعى عليه على أن يبيعها ٣٣٠ قنطارا من القطن من محصول سنة ١٩٤٩ تورده حتى ١٩٤٩/٩/٣٠ منها ١٦٥ قنطارا بمقتضى العقد الأول وقد استلم منها سلفيات قدرها ١٢٩٥ ج على دفعات ثلاث بإيصالات محررة في ١٩٤٩/١/٢١ و ١٩٤٩/٥/٤ و ١٩٤٩/٩/١٠ بخلاف ١٥٠ ج مقابل ٣٠٠ كيس قطن فارغة نصفها جديد ونصفها مستعمل - ولكنه لم يورد للشركة المدعية سوى ٨٢ قنطارا و ٥٩ رطلا من ال ١٦٥ قنطارا موضوع العقد الأول ولم يورد شيئا من الكمية موضوع العقد الثاني - وإن المدعى عليه في ١٩٤٩/٥/٤ حدد سعر الكمية الأولى على أساس كثراتات شهرا أكتوبر بسعر ٤٥ ريالاً و ٤ أبناط كما حدد في ١٩٤٩/٨/٣١ سعر ١٠٠ قنطار من الكمية الثانية على أساس كثراتات أكتوبر بسعر ٥٠ ريالاً و ٤٥ بنطا مضافا إلى كل من السعريين ٦٠ قرشا للقنطار - وأنه رغم إنذار المدعى عليه بتوريد الباقي وقدره ٢٤٧ قنطارا و ٤١ رطلا بخطاب موصى عليه في ١٩٤٩/١٢/٣ فإنه لم يقم بالتوريد وعلى ذلك يكون ملزما قبلها بمبلغ ١٣٦٠ ج و ٢٦٠ م عبارة عن التعويض المتفق عليه في العقد و الفرق سعر ال ٨٢ قنطارا و ٤١ رطلا وال ١٠٠ قنطار التي حدد سعرها وباقي السلفيات و ثمن ال ٣٠٠ كيس فارغة و انتهت الشركة المدعية إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليه بأن يدفع لها

مبلغ ۱۳۶۰ ج و ۲۶۰ م والفوائد بواقع ۶٪ سنويا من ۱۹۴۹/۵/۴ على مبلغ ۱۲۲ ج و ۲۰ م باقى المبلغ المدفوع فى هذا اليوم ومن ۱۹۴۹/۹/۱۰ على مبلغ ۳۰۰ ج تاريخ دفع ثالث قسط ومن تاريخ المطالبة الرسمية على المبلغ الباقي وقدره ۸۷۲ ج و ۹۸۰ م قيمة التعويض مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب والنفاذ وبتاريخ ۱۹۵۱/۱۲/۳ قضت المحكمة بنسب خير حسابى بمكتب خبراء القاهرة لتصفية حساب المبالغ الباقية فى ذمة المدعى عليه للشركة المدعية ومقدار الفائدة المستحقة لكل مبلغ والتعويض المشروط ومقداره - وبأمر الخبير مأموريته وقدم تقريره الذى خلاص فيه إلى أن المدعى عليه يعتبر مدينا للشركة فى مبلغ ۷۳۲ ج و ۴۶۹ م . وبتاريخ ۱۹۵۵/۵/۲۱ قضت المحكمة بحضورها بإلزام المدعى عليه (المطعون عليه) بأن يدفع للمدعية مبلغ ۸۶۶ ج و ۳۴ م والفوائد بواقع ۴٪ سنويا عن مبلغ ۲۶۴ ج و ۱۹۵ م من ۱۹۵۱/۲/۱۱ للسداد والمصروفات المناسبة و ۲۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات - وذلك أخذا بما جاء بتقرير الخبير للأسباب التى أقيم عليها وأضافت المحكمة بالنسبة لطلب التعويض عن كمية القطن التى لم تورد والذى ترك الخبير أمر البت فيه للمحكمة - أنها ترى أنه شرط جزائى يخضع لتقديرها وإذا كان الثابت من تقرير الخبير أن الشركة قد عوضت عن كافة الإضرار فإنه لا محل لإجابة هذا الطلب - استأنفت الشركة الطاعنة هذا القضاء بالاستئناف رقم ۷۵۸ سنة ۷۲ ق طالبة تعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها التى أبدتها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ۱۹۵۷/۵/۷ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه (المطعون عليه) بأن يدفع للمستأنفة (الطاعنة) مبلغ ۸۷۰ ج و ۴۵۸ م وفوائده بواقع ۶٪ عن مبلغ ۴۶۸ ج و ۲۷۴ م من أول مايو سنة ۱۹۵۴ حتى السداد وبسعر ۴٪ سنويا عن باقى المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وألزمت المستأنف عليه بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ۱۵ ج أتعابا للمحاماة عنهما . وبتاريخ ۱۵ سبتمبر سنة ۱۹۵۷ طعنت الشركة فى هذا القضاء بتقرير أودعته قلم كتاب هذه المحكمة منظويا على الأسباب التى تعول عليها فيه . وطلبت النيابة العامة رفض الطعن . وبتاريخ ۱۹ أبريل سنة ۱۹۶۱ عرض الطعن على دائرة فحص

الطعون فقررت بإحالة إلى هذه المحكمة . وبعد استيفاء الاجراءات التالية لقرار الاحالة نظر الطعن أخيرا أمام هذه المحكمة بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على طلبها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض للشركة الطاعنة بمبلغ ٢٤٧ ج و ٤١٠ م قيمة التعويض نظير عدم التوريد المنصوص عليه في العقدين المؤرخين ١/٢١ و ١٩٤٩/٥/٤ - قد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن العقدين المذكورين قد نص في كل منهما صراحة على التزام المطعون عليه بدفع تعويض مقداره ١٠٠ قرش عن كل قطار لا يورد وقد أعدته الشركة بكتابها المسجل المؤرخ ١٩٤٩/١٢/٣ ولحقها ضرر من جراء إخلاله بالتزامه هو حرمانها من الأرباح التي كانت ستتحققها من حاج هذه الأقطان بمحليها ومن بيع البذرة الناتجة منه ومن القطن السكرتو .

وحيث إن هذا النعي مردود - ذلك أن النابت في هذه المنازعة أن المدين (المطعون عليه) قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها فقام بتوريد ٨٢ قطارا و ٩٥ رطلا وتختلف عن توريد باقي الأقطان ويكون تقصيره في هذا الشأن تقصيرا جزئيا يبيع للقاضي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ينخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن ولا محل للتحدي بظاهر نص المادة ١٢٣ مدني قديم ذلك أن مجال إنزال هذا النص أن يكون عدم الوفاء كليا - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالتعويض المشروط كاملا فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وذلك فيما قضى به بالنسبة للرتب من وجوه ثلاثة : أولا - أن الطريقة التي أجراها الحكم المذكور لتحديد سعر المرتب عن ٢٤٧ قطارا و ١٤٧ رطلا التي لم تورد جاءت مخالفة لنصوص عقدي البيع وبالتالي بحكم المادتين ١٤٧ و ١/١٤٨ من القانون المدني - ذلك أن الحكم اعتبر القطن المبيع قطنا شعرا بدلا من اعتباره قطنا زهرا كنص العقدين وعلى هذا الأساس الخطأ يعتبر أن المرتب هو الفرق بين سعر القطع بمعرفة البائع وسعر آخر يوم في التوريد وبذلك

اضاع على الطاعنة فرق التصفية بواقع ١١ ٠/٠ و ٣/٤ أردب بذرة ورطل سكرتو على ما جرى به العرف التجارى فى تجارة الأقطان وحاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه خطأ إذ قرر أنه لا يجوز المطالبة فى وقت واحد بالتعويض المتفق عليه لعدم التوريد وبالمرتجع أيضا عن كمية الأقطان التى لم تورد - والمحدد سعرها من البائع مع أن التعويض عنهما متفق عليه فى عقدى بيع الأقطان موضوع النزاع ولا مخالفة فى هذا الاتفاق للقانون وهو يطابق نصوص اللائحة الداخلية لبورصة مينا البصل التى تنص فى المادتين ٤/٢٢ و ١١٤ على أنه فى حالة عدم توريد البضاعة فى الميعاد المحدد فإن البائع يكون ملزما بأن يدفع للمشتري تعويضا ويرتجع المشتري الأقطان التى لم تورد طبقا للمادة ١٤٣ ٠ وحاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه إذ استنزل من عملية الحساب الخاطئة التى أجراها لتحديد سعر المرتجع نسبة ٥ ٪ عجز من الـ ٣٣٠ قنطار فطن المبيعة قد خطأ إذ لا يجوز خصم هذه النسبة إلا فى حالة توريد الكمية المبيعة .

وحيث إن هذا النعى فى وجوهه الثلاثة مردود : أولا - بأن عقد بيع القطن تحت القطع الذى يتم خارج البورصة - كما هو الحال فى هذه المنازعة - يخضع للرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ ومؤدى المادة الأولى منه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق البائع فى قطع السعر يقابله حق المشتري فى التغطية والبائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع للتغطية التى يكون أجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري فى بورصة العقود فى وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذى تم قطع سعره كى يأمن تقلبات الأسعار ويتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم فى البورصة قوامه العملية العكسية التى يكون قد أجراها ببورصة العقود فإذا لم يقيم البائع بالتوريد فى الميعاد فإنه يكون ملزما طبقا لشروط العقد بدفع فرق السعرين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر اليوم الذى قطع فيه أقطانه وهو اليوم الذى يجب أن تجرى فيه عملية التغطية من المشتري فإذا قصر المشتري فى إجراء عملية التغطية والاستفادة من آثارها فليس له بعد ذلك أن يتعلل بما ضاع عليه من مكاسب نتيجة تصديره وأن يرجع بها على البائع - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ضمن أسبابه أنه كان فى إمكان الشركة الطاعنة أن تحقق الأمور التى تدعى ضياعها منها عن طريق شرائها ما يعادل الكميات المبيعة على حساب البائع - فإن الحكم المذكور يكون قد أصاب فيما خلص إليه من عدم احتساب نسبة التصافى

والبذوة والسكرتو التي تمسك بها الطاعة - ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه إذ قصر مبلغ التعويض على فرق السعر المثبت في البند التاسع من العقدين لم يهدف إلى تقرير مبدأ عدم جواز الجمع بين التعويضين المثبتين في البندين الثاني والتاسع من العقدين وإنما كان هدفه تحديد التعويض الاتفاقى وإزالته إلى الحد المناسب للضرر وذلك يدخل في سلطان محكمة الموضوع ، كما أن التحدى باللائحة الداخلية لبورصة مينا البصل غير مجد في هذا المقام لأن العقدين موضوع النزاع قد أبرما خارج البورصة ولا ينهسط سلطان تلك اللائحة على العقود التي تتم خارج البورصة - ومردود ثالثاً بأن الحكم المطعون فيه عندما استنزل نسبة ٥٪ عجز من ال ٣٣٠ قنطاراً المبيعة في العقدين قد استند في ذلك إلى عبارة العقدين الصريحة في هذا الصدد ولم تكن هذه العبارة مقيدة بأى شرط .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في النعي بخالفة القانون من وجهين : أولهما - أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بعدم قضائه للطاعة بقيمة الفوائد المتفق عليها بواقع ٦٪ في عقدي البيع موضوع النزاع على جميع الباقي في ذمة المطعون عليه لحساب الطاعة وبمصاريف نقل الأقطان الموردة من المحرص إلى ملوى والعمولة وذلك على خلاف ما هو متفق عليه في العقدين وهما شريعة المتعاقدين . وثانيهما - أن الحكم المطعون فيه رفض من تلقاء نفسه وبدون طلب من المطعون عليه طلب التعويض نظير عدم التوريد وبمصاريف النقل والفوائد بواقع ٦٪ سنوياً عن قيمة باقى المطلوب مع أن هذه الطلبات تدخل في المصالح الخاصة التي لا يجوز للحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها دون طلب من المطعون عليه .

وحيث إن هذا النعي في وجهيه مردود : أولاً - بأن الحكم المطعون فيه قضى بالفوائد بواقع ٦٪ عن مبلغ ٤٦٨ جنيناً و ٢٧٤ ملياً من أول مايو سنة ١٩٥٤ حتى السداد وبسعر ٤٪ عن الباقي من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وكان سند الحكم في ذلك أن الفائدة الاتفاقية بواقع ٦٪ تسرى على وصيد السلفة الباقي في ذمة المطعون عليه من تاريخ القبض تنفيذاً لما نص عليه في العقدين أساس المطالبة وأما الباقي من المطالبة فقد حدد سعر الفائدة فيه بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية والحكم في قضائه هذا لا مخالفة فيه

لنصوص عقدي البيع ولا مخالفة فيه للقانون - ومردود ثانيا - بأن الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعنة بمصاريف النقل من المحرص إلى ملوى وقد استجاب في ذلك إلى العقدين أساس المطالبة ويكون النعي في هذا الوجه على خلاف الواقع - ومردود ثالثا - بأن المطالبة التي أقامتها الشركة الطاعنة طلبت فيها القضاء لها بمبلغ معين يمثل كافة حقوقها الناجمة عن عدم التوريد وقد اقتضت هذه المطالبة تصفية الموقف بين الطرفين وندبت محكمة أول درجة خيرا لتقصي حقيقة المستحق للشركة المذكورة وقد أورد الخبير بيانا بالمستحق في ذمة المطعون عليه فإذا استجابت محكمة الموضوع للبيان الذي أوردته الخبير وأضافت إليه ما لم يتناوله الخبير المذكور فلا جناح عليها في ذلك ولا عمل للنعي برفضها بعض الطلبات ما دام التحقيق الذي أجريته كان مستهدفا بيان المستحق في ذمة المدعى عليه بمقتضى عقدي التراجع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحيد السكري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٩٦)

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) نقض " أسباب موضوعية " . محكمة الموضوع .

الطلب المقدم للمحكمة هو الطلب الذي يتمسك به صاحبه في صورة الطلب الصريح الجازم .
عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
عدم جواز إقامة الطعن بالنقض على أسباب واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع .

(ب) فوائد " فوائد قانونية " . " مبدأ سريلانها " . تعويض اتفاق . بيع .

التعويض الاتفاقى المستحق عند تأخير البائع في تسليم المبيع . عدم تحديد سعر معين
للفائدة عنه أو مبدأ سريلانها بالاتفاق . قضاء الحكم بالفائدة القانونية من تاريخ
المطالبة القضائية . صحيح في القانون .

١ - لا يعتبر الطلب مقدما للمحكمة إلا إذا كان قد تمسك به صاحبه في صورة
الطلب الصريح الجازم فإذا كان الطاعن لم يتمسك بطلبه أمام محكمة الموضوع
على هذا النحو فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة إذ لا يجوز ابتناء
الطعن على أسباب واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع .

٢ - إذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه هو تعويض اتفاق نص في العقد
على استحقاقه عند تأخير البائع في تسليم أية كمية من الأقطان المبيعة دون أن يحدد
الاتفاق سعرا معينا للفائدة عنه أو مبدأ سريلانها فإن الحكم المطعون فيه إذ
قضى بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية
يكون قد أهمل نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ولم يخالف القانون أو يخرج
من نصوص العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الشركة الطاعنة رفعت على المطعون عليه الدعوى رقم ٤٤٤٤ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بإلزامه بدفع مبلغ ٦٠٧ ج و ٢٥٠ م وفوائده بسعر ٦ ٪ سنويا من تاريخ قفل الحساب الجارى فى ١٩٤٩/٩/٣٠ والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة قائلة فى تبيان دعواها إنه بموجب عقد بيع مؤرخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ باع لها المطعون عليه مائة قنطار من القطن بسعر التعامل على عقود شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن يكون للبائع قطع سعر أى كمية من الأقطان الميينة من تاريخ إبرام العقد حتى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بموجب برقية — خطاب مسجل — واشترط أن يكون التسليم ابتداء من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ حتى ٣٠ منه وإذا تأخر المطعون عليه فى التسليم عن الميعاد المضروب يكون ملزما بأن يدفع للطاعنة مبلغ مائة قرش على سبيل التعويض عن كل قنطار وقد استلم المطعون عليه بناء على ذلك مبلغ ثلاثمائة جنيه بموجب إيصال مؤرخ ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ ومبلغا آخر قدره مائة جنيه بموجب سند إذنى مؤرخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ و بترقية مؤرخة ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ حدد المطعون عليه سعر خمسين قنطارا من القطن إلا أنه لم يورد شيئا رغم إنذاره بالتوريد بخطاب مسجل مؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ مما حدا بها إلى رفع هذه الدعوى طالبة الحكم بالمبلغ المذكور. منه مبلغ أربع مائة جنيه التى استلمها تقدا ومائة جنيه كتعويض متفق عليه عند عدم التوريد ومبلغ ١٠٧ ج و ٢٥٠ م فرق السعر الذى حددته البائع فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ وهو ١١ ج و ١٣٠ م للقنطار وسعر يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ آخر يوم فى التوريد وهو ١٣ ج و ٢٧٥ م — والفوائد المنصوص عليها فى العقد بسعر ٦ ٪ ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت

في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ بإلزام المطعون عليه بدفع مبلغ خمسمائة جنيه والفوائد بسعر ٦٪ بالنسبة لمبلغ أربعمائة جنيه ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبسعر ٤٪ بالنسبة لمبلغ مائة جنيه ابتداء من ١٨/٥/١٩٥٣ وهو تاريخ المطالبة القضائية حتى الوفاء والمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — رفعت الشركة الطاعنة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٣٨٤ سنة ٧٣ قضائية طالبة الحكم لها بمبلغ ١٠٧ ج. و ٢٥٠ م. وفوائده من ٣٠/٩/١٩٤٩ تاريخ قفل الحساب الجارى علاوة على ما قضى به لها ابتدائيا ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ٢١ مارس سنة ١٩٥٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به جزئيا من رفض طلب الحكم بمبلغ ١٠٧ ج و ٢٥٠ م وإلزام المستأنف عليه (المطعون عليه) بأن يدفع لشركة المستأنفة مبلغ ٢٦ جنيتها والفوائد بسعر ٤٪ سنويا من ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣ تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٠ من مايو سنة ١٩٦١ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة صممت النيابة على طلب رفض الطعن السابق إبداءه بمذكرتها .

ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن البند التاسع من عقد البيع يلزم البائع — علاوة على التعويض المتفق عليه — بدفع الفرق بين السعر النهائي الناتج من قطع سعر القطن وبين سعر القطن الزهر في اليوم الأخير من ميعاد التسليم وهو يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهذا الفرق هو ما يسمى بالمرتجع الذي يجب تحديده على أساس القطن الزهر إذ أن التعاقد تم على بيع كمية من القطن الزهر لكن الحكم المطعون فيه حدد هذا المرتجع عن الخمسين قنطارا على أساس القطن الشعرو لما كان القنطار من القطن الزهر وزن ٣١٥ رطلا بينما قنطار القطن الشعري وزن مائة رطل وأن الفرق بينهما وقدره ٢١٥ رطلا يعمل حسابه عند إبرام العقد بإضافة العلاوة المتفق عليها إلى أسعار عقود البورصة والتي يكون موضوعها قطن شعرو وأن هذا الفرق يبدو عند الخليج في ثلاثة عوامل (١) التصافي على أساس ١١٪ مقدارها عشرة أرطال (٢) ٢/٤ أدرب بذرة زيتها ٢٠٣ أرطال (٣) رطل قطن مكرتومما كان يتعين معه أعمال حساب المرتجع على أساس القطن الزهر ويكون الحكم المطعون فيه

بإجرائه الحساب على أساس القطن الشعر قد غير موضوع العقد وخالف المواد ١٤٧ و ١٤٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ من القانون المدني إذ فوت على الشركة الطاعة استفادتها بالعوامل الثلاثة المنوه عنها والتي تدخل في العقد كما خالف العرف التجاري الواجب التطبيق وينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أيضا أنه خالف القانون وذلك بتحديد بدء سريان الفوائد من يوم المطالبة الرسمية بدلا من يوم قفل الحساب في ١٩٤٩/٩/٣٠ كنص العقد .

ومن حيث إنه عن الشق الأول من هذا النعى فردود بأن ما تثيره الطاعة فيه من وجوب احتساب الفرق بين سعر القطع وسعر القطن في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهو آخر ميعاد للتسليم على أساس القطن الزهر لم يسبق لها التمسك به أمام محكمة الموضوع إذ ليس في الحكم المطعون فيه ولا في مستندات الطاعة ما يدل على هذا التمسك ولا يغير من ذلك ما تقول به الشركة الطاعة من أنها قدمت لمحكمة الموضوع المستندات المثبتة لهذا الطلب ذلك أن مجرد تقديم هذه المستندات لا يفيد بذاته إثارة الطلب إذ لا يعتبر الطلب مقدما للحكمة إلا إذا كان قد تمسك به صاحبه في صورة الطلب الصريح الجازم لما كان ذلك، وكان لا يجوز بناء الطعن على أسباب واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه عن الشق الثاني فردود بأن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الصدد "وحيث إنه عن الفوائد المطلوبة فتقضى هذه المحكمة بها بسعر ٤.٠٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٣/٥/١٨ ولا محل لاحتسابها بسعر ٦.٠٪ المتفق عليه في العقد لأن هذا الاتفاق ينصب فقط على المبالغ المسحوبة من أصل الثمن كما لا محل لسريان الفائدة من التاريخ المحدد للتسليم لأن المبلغ المقضى به تعويض" "لما كان ذلك، وكان البند العاشر من العقد ينص على أنه "وبعد تسليم الأقطان في التواريخ المحددة أعلاه وقطع سعرها يعمل الحساب النهائي وإذا ظهرت مبالغ على البائع بسبب المبالغ المسحوبة منه من أصل ثمن الأقطان المبيعة — الآن أو خلال تواريخها — فيكون ملزما بسدادها فوراً إلى المشتري مع فوائد التأخير من تاريخ سحبها من المشتري لغاية تمام السداد باعتبار ٦.٠٪ سنويا مركبة آخر كل شهر" وإذا كان المبلغ المطالب

بالقوائد عنه ليس من المبالغ المسحوبة حتى يسرى عليه هذا البند بل هو تعويض
نص في البند التاسع من العقد على إلزام البائع به عند تأخيره في تسليم أى كمية
من الأقطان المبيعة وقد خلا هذا البند من الاتفاق على تحديد سعر معين للفائدة
عن هذا التعويض أو تحديد بدء سريانها فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر
وقضى بالقوائد القانونية بسعر ٤ ٠/٠ من تاريخ المطالبة القضائية يكون قد أعمل
نص المادة ٢٢٦ من القانون المسدنى ولم يخالف القانون ولم يخرج على
نصوص العقد .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص
والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

للسنة الثالثة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	اختصاص محكمة التنازع :
		١ - مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص - وفقا للادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - هو قيام النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرا أحدهما من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري فإن لم يوجد في صورة النزاع سوى حكم واحد لا يكون طلب الفصل في التنازع مقبولا . (الطلب رقم ٣ لسنة ٢٩ ق "تنازع الاختصاص" - جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢) ..
٨٨٩	٣ ع ٧	٢ - إذا كانت المحكمة الإدارية لوزارة الحربية قضت بالغاء الحكم الصادر من المجلس العسكري وما يترتب عليه من آثار ولما طعن في هذا الحكم قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى رئيس هيئة أركان الحرب لاختصاصه - وذلك بعد أن حظر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن التماس إعادة النظر في قرارات المجالس العسكرية وأحكامها، الطعن فيها أمام أية هيئة قضائية أو إدارية وتضمن أن التماس إعادة النظر إنما يكون في بعض الأحوال إما لرئيس الجمهورية أو من يفوض منه أو إلى رئيس هيئة أركان الحرب - فإن الحكم بعدم اختصاص القضاء الإداري - بنظر الدعوى يتضمن إسقاط الحكم الصادر من المحكمة الإدارية سالفة الذكر وبالتالي لا يوجد في صورة النزاع سوى حكم واحد . (الطلب رقم ٣ لسنة ٢٩ ق "تنازع الاختصاص" - جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢) ..
٨٨٩	٣ ع ٧	
٢٠	(٢٤)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قضاء إدارى :</p> <p>” اثر الحكم بعدم اختصاصه “ .</p> <p>قضاء المحكمة الإدارية لوزارة الحربية بإلغاء الحكم الصادر من المجلس العسكرى وما يترتب عليه من آثار . الطعن فى هذا الحكم . قضاء المحكمة الإدارية العليا بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى رئيس هيئة أركان الحرب لاختصاصه . الحكم بعدم الاختصاص يتضمن إسقاط الحكم الصادر من المحكمة الإدارية سالفة الذكر وبالتالى ليس فى صورة النزاع سوى حكم واحد .</p> <p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق ”تازع الاختصاص“ — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ٧ ع ٣ ٨٨٩</p> <p>راجع طلبات رجال القضاء : (القاعدة ٩ ص ٨٩٦) .</p>
		<p>مجالس عسكرية :</p> <p>” الطعن فى قراراتها وأحكامها “ .</p> <p>حظر الشارع فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ الطعن فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية وتضمن أن التماس إعادة النظر فيها إنما يكون فى بعض الأحوال إما الرئيس الجمهورية أو رئيس هيئة أركان الحرب .</p> <p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق ”تازع الاختصاص“ — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ٧ ع ٣ ٨٨٩</p>

٢- الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ق)	
قضاة	
(طلبات رجال القضاء)	
إجراءات الطلب :	
"ميعاد رفع الطلب" .	
<p>وجوب اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء (م ٢٣ ق نظام القضاء) .</p> <p>ميعاد رفع الطلب - وفقا للسادتين ٣٧٩ و ٤٢٨ مرافعات - هو ثلاثون يوما من تاريخ القرار أو العلم به علما يقينيا . هذه النصوص هي الواجبة التطبيق . عدم جواز الرجوع الى أحكام أى قانون آخر .</p>	
(الطلب رقم ٣٢ لسنة ٢٨ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٣) ...	
٣٩٣	ع ٢
إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية :	
<p>طلب تحديد أقدمية الطالب وأحقته في درجة مستشار ومرتبها إعمالا لحكم سابق صادر لمصلحته من الهيئة العامة للمواد المدنية . النزاع بين الطالب ووزارة العدل حول أثر الحكم من اختصاص هذه الهيئة الفصل فيه .</p>	
(الطالبان رقم ١٤ و ٢١ لسنة ٢٠ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)	
١	ع ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أقدمية :

”تحديد الأقدمية عند الإعادة للخدمة“ :

١ — اعتبار أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة . تحديد الأقدمية عند إعادة الطالب في الخدمة بعد استقالته على هذا الأساس . مفهوم ذلك إعادته إلى حالته الأولى التي كان عليها وقت الاستقالة . وجوب تحديد مرتبه بما كان يتقاضاه في ذلك الوقت دون إضافة أية علاوة عن المدة بين الاستقالة والإعادة إلى الخدمة .

(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢) ... ٦ ع ٢ ٣٩٧

”تحديد الأقدمية بعد الإحالة للمعاش“ :

٢ — طلب تحديد الأقدمية والأحقية في الترقية إلى درجة مستشار يكون — بعد إحالة الطالب إلى المعاش — قاصرا على الحكم بأحقية لمرتب هذه الدرجة من تاريخ استحقاقه للترقية إليها .

(الطالبان رقم ١٤ و ٢٤ لسنة ٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٢/٣/٣١) ... ١ ع ١ ٥١

راجع : مرتب (القاعدتان ٦ و ٨ ص ٣٩٧ و ٨٩٣) .

أهلية :

”تقدير الأهلية للترقية“ :

١ — وجود تقرير واحد للطالب بدرجة فوق المتوسط لا يكفي لتوافر الأهلية اللازمة للترقية طالما أن مجلس القضاء الأعلى لم يتجه بالنسبة لزملائه الذين رقوا بمقتضى القرار المطعون فيه معيارا آخر لتقرير أهليتهم للترقية بأقل من تقريرين سابقين ومتالين بدرجة ”فوق المتوسط“ .

(الطالبات رقم ٢١ لسنة ٢٨ و ٤٨ لسنة ٢٨ و ١ لسنة ٢٩ ق رجال القضاء —

جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) ... ٣ ع ٢ ٣٨٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - ما درجت عليه وزارة العدل من عدم ترقية وكيل النيابة إلى وظيفة أعلى قبل مضي سنة من تاريخ تعيينه وكيلا للنياية هو من الضوابط المنظمة التي تميزها الأصول العامة إذ تهدف بذلك إلى التحقق من توافر صلاحية من يرقى من وكلاء النيابة إلى وظيفة أعلى وفقا لما يبين من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش المقدمة عنهم خلال هذه المدة .
٣٩٠	٢ ع ٤ ...	(الطالب رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٣)
		وراجع : ترقية (القاعدة ١ ص ٥) تفتيش . (القاعدة ٣ ص ٣٨٣) .
		ترقية :
		الحكم الصادر بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها لا يقتصر على ترقينه إلى هذه الدرجة فحسب . وإنما ينسحب أثره إلى القرارات اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ولو لم يطلب إلغاء هذه القرارات طالما لم يطرأ على أهليته ما يحول دون ترقية الطالب قبل صدور الحكم لمصلحته . لا يستنفذ بهذه الترقية إلا جزءا من حقه في ذلك الحكم وحقه في متابعة زملائه يبقى قائما بما يوجب اللحاق بهم عند ترقيةهم إلى درجة مستشار كأثر من آثار الحكم الصادر لمصلحته .
٥١	١ ع ١ ...	(الطالبان رقم ١٤ و ٢٤ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)
		راجع : أهلية (القاعدتان ٣ و ٤ ص ٣٨٣ و ٣٩٠) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تفتيش قضائي :
		متى كان تقرير التفتيش القضائي يدل على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله في فترة سابقة على صدور القرار المطعون فيه فإن إيداع هذا التقرير في تاريخ لا حق للقرار المذكور لا أثر له . اعتباره حاصلًا في الفترة التي انصب عليها وبالتالي ينسحب إليها .
		(الطلبات رقم ٢١ لسنة ٢٨ و ٤٨ لسنة ٢٨ و ١ لسنة ٢٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) ع ٣ ٢ ٣٨٣
		مجلس القضاء الأعلى :
		راجع : أهلية (القاعدة ٣ ص ٣٨٣) .
		مرتب :
		١ — اعتبار أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة . تحديد الأقدمية عند إعادة الطالب إلى الخدمة بعد استقالته على هذا الأساس . مفهوم ذلك إعادته إلى حالته الأولى التي كان عليها وقت الاستقالة . وجوب تحديد مرتبه بما كان يتقاضاه في ذلك الوقت دون إضافة أية علاوة عن المدة بين الاستقالة والإعادة إلى الخدمة .
		(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢) ... ع ٦ ٢ ٣٩٧
		٢ — إلغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٧/٨/١٢ بشأن منح علاوة لرجال القضاء ومن في حكمهم الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين يلوونهم في أقدمية الدرجة ، وذلك بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ . سريان أحكامه على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية أو محكمة القضاء الإداري أو أية جهة قضائية أخرى . اعتبار تلك الدعاوى منتهية بحكم القانون بمجرد صدور القانون المذكور ونفاذه .
		(الطلب رقم ٧٩ لسنة ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤) ... ع ٨ ٣ ٨٩٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ن)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		”إيداع صور الأحكام والمستندات“ :
		١ - سوى الشارع ما بين الصورة المطابقة للأصل والصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه التي توجب المادة ٤٢٩/٣ مرافعات والمادة السابعة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ إيداعها عند التقرير بالطعن بالنقض باعتبار أن كليهما يتوافق به الإطمانان وهو ما يتحقق سواء في الصورة المعلنه من قلم الكتاب أو من غير الخصوم متى اطمأنت المحكمة إلى مطابقتها للأصل . (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢) ٢ ع ٢٧٩
		٢ - إذ يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات - والمذكرة التفسيرية لذلك القانون - أن سلطة القضاء في الاحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحل أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإنه ينبغي على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض (التي أصبحت هي المختصة بصدور القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥) تكون غير جائزة قانونا . ومتى كان الطلب لم يرفع - في هذه الصورة - بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . (الطلب رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق رجال القضاء - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٢) ٩ ع ٣٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>إحالة القضاء الإداري لمحكمة النقض :</p> <p>١ - سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .</p> <p>متى كانت الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة قانونا وكان الطلب - في هذه الحالة - لم يرفع بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .</p>
٨٩٦	ع ٩	<p>(الطلب رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩)</p> <p>٢ - متى كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء فإن مؤدى ذلك أن هذا الحكم قد فصل في أمر يتعلق بعدم الاختصاص وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية - المطعون فيه أمام جهة القضاء الإداري - وذلك لأنها أصدرته في غير ولاية .</p>
٨٩٦	ع ٩	<p>(الطلب رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩)</p> <p>راجع : أحكام محكمة التنازع : (القاعدة ٧ ص ٨٨٩) .</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>إنتهاء التظلم بنص القانون :</p> <p>تقضى المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٧/٨/١٢ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم فى أقدمية الدرجة — بأن تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى وأن تعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدوره، وترد الرسوم الخاصة بها إلى أصحابها ، ومن ثم يسرى القانون المذكور بمجرد نفاذه على تلك الدعاوى التى تشمل التظلمات التى يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية مادام قد أصبح ذلك القانون معمولاً به قبل الفصل فى موضوعها نهائياً وبالتالى يعتبر التظلم المرفوع من قبل منتهيا بنص القانون .</p> <p>(الطلب رقم ٧٩ لسنة ٢٦ ن "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤) ...</p>
٨٩٣	ع ٣	٨

٣ - الاحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(١)
		إثبات . إثراء بلا سبب . اجارة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . اختصاص . إدارة . ارتفاق . استئناف . استيلاء . أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعي . اعتراض الخارج عن الخصومة . إعلان . إفلاس . التزام . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أمر على عريضة . أموال عامة . أهلية . أوراق تجارية
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		(١) إثبات صحة الأوراق :
		لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزويدون أن تلتزم بالاستعانة برأي خبير وإن جاز لها ذلك عند الاقتضاء . للمحكمة أن تقضي بصحة الورقة بغير إجراء تحقيق متى رأت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة (م ٢٨٤ مرافعات) . (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤) ١٠٢ ع ٢٦٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الإحالة إلى التحقيق :
٦٧٦	٢٤١٠٢	١ - إحالة الدعوى إلى التحقيق ليست حقا يتختم إجابة الخصوم إليه في كل حال . هو أمر متروك لمحكمة الموضوع . لها ألا تجيبه متى رأت ذلك غير منتج في الفصل في الدعوى . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
١٠٤٦	٣٤١٦٢	٢ - لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة . مثال في دعوى نسب . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١١/٢١) ...
		(ج) نذب خير :
٢٨٥	١٤٤٣	نذب خير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء بغير معقب متى كان تقديره قائما على أسباب تبرره . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)
		(د) استجواب الخصم :
١١٠٥	٣٤١٧٥	للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول في المحضر . عدول المحكمة من استجواب الخصم استنادا إلى أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب ، مؤداه أن في عناصر الدعوى ما يكفي المحكمة لتكوين عقيدتها وهو ما يستقل به قاضي الموضوع . لا يلزم القانون المحكمة في تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للإثبات . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		راجع : عمل (القاعدة ٩٩ ص ٦٥٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عبء الاثبات :
		١ - الادعاء بقيام العرف الاتفاقى على مباح رب العمل لعماله أداء عمل آخر لدى الغير في غير أوقات العمل لديه . عبء إثبات ذلك يقع على من يدعيه . عليه إثبات قيام ذلك العرف وانصراف قصد الطرفين معا إلى الالتزام به . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣) ١٩٩ ع ٢ ٦٥٢
		٢ - مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بتقتضاها أن للعقد سببا مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب فإن ذكره في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله ، وإن ادعى المدين صورية السبب المذكور فى العقد كان عليه أن يقدم الدليل القانونى على هذه الصورية ومن ثم ينتقل عبء إثبات أن للعقد سببا آخر مشروعاً على عاتق المتمسك به . (الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ١٩١ ع ٣ ١٢١٤
		طرق الاثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		١ - تفترض صحة التاريخ الذى تحمله الورقة العرفية حتى يثبت العكس . لا يجوز إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة . (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤) ١٠٢ ع ٢ ٦٧٦
		٢ - استدلال الحكم على حالة المرض والعجز (لدى العامل) بأدلة سائغة مستمدة من شهادات طبية لاحقة لإنتهاء عقد العمل لا مخالفة فى ذلك للقانون . (الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨) ٧١ ع ٢ ٤٧٤

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - تقدير المانع الأدبي من الحصول على الكتابة من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيًا على أسباب سائغة .
٤٥٥	٢٤ ٦٨	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		(ب) الإثبات بالبيئة :
		١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يجب فيه الإثبات بالكتابة لا تتعلق بالنظام العام . جواز اتفاق الخصوم على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . طلب الخصم تكليف الخصم الآخر لإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود ، مما يقطع برضائه الإثبات بهذا الطريق .
١٠٣١	٢٤ ١٥٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		”في المواد التجارية“ .
		٢ - إثبات وجود الديون التجارية أو اقتصاؤها طلق من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد من ٤٠١ - ٤٠٣ من القانون المدني . يجوز الإثبات في المواد التجارية - إلا ما استثنى بنص خاص - بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة .
		الوفاء بقيمة سند إذني يمثل دينًا تجاريًا لتحريره من تاجر من معاملة تجارية . إثبات ذلك بالفرائض جائز قانونًا .
٧٥٤	٢٤ ١١٢	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ثبت النسب بالفراش والإقرار كما يثبت بالبينة. فإذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بثبوت النسب على دعوات عدة من بينها شهادة الشهود الذين شهدوا بإسلام الطاعن ، واستخلص منها ما يتفق والثابت في محضر التحقيق ، وكان الدليل المستمد من شهادة الشهود يكفي لحمله ، وكان استخلاص الواقع منها أمرا يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، فإن النعي عليه يكون غير منتج ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم بشأن ثبوت النسب مع اختلاف الدين فهو افتراض جدلي لم يقم عليه قضاءه .
١١٤٦	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢) ...
		٤ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . لا يلتزم بتصديق الشاهد في كل أقواله بل وله أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحمله كذلك متى كان المعنى الذي أخذ به لا يتفق مع مدلولها . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
١١٠٥	٣٤١٧٥	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢)
		(ج) الإثبات بالقرائن :
		أولا - القرائن القضائية :
		١ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته . جواز استنباط القرائن من أي تحقيق قضائي أو إداري .
٥٢٨	٢٤٨٠	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - يجوز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التي يستقل قاضي الموضوع باستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى بغير يمين كقرينة أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
٩٨١	٣٤١٥٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		٣ - استخلاص محكمة الموضوع توافقية التجديد باستبدال شخص الدائن وتحرير سند صريح بالدين وعدم قيام الدليل على الادعاء بصورية ذلك التجديد ، استناد الحكم في ذلك إلى عدة قرائن يكمل بعضها بعضها وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . لا يجدي الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لجملة .
١٠١٢	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		٤ - جواز إثبات الوكالة الضمنية في استلام الرسائل المشحونة من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن بالقرائن . استخلاص محكمة الموضوع قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال استخلاصا سائغا . المجادلة في قيام تلك الوكالة جدل موضوعي لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .
٢٢٨	٣٦١٤	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ثانيا - القرائن القانونية :
		” حجية الأمر المقضى “ .
١٣١	ع ١	١ - شرط قيام حجية الأمر المقضى توافر وحدة الموضوع والخصوم والسبب . قرارات هيئة التحكيم تحوز حجية الشيء المقضى . جواز إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف الاقتصادية ... (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣) ...
١٢٧	ع ١٩	٢ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه أن تكون المسألة في الدعوى واحدة ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى وتعد الأساس لما يدعيه أحدهما في الدعوى الثانية . (الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ...
٢٧٩	ع ٤٢	٣ - حكم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية المطلقة بالينة . حسم النزاع على وسيلة الإثبات بعد أن تجادل الطرفان بشأنها . قضاء يحوز حجية الأمر المقضى في هذا الخصوص لا محل للعدول عن هذا الشق القطعي من الحكم . إطراح المحكمة حكم الإحالة إلى التحقيق مخالف لحجية الأمر المقضى . (الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ...
٤٤١	ع ٦٦	١ - لا يحوز الحكم حجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤١	٢٤٦٦	٢ - متى أصبح الحكم اتهايا فقد حاز قوة الأمر المقضى بحيث يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
٥٠٦	٢٤٧٨	٣ - القضاء في مسألة كلية شاملة يحوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم . مؤدى ذلك امتناع التنازع في شأن حق جزئي آخر يتوقف ثبوته أو انقضاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها أو على انتفاءها . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
٨٢٤	٢٤١٢٣	٤ - حجية الأمر المقضى في المسائل المدنية ليست من النظام العام . ليس للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها . وجوب التمسك بتلك الحجية أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
		راجع : قوة الأمر المقضى (القاعدتان ٦٦ و ١٢٢ ص ٤٤١ و ٨٢٠) .
		(د) الاقرار :
		١ - ماهية الإقرار :
		لا يعد إقرارا ما يسلم به الخصم اضطرارا واحتياطيا لماعسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة الخصم إلى بعض طلباته . التسليم الجدل لا يعتبر اعترافا خالصا بوجود الحق . الطلب الاحتياطي لا يعد بمثابة إقرار بصحة دعوى الخصم . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)
٥٧١	٢٤٨٦	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - حجة الإقرار :
		”الإقرار القضائي“
		(١) إقرار الوارث بالجلسة بتخالص مورثه من الدين حجة عليه عن مقدار حصته الميراثية في دين مورثه المطالب به . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة إليه عن الواقعة التي أقر بها . أخذ الحكم المطعون فيه بنتيجة اليمين التي حلفها الخصم على خلاف ما أقربه مهذرا هذا الإقرار خروج على قواعد الإثبات .
٤٥٥	٢٤ ٦٨	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		(٢) قوة الإقرار القضائي في الإثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها . تمسك الخصم المقر له أو الغير به في دعوى أخرى تالية يجعل الإقرار بالنسبة إلى هذه الدعوى إقرارا غير قضائي . لا يعد حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . لما أن تعبره دليلا كتابيا أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولها ألا تأخذ به أصلا .
٨٦٤	٢٤ ١٢٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٨)
		راجع : وقف ”دهاوي الوقف“ . (القامدة ٦٩ ص ٤٦٣) وتقادم ”قطع التقادم“ (القامدة ١١٦ ص ٧٧٤) .
		”الإقرار غير القضائي“ :
		الإقرار الوارد في صحيفة دعوى لا يعد إقرارا قضائيا في دعوى أخرى . الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير المحكمة .
١٠١٢	٣٤ ١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٣ - صحة الإقرار :
		يمنع من صحة الإقرار ولو كان قضائيا ، ثبوت كذب المقر في أصل إقراره . الإقرار يحتمل الصدق والكذب .
٦٦٢	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢) ...
		(أ) اليمين :
		١ - اليمين الحاسمة :
		(١) أحوال توجيه اليمين الحاسمة :
		١ - اليمين وسيلة لإثبات لا يجوز الالتجاء إليها إلا عند الإنكار . إقرار الوارث بالجلسة يتخالص مورثه من الدين حجة عليه عن مقدار حصته الميراثية في دين مورثه المطالب به . علم جواز توجيه اليمين الحاسمة إليه عن الواقعة التي أقربها . أخذ الحكم بنتيجة اليمين التي حلفها الخصم على خلاف ما أقرب به . مهذرا هذا الإقرار خروج على قواعد الإثبات .
٤٥٥	٢٤٦٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ...
		٢ - رفض طلب توجيه اليمين الحاسمة - ولو ضمينا - لا يمنع من التمسك بالطلب أمام محكمة الاستئناف .
٤٥٥	٢٤٦٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ...
		(ب) حجية اليمين الحاسمة :
		١ - حجية اليمين الحاسمة قاصرة على من وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثرها إلى غيرهم من الخصوم . بطلان توجيه اليمين الموجهة بالنسبة لأحد الخصوم لا يمتد أثره إلى غيره ممن وجهت إليه اليمين صحيحة . ولا يجوز لغير من وجهت إليه اليمين الحاسمة أن ينازع فيها إذ كل ماله هو ألا يحاج بأثر هذه اليمين .
٤٥٥	٢٤٦٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لا يجوز أعمال أثر اليمين الحاسمة التي يحلفها الوصي في حق القاصر . أدائه اليمين عمل من أعمال التصرف التي لا يجوز له مباشرتها .
٤٥٥	٢٤٦٨ ع ٢	(الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٢) ... ٢ - اليمين المتممة : " حجيتها " اليمين المتممة إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه وهي لا تحسم النزاع . للقاضي - بعد توجيهها - أن يقضي على أساس اليمين التي أدت أو على أساس عناصر إثبات أخرى سابقة على الحلف أو لاحقة له . لا تنفيد محكمة الاستئناف بما رتبته محكمة أول درجة على اليمين المتممة التي وجهتها . حكم توجيه اليمين من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها لا تثير على محكمة الاستئناف في قضائها بإلغاء الحكم الصادر في الموضوع . هو دون إلغاء الحكم توجيه اليمين حسبها أن تورد في أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين .
٥٧١	٢٤٨٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣٢٨ سنة ٢٦ ق - جلسة ٣/٥/١٩٦٢) ... اثراء بلا سبب نمار المبيع أثر من آثار عقد البيع وهي المشتري من وقت تمام البيع ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب .
١١٥٩	٣٤١٨٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢) ... راجع بيع (القاعدة ١٨٤ ص ١١٥٩) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">إجارة</h2> <h3 style="text-align: center;">التزامات المستأجر :</h3> <p>معيار العناية التي فرضها الشارع على المستأجر في استعمال العين المؤجرة والمحافظة عليها . معيار مادي هو عناية الرجل المعتاد . المستأجر مسئول عن تلف العين المؤجرة الناشئ عن استعمالها استعمالا غير قانوني . هذه المسؤولية مفترضة لا ترتفع إلا إذا أثبت المستأجر أن التلف لم يكن بخطئه أو أنه قد نشأ بفعل أجنبي لا يدل عليه فيه .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) ... ٥٧ ع ١٤ ٣٦٧</p> <h3 style="text-align: center;">" القيمة الإيجارية للأرض الزراعية " .</h3> <p>عند فرز حصة الخيرات والمرتببات الدائمة المشروطة يرجع إلى متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية سابقة كانت على صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف أو لاحقة . نص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد أجرة الأراضي الزراعية - نص آمر - دعت إليه اعتبارات من المصلحة العامة . إجراء الحكم فرز حصة المرتببات على أساس القيمة الإيجارية حسبما هي مقدرة بقانون الإصلاح الزراعي لا على أساس متوسط الغلة في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ حسبما هي مقدرة في قانون الوقف لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٦ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٧) ... ١٣٢ ع ٣ ٩٠٣</p> <p style="text-align: center;">راجع : اصلاح زراعي (القاعدة ١٣٢ ص ٩٠٣) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>” إيجار الأماكن “ .</p> <p>لا يجوز زيادة الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار المبرمة منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر ، (م ٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧) .</p> <p>يدخل في تقدير هذه الأجرة تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر . الشرط الوارد في عقد الإيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على هاتق المستأجر عبئا ماليا مستقلا عن الأجرة المحددة فيه لا يدخل في تقويم الأجرة والتزاع الذي يدور حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويخضع للقواعد العامة سواء من حيث الاختصاص أو الإجراءات (م ١٥/٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧) .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٢) ١٣٦ ع ٢ ٩٢٣</p> <p style="text-align: center;">أحكام عرفية</p> <p>عدم سماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما أمرت به أو تولته السلطة العامة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم طبقا للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية سواء أكان الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر . تخويل الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ وزير المالية تغطية أتعاب الإدارة العامة للحراسة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة تحت الحراسة . قرار وزير المالية بتحديد الأتعاب على هذا الوجه لا يقبل الطعن عليه بأي طريق .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٦٢) ١١٩ ع ٢ ٧٩٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أحوال شخصية

دعوى الأحوال الشخصية :

(١) ماهيتها :

رفع الدعوى بقيمة سندات إذنية باعتبارها قرضا وقيام النزاع فى الدعوى حول حقيقة هذه السندات ووصفها القانونى من حيث كونها تمثل قرضا أم هبة أم وصية . عدم قيام النزاع على صحة التصرف ذاته لا تعتبر الدعوى على هذه الصورة - متعلقة بالأحوال الشخصية وبالتالي لا محل لتطبيق حكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات الخاص بوجوب تدخل النيابة فى الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية .

(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ... ١٢٤ ع ٢٨٣٧

(ب) تدخل النيابة فى الدعوى :

١ - بيان اسم عضو النيابة الذى يبدى رأيه فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف بيان جوهرى متعلق بالنظام العام . إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان فى الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لا محل للنعى بالبطلان فى هذه الحالة .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ... ٨٤ ع ٥٥٩

٢ - وجوب تدخل النيابة فى قضايا الأحوال الشخصية وإبداء رأيها فيها . بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية . بيان جوهرى . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . إغفال هذا البيان فى الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة بعد أن أثبت رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . لا محل للنعى بالبطلان فى هذه الحالة .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩) ... ١٨١ ع ١١٤٦

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ج) عدم سماع الدعوى :	
١ - التناقض المانع من سماع الدعوى .	
١ - التناقض مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه ما دام باقيا لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه . يتحقق التناقض كلما كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد وكان أحدهما في مجلس القضاء والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله . وقد يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه .	
(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٧/١/١٩٦٢) ...	١٠ ع ١٤ ٧٢
٢ - التناقض في دعوى النسب يغتفر - إذ هو محل خفاء - أما التناقض في دعوى الزوجية والفراش الصحيح فلا يغتفر لأنه ليس محل خفاء .	
(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٧/١/١٩٦٢) ...	١٠ ع ١٤ ٧٢
٣ - التناقض في موضع الخفاء عفو معتقر : الطلاق مما يخفى على الزوجة فالتناقض في دعوى الطلاق معتقر : دعواها الطلاق بعد الإقرار بالزوجية مقبولة .	
(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢) ...	١٠١ ع ٢ ٦٦٢
راجع: بطلان حكم (القاعدتان ١١ و ٨٤ ص ٨٠ و ٥٥٩)	
راجع. أحوال شخصية . " ارث " (القاعدة ١٠١ ص ٦٦٢)	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - مضي مدة خمس عشرة سنة :
		مؤدى نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى بمضي خمس عشرة سنة مع تمكين المدعى من رفعها وعدم توافر "العذر الشرعى" في عدم إقامتها عند انكار الحق، ان المراد في اعتبار الشخص معذورا هو أن يكون في وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى . من الأعذار غياب الشخص أو كونه صهيا أو مجنونا ليس لهاولى . تنصيب النائب عن الأصيل يرتفع به العذر الشرعى مما يستتبع سريان المدة المانعة من سماع الدعوى .
٥٥٩	٢٤ ٨٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ...
		(د) القانون الواجب التطبيق :
		١ - أوجبت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب إعمال حكم المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في تلك المنازعات . لا محل لتطبيق أحكام التقادم ووقفه في القانون المدنى بالنسبة للمدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ لسماع الدعوى .
٥٥٩	٢٤ ٨٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ...
		٢ - إن قوانين الأحوال الشخصية إنما تهدف إلى علاقة الفرد بأسرته وتحديد حقوقه والتزاماته قبل هذه الأمرة ، أما تحديد علاقة الفرد بالدولة فيرجع في شأنها إلى القوانين المنظمة لهذه العلاقة .
٨٧٩	٢٤ ١٣٠	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) الاستئناف الفرعى :
		استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه فى إجراءاته للمواد الخاصة به الواردة بالأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا تعرف هذه الأئحة طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه خلافا لما هو مقرر فى قانون المرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف الفرعى فيه مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه .
١٠٧٣	١٦٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)
		(و) اعتراض الخارج على الخصومة :
		متى كان الطاعن قد أقام دعواه بالاعتراض على حكم صادر فى دعوى أخرى لتعدى أثره إليه وقررت المحكمة عدم سماع هذه الدعوى تأسيسا على أن الاعتراض لا يكون بدعوى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية بل بطريق الاستئناف وهو ما تقرره المادة ٣٤١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية بقولها " إن كان الحكم انتهائيا كان الطعن عليه بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التى أصدرته وإن كان ابتدائيا كان الطعن فيه بطريق الاستئناف " فإن العودة إلى الاعتراض بإجراءات صحيحة تكون جائزة قانونا لأن الحكم بعدم سماع الدعوى لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى به .
١٠٨٨	١٧١ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٢/١٢/٥) ...
		عقد الزواج :
		الوعد والاستيعاد لا ينعقد به الزواج . الزواج لا يصبح تعليقه بالشرط ولا إضافته إلى المستقبل .
٧٢	١٤١٠ ع ١	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٩ — أحوال شخصية جلسة ١٩٦٢/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		<p>” العدول عن الخطبة “ :</p> <p>استطالة أمد الخطبة في الزواج والإجماع عن إتمامه ثم العدول عن الخطبة ، كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن إتمام الخطبة ولا تعد أعمالا مستقلة بذاتها عن هذا العدول . ومجرد العدول عن الخطبة لا يعد سببا موجبا للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة إلا إذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضررا بأحد الخطيبين .</p> <p>(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٢) ... ١٦٠ ع ٣ ١٠٣٨</p>
		<p>طلاق :</p> <p>(١) التطلق للضرر :</p> <p>اشترط الشارع للحكم بالتطلق للضرر شرطين : ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . استدلال الحكم على ذلك بأدلة سائغة مما يستقل به قاضى الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ٢٨ سنة ٢٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٨/٤/١٩٦٢) ... ٧٣ ع ٢ ٤٨٢</p>
		<p>(ب) الطلاق الرجعى :</p> <p>١ — العدة :</p> <p>الطلاق والرجعة مما يستقل بهما الزوج . أما العدة فمن أنواعها وأحوال الخروج منها وانتقالها ما تنفرد به الزوجة وانتمها الشرع عليه .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢) ... ١٠١ ع ٢ ٩٦٢</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - سن اليأس :
		الاياس عند جمهور فقهاء الحنفية خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين . في ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحيض مثلها فيه ، وذلك يعرف بالاجتهاد والمثالة . ويؤخذ بقولها إنها بلغت سن اليأس على رواية التقدير . أما على رواية عدمه فالمعتبر اجتهاد الرأي . انقطاع دم الحيض أو عدمه مما تنفرد به الزوجة ولا يعرفه أحد سواها . لا يستطيع الزوج أن يطلب في ذلك يمين الزوجة المتوفاة أو يمين الوارث لها لأن ذلك لا يتعلق بشخصه .
٦٦٢	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢) ...
		ثبوت النسب :
		١ - يثبت النسب بالفراش الصحيح وملك اليمين وما يلحق به . الزنا لا يثبت به النسب ما تصير به الزوجة فراشا .
٧٢	١٠٤١٠	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١/١٧) ...
		٢ - متى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بإثبات نسب الصغير إلى الطاعن على أساس أنه راجع زوجته المطعون عليها وهي في عدة الطلاق الرجعي وعاشرها معاشرة الأزواج وأنها رزقت منه على فراش الزوجية بالصغير ، في حين نفى الحكم المطعون فيه حصول هذه الرجعة على الوجه المقرر شرعا وانتهى إلى أن المراجعة إنما حصلت بعد انتهاء عدة الطلاق الرجعي واعتبر الواقعة وطئا بشبهة الحل مما يثبت به النسب شرعا ، ومع ذلك فاد الحكم المطعون فيه وأحال على أسباب الحكم الابتدائي واتخذها أسبابا لقضائه بالاضافة إلى ما قرره هو من أسباب - مما يشيع التناقض في أسباب الحكم المطعون فيه ويجعله قائما على دعائين متناقضتين لا يعرف على أيهما أقيم ويستوجب نقضه .
٩٣١	٣٤١٣٨	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>٣ - لئن كان الفقهاء اختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال : أحدها - أنه نفس العقد وإن لم يجتمع الزوج بها أو طلقها عقيبه في المجلس - والثاني - أنه العقد مع إمكان الوطء - والثالث - أنه العقد مع الدخول الحقيقي لا إمكانه المشكوك فيه، وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نصت على أنه "لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد"، وهو مذهب وسط، وكان ما قرره شاهد الإثبات من أنه لا يعلم أن الطاعن قد عاشر المطعون عليها إثر الزواج العرفي معاشرة الأزواج لا يفيد ثبوت عدم التلاقى بينهما فإن الحكم المطعون فيه - إذ لم يخالف هذا النظر - لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٠-أحوال شخصية - جلسة ١١/٢١/١٩٦٢) ... ١٦٢ ع ٣ ١٠٤٦</p>
		<p>٤ - المحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإحالة الدعوى إلى التحقيق على ما أورده في أسبابه من أن المطعون عليها ذهبت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف إلى "أنها رزقت بالصغيرة (من الطاعن) ثمرة زواج عرفي سابق لعقد الزواج الرسمي وما هذا العقد الأخير إلا إظهار للعقد العرفي بدليل ما ورد في وثيقة الزواج الرسمي من أنها بكر حكما وهذا القول منها محل نظر" وانتهت المحكمة من سياق دفاع الطرفين إلى أنها ترى من ظروف الدعوى وملايساتها إحالة الدعوى إلى التحقيق لاستظهار وجه الحق في هذا الدفاع الذي يتصل بواقعة الدعوى ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي فيها فإن الحكم لا يكون مشوبا بالقصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٠-أحوال شخصية - جلسة ١١/٢١/١٩٦٢) ... ١٦٢ ع ٣ ١٠٤٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى نفى نسب الصغير على ما حصله من شهادة الشهود من أن زواجا عرفيا قد تم بين الطرفين قبل إثباته رسميا بستة شهور وبذلك تكون الصغيرة قد ولدت بعد مضي أكثر من ستة شهور من انعقاد العقد العرفي ويثبت نسبها من أبيها ، فإن ما أورده الحكم كاف لحمله وفيه الرد الضمني على دفاع الطاعن .</p>
١٠٤٦	٣٤١٦٢	... (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١١/٢١/١٩٦٢)
		<p>٦ - يثبت النسب بالفراش والإقرار كما يثبت بالينة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت النسب على دعوات عدة من بينها شهادة الشهود الذين شهدوا بإسلام الطاعن ، واستخلص منها ما يتفق والثابت في محضر التحقيق ، وكان الدليل المستمد من شهادة الشهود يكفي لحمله ، وكان استخلاص الواقع منها أمرا يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، فإن النعى عليه يكون غير متج ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم بشأن ثبوت النسب مع اختلاف الدين فهو افتراض جدلي لم يقم عليه قضاءه .</p>
١١٤٦	٣٤١٨١	... (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢)
		<p>إرث :</p> <p>تصديق الوثقة الزوجة على الزوجية . دفع الميراث لها لا يمنع من سماع دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه لقيام العذر لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البيونة في الطلاق .</p>
٦٦٢	٢٤١٠١	... (الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		إعلام شرعى :
		”جيجته“ :
		حجية الإعلام الشرعى تدفع بحكم من المحكمة المختصة سواء فى دعوى أصلية أو فى دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى ، متى كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه وقضاؤها هذا لا يعتبر إهدارا لحجية الإعلام .
٦١٩	٢٤ ٩٣	(الظن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٩) ...
		الولاية على المال :
		سلطة الوصى :
		١ - أداء اليمين الحاسمة عمل من أعمال التصرف لا يجوز له مباشرتها ومن ثم فلا يجوز إعمال أثر اليمين الحاسمة التى يحلفها الوصى فى حق القاصر .
٤٥٥	٢٤ ٦٨	(الظن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ...
		اختصاص
		(١) الاختصاص النوعى :
		١ - اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائى فى دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به إلا إذا كان يدخل فى اختصاصها العادى بحسب قيمة الدعوى . تحديد طبيعة الشروع فى السلم المشترك عاديا كان أم إجباريا وتحديد نطاق الصلح المعقود بشأنه نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص . يخرج من اختصاص القاضى الجزئى إذا كانت قيمته تتجاوز نصاب اختصاصه العادى .
١٠٤	١٤ ١٦	(الظن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٠٦	٢٤٩١	٢ - اختصاص محكمة شئون العمال بالمنازعات العمالية المتعلقة بقوانين العمل طبقا لقرار وزير العدل بإنشائها وبالإستناد إلى الحق المخول له بمقتضى المادة العاشرة من نظام القضاء ، اختصاص نوعى أضيف إلى أحوال الاختصاص النوعى الواردة فى قانون المرافعات والقوانين الأخرى . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)
١٠٦٨	٣٤١٦٧	٣ - مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة الجزأ أن يصدر أمرا بتحديد الدين المراد الجزؤه . قيام هذا التحديد مقام التحديد الذى يجريه قاضى الأمور الوقية . اتخاذ إجراءات الجزأ الإدارى بناء على ذلك الأمر . عدم اختصاص القاضى المستعجل بنظر دعوى عدم الإحتداد بالجزأ المبلىة على هذا السبب . (الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)
١٠٦٨	٣٤١٦٧	٤ - إذ كانت المادة السابعة والعشرون من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى شأن الجزأ الإدارى قد وردت فى الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين - وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لجزأ ما للمدين لدى الغير - فإن مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد إلى عدم إخضاع المنازعة فى حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة أحكام قانون الجزأ الإدارى فيما قضى به من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى يكون على غير أساس ويتمين رفضه . (الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥- رسم الشارع في سبيل الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجمرک وبين المقررين للبضائع بشأن نوعها أو صنفها أو مصدرها الأصلي طريقاً خاصاً وإجراءات معينة تبدأ بتحرير محضر عن تفصيلات الخلاف وإحالة إلى خيرين أحدهما معين من الجمرک والآخر من المقرر عن البضاعة تكون قراراتهما في حالة الاتفاق في الرأي نهائية فإن اختلفا رفع النزاع إلى "قومسير" تعينه الحكومة للتحكيم تكون قراراته غير قابلة لأي طعن ويمتنع على المحاكم النظر في هذه المنازعات. ولما كان منع المحاكم من نظر هذه المنازعات والقرارات الصادرة في شأنها لا يكون إلا إذا سلك الجمرک الطريق الذي رسمه القانون للفصل في تلك المنازعات واتباع القواعد والإجراءات المقررة لذلك والتي كفل بها الشارع كثيراً من الضمانات لأصحاب الشأن، أما إذا تنكب الجمرک هذا الطريق ولم يحل النزاع إلى الخبرة القانونية ولا إلى التحكيم أمام "القومسير" وأفرج عن البضاعة دون اتخاذ الإجراءات التي أوجبها القانون قبل الإفراج عنها فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعات يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>(الطن رقم ٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٢) ... ١٣٥ ع ٣ ٩١٤</p> <p>٦ - لا يجوز زيادة الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار المبرمة منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر، (م ٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧). يدخل في تقدير هذه الأجرة تقويم كل شرط أو الترام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر. الشرط الوارد في عقد الإيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على عاتق المستأجر عبئاً مالياً مستقلاً عن الأجرة المحددة فيه لا يدخل في تقويم الأجرة والنزاع الذي يدور حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويخضع للقواعد العامة سواء من حيث الاختصاص أو الإجراءات (م ١٥/٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧).</p> <p>(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٢) ... ١٣٦ ع ٣ ٩٢٣</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٧ - توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأنه أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى .
١١٤٠	١٨٠ ع ٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		(ب) تعلق الاختصاص النوعي والقيمي بالنظام العام:
		١ - قضاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه في موضوع نزاع لا تختص به المحكمة الجزئية نوعيا ينطوي على قضاء ضمني باختصاصها . جواز الطعن بالنقض عملا بالمادة ٤٣٥ مكرر مرافعات باعتبار أنه صادر في مسألة اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام .
١٠٤	١٦ ع ١	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		٢ - قواعد الاختصاص النوعي وبحسب قيمة الدعوى من النظام العام . عدم تجاوز قيمة الدعوى نصاب اختصاص المحكمة الجزئية . عدم قضاء المحكمة الابتدائية المعروضة عليها الدعوى بعدم اختصاصها وفصلها في موضوع الدعوى . خروج على قواعد الاختصاص المعتبرة من النظام العام . جواز استئناف الحكم الصادر فيها ولو كانت قيمة الدعوى مما يدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٥١ مرافعات .
		مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ولا تخرج صراحة أو ضمنا على ما كان من تلك القواعد متعلقا بالنظام العام .
٧٠٢	١٠٤ ع ٢	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب تأسيسا على أن الدعوى وإن كانت تخرج عن النصاب العادي للقاضي الجزئي إلا أنها تدخل في اختصاصه الاستثنائي عملا بالمادة ٤٦ مرافعات باعتبارها من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه . عدم الطعن على هذا الحكم وعدم تضمين تقرير الطعن بالنقض على الحكم الصادر في الموضوع أى طلب بخصوصه . صيرورة ذلك الحكم نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى . لا محل للتحدى بأن هذا الاختصاص من النظام العام إذ أن قوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام . (الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤) ٢٤١٢٢ ٨٢٠

إدارة

إدارة قضايا الحكومة :

” نيابتها عن الأشخاص العامة “ .

تنوب إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح
الحكومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم جميعا . نص
المادة ١٤/٣١ المعدلة من قانون المرافعات على تسليم صحف
الدعاوى والطعون وصور الأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة
إلى إدارة قضايا الحكومة . مفاد ذلك أنها تنوب عن الأشخاص
العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم تقرير محامى
قلم قضايا الحكومة بالطعن بالنقض — نيابة عن عضو مجلس
الإدارة المتدب لإدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية وهى
من أشخاص القانون العام — يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ٣٨ ٢٤٦/١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إدارة أموال المعتقلين :
		ينوب المدير العام لإدارة أموال المعتقلين وغيرهم ، عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى باسمائهم . لا يضمن ذلك على تلك الإدارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص العامة الذين عنهم المادة ١/١٤ و ٣ مرافعات . توجيه الاعلان إلى مدير هذه الإدارة في مقرها دون إدارة قضايا الحكومة صحيح في القانون .
٧٩٥	٢٤١١٩	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		إدارة النقل العام :
		إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية تباشر مرفقا عاما من مرافق الدولة ولها شخصية معنوية مستقلة ، اعتبارها مؤسسة عامة . علاقتها بموظفيها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح .
٤٠٣	٢٤٥٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٤/٤)
		ارتفاق
		حق الارتفاق بالمرور :
		راجع : حيازة (القاعدة ٨٢ ص ٥٥١) .
		قيود البناء الإتفاقية :
		(١) طبيعتها :
		قيود البناء الإتفاقية حقوق ارتفاق تبادلية مقصورة لفائدة جميع العقارات التي تقام في حي معين بحيث تصبح كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لمنفعة جميع القطع الأخرى . مخالفة بعض الملاك لهذه القيود تجعل الآخرين في حل من الإلتزام بها لإنتفاء سبب هذا الإلتزام أو الحكمة منه .
٩٧	١٤١٥	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		(ب) التنازل عنها :
		التنازل مريحا أو ضمينا عن قيود البناء الإتفاقية جائز قانونا ولا يتطلب شكلا خاصا . استخلاص التنازل إستخلاصا سائفا من وقائع تؤدي إليه . أمر موضوعي لا معقب على محكمة الموضوع في ذلك .
٩٧	١٥ ع ١٤	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		(ج) مخالفة هذه القيود :
		الحكم بالتعويض عن مخالفة قيود البناء الاتفاقية قاصر على الأحوال التي يجوز فيها المطالبة بإصلاح الضرر الناتج عن المخالفة عينا وترى المحكمة فيها أن القضاء بالإصلاح عينا فيه إرهاب لصاحب العقار المرتفق به . لا محل لطلب التعويض في حالة ثبوت التنازل من قيود البناء الاتفاقية .
٩٧	١٥ ع ١٤	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		استئناف
		طريقة رفع الاستئناف :
		(١) بتكليف بالحضور :
		١ - دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ التي يفصل فيها على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر فيها يرفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق إيداع مريضة الاستئناف قلم كتاب المحكمة .
٥٤	٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)
٢٩٤	٤٥ ع ١٤	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٤)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٤٥	٢٢ ع ١٤	<p>٢ - المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة .</p> <p>استئناف الحكم الصادر فيها يرفع بطريق التكليف بالحضور ...</p> <p>(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١)</p> <p>متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردي فإنها تنظر على وجه السرعة . يرفع الاستئناف من الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم ، فإذا رفع بعريضة إلى قلم الكتاب فانه يكون باطلا وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بالبطلان ولو لم يدفع به لتعلقه بالنظام العام . لا يمنع من ذلك صدور الحكم في الدعوى المالية من محكمة عادية . توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية ، وليس من شأنه أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى.</p> <p>(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)</p> <p>(ب) بعريضة تودع قلم الكتاب :</p> <p>١ - الدعوى بطلب إعادة التغطية ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات على سبيل الحصر ، ولا هي من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . حكم المادة ١١٨ مرافعات يمتد إلى دعاوى إشهار الافلاس وحدها دون الدعاوى الناشئة عن التغطية . عدم جواز القياس في هذه الحالة . استئناف الحكم الصادر في دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التغطية لا يصح بطريق التكليف بالحضور بل يكون بطريق الإيداع .</p> <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)</p>
٩٠	١٤ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المناط في تحديد الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو إرادة الخصوم . وتقدير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة . واذن فتي كان القانون قد خلا من النص على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية الذي يستصدره قلم الكتاب يحكم فيها على وجه السرعة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم لرفعه بعريضة - قدمت إلى قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور - يكون قد خالف القانون .
١٢٠١	١٨٩ ع ٣	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		(ج) " القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ " .
		لا يسرى ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من أحكام خاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذي يرفع بعد العمل بالقانون الجديد . الاستئناف الذي يكون قد رفع من قبل تتبع بشأنه النصوص السارية وقت رفعه .
٩١١	١٣٤ ع ٣	(الطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٨)
		إعلان الاستئناف :
		١ - وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان باطلا . بطلان متعلق بالنظام العام . للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٤٧٨	٧٢ ع ٢	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إعلان الاستئناف المقرر بالمادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات لا يعد تكليفا بالحضور إذ لم يقصد به دعوة الخصوم للحضور أمام المحكمة في يوم محدد . عدم إنطباق حكم المادة ١٤٠ مرافعات . بطلانه لا يزول بحضور المعلن إليه . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨) راجع : إعلان (القاعدة ٧٢ ص ٤٧٨) .
		الأحكام الجائز استئنافها :
		١ - يعتبر الحكم في دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التفليسة حكما بالمعنى القانوني وليس أمرا ولاثيا . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف . لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ٣٩٥ تجارى غير الجائز استئنافها . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		٢ - الرسم الذى يستأديه قلم الكتاب يتولد عن الطلب أو الخصومة التى استحق عليها فهو منها بمنزلة الفرع من الأصل والمنازعة فيه تعد مرتبطة بالطلب أو الدعوى التى استحق عليها الرسم . وجوب الترام هذه التبعة عند الطعن فى الحكم الصادر فى المنازعة فى أمر تقدير الرسم . الطعن بالاستئناف فى هذا الحكم لا يكون ممتنعا إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل للطعن بهذا الطريق . لاعتبرة فى هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد فى أمر التقدير . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - قواعد الاختصاص النوعي بحسب قيمة الدعوى من النظام العام. عدم تجاوز قيمة الدعوى نصاب اختصاص المحكمة الجزئية. عدم قضاء المحكمة الابتدائية المعروضة عليها الدعوى بعدم اختصاصها وفصلها في موضوع الدعوى. خروج عن قواعد الاختصاص المعتبرة من النظام العام. جواز استئناف الحكم الصادر منها ولو كانت قيمة الدعوى مما يدخل في النصاب الاتهائي للمحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٥١ مرافعات.
٧٠٢	٢٤١٠٤	مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ولا تخرج صراحة أو ضمنا على ما كان من تلك القواعد متعلقا بالنظام العام. (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
		٤ - عدم جواز الطعن بالمعارضة أو الاستئناف في حكم رسو المزاد إلا لعيب في إجراءات المزادة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا. هذه الحالات الجائز فيها الطعن وردت على سبيل الحصر. لا تشمل حالة النص في الحكم - وقائمة شروط البيع جزء متمم له - على إعفاء طالب البيع من إيداع المئق.
٦٣٨	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٠)
		٥ - الحكم الصادر في التظلم في أمر على صريضة، حكم قضائي حل به القاضى الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائى. رئيس المحكمة الابتدائية الذى يحكم فى التظلم - وفقا للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - ليس قاضيا للأمر المستعجلة. ما عهد به المشرع إليه هو من نوع ما عهد به لقاضى الأمور الوقفية. يرفع الاستئناف عن الحكم الذى يصدر فى هذا التظلم إلى محكمة الاستئناف.
١٠٩٢	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) راجع : تنفيذ عقارى (القاعدة ٩٦ ص ٦٣٨) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

الأحكام غير الجائز استئنافها :

” الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع “ :

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ” م ٣٧٨ مرافعات “ . والمقصود بالخصومة في هذا الصدد، الخصومة الأصلية المترددة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى .

الحكم برفض دفع شكلي وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً ولو كان الحكم الذي سيصدر في الموضوع غير قابل للطعن .

عدم قابلية الحكم الصادر في الموضوع ، للطعن ينسحب أثره على ما صدر من أحكام فرعية في الدعوى وتكون غير قابلة للطعن كذلك .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩) ... ١٧٠ ع ٣ ١٠٨٥

ميعاد الاستئناف :

المعول عليه أصلاً في إثبات تاريخ إعلان الحكم هو البيان الوارد عنه في ورقة الإعلان . الأخذ بدليل آخر في إثباته بعد تحقيقه . استناد الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد على ما أورده الطاعن في صحيفة الاستئناف من بيان عن تأويل إعلان الحكم دون التثبت من صحته . اعتبار ذلك البيان واقعة مادية يملك الطاعن تصحيحها . قصور .

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١١) ... ٧ ع ١٤ ٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الخصوم في الاستئناف :
		الموضوع في دعوى استرداد ما دفع بغير حق قابل للتجزئة والحكم الذي يصدر فيها قابل للتجزئة كذلك ومن ثم فلا تنطبق عليها القاعدة الواردة بالمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي توجب اختصاص باقي المحكوم لهم في الطعن المرفوع على أحدهم في الميعاد ولو بعد فواته بالنسبة لهم لأن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر في موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . رفع الاستئناف عن الحكم الصادر في تلك الدعوى لم يوجه إلى أحد المحكوم لهم ابتدائيا . اعتباره باطلا بالنسبة إليه فقط ، ولا يصحح هذا البطلان أن تكون محكمة الاستئناف قد أذنت بإدخاله في الاستئناف — غير أن أثر ذلك البطلان لا ينسحب إلى الاستئناف الموجه إلى الباقيين . القضاء ببطلان الاستئناف برمته في هذه الحالة مخالف للقانون .
٤٢	١٤	٥ ... (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٤)
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تقرير التلخيص :
		١ — وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية التي ترفع بعريضة إلى قلم كتاب المحكمة المختصة . لا يلزم تقرير التلخيص في الدعاوى التي يرفع الاستئناف عن أحكامها بطريق التكليف بالحضور .
٥٤	١٤	٧ ... (الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١١)
٢٤٦	١٤	٣٨ ... (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه الإحالة . هذه القاعدة مرددة في باب الاستئناف بالمسادين ٢/٤٠٧ مكرر و ٤٠٨ من قانون المرافعات المعدل بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣
٢٧٩	٤٢ ع ١	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢)
٩١١	١٣٤ ع ٣	و (الطن رقم ١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦)
		١ - وجوب وضع تقرير تلخيص في الدعاوى الاستئنافية وتلاوته قبل المرافعة . لم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . تغير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وجوب تلاوته من جديد ولا يشترط أن يكون التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .
٨٦٤	١٢٨ ع ٢	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٢)
		٢ - وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية وتلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة . إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم . لا يفنى عن ذلك تقديم شهادة رسمية تفيد إيداع تقرير التلخيص . وجوب إثبات حصول تلاوة التقرير في محاضر الجلسات أو الحكم . لا يقبل دليل آخر .
٧٧١	١١٥ ع ٢	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٧/٦/١٩٦٢)
		٣ - متى كان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الاستئناف وقبوله شكلا قد قطع في أسبابه المتصلة بمنطوقه بأن الدعوى ليست من الدعاوى التي ينطبق عليها نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات وأنها من الدعاوى التي تعرض على قاضي التحضير، وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي فإنه ينبغي على ذلك وجوب تحرير تقرير التلخيص عن الدعوى وتلاوته في الجلسة تطبيقا لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات .
١٠٤٢	١٦١ ع ٣	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) وقف السير فيه :
		وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها اتفاقا خلال الثمانية أيام التالية لإنتهاء مدة الوقف . عدم التعجيل يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . لا يمنع من ذلك أن يكون سبب الوقف الصلح المطروح أمره على لجنة المصالحات .
١٤١	٢١ ع ١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١)
		(ج) توجيه اليمين الحاسمة :
		رفض طلب توجيه اليمين الحاسمة - ولو ضميا - لا يمنع من التمسك بالطلب أمام محكمة الاستئناف عملا بالمادة ٤١٠ مرافعات .
٤٥٥	٢٤ ع ٦٨	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		(د) الطلب الجديد :
		جواز المطالبة بالتضمينات التي تزيد بعد صدور الحكم المستأنف . طلب التعويض عن حجز كيدى - أمام محكمة الاستئناف - يعد طلبا جديدا لا يدخل في نطاق تطبيق المادة ٤١١ مرافعات . الحكم بعدم قبوله صحيح في القانون .
٧١٦	١٠٦ ع ٢	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		(هـ) الاستئناف الفرعى :
		استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه في إجراءاته للمواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا تعرف هذه اللائحة طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه خلافا لما هو مقرر في قانون المرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف الفرعى فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .
١٠٧٣	١٦٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)

رقم الصفة	رقم القاعدة والعدد	
		أثر الاستئناف :
		الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها . الحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع . عدم جواز إعادة القضية إلى محكمة أول درجة عند إلغاء الحكم ورفض الدفع بعدم القبول .
١٠٨	١٧٤	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		متى استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف إذا ما تبين لديها بطلان الحكم لا تقف عن حد تقريره بل يجب أن تمضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها . لا يعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف .
١٠١٢	١٥٦	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		راجع حكم (القاعدة ٨٦ ص ٥٧١)
		الحكم في الاستئناف :
		١ — لا تتقيد محكمة الاستئناف بما رتبته محكمة أول درجة على اليمين المتممة التي وجهتها . حكم توجيه اليمين من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها . لا أثر يرب على محكمة الاستئناف في قضائها بإلغاء الحكم الصادر في الموضوع دون إلغاء حكم توجيه اليمين ، حسبها أن تورد في أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين .
٥٧١	٨٦	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٨	٢٤١٢١	٢ - المحكمة الاستئنافية أن تستند في حكمها إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحيل إليها . اعتمادها هذه الأسباب يجعل الحكم الابتدائي جزءا متما للحكم الاستئنافي . (الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٢)
١١٥٩	٣٤١٨٤	٣ - متى أغفلت محكمة الاستئناف الحكم في طلب فوائد الثمن الذي قدم إليها لأول مرة . إغفالا تاما فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها وعلاج إغفال بعض المطالبات هو - ونقلا لـ المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ومن ثم فلا يصلح ذلك الإغفال سببا للطعن بالنقض في الحكم . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢) راجع : تجزئة (القاعدة ٦٠ ص ٤١١) واختصاص نوعي (القاعدة ١٢٢ ص ٨٢٠) ودعوى "وقف السير فيها" (القاعدتان ٦٣ و ٦٤ ص ٤٢٧ و ٤٣١) وقض (القاعدتان ٨٤ و ٨٨ ص ٥٥٩ و ٥٩١) .
استيلاء		
١١٣٠	٣٤١٧٨	السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي غير خاضع للاستيلاء الذي يجعله مملوكا للحكومة . هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه ويتلقون ملكيتها كمشترين . لهم التصرف فيها كما لـ لكن . لا ينفي تلك الملكية فرض سعر جبري لها عند تداولها بالبيع . القيد الوارد على الملكية لا يؤثر في قيام حق الملكية وبقائه . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢) راجع : إصلاح زراعي (قاعدة ٩٥ ص ٦٢٩) .

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		<p>أشخاص إعتبارية</p> <p>الشخصية المعنوية :</p> <p>الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق في التقاضى ولكل منها نائب يعبر عن إرادته . لم يمنح الشارع مصلحة التنظيم الشخصية المعنوية ولم يتحول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها في شخص مديرها يجعلها غير مقبولة .</p> <p>مصلحة التنظيم تتبع مجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظ القاهرة في التقاضى .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٢) ... ١٥٣ ع ٣ ١٠٠٠</p>
		<p>أشخاص القانون العام :</p> <p>الملتزم بإدارة مرفق عام هو من يربطه بالحكومة عقد الترام يكون الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن . لا يعد " المجلس البلدى " ملتزما إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة . المجلس البلدى شخص من أشخاص القانون العام و فرع من السلطة العامة .</p> <p>(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٢) ... ١٤٥ ع ٣ ٩٦١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

إصلاح زراعي

تصرفات المالك غير الثابتة التاريخ :
"نفاذها وبطلانها" :

١ - عدم الاعتداد بتصرفات المالك غير الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليوسنة ١٩٥٢ . عدم نفاذها بالنسبة لجهة الإصلاح الزراعي . اعتبار جهة الإصلاح الزراعي من طبقة الغير بالنسبة لهذه التصرفات .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ٥٦٥ ٢٤٨٥

٢ - عدم الاعتداد بالتصرفات غير الثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ يوليوسنة ١٩٥٢ ، بالنسبة لجهة الإصلاح الزراعي ليس معناه بطلانها . بقاؤها صحيحة نافذة بين عاقدتها . اختيار المالك الأطيان موضوع هذه التصرفات لنفسه وذلك في حدود القدر الجائز قانونا له الاحتفاظ به من أطيانه . ليس لجهة الإصلاح الزراعي أن تعترض على هذه التصرفات الواردة على الأطيان التي اختارها . مجرد عدم ثبوت التاريخ لا يكفي . الأمر في شأن العقد غير الثابت التاريخ أو عدم نفاذه في حق جهة الإصلاح الزراعي منوط بموقف المتصرف (الخاضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعي) من الأطيان موضوع ذلك العقد وما إذا كانت قد دخلت فيما اختاره أو لم تدخل وما إذا كان قد استولى عليها من جهة الإصلاح الزراعي أم لا .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ٥٦٥ ٢٤٨٥

٣ - الحكم ببطلان عقد البيع لوقوعه على ملك الغير ورد ما دفع من الثمن . استناده في ذلك إلى أنه لم يثبت أن المتصرف للبائع قد اختار الأطيان المبيعة ضمن ما اختاره من أملاكه . عدم ثبوت الحكم من أن هذه الأطيان المبيعة ضمن ما اختاره من أملاكه . ما استند إليه الحكم لا يفيد بذاته أن القدر المبيع يدخل فيما استولت عليه جهة الإصلاح الزراعي . مخالفة للقانون . قصور .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ٥٦٥ ٢٤٨٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الاستيلاء على الأتبان المبيعة :</p> <p>”القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣“ :</p> <p>١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له . عدم انطباق هذا النص إلا على الأتبان التي تستولى عليها الحكومة فعلا تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٥) ٩٥ ع ٢ ٦٢٩</p> <p>راجع : حوادث طارئة (القاعدة ٩٥ ص ٦٢٩) .</p> <p>٢ - يعد صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ - الذى ينص فى مادته الأولى على أنه ” إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ ، تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على الا يتجاوز ما يتحمله البائع الباقى من الثمن وذلك كله دون اخلال بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدنى بالنسبة لباقي الصفقة “ ، تطبيقا واضحا لنظرية الظروف الطارئة على عقود البيع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ١٨٦ ع ٣ ١١٧٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

اعتراض الخارج على الخصومة

متى كان الطاعن قد اقام دعواه بالاعتراض على حكم صادر في دعوى أخرى لتعدى أثره إليه وقررت المحكمة عدم سماع هذه الدعوى تأسيسا على أن الاعتراض لا يكون بدعوى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية بل بطريق الاستئناف وهو ما تقرره المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بقولها "إن كان الحكم انتهائيا كان الطعن عليه بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته وإن كان ابتدائيا كان الطعن فيه بطريق الاستئناف" فلإن العودة إلى الاعتراض بإجراءات صحيحة تكون جائزة قانونا لأن الحكم بعدم سماع الدعوى لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى به .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلته ٥/١٢/١٩٦٢) ... ١٧١ع ٣ ١٠٨٨

إعلان

إعلان أوراق المحضرين :

(١) الإعلان في موطن المعلن إليه :

١ - يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرقه موطنه خاصا له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أى شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة (م ٤١ من القانون المدني) فإذا كان موضوع إعلان الطعن يتعلق بعمل المعلن إليه كحمام - في خصوص الإقرار المنسوب صدوره إليه بوصفه وكيلًا مفوضًا بالإقرار محل دعوى التنصل - فإن توجيه الإعلان لمكتبه عن أمر يتصل بمهنته يكون قد وقع صحيحا .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلته ٢٧/١٢/١٩٦٢) ... ١٩٢ع ٣ ١٢٢٠

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
٣٤	١ ع ٤	٢ - إغفال المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب إعلانه يترتب عليه بطلان ورقة الإعلان . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
٢٠٥	١ ع ٣١	٣ - إذا صادف الميعاد المحدد لحصول إخطار المعلن إليه بتسليمه صورة الإعلان بلجهة الإدارة خلاله ، يوم عطلة رسمية امتد إلى اليوم الذي يليه . (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)
٦٥٨	٢ ع ١٠٠	٤ - وجوب بيان المحضر في أصل الإعلان وصورته إقامة المخاطب معه الذي تسلم الورقة مع المعلن إليه حتى يكون ذلك شاهدا على صحة مادونه . إغفال هذا البيان في أصل الاعلان أو صورته يترتب عليه البطلان . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣)
٧٢٢	٢ ع ١٠٧	٥ - بيان خطوات الإعلان في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . إجراء جوهري . عدم إجرائه على هذا الوجه موجب للبطلان . إثبات المحضر انتقاله لموطن المعلن إليه (المَطْعُون عليه) وعدم وجوده وإعلانه إياه بالقسم في اليوم التالي بينما لم يكن هذا الإجراء قد تم في هذا الوقت مما يدعو إلى عدم التحقق من إثبات خطوات الإعلان على الوجه المقرر بالمادة ١٢ مرافعات . بطلان الإعلان . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
٢٢٤	١ ع ٣٥	٦ - بيان خطوات الإعلان في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته إجراء جوهري . إعلان تقرير الطعن بالنقض في موطن المَطْعُون عليه مع تسليم الصورة للعمدة . إعادة إعلانه في موطن العمدة مع تسليم الصورة إليه أيضا مما يتعذر معه التثبت من واقعة التسليم على الوجه الذي قصده المادة ١٢ مرافعات . بطلان الإعلان . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٨ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٧ - وجوب بيان المحضر كافة الخطوات التي يتخذها بصدد الإعلان قبل تسليم صورته بلجنة الإدارة . اغفال ذلك يترتب عليه البطلان .
		انتقال المحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وعدم وجوده . إثبات المحضر أنه وجد شخصاً رفض الإستملاء بحجة إستمارة المعلن إليه . تسليم المحضر صورة الإعلان للإدارة دون أن يثبت في محضره اسم ذلك الشخص الذي وجدته وصفته . بطلان .
١١٥٣	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢)
		(ب) إعلان الاستئناف :
		إعلان الاستئناف المقرر بالمادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات لا يعد تكليفاً بالحضور إذ لم يقصد به دعوة الخصوم للحضور أمام المحكمة في يوم محدد . عدم انطباق حكم المادة ١٤٠ مرافعات . بطلان لا يزول بحضور المعلن إليه .
٤٧٨	٢٤٧٢	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)
		إعلان الشركات التجارية :
		وجوب تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لأحد هؤلاء لشخصه أو في موطنه . نص المادة ١٤ مرافعات فقرة أخيرة لا ينطبق إلا في حالة الامتناع عن تسلم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام .
٢٢٨	١٤٣٦	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
الاعلان لجهة الإدارة :		
لا يصح الاعلان لجهة الإدارة إلا في حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه أو من يصح تسليم الصورة إليه أو امتناع من وجد عن الاستلام . عدم اعلان الخصم في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم قبل تسليم الصورة إلى الإدارة . بطلان الاعلان .		
(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)	١٢٣ ع ٢	٨٢٤
الاعلان في مواجهة النيابة :		
لا يصح اعلان الخصم بالأوراق التجارية في مواجهة النيابة إلا بعد القيام بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث يجد حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه وعدم الاهتداء إليه . لا يكفي رد الورقة بغير اعلان لسلك ذلك الطريق الاستثنائي .		
(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٣/١٤)	٤٨ ع ١	٣٠٩
١ - تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراد إعلانه قبل إعلانه في مواجهة النيابة أو عدم كفايتها أمر تقديري لمحكمة الموضوع ، يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة . استدلال الحكم المطعون فيه من الأوراق على عدم كفاية تلك التحريات وترتيبه على ذلك بطلان الاعلان لا مخالفة فيه للقانون .		
(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)	٧٢ ع ٣	٤٧٨

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - جواز إعلان الخصم في مواجهة النيابة عند عدم الاستدلال على موطنه . لم تخصص المادة ١١/١٤ مرافعات " نيابة " بعينها لتسليم صورة الإعلان لها على نحو ما قضت به المادة ١٢ مرافعات . عدم توجيه الإعلان للنيابة التي يقع بدائرتها آخر موطن للعلن إليه لا يترتب عليه البطلان .
٨٠١	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		إعلان الحكم :
		يجب في الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي (م ٣٧٩ مدني) . متى كان تحديد المحل - الذي وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه - إنما ينصب على تعيين محل تجارة الطاعن لا بيان محل إقامته ، وأعلن الحكم له في محل تجارته مع صدوره في شأن لا يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة ، فإنه يترتب على ذلك البطلان . لا يفتتح بالإعلان الباطل ميعاد الطعن .
١٠٣٣	٣٤١٥٩	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		إعلان الطعن في الحكم :
		إعلان الطعن في الموطن المختار شرطه : اختيار المطعون عليه هذا الموطن في ورقة إعلان الحكم وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا المحل مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد وإلا كان باطلا .
٣٠٩	١٤٤٨	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٣/١٤) ...
٩٣٤	٣٤١٣٩	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤) ..
		راجع : (تقض القاعدتان ٧٥ و ١٢٣ ص ٤٩٢ و ٨٢٤) وإدارة أموال المعتقلين (القاعدة ١١٩ ص ٧٩٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إفلاس
		التوقف عن الدفع :
		لا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد ديون المدين الذى توقف عن الوفاء بها . يجوز إشهار الإفلاس ولو ثبت توقف المدين عن وفاء دين واحد . منازعة المدين فى أحد ديونه لا تمنع - ولو كانت جديدة - من إشهار إفلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت أنه دين تجارى حال الاداء معلوم المقدار وخال من النزاع الجدى .
٥٢٨	٢٤ ٨٠	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) راجع : تاجر ، تقض (القاعدة ٨٠ ص ٥٢٨) .
		قفل أعمال التفليسة :
		حكم قفل أعمال التفليسة لا يحو أنار شهر الإفلاس ولا يؤدى إلى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك . ولكن يترتب عليه استرداد الدائنين حقهم فى رفع الدعاوى على المفلس نفسه دون اختصاص السنديك فيها وإن كان له التدخل فى تلك الدعاوى .
٩٠	١٤ ١٤	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) إعادة أعمال التفليسة :
		١ - دعوى الدائن بطلب إعادة التفليسة لم يوجب القانون فيها اختصاص السنديك . عدم اختصاص السنديك فى الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها جائز قانونا .
٩٠	١٤ ١٤	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٠	١٤ ع ١٤	٢ - تقضى الحكم الصادر بقفل أعمال التقيسة لا يكون إلا بحكم يصدر قبل المفلس وهو فاصل في خصومة مرادة بينه وبين دائته . اعتبار الحكم في دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التقيسة حكما بالمعنى القانوني وليس أمرا ولا ثيا . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ٣٩٥ تجارى غير الجائز إستئنافها . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
الالتزام		
أركان الالتزام :		
محل الالتزام :		
٧٦٤	١١٤ ع ٢٤	الالتزام بعدم المنافسة في شتى صوره ومنها حظر التعامل مع العملاء لا يكون باطلا إلا إذا تضمن تحريم الاتجار كلية لمخالفة ذلك لمبدأ حرية التجارة وحرية العمل وهما من النظام العام . (الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
سبب الالتزام :		
١٢١٤	١٩١ ع ٣	١ - مؤدى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ مدنى أن المشرع وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر به ، فان ذكر اعتبار السبب الحقيقى للالتزام . إذا ادعى المدين صورية السبب الوارد بالعقد كان عليه عبء إثبات هذه الصورية . عبء إثبات أن للعقد سببا مشروعا آخر يقع على حاتق الدائن المتمسك به . (الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية .</p> <p>التنازل عن طلب الحجر عديم الأثر قانوناً .</p> <p>استخلاص الحكم - بأدلة سائغة - أن السبب في عقد البيع هو التنازل عن دعوى حجر وأن ثمنالم يدفع . الحكم ببطلان هذا البيع لصورية السبب الوارد به . لا مخالفة في ذلك للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ... ١٩١ ع ٣ ... ١٢١٤</p> <p>مصادر الالتزام :</p> <p>الالتزام التعاقدى :</p> <p>"الالتزام بتحقيق غاية" :</p> <p>١ - عقد نقل الأشخاص باقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب - إلتزام بتحقيق غاية يكفى الراكب لإثبات إصابته أثناء تنفيذ العقد ويعتبر هذا إثباتاً لإخلال الناقل بالالتزامه وقيام مسؤوليته عن الضرر الناشئ عن الإصابة بغير حاجة إلى ثبوت وقوع خطأ من جانبه - لا ترتفع هذه المسؤولية إلا بالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ من الغير لم يكن فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه متى كان هذا الخطأ وحده هو سبب الضرر الحادث للراكب .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦) ... ٧٩ ع ٢ ... ٥٢٢</p> <p>٢ - خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من الحادث إذ أن سببه هو عقد التأمين ذاته ، الذى يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه تنفيذ لالتزاماته التعاقدية .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٦٦	٣٤١٨٥	<p>تأسيس الحكم حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعه للتأمين له على أساس المسئولية التقصيرية وتوافر الرابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث وقضاؤه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة ، مخالفة للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)</p> <p>أوصاف الالتزام :</p> <p>(١) الشرط الواقف : " الأثر الرجعي لتخلف الشرط " .</p> <p>تعليق العقد على شرط واقف . إذا تخلف الشرط يعتبر العقد أنه لم ينعقد أصلاً منذ البداية نتيجة للأثر الرجعي لتخلف الشرط . إجازة صاحب المصلحة في التمسك بانعدامه ، لا تعيد للعقد وجوده .</p> <p>(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١١)</p> <p>(ب) التضامن :</p> <p>التزام رب العمل الجديد مع رب العمل السابق بالتضامن عن الوفاء بجميع الالتزامات . مقتضى الالتزام التضامني أنه لا يتعين توجيه الطلب الخاص به ابتداءً إلى صاحب العمل السابق .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠)</p> <p>(ج) عدم القابلية للانقسام :</p> <p>لا تركة إلا بعقد مداد الدين . مؤدى هذه القاعدة أن تنشغل تركة المدين بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى ينحول لهم تتبعها تحت يد أي وارث أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم ما دام أن الدين قائم . ليس للوارث أن يدفع بانقسام الدين على الورثة . إذا انقضى الدين بالنسبة إلى أحد الورثة بالتقادم فله أن يدفع باقتضاء الدين بالنسبة له . لا يمنع من سريان التقادم بالنسبة لبعض الورثة دون البعض الآخر — الذين انقطع التقادم بالنسبة إليهم — أن تكون المطالبة بالدين من تركة المدين المورث متى كان محل الالتزام بطبيعته قابلاً للانقسام .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٧)</p>
٧٧٤	٢٤١١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		انقضاء الالتزام :
		(١) الوفاء بالالتزام :
		١ - قبض الدائن قيمة الشيك الذي استلمه آخر من المدين إقرار منه بهذا الوفاء بحيث يصبح الغير في هذه الحالة وكلاء بعد أن بدأ فضوليا . هذه الوكالة قاصرة على الوفاء الذي أقره الدائن فلا تتعداه إلى إقرار ذلك الغير في ورقة أخرى تفيد التخالص . الإقرار بالتخالص ليس من مستلزمات الوفاء بجزء من الدين بل هو إقرار بواقعة مستقلة عن الوفاء لا يمكن اعتبار الدائن مقرا بها إلا إذا كان قد علم بها وقت إقراره ذلك الوفاء . الإقرار من الغير بالتخالص في هذه الحالة لا يعتبر عملا من أعمال الفضالة لعدم توافر شرطها وهو أن يكون العمل ضروريا بالنسبة لرب العمل .
٤١٤	٢٤ ٦١	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥)
		٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع لم يوف التزاماته المترتبة على العقد - حتى وقت الحكم النهائي في الدعوى ، وكان مجرد عرض البائع استعدادده لتسليم العين المبيعة على أن يوقع المشتري على عقد البيع النهائي لا يعد عرضا حقيقيا يقوم مقام الوفاء بالالتزام لأن البائع لم يتبع استعدادده للتسليم بطلب تعيين حارس لحفظ العين المبيعة طبقا لما توجبه المادتان ٣٣٩ من القانون المدني و ٧٩٢ من قانون المرافعات فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .
٩٩٢	٣٤ ١٥١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		”تعديل طريقة الوفاء“ .
		٣ - الاتفاق على تعديل طريقة الوفاء بالتمن إلى العملة المصرية بدلا من الفرنك البلجيكي . وجوب تحديد الثمن بالفرنك البلجيكي مقوماً على أساس السعر الفعلي لها وقت حصول ذلك الاتفاق .
٢٣٨	٣٧ ع ١	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		”الوفاء مع الحلول“ :
		٤ - لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا بدين مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .
١١٦٦	١٨٥ ع ٣	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		(ب) التجديد والإثابة : ”الإثابة القاصرة“ :
		تجديد الالتزام لا يفترض ، وجوب الاتفاق عليه أو أن يستخلص بوضوح من الظروف . اتفاق الدائن مع الغير على حلوله محل المدين في الوفاء بالدين . قبول الدائن تنازله عن جزء من الدين في حالة سداد ذلك الغير الجزء الآخر تنازل معلق على شرط فاسخ . خلو الاتفاق مما يدل صراحة على تجديد الالتزام تجديداً من شأنه إبراء المدين الأصلي . هذا الاتفاق ينطوي على إثابة قاصرة انضم بمقتضاها مدين جديد إلى المدين الأصلي ، للدائن أن يرجع على أحدهما بكل الدين دون أن يكون لأيهما حق التجريد .
٥٢٨	٨٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) راجع : إثبات (القامدة ١٥٦ ص ١٠١٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) استحالة التنفيذ :
		١ - اختصاص الهيئة القضائية بوزارة الأوقاف بالقيام ببيع الإجراءات القانونية في القضايا التي ترفع منها أو عليها استنادا إلى قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف لا يمنع ذلك من أن تمهد الوزارة إلى غير هيئتها القضائية بالقيام بتلك الأعمال . ينبنى على ذلك أن أيلولة النظر على الوقف للوزارة بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ لا تعد قوة قاهرة يستحيل على المحامي - المتعاقد مع الوقف من قبل - القيام بالتزامه حتى يمكن القول بانقضاء التزام الوزارة المقابل بالوفاء بالأجرتين لذلك .
٩٤٨	٣٤١٤٣	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		٢ - استحالة تنفيذ الالتزام التعاقدى التي تقوم على أسباب قانونية هي من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة القضا .
٩٤٨	٣٤١٤٣	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		٣ - وضع الأطنان المبيعة تحت التحفظ على اعتبار أنها من أموال أسرة محمد على ليس إلا حادثا طارئا ترتب عليه تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين - بصفة مؤقتة دون أن يتمخض ذلك عن استحالة قانونية دائمة تفضى إلى انقضاء هذه الالتزامات - وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات المؤجلة سيرها ومن ثم فلا يكون لذلك الطارئ من أثر على قيام العقد في فترة التحفظ ويبقى العقد مشرعة تحكم العلاقة بين الطرفين - فإذا كان الطاعنون (البائعون) قد أقاموا دعواهم بعد رفع التحفظ وبعد أن استقرت العلاقة بين الطرفين بإبرام العقد النهائى ، مطالبين المشتري بثمار المبيع على أنها من حقهم فإن استنادهم في الدعوى إلى قاعدة الإثراء بلا سبب يكون غير صحيح في القانون ، ذلك أن الحق في هذه الثمار أثر من آثار عقد البيع وهي للمشتري من وقت تمام البيع ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب .
١١٥٩	٣٤١٨٤	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>التماس إعادة النظر</h2> <h3>أحوال قبوله وميعاد رفعه :</h3> <p>١ - جواز التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة اتمهائية . من أحوال الالتماس حصول التماس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى . ميعاد الالتماس يبدأ في هذه الحالة من يوم ظهور الورقة المحتجزة . لا يقصد بالظهور الحيازة المادية للورقة وإنما يكفي أن تنكشف للتمس وتصبح في متناول يده بحيث يمكنه الاطلاع عليها دون عائق .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧) ... ١١٧ ع ٢٤ ٧٨٢</p> <p>٢ - ظهور ورقة جديدة أثناء نظر الالتماس ليس من شأنه أن يصحح شكل الالتماس الذي رفع بعد ميعاده .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧) ... ١١٧ ع ٢٤ ٧٨٢</p> <h2>أمر أداء</h2> <h3>المعارضة في أمر الأداء :</h3> <p>المعارضة في أمر الأداء تنظر على وجه السرعة . يسرى عليها ما يسرى على الدعاوى الميئة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١) ... ٢٢ ع ١٤٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أمر على عريضة
		<p>١ - تختلف أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة التي تحكمها المواد من ١٦ - ١٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم فالأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ولم يحدد القانون مياعدا معيناً للنظم منه ويرفع التظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة كما يجوز رفعه للقاضي الأمر نفسه في حين أن الأمر بتقدير الرسوم القضائية يستصدره قلم الكتاب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر أو إلى القاضي وتحصل هذه المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وذلك في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويكون ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة هو عشرة أيام من يوم صدوره . كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات ميعاد المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم فهي واجبة التنفيذ بقوة القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جملة ١٢/١٢/١٩٦٢) ... ١١٣٤</p> <p>٢ - ليس للقاضي الأمر - في التظلم في أمر المجز - أن يمس موضوع الحق . لا يحجبه ذلك عن استظهار مبلغ الجدل في المنازعة المعروضة لا ليفصل في الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب . تأييد أمر المجز بناء على مجرد وجود شبهة التقليد بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جملة ٩/١٢/١٩٦٢) ... ١٠٩٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تصدر الإجراءات التحفظية وفقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية يقدم بالطرق المعتادة كما ينفذ بذات الطرق . لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر . رئيس المحكمة في إصداره الأمر لا يعدو أن يكون قاضيا للأمر الوقفية .
١٠٩٢	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٢١٢/٦)

أموال عامة

الأموال العامة والأموال الخاصة للدولة :

أراضي طرح البحر ومجرى النهر :

أراضي طرح البحر من أملاك الدولة الخاصة التي يتم توزيعها بقرار من وزير المالية غير قابل للطعن فيه (م ٢ و ١٠ ق ٤٨ سنة ١٩٣٢) . اعتبار هذا القرار سنداً للملكية له قوة العقد الرسمي . عدم سريان هذه القواعد على الأموال العامة التي لا يجوز تملكها أو التصرف فيها . نفي الحكم تخلف الأراضي المطالب بمقابل الانتفاع بها عن طرح البحر لوقوعها في مجرى النهر المعتبر من الأموال العامة . لا محل لصدور قرار وزير المالية بتوزيعها أو قرار جهة الإدارة بإضافتها إلى الملك الخاص بالأفراد . صدور مثل هذا القرار لا يستند إلى القانون . حق جهة الإدارة في العدول عنه .

(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤) ١٠٥٤٢ ٧٠٦

راجع : رسوم ، حيازة (القاعدة ١٠٥ ص ٧٠٦) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الأراضي الغير منزوعة ولا مالك لها :
		١ - الأراضي الغير منزوعة والتي لا مالك لها تعتبر من أموال الدولة الخاصة وليست من الأموال العامة لأنها غير مخصصة للنفقة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .
		تخضع الأراضي غير المنزوعة التي لا مالك لها - كغيرها من أموال الدولة الخاصة - لقواعد التقادم المكسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر عدم تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم .
٩٨١	٣٤١٥٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		٢ - لا يمنع إمكان تملك الاراضى الغير منزوعة والتي لا مالك لها بالتقادم المكسب، نصوص الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٤/٩/٩ أو المسادتين ٨ و ٥٧ من التقنين المدنى الملغى .
		نصوص الأمر العالى قاصرة على بيان الشروط التى تعطى بها الحكومة تلك الأراضى لمن يستصلحها فهى تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضى من الدولة إلى الأفراد بطريق التعاقد .
		نص المادة ٥٧ من القانون المدنى القديم التى تنص على أنه لا يجوز وضع اليد على تلك الأراضى إلا باذن الحكومة لا يعنى إلا وضع اليد المجرد عن المدة المعروف باصطلاح "الاستيلاء" الذى يترتب عليه التملك الفورى دون وضع اليد المملك بمضى المدة.
٩٨١	٣٤١٥٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الأراضي المخصصة للمقابر :	
لا يجوز تجديد المباني الداخلة في حدود الجبانات أو ترميمها، وإن أخرجت من المباني المخصصة للدفن . لهذه المباني صفة المال العام بحكم تخصيصها للجبانات (المقابر) وحظر تجديدها أو ترميم ما بداخلها من المباني . (الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٢)	
١٣٧ ع ٣	٩٢٨
أدوات المرفق العام :	
الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة إلا أنه ليس ثمّت ما يمنع من أن تهتد بإدارتها إلى فرد أو شركة . وسواء كان استغلال الدولة للمرفق العام بنفسها أو عهدت به إلى غيرها فإن مبدأ وجوب اضطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنجاة من المجزئتها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٢)	
١٤٨ ع ٣	٩٧٣
أهلية	
(١) طلب الإبطال لعب الأهلية :	
ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف لعب في الأهلية بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير التصرف ذاته . اختلاف نطاق ومصرى كل من الطعنين عن الآخر . ثبوت فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف لا يقتضى بطريق اللزوم توافر الأهلية في التصرف كما أن الطعن بالتزوير لا يتضمن في ذاته إقرار الطاعن بأهلية المتصرف، ولا يفيد نزوله عن حقه في الطعن بعد ذلك في التصرف لعب في الأهلية . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٢)	
٤١ ع ١	٢٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ب) عوارض الأهلية :

” الحجر للسفه أو الغفلة “ .

لا يكون التصرف الصادر قبل تسجيل قرار توقيع الحجر على المتصرف للسفه أو الغفلة باطلا إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر . عدم المنازعة في ذلك . لا جدوى من المنازعة في صحة التاريخ الذي يحمله للتصرف ما دام أنه لا نزاع في أسبقيته على تاريخ تسجيل قرار الحجر . مجرد ثبوت تحرير عقد المتصرف في الفترة ما بين تاريخ تقديم طلب الحجر وصدور القرار بتوقيعه لا يكفي بذاته لترتيب البطلان . وجوب إثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .

(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٢) ٤١ ع ١٠٢٨
راجع : ” أحوال شخصية “ . ” الولاية على المال “
(القاعدة ٦٨ من ٤٥٥) .

أوراق تجارية

الشيك :

” سندات المحاملة “ :

الشيك أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الإطلاع وهو بهذه المثابة لا يصلح أن يكون ورقة من أوراق المحاملة التي تقوم بوظيفة ائتمان . تحصيل الحكم أن الأوراق محل الدعاى لم تكن مستحقة لدى الإطلاع ولو أنها تحمل تاريخا واحدا إلا أنه لاحق لتاريخ إصدارها وأن تحريرها لم يكن نتيجة علاقة قانونية بين أطرافها ولا تمثل دينا حقيقيا وإنما لذلك من أوراق المحاملة . لا يشترط في أوراق المحاملة المتقابلة أن تكون أوراقا تجارية من نوع واحد . تكييف قانونى صحيح .

(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٢) ٢٤ ع ١٥٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(ب)
		بطلان . بورصة . بيع .
		بطلان
		البطلان بنص القانون :
٤٥١	٢٤ ٦٧	١ - لا محل للبحث فيما إذا كان الخصم قد أصيب بضرر من إجراء إغفال بيان تطلبه القانون ما دام أنه قد نص على وجوبه ورتب البطلان جزاء على هذا الإغفال . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ...
١١٦٦	٣٤ ١٨٨	٢ - لم تنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على البطلان جزاء مخافة الإجراءات الميينة فيها كي يكون خاضعا لحكم المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات . متى حضر المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلا وقدم مذكرته في الميعاد القانوني فلا يصح له أن يتمسك بالبطلان إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به والضرر الذي لحقه من هذا البطلان . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ...
١١٨٥	٣٤ ١٨٨	٣ - يشترط في المحامي المقور بالطعن بالنقض أن يكون موكلا عن الطاعن عند التقرير بالطعن حتى يتحقق صفته في ذلك . لا يكفي التوكيل اللاحق لتاريخ التقرير أو التوكيل السابق صدوره لمحام آخر غير من قرر بالطعن . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذي تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها (م ٤٢٩ مرافعات) . لا يصحح هذا البطلان صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يتطلب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن ، متى كان الإجراء قد تم باطلا في ظل القانون المعمول به وقت حصوله . (الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ... راجع : تنفيذ عقارى . (القاعدة ٦٧ ص ٤٥١) . عقد . " بطلان العقد " (القاعدة ٨٩ ص ٥٩٥) . استئناف بطلان حكم (القاعدة ١١٥ ص ٧٧١) .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		البطلان المتعلق بالنظام العام :
٤٧٨	٢٤ ٧٢	١ - وجوب إعلان الاستئناف ، إلى جميع الخصوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان باطلا . بطلان متعلق بالنظام العام للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ - جلسة ١٨/٤/١٩٦٢)
٨٠	١٤ ١١	٢ - بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية من بيانات الحكم الجوهرية لإغفاله مؤداه البطلان المتعلق بالنظام العام . جواز الدفع بهذا البطلان في كافة مراحل التقاضى والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه إثبات طلبات النيابة . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٧/١/١٩٦٢)
٥٥٩	٢٤ ٨٤	٣ - بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية والوقف بيان جوهرى متعلق بالنظام العام . إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لا محل للنعى بالبطلان في هذه الحالة . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٢) راجع : إعلان . " أوراق محضرين " (القامدة ٧٢ ص ٤٧٨)
٩٦٥	٣٤ ١٤٦	٤ - أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالجنسية كما أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما تتطلبه من بيانات ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومرآحل الدعوى ورأى النيابة ورتب الشارع البطلان على مخالفة كل من هذين النصين ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي ألقى عبء إعلان الطعن على قلم الكتاب دون الطاعن ليس من شأنه أن يصحح الإجراء الذي وقع باطلا متى كان الميعاد المقرر في القانون لاتخاذ هذا الإجراء قد انقضى (م ١ و ٢٥ مرافعات المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) .
		قوانين المرافعات لا تسرى على ما يتم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .
٩٣٧	٣٤١٤٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥)
		٦ - وجوب بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في التقرير بالطعن بالنقض . إغفال ذلك يترتب عليه بطلان الطعن والمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها .
٩٦١	٣٤١٤٥	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		٧ - قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا - في أسبابه المتصلة بالمنطوق - بأن الدعوى ليست من الدعاوى التي ينطبق عليها نص المادة ١١٨ مرافعات ، قضاء قطعي . حيازة هذا القضاء قوة الأمر المقضي . مؤدى ذلك وجوب تحرير تقرير التلخيص عن الدعوى وتلاوته في الجلسة طبقا للمادة ١١٦ مرافعات . إغفال ذلك الاجراء الجوهرى المتعلق بالنظام العام يترتب عليه البطلان . الدفع به أمام محكمة الاستئناف وإعراضها عنه رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها ثم قضائها بتأييد الحكم الابتدائي مقيمة ذلك القضاء على ما أورده من أسباب . قصور .
١٠٤٢	٣٤١٦١	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		٨ - متى كان أساس الدعوى مقد عمل فردى فإنها تنظر على وجه السرعة ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق إعلان صحيفته بواسطة أحد المحضرين في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم . وإذا رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة فقد وقع باطلا (م ٤٠٥ مرافعات فقرة أخيرة) ويكون على محكمة الاستئناف أن تقضى ببطلانه - ولو لم يدفع به - لتعلق هذا البطلان بالنظام العام .
١١٤٠	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		البطلان غير المتعلق بالنظام العام :
		١ - البطلان الذي يلحق الصحيفة بالتجهيل بالمدعى به . بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) ... ٥٤ ع ١٣٣٩
		٢ - البطلان في حالة رفع الدعوى بـ صحيفة واحدة من متعديين لا تربطهم رابطة - على الرأي الذي يقول بالبطلان في هذه الحالة - نسبي لا يتعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) ... ٥٤ ع ١٣٣٩
		أثر البطلان : " بطلان الأحكام " :
		١ - القضاء ببطلان الحكم الابتدائي لعدم تلاوة تقرير التلخيص . مؤداه اعتبار الحكم كأن لم يكن . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف ثم حكمها بعد تأييده وإحالتها في ذلك إلى أسبابه مخالفة للقانون . (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٢) ... ٤٤ ع ٢٩١
		راجع : دفع (القاعده ٥٤ ص ٣٣٩) .
		٢ - متى استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف إذا ماتين لديها ببطلان الحكم لا تقف عن حد تقريره بل يجب أن تمضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها . لا يعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف . (الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥) ... ١٥٦ ع ١٠١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إقفال باب المرافعة لا يجعل للخصوم اتصالاً بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة . وجوب دعوة الخصوم باعلانهم قانوناً إذا ماقررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ، ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . عدم الإعلان يترتب عليه البطلان ولكن لا يصح الحكم بالانعدام إذ أن الخصومة قد انعقدت من قبل صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في إجراء من إجراءاتها .
١٠١٢	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		دعوى البطلان :
		١ - طلب إنهاء الوقف - طبقاً للمادة ١٨ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - يرفع من ذوى الشأن وهم من تكون لهم الملكية إذا ماقرر هذا الإنهاء . الدعوى التي ترفع بطلب بطلان هذا الإنهاء لا يختصم فيها غير ذوى الشأن . مشترى العقار الموقوف لا تتوافر له هذه الصفة فلا يلزم اختصاصه في دعوى البطلان .
١١٢٤	٣٤١٧٧	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		٢ - الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقف يقتضى اعتبار ذلك الإنهاء عديم الأثر وبقاء صفة الوقف لاصقة بالعقار الموقوف . النصرف فيه بالبيع يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً . لا يصلح هذا البيع سبباً صحيحاً في التملك بالتقادم الخمسى .
١١٢٤	٣٤١٧٧	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

بورصة

عقود بيع القطن تحت القطع :

(١) طبيعتها :

١ - عقود بيع القطن تحت القطع من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد . تحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .

(ب) حق البائع في قطع السعر :

٢ - للبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستفقد المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع . إن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة .

(ج) خيار المشتري في التغطية :

٣ - حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية عكسية يجريها المشتري كي يأمن تقلبات الأسعار .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) أثر التغطية :
		٤ - ومتى تمت التغطية تحقق للشترى مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود ، أما إذا استحال إجراء عملية التغطية لوقوف السعر عند الحد الأدنى المقرر وعدم وجود مشتر به في البورصة فلا يتحقق له هذا المركز .
		(هـ) القطع على سعر التعامل :
		٥ - القطع على سعر التعامل في بورصة العقود . قيد - على ما جرى عليه العرف - بشرط أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ .
١١٥	١٤ ١٨	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
١٤٨	١٤ ٢٣	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١)
		(و) الالتزام بفرق السعر :
		٦ - تخضع عقود بيع القطن تحت القطع التي تتم خارج البورصة لأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ . مؤدى نص المادة أن حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية . الترام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره ومن مقدار معادل كي يأمن تقلبات الأسعار . يتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي يمكن إجراؤها ببورصة العقود .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>عدم قيام البائع بتوريد الأقطان في الميعاد المتفق عليه . التزامه وفقا لشروط العقد بدفع فرق السعر بين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر اليوم الذي قطع فيه وهو اليوم الذي جرت فيه عملية التغطية . تأسيصا على ذلك يكون الإصدار بالنسبة للطالبة بهذا الفرق غير مجد في حالة تخلف البائع عن التوريد في الميعاد المحدد بالعقد ولا ضرورة له طبقا للمادة ١/٢٢٠ مدني .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣) ٨٧ ٢٤ ٥٨٣</p>
		<p>٧ - عقد بيع القطن تحت القطع الذي يتم خارج البورصة . خضوعه للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ . حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطع السعر بالنسبة له . يتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي أجراها ببورصة العقود .</p>
		<p>تخلف البائع عن توريد الأقطان في الميعاد . التزامه طبقا لشروط العقد بدفع فرق السعر بين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر اليوم الذي قطع فيه وهو اليوم الذي يجب فيه إجراء عملية التغطية . إذا قصر المشتري في إجراء عملية التغطية فليس له الرجوع على البائع بما فاته من كسب نتيجة تقصيره .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ١٩٥ ٣٤ ١٢٣٨</p>
		<p>٨ - إبرام عقد بيع القطن خارج بورصة مينا البصل . لا محل لتطبيق أحكام اللائحة الداخلية للبورصة على العقود التي تم خارجها .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ١٩٥ ٣٤ ١٢٣٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

بيع

إنعقاده :

١ - استخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستغل بها قاضي الموضوع . احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته في البيع لغير وارث . النص في العقد على حق المشتري في رفع دعوى صحة التعاقد في حالة تأخير البائع في تحويل عقد البيع النهائي . استخلاص الحكم إنتفاء مظنة إضافة التملك إلى ما بعدموت البائع - لا مخالفة في ذلك للقانون .

(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ... ١٩ ع ١٢٧

٢ - تعليق البيع على شرط واقف هو ورسو مزاد الأطيان المبيعة على البائع . ورسو المازاد على المشتري . تخلف الشرط الواقف . يعتبر العقد أنه لم يتعقد أصلاً منذ البداية نتيجة للأثر الرجعي لتخلف الشرط . إجازة صاحب المصلحة في التمسك بانعدامه لا تعيد للعقد وجوده .

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١) ... ٦ ع ٤٩

عقد بيع القطن تحت القطع :

راجع : بورصة (القواعد ١٨ و ٢٣ و ٨٧ و ١٩٥ و ١١٥ و ١٤٨ و ٥٨٣ على التوالي) .

بيع ملك الغير :

الحكم ببطلان عقد البيع لوقوفه على ملك الغير ورد ما دفع من الثمن . استناده في ذلك إلى أنه لم يثبت أن المتصرف للبائع قد اختار الأطيان المبيعة ضمن ما اختاره من أملاكه . عدم ثبوت الحكم من أن هذه الأطيان قد استولى عليها من جهة الإصلاح الزراعي . ما استند إليه الحكم لا يفيد بذاته أن القدر المبيع يدخل فيما استولت عليه جهة الإصلاح الزراعي . مخالفة للقانون وقصور .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣) ... ٨٥ ع ٥٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		التزامات المشتري :
		الوفاء بالطعن :
		١ - ميعاد الوفاء :
		وجود اتفاق بين الطرفين على دفع الثمن نقدا في ميعاد معين . لا محل للرجوع إلى العرف لمعرفة ميعاد دفع الثمن أو طريقة الوفاء به أو لبيان ما إذا كان يحق للبائع التحلل من الصفقة في حالة عدم الوفاء في الميعاد مادام أن القانون قد خوله هذا الحق بنص المادة ٣٣٥ من القانون المدني القديم التي تعتبر البيع مفسوخا حتما إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن واستلام المبيع ولم يوف المشتري الثمن في الميعاد المحدد وذلك بغير حاجة إلى تنبيه رسمي .
٥٧١	٢٤ ٨٦ ...	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣) راجع : تقادم (القاعده ٧٨ ص ٥٠٦) .
		٢ - تحديد الثمن :
		تحديد المحكمة ثمن المبيع - في حدود سلطتها التقديرية - بمجموع مادفعه المشتري عند تحرير العقد الابتدائي وبعده وبما بقى من الثمن عند تحرير العقد النهائي وتحصيلها من ذلك ، الثمن الذي انعقدت عليه إرادة الطرفين بعد تحرير العقد الابتدائي . استناد هذا الاستخلاص إلى عناصر ثابتة بأوراق الدعوى . النعي على الحكم بتشويه الوقائع أو مخالفة النابت بالأوراق في غير محلّه .
٦٢٩	٢٤ ٩٥ ...	(لطنن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٠) راجع : حوادث طارئة ، اصلاح زراعي (القاعده ٩٥ ص ٦٢٩) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التزامات البائع :
		الالتزام بنقل الملكية :
		متى تقاسم الورثة - ومن بينهم الوارث البائع - أعيان التركة بعد صدور عقد البيع واختص الوارث البائع بتصيبه مفرزا فقد أصبح ملتزما بأن ينقل للمشتري منه ملكية ما باعه شائما مما اختص به بمقتضى عقد القسمة .
١٢٧	١٩ ع ١٤	(الملزم رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		راجع : التزام (القاعدة ٦ ص ٤٩)
		بورصة (القواعد ١٨ و ٢٣ و ٨٧ و ١٩٥ ص ١١٥ و ١٢٨)
		و ٥٨٣ ١٢٣٨ على التوالي)
		عقد (القاعدة ٤١ ص ٢٦٨)
		الالتزام بتسليم المبيع :
		الحكم بفسخ عقد البيع لعدم وفاء البائع بالتزامه بتسليم المبيع حتى الحكم نهائيا في دعوى الفسخ . عرض البائع استعداده للتسليم مقابل التوقيع على العقد النهائي من المشتري دون طلب تعيين حارس لحفظ العين المبيعة ، لا يعد عرضا حقيقيا يقوم مقام الوفاء بالالتزام . لا مخالفة في ذلك للقانون (م ٣٣٩ مدني و ٧٩٢ مرافعات) .
٩٩٢	١٥١ ع ٣	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		تنص المادة ٤٥٨ / ٢ من القانون المدني على أن "المشتري ثمر المبيع ونمائه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغيره" ، ومفاد ذلك أن المشتري يملك ثمر المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل . يتوى في ذلك أن تكون الملكية قد انتقلت إلى المشتري أو ترأى انتقالها إلى وقت لاحق .
١١٥٩	١٨٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٥٩	١٨٤ع ٢	<p>ثمن المبيع أثر من آثار عقد البيع وهي للمشتري من وقت تمام البيع ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)</p> <p>«ثمن المبيع وفوائد الثمن»</p> <p>عدم جواز الجمع بين ريع المبيع وفوائد ثمنه . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي في قضائه بفوائد الثمن المحكوم برده دون مناقشة دفاع البائع أمام المحكمة الاستئنافية من أن المحكوم له ينتفع بثمن العقار المبيع وهو دفاع جوهري قصور مبطل للحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)</p> <p>ضمان عدم التعرض :</p> <p>« شرط عدم المنافسة »</p> <p>التزام بائع المتجر بضمان عدم التعرض للمشتري في انتفاعه وبالاتناع عن كل ما من شأنه الانتقاص من هذا الانتفاع . يتفرع عن ذلك أن الالتزام بعدم المنافسة في شتى صوره ومنها حظر التعامل مع العملاء لا يكون باطلا إلا إذا تضمن تحريم الاتجار كلية على البائع لمخالفته لمبدأ حرية التجارة وحرية العمل وهما من النظام العام . الشرط المحدد من حيث الموضوع والزمان أو المكان صحيح قانونا متى كان التحديد معقولا . تقدير ذلك يدخل في سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧)</p>
٧٦٤	١١٤ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		ضمان العيب الخفي :
		(١) ماهية العيب الخفي :
		يعتبر العيب خفيا متى كان المشتري غير عالم به وغير مستطيع أن يعلمه أو إذا لم يكن من الممكن اكتشافه بالفحص المعتاد الذي تعارف الناس على القيام به بل كان يتطلب خبرة خاصة وفحصا معينا أو كان من السهل اكتشافه بالفحص المعتاد وأثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه . مثال في وقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم من قبل حصول البيع .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		(ب) العلم المسقط للضمان :
		العلم المسقط لدعوى الضمان للعيب الخفي هو العلم الحقيقي دون العلم الافتراضي . نشر مرسوم اعتماد وقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم بالجريدة الرسمية لا يدل بذاته على علم المشتري بهذا العيب .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		(ج) التمسك بالفسخ للعيب الخفي :
		١ - مجال تطبيق المادة ٤١٩ من القانون المدني هو حصول خلط في المبيع أما حالة ظهور العيوب الخفية فيحكمها نص المادة ٤٤٧ من القانون المذكور . لا يمنع من طلب الفسخ للعيب الخفي أن يكون المشتري قد أقر عند تسليم المبيع بأنه حايته معاينة نافية للجهالة .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - استناد الحكم في قضائه بفسخ البيع الى وجود عيب خفى بالمبيع أكد البائع في العقد خلوه منه مما يعد إخلالا بالتزامه بالا يكون المبيع محملا بتكاليف أو مشوبا بعيب خفى وفقا للسادة ١/١٥٧ من القانون المدني ، صحيح في القانون .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		(د) التعويض عن العيب الخفى :
		استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها استخلاصا سائغا أن العيب الخفى الذى وجد بالمبيع يحمل المشرين خسارة وتقصا في قيمة المبيع ومنفعته وأنه لم يكن في مقدورهما تبيان هذا العيب بعناية الرجل المعتاد. قضاؤه بالتعويض نظير ما فاتهما من كسب لفسخ العقد . لا مخالفة للقانون .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(ت)
	تأمين . تاجر . تبرع . تبني . تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تسعير جبرى . تعويض . تفسير . تقادم . تنظيم . تنفيذ عقارى . توريد .
	تأمين
	رجوع المؤمن على فاعل الضرر :
	أساسه :
	١ - خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من الحادث إذ أن سببه هو عقد التأمين ذاته ، الذى يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه تنفيذ لالتزامه التعاقدى .
	تأسيس الحكم حق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعه للمؤمن له على أساس المسئولية التقصيرية وتوافر الرابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث وقضاؤه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فى هذه الحالة . مخالفة للقانون .
١١٦٦	١٨٥٣ ع ١١٦٦ (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - حق المؤمن في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث لا يقوم على أساس الحلول . رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا بدين في ذمته هو . وفاء شركة التأمين بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .
١١٦٦	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		تاجر
		صفة التاجر :
		من يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف والاستقلال يعد تاجرا بالمعنى القانوني . لا يمنع من ذلك أن يكون موظفا من موظفى الحكومة المحظور عليهم قانونا الاشتغال بالتجارة ما دام أنه خالف هذا الحظر ومارس التجارة على وجه الاحتراف .
٥٢٨	٢٤٨٠	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)
		تبرع
		الوكالة في التبرعات :
		الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ما لم يكن ذلك العمل من أعمال التبرعات . الوكالة الخاصة في التبرعات لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص في ذات سند التوكيل . إغفال ذلك مؤداه بطلان التنازل الحاصل من الوكيل ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع إذ لا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل في هذه الحالة .
٩٧٧	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)

تبني

لا ينصرف لفظ "الفروع" الوارد بالمسادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات إلا إلى "أبناء المتوفى" لصلبه وأبنائهم دون الأولاد بالتبني، يؤيد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أن وريثة الشخص الطبيعيين هم بنوه وبنو أبنائه أمام من عداهم فإن الميراث ينتقل إليهم مصادفة وعلى وجه لا يتوقعونه بسبب عدم وجود وارثين من الطبقة الأولى . والأولاد بالتبني أدخل في باب المصادفة من الورثة ذوى القربى . ولا يغير من هذا النظر اعتبار القانون اليوناني - قانون جنسية المورث - الولد بالتبني في مركز الولد الشرعي طالما أن المشرع المصري لم ينص على اعتبار الابن بالتبني في مركز الإبن الشرعي - بالنسبة لرسم الأيلولة - كما لم يعتبره من فروع المتوفى فضلاً عن أن قوانين الأحوال الشخصية تحكم علاقة الفرد بأمرته ، أما علاقته بالدولة فيرجع في شأنها إلى القوانين المنظمة لها .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢ / ٧ / ٧) ... ٢٤١٣٠ ٨٧٩

تجزئة

أحوال عدم التجزئة :

١ - رفض دعوى استحقاق في منزل موقوف . تخصيص المنزل بحسب شرط الواقف لسكنى الموقوف عليهم دون الاستغلال . حرمان الأثني لزواجهما من أجنبي يقتضى حرمانها من حق الاستغلال . نزاع موضوعه غير قابل للتجزئة لتعلقه بأوصاف الاستحقاق ونطاقه . بطلان الطعن في هذه الحالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢ / ٣ / ٢٨) ... ١٤٥٣ ٣٣٣

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٩٣٤	٣٤١٣٩	٢ - إثبات حصول الطلاق . نزاع موضوعه غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن في هذه الحالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤) ...
٤١١	٦٠٢٤	٣ - طلب حل نقابة والقضاء به : موضوع النزاع ومداره حل نقابة . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٨ أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٢/٤/٤) ...
١٠٢٨	٣٤١٥٨	٤ - قيام النزاع في الطعن حول بطلان البيع الصادر من المطعون عليه الثاني للمطعون عليه الأول تأسيسا على تضمنه شرطا مانعا من التصرف . النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن يكون البيع صحيحا بالنسبة للبائع وباطلا بالنسبة للمشتري . بطلان الطعن بالنسبة للأول لعدم صحة إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة للثاني . (الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٥) ...
أحوال التجزئة :		
٤٢	٥٠٤	١ - دعوى استرداد ما دفع بغير حق . موضوعها قابل للتجزئة والحكم الصادر فيها قابل للتجزئة كذلك ولو كان المدعى مدينا مع آخر بالتضامن في قرض لأن سبب الدعوى ليس هو عقد القرض . عدم توجيه الاستئناف إلى أحد المحكوم لهم . بطلانه بالنسبة له دون باقي المحكوم لهم . لا يصحح البطلان الإذن بإدخاله . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - الموضوع في دعوى تثبيت الملكية والمطالبة بالريع موضوع قابل للتجزئة ولو انصبت الدعوى على مال شائع كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين إذ لم يشترط القانون في تلك الدعوى اختصاص جميع الملاك على الشيوع وكل ما يترتب على عدم اختصاص من لم يختص منهم هو أن الحكم الذي يصدر فيها لا يكون حجة عليه، ومن ثم يكون طلب التدخل الانضمامي المبدى بجلسة المرافعة أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين بطل الطعن منهم، استنادا الى نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات على غير أساس.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)</p> <p>١١٨٥ ٣٤١٨٨</p>
		<p>تحكيم</p> <p>التحكيم الجمركي :</p> <p>١ - قيام الجمرك بعرض الخلاف - بين الجمرك والمقررين للبضائع - على وزارة المالية لا يعد تحكيميا بالمعنى القانوني بحيث يمنع من نظر النزاع أمام المحاكم. الجهة المنوط بها التحكيم هي "القومسدير الجمركي". القواعد الخاصة بالتحكيم التي وضعها القانون لا تصح مخالفتها.</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٨)</p> <p>٩١٤ ٣٤١٣٥</p>
		<p>٢ - رسم الشارع - في سبيل الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجمرك والمقررين للبضائع حول نوعها أو صنفها أو مصدرها الأصلي - طريقا خاصا وإجراءات معينة تبدأ بتحرير محضر عن تفاصيل الخلاف وإحالة إلى خبيرين أحدهما معين من الجمرك والآخر عن المقرر عن البضاعة وتكون قراراتهما نهائية في حالة الاتفاق فإن اختلفا رفع النزاع إلى "قومسدير جمركي" تعيينه الحكومة للتحكيم وتكون قراراته غير قابلة لأي طعن بحيث يتمتع على المحاكم النظر في تلك المنازعات.</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>منع المحاكم من نظر المنازعات آتفة الذكر والقرارات الصادرة بشأنها لا يكون إلا إذا سلك الجمرى الطريق الذى رسمه القانون للفصل فى تلك المنازعات واتباع القواعد والاجراءات المقررة لذلك فان لم يفعل يكون الاختصاص بنظر تلك المنازعات للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .</p>
٩١٤	٣٤١٣٥	<p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٢)</p> <p>تركة</p> <p>نطاق التركة :</p> <p>الأصل أن صفة المكافأة لاصقة بالمبلغ المستحق للموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته ، أما إذا توفى فقد أصبحت المكافأة تركة لورثته .</p>
٨٠١	٢٤١٢٠	<p>(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٦٢)</p> <p>راجع : حمز (القاعدة ١٢٠ ص ٨٠١) وضرائب (القاعدة ١٣٠ ص ٨٧٩) .</p> <p>التنازل عن نصيب فى ميراث :</p> <p>تصح الوكالة الخاصة فى نوع معين من الأعمال القانونية ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات (م ٢/٧٠٢ مدنى) فإن الوكالة الخاصة فيها لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للاعيان محل التبرع فلا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل ، ومن ثم فإذا كان المطعون عليه قد عهد إلى وكالة بالتنازل عن نصيبه فى ميراث ولم يعين فى عقد الوكالة المال الذى انصب عليه التبرع بالذات فإن هذا التنازل يكون قد وقع باطلاً ، ولو كان الوكيل طالماً بالمال محل التبرع طالماً أن القانون قد اشترط تحديده فى ذات سند التوكيل .</p>
٩٧٧	٣٤١٤٩	<p>(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٨/١١/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حق الدائن في التركة :
		لا تركة إلا بعد سداد الدين . مؤدى هذه للقاعدة أن تشغل تركة المدين بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى ينحول لهم تتبعها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم ما دام أن الدين قائم .
٧٧٤	١١٦ ع ٢	الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٧) راجع : تقادم . وارث (القاعدة ١١٦ ص ٧٧٤) .
		تزوير
		راجع إثبات (القاعدة ١٠٢ ص ٦٧٦) ومقد (القاعدة ٤١ ص ٢٦٨) .
		تسجيل
		الأحكام المقررة :
		(١) الأحكام الصادرة بالفسخ :
		وجوب تسجيل كل حكم يقرر ملكا أو حقا عينيا سواء كان نقلا أو إنشاء أو تغييرا (م ١ و ٢ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) الأحكام الصادرة بفسخ وجب حتما بحكم القانون أو وقع نتيجة لشرط فاسخ صريح أو ضمنى ، واجبة التسجيل باعتبارها من الأحكام المقررة . عدم تسجيل حكم قضى بالفسخ ضمنا . أثر ذلك بقاء ملكية المبيع للمشتري دون البائع .
١٩٦	٣٠ ع ١	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) أحكام القسمه :
		حكم القسمه واجب التسجيل طبقا للساده الثانيه من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لا جدوى من التحدى به وبآثاره قبل الغير إذا لم يتم تسجيله .
١٩٦	١٤٣٠ ع ١	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٨)
		المحررات غير الواجب تسجيلها :
		المحررات المستثناة من واجب التسجيل طبقا للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لثبوت تاريخها رسميا قبل العمل به ، هي المحررات التي أوجب القانون تسجيلها ولا تشمل الإنذار بالفسخ .
١٩٦	١٤٣٠ ع ١	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٨)
		تسعير جبرى
		مؤدى نصوص القرارين الوزارين رقمى ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢ أن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلى أصبح من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ فى ١٩٥٢/٩/٤ غير خاضع للاستيلاء المنصوص عليه فى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والذى يجعله مملوكا للحكومة ، ولما كانت هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه فانهم يتلقون ملكيتها كمشترين ويكون لهم التصرف فيها كالكين ولا ينفى ملكيتهم لهذه السلعة فرض سعر جبرى لها عند تداولها بالبيع لأن فرض مثل هذا القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية وبقيائه .
١١٣٠	١٧٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	تعويض
		التعويض بنص القانون :
		١ - تعويض ملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ والديكريتو الصادر في ١٨٨٩/٨/٢٦ هو مقابل منعهم من إجراء البناء . لا يشمل هذا التعويض قيمة العقار ومنفعته .
٨٠٨	١٢١ ع ٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		٢ - لا تعد المصادرة التي تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهرب بمثابة " عقوبة جنائية " بل هي تعويضات مدنية لصالح الخزنة .
		لا يشترط - وفقا للمادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية - للحكم بالمصادرة الجمركية أن تكون البضائع المهربة المستحق عليها رسوما جمركية ، تحت يد الجمرك بالفعل - كما هو الشأن في قانون العقوبات الذي يوجب أن تكون الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها فإنه يجوز لمصاحبة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب .
١١٢٠	١٧٦ ع ٣	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		التعويض الاتفاقى :
		" الاعذار "
		١ - شرط استحقاق التعويض إضرار المدين ما لم ينص على غير ذلك . عدم الاعذار بالوفاء مع خلو العقد من النص على الإعفاء من هذا الإجراء الواجب لاستحقاق التعويض الاتفاقى . عدم جواز المطالبة بالتعويض في هذه الحالة .
٥٨٣	٨٧ ع ٢	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - تخضع عقود بيع القطن تحت القطع التي تم خارج البورصة لأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ . مؤدى نص هذه المادة أن حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية . إلزام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل كي يأمن تقلبات الأسعار . يتحقق بهذه التغطية مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي يكون إجراؤها ببورصة العقود . عدم قيام البائع بتوريد الأقطان في الميعاد المتفق عليه . إلزامه وفقا لشروط العقد بدفع فرق السعر بين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر اليوم الذي قطع فيه وهو اليوم الذي جرت فيه عملية التغطية . تأسيسا على ذلك يكون الإصدار - بالنسبة للمطالبة بهذا الفرق - غير مجد في حالة تخلف البائع عن التوريد في الميعاد المحدد بالعقد ولا ضرورة له طبقا للمادة ١/٢٢٠ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣) ٥٨٣ ٢٤٨٧</p> <p>” تخفيض التعويض “</p> <p>٣ - تخلف البائع عن توريد بعض الأقطان المباعة للمشتري تقصير جزئي يبيح للقاضي تخفيض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن . تقدير ذلك يدخل في سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ١٢٣٨ ٣٤١٩٥</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٤ - التعويض الاتفاقى المستحق عند تأخير البائع في تسليم المبيع . عدم تحديد سعر معين للفائدة عنه أو مبدأ مريانها بالاتفاق . قضاء الحكم بالفائدة القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . صحيح فى القانون .	
(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)	١٩٦٣ ع ١٢٤٦
راجع : دعوى ، تقادم (القاعدة ٧٨ ص ٥٠٦ والقاعدة ٩٧ ص ٦٤٢) ونقد (القاعدة ١١٠ ص ٧٣٤) وأحكام عرفية (القاعدة ١١٩ ص ٧٩٥) .	
التعويض عن الفعل الضار :	
مجرد العدول عن الخطبة لا يعد سببا موجبا للتعويض مهما استطلت مدة الخطبة ، إلا إذا اقترن العدول بأفعال أخرى مستقلة ألحقت ضررا بأحد الخطيبين . استطالة أمد الخطبة والاحجام عن إتمام الزواج لا تعد أعمالا مستقلة عن العدول عن الخطبة بعد ذلك .	
(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)	١٦٠٣ ع ١٠٣٨
عناصر الضرر :	
١ - تفويت الفرصة فى الترقية بسبب إحالة الموظف إلى المعاش بغير حق عنصر من عناصر الضرر الموجب للتعويض عنه . إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محتمق . لا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفائت وهو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه مادام لهذا الأمل أسباب معقولة .	
(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩)	٥٥ ع ٣٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أشار بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض منه إلى ما تكبدته المدعية - قبل العدول عن خطبتها - من نفقات ومصاريف تجهيز ، دون أن يعنى بإيضاح نوع تلك النفقات ومقدارها والدليل على ثبوتها أو بتقصي الضرر الذي أصابها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .
١٠٣٨	٣٤١٦٠	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة :
		١ - وجوب تقدير التعويض في حالة نزع ملكية عقار للنفعة العامة دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة عن نزع الملكية . يقدر التعويض في حالة نزع ملكية جزء من العقار باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي منه للمالك . وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المتزوعة ملكيته على ألا يزيد المبلغ الواجب اسقاطه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك (م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٠٧) وجوب اتباع هذه القواعد في تقدير التعويض سواء اتخذت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أم لا .
٩٤٣	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥)
		٢ - نزع الملكية للنفعة العامة قد يكون مباشرا إذا اتبعت الإجراءات والقواعد التي رسمها القانون ، أو بطريق غير مباشر إما تنفيذا للرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم - قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية - وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن ، وإما يضم الحكومة مقارا لأحد الأفراد إلى المال العام دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نزع الملكية بالفعل ونقل حيازة العقار إلى الدولة يتولد عنه ما رتبته القانون من حقوق على نزع الملكية بالطريق المباشر . الاستيلاء الفعلي من الحكومة على أرض وإدخالها في الطريق العام كاف بذاته للطالبة بالتعويض عن ذلك ولو لم يصدر مرسوم بنزع الملكية .
١٠٢١	٣٤١٥٧	الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢)
		التنازل عن التعويض :
		إذا كانت عبارات المخالصة صريحة قاطعة في عدم المطالبة بأي حق مترتب على الفصل من الخدمة مهما كان السبب فلا يجوز الانحراف عن المعنى الظاهر لتلك العبارات بدعوى أنه لا يستدل منها على التنازل عن التعويض عن الفصل .
٢٤٦	٣٨١٤	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢)
		راجع : فوائد . (القاعدتان ٣٩ و ١٢٤ ص ٢٥٣ و ٨٣٧) مخاصمة (القاعدة ٥٦ ص ٣٦٠) مستولية (القاعدة ٥٨ ص ٣٧٣ والقاعدة ٧٩ ص ٥٢٢)
		تفسير
		راجع تعويض . عقد (القواعد ١ و ٣ و ٢٣ و ٤٠ و ٣٨ و ١١٠ ص ١٣ و ٢٦ و ١٤٨ و ٢٥٩ و ٢٤٦ و ٧٣٤ على التوالي) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقادم
		التقادم المسقط :
		(١) في روابط القانون العام :
		١ - مفاد نصوص المواد ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٧ من القانون المدني التي بينت مدد التقادم ومبدأ سريانه وأسباب الوقف والانقطاع ، أن القانون المدني - في خصوص التقادم - لم يجتزئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال في المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم ، ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩) ... ١٦٩ ع ٣ ١٠٧٨
		٢ - الأئحة في مرتبة أدنى من التشريع فلا تعدل منه . المادة ٥٠ من الأئحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن المرتبات التي لا يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة . هذه المادة لا تعدل أحكام القانون المدني في التقادم ولا تجعله متعلقا بالنظام العام . ليس للمادة ٥٠ مصدر تشريعي فهي تفتقد قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩) ... ١٦٩ ع ٣ ١٠٧٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٠٠	٣٤١٥٣	<p>٣ - مفاد نص المادة ٦٧٢ من القانون المدني أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم بإدارة مصرف عام وبين المتفع ، وأن حكم التقادم الوارد في هذه المادة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . العلاقة بين المتفع بالتيار الكهربائي والمجلس البلدي - وهو لا يعد "ملتزماً" لا يحكمها نص المادة ٦٧٢ مدني سالف الذكر .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)</p> <p>(ب) التمسك بالتقادم :</p> <p>١ - لا يتعلق الدفع بالتقادم بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحمل الإبهام . لا يعني عن ذلك رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم . لكل تقادم شروطه وأحكامه .</p> <p>(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)</p> <p>٢ - إذا اقضى الدين بالنسبة لأحد الورثة بالتقادم فله أن يدفع بانقضاء الدين بالنسبة إليه . لا يمنع من سريان التقادم بالنسبة لبعض الورثة دون البعض الآخر الذين انقطع التقادم بالنسبة إليهم ، أن تكون المطالبة بالدين من تركة المدين المورث متى كان محل الالتزام بطبيعته قابلاً للانقسام .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧)</p> <p>٣ - ولما كانت المادة ٣٨٧ من القانون المدني بما تنص عليه من أنه لا يجوز للحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذي مصلحة ، قد أتت بحكم عام ودلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقاً بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل فإن الطائفة (وزارة المالية) إذ لم تلتزم بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها - سواء كان تكليف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب - أن تلتزم بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩)</p>
١٠٧٨	٣٤١٦٩	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		” النزول عن التقادم “
		٤ — استخلاص النزول عن التقادم المسقط بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان هذا الاستخلاص سائغا فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن سكوت المطعون عليه عن إبداء الدفع بالتقادم وقت توقيع الججز تحت يده لا يفيد النزول عن حقه في التمسك بالتقادم فإن هذا الاستخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون ولا تكون مجادلة الطاعن في هذا الخصوص إلا جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١١٣٤	٣٤١٧٩ ...	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢) ...
		(ج) مدة التقادم :
		١ — الرسم المستحق للدولة مقابل ترخيصها بإجراء عمل من الأعمال ذات الصلة بالرى والصرف داخل حدود الأملاك العامة والميمنة بالمادة ٢٢ ق ٢٨ لسنة ١٩٥٣ يختلف — في طبيعته عن مقابل الانتفاع الذي يستحق للدولة عن شغل جزء من الأملاك العامة بغير ترخيص . الرسم يتقادم بمضى ثلاث سنوات — في حكم المادة ٣٧٧ مدني — أما مقابل الانتفاع فيتقادم بخمس عشرة سنة ولا يعد من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى .
٧٠٦	٢٤١٠٥ ...	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٢) ...
		٢ — التزام الحائز مياء النية برد الثرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى . لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة . اعتبار الحكم واضع اليد على جزء من الاموال العامة بغير ترخيص حائزا مياء النية ومسئولا عن رد الثرات وأن الترامه في هذا الشأن لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٧٠٦	٢٤١٠٥ ...	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”مبدأ سريان مدة مدة التقادم“</p> <p>٣ - يبدأ سريان التقادم بالنسبة للتعويض (في ظل القانون المدني الملغى) من وقت البيع الصادر من البائع للمشتري في بيع ملك الغير . دعوى التعويض التي يرجع بها المالك الحقيقي على البائع للملك في حالة عدم إمكان استرداد المبيع من المشتري أمامها العمل غير المشروع . هذا البيع هو الذي يسبب الضرر المطالب بالتعويض عنه .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)</p> <p>٥٠٦ ٢ ع ٧٨</p> <p>٤ - التعويض عن الفعل الضار يستحق الأداء من يوم وقوع العمل غير المشروع . تبدأ مدة التقادم (خمس عشرة سنة) بالنسبة لهذا التعويض جميعه من ذلك التاريخ (م ٢٠٨ مدني قديم) .</p> <p>(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٠)</p> <p>٦٤٢ ٢ ع ٩٧</p>
		<p>(د) قطع التقادم :</p> <p>”المطالبة القضائية“</p> <p>١ - يشترط في المطالبة القضائية القاطعة للتقادم المسقط توافر معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد إقتضائه . صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تكون قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه . إذا تغير حقان أو تغير مصدرهما فالطلب الحاصل باحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للآخر .</p> <p>رفض الدعوى - التي من شأنها قطع التقادم - يزيل أثرها في قطع التقادم فيستمر في السريان .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)</p> <p>٥٠٦ ٢ ع ٧٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الحكم برفض الدعوى يؤدي إلى إلغاء صحيفتها وما يكون قد ترتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم . (الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣) ... ١٧٩ع ٣ ... ١١٣٤
		٣ - الحكم ببطلان صحيفة الدعوى يترتب عليه زوال أثرها في قطع التقادم . (الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧) ... ١١٦ع ٢ ... ٧٧٤
		“الإقرار”
		٤ - الإقرار حجة قاصرة على المقر . إقرار بعض الورثة بالدين الثابت في ذمة مورثهم لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للباقيين . (الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧) ... ١١٦ع ٢ ... ٧٧٤
		“تنبيه نزع الملكية”
		٥ - الحكم في معارضة المدين في تنبيه نزع الملكية ، بإلغاء هذا التنبيه يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر في قطع التقادم . (الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣) ... ١٧٩ع ٣ ... ١١٣٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) وقف التقادم :
		قيام النزاع على الملكية لا يعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به المالك الحقيقي على البائع للملكه عند عدم إمكان استرداد المبيع من المشتري لأن هذا النزاع لم يكن ليحول دون المطالبة به ولو بطلب احتياطي في دعوى الملكية . لا يغير من هذا النظر احتمال وقف دعوى التعويض حتى يفصل في النزاع على الملك .
٥٠٦	٢٤٧٨	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
		راجع : دعوى . "عدم سماع الدعوى" (القاعدة ٨٤ ص ٥٥٩) .
		وضرائب (القاعدة ١٢٩ ص ٨٧٥) .
		التقادم المكسب :
		١ - الدفع أمام محكمة الموضوع باكتساب الحق المرفوعة به الدعوى بمضى المدة الطويلة وبسقوط الحق في التعويض بالتقادم . دفاع جوهري . إغفال البحث في هذا الدفاع والقصور في الرد عليه يترتب عليه بطلان الحكم .
٩٣٩	٣٤١٤١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥)
		٢ - تخضع الأراضي غير المتزرعة التي لا مالك لها - كغيرها من أموال الدولة الخاصة - لقواعد التقادم المكسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم .
٩٨١	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٨١	٣٤١٥٠	<p>٣ - القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشىء لحكم مستحدث لا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به .</p> <p>(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)</p> <p>٤ - لا يمنع من إمكان تملك الأراضى الغير مزرعة والتي لا مالك لها بالتقادم المكسب ، نصوص الأمر العالى الصادر فى ٩/٩/١٨٨٤ أو المادتين ٨ و ٥٧ من التقنين المدنى الملغى .</p> <p>نصوص الأمر العالى قاصرة على بيان الشروط التى تعطى بها الحكومة تلك الأراضى لمن يستصلحها فهى تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضى من الدولة إلى الأفراد بطريق التعاقد .</p> <p>نص المادة ٥٧ من القانون المدنى القديم التى تنص على أنه لا يجوز وضع اليد على تلك الأراضى إلا بإذن الحكومة لا يعنى إلا وضع اليد المجرد عن المدة المعروف بمصطلح "الاستيلاء" الذى يترتب عليه التملك الفورى دون وضع اليد المملك بمضى المدة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)</p> <p>٥ - جواز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التى يستقل قاضى الموضوع باستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها .</p> <p>لا يثريب على الحكم المطعون فيه إذا استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى بغير يمين كقوية أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهى فى مجموعها تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها .</p> <p>(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)</p>
٩٨١	٣٤١٥٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”السبب الصحيح“ .
		٦ - الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقف يقتضى اعتبار ذلك الإنهاء عديم الأثر وبقاء صفة الوقف لاصقة بالعقار الموقوف . التصرف فيه بالبيع يقع باطلا بطلانا مطلقا . لا يصلح هذا البيع سببا صحيحا فى التملك بالتقادم التجمعى .
١١٢٤	٣١٧٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢)
		تنظيم
		راجع : تمويض (القاعدة ١٢١ ص ٨٠٨) .
		تنفيذ عقارى
		(١) تنبيه نزع الملكية :
		” بياناته “
		١ - وجوب اشتغال ورقة تنبيه نزع الملكية على بيان نوع السند التنفيذى وتاريخ إعلانه فإن لم يكن قد أعلن وجب إعلانه مع إعلان التنبيه . إغفال هذه البيانات مؤداه البطلان المنصوص عليه فى المادة ٦١٠ مرافعات . علم المدين بتاريخ إعلان السند التنفيذى إليه من طريق آخر غير ورقة التنبيه لا يغنى .
٤٥١	٢٦٧ ع ٢	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٢)
		راجع : بطلان (القاعدة ٦٧ ص ٤٥١) .

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		”إثر إلغاء التنبيه“
		إلغاء تنبيه نزع الملكية يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر في قطع التقادم .
١١٣٤	٣٤١٧٩	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢)
		(ب) قائمة شروط البيع :
		”إيداع السند التنفيذي“ :
		الترجمة الرسمية لعقد الرهن الرسمي المنفذ به المشمولة بالصيغة التنفيذية تقوم مقام السند التنفيذي . متى أودعها الدائن المباشر لإجراءات التنفيذ على العقار مع قائمة شروط البيع يكون قد قام بما فرضته المادتان ٦٣٠ و ٦٣١ مرافعات .
٧٧٤	٢٤١١٦	(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٦/٧/١٩٦٢)
		(ج) الاعتراض على قائمة شروط البيع :
		”أوجه البطلان“
		١ — وجوب إبداء أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى سواء كان البطلان متعلقا بالشكل أم بالموضوع ، بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها .
		بحث الحكم المطعون فيه لسبب خارج عن النطاق الذى تحددت فيه الاعتراضات على قائمة شروط البيع ، لا يقتضيه الفصل فى الدعوى . النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير متبع ، ولا يقدح فى سلامة الحكم فى قضائه برفض الاعتراضات على شروط البيع .
١١٥٣	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		« الأسباب المتعلقة بالنظام العام »
		٢ — لا يسقط الحق في التمسك بالاعتراض على قائمة شروط البيع المؤسس على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام لعدم إبدائه في تقرير الاعتراض . يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .
٧٧٤	٢٤١١٦	(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٧)
		(د) إجراءات نزاع الملكية في القانون المختلط :
		استقر قضاء المحاكم المختلطة الملغاة — على أن إجراءات نزاع الملكية إنما توجه إلى المدين ولو كان العقار المتزوع ملكيته في يد حائز ، اكتفاء بإنذاره بالدفع أو التخلية . وسوالمزاد في ظل القانون المختلط الذي يحكم العلاقة القائمة بين المصريين والأجانب إذا اختلفت جنسياتهم . وجوب الاستهداء بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة حتى تاريخ إلغاء النظام القضائي المختلط في ١٩٤٩/١٠/١٥ . قضاء الحكم المطعون فيه ببطان إجراءات نزاع الملكية وحكم صرسي المزاد لعدم توجيهها إلى الحائز مخالفا لما جرت عليه المحاكم المختلطة . خطأ في تطبيق القانون .
٧٢٨	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) حكم رسو المزاد : "الطعن فيه"
		عدم جواز الطعن بالمعارضة أو الاستئناف في حكم رسو المزاد إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا . هذه الحالات الجائز فيها الطعن وردت على سبيل الحصر . لا تشمل حالة النص في الحكم - وقائمة شروط البيع جزء متمم له - على إعفاء طالب البيع من إيداع الثمن . اعتبار الحكم المطعون فيه شرط عدم الإيداع في حالة رسو المزاد على طالب البيع - الوارد بقائمة شروط البيع - جزءا متما لحكم مرمى المزاد . عدم قضاء حكم رسو المزاد في مسألة فرعية تنازع بشأنها المحصوم . عدم جواز استئناف حكم رسو المزاد في هذه الحالة .
٦٣٨	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٢)
		(و) دعوى الاستحقاق الفرعية :
		١ - دعوى الاستحقاق الفرعية من الدعاوى المتعلقة بالتنفيذ التي يفصل فيها على وجه السرعة . ويرفع الاستئناف عنها بطريق التكليف بالحضور .
٥٤	٧٤١	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٢)
		٢ - استئناف الدعوى التي ترفع أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها إبطال هذه الإجراءات تعتبر نزاعا متعلقا بالتنفيذ . الحكم فيها على وجه السرعة . انطباق حكم المادة ٤٨٢ مرافعات . وجوب رفع الاستئناف عنها بطريق التكليف بالحضور لا بطريق إيداع عريضة الاستئناف فلم كتاب المحكمة .
٢٩٤	٤٥١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - الدعوى التي ترفع أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها إبطال هذه الإجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز تعد دعوى استحقاق فرعية . تندرج في عموم حكم المادة ٤٨٢ مرافعات باعتبار أنها نزاع متعلق بالتنفيذ ومن ثم فيحكم فيها على وجه السرعة .
٨٤٩	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧)
		٤ - لم تتضمن الأوامر العالية الخاصة بالتنفيذ الإداري (التي حل محلها القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥) أحكاما خاصة بدعوى الاستحقاق الفرعية التي يرفعها مدعى ملكية العقار المحجوز إداريا كتلك التي تناولها القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ في شأن المجزأ الإداري وجوب الرجوع في ذلك إلى قانون المرافعات باعتباره الأصل العام عند سكوت القانون الخاص عن الحكم أو الإجراء الواجب الاتباع .
٢٩٤	١٤٤٥	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤)
٨٤٩	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧)

توريد

راجع : نقد (القاعده ١١٠ ص ٧٣٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج)
		جمارك . جمعيات . جنسية
		جمارك
		الرسم الجمركي :
		”الواقعة المنشئة للرسم“
		أساس استحقاق الرسم الجمركي هو الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها إلى داخل البلاد للاستهلاك المحلي واقعة البيع والشراء بذاتها داخل الدائرة الجمركية ليست منشئة للمرسم الجمركي سواء كان من صدر منه التصرف يتمتع بالإعفاء من هذا الرسم أم لا . اعتبار البضائع خارج حدود الدولة طالما أنها لم تسحب من مكان إيداعها بالدائرة الجمركية للتصرف فيها داخل البلاد وتخصيصها للاستهلاك الداخلي .
٧٤٩	٢٤١١١	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣١)
		”مناطق أدائه“
		أداء الرسوم الجمركية لا يكون إلا بعد تحديد مصير البضاعة سواء بتحويل الرسوم عليها أو الإعفاء منها وبعد تسوية هذه الرسوم في حالة ثبوت استحقاقها . قيام الطامن بدفع مبلغ بصفة أمانة مقابل الافراج عن البضاعة عن الميعاد وضمنا لاستيفاء مصلحة الجمارك الرسوم التي تثبت لها استحقاقها لا يعد منه أداء للمرسوم بالمعنى الذي تقصده الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ١٣/٥/١٩٥٤ .
٩١٤	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>التحكيم في المنازعات الجمركية :</p> <p>١ - رسم الشارع - في سبيل الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجمرك والمقررين للبضائع حول نوعها أو صنفها أو مصدرها الأصلي - طريقا خاصا واجراءات معينة تبدأ بتحرير محضر عن تفصيلات الخلاف وإحالة إلى خبيرين أحدهما معين من الجمرك والآخر من المقرر عن البضاعة وتكون قراراتهما نهائية في حالة الاتفاق فإن اختلفا رفع النزاع إلى " قوميير جمركي " تعينه الحكومة للتحكيم وتكون قراراته غير قابلة لأي طعن بحيث يتمتع على المحاكم النظر في تلك المنازعات .</p> <p>منع المحاكم من نظر المنازعات آنفة الذكر والقرارات الصادرة بشأنها لا يكون إلا إذا سلك الجمرك الطريق الذي رسمه القانون للفصل في تلك المنازعات واتباع القواعد والاجراءات المقررة لذلك فان لم يفعل يكون الاختصاص بنظر تلك المنازعات للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٨) ١٣٥ ع ٣ ٩١٤</p> <p>٢ - قيام الجمرك بعرض الخلاف - بين الجمرك والمقررين للبضائع - على وزارة المالية لا يعد تحكيميا بالمعنى القانوني بحيث يمنع من نظر النزاع أمام المحاكم . الجهة المنوط بها التحكيم هي " القوميير الجمركي " . القواعد الخاصة بالتحكيم التي وضعها القانون لا تصح مخالفتها .</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٨) ١٣٥ ع ٣ ٩١٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

الحزاءات الجمركية :

” المصادرة ”

لا تعتبر ” المصادرة ” التي كانت تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب الجمركي بمثابة ” عقوبة جنائية ” بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانه . وإذ نصت المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية على أن اللجنة الجمركية تختص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على البضائع المهربة المقرر عليها رسوما جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية في مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجرك فعلا — قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . وينبني على ذلك أنه إذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢) ... ١٧٦ ع ٣ ١١٢٠

جمعيات

الأموال المخصصة لأغراض الجمعيات :

اشتراط الواهب الحق في تحديد الغرض الذي يتفق فيه ثلث إيراد السينا المنشأة بمال الهبة . عدم ورود قيد على هذا الحق . خروج هذا الإيراد عن نطاق الاموال المخصصة لأغراض الجمعية الموهوب لها القائمة بإدارة السينا . استعمال المطعون عليه — الذي آل إليه حق الواهب — لهذا الحق ليس مخالفا لقانون تأسيس الجمعية . عدم خضوع هذا الإيراد للرقابة المفروضة على الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية قانونا .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٢) ... ٤٠ ع ١ ٢٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		جنسية
		وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالجنسية . وجوب بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورأى النيابة وذلك في الحكم الذي يصدر فيها . مخالفة كل من هذين الأمرين مؤداها البطلان المتعلق بالنظام العام جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٩٦٥	٣٤١٤٦	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		(ح)
		حجر . حجز . حراسة . حساب . حق . حكم .
		حلول . حوادث طارئة . حيازة
		حجر
		التنازل عن طلب الحجر
		لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تميز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية فإن التنازل عن طلب الحجر يكون عديم الأثر قانونا ، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأدلة سائغة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن عقد البيع قد انعقد مقابل التنازل عن دعوى حجر ، وأن ثمننا لم يدفع فإنها تكون قد تحققت من صورية السبب الوارد في العقد والحكم المطعون فيه ، إذا انتهى إلى بطلان عقد البيع ، لا يكون قد خالف القانون .
١٢١٤	٣٤١٩١	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حجز</p> <p>ملا يجوز الحجز عليه :</p> <p>٢ - الأصل أن تدير الدولة المرافق العامة بنفسها ولكن يجوز أن تعهد باستغلال المرفق إلى فرد أو شركة . وجوب اضطراد المرفق وانتظامه في الحاليين . يستتبع ذلك أن تكون أدوات ومهمات المخصصة لإدارته بمنجاة من الحجز عليها أو اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى . شأنها في ذلك شأن الأموال العامة .</p> <p>هذه القاعدة وهي أصل من أصول القانون الإداري (المادة ٨٧ من القانون المدني) قد كشفت عنها المادة ٨ مكرر من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار القانون المذكور تفسيرا تشريعا في هذا الخصوص .</p> <p>(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١) ١٤٨ ع ٣ ٩٧٣</p> <p>١ - عدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والهيئات المحلية على المعاش أو المكافأة . شرط التمتع بهذه الحصانة أن تحتفظ المبالغ المستحقة بصفتها كمعاش أو مكافأة . الأصل أن صفة المكافأة تظل لاصقة بالمبلغ المستحق للموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته ، أما إذا توفى فقد أصبحت المكافأة تركة لورثته وتزول عنها الحصانة بما أضفاها عليها القانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤) ١٢٠ ع ٢ ٨٠١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		حجز إدارى :
		راجع : تنفيذ مقرارى (القاعده ١٢٥ ص ٨٤٩)
		١ - مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز أن يصدر أمرا بتحديد الدين المراد الحجز به . قيام هذا التحديد مقام التحديد الذى يجريه قاضى الأمور الوقفية . اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى بناء على ذلك الأمر . عدم اختصاص القاضى المستعجل بنظر دعوى عدم الإعتداد بالحجز المبنية على هذا السبب .
١٠٦٨	٣ع ١٦٧	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)
		٢ - مفاد نص المادتين ٢٧ و ٧٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى . ان المشرع قصد الى عدم إخضاع المنازعة فى حجز ما للدين لدى الغير لحكم المادة ٢٧ المشار إليها . تركها للقواعد العامة .
١٠٦٨	٣ع ١٦٧	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨)
		التظلم من أمر الحجز :
		ليس للقاضى الأمر - فى التظلم فى أمر الحجز - أن يمس موضوع الحق . لا يحجبه ذلك عن استظهار مبلغ الجدة فى المنازعة المعروضة لا ليفصل فى الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب فى الاجراء المطلوب . تأييد أمر الحجز بناء على مجرد وجود شبهة التقليد بين كتاب الطاعن و كتاب المطعون عليه . قصور .
١٠٩٢	٣ع ١٧٢	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		حراسة
		سلطة الحارص :
		الحكم بعدم قبول دعوى منع تعرض مرفوعة من حارص على أساس أن ليس له أن يرفع الدعاوى العينية العقارية أيا كان نوعها حتى ولو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة . الطعن على هذا الحكم بالتقضى لا يكون متعلقا بموضوع وضع اليد بالذات . عدم جوازه قانونا . (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) ١٧٣ ع ٣ ٩٠٩٨
		حراسة ادارية :
		إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين الحراسة الإدارية المفروضة على الشركة الملتزمة بإدارة مرفق هام وبين إدارة الدولة للمرفق . زوال صفة الحارص الإدارى - بعد الإسقاط في تمثيل الشركة التي كان معين عليها . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١) ٤٤ ع ٣ ٩٥٢
		راجع : وقف (القامدة ٦٨ ص ٤٠٥)
		حساب
		راجع : تعويض . عمل (القامدة ٣٨ ص ٢٤٦) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حق
		<p>حق المؤلف :</p> <p>راجع : "مؤلف"</p> <p>حق عيني :</p> <p>لا تركة إلا بعد سداد الدين . تؤدي هذه القاعدة أن تنشغل تركة المدين بمجرد الوفاة بحق عيني لدائن المتوفى ينحول لهم تتبعها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم ما دام أن الدين قائم .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٧) ١١٦ ع ٢ ٧٧٤</p> <p>راجع : وارث . التزام (القاعدة ١١٦ ص ٧٧٤)</p> <p>حق مكتسب :</p> <p>علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أى وقت تحقيقا للمصلحة العامة وهي واجبة التطبيق على الموظفين القائمين بالخدمة وقت صدورهما دون أن يعد ذلك مساسا بحق مكتسب إذ لا يعتبر الموظف قد اكتسب حقا في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ١٩٣ ع ٣ ١٢٢٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		ماهية الحكم :
		١ - نقض الحكم الصادر بقفل أعمال التفليسة لا يكون إلا بحكم قبل المفلس وهو فاضل في خصومة مرردة بينه وبين دائته . اعتبار الحكم في دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التفليسة حكما بالمعنى القانوني وليس أمرا ولاثيا .
٩٠	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		٢ - الحكم الصادر في التظلم المرفوع طبقا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - وهو تقرير لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات - يعتبر حكما قضائيا حل به القاضى الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولاثي ، ولذلك يكون رفع الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة في التظلم ، إلى محكمة الاستئناف . ولا يمنع من هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية - للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - من أن رئيس المحكمة الابتدائية يحكم في التظلم بصفته قاضيا للأمور المستعجلة وذلك أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون المذكور التي تفيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على المرائض أن ما عهد به المشرع إلى رئيس المحكمة هو من نوع ما عهد به إلى قاضى الأمور الوقفية .
١٠٩٢	١٧٢ ع ٣٤	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	بيانات الحكم :
		(١) اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى فى القضية :
		بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى قضية متعلقة بالأحوال الشخصية من بيانات الحكم الجوهريّة . إغفال هذا البيان مؤداه البطلان المتعلق بالنظام العام . جواز الدفع بهذا البطلان فى كافة مراحل التقاضى والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه إثبات طلبات النيابة فى الدعوى . (الطن رقم ٣٨ لسنة ٢٩ أحوال شخصية — جلسة ١٧/١/١٩٦٢) ... ١١ ع ١٨٠
		٢ — بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف بيان جوهري متعلق بالنظام العام . إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان فى الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لا محل للنعى بالبطلان فى هذه الحالة . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية — جلسة ٢/٥/١٩٦٢) ... ٨٤ ع ٢٥٩
		٣ — وجوب تدخل النيابة فى كل قضية تتعلق بالجنسية . وجوب بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ورأى النيابة وذلك فى الحكم الذى يصدر فيها . مخالفة كل من هذين الأمرين مؤداهما البطلان المتعلق بالنظام العام جواز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . (الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٢) ... ١٤٦ ع ٩٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		<p>٤ - لن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على وجوب تدخل النيابة في كل قضية متعلقة بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا ، كما توجب المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في أحوال تدخلها ، إلا أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة بعد أن أثبت رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه ، فإن النعي عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقق غرض الشارع ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون هذا النعي متعين الرفض .</p>
١١٤٦	٣٤١٨١	<p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢) ...</p> <p>(ب) أسماء القضاة :</p> <p>تخلف القاضي الذي سمع المرافعة عن جلسة النطق بالحكم ولم يحضر تلاوة الحكم لمانع قهرى . وجوب اشراكه في المداولة وتوقيعه على مسودة الحكم . حلول قاض آخر محله وقت النطق بالحكم . وجوب إثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان .</p>
١١٥٠	٣٤١٨٢	<p>(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢) ...</p> <p>(ج) النقص والخطأ في البيانات :</p> <p>لا يترتب بطلان الحكم على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وفقا للمادة ٣٤٩ مرافعات إلا إذا كان من شأن هذا النقص أو الخطأ التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى .</p>
٤٢	١٤	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إغفال الحكم بعض الطلبات :
		متى أغفلت محكمة الاستئناف الحكم في طلب فوائد الثمن الذي قدم إليها لأول مرة ، إغفالا تاما فان هذا الطلب يبقى مطلقا أمامها وعلاج إغفال بعض الطلبات هو - وفقا للسادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ومن ثم فلا يصلح ذلك الإغفال سببا للطعن بالنقض في الحكم .
١١٥٩	٣٤١٨٤	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		تصحيح الأحكام وتفسيرها :
		الحكم الصادر في التفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم الذي يفسره أو يصححه فيسرى عليه ما يسرى على الحكم الذي صدر أولا في الدعوى .
٨٣٧	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
		الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع :
		حكم توجيه اليمين من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها ، لا تثير على محكمة الاستئناف في قضائها بإلغاء الحكم الصادر في الموضوع دون إلغاء حكم توجيه اليمين المتممة ، حسبها أن تورد في أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين .
٥٧١	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		كفارة التسبب :
		١ - الترام الحكم في تفسير الشرط المتنازع عليه المعنى الظاهر لعباراته باعتبار أنه هو قصد المتعاقدين . عدم ضرورة إيراد أسباب أخرى لتبرير الأخذ بالمعنى الظاهر ، إذ محل ذلك أن تكون المحكمة قد عدلت عن هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر . وجوب بيان حلة هذا العدول .
٢٥٩	٤٠ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٢ - للحكمة الاستثنائية أن تستند في حكمها إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحيل إليها . اعتمادها هذه الأسباب يجعل الحكم الابتدائي جزءاً متمماً للحكم الاستثنائي .
٨٠٨	٢٤١ ع ٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		٣ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب مستقلة دون أن يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . قضاؤه بتأييد الحكم الابتدائي . لا عمل للنعي على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه .
٩٨١	٣٥٠ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		٤ - إقامة الحكم قضاءه على دعامات عدة من بينها شهادة شهود شهدوا باسلام الطاعن وكان الدليل المستمد منها يكفي لحمله . إirاده تزيده أن النسب يثبت مع اختلاف الدين . افتراض جدلي لم يقيم عليه قضاءه . لا يعيب الحكم .
١١٤٦	٣٨١ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل من تنفيذ حكم استجواب الخصم استنادا إلى ما قرره من أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب فإن مؤدى ذلك أن الهيئة التي أصدرت الحكم قد رأت في عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفي لتكوين عقيدتها ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بالطريق الذي تراه ولا يلزمها القانون في تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للاثبات ، وبالتالي يكون ما أورده الحكم في ذلك بيانا كافيا لأسباب عدول المحكمة عن إجراء الاستجواب (م ١٦٥ مرافعات) .</p>
١١٠٥	٣٤١٧٥	<p>(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)</p> <p>عيوب التدليل :</p> <p>(أ) قصور "ما يعد كذلك" :</p> <p>١ - الممول عليه - أصلا - في إثبات تاريخ إعلان الحكم هو البيان الوارد عنه في ورقة الإعلان . الأخذ بدليل آخر في إثباته بعد تحقيقه . استناد الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد على ما أورده الطاعن في صحيفة الاستئناف من بيان عن تاريخ إعلان الحكم ، دون التثبت من صحته ، اعتبار ذلك البيان واقعة مادية يملك الطاعن تصحيحها . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)</p>
٥٤	٧٤١	<p>٢ - قاضى الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لإثبات هدم كفايتها . القرائن المؤثرة في الدعوى وجوب اشتغال الحكم على إيرادها وتناولها بالبحث والتقرير . إيراد الحكم بعض هذه القرائن والاكتفاء بالرد عليها بأسباب مجملة لا تدل على بحث المحكمة لها والفصل فيها . قصور يبطل للحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)</p>
٢٥٩	٤١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٢٤	١٤ ٥١	٣ - تقرير الحكم أن الفارق بين عقدي العمل والمقاولة ، هو وجود حق الإدارة والإشراف في العقد الأول وانعدامه في العقد الثاني وأن وكيل الطاعن قد استغنى عن خدمات المطعون عليهما لا يكشف بذاته عن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما وأنها علاقة عمل استتكت عناصرها القانونية . قصور . (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)
٥٤٣	٢٤ ٨١	٤ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه حال تأدية وظيفته مقررة بالمادة ١٥٢ مدني قديم . نصها عام مطلق . لا يشترط قيام رابطة التبعية وجود علاقة مباشرة بالتابع . تقوم هذه الرابطة متى كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة عليه وفي توجيهه طالت مدة هذه السلطة أم قصرت . نفى المسئولية دون البحث في تحقق قيام السلطة الفعلية أو عدم قيامها . قصور . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
٥٤٣	٢٤ ٨١	٥ - استناد الحكم في نفى المسئولية على استنتاج ظني ليس في قرارات الحكم ما يؤيده ولا يصلح أساساً لقيامه . قصور (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
٥٤٣	٢٤ ٨١	٦ - تأسيس الطاعن دعواه بالتعويض على أن هناك خطأ وقع من موظف تابع لوزارة الصحة في إجراءات طلب الترخيص بفتح صيدلية دون أن يؤسس دعواه على رفض وزارة الصحة طلب الترخيص . نفى الحكم المسئولية عن التعويض استناداً إلى أن الإجراءات التي اتخذت إجراءات تمهيدية لا تقيد الجهة الرئيسية المختصة بالفصل نهائياً في إعطاء الرخصة أو رفضها وأن قرار سحب الترخيص قرار سليم لا يصلح أساساً للمسئولية . خطأ في فهم الواقع مما حجب المحكمة عن بحث عناصر المسئولية في خصوص الإجراءات المدعى بوقوع خطأ فيه . قصور . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الحكم ببطلان عقد البيع لوقوعه على ملك الغير ورد ما دفع من الثمن . استناده في ذلك إلى أنه لم يثبت أن المتصرف للبائع قد اختار الأطيان المبيعة ضمن ما اختاره من أملاكه . عدم تثبيت الحكم من أن هذه الأطيان قد استولى عليها من جهة الإصلاح الزراعي . ما استند إليه الحكم لا يفيد بذاته أن القدر المبيع يدخل فيما استولت عليه جهة الإصلاح الزراعي . قصور ومخالفة للقانون .
٨٦٥	٢٤٨٥	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣)
		٨ - تقديم الطاعنين مستخرجاً رسمياً بتاريخ وفاة والد المطعون عليهما يتوقف عليه بدء مريان المدة المانعة من سماع دعوى الاستحقاق في الوقف ، إغفال الحكم التعرض لهذا المستند أو الرد عليه . قصور في استظهار عناصر الدفع لعدم سماع الدعوى .
٦١٩	٢٤٩٣	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)
		٩ - الضرر من أركان المسؤولية . ثبوته شرط لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك . تمسك رب العمل بانتفاء الضرر من جراء فصل العامل لإلحاقه بخدمة رب عمل آخر . إلتفات الحكم من هذا الدفاع وعدم تمحيصه أو الرد عليه دفاع جوهري لو صح قد يتغير معه وجه الحكم . قصور .
٧١٦	٢٤١٠٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		١٠ - إشارة الحكم المطعون فيه - بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه إلى ما تكبدته المدعية من نفقات ومصروفات دون بيان نوعها ومقدارها والدليل على ثبوتها ودون تفهيم الضرر الذي أصابها . قصور .
١٠٣٨	٣٤١٦٠	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٩٣٩	٣٤١٤١	١١ - الدفع أمام محكمة الموضوع باكتساب الحق المرفوعة به الدعوى بمضى المدة الطويلة وبسقوط الحق في التعويض بالتقادم. دفاع جوهرى. إغفال البحث في هذا الدفاع والقصور في الرد عليه يترتب عليه بطلان الحكم . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥)
٩٦٨	١٤٧	١٢ - الحكم بوقف الدعوى استنادا إلى قيام ارتباط بين موضوعها والفصل في دعوى أخرى دون تحييص وقائع الارتباط أو تحقيق دفاع المدعى بعدم قيامه وبأن طلبه الحكم بملكية ما يدعيه لسبب مستقل هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل في الدعوى الأخرى . قصور . (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
١٠٢١	٣٤١٥٧	١٣ - وجوب مراعاة ما قد يطرأ على الجزء من العقار الذى لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص وذلك بنخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة المستحقة عدم اتباع الخبير المتدب في الدعوى تلك القواعد في التقرير دون بيان عناصر هذا التقدير . أخذ الحكم بما جاء بتقرير الخبير . قصور . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
١٠٣١	٣٤١٥٩	١٤ - تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه التي لم تتناول بحث مستندات الطاعن ودالاتها في موضوع النزاع ، وبيان كيف ينتفى مضمونها الذى تؤديه بما حصله من البيضة التي أقام قضاء عليها . قصور . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٥ - متى كان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية برقص الدفع ببطلان الاستئناف وقبوله شكلا قد قطع في أسبابه المتصلة بمنطوقه بأن الدعوى ليست من الدعاوى التي ينطبق عليها نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات وأنها من الدعاوى التي تعرض على قاضي التحقيق ، حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فلما نه يبنى على ذلك وجوب تحرير تقرير التخليص عن الدعوى وتلاوته في الجلسة تطبيقا لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي لعدم تحرير تقرير تلخيص عن الدعوى وتلاوته قبل المرافعة فيها و كان إغفال هذا الإجراء الجوهري متعلقا بالنظام العام مما يترتب عليه البطلان ، فإن محكمة الاستئناف إذا أعرضت عن هذا الدفع رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها وقضت بتأييد الحكم الابتدائي مقيمة قضاءها على ما أورده هذا الحكم من أسباب تكون قد أصدرت حكما مشوبا بالقصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)</p> <p>١٦ - إقامة الحكم قضاءه في دعوى تثبيت الملكية على ما ادعاه المدعى من أن سببها الميراث وأن لا نزاع من المدعى عليه في ذلك ، دون أن يقيم الدليل على الملكية أو يفصح عن أصل تلك الملكية وأيلولتها إلى المدعى بالنسبة للقدر المقتضى به .</p> <p>تقرير الحكم ذاته بأن المدعى عليه قد أنكر على المدعى ملكيته أو بأن له شركاء آخرين في الملكية مما مؤداه أن يقل نصيب المدعى في أطياف النزاع . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)</p>
١٠٤٢	١٦١ ع ٣	
١١٨٥	١٨٨ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٧ - لئن كان القاضي الأمر (رئيس المحكمة) وهو يصدد نظر التظلم في أمر المجز ، لا يستطيع أن يمس موضوع الحق إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحجبه عن استظهار مبلغ الجدل في المنازعة المروضة لا ليفصل في الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب دون أن يبنى حكمه على مجرد الشبهة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد أمر المجز على مجرد وجود شبهة التقليد بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه فإنه يكون قاصر البيان .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) ... ١٧٢ ع ٣ ١٠٩٢</p> <p>”ما لا يعد كذلك“ :</p> <p>١ - نفى الحكم بأسباب مائفة حصول الإكراه المدعى بوقوعه على البائنة استنادا إلى أمور تتعلق بشخصها وظروف التعاقد . لا مخالفة في ذلك للمعيار الذي أوجبه القانون في تقدير الإكراه بالمادة ١٢٧ مدني ولا يكون الحكم مشوبا بالفصور أو الفساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ... ١٩ ع ١ ١٢٧</p> <p>٢ - لا يعيب الحكم استناده إلى تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة . عدم الرد على ما تضمنته من تقارير الخبراء الاستشاريين . الأخذ برأى أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع ، ومؤدى الأخذ برأى أحد الخبراء أن المحكمة لم تر في الآراء الأخرى ما يغير من اقتناعها في الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ... ٣٩ ع ١ ٢٥٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا رقابة لمحكمة التقض عليها متى كانت عبارات العقد تحمل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع منها . اعتماد الحكم المطعون فيه فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له مع بيان الاعتبارات المعقولة المؤدية إلى ما ذهب إليه لا مخالفة للقانون ولا يشوبه قصور .
٧٣٤	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣١)
		٤ - استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها استخلاصا سائفا أن العيب الخفى الذى وجد بالمبيع يحمل المشتري خسارة وتقصا في قيمة المبيع ومنفعته . وأنه لم يكن في مقدورهما تبيان هذا العيب بعناية الرجل المعتاد . قضاؤه بالتعويض نظير ما فاتهما من كسب بفسخ العقد . لا قصور ولا مخالفة للقانون .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		٥ - بحسب قاضى الموضوع أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها ويذكر دليها ويقيم قضاؤه على أسباب سائفة - عدم التزامه بتتبع الخصوم في مناحى أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم والرد استقلالاً على كل منها . ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليها ، فيه التمايل الضمنى المسقط لملك الأقوال والحجج والطلبات . مثال في دعوى نسب .
١٠٤٦	٢٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - المحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإحالة الدعوى إلى التحقيق على ما أورده في أسبابه من أن المطعون عليها ذهبت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف إلى "أنها رزقت بالصغيرة (من الطاعن) ثمرة زواج عرفي سابق لعقد الزواج الرسمي وما هذا العقد الأخير إلا اظهار للعقد العرفي بدليل ما ورد في وثيقة الزواج الرسمي من أنها بكر حكما وهذا القول منها محل نظر" وانتهت المحكمة من سياق دفاع الطرفين إلى أنها ترى من ظروف الدعوى وملاساتها إحالة الدعوى إلى التحقيق لاستظهار وجه الحق في هذا الدفاع الذي يتصل بواقعة الدعوى ومن شأنه اوضح أن يتغير به وجه الرأي فيها فان الحكم لا يكون مشوبا بالقصور .
١٠٤٦	١٦٢ ع ٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١١/٢١/١٩٦٢)
		(ب) الفساد في الاستدلال :
		الاستدلال على حصول تعامل فعلي ببورصة العقود في تاريخ معين بالمبيعات التي تمت في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد . هذه المبيعات لا شأن لها بالكوترات التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود .
١٤٨	٢٣ ع ١	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٢)
		مناطق استحقاق المنحة التي يتعلق بها حق العمال وتصبح جزءا من الأجر أن يلتزم رب العمل بدفعها من ماله الخاص . استناد الحكم في ثبوت التزام رب العمل بأداء المنحة إلى إقراره وصرفه تلك المنحة للعمال بصفة منتظمة وعامة في حين جرى دفاعه على أن المنحة لا تدفع من ماله الخاص بل يقوم بدفعها صندوق خاص مستقل منه في إدارته وماليتها وشخصيته . فساد في الاستدلال وقصور .
٤٩٤	٧٦ ع ٢	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الخطأ في الاسناد ومخالفة الثابت بالأوراق : " ما يعد كذلك "
		إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على انعدام المنازعة في ملكية الأطيان موضوع الدعوى . منازعة مورث الطاعنة في مذكرته بالمرحلة الاستئنافية الأولى منازعة جديدة في تلك الملكية . بقاء هذه المنازعة قائمة بعد تقض الحكم الاستئنافي الأول وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية . خطأ الحكم في الاسناد ومخالفته للثابت بالأوراق .
٥٩١	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣)
		" ما لا يعد كذلك "
		تحديد المحكمة ثمن المبيع - في حدود سلطتها التقديرية - يجموع ما دفعه المشتري عند تحرير العقد الابتدائي وبعده وبما بقي من الثمن عند تحرير العقد النهائي وحصلت من ذلك الثمن الذي انعقدت عليه إرادة الطرفين بعد تحرير العقد الابتدائي . استناد هذا الاستخلاص إلى عناصر ثابتة بالأوراق . النعي على الحكم بتشويه الوقائع أو مخالفة الثابت بالأوراق في غير محله .
٦٢٩	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٠)
		(ج) تناقض : " ما يعد كذلك "
		١ - تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر يجعل الحكم معدوم الأساس متعين النقض . مثال في دعوى إثبات نسب .
٩٣١	٣٤ ١٣٨	(الطن رقم ٣ لسنة ٢٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - إيراد الحكم الابتدائي في تقريراته أن الأعمال التي يطالب الطاعن بمكافاته عنها لا تدخل في أعمال وظيفته وأنه كان يكافأ عنها لو ثبت أن وزارة الأوقاف - التي يعمل بها - قد أفادت من جهده . تأييد الحكم الاستثنائي المطعون فيه الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه مضيضا إليها أن ما قام به الطاعن لا يبدو أن يكون أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها . تناقض في الأسباب يعيب الحكم .
١٠٥٩	٣١٦٥ ع	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢)
		الطعن في الأحكام :
		(١) الخصوم في الطعن :
		١ - دعوى الدائن بطلب إعادة التفليسة لم يوجب القانون فيها اختصاص السنديك . عدم اختصاصه في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها جائز قانونا .
٩٠	١٤ ع	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		٢ - لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها .
		زوال صفة ناظر الوقف بالقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذي أضيف عليه صفة الحراسة على الوقف . صدور الحكم قبله بهذه الصفة الأخيرة . الطعن فيه بصفته الشخصية أو كناظر وقف لا يجوز .
		جواز الطعن بصفته حارصا .
٤٥٥	٢٦٨ ع	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		راجع : نقض (القواعد ١ و ٧٧ و ١٨٨ ص ١٣ و ٤١٨ و ١١٨٥ على التوالي)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - لغير المحكوم عليه الذي يتعدى إليه الحكم أن يطعن فيه : إن كان انتهائيا بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته ، أما إن كان ابتدائيا فبطريق الاستئناف (م ٢٤١ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) اعتراض الغير على حكم المحكمة الابتدائية بالاستحقاق في وقف لتعدى أثره إليه ، بدعوى مبتدأة . الحكم بعدم سماع الدعوى تأسيسا على وجوب رفع الاعتراض لدى محكمة الاستئناف . هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى بإجراءات صحيحة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٢/١٩٦٢) ...</p> <p>١٠٨٨ ٣٤١٧١</p>
		<p>(ب) الأحكام الجائز الطعن فيها :</p> <p>١ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع "م ٣٧٨ مرافعات" . والمقصود بالخصومة في هذا الصدد ، الخصومة الأصلية المترددة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي في الدعوى .</p> <p>الحكم برفض دفع شكلي وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا ولو كان الحكم الذي سيصدر في الموضوع غير قابل للطعن .</p> <p>عدم قابلية الحكم الصادر في الموضوع ، للطعن ينسحب أثره على ما صدر من أحكام فرعية في الدعوى وتكون غير قابلة للطعن كذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٢) ...</p> <p>١٠٨٠ ٣٤١٧٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - القضاء القطعي في أساس "التزاع" يجوز الطعن فيه استقلالا - متى انتهت محكمة الموضوع في حكمها إلى ثبوت الإرهاق نتيجة لصدور قانون الإصلاح الزراعي باعتباره ظرفا طارئاً كان ذلك منها قضاء قطعياً في أساس التزاع وإن كانت قد أرجأت رد الإلتزام المرفق إلى الحد المعقول - طبقاً للمادة ١٤٧ / ٢ مدني - حتى يتحدد مدى الإرهاق على ضوء تقرير الخبير الذي ندبته .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ... ١٨٧ ع ٣ ١١٧٩</p> <p>(ج) القبول المانع من الطعن :-</p> <p>القبول المانع من الطعن في الحكم هو القبول القاطع في الدلالة على رضا المحكوم عليه . تقديره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى بني على أسباب سائغة .</p> <p>(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧) ... ٢٥ ع ١ ١٦٩</p> <p>(د) مبدأ ميعاد الطعن :</p> <p>١ - توجب المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في الاعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، فإذا كان تحديد المحل الذي وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه إنما ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن ولا ينصرف إلى بيان محل إقامته وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعن في محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر في شأن يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة فإن إعلان الحكم يكون باطلا ولا يفتتح به ميعاد الطعن .</p> <p>(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥) ... ١٥٩ ع ٣ ١٠٣١</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(هـ) طرق الطعن في الأحكام :
		تتضمن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقا من طرق الطعن . مريان حكما - رغم إلغائها - في شأن الطعون على الأحكام التي صدرت في ظلها .
١٠٨٨	٣٤١٧١ ع	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٥)
		” اعتراض الخارج عن الخصومة “ .
		لغير المحكوم عليه الذي يتعدى إليه الحكم أن يطعن فيه . إن كان انتهايا بطلب إعادة نظر القضية امام المحكمة التي أصدرته ، أما إن كان ابتدائيا فبطريق الاستئناف (م ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) . اعتراض الغير على حكم المحكمة الابتدائية بالاستحقاق في وقف لتعدى أثره إليه ، بدعوى مبتدأة . الحكم بعدم سماع الدعوى تأسيسا على وجوب رفع الاعتراض لدى محكمة الاستئناف . هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى بإجراءات صحيحة .
١٠٨٨	٣٤١٧١ ع	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٥)
		حجية الأحكام :
		” حجية الأمر المقضي “ .
		١ - شرط قيام حجية الأمر المقضي توافر وحدة الموضوع والخصوم والسبب . قرارات هيئة التحكيم تحوز حجية الشيء المقضي . جواز إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف الاقتصادية .
١٣	١٤ ع	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه أن تكون المسألة في الدعوى واحدة . ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى وتعد الأساس لما يدعيه أحدهما في الدعوى الثانية .
١٢٧	١٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) راجع (استئناف . بطلان . رسوم قضائية . محكمة الموضوع . مؤلف) .
		٣ - حكم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية المطلقة بالبيئة . حسم النزاع على وسيلة الإثبات بعد أن تبادل الطرفان بشأنها . قضاء يحوز حجية الأمر المقضى في هذا الخصوص لا محل للعدول عن هذا الشق القطعي من الحكم . أطراح المحكمة حكم الإحالة إلى التحقيق مخالف لحجية الأمر المقضى .
٢٧٩	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٤ - لا يحوز الحكم حجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها .
٤٤١	٢٤ ع ٦	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		حجية الأحكام المستعجلة :
		تقدير قاضي الأمور المستعجلة في الإشكال - خطأ أو صوابا - تقدير وقته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه . قرار قاضي الأمور المستعجلة بالاستمرار في التنفيذ لا يحوز حجية تحول دون إمارة النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز .
١٢٠٥	١٩٠ ع ٣	(الطنان رقم ١٤٦ و ٣٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حجية الحكم بعدم سماع الدعوى :
		الحكم بعدم سماع الدعوى تأميسا على وجوب رفع الاعتراض الخارج على الخصومة أمام محكمة الاستئناف. هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى بإجراءات صحيحة . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٢/٥)
١٠٨٨	١٧١ ع ٣	
		”قوة الأمر المقضى“
		متى أصبح الحكم انتهائيا فقد حاز قوة الأمر المقضى بحيث يمنع الخصوم من العودة إلى التنازل في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو لم تكن محل بحث الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
٤٤١	٦٦ ع ٢	
		راجع : قوة الأمر المقضى (القاعدة ١٢٢ ص ٨٢٠) ودعوى (القاعدة ٧٨ ص ٥٠٦) .
		حلول
		حق المؤمن في الرجوع على الغير المستول من الحادث لا يقوم على أساس الحلول . رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا بدين في ذمته هو . وفاء شركة التأمين بمبلغ التأمين يستند إلى الإلتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين . (الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
١١٦٦	١٨٥ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حوادث طارئة
٦٢٩	٩٥ ع ٢٤	<p>١ - تدخل القاضى لرد الالتزام إلى الحد المعقول طبقاً للمادة ٢/١٤٧ مدنى رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة. تقدير ذلك منوط بالاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصيغة ذاتها .</p> <p>(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٢)</p> <p>راجع : محكمة الموضوع (القاعدة ٩٥ ص ٦٢٩) .</p>
		<p>٢ - يتسع نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى - وقد ورد بصيغة عامة - لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين ، ذلك أن تأجيل التنفيذ هو الباعث على حماية القانون التى قصد منها رفع العنت عن المدين وإصلاح ما اختل من التوازن العقدى نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة وهو ما يقوم فى الالتزامات المؤجلة التنفيذ كما يقوم فى الالتزامات التى تنفذ بصفة دورية .</p>
١١٧٤	١٨٦ ع ٣	<p>(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢)</p> <p>٣ - إذ نصت المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى على أنه "إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى ... أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول" فقد دلت على أنها إنما تنطبق عند ما يكون الحادث قد طرأ فى فترة من الزمن تفصل بين إبرام العقد وبين تنفيذ الالتزام الذى رتبته، فإن كان الالتزام قد نفذ فإنه يتقضى وعندئذ يمتنع انطباق نظرية الحوادث الطارئة - المنصوص عليها فى المادة المذكورة - لأنها إنما ترد على التزام قائم لم ينفذ بعد .</p>
١١٧٩	١٨٧ ع ٣	<p>(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣“ .
		٤ - صدر القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ تطبيق واضح لنظرية الحوادث الطارئة ولم يقصد به الشارع مسوى تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبيعة التي أخضعت للاستيلاء عليها طبقا لقانون الإصلاح الزراعي حتى لا تختلف معايير التقدير في شأنها . تطبيق القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لا يخل بأحكام القانون المدني بالنسبة للأطنان الأخرى التي لم يستول عليها أو بالنسبة للعقود الأخرى التي تأثرت بقانون الإصلاح الزراعي كحادث طارئ . (المجلد رقم ٢٤٠ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ١٨٦ ع ٣ ١١٧٤
		٥ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه (بلحمة الإصلاح الزراعي) من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له . عدم انطباق هذا النص إلا على الأطنان التي تستولى عليها الحكومة فعلا تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . (المجلد رقم ٢٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١) ٩٥ ع ٢ ٦٢٩
		”عمل الإدارة“ : - التحفظ على أموال أسرة محمد علي - ٦ - وضع الأطنان المبيعة تحت التحفظ على اعتبار أنها من أموال أسرة محمد علي ليس إلا حادثا طارئا يترتب عليه تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين وذلك بصفة مؤقتة - دون أن يتمحض عن استعالة قانونية دائمة تفضي إلى انقضاء هذه الالتزامات وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات المؤجلة ميرها . (المجلد رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ١٨٤ ع ٣ ١١٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>حيازة</p> <p>(١) دعوى الحيازة :</p> <p>” دعوى منع التعرض “ .</p> <p>١ - لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . رفع الدعوى بطلب منع تعرض الطاعن في المرور بالطريق الموصل إلى أرضه تأسيسا على توافر الشرائط القانونية التي تمنح له على ارتفاع المرور . عدم تأسيس الدعوى على ثبوت حق الارتفاع بالمرور وتملكه له . الدعوى من دعاوى اليد .</p> <p>رفض الحكم الدعوى على أساس انتفاء ملكية الطاعن لحق المرور الذي يخوله القانون لمن كانت أرضه محبوسة عن الطريق طبقا للمادة ٨١٢ من القانون المدني . مخالفة للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) ... ٨٢ ع ٢٥١</p> <p>٢ - استخلاص الحكم أن الحائزين لأطيان التراع بطريق الاستئجار إنما كانوا يحوزونها لحساب الطاعن وغيره من الملاك المشتاعين ومنهم المطعون عليه ، وذلك حتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك مباشرة بعد انسحاب المستأجر الأصلي .</p> <p>رفض الحكم دعوى منع التعرض المدعى بحصوله من المطعون عليه على هذا الأساس واستناده في ذلك إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، لا يعد ذلك بحثا للملكية أو تقريراً لثبوت الحق أو نفيه .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ... ١٩٤ ع ١٢٣٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدو	
١٠٩٨	٣٤١٧٣	<p>٣ - مفاد نص المادة ٤٢٥ مكرر مرافعات جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد في حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله - دون حالات البطلان في الحكم أو في الإجراءات - وذلك في خصوص وضع اليد بالذات لا ما يكون متعلقا بما قد يقع في سائر الدعاوى (الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)</p> <p>(ب) الحائز سىء النية :</p> <p>” رد الثمار “ .</p> <p>يعتبر واضع اليد على جزء من الأموال العامة بغير ترخيص حائزا سىء النية ومسئولا عن رد الثمرات . التزام الحائز سىء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى . لا يتقادم هذا الالتزام إلا بخمس عشرة سنة (الطن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)</p> <p>(خ)</p> <p>خلف</p> <p>إناطة الدولة للملتم إدارة المرفق العام تحت إشرافها ليست وكالة بالمعنى القانونى إذ هو يقوم بها لحسابه هو ومنفعته لا لحساب الدولة . تحمل الملتم مخاطر هذه الإدارة ومسئوليته عنها . الديون التي تترتب في ذمة الملتم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاما عليه وحده ولا شأن بلجهة الادارة بمنحة الالتزام بها - فاذا أنهت الالتزام بالاستقاط وعاد المرفق إليها فانها لا تلتزم بشىء منها إذ هي ليست خلفا عاما أو خاصا للملتم وذلك ما لم ينص في عقد الالتزام على التزامها بتلك الديون .</p> <p>(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)</p> <p>راجع : خير . وارث (القاعده ١٢٣ ص ٨٢٤)</p>
٩٥٢	٣٤١٤٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
(د)	
دعوى . دفع ما لا يجب . دفع	
دعوى	
نطاق الدعوى :	
(١) أساس الدعوى :	
١ - رفع الدعوى بطلب الاخلاء استنادا الى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلى وجود عقد ايجار شفوى يحكم العلاقة بين الطرفين . الحكم بالطرد على أساس ان وضع اليد مبناه الغصب تغيير لأساس الدعوى وسببها دون طلب من الخصوم وفصل فى دعوى أخرى تختاب عن الدعوى المرفوعة طبيعة وسببها . .	
١٨٣	٢٧ ع ١٨٣ ... (الطن رقم ١١٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
٢ - دعوى التعويض التى يرجع بها المالك الحقيقى على البائع للملكه فى حالة عدم إمكان استرداد المبيع من المشتري أمامها العمل غير المشروع . هذا البيع هو الذى سبب الضرر المطالب بالتعويض عنه .	
٥٠٦	٧٨ ع ٢٤ ... (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
٣ - دعوى اثبات التعاقد ودعوى صحة وقفاذ العقد ، مسميان لدعوى واحدة موضوعية . تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه وقفاذه .	
١٢١٤	١٩١ ع ٣ ... (الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) تقدير قيمة الدعوى :
		الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة عن سنوات معينة بالتقادم . دعوى مقدرة القيمة اذ هي تنصب على الترام محدد بقيمة الضريبة عن تلك السنوات . (الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨) ٣٢ ١٤ ٢١١
		(ج) وصف السرعة :
		١ - المناط في تحديد وصف السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم وجوب نص القانون على وجه السرعة صرامة . تقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده إسباغ وصف السرعة على الدعوى . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ١٤ ١٤ ٩٠
		٢ - المعارضة في أمر الأداء تنظر على وجه السرعة . يسرى على الحكم فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة بالمادة ١١٨ مرافعات . وجوب استئنافه بطريق التكليف بالحضور . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١) ٢٢ ١٤ ١٤٥
		٣ - الدعوى بطلب إعادة التقلية ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة ولا هي من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات على سبيل الحصر . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ١٤ ١٤ ٩٠
		٤ - الدعوى التي ترفع أثناء اجراءات التنفيذ ويطلب فيها إبطال هذه الاجراءات (وهي دعوى الاستحقاق الفرعية) من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ التي يفصل فيها على وجه السرعة . وجوب رفع الاستئناف عن الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١) ٧ ١٤ ٥٤ (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤) ٤٥ ١٤ ٢٩٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الدعوى التي ترفع أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها إبطال هذه الإجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز تعد دعوى استحقاق فرعية تندرج في عموم حكم المادة ٤٨٢ من أفعات باعتبار أنها نزاع متعلق بالتنفيذ ومن ثم فيحكم فيها على وجه السريعة .
٨٤٩	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
		٦ - المناط في تحديد وصف السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم . وجوب نص القانون على وصف السرعة صرامة . تقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أسباب وصف السرعة على الدعوى . عدم النص على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية يحكم فيها على وجه السرعة .
١٢٠١	٣٤٥٨٩	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		٧ - متى كانت الدعوى عمالية أستند فيها إلى عقد عمل فردى فإنها تنظر على وجه السرعة .
١١٤٠	٣٤١٨٠	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تقرير التلخيص :
		وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه الإحالة .
٢٧٩	٤٢	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		راجع استئناف (القاعدتان ١١٥ و ١٢٨ ص ٧٧١ ٨٦٤) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) محو عبارات من أوراق المرافعات والمذكرات :
		١ - أمر المحكمة بمحو بعض العبارات الواردة في مذكرات الخصم لما رآته من خروج على الآداب استعمال هذه الرخصة لا يعيب الحكم ولو تضمنت هذه العبارات دفاعا .
٤١٤	٢٤ ٦١	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥)
		٢ - محو العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من مذكرات الخصوم رخصة خولها الشارع لقاضي الموضوع بغير معقب عليه وهو ليس مطالبا ببيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في استعمال هذه الرخصة . إغفال الحكم الرد على طلب محو تلك العبارات لا يعد قصورا مبطلا .
٦٧٦	٢٤ ١٠٢	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
		(ج) استجواب الخصم :
		للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول في المحضر . عدول المحكمة عن استجواب الخصم استنادا إلى أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب ، مؤداه أن في عناصر الدعوى ما يكفي المحكمة لتكوين عقيدتها وهو ما يستقل به قاضي الموضوع . لا يلزم القانون المحكمة في تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للإثبات .
١١٠٥	٣٤ ١٧٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		(د) إعادة الدعوى للمرافعة :
		إغفال باب المرافعة لا يجعل للخصوم اتصالا بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة . وجوب دعوة الخصوم بإعلانهم قانونا إذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ، مالم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . عدم الاعلان يترتب عليه البطلان ولكن لا يصح الحكم بالانعدام إذ أن الخصومة قد انعقدت من قبل صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في إجراءاتها .
١٠١٢	٣٤ ١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) انقطاع سير الخصومة :
		زوال صفة المدعى بعد رفع الدعوى لا يؤدي إلى عدم قبولها . أثره انقطاع سير الخصومة ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم فيها .
١٠٨	١٧ ع ١٠٨	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		(د) وقف السير في الدعوى :
		٤ — وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها خلال الثمانية أيام التالية لإنتهاء مدة الوقف . عدم التعجيل يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . لا يمنع من ذلك أن يكون سبب الوقف الصلح المطروح أمره على لجنة المصالحات .
١٤١	٢١ ع ١٤١	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٣١)
		الوقف الاتفاقي :
		“وقف الدعوى الضريبية“
		٥ — وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ له أحكام وأوضاع خاصة فهو يختلف في مناطه ونطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات .
٤٢٧	٢٣ ع ٤٢٧	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١١)
		٦ — وضع القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لوقف الدعاوى الضريبية أحكاما خاصة وإجراءات وشروط معينة . لا صلة له بحكم المادة ٢٩٢ مرافعات . عدم احتفاء الطرفين في طلب الوقف بأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لتخلف شروطه وإجراءاته لا يكون هذا الوقف مستندا إلا إلى نص المادة ٢٩٢ مرافعات .
٤٣١	٢٤ ع ٤٣١	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		مسألة أولية :
		١ - مناط وقف السير في الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية هو أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالاختصاص النوعي . وقف المحكمة الدعوى مع اختصاصها بالفصل في المسألة الأولية اللازمة للفصل فيها مخالفة للقانون .
٤٦٣	٢٤ ٦٩	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٢)
		٢ - مناط وقف الدعوى حتى يتم الفصل في دعوى أخرى أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى .
٩٦٨	٣٤ ١٤٧	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٢)
		٣ - الحكم بوقف الدعوى استنادا إلى قيام ارتباط بين موضوعها والفصل في دعوى أخرى دون تمحيص وقائم الارتباط أو تحقيق دفاع المدعى بعدم قيامه وبأن طلبه الحكم بملكية ما يدعيه لسبب مستقل هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل في الدعوى الأخرى . قصور .
٩٦٨	٣٤ ١٤٧	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٢)
		شروط قبول الدعوى :
		(١) الصفة في الدعوى :
		١ - للنائب عن جهة الاستحقاق في الوقف الخيري محاسبة ناظر الوقف ومطالبته بتقديم كشف حساب عن ريع الوقف والحكم له بهذه الصفة بما يخص جهة الاستحقاق في الريع . لا يمنع من ذلك محاسبة وزارة الأوقاف والنظار سنويا ، إذ أن ذلك نوع من الإشراف العام عليهم . ليس في نصوص لائحة إجراءات ديوان الأوقاف ما يقصر حق محاسبة الناظر على الأوقاف .
١٠٨	١٤ ١٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٥٢	٣٤٤٤	٢ - إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين الحراسة الإدارية التي كانت مفروضة على الشركة الملتزمة بإدارة مصرف عام وبين إدارة الدولة للمرفق ومن ثم تزول صفة الحارس الإداري في تمثيل الشركة التي كان معينا عليها . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		(ب) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		١ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه أن تكون المسألة في الدعويين واحدة ويستترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى وتعد الأساس لما يدعيه أحدهما في الدعوى الثانية . (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
١٢٧	١٩٤١	راجع (إثبات . استئناف . دفع . دفع ما لا يجب . عمل) .
		٢ - متى أصبح الحكم انتهائيا فقد حاز قوة الأمر المقضى بحيث يمنع الخصوم من العودة إلى النزاع في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو لم تكن محل بحث الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
٤٤١	٢٤٦٦	٣ - لا يجوز الحكم بحجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
٤٤١	٢٤٦٦	راجع : وقف . " عدم سماع الدعوى " . القاعدة ٦٩ ص (٤٦٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠٦	٧٨ ع ٢	<p>٤ - القضاء في مسألة كلية شاملة يحوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم . مؤدى ذلك امتناع التنازع في شأن حق جزئى آخر يتوقف ثبوته أو انقضاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها أو على انتفاؤها .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)</p> <p>• - تقدير قاضى الأمور المستعجلة في الإشكال بوقف التنفيذ أو استمراره خطأ كان أو صوابا - هو تقدير وقته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظا سليما يتناضل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة، ومن ثم فالقرار الذى يصدره القاضى المستعجل بالاستمرار في التنفيذ في الاشكال المرفوع عن تنفيذ حجز ، إجراء وقته لا يحوز حججة تحول دون إثارة النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز .</p> <p>والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز سماع دعوى الموضوع (رفع حجز) تأسيسا على هذا النظر لا يكون قد خالف القانون .</p> <p>(الطنان رقم ١٤٦ و ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)</p> <p>(ج) عدم سماع الدعوى :</p> <p>١ - مؤدى نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى بمضى خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم توافر " العذر الشرعى " في عدم إقامتها عند إنكار الحق ، أن المراد في اعتبار الشخص معذورا هو أن يكون في وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى . من الأعداء غياب الشخص أو كونه صبييا أو مجنونا ليس لهما ولى . تنصيب النائب عن الأصيل يرتفع به العذر الشرعى مما يستتبع سريان المدة المانعة من الدعوى .</p> <p>(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)</p>
٥٥٩	٨٤ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - صدور الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب أعمال حكم المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . في تلك المنازعات لا محل لتطبيق أحكام التقادم في القانون المدني .
٥٥٩	٢٤ ٨٤ ...	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)
		”التناقض المانع من سماع الدعوى“ :
		٣ - التناقض في موضع الخفاء عفو مغتفر . الطلاق مما يخفى على الزوجة فالتناقض في دعوى الطلاق مغتفر . دعواها الطلاق بعد الإقرار بالزوجية مقبولة .
٦٦٢	٢٤ ١٠١ ...	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣)
		٤ - تصديق الورثة الزوجة على الزوجية . دفع الميراث لها لا يمنع من سماع دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه لقيام العذر لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البينة في الطلاق .
٦٦٢	٢٤ ١٠١ ...	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣)
		٥ - عدم سماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما أمرت به أو تولته السلطة العامة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مخدوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مخدوبيهم طبقا للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية سواء كان الطعن بطريق مباشر أم غير مباشر . تحويل الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ وزير المالية تغطية أتعاب الإدارة العامة للحراسة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة تحت الحراسة . قرار وزير المالية بتحديد الأتعاب على هذا الوجه لا يقبل الطعن عليه بأي طريق .
٧٥٩	٢٤ ١١٩ ...	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>”حجية الحكم بعدم سماع الدعوى“ :</p> <p>لغير المحكوم عليه الذى يتعدى إليه الحكم أن يطمئن فيه . إن كان انتهائيا بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التى أصدرته ، أما إن كان ابتدائيا فبطريق الاستئناف . اعتراض الغير على حكم المحكمة الابتدائية بالاستحقاق فى وقف لتعدى أثره إليه ، بدعوى مبتدأة . الحكم بعدم سماع الدعوى تأسيسا على وجوب رفع الاعتراض لدى محكمة الاستئناف . هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى بإجراءات محيطة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية — جلسة ٥/١٢/١٩٦٢) ... ١٧١ ع ٣ ١٠٨٨</p> <p>مصاريف الدعوى :</p> <p>تستحق مصروفات دعوى المطالبة بمبلغ وصية ، من مال التركة غير مقيدة بالقيد الخاص بالنفاذ من الثلث . الإلتزام بالمصروفات لا يستند إلى الوصية فى ذاتها بل إلى سبب قانونى آخر هو الإلتزام من يخسر الدعوى بمصاريفها طبقا للمادة ٣٥٧ مرافعات . تقدير المصاريف يكون على أساس المبلغ المقضى به . الحكم بالزام التركة بمبلغ الوصية الذى ينفذ من ثلث مالها . مقتضى نص المادة ٣٥٧ مرافعات أن يكون إلتزام التركة بالمصاريف قاصرا على ما يتناسب مبلغ الوصية الذى ينفذ من الثلث .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢١/٦/١٩٦٢) ... ١٢٤ ع ٢ ٨٣٧</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>رفض الدعوى :</p> <p>” أثره “</p> <p>الحكم برفض الدعوى يؤدي إلى إلقاء محيقتها وما يكون قد ترتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣) ١٧٩ ع ٣ ١١٣٤</p> <p>راجع : بطلان (القاعدة ١٧٧ ص ١١٢٤) .</p>	
<p>دفع مالا يجب</p> <p>الموضوع في دعوى استرداد ما دفع بغير حق قابل للتجزئة والحكم الذي يصدر فيها قابل للتجزئة كذلك ولو كان المدعى مدينا مع آخر بالتضامن في قرض لأن السبب في هذه الدعوى ليس هو عقد القرض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٤) ٥ ع ١٤ ٤٢</p>	
<p>دفع</p> <p>الدفع الشككية :</p> <p>الدفع ببطلان صحيفة الدعوى :</p> <p>١ — الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلى يجب إبداءه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في التمسك به . البطلان الذي يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل ببطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) ٥٤ ع ١٤ ٣٣٩</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة هوفى حقيقته دفع شكلى يتضمن الاعتراض على شكل إجراءات الخصومة وكيفية توجيهها لا يعد دفعا بعدم القبول . البطلان فى هذه الحالة - على الرأى الذى يقول به - نسبي غير متعلق بالنظام العام . هذا الدفع يسقط الحق فى التمسك بعدم ابدائه قبل التحدث فى موضوع الدعوى . قبول محكمة أول درجة الدفع لاستنفاد به ولايتها فى نظر الموضوع . إلغاء الحكم بقبول الدفع من محكمة الاستئناف . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم جواز التصدى . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع يؤدي لبطلان حكمها . لا يزال هذا البطلان عدم تمسك الطاعنين أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٩) ٥٤ ١٤ ٢٣٩</p> <p style="text-align: center;">الدفع الموضوعية :</p> <p style="text-align: center;">الدفع بعدم قبول الدعوى :</p> <p>١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة ، دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها . الحكم بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ... الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع . عدم جواز إعادة القضية إلى محكمة أول درجة عند إلغاء الحكم ورفض الدفع بعدم القبول .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ١٧ ١٤ ١٠٨</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المنصوص عليه بالمادة ١٤٢ مرافعات هو الدفع الموضوعى الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ، الصفة ، المصلحة ، الحق فى رفع الدعوى . عدم انطباق المادة ١٤٢ مرافعات بالنسبة للدفع المتعلق بشكل الإجراءات والدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه . العبرة بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التى يطلقها الخصوم .	
(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٩) ... ٥٤ ع ١٢٣٩ راجع : (مخاصمة) .	
(ر)	
رسوم . رى	
رسوم	
رسوم التسجيل :	
”رد الرسوم“ .	
عدم جواز رد رسوم التسجيل فى حالة عدول ذوى الشأن عن إتمامه . سر بيان قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية فى مـواد الشهر العقارى فيما يتعلق برد الرسوم . عدم جواز رد أى رسم إلا فى الأحوال المنصوص عليها قانونا .	
(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢) ... ١٦٤ ع ٣٥٥	
رسوم جمركية : راجع جمارك (القاعدة ١١١ ص ٧٤٩) .	
رسوم دمنة : راجع ضرائب (القاعدة ٩٠ ص ٦٠٢) .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسوم قضائية :
		(١) أوامر تقدير الرسوم القضائية :
		أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم الكتاب تختلف عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم .
		الأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور الوقفية ولم يحدد القانون للتظلم منه ميعادا معيناً ويرفع التظلم بتكليف بالحضور أمام المحكمة أو أمام القاضي الأمر نفسه .
		الأمر بتقدير الرسوم القضائية يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر أو إلى القاضي وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وذلك في الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان الأمر وميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة هو عشرة أيام من تاريخ صدوره .
		أوامر تقدير الرسوم القضائية لا تكون نافذة إلا بعد فوات مواعيد المعارضة . الأوامر على عريضة أحد الخصوم واجبة التنفيذ بقوة القانون .
١٢٠١	١٨٩ ع ٣	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		(ب) المعارضة في تقديرها :
		الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب يتولد عن الطلب أو الخصومة التي استحق عليها فهو منها بمنزلة الفرع من الأصل . المنازعة التي تقوم في شأنه بين قلم الكتاب وبين المسئول عن الرسم تعد منازعة مرتبطة بالطلب أو الدعوى التي استحق عليها الرسم .
		وجوب الترام هذه التبعية بين الرسم والدعوى عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسم . الطعن بالاستئناف في هذا الحكم لا يكون ممتنعاً إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل للطعن بهذا الطريق لأعباء في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر التقدير .
٢١١	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الرسم عن أعمال الري :</p> <p>الرسم المستحق للدولة مقابل ترخيصها بإجراء عمل من الأعمال ذات الصلة بالري والصرف ، داخل حدود الأملاك العامة المبينة بالمادة ٢٢ ق ٢٨ لسنة ١٩٥٣ يختلف في طبيعته من مقابل الانتفاع الذي يستحق للدولة عن شغل جزء من الأملاك العامة بغير ترخيص . الرسم يتقدم بمضى ثلاث سنوات في حكم المادة ٣٧٧ مدني أما مقابل الانتفاع فيتقدم بخمس عشرة سنة ولا يعد من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسي .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤) ... ١٠٥ ع ٢ ٧٠٦</p>
		<p>ري</p> <p>ترعة عامة :</p> <p>”صفة العمومية“</p> <p>يعد ترعة عامة كل مجرى معد للري تقوم الدولة بنفقات صيانه يوم العمل بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ ويكون مدرجا في سجلات وزارة الأشغال . إضفاء صفة العمومية على المسقى التي تروى منها الأرض المشفوع فيها وتلك المملوكة للشفيح استنادا إلى تقرير الخبير المتدب وشهادة إدارية . مخالفة ذلك للعبارة الذي حدده القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٥) ... ٦٢ ع ٢ ٤٢٣</p> <p>راجع : رسوم (القاعدة ١٠٥ ص ٧٠٦) .</p>

رقم القائمة
والعدد

رقم
الصفحة

(ش)

شركات . شفعة . شيك . شيوع

شركات

شركة تضامن :

يسأل الشريك المتضامن مسئولية شخصية وقضائية عن ديون الشركة - وفقا للمادة ٢٢ تجارى - متى كان التعهد قد تم بعنوان الشركة . الحكم الصادر على شركة تضامن يحوز حجية قبل الشريك المتضامن في صدد ما أثبتته الحكم من التزام بالدين ومقداره . للشريك المتضامن بصفته الشخصية الصفة في الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد مدير الشركة بهذه الصفة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦) ... ٧٧ ع ٢٤ ٤٩٨

تصفية الشركات :

تصفية أموال الشركة وقسمتها تم بالطريقة المبينة في العقد . اتباع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٣ وما بعدها من القانون المدنى عند خلو العقد من حكم خاص . تحويل العقد المصنف التصفية إما بطريق البيع الودية أو بالمزاد . عدم ورود نص خاص يوجب تصفية المحل التجارى عن طريق بيعه مجزأ . التزام الحكم هذا النظرا لمخالفة فيه لمداول عقد الشركة .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧) ... ١١٤ ع ٢٤ ٧٦٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		شفعة
		راجع : رى (القاعدة ٦٢ ص ٤٢٣) .
		شيك
		طبيعته :
		الشيك أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع وهو بهذه المثابة لا يصلح أن يكون ورقة من أوراق المجاملة التي تقوم بوظيفة الائتمان ...
١٥٨	٢٤ ع ١٤	الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١
		راجع : (أوراق تجارية القاعدة ٢٤ ص ١٥٨)
		شيوخ
		لم يشترط القانون في دعوى تثبيت الملكية لخصه في مال شائع وطلب ريعها اختصاص جميع الملاك على الشيوخ وكل ما يترتب على عدم اختصاص من لم يختص منهم هو أن الحكم الذي يصدر فيها لا يكون حجة عليه .
١١٨٥	١٨٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		راجع (اختصاص . بيع . قسمة) .

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
	(ص)	
	صلح . صورية	
	—	
	صلح	
	في مسائل الحالة الشخصية :	
	لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تميز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية فإن التنازل عن طلب الجبر يكون عديم الأثر قانوناً ، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأدلة سائغة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن عقد البيع قد انعقد مقابل التنازل عن دعوى حجر ، وأن ثمتنا لم يدفع فإنها تكون قد تحققت من صورية السبب الوارد في العقد والحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى بطلان عقد البيع ، لا يكون قد خالف القانون .	
١٢١٤	٣٤١٩١ (الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٢)	
	راجع : تركة (القاعدة ١٤٩ ص ٩٧٧) وتعويض القاعدة ٣٨ ص ٢٤٦	
	صورية	
	(١) الطعن بالصورية :	
	الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا بمن له مصلحة فيه وفي حدود تلك المصلحة .	
٢١٥	٣٣ ١٤ (الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) عبء الإثبات :
		مؤدى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ مدنى أن المشرع وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر به ، فإن ذكر اعتبر السبب الحقيقى للالتزام إذا إدعى المدين صورية السبب الوارد بالعقد كان عليه عبء إثبات هذه الصورية . عبء إثبات أن للعقد سببا مشروعا آخر يقع على عاتق الدائن المتمسك به .
١٢١٤	١٩١ ع ٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٨٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		(ج) الصورية المطلقة :
		١ - حكم إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات الصورية المطلقة بالينة . حسبه النزاع على وسيلة الإثبات بعد أن تجادل بشأنها الطرفان . قضاء يحوز حجية الأمر المقضى فى هذا الخصوص . لا محل للعدول عن هذا الشق القطعى من الحكم . أطراح المحكمة حكم الإحالة الى التحقيق مخالف لحجية الأمر المقضى .
٢٧٩	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٢ - متى استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى - توافرية التجديد باستبدال شخص الدائن وتحرير سند صريح بالدين وأن الإدعاء بصورية هذا التجديد لم يقم عليه دليل وركن الحكم فى ذلك كله الى عدة قرائن يكمل بعضها بعضها وتؤدى فى مجموعها الى النتيجة التى انتهى إليها فإنه لا يجدى الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة كافية لحمله .
١٠١٢	١٥٦ ع ٣	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
------------	-----------------------

(ض)

ضرائب

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

(١) الواقعة المنشئة :

١ - الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي نتيجة العمليات - على اختلاف أنواعها - التي تبأمرها الشركة أو المنشأة ومن ثم يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربها حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي وليس من الضروري أن يكون الربح قد قبض فعلا .

(الطن رقم ٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٢) ... ١١٨ ع ٢ ٧٨٨

٢ - تستحق ضريبة الأرباح التجارية والصناعية سنويا . ومناطق استحقاقها هو نتيجة العمليات التي تبأمرها المنشأة على اختلاف أنواعها . لافرق بين المنشآت الفردية والشركات المساهمة . قيام الشركة ببيع الأراضي بالتقسيط على آجال طويلة . يعتبر كل قسط من الأقساط التي يلتزم المشتري بدفعها لها سنويا وحدة مستقلة يمثل بعضه جزءا من التكلفة والبعض الآخر ربحا وفوائد . ومقتضى ذلك وجوب احتساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافي الربح عن كل قسط من هذه الأقساط .

(الطن رقم ٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٢) ... ١١٨ ع ٢ ٧٨٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الأرباح التي تسرى عليها الضريبة :
		١ - لا يجوز تحميل حساب الأرباح والخسائر ما تستقطعه المؤسسة من أرباحها لتغذي به حساب المكافآت وتعويضات المستخدمين والعمال إلا إذا كان هذا الحساب مستقلاً. لا يكفي لقيام هذا الاستقلال ظهور حساب خاص للمكافآت والتعويضات في جانب "الخصوم" بالميزانية .
		اعتبر القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في حكم التكاليف الواجب خصمها من الأرباح ، المبالغ المستقطعة لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غير ذلك من الأنظمة بشرط أن يكون لهذه الأنظمة لأئحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص .
١٦٩	٢٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
		٢ - الأرباح الناتجة عن تأجير المحال الصناعية والتجارية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها تخضع لضريبة الأرباح التجارية وسواء أكانت الإيجار يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمتجر أو المصنع .
٣٢٨	٥٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)
		٣ - وجوب احتساب إيجار العقار الذي يشغله المحل التجاري والصناعي أو قيمته الإيجارية ضمن التكاليف الواجب خصمها سواء كان الممول مالكا للعقار أو مستأجرا له ثم أجره من الباطن للغير. المبلغ الواجب خصمه بالنسبة للمول غير المالك هو الإيجار الفعلي والحقيقي وبالنسبة للمول المالك هو ما يقابل القيمة الإيجارية .
٣٢٨	٥٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ج) تقدير وعاء الضريبة :
		”سنوية الضريبة“ :
		الأصل أن السنة المالية للنشأة متمشية مع السنة التقويمية ولكن الشارع رعاية لصالح الممولين أباح نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة .
١٧٨	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
		”التقدير التحكيمي“ :
		١ — وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت حساباتهم منتظمة عن تلك السنوات .
١٧٨	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
		٢ — الأصل أن تكون السنة المالية للنشأة متمشية مع السنة التقويمية ولكن الشارع رعاية لصالح الممولين أباح نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة . لما كانت أرباح سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تتحقق إلا في سنة ١٩٤٧ فان سنة القياس تكون هي سنة ١٩٤٧ . إعتبار سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ هي سنة القياس بخالفة للقانون .
١٧٨	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٣ - مناط تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وإعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية هو وحدة نشاطه في سنة القياس والسنوات المقيسة .
٢٨٥	٤٣ ع ١٤	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)
		٤ - وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ (م ١ ق ٥٨٧ سنة ١٩٥٤) إذا لم يوجد للمول نشاط في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله أو استأنفه خلال هذه السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة في أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه .
٤٣٧	٦٥ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١١)
		٥ - وجوب اتخاذ الأرباح عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وذلك وفقا للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ - ربحا أو خسارة - أساسا لهذا الربط . يستوى في ذلك أن تكون الخسارة فعلية في سنة ١٩٤٧ أو سابقة على ذلك ولكن أدرجت ضمن مصروفات تلك السنة وخصمت من أرباحها طبقا للمادة ٥٧ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
٥٥٥	٨٣ ع ٢٤	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)
		راجع : دعوى " وقف السير فيها " (القاعدتان ٦٣ و ٦٤ ص ٤٢٧ و ٤٣١) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٣٧	٢٤ ٦٥ ...	٦ - تغيير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة تضامن من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا ولو كان من نوع نشاط الشركة الجديدة . قياس الحكم أرباح شركة التضامن على أرباح المنشأة الفردية استنادا إلى وحدة النشاط مخالف للقانون . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٢)
٢٩٩	١٤ ٤٦ ...	٧ - تغيير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة تضامن من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا منذ تكوين الشركة ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة . تعويل الحكم على وحدة النشاط في السنوات المقيسة وسنة القياس عند تطبيق القانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ دون الاعتداد بتغيير شكل المنشأة بعد سنة ١٩٤٧ المتخذة أرباحها أساسا للتقدير التحكيمي في السنوات التالية مخالفة للقانون . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)
٣١٣	١٤ ٤٩ ...	٨ - خضوع الشريك المتضامن والممول الفرد للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . مريان قاعدة التقدير التحكيمي بالنسبة للشريك المتضامن من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ لا عبرة بتعديل نصيب الشريك في أرباح الشركة مع بقاء نوع النشاط واحدا (الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٦٢)
		(د) إجراءات ربط الضريبة :
		١ - "الطن في الربط" :
		لم يفتح الشارع باب الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب وإنما فتحه بالنسبة للنموذج رقم ١٩ ضرائب . عدم الاعتداد بالطعن على النموذج رقم ١٨ مع عدم الطعن على النموذج ١٩ في الميعاد القانوني . (الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)
٢٢٠	١٤ ٣٤ ...	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - "التنازل عن المنشأة" :
		تغيير شكل المنشأة الفردية إلى شركة تضامن . أثره اعتبار نشاط المنشأة الأولى منتهيا منذ تكوين الشركة . تقديم الممول منشأته كحصة في رأس المال يعد في حكم التنازل عن المنشأة . وجوب إخطار مصلحة الضرائب وإلا التزم بالضريبة عن سنة كاملة . لا محل للتعدي بازدياد الضريبة في هذه الحالة إذ محل ذلك عند ربط الضريبة عليه كشريك متضامن . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٦٢/٣/٢١) ٣١٩
		٣ - "تقادم الضريبة" :
		في الفترة السابقة على نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . لم يكن أي من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها . إختصاص المأمورية كان منحصرا في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية . لجنة التقدير كانت هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة . الاجراء القاطع في هذه الفترة يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول اتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير . في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . ينقطع التقادم طبقا للسادة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها . (الطن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٦٢/١/٣) ٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - "مصلحة الضرائب" :
		المقصود بعبارة مصلحة الضرائب في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين واللوائح في تنفيذه . تحويل اللامحة التنفيذية لهذا القانون لمديرى الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراق التى تحصل بمقتضاها الضريبة ولأمورى الضرائب سلطة تحصيلها . لاوجه للقول بأن العلم المجرى لميعاد رفع دعوى عدم فقاذ التصرف هو علم وزير المالية وحده - دون مصلحة الضرائب - بوصفه ممثلا للخزانة العامة .
٨٤٩	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
		(٥) دعوى الضرائب :
		"وقف السير فى الدعوى" :
		١ - وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها اتفاقا خلال الثمانية أيام التالية لانتهااء مدة الوقف . عدم التعجيل يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه (م ٢٩٢ مرافعات) . لا يمنع من ذلك أن يكون سبب الوقف الصلح المطروح أمره على لجنة المصالحات .
١٤١	٢١٤	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١)
		٢ - لا وجه لتطبيق القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ إذا كانت واقعة الدعوى قد تمت قبل تاريخ العمل به ولم تتبع فى شأنها الإجراءات التى نص عليها ذلك القانون .
١٤١	٢١٤	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تقدير قيمة الدعوى“ :
		الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة عن سنوات معينة . دعوى مقدرة القيمة إذ هي تنصب على التزام محدد بقيمة الضريبة عن تلك السنوات . (الملن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨) ٢١١
		الضريبة العامة على إيرادات القيم المنقولة :
		فائض التصفية الذي يحصل عليه الشريك الموصى في شركة التوصية بالأسمهم يخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد . (الملن رقم ١٠٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٦) ٢٦٠
		الضريبة على فوائد الديون :
		”الواقعة المنشئة“ :
		الواقعة المنشئة للضريبة المستحقة على فوائد الديون هي الوفاء بهذه الفوائد مهما كانت الصورة التي يتم بها هذا الوفاء . فإذا استحققت ولم يف بها المدين فلا تستحق الضريبة منها . (الملن رقم ٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ٧٨٨
		الضريبة العامة على الإيراد :
		وجوب خصم خسائر التصفية التي قد يستهدف لها هذا الشريك من الإيراد العام ، الخاضع للضريبة طبقاً للمادة ٤/٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . (الملن رقم ١٠٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١) ٧٦٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>رسم الأيلولة على التركات :</p> <p>”فروع المتوفى“</p> <p>فروع المتوفى — في حكم القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات — هم أبناءه لصلبه وأبناؤهم دون الأولاد بالتبني. يؤيد ذلك ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون من أن الورثة الطبيعيين للشخص هم بنوه وبنو أبنائه أما من عدهم فإن الإرث ينتقل إليهم مصادفة ، الأولاد بالتبني أدخل في باب المصادفة من الورثة ذوى القربى . لا ينال من ذلك اعتبار القانون اليونانى — قانون جنسية المورث — الولد بالتبني في مركز الولد الشرعى طالما أن المشرع المصرى لم يعتبر — بالنسبة لرسم الأيلولة — الابن بالتبني في مركز الابن الشرعى أو من الفروع ، فضلا عن أن قوانين الأحوال الشخصية تحكم علاقة الفرد بأسرته أما علاقته بالدولة فيرجع في شأنها إلى القوانين المنظمة لها .</p> <p>(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٧/٧) ١٣٠ ع ٢ ٨٧٩</p> <p>ضريبة الأرباح الاستثنائية :</p> <p>(١) وعاء الضريبة :</p> <p>قاعدة التقدير التحكى المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لا تتجه إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في ضريبة الأرباح الاستثنائية المفروضة بالقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ ذلك الرقم الذى يدور مع رأس المال زيادة وتقصانا .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢١) ٤٩ ع ١ ٣١٣</p> <p>(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢١) ٥٠ ع ١ ٣١٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) استحقاق الضريبة : "مناطه"
		١ - يجوز للمول تكوين احتياطي خاص لمواجهة هبوط الأسعار ينخصم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائي . جواز استعماله في هذا الغرض متى تحقق الهبوط . استعماله ليس قاصرا على فترة السنة التالية لإلغاء الضريبة الخاصة . استحقاق الضريبة على المال الاحتياطي في حالة عدم تحقق هبوط الأسعار أو عدم استعماله بشرط مضي سنة من تاريخ إلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية .
٨٨٣	٢٤١٣١	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٧/٧)
		٢ - تكوين احتياطي لهبوط الأسعار . بقاؤه بميزانيات الشركة وترجيئه سنويا حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ دون استعماله فيما أعد من أجله مع انقضاء الاثني عشر شهرا التالية لإلغاء الضريبة الخاصة (التي تنتهي في أول أكتوبر سنة ١٩٥١) . حق مصلحة الضرائب في فرض الضريبة الاستثنائية على هذا الاحتياط . جواز مطالبة الشركة المشتري التي انتقلت إليها أصول وخصوم الشركة البائعة بما في ذلك الاحتياطي .
٨٧٥	٢٤١٢٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٧/٧)
		(ج) تقادم الضريبة : "قطع التقادم"
		إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة الاستثنائية وإجراء ربط الضريبة وإخطار الممول بذلك مما ينقطع به تقادم هذه الضريبة (في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠) .
٨٧٥	٢٤١٢٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٧/٧) راجع ضرائب (القاعدة ٢ ص ٢١) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”ضريبة“ الدمغة :
		(١) رسم الدمغة على الأوراق والقراطيس المالية:
		١ - تقدير الرسم :
		(١) رسم الدمغة واحد في الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة في البورصة أو اثنين في الألف من قيمتها الأساسية إذا لم تكن مقيدة أو كانت مقيدة ورأت مصلحة الضرائب أن العمليات التي تمت بشأنها في البورصة من القلة بحيث لا يصح اتخاذ متوسط الأسعار الإسمية قياسا صحيحا لقيمها الحقيقية .
٦٣	١٤ ٩	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٢)
		(٢) رسم الدمغة واحد في الألف من قيمة الأوراق المالية الصادرة من الشركات المصرية ومجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية إذا كانت هذه الأوراق مقيدة في البورصة .
		إذا لم تكن مقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة يكون الرسم اثنين في الألف محسوبا على ”القيمة الإسمية“ المدونة على ذات الصك لا على أساس ”القيمة المدفوعة فعلا“ كما كان يقضى ذلك مشروع القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ واستبعده المشرع في النص النهائي للقانون المذكور .
٦٠٢	٢٤ ٩٠	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٢)

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الواقعة المنشئة للضريبة :
		تستحق ضريبة الدمغة على الأوراق والقراطيس المالية في أول كل عام متى كانت الواقعة المنشئة للضريبة قد تمت واكتملت عناصرها قبل العمل بالقانون الجديد لأنها تبقى محكومة بالقانون الذي تمت في ظله .
٦٣	١٤ ٩	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٢)
		(ب) رسم الدمغة على استهلاك التيار الكهربائي :
		١ - مناط فرضه :
		يفرض رسم الدمغة على مجرد استهلاك التيار الكهربائي للاضاءة أيا كان المكان الذي جرى فيه الاستهلاك والغرض الذي من أجله تم هذه الإضاءة .
٨٤	١٤ ١٢	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٦٢)
		٢ - الواقعة المنشئة للضريبة :
		الاستهلاك الذاتي للتيار الكهربائي هو الواقعة المنشئة للرسم . مناطق استحقاقه مجرد الاستهلاك دون تفرقة بين ما إذا كانت الكهرباء المستهلكة من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير .
٨٤	١٤ ١٢	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٦٢)
		الرسم الجمركي :
		راجع : جمارك (القاعدة ١١١ ص ٧٤٩) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ع)
		عقد . عقوبة . عمل . علامة تجارية
		عقد
		(١) ماهية العقد ونطاقه :
		١ - لمحكمة الموضوع سلطة تعرف حقيقة العقد محل النزاع واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته .
٦٩٣	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
		”العقود الزمنية والعقود المؤجلة التنفيذ“
		٢ - يتسع نطاق نظرية الحوادث الطارئة لتطبق على جميع العقود المؤجلة التنفيذ كما تنطبق على العقود الزمنية . عمومية نص المادة ٢/١٤٧ مدني . تأجيل التنفيذ هو الباحث على حماية القانون للدين واصلاح ما اخل من التوازن العقدي نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة .
١١٧٤	١٨٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		٣ - دعوى إثبات التعاقد ودعوى صحة ونفاذ العقد، مسميان لدعوى واحدة موضوعية . تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه .
١٢١٤	١٩١ ع ٣	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب) تفسير العقد :
		١ - قواعد التفسير المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٠ من القانون المدني . مجال تطبيقها العقود دون القرارات الإدارية .
٢٦١	ع ٣	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
		٢ - الانحراف عن المعنى الظاهر من عبارات العقد مسخلة .
١٤٨	ع ٢٣	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١)
		٣ - التزام الحكم في تفسير الشرط المتنازع عليه المعنى الظاهر لعبارة باعترافه بأنه هو قصد المتعاقدين . عدم ضرورة إيراد أسباب أخرى لتبرير الأخذ بالمعنى الظاهر إذ محل ذلك أن تكون المحكمة قد عدلت عن هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر . وجوب بيان حلة هذا العدول .
٢٥٩	ع ٤٠	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٤ - إذا كانت عبارات المخالفة صريحة قاطعة في عدم المطالبة بأي حق مترتب على الفصل من الخدمة مهما كان السبب فلا يجوز الانحراف عن المعنى الظاهر لتلك العبارات بدعوى أنه لا يستدل منها على التنازل عن التعويض عن الفصل
٢٤٦	ع ٣٨	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٥ - إذا كان هناك محل لتفسير العقد يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف ضد المعنى الحرفي للألفاظ . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات
١٣١	ع ١	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٤	٢٤١١٠	٦ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارات العقد تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع منها . اعتماد الحكم المطعون فيه فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له مع بيان الاعتبارات المعقولة المؤدية إلى ما ذهب إليه لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) راجع : شركة (القاعدة ١١٤ ص ٧٦٤) ومحكمة الموضوع (القاعدة ١٢٣ ص ٨٢٤) .
		(ج) تكييف العقد :
٢٦	١٤ ٣	١ - ترخيص مصالحة الجمارك بتشغيل معمل بشروط معينة تتضمن جميعها التزامات على المرخص له وحده ليس في حقيقته عقدا بالمعنى القانوني وإنما هو قرار إداري (الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
١٢٧	١٤ ١٩	٢ - استخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته في البيع بغير وارث . النص في العقد على حق المشتري في رفع دعوى صحة التعاقد في حالة تأخير البائع في تحرير عقد البيع النهائي استخلاص الحكم انتفاء مظنة إضافة التملك إلى ما بعد موت البائع لا مخالفة في ذلك للقانون (الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
١٢٧	١٤ ١٩	٣ - متى انتهى الحكم إلى أن العقد تصرف منجز وأنه لو صح أن ثمنه لم يدفع فالعقد لا يعدو أن يكون هبة منجزة فإن ذلك صحيح في القانون . (الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٤ - العبرة في تكييف العقد بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت اليها ارادة المتعاقدين دون الاحتداد بالألفاظ التي صيغ بها العقد أو بالتكييف الذي أصبغه الطرفان عليه مثال في عقد العمل : افراغ الطرفين في العقد كل عناصره بما في ذلك أداء العمل بمعاونة رب العمل في إدارة أعماله مما يقتضى بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل والنص على حق العامل في الأجازات ومكافأة نهاية الخدمة ، كل ذلك ينبىء عن اتجاء نية الطرفين الى ابرام عقد عمل فردى .</p>
١١٤٠	٣٤١٨٠	<p>(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢)</p> <p>(د) عيوب الرضا بالعقد :</p> <p>الإكراه : "المعيار في تقديره"</p> <p>إن نفى الحكم بأسباب مائغة حصول الإكراه المدعى بوقوعه على البائعة امتنادا لأمر تتعلق بشخصها وظروف التعاقد لا مخالفة في ذلك للمعيار الذي أوجبه القانون في تقدير الإكراه بالمادة ١٢٧ مدنى ولا يكون الحكم مشوبا بالقصور أو الفساد في الاستدلال</p>
١٢٧	١٩١٤	<p>(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٦٢)</p> <p>(هـ) آثار العقد :</p> <p>" عقود الأذعان " :</p> <p>لا يمكن التحلل من أحكام القرار الإدارى الذى يحكم الروابط بين الطرفين بدعوى أنها جائرة وأن قبوله تلك الأحكام تم بطريق الإذعان . الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدنى فى شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ولا يسرى على القرارات الإدارية .</p>
٢٦	٣١٤	<p>(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٤/١/١٩٦٢)</p> <p>راجع : اصلاح زراعى . بيع ملك الغير (القامدة ٨٥ ص ٥٦٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و) فسخ العقد :
		”الفسخ القضائي“
		١ - عدم النص على الشرط الفاسخ الصريح في العقد. وجوب صدور حكم من القضاء بالفسخ في هذه الحالة .
١٩٦	٣٠ ع ١٤	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)
		٢ - الحكم بفسخ عقد البيع لعدم وفاء البائع بالتزامه بتسليم المبيع حتى الحكم نهائيا في دعوى الفسخ. عرض البائع استعداده للتسليم مقابل التوقيع على العقد النهائي من المشتري دون طلب تعيين حارس لحفظ العين المبيعة ، لا يعد عرضا حقيقيا يقوم مقام الوفاء بالإلتزام . لا مخالفة في ذلك للقانون (م ٣٣٩ مدني و ٧٩٢ مرافعات) .
٩٩٢	٣٤١ ع ٣	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		راجع بيع ” ضمان العيب الخفي “ (القاعدة ١٢١ ص ٨٠٨) .
		(ز) بطلان العقد :
		العقد القابل للإبطال :
		(١) التمسك بالإبطال :
		١ - متى كان أحد أطراف العقد قاصرا كان العقد قابلا للإبطال لمصلحته . حتى التمسك بالإبطال يزول بإجازته العقد بعد بلوغه سن الرشد .
٥٩٥	١٨٩ ع ٢	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف لعيب في الأهلية بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير التصرف ذاته . اختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر . ثبوت فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد التصرف إلى المتصرف لا يقتضى بطريق اللزوم توافر الأهلية في التصرف كما أن الطعن بالتزوير لا يتضمن في ذاته إقرار الطاعن بأهلية المتصرف ولا يفيد نزوله عن حقه في الطعن بعد ذلك في التصرف لعيب في الأهلية .
٢٦٨	١ ع ٤١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢)
		٣ - لا يكون التصرف الصادر قبل تسجيل قرار توقيع الحجر على المتصرف للسفه أو الغفلة باطلا إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر . عدم المنازعة في ذلك . لا جدوى من المنازعة في صحة التاريخ الذي يحمله التصرف ما دام أنه لا نزاع في أمميته على تاريخ تسجيل قرار الحجر . مجرد ثبوت تحرير عقد التصرف في الفترة ما بين تاريخ تقديم طلب الحجر وصدور القرار بتوقيعه لا يكفي بذاته لترتب البطلان وجوب إثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٢٦٨	١ ع ٤١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢)
		(ب) إجازة العقد القابل للإبطال :
		إجازة العقد القابل للإبطال قد تكون صريحة أو ضمنية - محكمة الموضوع استخلاص إجازة الطاعن الضمنية بعد بلوغه من الرشد في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصا سائغا - من توقيعه كشاهد على عقود البيع الصادرة من بعض المتقاصمين الآخرين والتي تضمنت الإشارة إلى أن أصل التملك يرجع إلى عقد القسمة المذكور ، وبالتالي تكون المجادلة في ذلك جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة القضا .
٥٩٥	٢ ع ٨٩	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣/٥/١٩٦٢)
		راجع : قسمة (القاعدة ٨٩ ص ٥٩٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) العقد الباطل .
		ال إتفاقات الباطلة طبقا للأمر العسكري ١٥٨ لسنة ١٩٤١ هى التى يجب تقديم بيان عنها إذا لم يقدم هذا البيان فى المواعيد المحددة أو وقع البيان بشأنها غير صحيح . الإتفاقات الواجب تقديم بيان عنها هى التى تمت بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ الإتفاقات السابقة على هذه الفترة لا يلزم تقديم بيان عنها إلا إذا طلب ذلك وزير المالية أو من يندبه .
٦٧٦	٢٤١٠٢	(الملن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٤)
		عقوبة
		لا تعتبر " المصادرة " التى كانت تقضى بها اللجان الجمركية فى مواد التهريب الجمركى بمثابة " عقوبة جنائية " بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة .
١١٢٠	٣٤١٧٦	(الملن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		عمل
		عناصر عقد العمل :
		(١) علاقة التبعية بين العامل ورب العمل :
		١ - قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يعاونه فى مباشرة مهنته فى المحاماة لقاء أجر متى توافر عنصر التبعية والإشراف . لا ينفى هذه العلاقة حظر الجمع بين المحاماة والتوظيف فى الجمعيات والهيئات والشركات أو لدى الأفراد . لا يسرى هذا الحظر على عمل المحامى فى مكتب زميل له .
٦٠٦	٢٤٩١	(الملن رقم ٢١٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تقرير الحكم أن الفارق بين عقدي العمل والمقاولة هو وجود حق الإدارة والإشراف في العقد الأول وانعدامه في العقد الثاني وأن وكيل الطاعن استغنى عن خدمات المطعون عليهما ، لا يكشف بذاته عن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما وأنها علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية . قصور .
٣٢٤	٥١ ع ١	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)
		٣ - العبرة في تكييف العقد بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغ بها العقد أو بالتكييف الذي أسبغته الطرفان عليه . مثال في عقد العمل : إفراغ الطرفين في العقد كل عناصره بما في ذلك أداء العمل بمعاونة رب العمل في إدارة أعماله مما يقتضي بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل والنص على حق العامل في الأجازات ومكافأة نهاية الخدمة ، كل ذلك يفيء عن اتجاه نية الطرفين إلى إبرام عقد عمل فردي .
١١٤٠	١٨٠ ع ٣	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		(ب) العمل : " العمل لدى رب عمل آخر "
		الإدعاء بقيام العرف الاتفاقى على سماح رب العمل لعماله أداء عمل آخر لدى الغير في غير أوقات العمل لديه . عبء إثبات ذلك يقع على من يدعيه . عليه إثبات قيام ذلك العرف وانصراف قصد الطرفين معا إلى الإلتزام به .
٦٥٢	٩٩ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		آثار عقد العمل :
		التزامات رب العمل :
		(١) مساواة عمال المقاول بعمال صاحب العمل في الحقوق :
		وجوب مساواة عمال من يعهد إليه صاحب العمل ببعض أعماله الأصلية بعمال صاحب العمل وفقا للمادة ١٥ م . ق .
		٣١٧ سنة ١٩٥٢ . مسئولية صاحب العمل ومنعه من عهده إليه تضامنيا
		في خصوص تلك المساواة . نص المادة ١٥ م . ق . ٣١٧
		لسنة ١٩٥٢ لا يتسع لالتزام صاحب العمل بتثبيت عمال المقاول
		لأن ذلك ينطوي على إنشاء علاقة عمل مباشرة بين عمال المقاول
		وصاحب العمل .
٤٧١	٢٤٧٠٥	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)
		(ب) أداء المنحة :
		١ — مناط استحقاق المنحة التي يتعلق بها حق العمال وتصبح
		جزءا من الأجر أن يلتزم رب العمل بدفعها من ماله الخاص .
		استناد الحكم في ثبوت التزام رب العمل بأداء المنحة إلى إقراره
		بها وصرفه تلك المنحة للعمال بصفة منتظمة وعامة في حين جرى
		دفاع رب العمل على أن المنحة لا تدفع من ماله الخاص بل يقوم
		بدفعها صندوق خاص مستقل عنه في إدارته وماليته وشخصيته .
		فساد في الاستدلال وقصور .
٤٩٤	٢٤٧٦	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المبرم بين الطرفين بأنها تنطوي على إقرار من صاحب العمل بحق المستخدمين والعمال في "المنحة" على أن يكون تقديرها مرتبطا بحالة صاحب العمل المالية وبنيت على ذلك تقديرها للمنحة فإنها لا تكون قد خالفت عبارات العقد أو انحرفت عن مدلول عباراته ولا وجه للتحدى بأنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة المقدار لأن هذا الثبات إنما يشترط توافره عند ما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى بإعطائها لا الاتفاق .
١٣	١٤	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		عقد العمل المشترك :
		"لائحة العمل الصحفي" :
		يشترط قيد الصحفي في جدول النقابة وفقا للقانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ أن يكون محترفا غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء . قصر القيد على الصحفيين المحترفين دون أصحاب الصحف ووكالات الأنباء . استيفاء الشارع في المادة ٧٤ ق ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ حقوق الصحفيين وامتيازاتهم المقررة من قبل بلائحة العمل الصحفي . لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف أو وكالات الأنباء أن يكون هؤلاء مقيدين بجدول نقابة الصحفيين .
٧٢٥	٢٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠)
		الدعوى العمالية :
		(١) "اختصاص محكمة شئون العمال" :
		اختصاص محكمة شئون العمال بالمنازعات العمالية المتعلقة بقوانين العمل طبقا لقرار وزير العدل بإنشائها وبلاستناد إلى الحق المخول له بمقتضى المادة العاشرة من نظام القضاء ، اختصاص نوعي أضيف إلى أحوال الاختصاص النوعي الواردة في قانون المرافعات والقوانين الأخرى .
٦٠٦	٢٤	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) استئناف الحكم الصادر فيها .
		متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردي فإنها تنظر على وجه السرعة . يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم ، فإذا رفع بعريضة إلى قلم الكتاب فإنه يكون باطلا وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بالبطلان ولو لم يدفع به لتعلقه بالنظام العام . لا يمنع من ذلك صدور الحكم في الدعوى العمالية من محكمة عادية . توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية ، وليس من شأنه أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى .
١١٤٠	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢)
		(ج) المنازعات الجماعية للعمال :
		(١) التحكيم في منازعات العمل :
		قرارات هيئة التحكيم تحوز حجبية الشيء المقضى . جواز إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف الاقتصادية .
١٣	١٤	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٢) ١
		(ب) نقابات العمال . "انحلالها" :
		النقابات التي كانت قائمة في ظل القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ تعتبر منحلة متى أدركها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ما لم تكن النقابة العامة قد شكلت قبل هذا التاريخ .
١٣٧	٢٠	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١/٢١/١٩٦٢) ٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اتهاء عقد العمل :
		(١) استحقاق المعاش :
		عدم اشتراط لائحة المعاشات (الخاصة بمؤسسة رب العمل) لاستحقاق الموظف للمعاش أن يكون الفصل بسبب قيام حالة المرض به وان اشترطت أن يكون المرض من شأنه أن يعجزه عن الاستمرار في العمل . لا يمنع من الاستحقاق أن يكون الفصل راجعا لسبب آخر .
٤٧٤	٢٤ ٧١	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٢)
		(ب) مكافأة نهاية الخدمة : "مبالغ التأمين والادخار"
		١ - خلو لائحة العمل من النص على أن ما يساهم به رب العمل في أقساط التأمين بالنسبة لمن يفصل من العمال لأسباب لا تتعلق بالأمانة - قد قصد به أن يكون مقابلا للترامه بمكافأة نهاية الخدمة بحيث تدخل في حسابها وتقتطع منها فإن ما يساهم به رب العمل في ذلك يعد ميزة يستحقها العامل ومن ثم فهي لا تحتسب ضمن مكافأة نهاية الخدمة في هذه الحالة . لا محل لقياس حالة الفصل على حالة الاستقالة لاختلاف العلة والأثر القانوني لكل منهما .
٦٥٢	٢٤ ٩٩	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢)
		٢ - إسقاط الالتزام من شركة مسكك حديد الفيوم الزراعية . صرح الشارع في القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار الشركة المذكورة مسئولة وحدها عن المكافآت المستحقة لعاملها عن مدة خدمتهم في عهدا قبل الإسقاط وإن كان قد رأى تيسيرا لهم أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها .
٩٥٢	٣٤ ١٤٤	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) إثبات مرض العامل :
		استدلال الحكم على حالة المرض والعجز بأدلة سائغة مستمدة من شهادات طبية لاحقة لانتهااء عقد العمل لا مخالفة في ذلك للقانون .
٤٧٤	٢٤ ٧١	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٢)
		(د) مسئولية السلف والخلف بالتضامن :
		التزام رب العمل الجديد مع رب العمل السابق بالتضامن عن الوفاء بجميع الالتزامات . مقتضى الالتزام التضامني أنه لا يتعين توجيه الطلب الخاص به ابتداء إلى صاحب العمل السابق .
٧١٦	٢٤ ١٠٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٦٢)
		(هـ) التعويض عن إنهاء عقد العمل :
		” في العقد المحدد المدة “ .
		١ — استيلاء الإدارة على المرفق العام ثم إسقاطها الالتزام عن الملتزم السابق وإدارتها المرفق مباشرة وقبولها بقاء عمال وموظفي الملتزم السابق في أعمالهم . إسناد تسيير المرفق من جديد إلى ملتزم آخر بشروط من بينها أن له الخيرة في الاستغناء ممن يرى الاستغناء عنه من كبار موظفي الملتزم السابق مع التزامه تشغيل عماله . إنهاء جهة الإدارة عقد العامل — الذي لم يشأ الملتزم الجديد الاحتفاظ به — قبل نهاية مدته من جانبها بعد أن قبلت تنفيذه من وقت الاستيلاء على المرفق وبعد الاسقاط حتى تاريخ الإنهاء ، موجب لمساءلتها عن هذا الإنهاء ونتائجه . لا شأن لهذه الحالة بآثار إسقاط الالتزام على العقود والالتزامات المبرمة بين الملتزم السابق والغير .
٦٤٦	٢٤ ٩٨	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”في العقد غير المحدد المدة“ .
		٢ - إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن الطاعن (المجلس البلدى) بوصفه القائم على مرفق النقل بمدينة القاهرة قد تولى بنفسه إدارة المرفق بموجوداته وعماله وموظفيه ومنهم المطعون عليه - فإذا للأمر العسكرى رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء على المرفق من الشركة الملتزمة بإدارته - مع الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه، وأنه لمناسبة طرح المجلس الترام استغلال المرفق فى المزارد من جديد أنهى عقد استخدام المطعون عليه على الوجه الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن ذلك كان ”بلا حرية ارتكبه اودون أى مبرر قانونى“، فإن إنهاء العقد على هذا النحو - وبصرف النظر عن البحث فى آثار إسقاط الالتزام واسترداده - مما يوجب مساءلة المجلس .
١٠٠٤	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٢)
		”ركن الضرر“ :
		٣ - الضرر من أركان المسؤولية . ثبوته شرط لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك . تمسك رب العمل بانتفاء الضرر من جراء فصل العامل لالتحاقه بخدمة رب عمل آخر . التفات الحكم عن هذا الدفاع وعدم تحييصه أو الرد عليه . دفاع جوهري لوصح قد يتغير معه وجه الحكم . قصور .
٧١٦	٢٤١٠٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٦٢)
		”التخالص من التعويض عن الفصل“ :
		٤ - إذا كانت عبارات المخالصة صريحة قاطعة فى عدم المطالبة بأى حق يترتب عليه الفصل من الخدمة مهما كان السبب فلا يجوز الانحراف من المعنى الظاهر لتلك العبارات بدعوى أنه لا يستدل منها على التنازل عن التعويض عن الفصل .
٢٤٦	٣٨١	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

علامة تجارية

التشابه بين علامتين :
"مناطه".

يجب في تقرير التشابه بين علامتين تجاريتين النظر إلى العناصر التي تتركب منها العلامة في مجموعها كوحدة للتقرير بوجود التشابه أو المغايرة. ليست العبرة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى. العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لترتيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى. تقرير الحكم بوجود تشابه استناداً إلى مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل من العلامتين مما يؤدي إلى تشابه النطق في المقطع الأول منها دون الاعتداد بباقي العناصر كوحدة. خطأ في تطبيق القانون.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢) ... ١٦٦ ع ٣ ١٠٦٣

(غ)

غير

حق الوارث في الطعن في تصرف المورث بأنه في حقيقته وصية لا بيع وأنه قد قصد به التحايل على أحكام الإرث. حق خاص به مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه من مورثه. هذا الحق لا ينشأ إلا عند وفاة المورث. الحكم الصادر قبل المورث بصحة التصرف بالبيع ليس حجة عليه إذ يعد الوارث في حكم الغير فيما يختص بتصرفات مورثه المضافة لما بعد الموت الضارة به والماسة بحقه في الإرث.

(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ... ١٢٣ ع ٢ ٨٢٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(ف)</p> <p>فضالة . فوائد</p> <p><u>فضالة</u></p> <p>إقرار عمل الفضولي :</p> <p>قبض الدائن قيمة الشيك الذي استلمه آخر من المدين لإقرار منه بهذا الوفاء بحيث يصبح الغير في هذه الحالة وكلا بعد أن بدأ فضوليا . هذه الوكالة قاصرة على الوفاء الذي أقره الدائن فلا تتمدها إلى إقرار ذلك الغير في ورقة أخرى تفيد التخالص . الإقرار بالتخالص ليس من مستلزمات الوفاء بجزء من الدين بل هو إقرار بواقعة مستقلة عن الوفاء لا يمكن اعتبار الدائن مقرا بها إلا إذا كان قد علم بها وقت إقراره ذلك الوفاء . الإقرار من الغير بالتخالص في هذه الحالة لا يعتبر عملا من أعمال الفضالة لعدم توافر شرطها وهو أن يكون العمل ضروريا بالنسبة لرب العمل .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥) ٦١ ع ٢٤ ٤١٤</p>
		<p>فوائد</p> <p>مناط استحقاقها :</p> <p>١ - مناط استحقاق الفوائد عن التأخير أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب لا وقت نشوء الالتزام . هدم مريان الفوائد التأخيرية على التعويض عن العمل غير المشروع أو عن الخطأ التعاقدى الذي يرجع تقديره إلى مطلق تقدير القاضى من تاريخ المطالبة القضائية مريان الفوائد في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم الاستثنائي بالتعويض باعتبار أنه التاريخ الذى يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ٣٩ ع ١٤ ٢٥٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه هو تعويض اتفاقي نص في العقد على استحقاقه عند تأخير البائع في تسليم أية كمية من الأقطان المبيعة دون أن يحدد الاتفاق سعرا معيناً للفائدة عنه أو مبدأ لسرياتها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفائدة القانونية عن هذا القانون بسعر ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية يكون قد أعمل نص المادة ٢٦٩ من القانون المدني ولم يخالف القانون أو يخرج عن نصوص العقد . (الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) ... ١٩٦٦ ع ٣ ٩٢٤٦
		فوائد تأخرية :
		١ - استحقاق المبلغ الموصى به على التركة من تاريخ وفاة الموصية وينفذ في ثلث مالها . إلزام الوارث المتأخر في الوفاء به - من مال التركة - بالفوائد التأخرية من تاريخ المطالبة الرسمية . الفوائد مرتبطة بمقدار ما ينفذ من هذا المبلغ في ثلث التركة وتلتزم بها التركة ولو تجاوزت بإضافتها إلى مبلغ الوصية الثلث . (الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ... ١٩٦٤ ع ٢ ٨٣٧
		٢ - متى صحت الوصية وأصبح المبلغ الموصى به حقا على التركة فإن أحكام القانون المدني هي التي تطبق على فوائد التأخير عن المبلغ الموصى به . لا محل لأعمال الفوائد المتفق عليها في السندات موضوع الدعوى بعد أن اعتبرها الحكم وصية لا فرضا . (الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ... ١٩٦٤ ع ٢ ٨٣٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		فوائد ثمن المبيع :
		عدم جواز الجمع بين ريع المبيع وفوائد ثمنه . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي في قضائه بفوائد الثمن المحكوم برده دون مناقشة دفاع البائع أمام المحكمة الاستئنافية من أن المحكوم له ينتفع بثمار العقار وهو دفاع جوهرى . قصور مبطل للحكم .
٨٠٨	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٢)
		(ق)
		قاضى الأمور المستعجلة . قانون
		قرار إدارى . قسمة . قضاءه . قوة الأمر المقضى
		قاضى الأمور المستعجلة
		مناطق اختصاصه :
		(١) "المسائل المستعجلة" .
		١. — مناطق اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى المسائل التى يخشى عليها من قوات الوقت هو قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق المتنازع فيه .
٣٠٣	٤٧١٤	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المنازعة في تحقق شرط الفسخ الوارد بعقد الإيجار هو قيام سببه ومدى صلته بالتزامات المؤجر قبل المستأجر . تراخي المؤجر في التمسك به في حينه مما يفيد عدوله عن استعماله . جديتها . عدم وضوح أصل الحق . الفصل فيها بالإجراء الوقتي المطلوب يمس أصل الحق المتنازع عليه مما يمتنع على القاضي المستعجل الفصل فيه . (الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢) ... ٤٧ غ ١٤ ٣٠٣
		(ب) "المجوز الإدارية : ١ - إذ كانت المادة السابعة والعشرون من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن المجز الإداري قد وردت في الفصل الخاص بمجوز المتقول لدى المدين - وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لمجز ما للمدين لدى الغير - فإن مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد إلى عدم إخضاع المنازعة في مجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة أحكام قانون المجز الإداري فيما قضى به من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى يكون على غير أساس ويتعين رفضه . (الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٢) ... ١٦٧ غ ٣ ١٠٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - قاضى الأمور المستعجلة وإن كان مختصا أصلا بالحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار وبغير أمر من قاضى الأمور الوقفية إلا أن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به بحيث يقوم تحديده مقام التحديد الذى يجريه قاضى الأمور الوقفية - فإذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد أصدر أمرا بتحديد الدين وأن إجراءات الحجز الإدارى قد اتخذت بناء على هذا الأمر فإن قاضى الأمور المستعجلة لا يكون مختصا بالنظر فى دعوى عدم الاعتداد بالحجز الميئنة على هذا السبب ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨) ١٠٦٨ ع ٣</p> <p>(ج) سلطة فى الاشكال التنفيذ :</p> <p>١ - يتناول قاضى الأمور المستعجلة - بصفة وقتية - فى نطاق الإشكال ، تقدير جدية النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس وجه الصواب فى الإجراء الوقى المطلوب فيقضى على هداه - لا بعدم اختصاصه - أما بوقف التنفيذ محل الاشكال أو بالإستمرار فيه . تقدير قاضى الأمور المستعجلة فى ذلك - خطأ أو صوابا - تقدير وقى لا يؤثر على الحق المتنازع فيه . قرار قاضى الأمور المستعجلة بالاستمرار فى التنفيذ لا يحوز حجية تحول دون إثارة النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦ و ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ١٢٠٥ ع ٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - الحكم الصادر في التظلم في أمر على عريضة، حكم قضائي حل به القاضي الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس بمجرد أمر ولأئى . رئيس المحكمة الابتدائية الذى يحكم في التظلم - وفقا للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - ليس قاضيا للأموال المستعجلة . ما عهد به المشرع إليه هو من نوع ما عهد به لقاضى الأمور الوقتية . يرفع الاستئناف عن الحكم الذى يصدر في هذا التظلم إلى محكمة الاستئناف .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) ... ١٧٢ ع ٣ ١٠٩٢</p> <p>قاضى الأمور الوقتية :</p> <p>١ - تقضى المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحق المؤلف بأن الإجراءات التحفظية تصدر بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة ما مفاده أن هذه التدابير التى تأمر بها المحكمة - إنما تصدر بناء على أمر على عريضة يقدم بالطرق العادية كما ينفذ بذات الطرق كما أن لمن صدر الأمر عليه أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر ومن ثم فإن المشرع فى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لم يخرج عن الأحكام العامة الواردة فى قانون المرافعات فى شأن الأوامر على العرائض ولا يعدو رئيس المحكمة الأمر - فى إصداره الأمر - أن يكون قاضيا للأموال الوقتية .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) ... ١٧٢ ع ٣ ١٠٩٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قانون
		(١) التفويض التشريعي :
		لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع إلغاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو إضافة أحكام جديدة إليها إلا بتفويض خاص من السلطة العليا أو من القانون . صدور قرار إداري خارج عن نطاق التفويض المخول لمن أصدره يجعله مشوبا بعيب عدم الاختصاص .
٧٣٤	٢٤١١٠	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦)
		(ب) منزلة اللائحة من التشريع :
		الأصل أن اللائحة لا تعدل تشريعا إذ هي في مرتبة أدنى منه ومن ثم فإن المادة ٥٠ من اللائحة المالية لليزانية والحسابات التي تنص بأن المرتبات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، لا يمكن أن تعدل من أحكام القانون المدني في التقادم المسقط أو يجعله متعلقا بالنظام العام ، فضلا عن أن تلك اللائحة لا تعدو أن تكون مجموعة مواد أشير في بعضها إلى مصدرها من قانون أو قرار وزاري بينما جاء البعض الآخر — ومنها المادة ٥٠ — ماطلة عن هذا المصدر وبالتالي فإن المادة ٥٠ مאלقة الذكر تفتقد عناصر قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع .
١٠٧٨	٣٤١٦٩	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩)
		٢٠(٢٦)٠٢

رقم القاعده والعدد	رقم الصفحة	
		(ج) التشريع التفسيري :
		” ما يعد ذلك “ .
		١ - إن مبدأ وجوب اضطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنجاة من المجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة . وهذه القاعدة التي تعد من أصول القانون الإداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ - الذي أضاف المادة ٨ مكرر لقانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضى بأنه ” لا يجوز المجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى حل المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة “ .
١٤٨ ع ٣	٩٧٣	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١)
		٢ - القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشئ لحكم مستحدث لا أثر له على ماتم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به .
١٥٠ ع ٣	٩٨١	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		(د) سريان القانون من حيث الزمان :
		١ - لا وجه لتطبيق القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ إذا كانت واقعة الدعوى قد تمت قبل تاريخ العمل به ولم تتبع في شأنها الإجراءات التي نص عليها ذلك القانون .
٢١ ع ٢	١٤١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١)
		٢ - متى كانت الواقعة المنشئة للضريبة قد تمت واكتملت عناصرها قبل العمل بالقانون الجديد فإنها تبقى محكومة بالقانون الذي تمت في ظله متى كان القانون الجديد قد خلا من نص يفيد سريان أحكامه بأثر رجعي .
٩ ع ٢	٦٣	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - الوصية لا تكون لازمة إلا ب وفاة الموصى إذ له حال حياته أن يرجع فيها كلها أو بعضها . شروط الوصية إنما تتحدد بصفة نهائية وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الإرادة منه . خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . الوصية لو ارث من مورث توفى بعد سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تخضع لأحكام القانون المذكور وتصح وتنفذ في ثلث التركة من غير اجازة الورثة .</p>
٨٢٤	٢٤١٢٣	<p>(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) راجع : وصية (القاعدة ١٢٤ ص ٨٣٧) ومؤسسات عامة (القاعدة ٥٩ ص ٤٠٣) .</p>
		<p>٤ - علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . للسلطة العامة إصدارها في أى وقت تحقيقا للمصلحة العامة وهي واجبة التطبيق على الموظف القائم بالخدمة وقت صدورها . لامساس في ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين .</p>
١٢٢٧	٣٤١٩٣	<p>(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) سريان قوانين المرافعات :</p>
		<p>١ - تتضمن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - التي ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقا من طرق الطعن في الأحكام ومن ثم فإن حكم هذه المادة يبقى ساريا بالنسبة للأحكام التي صدرت في ظلها وذلك إعمالا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات .</p>
١٠٨٨	٣٤١٧١	<p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — لايسرى ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من أحكام خاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بالقانون الجديد . الاستئناف الذى يكون قد رفع من قبل تتبع بشأنه النصوص السارية وقت رفعه .
٩١١	٣٤١٣٤٤	(الطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٢)
		٣ — صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى ألغى عبء إعلان الطعن على قلم الكتاب دون الطاعن ليس من شأنه أن يصبح الإجراء الذى وقع باطلا متى كان الميعاد المقرر فى القانون لاتخاذ هذا الإجراء قد انقضى (م ١ و ٢٥٠ مرافعات المعدل بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢) .
		قوانين المرافعات لا تسرى على ما يتم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .
٩٣٧	٣٤١٤٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٢)
		٤ — يشترط فى المحامى المقرر بالطعن بالنقض أن يكون موكلا عن الطاعن عند التقرير بالطعن حتى تتحقق صفته فى ذلك . لا يكفى التوكيل اللاحق لتاريخ التقرير أو التوكيل السابق صدوره لمحام آخر غير من قرر بالطعن . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها (م ٤٢٩ مرافعات) . لا يصحح هذا البطلان صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى لم يتطلب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن ، متى كان الإجراء قد تم باطلا فى ظل القانون المعمول به وقت حصوله .
١١٨٥	٣٤١٨٨	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢/١٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(هـ) القانون الواجب التطبيق :
		”قوانين الأحوال الشخصية“ :
		قوانين الأحوال الشخصية تحكم علاقة الفرد بأسرته ، أما علاقته بالدولة فيرجع في شأنها إلى القوانين المنظمة لها . ومن ثم فإذا كان المشرع المصري لم يعتبر بالنسبة لرسم الايلولة الإبن بالتبني في مركز الإبن الشرعى أو من فروع المتوفى فلا ينال من ذلك اعتبار القانون اليونانى — قانون جنسية المورث — الولد بالتبني في مركز الولد الشرعى .
٨٧٩	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٧/٧)
		”تطبيق القانون المدنى“ :
		إن القانون المدنى — فى خصوص التقادم — لم يجتزئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم ، ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك . ولما كانت المادة ٣٨٧ من القانون المدنى بما تنص عليه من أنه لا يجوز للحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذى مصلحة ، قد أنت بحكم عام ودلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل فإن الطاعنة (وزارة المالية) إذ لم تلتزم بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها — سواء كان تكليف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب — أن تلتزم بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٧٨	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>” قانون الميزانية “ .</p> <p>لا يسند قانون ميزانية الدولة إلى الموظفين الوظائف وإنما يقررو الاعتماد اللازم للاتفاق . اسناد الوظائف لا يكون إلا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة . تعتبر هذه القرارات في حالة ” نقل الوظائف “ بمثابة تعيين تتوخى فيه السلطة العامة موجبات الصالح العام فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يصلحون لها سواء ممن كانوا يشغلونها قبل النقل أم من غيرهم .</p> <p>نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة إلى إدارة قضايا الحكومة ، لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل الموظفين شاغلين لتلك الوظائف جميعاً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩) ١٦٩ ع ٢ ١٠٧٨</p>

قرار إداري

(أ) الترخيص من الإدارة :

		<p>ترخيص مصلحة الجمارك بتشغيل معمل بشروط معينة تتضمن جميعها التزامات على المرخص له وحده ليس في حقيقته عقداً بالمعنى القانوني إنما هو قرار إداري .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٤) ٣ ع ١٤ ٢٦</p>
--	--	--

(ب) أركان القرار الإداري :

” الاختصاص “ .

		<p>لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع إلغاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو إضافة أحكام جديدة إليها إلا بتفويض خاص من السلطة العليا أو من القانون . صدور قرار إداري خارج عن نطاق التفويض المخول لمن أصدره يجعله مشوباً بعيب عدم الاختصاص .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣١) ١١٠ ع ٢ ٧٣٤</p>
--	--	---

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>” المحل “ :</p> <p>أراضي طرح البحر من أملاك الدولة الخاصة ويكون توزيعها بقرار من وزير المالية غير قابل للطعن فيه (م ٢ و ١٠ ق ٤٨ سنة ١٩٣٢) . اعتبار هذا القرار سنداً للملكية له قوة العقد الرسمي عدم سرى ان هذه القواعد على الأموال العامة التي لا يجوز تملكها أو التصرف فيها . نفى الحكم تخلف الأراضي المطالب بمقابل الانتفاع بها عن طرح البحر لوقوعها في مجرى النهر المعتبر من الأموال العامة . لا محل لصدور قرار وزير المالية بتوزيعها أو قرار جهة الإدارة بإضافتها إلى الملك الخاص بالإقرار . صدور مثل هذا القرار لا يستند إلى القانون . حق جهة الإدارة في العدول عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤) ١٠٥ ع ٢ ٧٠٦</p> <p>(ج) تسبیب القرار الإداری :</p> <p>” رقابة المحاكم “ :</p> <p>عدم التزام جهة الإدارة بتسبيب قراراتها الإدارية إلا حيث يلزمها القانون بذلك . القرار غير المسبب يحمل القرينة على صحة سببه . على من يدعى عكس ذلك إقامة الدليل على مدعاه . متى ذكرت جهة الإدارة أسباب قرارها فإنها تخضع لتقدير القضاء ورقابته لبيان مدى صحتها من الوجهة الواقعية ومدى مطابقتها للقانون . تعويل الحكم على ماقورته جهة الإدارة عن سبب الفصل من أنه هو عدم مسaire الموظف للعهد الجديد مع إنكار الموظف ذلك ومغايرته للسبب الذي ذكرته جهة الإدارة أمام محكمة أول درجة . قصور .</p> <p>الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢ ٥٥ ع ١ ٣٥٠</p> <p>(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤) ٥٩ ع ١ ٤٠٣</p>

رقم المصنف	رقم القاعدة والعدد	
		أحكام القرار الإداري :
		١ - لا يمكن التحلل من أحكام القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين بدعوى أنها جائزة وأن قبوله تلك الأحكام تم بطريق الاذعان . الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدني في شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ولا يسرى على القرارات الإدارية .
٢٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
		٢ - قواعد التفسير المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٠ من القانون المدني . مجال تطبيقها العقود دون القرارات الإدارية .
٢٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
		مسئولية الإدارة عن التضمينات :
		” عيب عدم الاختصاص “ . ” رابطة السببية بين العيب والضرر “ .
		عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري وإن كان يكفي في ذاته لتبرير إلغائه من القضاء الإداري إلا أنه بالنسبة لمسئولية الإدارة عن التضمينات ينبغي توافر رابطة السببية بين هذا العيب والضرر المدعى به . وقوع الضرر حتما سواء عن طريق القرار المعيب أو القرار السليم . صحة موضوع القرار الإداري . انتفاء رابطة السببية بين العيب والضرر ولا محل مع ذلك لطلب التعويض .
٧٣٤	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قسمة
		(أ) طبيعة عقد قسمة :
		عقد القسمة من العقود التبادلية ومن التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . عقد القسمة إذا كان أحد أطرافه قاصرا — يكون قابلا للإبطال لمصلحته . حق التمسك بالإبطال يزول بإجازته العقد بعد بلوغه من الرشد .
٥٩٥	٢٤٨٩	(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣) ... راجع : عقد (القاعدة ٨٩ ص ٥٩٥) .
		(ب) ضمان الاستحقاق :
		يضمن المتقاسمون بعضهم لبعض ما قد يقع من تعرض أو استحقاق بسبب سابق على القسمة . امتناع الضمان بسبب لاحق .
٥٠٦	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦) ...
		(ج) دعوى القسمة :
		اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائي في دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص . أما غير ذلك من المنازعات فلا تختص به إلا إذا كان يدخل في اختصاصها العادي بحسب قيمة الدعوى . تحديد طبيعة الشروع في السلم المشترك عاديا كان أم إجباريا وتحديد نطاق الصلح المعقود بشأنه ، نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص . يخرج عن اختصاص القاضي الجزئي متى كانت قيمته تجاوز نصاب اختصاصه العادي .
١٠٤	٣٤١٦	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) ... راجع (وقف) .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p style="text-align: center;">قضاة</p> <p style="text-align: center;">أحوال عدم الصلاحية :</p> <p style="text-align: center;">”إظهار الرأي المانع من سماع الدعوى“ .</p> <p>ندب رئيس المحكمة أحد قضاتها لنظر الدعوى بدلا من القاضي المطلوب رده لا يعتبر من قبيل إظهار الرأي المانع من نظر الدعوى وبالتالي لا يفقده به - رئيس المحكمة - الصلاحية لنظرها .</p> <p>(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - ١٩٦٢/٥/٢٣) ... ١٠١ ع ٢ ٦٦٢</p>	
<p style="text-align: center;">قوة الأمر المقضي</p> <p>١ - قضاء المحكمة الاستئنافية في مسألة الاختصاص النوعي .</p> <p>هدم الطعن على هذا الحكم وعدم تضمين تقرير الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الموضوع أي طلب بخصوصه . صيرورة ذلك الحكم نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضي . لا محل للتحدي بأن هذا الاختصاص من النظام العام . قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام .</p> <p>(الطن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤) ... ١٢٢ ع ٢ ٨٢٠</p>	
<p>٢ - متى أصبح الحكم اتهاثيا فقد حاز قوة الأمر المقضي بحيث يمنع الخصوم من العودة إلى التنازع في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو لم تكن محل بحث الحكم الصادر فيها .</p> <p>(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ... ٦٦ ع ٢ ٤٤١</p>	
<p style="text-align: center;">راجع : دعوى (القاعدة ٧٨ ص ٥٠٦) .</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		٣ - قضاء الحكم ببول الاستئناف شكلا - في أسبابه المتصلة بالمنطوق - بأن الدعوى ليست من الدعاوى التي ينطبق عليها نص المادة ١١٨ مرافعات ، قضاء قطعي . حيازة هذا القضاء قوة الامر المقضي . مؤدى ذلك وجوب تحرير تقرير التاخير عن الدعوى وتلاوته في الجلسة طبقا للمادة ١١٦ مرافعات . إغفال ذلك الإجراء الجوهرى المتعلق بالنظام العام يترتب عليه البطلان . الدفع به أمام محكمة الاستئناف وإعراضها عنه رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها ثم قضاؤها بتأييد الحكم الابتدائى مقيمة ذلك القضاء على ما أورده من أسباب . قصور .
١٠٤٢	١٦١ ع ٣	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢)
		(م)
		<p>• مؤسسات عامة . مؤلف . مجالس بلدية . • محاماة . محكمة موضوع . مخاصمة القضاة . • مرافق عامة . مسئولية . مصادرة . • مصلحة التنظيم . معارضة . ملكية . موظفون .</p>
		مؤسسات عامة
		علاقة المؤسسة العامة بموظفيها :
		<p>إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية تباشر مرفقا عاما من مرافق الدولة ولها شخصية معنوية مستقلة . اعتبارها مؤسسة عامة . علاقتها بموظفيها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . لا يعيب الحكم استناده إلى أحكام قانون عقد العمل الفردى طالما أن النتيجة التي انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق .</p>
٤٠٣	٥٩ ع ٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤/٤/١٩٦٢) راجع موظفون (القاعدة ١٩٣ ص ١٢٢٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مؤلف
		حق المؤلف :
		(١) مناطه :
		تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان حكمه مبنيًا على أسباب سائغة . مثال : ففي الحكم اشتراك الطاعن في تأليف الكتاب استنادا إلى أن الأدلة التي تقدم بها إنما هي تعليقات لا تتجاوز استبدال كلمة بأخرى وهي في مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية وتبادل في الرأي جاء الكتاب نتيجة فلان هذا الذي أورده الحكم يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
٣٤	١٤ ٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤)
		(ب) الحق في الاستغلال .
		عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن له حقا ماليا في استغلال الكتاب مستقلا عن حقه فيه ك المؤلف فليس له أن يعيب على الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث عن حقه في استغلال الكتاب باعتباره حقا قائما بذاته .
٣٤	١٤ ٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
		« الأمر بإجراءات تحفظية » .
		١ - تصدر الإجراءات التحفظية وفقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية يقدم بالطرق المعتادة كما ينفذ بذات الطرق . لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر . رئيس المحكمة في إصداره الأمر لا يعدو أن يكون قاضيا للأمور الوقفية .
١٠٩٢	٣٤ ١٧٢	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - الحكم الصادر في التظلم المرفوع طبقا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - يعتبر حكما قضائيا حل به القاضي الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائي ، ولذلك يكون رفع الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة في التظلم ، إلى محكمة الاستئناف . ولا يمنع من هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية - للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - من أن رئيس المحكمة الابتدائية يحكم في التظلم بصفته قاضيا للأمور المستعجلة وذلك أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون المذكور التي تفيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على العرائض أن ما عهد به المشرع إلى رئيس المحكمة هو من نوع ما عهد به إلى قاضي الأمور الوقفية .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) ... ١٧٢ ع ٣ ١٠٩٢</p>
		<p>٣ - لئن كان القاضي الأمر (رئيس المحكمة) وهو بصدد نظر التظلم في أمر المجز ، لا يستطيع أن يمس موضوع الحق إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحجبه عن استظهار مبلغ الجدة في المنازعة المعروضة لا ليفصل في الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب دون أن يبنى حكمه على مجرد الشبهة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد أمر المجز على مجرد وجود شبهة التقليد بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه فإنه يكون قاصر البيان .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٦) ... ١٧٢ ع ٣ ١٠٩٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مجالس بلدية
		١ - الملتزم بإدارة مرفق عام هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن . لا يعد " المجلس البلدى " ملتزما إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة . المجلس البلدى مخصص من أشخاص القانون العام وفرع من السلطة العامة .
١٠٠٠	٣٤١٥٣	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		٢ - علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . للسلطة العامة إصدارها فى أى وقت تحقيقا للمصلحة العامة وهى واجبة التطبيق على الموظف القائم بالخدمة وقت صدورهما . لا أساس فى ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق فى عدم إحالته إلى المعاش إلا فى سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن فى ظل قانون يجعل من الإحالة إلى المعاش هى الخامسة والستين .
١٢٢٧	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		٣ - عدم مريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على موظفى المجالس البلدية والمحلية لاستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة . خضوعهم للنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى المؤرخ ١٩١٥/٨/٢٨ . نص المادة الثامنة من هذا القرار صريح الدلالة فى جواز إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش فى سن الستين لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه الحالة .
١٢٢٧	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محاماة
		حظر الجمع بين المحاماة والوظائف :
		١ - قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يعاونه في مباشرة مهنته في المحاماة لقاء أجر متى توافر عنصر التبعية والاشراف . لا ينفي هذه العلاقة حظر الجمع بين المحاماة والتوظيف في الجمعيات والهيئات والشركات أو لدى الأفراد . لا يسرى هذا الحظر على عمل المحامي في مكتب زميل له .
٦٠٦	٢٤ ٩١	(الملحق رقم ٢١٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)
		٢ - اختصاص الهيئة القضائية بوزارة الأوقاف بالقيام بجميع الإجراءات القانونية في القضايا التي ترفع منها أو عليها استنادا إلى قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لأئحة إجراءات وزارة الأوقاف لا يمنع ذلك من أن تعهد الوزارة إلى غير هيئتها القضائية بالقيام بتلك الأعمال . ينبنى على ذلك أن أيلولة النظر على الوقف للوزارة بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ لا تعد قوة قاهرة يستحيل معها على المحامي - المتعاقد مع الوقف من قبل - القيام بالتزامه حتى يمكن القول باقضاء التزام الوزارة المقابل بالوفاء بالأجرتبعا لذلك .
٩٤٨	٢٤ ١٤٣	(الملحق رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) تفسير العقد :
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أوفى إلى ما نواه العاقدان . استخلاص الحكم أن نية المورث إنصرفت إلى الإيصاء لا إلى البيع استخلاصا سائغا لا عيب فيه . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارتة أمام محكمة الموضوع .
٨٢٤	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
		٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارات العقد تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع منها . اعتماد الحكم المطعون فيه فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له مع بيان الاعتبارات المعقولة المؤدية إلى ما ذهب إليه . لا مخالفة للقانون ولا يشوبه قصور .
٧٣٤	٢٤١١٠	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تعرف حقيقة العقد محل النزاع واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته .
٦٩٣	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٧	١٩٤	٤ - استخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٥)
		٥ - لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية. التنازل من طلب المحر عديم الأثر قانونا .
		استخلاص الحكم - بأدلة سائغة - أن السبب في عقد البيع هو التنازل عن دعوى حجر وأن تمنا لم يدفع الحكم ببطلان هذا البيع لصورية السبب الوارد به . لا مخالفة في ذلك للقانون .
١٢١٤	٣٩١	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		(ب) إجازة العقد القابل للإبطال :
		لمحكمة الموضوع استخلاص إجازة العقد القابل للإبطال من الطاعة بعد بلوغها سن الرشد في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصا سائغا من توقيعها كشاهدة على عقود البيع الصادرة من بعض المتقاسمين الآخرين والتي تضمنت الإشارة إلى أن أصل التملك يرجع إلى عقد القسمة المذكور . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة التقض .
٥٩٥	٨٩	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) محل الالتزام :
		« شرط عدم المنافسة »
		١ - التزام بائع المتجر بضمان عدم التعرض للمشتري في انتفاعه والامتناع عن كل ما من شأنه الانتقاص من هذا الانتفاع .
		الالتزام بعدم المنافسة في شتى صوره ومنها حظر التعامل مع العملاء لا يكون باطلا إلا إذا تضمن التحريم الاتجار كلية على البائع لأنه يكون في هذه الحالة مخالفا لمبدأ حرية التجارة وحرية العمل وهما من النظام العام . أما إذا كان الشرط محمدا من حيث الموضوع ومن حيث الزمان أو المكان وكان التحديد معقولا وهو ما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإنه يكون صحيحا .
٧٦٤	١١٤ ع ٢	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٧)
		« تجديد الالتزام »
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع توافرية التجديد باستبدال شخص الدائن وتحرير سند صريح بالدين وعدم قيام الدليل على الادعاء بصورية ذلك التجديد ، استناد الحكم في ذلك إلى عدة قرائن يكمل بعضها بعضها وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليه .
		لا يجدى الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله .
١٠١٢	١٥٦ ع ٣	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(د) تنفيذ الالتزام :
		” الحوادث الطارئة “
		تدخل القاضي لرد الالتزام إلى الحد المعقول طبقاً للمادة ٢/١٤٧ مدني رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة . تقدير ذلك منوط بالاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفة ذاتها . تدلّل الحكم على انتفاء شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة من ظروف الصفة وملايساتها بأسباب سائغة - مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - كافية لحمل الحكم عليها . لا جدوى من تعيب الحكم فيما قرره من جواز النزول عن الحق في التمسك بالظروف الطارئة لاستقامة الحكم بدونه .
٦٢٩	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٢)
		(هـ) البيع :
		” تحديد الثمن “
		تحديد المحكمة ثمن المبيع - في حدود سلطتها التقديرية - بمجموع ما دفعه المشتري عند تحرير العقد الابتدائي وبعده بما بقي من الثمن عند تحرير العقد النهائي وحصلت من ذلك الثمن الذي انعقدت عليه إرادة الطرفين بعد تحرير العقد الابتدائي استناد هذا الاستخلاص إلى عناصر ثابتة بأوراق الدعوى . النعي على الحكم بتشويه الوقائع أو مخالفة الثابت بالأوراق في غير محله .
٦٢٩	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و) النيابة في التصرف :
		توافر صفة الموقع على إقرار التخالص في النيابة عن الدائن مسألة موضوعية تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية .
٤١٤	٢٤٦١	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٥)
		(ز) في التعويض :
		تخلف البائع عن توريد بعض الأقطان المبعة للشترى . تقصير جزئي يبيح للقاضي تخفيض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن تقدير ذلك يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
١٢٣٨	٣٤١٩٥	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		(ح) قواعد الإثبات :
		١ — تقدير المانع الأدبي من الحصول على الكتابة من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على أسباب صائغة .
٤٥٥	٢٤٦٨	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		٢ — قوة الإقرار القضائي في الإثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها . تمسك الخصم المقرر له أو الغير به في دعوى أخرى تالية يجعل الإقرار بالنسبة إلى هذه الدعوى الأخرى إقراوا غير قضائي . لا يعد حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . لها أن تعتبره دليلا كتابيا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولها ألا تأخذ به أصلا .
٨٦٤	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		” ترجيح شهادة شاهد على آخر “
		٣ - عدم الاطمئنان إلى شهادة شاهد لمظنة المصلحة . ترجيح شاهد آخر عليه لا تثريب على المحكمة إن لم تبين أسباب هذا الترجيح فهو من إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه .
٦٦٢	١٠١ ع ٢	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٣) ... راجع : إثبات (القاعدة ١٠٢ ص ٦٧٦) ونقض (القاعدة ٨٠ ص ٥٢٨) .
		٤ - استخلاص محكمة الموضوع قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال استخلاصا سائغا . المجادلة في قيام تلك الوكالة جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٢٨	٣٦ ع ١	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٥ - قاضي الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها . القرائن المؤثرة في الدعوى . وجوب اشتمال الحكم على إيرادها وتناولها بالبحث والتقدير . إيراد الحكم بعض هذه القرائن والاكتفاء بالرد عليها بأسباب مجملة لا تدل على بحث المحكمة لها والفصل فيها . قصور مبطل للحكم .
٣٦٨	٤١ ع ١	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
		٦ - ندب خبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء بغير معقب متى كان تقديره قائما على أسباب تبرره .
٣٨٥	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨	٨ ع ١٤	٧ - تقدير قيام الدليل على التواطؤ مسألة موضوعية . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)
١٠٤٦	٣ ع ١٦٢	٨ - بحسب قاضي الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها ويذكر دليلها ويقيم قضاءه على أسباب سائغة - عدم التزامه بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم والرد استقلالاً على كل منها . ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها ، فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . مثال في دعوى نسب . (الطامن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١١/٢١) ...
١١٤٦	٣ ع ١٨١	٩ - إقامة الحكم قضاءه على دعامات عدة من بينها شهادة شهود شهدوا باسلام الطاعن وكان الدليل المستند منها يكفي لخله - إيراده تزيدها أن النسب يثبت مع اختلاف الدين . افتراض جدلي لم يقيم عليه قضاءه . لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩) ..
١٠٤٦	٣ ع ١٦٢	١٠ - لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يحيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة . مثال في دعوى نسب . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١١/٢١) ...
١٢٢٠	٣ ع ١٩٢	١١ - متى كان الطامن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بمسند كدليل على صحة ورقة الضمان المدعى بترويرها لا باعتباره مسنداً مستقلاً يغني بذاته عن تلك الورقة ، فإن النعي على الحكم عدم أخذه به كسند مستقل في الدعوى ، يعد سبباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل عن تنفيذ حكم استجواب الخصم استنادا إلى ما قرره من أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب فإن مؤدى ذلك أن الهيئة التي أصدرت الحكم قد رأت في عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفي لتكوين عقيدتها ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بالطريق الذي تراه ولا يلزمها القانون في تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للإثبات ، وبالتالي يكون ما أورده الحكم في ذلك بيانا كافيا لأسباب عدول المحكمة عن إجراء الاستجواب .</p>
١١٠٥	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		<p>١٣ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فهو غير ملزم بتصديق الشاهد في كل أقواله بل له أن يطرح ما لا يطمئن إليه وجدانه كما أن له أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا متى كان المعنى الذي أخذه لا يتجافى مع مدلولها ومن ثم تكون المجادلة في ذلك جدلا موضوعيا لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .</p>
١١٠٥	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		(ط) التقادم :
		<p>١ - استخلاص النزول عن التقادم المسقط بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض متى كان الاستخلاص سائغا . جدل موضوعي .</p>
١١٣٤	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - جواز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التي يستقل قاضي الموضوع باستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . لا تثريب على الحكم المطعون فيه إذا استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى بغير يمين كقرينة أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
٩٨١	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		(ي) فصل الموظف :
		”أسباب الفصل“
		لا تلتزم جهة الإدارة ببيان أسباب فصل الموظف إلا أنه إذا بدت هذه الأسباب من القرار الصادر به فإنها تكون خاضعة لسلطة المحاكم التقديرية .
٤٠٣	٢٤٥٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤)
		(ك) التخليق للضرر :
		اشتراط الشارع للحكم بالتخليق للضرر شرطين : ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . استدلال الحكم على ذلك بأدلة سائغة مما يستقل به قاضى الموضوع .
٤٨٢	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)
		(ل) حق المؤلف :
		تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع متى كان حكمه قد بني على أسباب سائغة .
٣٤	١٤٤	(الطعن رقم ١٣٤ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(م) حقوق الارتفاق :
		التنازل صريحا أو ضمينيا عن قيود البناء الاتفاقية جائز قانونا . لا يشترط فيه شكل خاص . استخلاص التنازل استخلاصا سائغا من وقائع تؤدي إليه أمر موضوعي . لامعقب على محكمة الموضوع في ذلك .
٩٧	١٥ ع ١٠	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٥) راجع : تقض : (القاعدة ١٩٦ ص ١٢٤٦) .
		مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة
		(١) أحوال المخاصمة :
		سكوت نصوص قانون المرافعات الملغى عن النص على أعضاء النيابة في المواد ٦٥٤ — ٦٦٧ منه المخصصة بأحوال مخاصمة القضاة وشروطها وإجراءاتها . انطباق أحكامها مع ذلك على مخاصمة أعضاء النيابة . عدم جواز مقاضاتهم عن الضرر الذي يسببونه للغير لدى قيامهم بأعمال وظيفتهم إلا بطريق المخاصمة . المحكمة التي توخاها المشرع من وضع نظام المخاصمة وهي توفير الضمانات للقاضي في عمله تحقق كذلك بالنسبة لأعضاء النيابة التي تعتبر هيئة مكلفة للقضاء .
		نص المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات القائم يسوي بين القضاة وأعضاء النيابة في شأن المخاصمة وبذلك قن ما كان مقدرا من قبل بغير نص صريح . رتب الشارع في الفقرة الأخيرة من هذه المادة مسؤولية الإدارة عما يحكم به من التضمينات على القاضي أو عضو النيابة في دعوى المخاصمة .
٣٦٠	٥٦ ع ١٠	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) طبيعة دعوى المخاصمة :
		دعوى المخاصمة دعوى تعويض ومن آثارها في القانون القائم بطلان تصرف القاضي وعضو النيابة المخاصم . يستوى توجيهها إلى عضو النيابة باسمه أو بوظيفته أو إلى النائب العام بوصفه الجهة الرئيسية له . عدم جواز مقاضاة القاضي أو عضو النيابة في الأحوال المبينة في القانون إلا بطريق رفع دعوى المخاصمة التي نظم القانون إجراءات رفعها . عدم سلوك ذلك الطريق يؤدي إلى عدم قبول الدعوى .
٣٦٠	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩)
		مرافق عامة
		إدارة النقل العام
		إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية تباشر مرافقا داما من مرافق الدولة ولها شخصية معنوية مستقلة . اعتبارها من أشخاص القانون العام .
٢٤٦	١٤ ٣٨	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة - ١٩٦٢/٢/١٥)
		أدوات المرفق العام :
		الأصل أن تدير الدولة المرافق العامة بنفسها ولكن يجوز أن تعهد باستغلال المرفق إلى فرد أو شركة . وجوب اضطراد المرفق وانتظامه في الحاليين . يستتبع ذلك أن تكون أدواته ومهامه المخصصة لإدارته بمنجاة من الحجز عليها أو اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى . شأنها في ذلك شأن الأموال العامة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		هذه القاعدة هي أصل من أصول القانون الإداري (والمادة ٨٧ من القانون المدني) قد كشفت عنها المادة ٨ مكرر من القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار القانون المذكور تفسيراً تشريعياً في هذا الخصوص .
٩٧٣	٣٤١٤٨	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		التعريف بالملتزم بإدارة المرفق العام :
		الملتزم بإدارة المرفق العام - على ما يفيد نص المادة ٦٦٨ من القانون المدني - هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يعد المجلس البلدي "ملتزماً" إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة لأن المجلس البلدي شخص من أشخاص القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد إليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ ببعض اختصاصات الدولة في شأن المرافق العامة .
١٠٠٠	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)
		علاقة الملتزم والمتفعين :
		مفاد نص المادة ٦٧٢ من القانون المدني أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم بإدارة مرفق عام وبين المتفع ، وأن حكم التقادم الوارد في هذه المادة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . العلاقة بين المتفع بالتيسار الكهربائي والمجلس البلدي - وهو لا يعد "ملتزماً" لا يحكمها نص المادة ٦٧٢ مدني سالف الذكر .
١٠٠٠	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إدارة الملتزم المرفق على مخاطره .
		القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاماً عليه وحده ومن ثم فلا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها فإذا هي أنهت الالتزام بالإسقاط وعاد المرفق إليها فلأنها لا تلتزم بشيء من هذه الديون ما لم ينص في عقد الالتزام على التزامها به ، ذلك أن الملتزم لا يعتبر في قيامه بإدارة المرفق — لحسابه — وكلاً عن جهة الإدارة كما أنها لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .
٩٥٢	١٤٤ع ٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٢)
		إسقاط الالتزام .
		”إسقاط الالتزام“ : ”أثره على حقوق دائني الملتزم“ .
		١ — ليس لدائني الملتزم في حالة إسقاط الالتزام — بالنسبة بلجهة الإدارة — سوى مجرد حق احتمالي في استيفاء ديونهم من الثمن الذي قد يرسوبه مزاد بيع المرفق على الملتزم الجديد وهو حق مدينهم أما إذا لم يسفر المزاد الجديد عن ذلك وكانت شروط الالتزام تقضي في هذه الحالة بأيلولة موجودات المرفق إلى جهة الإدارة بغير مقابل فلا سبيل لدائني الملتزم إلى استيفاء ديونهم من هذه الجهة .
٩٥٢	١٤٤ع ٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”إسقاط الالتزام عن شركة سكك حديد الفيوم“ :
		٢ - إسقاط الالتزام عن شركة سكك حديد الفيوم الزراعية. صرح الشارع في القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار الشركة المذكورة مسئولة وحدها عن المكافآت المستحقة لعمالها عن مدة خدمتهم في عهدتها قبل الإسقاط وإن كان قد رأى تيسيرا لهم أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها .
٩٥٢	٣٤١٤٤	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		٣ - إسقاط الالتزام بوضع حدا فاصلا بين الحراسة الإدارية المفروضة على الشركة الملتزمة بإدارة مصرف عام وبين إدارة الدولة للمرفق . زوال صفة الحارس الإداري - بعد الإسقاط في تمثيل الشركة التي كان معينا عليها .
٩٥٢	٣٤١٤٤	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		”قبول الادارة تنفيذ عقود العمل بعد إسقاط الالتزام“ :
		١ - امتيلاء الإدارة على المرفق العام ثم اسقاطها الإلتزام عن الملتزم السابق وإدارتها المرفق مباشرة . قبولها بقاء عمال وموظفي الملتزم السابق في أعمالهم . امتداد تسير المرفق من جديد إلى ملتزم آخر بشروط من بينها أن له الخيرة في الاستغناء عن يرى الاستغناء عنه من كبار موظفي الملتزم السابق مع إلتزام تشغيل عماله . إنهاء جهة الإدارة عقد العامل - الذي لم يشأ الملتزم الجديد الاحتفاظ به - قبل نهاية مدته من جانبا بعد أن قبلت تنفيذه من وقت الاستيلاء على المرفق وبعد اسقاط الإلتزام عن الملتزم الأول حتى تاريخ الإنهاء ، موجب لمساءلتها عن هذا الإنهاء ونتائجه . لا شأن لهذه الحالة بآثار إسقاط الالتزام على العقود والالتزامات المبرمة بين الملتزم السابق والغير.
٩٤٦	٩٨ ٢٤	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣) راجع : مؤسسات عامة (القاعدة ٥٩ ص ٤٠٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إستيلاء الإدارة على المرفق العام نفاذا لأمر عسكري . إدارتها المرفق بصفة مؤقتة مع الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه . طرح التزام استغلال المرفق في المزاد من جديد . إنهاء الإدارة عقد استخدام عامل لهذه المناسبة دون مبرر قانوني . وجوب مساءلتها عن هذا الانهاء لا شأن لهذه الحالة بآثار إسقاط الالتزام أو استرداده . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٢) ... ١٥٤ ع ٣ ... ١٠٠٤

مسئولية

مسئولية عقدية :

« الالتزام بتحقيق غاية »

١ - عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة
الراكب وهو التزام بتحقيق غاية . يكفي الراكب لإثبات إصابته
أثناء تنفيذ العقد ويعتبر هذا إثباتا لإخلال الناقل بالالتزامه
وقيام مسئوليته من الضرر الناشئ عن الإصابة بغير حاجة
إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه . لا ترتفع هذه المسؤولية إلا
بالتقوية القاهرة أو خطأ المضرور ، أو خطأ من الغير لم يكن
في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه متى كان هذا الخطأ وحده
هو سبب الضرر الحادث للراكب .

(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٦٢) ... ٧٩ ع ٢ ... ٥٢٢
راجع : مرافق عامة (القاعدة ٩٨ ص ٦٤٦) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”مسئولية المؤمن“</p> <p>٢ - خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبني على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفاته بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذاً لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرراً لحق بالملتزم . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول من الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسؤولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، يكون قد خالف القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ١١٦٦ ٣٤١٨٥</p> <p>الإعفاء من المسؤولية :</p> <p>أجازت المادة ٢/٢١٧ مدني الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غش أو عن خطئه الجسيم . الاتفاق في سند الشحن على إعفاء مصلحة السكك الحديدية من المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبضائع صحيح طالما أن تلك الأضرار لم تنشأ عن غش أو خطأ جسيم من جانبها .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) ٣٧٣ ٥٨١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسئولية تقصيرية
		١ - مجرد العدول عن الخطبة لا يعد سببا موجبا للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة ، إلا إذا اقترن العدول بأفعال أخرى مستقلة ألحقت ضررا بأحد الخطيبين . استطالة أمد الخطبة والاحجام عن إتمام الزواج لا تعد أعمالا مستقلة عن العدول عن الخطبة بعد ذلك .
١٠٣٨	٣٤١٦٠	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢)
		”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ :
		٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه حال تأدية وظيفته المقررة بالمادة ١٥٢ مدني قديم نصها عام مطلق . لا يشترط لقيام رابطة التبعية وجود علاقة مباشرة بالتابع . تقوم هذه الرابطة متى كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة عليه وفي توجيهه حالات مدة السلطة أم قصرت .
٥٤٣	٢٤٨١	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٦٢)
		٣ - إستيلاء الإدارة على المرفق العام نفاذا لأمر عسكري . إدارتها المرفق بصفة مؤقتة مع الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه . طرح التزام استغلال المرفق في المزايا من جديد . إنهاء الإدارة عقد استخدام عامل لهذه المناسبة دون مبرر قانوني . وجوب مساءلتها عن هذا الإنهاء لا شأن لهذه الحالة بآثار إسقاط الالتزام أو استرداده .
١٠٠٤	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”عناصر الضرر“
		إشارة الحكم المطعون فيه — بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه إلى ما تكبدته المدعية من نفقات ومصروفات دون بيان نوعها ومقدارها والدليل على ثبوتها ودون تقصي الضرر الذي أصابها . قصور .
١٠٣٨	٣٤١٦٠	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)
		أركان المسؤولية :
		الضرر من أركان المسؤولية . ثبوته شرط لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك .
٧١٦	١٠٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		راجع : حكم وتقادم (القاعدتان ٨١ و ٩٧ ص ٥٤٣ و ٦٤٢)
		وموظفون ومجالس بلدية (القاعدة ١٩٣ ص ١٢٢٧) .
		مسئولية تضامنية :
		راجع : التزام . عمل (القاعدتان ٧٠ و ١٠٦ ص ٤٧١ و ٥١٦)
		مصادرة
		لا تعد المصادرة التي تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب بمثابة ”عقوبة جنائية“ بل هي تعويضات مدنية لصالح الخزنة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لا يشترط - وفقا للسنتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية - للحكم بالمصادرة الجمركية أن تكون البضائع المهربة المستحق عليها رسوما جمركية ، تحت يد الجمرك بالفعل - كما هو الشأن في قانون العقوبات الذي يوجب أن تكون الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها فإنه يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب .
١١٢٠	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢)
		مصلحة التنظيم
		الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق في التقاضي ولكل منها نائب يعبر عن إرادته . لم يمنح الشارع مصلحة التنظيم الشخصية المعنوية ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها في شخص مديرها يجعلها غير مقبولة . مصلحة التنظيم تتبع مجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظ القاهرة فى التقاضى .
٩٦١	٣٤١٤٥	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٢)
		معارضة
		معارضة فى أمر أداء :
		راجع : أمر أداء .
		معارضة فى أمر تقدير رسوم قضائية : راجع " رسوم قضائية " .
		وراجع : تنفيذ عقارى (القاعدة ٩٦ ص ٦٣٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ملكية
		القيود الواردة على الملكية :
		السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي غير خاضع للاستيلاء الذي يجعله مملوكا للحكومة . هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه ويتلقون ملكيتها كمشتريين . لهم التصرف فيها كما لغيرهم . لا ينفي تلك الملكية فرض سعر جبري لها عند تداولها بالبيع . القيد الوارد على الملكية لا يؤثر في قيام حق الملكية وبقائه .
١١٣٠	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢)
		موظفون
		علاقة الموظف بالمؤسسة العامة :
		إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية تباشر مرفقا عاما من مرافق الدولة ولها شخصية معنوية مستقلة . اعتبارها مؤسسة عامة . علاقتها بموظفيها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . لا يعيب الحكم استناده إلى أحكام قانون عقد العمل الفردي طالما أن النتيجة التي انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق .
٤٠٣	٢٥٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٤/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		علاقة الموظف بالسلطة العامة :
		علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أى وقت تحقيقا للمصلحة العامة وهي واجبة التطبيق على الموظفين القائمين بالخدمة وقت صدورهم دون أن يعد ذلك مساسا بحق مكتسب إذ لا يعتبر الموظف قد اكتسب حقا في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل من الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين .
١٢٢٧	١٩٣ ع ٣	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		حظر اشتغال الموظف بالتجارة :
		من يمارس الأعمال التجارية باسمه على وجه الاحتراف والاستقلال تاجر بالمعنى القانوني . لا يمنع من ذلك ، أن يكون موظفا من موظفي الحكومة المحظور عليهم قانونا الاشتغال بالتجارة ما دام أنه خالف هذا الحظر ومارس التجارة على وجه الاحتراف .
٥٢٨	٨٠ ع ٢	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)
		الموظف الدائم والموظف المؤقت :
		”من التعاقد“ .
		١ — مناط التفرقة بين الموظف الدائم والموظف المؤقت هو دائمية الوظيفة أو عدم دائمتها في الميزانية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الموظفون الدائمون هم الشاغلون لوظائف دائمة في ميزانية الدولة سواء كان يجري على رواتبهم حكم الاستقطاع للعاش أو كانوا معينين بعقود يتقاعدون في سن الستين . لا تُلزم بين استحقاق المعاش ومن التقاعد .
٤٨٨	٢٤ ٧٤	الموظفون المؤقتون الذين يعينون على وظائف مؤقتة خير دائمة بالميزانية يتقاعدون في سن الخامسة والستين . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٩)
		٢ - مناط التفرقة بين الموظف الدائم والموظف المؤقت هو دائمية الوظيفة أو عدم دائميتها في الميزانية .
		الموظفون المعينون بعقود الذين لا يجري على رواتبهم حكم الاستقطاع للعاش هم الشاغلون لوظائف دائمة . أما الموظفون المؤقتون فهم الذين يعينون في وظائف مؤقتة سواء أكان تعيينهم بعقد أو بغير عقد .
٢٠٥	١٤ ٣١	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)
		٣ - يتقاعد الموظفون المعينون في وظائف مؤقتة في سن الخامسة والستين أما ما عداهم من الموظفين فإنهم يتقاعدون في سن الستين .
٢٠٥	١٤ ٣١	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٨)
		٤ - تقضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بعدم صريان أحكامه إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية والمحلية لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة وإنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس البلدية والمحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم وقد قضت المادة الثامنة من هذا القرار صراحة على أن تكون إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش في سن الستين .
١٢٢٧	٣٤ ١٩٣	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المعاش أو المكافأة :
		١ - الأصل أن صفة المكافأة تظل لاصقة بالمبلغ المستحق للوظف طالباً كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته . أما إذا توفي فقد أصبحت المكافأة تركة لورثته . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤) ... ١٢٠ ع ٢ ٨٠١
		راجع : حجز (القاعدة ١٢٠ ص ٨٠١) .
		٢ - إيراد الحكم الابتدائي في تقريراته أن الأعمال التي يطالب الطاعن بمكافآته عنها لا تدخل في أعمال وظيفته وأنه كان يكافأ عنها لو ثبت أن وزارة الأوقاف - التي يعمل بها - قد أفادت من جهده . تأييد الحكم الاستثنائي المطعون فيه الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه مضميها إليها أن ما قام به الطاعن لا يعدو أن يكون أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها . تناقض في الأسباب يعيب الحكم . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢) ... ١٦٥ ع ٣ ١٠٥٩
		الفصل بغير الطريق التأديبي :
		(١) مناط حق الفصل الإداري :
		١ - الجهة الإدارية الحق في فصل موظفيها بلا محاكمة تأديبية . سلطة تقديرية مطلقة من حيث موضوعها . مقيدة من حيث غايتها . حق الفصل مقيد بعدم تجاوز السلطة أو التعسف في استعمالها . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤) ... ٥٩ ع ٢ ٤٠٣

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - القرار الصادر بفصل موظف فصلا إداريا يجب - كأى قرار إدارى آخر - أن يقوم على سبب يبرره قانونا . السبب المسوغ للفصل : عدم صلاحية الموظف للعمل أو أن تعلق به شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو حسن السمعة . الموظف غير الصالح للعمل هو الغير قادر على أدائه أو القادر غير المنتج أو القادر المنتج الذى لا يلائمه العهد الجديد .
٣٥٠	١٤ ٥٥	(الملحق رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) راجع : تمويض (القاعده ٥٥ ص ٣٥٠) (ب) رقابة المحاكم على أسباب الفصل : عدم التزام جهة الإدارة بتسبيب قرار الفصل . خضوع أسباب الفصل - الظاهرة من القرار الصادر به - لرقابة المحاكم .
٤٠٣	٢٤ ٥٩	(الملحق رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤) نقل الوظائف : لا يسند قانون ميزانية الدولة إلى الموظفين الوظائف وإنما يقرر الاعتماد اللازم للاتفاق . إسناد الوظائف لا يكون إلا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة . تعتبر هذه القرارات فى حالة " نقل الوظائف " بمثابة تعيين تتوخى فيه السلطة العامة موجبات الصالح العام فتعين فى هذه الوظائف المنقولة من يصلحون لها سواء ممن كانوا يشغلونها قبل النقل أم من غيرهم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>نقل وظائف القسم القضائي بمصاحبة المساحة إلى إدارة قضايا الحكومة ، لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل الموظفين الشاغلين لتلك الوظائف جميعاً .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩)</p> <p>١٠٧٨ ٣٤١٦٩</p>
		<p>(ن)</p> <p>نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقابات</p> <p>نقد . نقض . نقل . نيابة عامة .</p> <p>نيابة في التصرف</p> <p>نزع الملكية للمنفعة العامة</p> <p>١ - نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشراً إذا اتبعت الإجراءات والقواعد التي رسمها القانون ، أو بطريق غير مباشر إما تنفيذاً للرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم - قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية - وذلك إما بالاتفاق مع أصحاب الشأن ، وإما بضم الحكومة عقاراً لأحد الأفراد إلى المال العام دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية .</p> <p>(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)</p> <p>١٠٢١ ٣٤١٥٧</p>
		<p>٢ - نزع الملكية بالفعل ونقل حيازة العقار إلى الدولة يتولد عنه مارتبه القانون من حقوق على نزع الملكية بالطريق المباشر . الاستيلاء الفعلي من الحكومة على أرض وإدخالها في الطريق العام كاف بذاته للطالبة بالتعويض عن ذلك ولو لم يصدر مرسوم بنزع الملكية .</p> <p>(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)</p> <p>١٠٢١ ٣٤١٥٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣- وجوب مراعاة ما قد يطرأ على الجزء من العقار الذي لم يزرع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص ، وذلك بنخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة المستحقة .
		عدم اتباع الخبير المتدب في الدهوى تلك القواعد في التقرير ودون بيان عناصر هذا التقدير . أخذ الحكم بما جاء بتقرير الخبير . قصور .
١٠٢١	٣٤١٥٧	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢)
		٤- وجوب تقدير التعويض في حالة نزع ملكية العقار للمنفعة العامة دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة من نزع الملكية . يقدر التعويض في حالة نزع ملكية جزء من العقار باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي منه للمالك . وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم يزرع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك . وجوب اتباع هذه القواعد في تقدير التعويض سواء اتخذت الاجراءات القانونية في نزع الملكية أم لا .
٩٤٣	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٢)
		نظام عام
		(١) بيان رأى النيابة واسم عضو النيابة الذي أبداه :
		١ - بيان اسم عضو النيابة الذي يبدي رأيه في قضية من قضايا الأحوال الشخصية والوقف بيان جوهرى متعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم إذ يترتب على إغفاله البطلان .
٥٥٩	٢٤ ٨٤	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ - أحواله شخصية - جلسة ٢/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٤٦	٣٤١٨١	٢ - وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإبداء رأيها فيها . بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . بيان جوهرى . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة بعد أن أثبتت رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه . لا محل للنعى بالبطلان في هذه الحالة . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢) ...
		(ب) الدفع بالتقادم :
٧٠٦	٢٤١٠٥	٣ - لا يتعلق الدفع بالتقادم بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تختمل الابهام . (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٦٢) ...
		٤ - التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام . لا يجوز للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذى مصلحة مالم يصدر تشريع خاص على خلاف ذلك . عدم التمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع ، لا يصح التمسك بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
١٠٧٨	٣٤١٦٩	الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدنى مالم يوجد تشريع يقضى بغير ذلك . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٢) ...
		٥ - الأئحة في مرتبة أدنى من التشريع فلا تعدل منه . المادة ٥٠ من الأئحة المالية للميزانية والحسابات تخص على أن المرتبات التى لا يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة . هذه المادة لا تعدل أحكام القانون المدنى في التقادم ولا تجعله متعلقا بالنظام العام . ليس للمادة ٥٠ مصدر تشريعى فهى تفتقد قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٢) ...
١٠٧٨	٣٤١٦٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) حجية الأمر المقضى :
		٦ - حجية الأمر المقضى في المسائل المدنية ليست من النظام العام ، وليس للحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها . وجوب التمسك بتلك الحجية أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ... ١٢٣ع ٢ ٨٢٤
		راجع : بيع (القاعدة ١١٤ ص ٧٦٤) واختصاص (القاعدة ١٢٢ ص ٨٢٠) وتنفيذ عقارى (القاعدة ١١٦ ص ٧٧٤) .
		(د) قواعد الاثبات :
		٧ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة فيما يجب فيه الاثبات بالكتابة لا تتعلق بالنظام العام . جواز اتفاق الخصوم على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . طلب الخصم تكليف الخصم الآخر لإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود ، مما يقطع برضائه الاثبات بهذا الطريق . (الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥) ... ١٥٩ع ٣ ١٠٣١
		نقابات
		الدعوى بطلب حل نقابة :
		راجع : تجزئة (القاعدة ٦٠ ص ٤١١) .
		نقابة الصحفيين :
		” شرط القيد بها “
		يشترط لقيد الصحفي في جدول النقابة - وفقا للقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ - أن يكون محترفا غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء . قصر القيد على الصحفيين المحترفين دون أصحاب الصحف ووكالات الانباء . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠) ... ١٠٨ع ٢ ٧٢٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”حقوق الصحفيين بلائحة العمل الصحفي“ :</p> <p>استبقاء الشارع في المادة رقم ٧٢ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ حقوق الصحفيين وإميازاتهم المقررة من قبل بلائحة العمل الصحفي . لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف أو وكالات الأنباء أن يكون هؤلاء مقيدين بجدول رقابة الصحفيين .</p> <p>(المطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)</p>
٧٣٥	٢٤١٠٨	
		<p>نقد</p> <p>الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد لمعهد التوريد لا يتضمن بذاته وبطريق اللزوم تعهد المستورد بتمكين المورد من الحصول على الدولارات اللازمة ومن فتح الاعتماد بالترخيص له . ليس في نصوص القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أو في قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ما يفرض على الملتزم بتقديم ترخيص الاستيراد واجب تمكين المتعاقد مع الصادر باسمه هذا الترخيص من تحويل العملة الأجنبية اللازمة إلى الخارج ، خلو شروط التعاقد من الالتزام بالضمان في حالة تعطيل مفعول ترخيص الاستيراد قبل انتهاء مدته بفعل غير فعل المستورد . عدم التزامه قانونا بهذا الضمان .</p> <p>(المطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣١)</p>
٧٣٤	٢٤١١٠	

نقض

إجراءات الطعن :

(١) التقرير بالطعن :

١ - مفاد نص المادة ١٤/٣١ والمعدلة من قانون المرافعات على تسليم صحيفة الدعوى والطعن وصور الأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة أنها تنوب عن الأشخاص العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم . تقرير محامي قلم قضايا الحكومة بالطعن بالنقض نيابة عن عضو مجلس الإدارة المنتدب لإدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية وهي من أشخاص القانون العام يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢) ... ٣٨ ع ١٤ ٢٤٦

٢ - وجوب بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن في التقرير بالطعن بالنقض . إغفال ذلك يترتب عليه بطلان الطعن ومحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٢) ... ١٤٥ ع ٣٦ ٩٦١

(ب) التوكيل بالطعن :

١ - توكيل محامي بنك بالتقرير بالطعن بالنقض . صدور التوكيل من رئيس مجلس الإدارة الذي يمثل البنك قانونا . تقرير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا أثر له على صحة التوكيل ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/١/١٩٦٢) ... ٥ ع ١٤ ٤٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إذ نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة القضا بوقته المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطاعن ، ورتبت على عدم حصول الطعن على الوجه المبين فيها البطلان وأوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها فإن من مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن أما إن كان لاحقا فإن الطعن يكون باطلا للتقرير به من غير ذي صفة. ولا يصح ذلك البطلان صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يوجب أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالطعن متى كان الإجراء قد تم باطلا في ظل القانون المعمول به وقت حصوله .
١١٨٥	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		(ج) إيداع صور الأحكام والمستندات :
		” إيداع صورة الحكم المطعون فيه “
		١ - سوى الشارع ما بين الصورة المطابقة للأصل والصورة المعلقة من الحكم المطعون فيه التي توجب المادة ٤٢٩/٣ مرافعات والمادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداعها عند التقرير بالطعن بالنقض باعتبار أن كليهما يتوافر به الاطمئنان وهو ما يتحقق سواء في الصورة المعلقة من قلم الكتاب أو من غير الخصوم متى اطمانت المحكمة إلى مطابقتها للأصل .
٣٧٩	٢٤ ٢	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ..
		٢ - سوى الشارع بين الصورة المطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والصورة المعلقة منه الواجب إيداعها وقت التقرير بالطعن . لم تخصص المادة ٤٢٩/٢ مرافعات الصورة المعلقة بأي تخصص يتعلق بشخص من أعلنها أو أعلنت إليه .
٤٩٨	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - يصبح إيداع الصورة المعلنة من الحكم المطعون فيه أيا كان من أعلنها .
٨٠١	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٢)
		٤ - يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . لا ضرورة لتقديم صور الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات كالحكم بتدب خبير في الدعوى .
٩٩٥	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٨/١١/١٩٦٢)
		”إيداع صورة الحكم الابتدائي“ :
		١ - يجب على الطاعن إيداع صورة الحكم الابتدائي وقت التقرير بالطعن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . هذا الإجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطن .
٨٦٠	٢٤١٢٧	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٢)
		٢ - يجب على الطاعن إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي أو صورته المعلنة وقت التقرير بالطعن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . لا يقتضى عن ذلك تقديم صورة غير رسمية من الحكم الابتدائي . هذا الإجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن .
٩٠٨	٣٤١٣٣	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ميعاد الطعن :	
<p>يجب في الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . متى كان تحديد المحل — الذي وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه — إنما ينصب على تعيين محل تجارة الطاعن لا بيان محل إقامته ، وأعلن الحكم له في محل تجارته مع صدوره في شأن لا يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة ، فإنه يترتب على ذلك البطلان . لا يفتح بالإعلان الباطل ميعاد الطعن .</p>	
(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٥)	١٠٣١ ع ٣٥٩
الخصوم في الطعن :	
<p>١ — لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع .</p>	
(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٣)	١٣١٤ ع ١
<p>٢ — لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها .</p> <p>زوال صفة ناظر الوقف بالقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذي أضاف عليه صفة الحراسة على الوقف . صدور الحكم قبله بهذه الصفة الأخيرة . الطعن فيه بصفته الشخصية أو كناظر وقف لا يجوز .</p> <p>جواز الطعن بصفته حارسا .</p>	
(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦١/٤/١٢)	٤٥٥ ع ٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - للشريك المتضامن - بصفته الشخصية - الصفة في الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد مدير الشركة بهذه الصفة .
٤٩٨	٧٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦) راجع : شركات (القاعدة ٧٧ ص ٤٩٨) .
		” التدخل الانضمامي أمام محكمة النقض “
		٤ - موضوع دعوى تثبيت الملكية والمطالبة بالبيع قابل للتجزئة ولو انصبت على مال شائع . هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص معينة فيها . طلب التدخل الانضمامي أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين بطل الطعن منهم إستنادا إلى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات - في الدعوى المذكورة - لأساس له .
١١٨٥	١٨٨ ع ٣٤	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		نطاق الطعن :
		١ - نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه وليس هناك نص مماثل للمادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بالنسبة للطعن بالنقض . لا يقبل تعيب الحكم المطعون فيه بسبب موجه لحكم آخر ليس محل طعن .
	٦٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)
٤٢٣	٦٢ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية في مسألة الاختصاص النوعي . عدم الطعن على هذا الحكم وعدم تضمين تقرير الطعن بالنقض على الحكم الصادر في الموضوع أى طلب بخصوصه . صيرورة ذلك الحكم نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى . لا عمل للتحدى بأن هذا الاختصاص من النظام العام . قوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام . (الطن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٢)
٨٢٠	٢٤١٢٢	الأحكام غير الجائز الطعن فيها : ١ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية باعتبارها درجة أولى لاهيئة استئنافية لا يجوز الطعن فيها بالنقض في حكم المادتين ٤٢٥ و ٤٢٥ مكرر مرافعات . الأحكام الصادرة منها في قضايا استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية جواز الطعن فيها بالنقض في الأحوال المحصورة بالمادة ٤٢٥ مكرر . (الطن رقم ٣٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٦٢)
١١٥	١٨ ع ١٨	٢ - مفاد نص المادة ٤٢٥ مكرر مرافعات جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد في حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله - دون حالتى البطلان في الحكم أو في الإجراءات - وذلك في خصوص وضع اليد بالذات لا ما يكون متعلقا بما قد يقع في سائر الدعاوى . الحكم بعدم قبول دعوى منع تعرض مرفوعة من حارس على أساس أن ليس له أن يرفع الدعاوى العينية العقارية أيا كان نوعها حتى ولو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة . الطعن على هذا الحكم بالنقض لا يكون متعلقا بموضوع وضع اليد بالذات . عدم جوازه قانونا . (الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٦٢)
١٠٩٨	٣٤١٧٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعلان الطعن :
		١ - مريان أحكام المواد من ٩ - ١٧ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام الدائرة المختصة عند العمل به .
		على الطاعن إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الاحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية للقرار وإيداع أصل ورقة إعلان الطعن خلال الخمسة أيام التالية لهذا الميعاد . إجراء ان جوهر يان يترتب على إغفالها بطلان الطعن .
٨٨	١٤	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)
٩٣٧	٣٤	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥)
		٢ - الأصل إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصل أو المحل المختار المعين في ورقة إعلان الحكم . لا يصح الاعلان بلجهة الادارة إلا في حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه أو من يصح تسليم الصورة إليه أو امتناع من وجد عن الاستلام . عدم إعلان الخصم في موطنه الأصل أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم قبل تسليم الصورة إلى الادارة . بطلان الاعلان . لا يغير من ذلك توجيه إعلان الطعن إلى محل إقامة المطعون عليه أثناء نظر الاستئناف . اتخاذه في ورقة إعلان الحكم الاستئنافي محل إقامة جديد يعد إخطارا منه للطاعن بتغيير محل الإقامة الأول .
٨٢٤	٢٤	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارته أوحرفته موطنًا خاصًا له - بجانب موطنه الأصلي - جواز مباشرة أى عمل قانونى يتصل بهذه الحرفة أو التجارة فى هذا الوطن . توجيه الاعلان إلى محام فى مكتبه عن أمر يتصل بمهنته - صحيح فى القانون .
١٢٢٠	٣٤١٩٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		٤ - إعلان الطعن فى الوطن المختار. شرطه اختيار المطعون عليه هذا الوطن فى ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا المحل مع ما يجب إيداعه من الأوراق فى الميعاد وإلا كان باطلا . بطلان تقضى به المحكمة فى غيبة المطعون عليه .
٣٠٩	٤٨١٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٣/١٤) ...
٩٣٤	٣٤١٣٩	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤) ...
		٥ - إعلان الطعن فى الوطن المختار مع خلو إعلان الحكم المطعون فيه من اتخاذ هذا الوطن بمحلا مختارا . بطلان الاعلان. مرحلة النقض تعتبر مستقلة فى إجراءاتها عن مرحلة دعوى الموضوع .
٤٩٢	٧٥٢٤	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٩)
		راجع : إعلان (القاعدة ١١٩ ص ٧٩٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٦ - لم تنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على البطلان جزاء مخالفة الاجراءات المبينة فيها كي يكون خاضعا لحكم المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات . متى حضر المطعون عليه الذي وقع اعلانه باطلا وقدم مذكرته في الميعاد القانوني فلا يصح له أن يتمسك بالبطلان إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به والضرر الذي لحقه من هذا البطلان . فاذا كان الثابت من ورقة إعلان الطعن أن الإعلان قد تم في الميعاد القانوني إلى مدير الشركة المطعون عليها وقد سلمت صورته في مركز إدارتها إلى محامي إدارة القضايا التي لها صفة في النيابة عنها في تسلم الاعلانات الخاصة بها وكانت الشركة المطعون عليها قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الاعلان - بفرض تحققه - ولم يثبت من جهة أخرى أن ضررا قد لحقها من هذا البطلان المدعى بوقوعه ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن .
١١٦٦	٣٤١٨٥	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		٧ - بيان خطوات الإعلان في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته إجراء جوهري . إعلان تقرير الطعن بالنقض في موطن المطعون عليه مع تسليم الصورة للعمدة إعادة الإعلان في موطن العمدة مع تسليم الصورة إليه أيضا مما يتعذر معه التثبت من واقعة التسليم على الوجه الذي قصده المادة ١٢ مرافعات . بطلان الإعلان .
٢٢٤	٣٥١٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٨ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤)
		٨ - وجوب بيان المحضر في أصل الإعلان وصورته إقامة المخاطب معه الذي تسلم الورقة مع المعلن إليه حتى يكون ذلك شاهدا على صحة ما دونه . إغفال هذا البيان في أصل الإعلان أو صورته يترتب عليه البطلان . إثبات المحضر هذا البيان في أصل ورقة إعلان الطعن وإغفاله في الصورة . بطلان الطعن .
٦٥٨	١٠٠٢٤	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - بيان خطوات الإعلان في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . إجراء جوهرى عدم إجرائه على هذا الوجه موجب للبطلان . إثبات المحضر انتقاله لموطن المعلن إليه (المطعون عليه) وعدم وجوده وإعلانه إياه بالقسم في اليوم التالي بينما لم يكن هذا الإجراء قد تم في هذا الوقت مما يدعو إلى عدم التحقق من إثبات خطوات الإعلان على الوجه المقرر بالمادة ١٢ مرافعات . بطلان الإعلان .
٧٢٢	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) راجع : تجزئة (القاعدة ٦٠ ص ٤١١) .
		١٠ - وجوب بيان المحضر كافة الخطوات التي يتخذها بصدد الاعلان قبل تسليم صورته بلجهة الادارة . إغفال ذلك يترتب عليه البطلان .
		انتقال المحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وعدم وجوده . إثبات المحضر أنه وجد شخصاً رفض الاستلام بحجة استشارة المعلن إليه . تسليم المحضر صورة الاعلان للادارة دون أن يثبت في محضره اسم ذلك الشخص الذى وجده وصفته . بطلان .
		وجوب اعلان الطعن بالنقض اعلاناً صحيحاً في الميعاد المحدد قانوناً . إجراء جوهرى يترتب على إغفاله البطلان .
١٠٥٣	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢)
		الخصومة في الطعن :
		الخصومة أمام محكمة النقض لا تنعقد إلا بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه مؤشراً عليه بقرار الإحالة ، وهي لا تنعقد صحيحة إلا إذا وجه الإعلان ممن له صفة في الخصومة .
١٣٧	٢٠	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بطلان الطعن :
		١ - بطلان إعلان الطعن بالنسبة للتخصم الحقيقي يترتب عليه بطلان الطعن .
٣٠٩	٤٨ ع ١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢) ...
		٢ - رفض دعوى استحقاق في منزل موقوف . تخصيص المنزل بحسب شرط الواقف لسكنى الموقوف عليهم دون الاستغلال . حرمان الأنثى لزواجها من أجنبي يقتضى حرمانها من حق الاستغلال . نزاع موضوعه غير قابل للتجزئة لتعلقه بأوصاف الاستحقاق ونطاقه بطلان الطعن في هذه الحالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
٣٣٣	٥٣ ع ١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٢) ...
		٣ - إثبات حصول الطلاق . نزاع موضوعه غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن في هذه الحالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
٩٣٤	١٣٩ ع ٣	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٢) ...
		٤ - قيام النزاع في الطعن حول بطلان البيع الصادر من المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول تأمينا على تضمنه شرطا مانعا من التصرف . النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن يكون البيع صحيحا بالنسبة للبائع وباطلا بالنسبة للمشتري . بطلان الطعن بالنسبة للأول لعدم صحة إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة للثانى .
١٠٢٨	١٥٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		حالات الطعن :
		(١) مخالفة القانون :
		١ - نفى الحكم المسئولية عن أمين النقل الأول استنادا إلى أن البضائع محل عقد النقل قد سلمت إلى أمين النقل الثاني تنفيذا للمكاتبات التي تمت بين الأخير والشاحن ونفى المسئولية عن أمين النقل الثاني في تسليم البضاعة قبل وفاة المرسل إليه بباقي الثمن استنادا إلى ما استخلصه من تلك المستندات من قيام رابطة تعاقدية جديدة مباشرة بين الشاحن وأمين النقل الثاني خلت من أي قيد على تسليم البضاعة. لا مخالفة في ذلك للقانون.
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)
		٢ - إغفال الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى أو عدم تحقيق الشروط القانونية لوضع اليد المكسب للملكية ، ليس من حالات الطعن بالنقض على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية المنصوص عليها بالمادة ٤٢٥ مكررا مرافعات.
٨٢٠	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)
		(ب) مسألة اختصاص :
		١ - قضاء الحكم الاستئنافي المطعون فيه في موضوع نزاع لا تختص به المحكمة الجزئية ينطوي على قضاء ضمني باختصاصها جواز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٤٢٥ مكرر مرافعات باعتبار أنه صادر في مسألة اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام
١٠٤	١٤	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
		٢ - البحث في تكييف العلاقة بين طرفي النزاع لمعرفة ما إذا كانت علاقة عمل فتختص محكمة شئون العمال بنظرها أم لا هو بحث في مسألة اختصاص . جواز الطعن بالنقض عملا بالمادة ٤٢٥ مكرر مرافعات .
٦٠٦	٢٤٩١	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		أسباب الطعن :
		(١) أسباب قانونية :
٩٤٨	١٤٣ ع ٣	١ - استحالة تنفيذ الالتزام التعاقدى التى تقوم على أسباب قانونية هى من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
١١٥٩	١٨٤ ع ٣	٢ - إغفال الحكم الفصل فى بعض الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض . إغفال الفصل فى الطلب يترتب عليه بقاءه معلقا أمام المحكمة التى قدم إليها . علاج ذلك يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)
		(ب) أسباب يخالطها واقع :
٥٢٨	٨٠ ع ٢	عدم تمسك المدين أمام محكمة الموضوع بأنه اعتزل التجارة وأنه لم يكن متوقفا عن الدفع وقت اعتزاله لها . عدم جواز إثارة هذا الدفاع وهو دفاع يخالطه واقع - أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)
		(ج) أسباب موضوعية :
١٢٤٦	١٩٦ ع ٣	١ - الطلب المقدم للمحكمة هو الطلب الذى تمسك به صاحبه فى صورة الطلب الصريح الجازم عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . عدم جواز إقامة الطعن بالنقض على أسباب واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨	١٤ ٨	٢ - تقدير قيام الدليل على التواطؤ مسألة موضوعية . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)
١٥٨	١٤ ٢٤	٣ - استخلاص الحكم في حدود سلطته التقديرية من عدم قيد السندات التي تطالب بها الشركة الطاعنة في الحساب الخاص بها وقيدها في الحساب الخاص بمدير الشركة وفي تاريخ لاحق بنحو هامين على مواعيد استحقاقها بالإضافة إلى قرائن أخرى ، أن تلك السندات لا تمثل ديناً حقيقياً وإنما سندات مجاملة . استخلاص سائغ لاعتق عليه لتعلقه بأمر موضوعي . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١)
٢٢٨	١٤ ٣٦	٤ - استخلاص محكمة الموضوع قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال استخلاصاً سائفاً . المجادلة في قيام تلك الوكالة ، جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
٥٩٥	٢٤ ٨٩	٥ - اجازة العقد القابل للإبطال قد تكون صريحة أو ضمنية . لمحكمة الموضوع استخلاص اجازة الطاعن الضمنية بعد بلوفه من الرشد في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصاً سائفاً . المجادلة في ذلك تعد جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣)
		راجع : عقد (القاعدة ٨٩ ص ٥٩٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٢٤	٢٤١٢٣	٥ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أوفى لما نواه العاقدان . استخلاص الحكم أن نية المورث انصرفت إلى الإيصاء لا إلى البيع استخلاصا سائفا لا عيب فيه . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
١٠٧٨	٣٤١٦٩	٦ - التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام . لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذي مصلحة مالم يصدر تشريع خاص على خلاف ذلك . عدم التمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع ، لا يصبح التمسك بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩)
١١٣٤	٣٤١٧٩	٧ - استخلاص النزول عن التقادم المسقط بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض متى كان الاستخلاص سائفا . جدل موضوعي . (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
١١٠٥	٣٤١٧٥	٨ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . لا يلتزم بتصديق الشاهد في كل أقواله بل وله أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله كذلك متى كان المعنى الذي أخذه لا يتفق مع مدلولها . المجادلة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) السبب الجديد :
		تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بمسند كدليل على ورقة الضمان المدعى بتزويرها . النعى على الحكم بعدم أخذه به كسند مستقل يغنى بذاته عن تلك الورقة . سبب جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٢٠	١٩٢ ع ٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧)
		المصلحة في الطعن :
		١ - بيان اسم عضو النيابة الذي يبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية والوقف بيان جوهري . إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائي مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لا محل للنعي بالبطلان في هذه الحالة إذ ليس من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية بحثة لا يعتد بها ولا تصلح سببا للطعن بعد أن حققت المحكمة الاستئنافية بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .
٥٥٩	٨٤ ع ٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ...
		٢ - وجوب إبداء أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى سواء كان البطلان متعلقا بالشكل أم بالموضوع بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها .
		بحث الحكم المطعون فيه لسبب خارج عن النطاق الذي تحددت فيه الاعتراضات على قائمة شروط البيع لا يقتضيه الفصل في الدعوى ، النعى على الحكم في هذا الخصوص غير متبع لا يقدح في سلامة الحكم في قضائه برفض الاعتراضات على شروط البيع
١١٥٣	١٨٣ ع ٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم في الطعن :
		” أثره . سلطة محكمة الإحالة “ .
		١ - كل ما حرمه القانون على محكمة الإحالة بعد نقض الحكم هو مخالفة رأي محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها . ما عدا ذلك من الحكم في الدعوى على خلاف اتجاه محكمة النقض أو بالموافقة للحكم المنقوض يجوز لمحكمة الإحالة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى من جميع عناصرها .
٥٧١	٢٨٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣)
		٢ - نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد يترتب على ذلك عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . تعود الحياة إلى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من وجوه الدفع وأوجه الدفاع .
٥٩١	٢٨٨ ع ٢	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣) راجع : حكم (القاعدة ٨٨ ص ٥٩١)
		نقل
		مسئولية الناقل :
		١ - يضمن أمين النقل تلف أو هلاك الأشياء المراد نقلها ما لم يكن ذلك راجعاً إلى عيب فيها أو إلى قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من المرسل . نص المادة ٩٧ تجارى غير متعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية .
٢٧٢	٥٨٨ ع ١	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨	١٤	٨
		٢ - استخلاص الحكم قيام رابطة تعاقدية جديدة مباشرة بين الشاحن وأمين النقل الثانى خالية من أى قيد على تسليم البضاعة قبل وفاء المرسل إليه بباقي الثمن . نفى المسؤولية عن أمين النقل الأول والثانى فى هذه الحالة . لا مخالفة فيه للقانون . (الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)
		التزامات الناقل : "الالتزام بسلامة الراكب" : مقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . يكفى الراكب إثبات إصابته أثناء تنفيذ العقد ويعتبر هذا إثباتا لإخلال الناقل بالتزامه وقيام مسؤوليته عن الضرر الناشئ عن الإصابة بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه . لا ترتفع هذه المسؤولية إلا بالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ من الغير لم يكن فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه متى كان هذا الخطأ وحده هو سبب الضرر الحادث للراكب . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
٥٢٢	٢٤	٧٩
		نيابة عامة تدخل النيابة العامة فى الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية : ١ - رفع الدعوى بقيمة سندات إذنية باعتبارها قرضا ويقوم النزاع فى الدعوى حول حقيقة هذه السندات ووصفها القانونى من حيث كونها تمثل قرضا أم هبة أم وصية . عدم قيام النزاع على صحة التصرف ذاته . لا تعتبر الدعوى - على هذه الصورة متعلقة بالأحوال الشخصية وبالتالي فلا محل لتطبيق المادة ٩٩ من قانون المرافعات . (الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
٨٣٨	٢٤	١٢٤
		راجع : أحوال شخصية (القاعدة ٨٤ ص ٥٥٩) وحكم (القاعدة ٢٤ ص ٨٣٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالجنسية كما أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما تتطلبه من بيانات ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة وترتب الشارع البطلان على مخالفة كل من هذين النصين ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٩٦٥	٣٤١٤٦	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)
		٣ - وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإبداء رأيها فيها . بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . بيان جوهرى . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائي مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة بعد أن أثبت رأي النيابة واسم العضو الذي أبداه ، لا محل للنقض بالبطلان في هذه الحالة .
١١٤٦	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩) ...
نيابة في التصرف		
راجع : وكالة (القاعدة ٦١ ص ٤١٤) .		
(هـ)		
هبة		

أطراف الهبة :		
لمحكمة الموضوع سلطة تعرف حقيقة العقد محل النزاع واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره ، وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات من موضوع التعاقد ذاته .		

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		استخلاص الحكم صدور الهبة إلى الموهوب له بصفته ناشئا عن أهالى بلدة معينة لبناء مدرسة لا بصفته الشخصية ، مما حصله من عبارات العقدين الابتدائى والنهائى ومن ظروف التعاقد وملابساتها استخلاصا صائغا لا يجافى المنطق ولا يناقض الثابت بالأوراق . لا مخالفة فى ذلك للقانون . (الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤) ٢٤١٠٣ ٦٩٣
		نطاقها :
		”حق الواهب فى تغيير الهبة“ :
		اشتراط الواهب الحق فى تحديد الغرض الذى ينفق فيه ثلث إيراد السينما المنشأة بمسال الهبة . عدم وود قيد على هذا الحق خروج هذا الإيراد عن نطاق الأموال المخصصة لأغراض الجمعية الموهوب لها القائمة بإدارة السينما ، استعمال المطعون عليه — الذى آل إليه حق الواهب — لهذا الحق ليس مخالفا لقانون تأسيس الجمعية . عدم خضوع هذا الإيراد للرقابة المفروضة على الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية قانونا . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ٤٠ ٢٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و)
		وارث . وصية . وقف . وكالة .
		وارث
		”لا تركة إلا بعد سداد الدين“ :
		”لا تركة إلا بعد سداد الدين“ . مؤدى هذه القاعدة أن تنشغل تركة المدين بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى ينحول لهم تبعها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم ما دام أن الدين قائم وليس للوارث أن يدفع باقتسام الدين على الورثة . إذا اقتضى الدين بالنسبة لأحد الورثة بالتقادم فله أن يدفع باقتضاء الدين بالنسبة إليه . لا يمنع من مريان التقادم بالنسبة لبعض الورثة دون البعض الآخر — الذى انقطع التقادم بالنسبة إليهم — أن تكون المطالبة من تركة المدين المورث متى كان الالتزام بطبيعته قابلاً للاقتسام .
٧٧٤	٢٤١١٦	(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٧)
		”حق الوارث في الطعن في تصرف المورث“ :
		حق الوارث في الطعن في تصرف المورث بأنه في حقيقته وصية لا بيع وأنه قد قصد به التحايل على أحكام الإرث . حق خاص به مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه عن مورثه . هذا الحق لا ينشأ إلا عند وفاة المورث . الحكم الصادر قبل المورث بصحة التصرف بالبيع ليس حجة عليه إذ يعد الوارث في حكم الغير فيما يختص بتصرفات مورثه المضافة لما بعد الموت الضارة به والماسة بحقه في الإرث .
٨٢٤	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وصية
		لزوم الوصية وشروطها :
		لا تكون الوصية لازمة إلا ب وفاة الموصى إذ له حال حياته أن يرجع فيها كلها أو بعضها . شروط الوصية إنما تتحدد بصفة نهائية وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الإرادة منه . خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . الوصية لو ارث من مورث توفى بعد مريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٨ تخضع لأحكام القانون المذكور وتصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ١٢٣ ع ٢ ٨٢٤
		نفاذها من مال التركة :
		(١) الفوائد التأخيرية عن مبلغ الوصية :
		١ — استحقاق المبلغ الموصى به على التركة من تاريخ وفاة الموصى وينفذ في ثلث مالها . إلزام الوارث المتأخر في الوفاء به من مال التركة بالفوائد التأخيرية من تاريخ المطالبة الرسمية . لا يمنع من ذلك أن تكون التركة غير معلومة المقدار على وجه قاطع لأن الفوائد مرتبطة بمقدار ما ينفذ به هذا المبلغ في ثلث التركة وتلتزم بها التركة ولو تجاوزت بإضافتها إلى مبلغ الوصية الثلث .
		٢ — متى صحت الوصية وأصبح المبلغ الموصى به حقا على التركة فإن أحكام القانون المدنى (م ١٢٤ مدنى قديم و ٢٢٦ مدنى جديد) هى التى تطبق على فوائد التأخير عن المبلغ الموصى به دون الرجوع فى ذلك لأحكام الشريعة الإسلامية . لا محل لأعمال الفوائد المتفق عليها فى السندات موضوع الدعوى بعد أن اعتبرها الحكم وصية لا قرضا . (الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) ١٢٤ ع ٢ ٨٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) مصروفات دعوى المطالبة بمبلغ الوصية :
		الحكم بملزومية التركة بقيمة السندات المطالب بها في الدعوى باعتبارها وصية تنفذ من ثلث مالها . تستحق مصروفات الدعوى من مال التركة غير مقيدة بالقيود الخاص بالتفاد من الثلث . الإلتزام بالمصروفات لا يستند إلى الوصية ذاتها بل إلى سبب قانوني آخر هو الإلتزام من ينخر الدعوى بمصاريفها طبقا للمادة ٣٥٧ مرافعات .
		تقدير المصاريف يكون على أساس المبلغ المقضى به . الحكم بالإلتزام التركة بمبلغ الوصية الذي ينفذ من ثلث مالها . مقتضى نص المادة ٣٥٧ مرافعات أن يكون الإلتزام التركة بالمصاريف قاصرا على ما يناسب مبلغ الوصية الذي ينفذ من الثلث .
٨٣٧	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٦٢/٦/٢١) راجع : وارث (القاعدة ١٢٣ ص ٨٢٤) .
		وقف
		(١) الاستحقاق في الوقف :
		١ - شرط الواقف مرتبا شهريا مؤقنا بحياة المشروط له يعد استحقاقا في غلة الوقف لا يفتقر عن حقوق أصحاب السهام (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
١٨٧	٢٨١٤	٢ - إذا شرط الواقف صرف ريع الأتيان الموقوفة على " محل الضيافة " بشروط معينة على أن يقسم فائض الربح بعد الصرف على بعض الموقوف عليهم مضافا إلى ما يستحقونه من ريع الموقوف . استحقاق يأخذ حكم الاستحقاق الأصلي في ريع الوقف .
١٩٢	٢٩١٤	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٣٣	٥٣ ع ١٤	<p>٣ - رفض دعوى استحقاق في منزل موقوف . تخصيص المنزل بحسب شرط الواقف لسكنى الموقوف عليهم دون الاستغلال . حرمان الاثني لزواجهما من أجنبي يقتضي حرمانها من حق الاستغلال . نزاع موضوعه غير قابل للتجزئة لتعلقه بأوصاف الاستحقاق ونطاقه . بطلان الطعن بالنقض في هذه الحالة بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين (الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٨) ...</p> <p>٤ - شرط الواقف بأنه "إذا انقرضت ذرية أولاد الظهور كان ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد البطون بالتفاضل ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم" . تعبير الواقف بلفظ (من) في قوله - من يوجد - يدل على العموم . تعليق الواقف الاستحقاق عليه . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى انتقال الاستحقاق لجميع من يكون موجودا من أولاد البطون ولو كانوا من طبقات متعددة . لا مخالفة لشرط الواقف . إيراد الواقف بصدد استحقاق أولاده تسلسل هذا الاستحقاق على "ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من تقسمها دون غيرها وحجب الأصل لفرعه في كل طبقة دون فرع غيره" إحالة الواقف على هذه الشروط لتطبيقها بالنسبة لاستحقاق ذرية أولاد البطون . لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه . جعل الواقف ذرية أولاد البطون الطبقة الأولى بعد انقراض ذرية أولاد الظهور ثم تسلسل الاستحقاق من الأصل لفرعه طبقة بعد طبقة كاستحقاق أولاد الظهور وذريتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٢) ...</p>
١١٠١	١٧٤ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - تقديم الطاعنين مستخرجاً رسمياً بتاريخ وفاة والد المطعون عليهما يتوقف عليه بدء سريان المدة المانعة من سماع دعوى الاستحقاق في الوقف . إفعال الحكم التعرض لهذا المستند أو الرد عليه . قصور في استظهار عناصر الدفع بعدم سماع الدعوى .
٦١٩	٢٤٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٩) ...
		(ب) تفسير شروط الواقف :
		١ - " تحديد المصارف "
		شروط الواقف حصّة على زوجاته من بعده يشتركن فيها إذا تعددن وتستقل بها الزوجة الواحدة إذا انفردت . قول الواقف إنه " من بعدها تضم لباقي ريع الوقف " إشارة إلى عموم الزوجات وتعدد الموقوف لا خصوص نصيب كل زوجة .
٦٢٦	٢٤٣ ع ٩٤	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٩) ...
		٢ - " ذرية الواقف "
		شروط الواقف على أن يصرف باقي ريع الوقف على ذرية الواقف ذكورا أو إناثا بحسب الفريضة الشرعية ثم على أولاد أولاده بحيث يكون المستحقون من " أولاد الظهور " دون " أولاد البطون " ، دلالة ذلك أن الواقف قصد بكلمة " الذرية " أولاده لصالحه أي أولاد أولاده الذكور فقط .
٦١٢	٢٤٣ ع ٩٢	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٣ - "الوقف على غير الخيرات"

جعل ثلث غلة الوقف استحقاقا للناظر من ذرية الواقف
زيادة على استحقاقه وناط به "فتح بيت الواقف" لاستقبال
الواردين والمترددین . مؤدى هذا إنه لم يقصد أن يجعل من
"فتح بيته" جهة بر ابتداء .

(الطنن رقم ١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧) ... ١٢٦ ع ٢ ٨٥٦

(ج) تغيير شروط الواقف :

"الشروط العشرة" .

١ - إسهاد الواقف بإنشاء وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده
على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا
وإناثا ثم من بعد كل منهم ينتقل نصيبه لولده أو لأولاده للذكر
مثل حظ الأنثيين وهكذا . تغيير الواقف شروط الوقف بماله
من "الشروط العشرة" سواء من حيث الاستحقاق أو الشروط
وإنشاء الوقف على نفسه ثم من بعده فعلى من سيحدثه الله له من
الأولاد ذكورا وإناثا ثم على أولاد أولاده ذكورا فقط بمعنى
أن يكون المستحق منهم من "أولاد الظهور" دون "أولاد
البطون" . ظاهر هذا التغيير (١) أنه أخرج أولاد الواقف
الموجودين وقت التغيير وقصر الاستحقاق فيمن سيحدثه الله له
من الأولاد بحيث يعتبر الوقف أنه قد انعقد ابتداء على هذا
الوجه (ب) وأنه يستحق من أولاد أولاده الذكور (ذكورا
وإناثا) وحرّم بذلك أولاد البنات (ذكورا كانوا أو إناثا)
من الاستحقاق في الوقف .

(الطنن رقم ١٨ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٩) ... ٩٢ ع ٢ ٦١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - شرط الواقف بأن يجرى استحقاق أولاده على التفاضل فيما بينهم وبأن يجرى استحقاق أولاد معتوقيه على النص والترتيب المذكورين بالنسبة لذريته . دلالة ذلك أن يأخذ استحقاق أولاد المعتوقين حكم استحقاق أولاد الواقف . مخالفة الحكم ذلك مخالف لشرط الواقف .
١٠٠٨	٣٤١٥٥	(الطن رقم السنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٤/١١/١٩٦٢) ...
		(د) استبدال الوقف :
		لا يتم استبدال الوقف بالأذن به . لا ينتج الاستبدال آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة صيغة البذل . لا يغير من هذه القاعدة أن يكون عدم الإيقاع مرجعه إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونزوح الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية .
٤٩	١٤٦	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٢) ...
		(هـ) قسمة الوقف :
		١ - عند فرز حصة الخيرات أو المرتبات يرجع إلى غلة الوقف وقت صدوره إن علمت فإن لم تعلم يقسم الربح بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول .
١٨٧	٢٨١٤	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ - أحوال شخصية - جلسة ٧/٢/١٩٦٢) ...
		٢ - عند فرز حصة الخيرات والمرتبات الدائمة المشروطة يرجع إلى متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية سابقة كانت على صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف أو لاحقة . نص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد أجرة الأراضي الزراعية - نص أمر - دعت إليه اعتبارات من المصلحة العامة . إجراء الحكم فرز حصة المرتبات على أساس القيمة الإيجارية حسبما هي مقدرة بقانون الإصلاح الزراعي لا على أساس متوسط الغلة في السنوات من ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٩ حسبما هي مقدرة في قانون الوقف لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٣	٣٤١٣٢	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(هـ) إلغاء الوقف على غير الخيرات :
		ما ينتهى فيه الوقف على غير الخيرات يصبح ملكا للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع فيه فان لم يكن حيا آلت الملكية للمستحقين الحاليين - وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - لفظ " المستحقين " يشمل صاحب المرتب المؤقت وغيره من أصحاب الاستحقاق في غلة الوقف .
١٨٧	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
		(و) إنهاء الوقف :
		" طلب إنهاء الوقف " :
		١ - يشترط في إنهاء الوقف - وفقا للمادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - أن يكون الانتهاء من المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن وهم من تكون لهم الملكية إذا تقرر هذا الإنهاء ، ومقتضى ذلك أن الدعوى التى ترفع بالطعن فى قرار الإنهاء وبطلب بطلانه لا يصح أن يختصم فيها غير هؤلاء وإذ كان المشتري للعقار الموقوف لا تتوافر فيه هذه الصفة فإنه لا يلزم اختصاصه فى دعوى البطلان .
١١٢٤	٣٤ ع ١٧٧	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)
		" بطلان إنهاء الوقف "
		٢ - صدور الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقف يقتضى اعتبار الإنهاء هديم الأثر وينبى على ذلك أن صفة الوقف تظل لاصقة بالعقار الموقوف ولم تزل عنه وبالتالي يكون التصرف الحاصل فيه بالبيع قبل الحكم ببطلان قرار الإنهاء قد وقع باطلا بطلانا مطلقا ولا يصلح سببا صحيحا فى التملك بالتقادم الخمسى .
١١٢٤	٣٤ ع ١٧٧	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ز) ناظر الوقف :
		” محاسبة ناظر الوقف الخيري ”
		١ — للنائب عن جهة الاستحقاق في الوقف الخيري . مخاصمة ناظر الوقف ومطالبته بتقديم كشف حساب عن ريع الوقف والحكم له بهذه الصفة بما يخص جهة الاستحقاق في الريع . لا يمنع من ذلك محاسبة وزارة الأوقاف النظائر سنويا — إذ أن ذلك نوع من الإشراف العام عليهم . ليس في نصوص لأئحة إجراءات ديوان الأوقاف ما يقصر حق محاسبة الناظر على وزارة الأوقاف (الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)
١٠٨	١٧ ع ١٠٨	
		” صفة ناظر الوقف ” .
		٢ — زوال صفة ناظر الوقف بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي أضفى عليه صفة الحراسة على الوقف . صدور الحكم قبله بهذه الصفة الأخيرة الطعن فيه بصفته الشخصية أو كناظر وقف لا يجوز . جواز الطعن بصفته حارسا .
٤٥٥	٦٨ ع ٢٤٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)
		دعاوى الوقف :
		(١) عدم سماع الدعوى :
		١ — قصر الشارع الدليل في دعاوى الوقف المبينة بالمادة ١٣٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية عند الإنكار على الإشهاد الشرعي دون غيره من الأدلة . عدم سماع الدعوى في حالة الإنكار ليس مؤداه عزل المحاكم عن نظرها ما لم يقدم الإشهاد الشرعي . الإنكار المعنى به في المادة المذكورة هو الإنكار القاطع المضطرد . وجود إقرار يحتاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المرفوعة بالإنكار لا يعتد بالإنكار في هذه الحالة .
٤٦٣	٦٩ ع ٢٤٦٣	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - مؤدى نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى بمضى خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم توافر "العذر الشرعى" فى عدم إقامتها عند إنكار الحق ، إن المراد فى اعتبار الشخص معذورا هو أن يكون فى وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى . من الأضرار غياب الشخص أو كونه صبيا أو مجنونا ليس لها ولى . تنصيب النائب عن الأصيل يرتفع به العذر الشرعى مما يستتبع سريان المدة المانعة من سماع الدعوى .	
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ... ٨٤ ع ٢٠٩	
(ب) الحكم فى دعوى الوقف :	
١ - صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب إعمال حكم المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى تلك المنازعات . لا محل لتطبيق أحكام التقادم فى القانون المدنى .	
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ... ٨٤ ع ٢٠٩	
٢ - بيان اسم عضو النيابة الذى يبدى رأيه فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف بيان جوهرى متعلق بالنظام العام . إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان فى الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لا محل للنعى بالبطلان فى هذه الحالة .	
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ... ٨٤ ع ٢٠٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الاستئناف الفرعى :
		استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه فى إجراءاته للواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا تعرف هذه اللائحة طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه خلافا لما هو مقرر فى قانون المرافعات .
١٠٧٣	٣٤١٦٨ ...	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١١/٢٨/١٩٦٢)
		وكالة
		أركان الوكالة :
		١ - صدور التوكيل من رئيس مجلس الإدارة الذى يمثل البنك قانونا إلى محامى البنك بالتقرير بالطعن بالنقض . تغير رئيس مجلس الإدارة فى مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا أثر له على صحة التوكيل ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن .
٤٢	١٤٥ ...	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٢)
		٢ - إناطة الدولة الملتزم إدارة المرفق العام تحت إشرافها ليست وكالة بالمعنى القانونى إذ هو يقوم بها لحسابه هو ومنفعته لا لحساب الدولة . تحمل الملتزم مخاطر هذه الإدارة ومسئوليته عنها . الديون التى تترتب فى ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاما عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة - مانحة الالتزام بها - فإذا أنهت الالتزام بالإسقاط وعاد المرفق إليها فإنها لا تلتزم بشئ منها إذ هى ليست خلفا عاما أو خاصا للملتزم وذلك ما لم ينص فى عقد الالتزام على التزامها بتلك الديون .
٩٥٢	٣٤١٤٤ ...	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الوكالة الخاصة في التبرعات :	
الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية تصح واو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ما لم يكن ذلك العمل من أعمال التبرعات . الوكالة الخاصة في التبرعات لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص في ذات سند التوكيل . إغفال ذلك مؤداه بطلان التنازل الحاصل من الوكيل ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع إذ لا يكون للكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصيل في هذه الحالة (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨) ١٤٩ ع ٣ ٩٧٧	
الوكالة الضمنية :	
١ - الوكالة الضمنية صورة من صور النيابة . نفى وجود النيابة في في التوقيع على إقرار بالتخالف عن الدائن يعد نفياً لقيام تلك الوكالة وبالتالي فلا يحتاج الدائن بهذا الإقرار . توافر صفة الموقع على إقرار بالتخالف في النيابة عن الدائن مسألة موضوعية تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥) ٦١ ع ٢ ٤١٤	
٢ - جواز إثبات الوكالة الضمنية في استلام الرسائل المشحونة من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن بالقرائن . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ٣٦ ع ١ ٢٢٨	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الوكالة في الوفاء بالالتزام :	
قبض الدائن قيمة الشيك الذي استلمه آخر من المدين إقرار منه لهذا الوفاء بحيث يصبح الغير في هذه الحالة وكلا بعد أن بدأ فضوليا . هذه الوكالة قاصرة على الوفاء الذي أقره الدائن فلا تتمدها إلى إقرار ذلك الغير في ورقة أخرى تفيد التخالص . الإقرار بالتخالص ليس من مستلزمات الوفاء بجزء من الدين بل هو إقرار بواقعة مستقلة عن الوفاء لا يمكن اعتبار الدائن مقرا بها إلا إذا كان قد علم بها وقت إقراره ذلك الوفاء . الإقرار من الغير بالتخالص في هذه الحالة لا يعتبر عملا من أعمال الفضالة لعدم توافر شرطها وهو أن يكون العمل ضروريا بالنسبة لرب العمل .	
(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥)	٤١٤٢ ع ٦١
آثار الوكالة :	
التزامات الموكل :	
يلتزم الموكل - وفقا للسادة ٥٢٨ مدني قديم - بأن يؤدي لوكيله ما أنفقته من المصروفات المقبولة قانونا أيا كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه . التزام الموكل بما تحمله الوكيل فعلا من ماله في سبيل الوفاء عنه بالتزام مالي .	
(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)	٢٣٨ ع ٣٧

ملحق

بالمبادئ المدنية الصادرة
من الدائرة الجزائية بحكمة النقض

السنة الثالثة عشرة

(١)

إختصاص . إشكال

إختصاص

١ - شرط إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب من ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .
(قضا جنائي ١٦/٤/١٩٦٢ - الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق)

٢ - إختصاص المحكمة الاستئنافية قاصر على ما فصلت فيه محكمة أول درجة فحسب ، أما إذا اغفلت الفصل في جزء من الدعوى فإن إختصاصها يبقى بالنسبة له ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها إذ يكون من شأن ذلك ، تفويت لإحدى درجات التقاضي .
(قضا جنائي ١٢/٦/١٩٦٢ - الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق)

إشكال

٣ - الإشكال يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا . لا يفرق القانون في دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الأحوال إيقاف مؤقت للتنفيذ . والإشكال ليس نعيًا على الحكم بل هو نعي على التنفيذ ويجب أن يكون سببه لاحقا لصدور الحكم لا سابقا عليه فلا يجوز التحدي بالسبب السابق على الحكم ولو لم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .

(قضا جنائي ٢٠/٢/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق)

٤ - الإشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن وإنما هو تظلم من إجراء التنفيذ مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم ومن ثم فليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من حيث صحته أو بطلان لحقه أو اتصال بإجراءات الدعوى لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . ولا يصح إقامة الاشكال على أوجه تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض .

(قضا جنائي ٢/١٠/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق)

(ح)

حجز . حكم

حجز

٥ - يجوز لمندوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها . وبعد مستأجر العين - محل الحجز - من المدين ، حائزا لها قانونا بطريق الإجارة .

(قض جئاني ١٥/١/١٩٦٢ - الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق)

(وقض جئاني ٢/٤/١٩٦٢ - للطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق)

حكم

٦ - متى كان أحد القضاة من أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجرتها للحكم لم يشترك في الهيئة التي نظقت به بل حل محله قاضي آخر ومع ذلك لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضي بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

(قض جئاني ٢٠/١١/١٩٦٢ - الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٣٢ ق)

٧ - خلو الحكم مما ينبغي صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا لفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا وهو بطلان متعلق بالنظام العام وللمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها .

(قض جئاني ٢٤/١٢/١٩٦٢ - (الطعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢)

١٠٠٠

٨ - خلوا الحكم من تاريخ صدوره مبطل له ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان وإذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المقرر أن ووقه الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقوماتها قانونا .
(نقض جنائي ١٩٦٢/١٢/٣١ - الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق)

٩ - وجوب النطق بالحكم علنا فإن صدر بجلسته سرية كان الحكم باطلا .
ملانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها إلا فيما استثنى بنص صريح .
(نقض جنائي ١٩٦٢/٢/٢٧ - الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٣١ ق)

١٠ - وصف الحكم بأنه حضوري أو ضايفي . العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع وليس بما يرد في المنطوق .
(نقض جنائي ١٩٦٢/٥/٢٩ - الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق)

١١ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكمل للمنطوق .
(نقض جنائي ١٩٦٢/٦/١٢ - الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق)

(خ)

خبرة

١٢ - لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب ندب خير متى رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه .
(نقض جنائي ١٩٦٢/٢/٥ - الطعن رقم ٣١٥ س ٣١ ق)

١٣ - طلب ندب خير آخر لا يثريب على المحكمة إن لم تجبه متى كانت الواقعة قد وضحت .
(نقض جنائي ١٩٦٢/٤/١٦ - الطعن رقم ١٧٧٦ س ٣١ ق)

١٤ - تقدير رأى الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع ولها أن تطمئن إلى رأى خبير دون آخر . الطعن على تقرير الخبير أمام محكمة النقض بمقولة ان الحكم أغفل الرد عليه . وحوب بيان عناصر العيب في تقرير الطعن حتى تبين محكمة النقض إن كانت من العناصر الجوهرية التي تستلزم من محكمة الموضوع ردا خاصا أو من العناصر التي لا تؤثر على وجه الرأى فى الدعوى .

(قاض جئائى ٨/٥/١٩٦٢ - الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق)

١٥ - لم ينظم المشرع المضاهاة سواء فى قانون الإجراءات أو فى قانون المرافعات بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . بجواز اعتماد المحكمة فى تكوين عقيدتها على تقرير الخبير الذى كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة واطمئنانها إلى صحة المضاهاة .

(قاض جئائى ١١/٦/١٩٦٢ - الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ ق)

(د)

دعوى . دفاع

دعوى

١٦ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التعويض الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة .

(قاض جئائى ٨/١٠/١٩٦٢ - الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق)

١٧ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(قاض جئائى ١٩/١٢/١٩٦٢ - الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق)

دفاع

١٨ - الدفاع الجوهري يتعين إحابته أو الرد عليه أما الدفاع الموضوعي فيكفي الرد الضمني دون استلزام رد صريح .

(قض جنائي ١٩٦٢/٣/١٩ - الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٣١ ق)

(ونقض جنائي ١٩٦٢/٤/٢٣ - الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق)

١٩ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم ، لا يعيب الحكم ما دام لم يطلب صراحة إثباته في المحضر . الإدعاء بمصادرة الدفاع . وجوب تقديم الدليل على ذلك .

(قض جنائي ١٩٦٢/٥/٨ - الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق)

٢٠ - الدفاع المكتوب في المذكرة يعد تمة الدفاع الشفوي بالجلسة .

(قض جنائي ١٩٦٢/٢/٢٠ - الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق)

(ر)

رسوم

رسم الدمغة :

٢١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، أن المشرع فرض رسم الدمغة المقررة على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه في تلك المواد ، سواء كانت حكومية او خاصة بأفراد الناس ، واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الاعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدمغة ، وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢

منفذة لمواد القانون السالفة ومبينة نوع الاعلانات العامة المعفاة من رسم الدفعة وطبيعتها وهي الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد إعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة — أما الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فانها تخضع لرسم الدفعة في كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحويلها من الجهات المعلنة .

(تقض جنائي ١٠/٢٠/١٩٦٢ — الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٢١ ق)

(ض)

ضرائب

٢٢ — التزام الممول بتقديم إقرار عن أرباحه التجارية والصناعية . وجوب تقديمه في أجل المحدد قانوناً . استمرار هذا الالتزام قائماً ما بقى حق مصلحة الضرائب في تقرير الأرباح . ينقضى حقها في ذلك بسقوط الضريبة بالتقادم أو باتفاقها مع الممول على وعاء الضريبة ، أو بربط الضريبة نهائياً .

(تقض جنائي ١٠/٤/١٩٦٢ — الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق)

(ع)

عقد . عمل

عقد

٢٣ — عقد الصلح كغيره من العقود قاصر على طرفيه فإذا كان الحكم قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها وذلك استناداً إلى أن المدعى بالحق المدني لم يكن طرفاً في هذا الصلح فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحاً في القانون .

(تقض جنائي ١٢/١١/١٩٦٢ — الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ ق)

عمل

المزايا الأكثر فائدة :

٢٤ - ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضع رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له بحسب .

(تقض جنائي ١٩٦٢/١/١ - الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣١ ق)

تفسير قانون العمل :

٢٥ - جواز الاستناد في تفسير قانون العمل إلى قواعد المنطق والعدالة والاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم تتفق والتفسير الصحيح للقانون .

(تقض جنائي ١٩٦٢/١/١ - الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣١ ق)

حق العامل في الاجازة :

٢٦ - حصول العامل على أجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية السنوية التي قررها القانون . ما يثيره الطاعن من أن الأجازات التشجيعية لا تغني عن الأجازات الاعتيادية ليس سديدا .

(تقض جنائي ١٩٦٢/١/١ - الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣١ ق)

التزامات صاحب العمل :

٢٧ - الالتزامات المفروضة على صاحب العمل نومان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات فرضها القانون على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . تعدد العقوبات بقدر عدد العمال وفقا لمادة ٢٢١ من قانون العمل - قاصر على مخالفة التزامات النوع الأول .

(تقض جنائي ١٩٦٢/٤/٢٤ - الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق)

(ق)

قانون . قضاة

قانون

٢٨ — من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه تكون قد وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

(قض جنائي ١٢/٦/١٩٦٢ — الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق)

٢٩ — نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . بلوغ المدعى بالحق المدني الذي كان قاصرا من الرشد . لا يصح الحكم باقطاع سير الخصومة — لتغير من يمثله — لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية .

(قض جنائي ٥/٢/١٩٦٢ — الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق)

قضاة

٣٠ — قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف بتوزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة مجود تنظيم إداري .

(قض جنائي ١٧/٤/١٩٦٢ — الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ ق)

(٢)

محاماة . محكمة الموضوع . مسئولية

محاماة

٣١ - لا يشترط لقبول محامي الحكومة ومحامي الهيئات الميينة بالمادة ٢٦ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقرار وزير العدل المنفذه - المرافعة أمام محكمة النقض، يقدم بجدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها . قبول المحامي للمرافعة ينحوله اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة ومن ذلك التوقيع على أسباب الطعن بالنقض .

(قض جنائي ١٩٦٢/٣/١٩ - الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق)

٣٢ - توقيع محام واحد على تقريرى أسباب الخصمين . مخالفة مهنية من المحامي لا تجرد هذا العمل الإجرائي من آثاره القانونية .

(قض جنائي ١٩٦٢/١١/٢٠ - الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق)

محكمة الموضوع

٣٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه دون التزام بيان العلة في ذلك متى كان ذلك التقدير سائغا .

(قض جنائي ١٩٦٢/٤/٢٤ - الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق)

٣٤ - حق محكمة الموضوع في تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها وتفهم نية المتعاقدين لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دام تفسيرها سائغا ولا يتنافى مع نصوص العقد .

(قض جنائي ١٩٦٢/٥/٢٩ - الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٢ ق)

مسئولية

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :

٣٥ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما مهد إليه بالعمل عنده ، وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . ولا ينفى هذه المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا ، على أنه يكفي لتحقيق مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوى فى ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة . وعلاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمها على عناصر تنتجها .

(نقض جئى ١٥/١٠/١٩٦٢ - الطن رقم ٨٩-١٠ لسنة ٢٢ ق)

٣٦ - من المقرر أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١٧٤/١ منه على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره تابعه وتقصيره فى رقابته . وإذا حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا فى طبيعة وظيفته ويمارس شأنا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو مساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة

المتبوع أو من باعث شخصي ، ومواء كان الباحث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أولا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

(قض جئاني ١١/٢٠/١٩٦٢ — الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق)

٢ — مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني اعتبار الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسئولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معا ، وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس وعقب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضاً أنه لم يسيء تربية ولده . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفوض الرأي للحكمة في تقدير مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٦/١٠/١٩٦٢ — الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ ق)

(ن)

نقض

التوكيل في الطعن :

٣٧ — الطعن بالنقض حق شخص للطاعن ليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحقي إلا بأذنه . التوكيل في الطعن يجب أن يكون توكيلاً خاصاً أو توكيلاً عاماً يتضمن نصاً بإجازة الطعن بهذا الطريق . عدم إبداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه ملف الدعوى مؤداه عدم قبول الطعن .

(قض جئاني ٥/٢١/١٩٦٢ — الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣١ ق)

الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بالنقض .

٣٨ - مناط الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية .

(قض جنائي ١٢/٦/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق)

٣٩ - متى كان الحكم الاستثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف لعدم قبوله فإن أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في موضوع الدعوى إنما تكون موجهة إلى حكم محكمة أول درجة وهو مالا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(قض جنائي ٢٣/٤/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق)

أسباب الطعن :

٤٠ - وجوب بيان أسباب الطعن تفصيلا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه . القول المرسل لا يكفي .

(قض جنائي ١٩/٢/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٣١ ق)

٤١ - وجوب اشتمال التقرير على الأسباب التي بنى عليها الطعن مجرد استعراض المراحل التي مرت بها الدعوى دون بيان المطاعن الموجهة للحكم يجعل الطعن في هذه الحالة خلوا من الأسباب وغير مقبول .

(قض جنائي ٢٣/٤/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق)

٤٢ - القصور في التسيب - الذي يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

(نقض جنائي ٢/١/١٩٦٢ - الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق)

تصويب

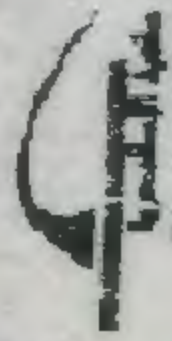
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٣١	٨	شروط	شروطا
٩٨١	١١	حظر عدم	حظر
١٠٢١	٢١	التقرير	التقدير

تم طبع هذا العدد بالحكمة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الخميس ٢٩ ذوالحجة سنة ١٣٨٢ (الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣) م

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0597465